المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

الطبعة الثانية

الثقافات وقيم التقدم

تحرير:

لورانس إ. هاريزون

صمويل پ. هنتنجتون

ترجمة:

شوقى جلال

2/536

الثقافات وقيم التقدم

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٥٣٦/ ٢
- الثقافات وقيم التقدم
- لورانس إ. هاريزون
- صمويل پ. هنتنجتون
- شوقى جلال
- الطبعة الثانية ٢٠٠٩

هذه ترجمة كتاب:

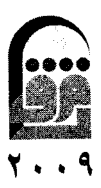
Culture Matters:
How Values Shape Human Progress
by: Samuel Huntington and Lawrence E. Harrison

First published in the United States by Basic
Books, a member of the Perseus Books Group

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524-2735426 Fax: 27354554

الثقافات وقيم التقدم

تحريـــــر: لورانس إى. هاريزون
صمويل بى. هنتنجتون
ترجمـــة: شوقـــى جـــلال



٢٠٠٩

رقم الإيداع: ١٠٣٨٣ / ٢٠٠٩
الترقيم الدولى: 3 - 264 - 479 - 977 - 978
طبع بمطابع مصر للطيران

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

الباب الرابع – الثقافة والجنوسة

الباب الخامس – الثقافة والأقليات الأمريكية

الباب السادس – الأزمة الآسيوية

الباب السابع – دعم التغيير

مساهمة فى صورة مقدمة

الفكر العربى ولغز النهضة (البحث فى الجذور)

شوقى جلال

مسألة الفكر العربى أو العقل العربى أو الإسلامى ... إلى آخر ذلك من مسميات مكرورة، ناقشها كثير من المفكرين العرب والمسلمين فى محاولة للكشف عن أسباب التخلف والفشل. وغاب سؤال كيف يفكر "العقل" أو العقول العربية أو الإسلامية، العرب أو المسلمون، فى الواقع الحياتى الملموس إزاء قضايا محددة عابرة أو حاسمة؟ بمعنى البحث العقلانى النقدى للكشف عن المنهج وعن محددات الاختيار والانحياز لقضايا فكرية بعينها، وأسلوب المعالجة وتطور هذا النهج إن كان قد تطور أو جمد على مر العصور والأزمان، وكيف هيأ لأصحابه قدرة على الفعل وعلى التفاعل مع الآخرين، أو ألزم أصحابه عزلة وعجزا. وكيف أثرت الأحداث الفاصلة فى هذا المنهج، أم أنه قنع بأن يسّر لأصحابه العزاء والسلوى والابتلاء فى الحياة الدنيا. ولا يزال الغالبية جامدين عند تعريف السلف والأقدمين أن العقل، أداة الفكر، جوهر، وهو أعدل الأشياء قسمة بين الناس. وغفلوا أو عزفوا عن إنجازات علوم عديدة، واكتشافات حديثة مثيرة، وحوارات علمية معاصرة خصيبة، ورؤى متباينة ومتطورة تشكل أساسا مكينا لارتقاء حضارى وإثراء فكرى، وخلاص من عثرة أزمنت حتى باتت تقليدا.

ولكن هل حقا يوجد فكر عربى؟ ما هى قضاياه وإنجازاته؟ ما دوره وفعاليته وتطوره مع تطور الأحداث والمجتمعات، إن كان له تاريخ متطور؟ وما مضمونه؟ وما مرجعيته؟ هل يمثل تيارا يعبر عن مسار المجتمع أو المجتمعات مستخلصا الخبرة والعبرة من رؤية أو من رؤى عقلانية نقدية عن الماضى والحاضر مع استشراف

لمستقبل لا نراه ردة إلى السلف، وإنما هو مجمل زخم الحراك الاجتماعى والنشاط الإنتاجى ومعاناة البناء والتطوير الإرادى؟ الفكر حصاد معرفة فى صياغة نسقية هادفة معنية بتحليل لقضايا، وحل لمشكلات، وحفز لحراك، ودعم لعلاقات قائمة أو منشودة، وتشكيل أو إعادة تشكيل لهيكل المجتمعات، وتحقيق لتكيف على صعيد اجتماعى متكامل وفى إطار من المنافسة أو الملاءمة على صعيد إقليمى وعالمى. والفكر الاجتماعى مُنْتج جمعى وليد جهد ذاتى متكامل للمجتمع، ومعبر عن هدف اجتماعى مشترك من حيث التغيير والبناء، وعن آلية المجتمع فى هذا التغيير وإنجاز الهدف. إنه رؤية جمعية تاريخية غير أحادية، ومن ثم يجسد حركة متطورة فى الزمان، وسجلا للجديد من الأحداث، وحيوية التنوع والتعدد فى سياق من حرية التبادل والتفاعل والإبداع. ويشكل قوة جذب وانتماء وتمكين فى حلبة الصراع والانتخاب بين الأفكار محليا وعالميا.

وذهبنا فى كتابنا: "الفكر العربى وسوسيولوجيا الفشل"، إلى أنه لا يوجد فكر عربى عصرى يحمل هذه الخصائص والصفات، ربما هناك مفكرون ، أفراد يجتهدون، ولكنه ليس فكرا مجتمعيا بالمعنى العلمى. إنه فكر أو اجتهادات نظرية لأفراد، أو تهويمات وتحليق فى فراغ، وليس فكرا حافزا لحراك ، ولا فكرا معاصرا نابعا من واقع الاجتهاد الاجتماعى النظرى والجهد العملى النشط لبناء الوجود مشروعا مؤسسا على فهم علمى عصرى. وآثرت أن أهدى كتابى إلى المثقف العربى الذى افتقدته النهضة ولا تزال، تأكيدا لمسئولية المثقف العربى عن التنبيه إلى هذا الخواء.

ورأى غالبية المثقفين ممن ارتهنت حياتهم برضى أصحاب السلطان أن عنوان الكتاب شديد التشاؤم لأننا نعيش مع حكامنا دائما وأبدا عصور إنجازات ونجاحات!!! ورأى البعض أن مثل هذا العنوان والحديث وأد للأمل فى مهده. ولكننى على عكس ما ذهب إليه ظن البعض، أقرر أن عنوان الكتاب متفائل... ذلك لأنه يوضح أن الفشل يحدث لأسباب اجتماعية يقرها علم الاجتماع وتدخل فى نطاق إرادة وفعل وثقافة وفكر الإنسان؛ وليس قدرا ولا طبيعة جبلِّية ... ومن ثم فإن المجتمع قادر

بإرادته وبفعله وفكره ومنهجه فى الفعل والفكر - على أن يصحح الخطأ، ويزيل الأسباب إذا عرف نفسه كوجود تاريخي، وعرف عصره ومقتضياته وتحدياته.

وأعنى بالفشل أن المجتمع عاطل من المعرفة الكاملة والصحيحة نسبيا ومرحليا لتوجيه مسارات حركته وطاقاته وأنشطته الاجتماعية بصورة فعالة فى الاتجاه الصحيح للتطوير ... أى للتكيف مع حضارة العصر بهدف البقاء والعطاء والامتداد والمنافسة. ومن أسباب الفشل أيضا أن يكون المجتمع عاطلا من ثقافة ترسخ قيم التغيير والتحدى الفعّال. وفى حالة غياب هذه المعرفة - الفكر - فى صورة نسقية يغدو واقع المجتمع أو نشاطه ضربا من أسلوب المحاولة والخطأ مع نسبة عالية من الإخفاق، وحركة غير مطردة وغير سوية ولا مستوية، مختلّة التوازن، عاجزة عن كفالة أسباب البقاء، ناهيك عن المنافسة والتطوير.

وأعنى بالفكر الاجتماعى الفاعلية الجدلية بين الذات (الإنسان/المجتمع) والموضوع، ذلك أن الإنسان لا يفكر إلا فى مجتمع. وفكر المجتمع حصاد تاريخية الفعل أو النشاط الاجتماعى فى إطار صراع الوجود ... أى إنتاج الوجود. وإنتاج الوجود - أى الحضارة - هو نشاط مادى ومعنوى (تقانة وفكر) وكلاهما وجهان للوجود الاجتماعى وأداة واحدة للتكيف الذى هو معرفة - فكر - وفعل استجابة لتحديات البقاء والتكاثر. والحضارة عندى هى عملية تاريخية قوامها "إبداع الأدوات المادية والإطار الفكرى / القيمى فى تكامل معا استجابة لتحديات وجودية يفرضها الواقع المتجدد والطبيعة بتفاعلهما مع الإنسان / المجتمع. وهذا التعريف فيه دينامية ؛ إذ يدمج الإنسان كأحد مكونات البيئة الحضارية بسلوكه وفكره وقيمه، ويتسق مع التعددية والتطور فى الزمان والتنوع فى المكان.

الفعل والفكر الاجتماعيان هما المشروع الوجودى الجمعى. وفكر الأمة ليس حاصل تراكم فكر أفراد. ويتعطل فكر الأمة / المجتمع حين يتعطل الفعل الجمعى لإنتاج الوجود. وهنا يعيش أبناء المجتمع أسرى وعى زائف وثقافة مغتربة، وواقع يغلب عليه طابع النمطية والاطراد العشوائى.

وهنا نمايز بين:

(أ) ثقافة معيشة موروثة.

(ب) وفكر هو ابتكار وتجديد متلاحم مع الفعل الاجتماعى الإنتاجى ، ويشكل وعيا بالتاريخ وبالواقع فى تناقضاته وصراعاته وتحدياته، ويستشرف المستقبل تأسيسا على الفعل والفكر الإراديين للمجتمع. علاوة على أنه فكر نقدى لرصيد الماضى وللواقع، بمعنى أنه آلية مراجعة مستمرة وتغذية مرتدة بين الفعل والفكر الاجتماعيين فى حركتهما .

وإن الفعل الاجتماعى لإنتاج الوجود ماديا ومعنويا (تقانة وفكرا) هو عملية اشتباك وتفاعل بين مُنْتِج جمعى collective producer (الإنسان / المجتمع) يتفاعل مع البيئة لإنتاج وجوده. وحرى أن ننظر إلى هذا الفعل نظرة تطورية باعتبار الإنتاج عملية مركبة العناصر وعملية خالقة دائما وأبدا...

الفكر/اللغة تولد من خلال فعل الإنتاج للإنسان الأول hominid امتداداً للوجود الجينى/البيولوجى، وتخليقا ماديا ومعنويا للعقل الذى يجسد الوجود التاريخى الفاعل النشط للإنسان/المجتمع. وهذه مسألة محورية ومعيار رئيسى للحكم على الفكر الاجتماعى وجودا وعدما أو ركودا وتجددا. إن الفكر/اللغة بدأ نشأته التطورية مع أول أداة إنتاج اقتضت تجمعا وتنظيما لأغراض مجتمعية تعزز التكيف. بدأ هنا التواصل الرمزى بين البشر فى سياق الاستجابة وواقع التفاعل أو الفعل الاجتماعى مع الطبيعة. وهو فعل متجدد أبدا، ويفضى إلى تجدد التواصل الرمزى، أى تجدد الفكر/اللغة.

والفعل الإنتاجى المجتمعى، والذى نسميه العمل الاجتماعى، عملية مركبة ومتطورة للتعامل مع المادة التى هى الطبيعة، الطبيعة المعدَّلة والطبيعة المضافة، والطبيعة البشرية.

وبين الفعل المجتمعى والفاعل، أى المجتمع والطبيعة، وحدة وتكامل. وهذا العمل أو الفعل المجتمعى مُنْتِج للأداة المادية ، التقانة، وللأداة المعنوية / الفكر. وإن الفعل أو النشاط البشرى على امتداد التاريخ الوجودى للنوع البشرى دمج الإنسان/المجتمع والطبيعة. وتعتمد علاقة التفاعل بين الإنسان / المجتمع والطبيعة فى تطورها المطرد على :

(أ) وسائل الإنتاج .

(ب) الطاقة .

(ج) المعرفة والمعلومات .

وتطورت المجتمعات البشرية حضاريا تأسيسا على تكامل ووحدة هذه العناصر الثلاثة، وتحدَّد فى ضوئها نمط التنامى الحضارى لتوليد المنتج والفائض ... وهذه آلية التكيف للنوع البشرى فى إطار صراع الوجود الحضارى.

حضارة الرعى : أدنى حد من الطاقة ... قيمة العمل والطاقة البشرية المبذولة، أدنى مستوى . الفكر تأمل نظرى مجرد. إنه مجتمع الكلمة الشفاهية.

حضارة الزراعة : طاقة عمل عضلية، نمط تنامى محدود رهن القوة العضلية ومساحة الأرض . فائض قيمة محدود يسمح بالتجارة ولغة الكتابة.

حضارة الصناعة : طاقة آلية متطورة مع توزيع لا مركزى.... نمط تنامى متسارع . فائض قيمة كبير من المخرجات الاقتصادية . علاقة كيفية جديدة بين الإنسان والطبيعة . فكر فلسفة الإرادة / الإنسان العام .

وهنا يبرز السؤال :

أين موقعنا من العالم من حيث الفعالية ... فعالية إنتاج الوجود؟ ومن ثم تصور المستقبل ... ؟

هذه هى القضية المحورية فى كتابى المشار إليه، ولكن بأساليب تناول مختلفة ومن زوايا متباينة.

إن جوهر أزمة المجتمعات العربية أنها أزمة فعل التطوير الاجتماعى الحضارى، أو أزمة إنتاج الوجود على مستوى منافس لحضارة العصر. وهى قضية امتدت قرابة خمسة قرون بالنسبة لبعض البلدان.

وحاولت الخروج عن السياق التقليدى فى النظر إلى عصر ذهبى ولىّ، والزعم أن الفشل مرجعه أننا تنكبنا طريق السلف. وحاولت الخروج أيضا عن مقولة التحديث محاكاة للغرب فى إطار الشكليات ؛ ذلك أن الحداثة معيار متجدد ومتنوع ، والتحديث متعدد الآليات، وفعل ذاتى أصيل. إنه صناعة لا حيازة، وفعل ابتكارى متجدد ... وثقافة تغيير وتكيف، ولنتذكر أن نهضة اليابان لم تكن محاكاة قصد التشبه، بل محاكاة قصد الندية والمنافسة.

القضية تطوير وتحول حضارى وليس تنمية ... التنمية امتداد وتوسع وزيادة كمية على مستوى أفقى، أما التطوير فهو امتداد وتعزيز رأسى صاعد أو تحول كيفى يفضى إلى نشوء أنماط وأشكال وعلاقات جديدة ولغة/أو فكر جديد..

والتطوير الحضارى للمجتمع موقف من الحياة، ونمط سلوكى فى الاستجابة للتحديات، وآلية تكيف فى إطار المنافسة وصراع الوجود.... والتكيف فعل اجتماعى إنتاجى مادى ومعرفى نحو هدف صاعد للانتقال بالمجتمع من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى للطاقة والفعالية والتعقد والفهم والإبداع وفرص الاختيار ... أو هو إجمالا الإنجاز فى إطار معايير حضارة العصر.

ويمثل العلم روح حضارة العصر إنجازا فكريا وماديا تقانيا فى تلاحم وتطور مطرد ووجود مؤسسى وشبكى يعمل ويفكر فى حرية على الصعيدين المحلى والعالمى. وأصبح العلم والتقانة بهذا المعنى هما قصب السبق وأساس التغيير والإنجاز والتمايز

ـوعماد التكيف والبقاء والصراع. ويقتضى التطوير الحضارى للمجتمع فى عصر الصناعة والمعلوماتية وعصر اقتصاد المعرفة إطلاق وتوجيه مسارات طاقات جميع أبناء المجتمع عبر مزيد من التنظيم الاجتماعى المعقد بهدف تعزيز الطاقة الإنتاجية وتنظيم المخرجات. ولهذا تمثل عملية التطوير إبداعا اجتماعيا ذاتى المنطلق وليست محصلة عوامل خارجية حصرا، وإنما تحمل خصوصيات ثقافة وبيئة وتاريخ المجتمع، وتحمل طبيعة الوعى الاجتماعى بالتحديات. وهى عملية إبداعية أيضا، لأن المجتمع يكتشف من خلالها إمكاناته الذاتية لابتكار الوسائل والحلول والأهداف.

والتطوير الاجتماعى عملية تتجاوز الأبعاد المادية للمجتمع فى الزمان والمكان، لتشمل فى كل واحد متكامل أبعاد العقل والحياة. إن التطوير الاجتماعى ثقافة أو موقف إنسانى إجتماعى من الوجود... وهذا الموقف تجل لعناصر حياتية وعقلية ولاعقلية عديدة تتمثل فى السلوكيات الاجتماعية والمهارات والخبرات النظرية والعملية والاتجاهات والأعراف والتقاليد والتنظيمات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية والقيم الثقافية والمحددات اللغوية والمعلومات وأسلوب تناولها والتماسها ومعالجتها ـ وكذا العقائد وأنساق الفكر والقيم الروحية. إذ إن هذا كله يتفاعل معا ويؤثر بعضه فى بعض بحيث يؤثر فى مسار التطور البشرى فى صياغة الإنسان/المجتمع، الموقف والفعل.

وحيث إن عملية التطوير فعل تكيف اجتماعى، أى إنتاجى مادى وفكرى، فإن المجتمع، ممثلا فى مثقفيه ومفكريه، يعمد بفضل جهد ذهنى رفيع المستوى إلى استخلاص المبادئ الأساسية أو الأفكار من حصاد خبراته، وحصاد التفاعلات الاجتماعية والمعلومات المتراكمة. ويصوغ هذا كله بفضل قوة تنظيم الأفكار فى صورة مركب نسقى من معارف مفاهيمية. وهكذا يكون التطوير آلية اجتماعية لإثراء الفكر فى مراحل تاريخية مطردة، ويكون الفكر الاجتماعى النسقى دالة هذا الجهد المنظم.

النشاط الاجتماعى الإنتاجى يفضى عقليا إلى تنظيم الوقائع فى صورة معلومات . ويعمد العقل الاجتماعى إلى تأويل المعلومات فى صورة فكر اجتماعى. معنى هذا أن الفكر الاجتماعى جهد نسقى يهدف إلى تأويل الخبرات المكتسبة حصاد

التجربة الاجتماعية الإنتاجية فى ضوء المصالح والأهداف، ويعود هذا الفكر فى صورة تغذية عكسية إلى المجتمع فى نشاطه لمزيد من الفعالية والتصحيح والتنظيم، ومن آليات الإنجاز فى تطور مطرد. وهنا يبين بوضوح أن التفكير الاجتماعى إنما هو إنجاز اجتماعى يحمل خصوصية التجربة الاجتماعية.

ويجسد المجتمع فكره المستحدث والمتجدد فى منظومات اجتماعية متعددة المجالات والمستويات. من ذلك إعادة تنظيم العمليات الإنتاجية من خلال تطبيق المهارات والتكنولوجيات المستحدثة فى مجالات الإنتاج والخدمات. ويتجلى هذا أيضا فى تنظيم المؤسسات، وتنظيم البيانات والمعلومات والمعارف من خلال المؤسسات الاجتماعية مثل المؤسسات التعليمية والعلمية والإعلامية والثقافية. ويسهم هذا كله فى بناء الإنسان/المجتمع وتعزيز أو تجديد تطلعاته الداعمة لحركة التطوير والمنافسة، والانتقال بالفكر الاجتماعى إلى طور آخر تنظيما وفعالية وأرحب أفقا وأرقى منهجا.

وحيث إن نهج التطوير والتغيير قيمة ثقافية وموقف حياتى فإن فعل التطوير تحدده بقوة طبيعة القيم الثقافية السائدة فى المجتمع مثلما تحدده تطلعات المجتمع واتجاه استجاباته، ونظرته أو تأويله للتحديات. ولهذا يمثل التطوير الاجتماعى دالة على طبيعة واتجاه ومحتوى الإدراك البشرى وتطلعات ومواقف وقيم البشر وتصوراتهم لذواتهم ولدورهم فى الحياة كمشروع وجودى.

ولكن مفهوم القيم، ومن ثم مجال تأثيره، مختلف باختلاف الثقافات. هناك من المجتمعات من يحصر القيم فى نطاق الأخلاق ... الحرام والحلال دينيا فقط. وتكون هذه القيمة بمحتواها المحدود ، مفتاح السلوك أو الزر الذى يحرك، بل يستثير، الإنسان/المجتمع عند الضغط عليه ، وكأنما انحصر الوجود داخل هذا النطاق المحدود دون سواه. هذا بينما القيم متعددة متباينة بتعدد وتباين الأنشطة والسلوكيات صانعة الحياة ... التطوير والتغيير قيمة ... والإبداع قيمة ... والفن قيمة ... والبحث العلمى قيمة ... مغامرة الاستكشاف المعرفى قيمة.... وجمال الحياة أو صنع الحياة الجميلة قيمة .... والاستقلال قيمة، بينما التواكل والاعتماد على الغير قيمة سلبية... والسبق فى المنافسة العلمية أو غيرها قيمة ... والموضوعية قيمة ... والتناغم الاجتماعى قيمة ...

والعدالة قيمة ... والتضحية قيمة ... وغيرها وغيرها من عناصر سلوكية تكفل انتصار الحياة وتعزز التكاثر والبقاء.

وتشكل القيم بهذا المعنى ما يمكن أن نسميه محتوى تحت الشعور الجمعى، ومن ثم القوة الدافعة وراء مجمل الحركة الاجتماعية، وتتصرف عبرها ومن أجلها طاقة المجتمع فى أعمق المستويات. إذ إنها معالم التطلعات الجمعية تحت الشعورية، وصورة المجتمع عن ذاته وفهمه لنفسه، ولنهجه فى الحياة، ودالة على معنى الوجود ومجال الاستباق، ومصرف الجهد والنشاط.

ومن ثم إذا عدنا إلى سؤالنا التقليدى: لماذا تخلفنا؟ يجب ألا يقتصر البحث والنظر على الإنجازات المادية ، ونتصور النهضة حيازة لتقانة أو لفكر من إبداع واستنبات الآخر، وإنما أن نرى التقانة والفكر إبداعا ذاتيا من مخاض المجتمع فى سياق تفاعل وتنافس على صعيد عالمى ... ويتعين هنا أن نتجاوز الأبعاد الظاهرة الراهنة إلى ما وراءها، أى إلى الموروث من قيم وثقافة تصوغ بنية ما تحت الشعور وتمثل القوة الحاكمة والموجهة، أى أن ننظر إلى الإنسان باعتباره حزمة متكاملة من الجينات قرينة حزمة متكاملة مما يمكن أن نسميه الجينوم الثقافى الذى انتقل عبر الأجيال فى صورة تراث هو حصاد خبرات مكتسبة على امتداد القرون والأحقاب ، وقابل للتغير والتلاؤم فى ضوء الضغوط الانتخابية. ويمثل هذا التراث الثقافى الذى تتباين عناصره بتباين خبرة المجتمعات وخصوصيات تفاعلها مع الطبيعة عاملا قوى التأثير فى بناء الموطن الملائم **Niche Construction**، من حيث الاتجاه والمرونة والنمط. ويصف البعض الإنسان بأنه جماع نمط وراثى ظاهرى متطور **evolutionary pheno-genotype** مؤلف من:

١ - عمليات جينية .

٢ - عمليات اكتساب معلومات خلال النشوء التطورى الفردى **ontogenetic** .

٣ - عمليات ثقافية، والتى تمثل فى حقيقة نشأتها وتطورها امتدادا للجينات فى التطور المشترك لها **extended phenogenotype co-evolution** .

لهذا فإن من مقتضيات حركة وثقافة التطوير الحضارى أن نبحث طبيعة الموروث أو التراث الثقافى وتجلياته السلوكية فى عملية بناء الموطن تاريخيا وإلى أى مدى يتصف بالمرونة والدينامية وقابلية التغيير والتجديد والفعالية أو التفاعلية الإرادية ، إلى أى مدى يشكل قوة حفز للتفاعل والتطوير فى ضوء ما يفرضه من قيم متمايزة حاكمة للسلوك وتشكل المفاتيح الأساسية للنظر إلى الوجود والحياة ومصرفا لمخاض طاقة الإنسان/المجتمع .

لذلك يبدو لى أن من المستصوب السؤال عن طبيعة مكونات ومفاتيح الجينوم الثقافى العربى وتجلياته فى التاريخ من حيث قابلية التغيير والتجديد ومناط التحدى والفاعلية والتفاعلية، وطبيعة القيم التى تشكل محورا للوجود والسلوك. ويدعونا هذا إلى أن نمايز بين نمطين من السلوك الاجتماعى:

سلوك قائم على الوعى، أى شعورى **conscious** . وسلوك تحت شعورى **subconscious.** السلوك الواعى هو الفعل قرين الفكر فى تفاعل مع البيئة وظواهر الحياة. والسلوك تحت الشعورى هو التجلى الحقيقى والعفوى للجينوم الثقافى الاجتماعى أو للقيم الاجتماعية ، وتكون له الغلبة والسيادة فى مراحل التخلف والركود.

وذهبت فى الكتاب إلى أنه لا يوجد فكر اجتماعى عربى، وإنما خطاب عربى. وسبب ذلك تعطل فعل الإنتاج العربى، ومن ثم تعطل الفاعلية الجدلية بين المجتمع كقوة إنتاج، وبين الفعل والفكر، وما يتبع هذا من تطوير مادى ومعنوى... تقانى وفكرى ، وتطوير للرصيد الثقافى الموروث ليكون قوة داعمة، وتطوير للغة اتساقا مع الفكر الجديد. وإن فعل التطوير الحضارى هو الذى سيلقى ضوءا كاشفا ويفرض شروطا وجودية تستلزم تغيير سلوكيات وعلاقات وأوضاع من أجل ضمان نجاح التكيف، مثل محو الأمية الأبجدية والثقافية وتعلم لغة الحاسوب وثقافته، وتطوير لغتنا وحل أزمة المصطلح العلمى والهيكلة المؤسسية لأنشطة المجتمع ... والإسهام الإيجابى فى حضارة العصر كقوى فاعلة ... وإنما الفكر العربى رجع صدى للسلف، ومن ثم نعيش غربة فى الزمان، أو رجع صدى للغرب ونعيش معه غربة فى المكان...

وثم سؤال هل مكونات الجينوم الثقافى العربى وما يسميه البعض ثوابت الفكر العربى لها دور فاعل فى هذا الركود والتواكل والاستلاب؟ أزعم أنه لا يوجد فكر عربى، وإنما هناك ثقافة عربية موروثة لها ظرفها الوجودى التاريخى المؤثر على واقعنا مع تعاقب الأجيال... ما هو الفكر العربى العصرى عن قضايا مثل التغير الاجتماعى وأنواعه ومحدداته فى التاريخ؟ أو عن تطور الفكر الاجتماعى العربى والإنسانى، وعن التكيف الاجتماعى وآليات التكيف ومعاييره ؟... أو عن اللغة: النشأة والتطور وتجليات هذا فى تاريخ وبنية اللغة العربية ؟ الهوية الاجتماعية فى التاريخ، والنشأة والتكوين والتمايز ؟.. أو عن الظاهرة الثقافية: النشأة والتطور، أو أنها ثابتة فى الزمان والمكان ، سوسيولوجيا الفكر والعقائد فى التاريخ العربى ؟... أو عن الحضارات: النشأة والتطور - صعودها وانحلالها ؟ .. أو عن التراث كرصيد ثقافى وتطوره فى التاريخ فى ضوء نظريات العلوم ذات الصلة " الوراثة ، اللغة ، آلية انتقال التراث والانتخاب بين الماضى والحاضر ، علم اجتماع المعرفة، علم نفس المعرفة "...؟

واللافت للنظر أن الحوار الفكرى العربى والعالمى منعدم لأن الحوار يجرى بين طرفين ولا يوجد الطرف العربى، وإنما العرب أسرى الأخذ فقط منذ قرون دون عطاء، الأخذ عن السلف فى تكرار موحش، أو الأخذ عن الغرب فى تبعية رعناء ، وتعطل الفكر مع تعطل إنتاج مشروع الوجود ... الوجود الاجتماعى رهن القدرة التنافسية فيما بين المجتمعات فى مجال الطاقة الابتكارية للإنتاج ... وإذا كانت الطاقة فى عصر الرعى والزراعة هى قوة العضلات، وفى عصر الصناعة قوة المحركات الآلية... فإن الطاقة فى عصر المعلوماتية هى المعرفة، والمنتج هو المعرفة فى صورتها النسقية، والفائض الذى يوظفه المجتمع للتطوير الذاتى هو فائض قيمة المعرفة، والتنافس بين المجتمعات مضماره إنتاج المعرفة وسرعة معالجة وتوظيف واستثمار المعرفة وإدارة دورات المعرفة اجتماعيا فى هذا كله... فأين موقعنا ونحن أسرى ثقافة اجتماعية نصفها بالعراقة والثبات لقدمها وجمودها ؟ ثقافة تصرفنا عن علم الدنيا بحثا منهجيا، ودراسة عقلانية، وإبداعا ذاتيا أصيلا، وترصد جهدنا لعلم حياة آجلة... وتحصر

طاقتنا لعدو أوحد ليس هو التخلف والتبعية والتحجر والاستبداد ... بل هو الشيطان والخطيئة فقط .. ورسخت فينا تقليدا هو تأمل ظواهر الوجود كمعجزات يعجز الإنسان عن أن يستكشف أسرارها... ثقافة تفرض حدودا أو قيودا لما يجوز بحثه وتعلمه في حدود الحرام والحلال الروحانيين ؟ ثقافة اختزالية تصادر جهود البحث والاستكشاف لأنها تضع حلا جامعا مانعا لا سؤال بعده... إنه الخلق ، وهكذا كان الخلق... والسؤال والبحث والاستكشاف تطفل وافتئات وانصراف عن "علم نافع" إلى أفكار مثل التطور... أفكار ما أنزل الله بها من سلطان.

لهذا أرى أن سبيلنا ليس تنمية بل تطويراً اجتماعيا حضاريا... فعالية إرادية أصيلة حيث العالم مجليٍ لإرادة الإنسان/المجتمع... لقد تجاوز العالم المتقدم حضارتي الزراعة والرعي، ثم انتقل إلى حضارة الصناعة والعلم إنتاجا تقانيا وفكريا، ثم إلى المعلوماتية، ويقف الآن على الطريق إلى عصر اقتصاد المعرفة... إنسان جديد... عقل جديد... عالم جديد لن يرحم من يتخلف عن الركب. فإلى أين نحن نسير؟ هل اخترنا بإرادتنا قدرنا ومصيرنا أو أن أمرنا موكول لإرادة أخرى؟

تصدير

الثقافات ودورها المؤثر

صمويل پى. هنتنجتون

فى مطلع تسعينيات القرن العشرين وقعت عيناى صدفة على بيانات عن غانا وكوريا الجنوبية فى أوائل الستينيات. وأدهشنى أن رأيت مدى تماثل الاقتصاد فى البلدين آنذاك ، كان البلدان شبه متقاربين من حيث مستوى نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى، ومن حيث مدى تماثل قطاعات اقتصادهما فى مجال المنتجات الأولية والتصنيع والخدمات، إذ كانت الغلبة الطاغية على صادرات كوريا الجنوبية من المنتجات الأولية حيث لم تكن تنتج سوى القليل من السلع المصنعة. كذلك كان البلدان يتلقيان مساعدات اقتصادية على مستوى واحد تقريبا . ولكن وبعد مرور ثلاثين عاما، أصبحت كوريا الجنوبية عملاقا صناعيا يحتل المرتبة الرابعة عشرة بين أضخم الاقتصادات فى العالم، والشركات متعددة القوميات والصادرات الأساسية من السيارات والمعدات الإلكترونية وغير ذلك من الصناعات المتقدمة، هذا علاوة على أن دخل الفرد أضحى قريبا من دخل الفرد فى اليونان. زد على هذا أنها خطت على الطريق لدعم المؤسسات الديمقراطية ، ولم تشهد غانا تغيرات مماثلة، إذ لا يزال نصيب الفرد من الدخل القومى فيها حوالى خمس نظيره فى كوريا الجنوبية ، كيف لنا أن نفسر هذا الفارق المثير فى التنمية؟ لا ريب فى أن ثمة عوامل كثيرة لها دورها المؤثر، ولكن بدا لى أن الثقافة لابد أن لها دورا أساسيا فى التفسير؛ إذ إن الكوريين الجنوبيين يعلون من قيمة الاقتصاد المزدهر والاستثمار والعمل الجاد الشاق، والتعليم

والتنظيم والانضباط. هذا بينما تسود الغانيين قيم مغايرة. صفوة القول: الثقافة لها دورها المؤثر.(*)

واقترب باحثون آخرون إلى هذه النتائج نفسها فى مطلع التسعينيات. وجاء هذا التطور كجزء من تجدد الاهتمام على نحو كبير بين العلماء الاجتماعيين. ونعرف أنه فى أربعينيات القرن العشرين حظيت الثقافة باهتمام كبير باعتبارها عنصرا حاسما فى فهم المجتمعات، وتحليل الفوارق فيما بينها، وتفسير تطورها الاقتصادى والسياسى . ونذكر من بين هؤلاء الباحثين كلاً من مارجريت ميد، وروث بنيديكت، ودافيد ماكليلاند، وإدوارد بانفيلد، وأليكس أنكيليس، وجابرييل المون، وسيدنى فيربا، ولوسيان باى، وسيمور مارتن ليبسيت. ولكن فى أعقاب هذا التراث الأدبى الغنى الذى أنتجه هؤلاء الباحثون تهاوى العمل فى حقل الثقافة داخل المجتمع الأكاديمى وانخفض حجمه بشكل درامى خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. ثم بدأ الاهتمام بالثقافة ينتعش من جديد خلال الثمانينيات باعتبارها إحدى المتغيرات للتفسير ، ولعل أهم وأبرز إسهام فى عملية الإحياء هذه، وأكثرها إثارة للجدل هو كتاب لورانس هاريزون، الموظف السابق فى برنامج الولايات المتحدة للمساعدة "إيد "Aid ، والذى صدر عن مركز هارفارد للشئون الدولية عام ١٩٨٥ ، ويحمل الكتاب العنوان التالى: "التخلف حالة عقلية ـ حالة أمريكا اللاتينية". واستخدم كتاب هاريزون دراسات حالة متوازية لإثبات أن الثقافة فى الغالبية العظمى من بلدان أمريكا اللاتينية كانت العقبة الأولى والأساسية على طريق التطور . وأثار تحليل هاريزون عاصفة من الاحتجاجات من جانب الاقتصاديين والخبراء لشئون أمريكا اللاتينية، والمثقفين فى أمريكا اللاتينية. ولكن بدأ كثيرون من هؤلاء خلال السنوات التالية يرون أن دراسته تتضمن عناصر صائبة وصحيحة.

(*) ولنا أن نسأل هنا ، مع تقديرنا لدور الثقافة والتماسا لعوامل أخرى : وماذا عن كوريا الشمالية وشعبها توأم ثقافى ؟ هنا تلزم الإشارة إلى عوامل أخرى مؤثرة تدخل فى باب الصراع ... صراع المصالح ودور الولايات المتحدة . (المترجم)

واتجه العلماء الاجتماعيون أكثر فأكثر إلى العوامل الثقافية لتفسير عمليات التحديث والمقرطة السياسية والإستراتيجية العسكرية وسلوك الجماعات الاثنية والانحيازات والتطاحنات فيما بين البلدان. وإن غالبية الباحثين المشاركين فى هذا الكتاب لهم أدوار رئيسية فى بعث الثقافة ، وتميز هذا النجاح بظهور حركة مضادة عمدت إلى ازدراء التأويلات الثقافية وتجلت على نحو واضح صريح أو بأسلوب رمزى فى نقد مغالٍ فى شكوكه نشرته مجلة الإيكونوميست عدد ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٩٦ إزاء أعمالٍ صدرت مؤخرا عن كل من فرنسيس فوكوياما، ولورانس هاريزون، وروبرت كابلان، وسيمور مارتن ليبست، وروبرت بوتنام، وتوماس سوويل، وكاتب هذا التصدير. وهكذا انضم إلى المعركة الدائرة فى مجال البحث أولئك الباحثون الذين يرون أن الثقافة مؤثر كبير وليس وحيداً فى السلوك الاجتماعى والسياسى والاقتصادى، وكذا من يدعون إلى تفسيرات كلية شاملة من أمثال المتحمسين للمصلحة الذاتية المادية بين رجال الاقتصاد، أو "للاختيار الرشيد" بين علماء السياسة، وللواقعية الجديدة بين الباحثين فى شئون العلاقات الدولية ، وسوف يطالع القارئ بعض هذه الآراء التى عبر عنها أصحابها فى هذا الكتاب الذى يضم – حسب الخطة الموضوعة له – انشقاقا عن الفرضية التى يؤكدها العنوان.

ولعل أحكم الكلمات عن مكان الثقافة فى شئون البشر هى كلمات دانييل باتريك موينيهان الذى قال: "الحقيقة المحورية المحافظة هى أن الثقافة وليست السياسة، هى التى تحدد نجاح المجتمع ، وإن الحقيقة المحورية الليبرالية هى أن الثقافة يمكنها أن تغير ثقافة ما وتحميها من نفسها". ورغبة فى استكشاف صدق هاتين الحقيقتين اللتين عبر عنهما موينيهان، نظمت أكاديمية هارفارد للدراسات الدولية والإقليمية مشروعا يديره لورانس هاريزون. ويمثل الكتاب الذى بين يدى القارئ النتاج الرئيسى وليس الوحيد الذى تمخض عنه هذا المشروع. ترى إلى أى حد تصوغ العوامل الثقافية التطور الاقتصادى والسياسى؟ وإذا كانت هى الحاكمة لهذه الصياغة، فكيف يمكن إزاحة أو تغيير العوائق الثقافية التى تعيق التطور الاقتصادى والسياسى حتى يتسنى تيسير عملية التقدم؟

التصدى الفعال لهذه الأسئلة يستلزم أولا أن نحدد مصطلحاتنا. ونحن نعنى بمصطلح "التقدم البشرى" الوارد فى العنوان الفرعى لهذا الكتاب الحركة فى اتجاه التطوير الاقتصادى والرفاه المادى، والعدالة الاقتصادية الاجتماعية، والديمقراطية السياسية. وطبعىٌ أن مصطلح "الثقافة" له معان كثيرة جدا فى المباحث العلمية المختلفة والسياقات المتباينة. والملاحظ أنه كثيرا ما يستخدم للإشارة إلى المنتجات الفكرية والموسيقية والفنية والأدبية فى المجتمع، أى إلى "الثقافة الرفيعة" للمجتمع. وأكد علماء الأنثروبولوجيا - ولعل أبرزهم فى ذلك كليفورد جيرتز - على الثقافة باعتبارها "وصفًا مكثف المضامين"، واستخدموه للإشارة إلى جماع أسلوب حياة المجتمع : قيم المجتمع وممارساته ورموزه ومؤسساته وعلاقاته البشرية ، بيد أننا معنيون فى هذا الكتاب بالكيفية التى تؤثر بها الثقافة فى التطوير المجتمعى. وإذا كانت الثقافة تشتمل على كل شىء فإنها لا تفسر شيئا ؛ ومن ثم فإننا نحدد الثقافة فى ضوء دلالات ذاتية خالصة، مثل القيم والاتجاهات والمعتقدات والتوجهات والافتراضات الأساسية التى تشكل ركائز لكل ما هو سائد بين الناس داخل مجتمع ما.

ويستكشف هذا الكتاب الكيفية التى تؤثر بها الثقافة، حسب هذا المعنى الذاتى، فى المدى الذى يمكن أن تبلغه المجتمعات، وفى وسائل هذه المجتمعات من أجل إنجاز تقدم أو إخفاق فى هذا الإنجاز فى مجال التطوير الاقتصادى والمقرطة السياسية ، ومن ثم فإن غالبية أوراق البحث تركز على الثقافة كمتغير مستقل أو تفسيرى. وإذا ما كانت العوامل الثقافية تؤثر بالفعل فى التقدم البشرى وتعيقه فى أوقات ما، إلا أننا مع هذا معنيون أيضا بالثقافة كمتغير تابع Dependent variable ، من حيث هى الحقيقة الثانية حسب رأى موينيهان: كيف يمكن لجهد سياسى أو غير سياسى أن يغير أو يزيح العوائق الثقافية التى تحول دون التقدم؟ ونحن نعرف أن التطوير الاقتصادى يغير الثقافات ، بيد أن هذه الحقيقة لا تفيدنا بشىء إذا كان هدفنا إزاحة العوائق الثقافية من طريق التطوير الاقتصادى. ويمكن أيضا للمجتمعات أن تغير ثقافتها استجابة لصدمة كبرى . مثال ذلك أن التجارب الكارثية التى عانت منها ألمانيا واليابان فى الحرب العالمية الثانية أدت إلى تحول اليابان وألمانيا من أكبر دولتين

عسكريتين فى العالم إلى مجتمعين من أكثر المجتمعات إيمانا بالسلم. ونجد بالمثل أن ماريانو جروندونا رأى أن الأرجنتين كانت على طريق التقدم فى سبيل إنجاز إصلاح اقتصادى واستقرار اقتصادى وديمقراطية سياسية، وذلك خلال منتصف تسعينيات القرن العشرين. وتحقق لها هذا جزئيا نتيجة تجاربها الكارثية التى عانت منها فى ظل دكتاتورية عسكرية وحشية، وهزيمة عسكرية نكراء، وتضخم مالى فوق الطاقة.

وهكذا، فإن القضية الأساسية هى ما إذا كانت القيادة السياسية بوسعها إبدال الكارثة عن طريق حفز التغير الثقافى. وتقدم لنا سنغافورة مثالا على أن القيادة السياسية يمكنها أن تحقق هذا فى ظل ظروف بذاتها. ويؤكد الفصل الذى كتبه كل من سيمور مارتن ليبسيت وجابرييل سلمان لنز فى هذا الكتاب، أن مستويات الفساد بين البلدان تنزع إلى الاختلاف عن بعضها تأسيسا على خطوط ثقافية. ونجد من أكثر البلدان فساداً إندونيسيا وروسيا وعديدا من المجتمعات فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ويبلغ الفساد أدنى مستوياته فى المجتمعات البروتستانتية فى شمال أوروبا وبريطانيا ، وتحتل البلدان الكونفوشية موقعا وسطا فى الغالب الأعم. ولكن الملاحظ أن مجتمعا كونفوشياً، وهو سنغافورة، يماثل الدانمارك والسويد وفنلندا أو نيوزيلاندا كبلد من أقل البلدان فسادا فى العالم. وتفسير هذا الشذوذ يرجع بوضوح إلى أن لى كوان يو زعيم سنغافورة عقد العزم على أن تكون سنغافورة بمنأى عن الفساد قدر المستطاع ، ونجح فى ذلك . وهنا نجد أن السياسة غيرت الثقافة وأنقذتها من نفسها ، ولكن القضية هى كيف يمكن لسنغافورة المبرأة من الفساد أن تبقى على حالها بعد لى كوان ؟ هل يمكن للسياسة أن "تنقذ" مجتمعا من نفسه إلى الأبد؟ كيف يمكن للجهد السياسى والاجتماعى أن يجعل الثقافات أكثر مواتاة للتقدم؟ هذه هى المسألة المحورية التى نأمل استكشافها فى دراسات متتابعة.

إن القيم الثقافية ومشروع التقدم البشرى وهذا الكتاب تكاد تكون جميعها وبالكامل نتاج أفكار وطاقة والتزام لورانس هاريزون. إنه هو الذى وضع تصوره عن المشروع وحدد موضوعات البحث التى يشملها، وتولى مهمة تعيين فريق الباحثين المتحدثين، مثلما تولى مهمة تحرير حصاد بحوثهم، وضاعف الميزانية اللازمة التى

هيأت إنجاز هذا كله. وأعربت أكاديمية هارفارد للدراسات الدولية والإقليمية عن سعادتها إذ تنضم إلى هذا الجهد وترعاه نظرا لارتباطه مباشرة باهتمامات الأكاديمية. وحرصت الأكاديمية منذ بداية المشروع عام ١٩٨٦ ، أن تمنح سنتين زمالة للعلماء الاجتماعيين الشباب الذين كشفوا فى آن عن تميز فى مبحثهم العلمى وعن خبرة فى مؤسسات اللغة والثقافة وعلم الاجتماع وفى سياسة بلد أو إقليم مهم غير غربى. ويقوم خريجو الأكاديمية الآن بالتدريس فى جامعات ومعاهد كبرى فى جميع أنحاء البلاد. وتشرف على أعمال الأكاديمية لجنة من كبار الباحثين فى هارفارد ممن يعتبرون من أفضل الخبراء فى مناطق أجنبية بذاتها. وأخذت الأكاديمية على عاتقها منذ ثلاث سنوات مهمة البناء تأسيسا على هذه الخبرة الأجنبية، وتوسيع نطاق عملها ليتجاوز حدود دراسة المجتمعات والثقافات كلها على حدة بحيث تشمل الدراسة أوجه التماثل والاختلاف والتفاعل بين الثقافات والحضارات الكبرى فى العالم. واستكشف مؤتمر انعقد فى عام ١٩٩٧ أطر تفكير الصفوة فى البلدان والأقاليم الكبرى بشأن الاتجاهات فى السياسة العالمية والخصائص المميزة لنظام عالمى منشود. ويمثل هذا الكتاب دراسة ثانية معادلة لبيان كيف تؤثر الثقافات المختلفة فى التطوير الاقتصادى والسياسى .

ووضع روبرت كليتجارد فى عام ١٩٩٢ دراسة عن العلاقة بين الثقافة والتطوير الاجتماعى. وطرح فى دراسته هذه السؤال التالى: "إذا كانت الثقافة مهمة، وقد درس الناس الثقافة على مدى قرن أو يزيد، فلماذا لا نملك حتى الآن نظريات جيدة الصياغة والبناء، ولا مبادئ توجيهية عملية ولا روابط مهنية وثيقة بين أولئك الدارسين للثقافة وأولئك القائمين على رسم وإدارة سياسة التطوير؟" إن الغرض الأساسى لهذا الكتاب ولأعمال أخرى إضافية نأمل فى إنجازها، هو استحداث تلك النظريات، وصوغ المبادئ التوجيهية، وترسيخ الروابط بين الباحثين والممارسين، الأمر الذى من شأنه أن يرسخ دعائم الظروف الثقافية التى تدعم وتعزز التقدم البشرى.

مدخل

لماذا " الثقافة مهمة" ؟

لورانس إى . هاريزون

مضى الآن قرابة نصف قرن منذ أن حول العالم انتباهه عن إعادة تعمير البلدان التى خربتها الحرب العالمية الثانية إلى هدف القضاء على الفقر والجهل والظلم الذى يخيم على غالبية شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وساد التفاؤل عقب النجاح المذهل لمشروع مارشال فى غرب أوروبا، ومع صعود اليابان وخروجها من بين رماد نار الهزيمة. وساد الظن بأن التنمية أمر حتمى خاصة بعد سقوط نير الاستعمار. وأشار كتاب "مراحل النمو الاقتصادى" ذائع الصيت وبالغ التأثير لمؤلفه والت روستو إلى أن التقدم البشرى تدفعه حركة جدلية يمكن دفع عجلتها وزيادة سرعتها.

وإنها لحقيقة أن نير الاستعمار اختفى موضوعيا، واستقلت الفلبين عام ١٩٤٦، واستقلت الهند وباكستان عام ١٩٤٧ ، وسرعان ما اختفت بعد الحرب محمية بلدان الشرق الأوسط التى كانت خاضعة للحماية البريطانية والفرنسية والتى كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية ، واطردت عملية إنهاء الاستعمار فى جنوب شرق آسيا وفى أفريقيا وفى الكاريبى، واكتملت عمليات الاستقلال مع نهاية ستينيات القرن العشرين.

ونذكر إجابة جون كينيدى فى رده على الثورة الكوبية إذ قال: "إن التعاهد على التقدم عزز مشاعر التفاؤل السائدة ، إنه سيضاعف نجاح مشروع مارشال. ونتوقع

أن تأخذ بلدان أمريكا اللاتينية طريقها إلى رخاء وديمقراطية لا عودة عنهما خلال عشر سنوات » .

ولكن ها نحن على أعتاب قرن جديد وقد حل التشاؤم والإحباط محل التفاؤل. إن عددا قليلا من البلدان - وهى إسبانيا والبرتغال وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وكذا هونج كونج المستعمرة البريطانية السابقة ، هى التى التزمت مسار روستو Rostow's Trajectory المتبع فى العالم الأول ، ولكن الغالبية الساحقة من البلدان لا تزال تتعثر بعيدا فى المؤخرة، ولا تزال ظروف معيشة الكثيرين من أبناء هذه البلدان لم تتحسن عما كانت عليه منذ نصف قرن مضى ، ونجد من بين ستة البلايين من سكان المعمورة اليوم، أقل من بليون نسمة تظلهم ديمقراطيات متقدمة ، هذا بينما أكثر من أربعة بلايين نسمة هم من بين من يدخلون في تصنيف البنك الدولى "أصحاب الدخل المنخفض"، ويعيشون فى بلدان يصنفها البنك الدولى تحت اسم بلدان "الدخل المنخفض" أو "الدخل المتوسط الأدنى".

إن نوع الحياة فى تلك البلدان مثير لليأس خاصة بعد نصف قرن من المساعدات من أجل التنمية(١):

* **نصف أو أكثر من نصف السكان فى ثلاثة وعشرين بلدا، أغلبها فى أفريقيا، أميون. وتشتمل البلدان غير الأفريقية على أفغانستان وبنجلاديش ونيبال وباكستان، بل وبلد فى النصف الغربى من الكرة الأرضية - هاييتى.**

* **نصف أو أكثر من نصف النساء أميات فى خمسة وثلاثين بلدا، من بينها البلدان التى ذكرناها توا علاوة على الجزائر ومصر وجواتيمالا والهند ولاوس ومراكش ونيجيريا والعربية السعودية.**

* **متوسط العمر المتوقع دون الستين عاما فى خمسة وأربعين بلدا، أغلبها فى أفريقيا علاوة على أفغانستان وكمبوديا، -**

وهاييتى - لاوس - بابوا غينيا. ويصل متوسط العمر المتوقع فى سيراليون سبعًا وثلاثين عاما .

* **يموت الأطفال فى سن أقل من الخامسة بمعدل يزيد عن ١٠٠ من بين كل ١٠٠٠ فى خمسة وثلاثين بلدا على الأقل، أغلبها مرة أخرى فى أفريقيا. وتضم البلدان غير الأفريقية كلا من بنجلاديش وبوليفيا وهاييتى ولاوس ونيبال وباكستان واليمن.**

* **معدل النمو السكانى فى البلدان الأفقر يصل إلى ٢,١ بالمائة سنويا، أى ثلاثة أمثال المعدل فى البلدان ذات الدخل المرتفع. والملاحظ أن معدل النمو السكانى فى بعض البلدان الإسلامية مرتفع بصورة مذهلة، إذ إنه ٥ ٪ فى عمان، و ٤,٩ ٪ فى الإمارات العربية المتحدة، و ٤,٨ ٪ فى الأردن، و ٣,٤ ٪ فى العربية السعودية وتركمنستان.**

وأكثر أنماط توزيع الدخل تفاوتا بين البلدان التى تزود البنك الدولى بالمعلومات المختصة (إذ إن هذا لا تفعله جميع البلدان) نجدها فى البلدان الأفقر خاصة فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا. والملاحظ أن العشرة بالمائة الأكثر وفرة وثراء من بين سكان البرازيل يحصلون على حوالى ٤٨ بالمائة من دخل البرازيل ، كذلك فإن كينيا وجنوب أفريقيا وزيمبابوى لا تقل عن ذلك سوى بكسر صغير فقط. وأكثر عشرة بالمائة ثراء من أبناء القمة فى شيلى وكولومبيا وجواتيمالا وباراجواى يحصلون على حوالى ٤٦ بالمائة من دخل البلاد، وتصل النسبة فى غينيا بيساو والسنغال وسيراليون إلى حوالى ٣٤ بالمائة. ونلحظ على سبيل المقارنة أن أعلى عشرة بالمائة فى الولايات المتحدة، حيث توزيع الدخل من أكثر الحالات تفاوتا وعدم مساواة بين البلدان المتقدمة، يحصلون على ٢٨,٥ بالمائة من الإجمالى العام.

وجدير بالذكر أن المؤسسات الديمقراطية إما ضعيفة بوجه عام أو لا وجود لها فى أفريقيا وفى البلدان الإسلامية فى الشرق الأوسط وبقية آسيا. وازدهرت

الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية خلال الخمس عشرة سنة الماضية. غير أن التجارب الديمقراطية فيها هشة على نحو ما أظهرت وأكدت الأحداث الأخيرة فى بيرو وباراجواى والإكوادور وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، ويبقى بعد هذا سؤال مهم: لماذا بعد ١٥٠ سنة من الاستقلال أخفقت بلدان أمريكا اللاتينية وهى امتداد للغرب فى دعم وترسيخ أسس المؤسسات الديمقراطية؟

جماع القول إن العالم فى نهاية القرن العشرين بات أشد فقرا، وأكثر ظلما، وأشد تسلطا على عكس ما توقعه غالبية الناس فى منتصف القرن.

ولا يزال الفقر باقيا متثاقلا فى الولايات المتحدة، على الرغم من مرور عقود على سنوات الأمل المتوهج فى خلق المجتمع العظيم والحرب ضد الفقر. إن ٣٠ بالمائة من الهسبانيين يعيشون تحت خط الفقر، وحل الهسبانيون محل السود باعتبارهم الأقلية الكبيرة الأفقر حالا. وتزيد نسبة البطالة فى المحميات الهندية على ٧٠ بالمائة. وأكدت التقارير أن السود حققوا تقدما مثيرا، خاصة النساء منهم ، ولكن لا يزال ٢٧ بالمائة من السود يعيشون تحت مستوى خط الفقر، هذا فى الوقت الذى شهد فيه الاقتصاد الأمريكى عقدا من النمو المطرد مع انخفاض نسبة البطالة.

وهكذا حل الوهن بل والتشاؤم محل التفاؤل فى نفس أولئك الذين شنوا حربا ضد الفقر فى الداخل وفى الخارج.

تفسير الفشل : الاستعمار والتبعية والعنصرية

أما وقد بات واضحا أن مشكلات التخلف أكثر تعقدا واستعصاء على الحل على عكس ما تنبأ به خبراء التنمية، فإن تفسيرين تمتد جذورهما إلى الماركسية اللينينية أخذا طريقهما إلى الظهور والهيمنة داخل الجامعات وفى سياسات البلدان الفقيرة، وكذا داخل جامعات البلدان الغنية. ويتلخص هذان التفسيران فى كلمتين: الاستعمار والتبعية. وحدد لينين الإمبريالية بأنها المرحلة الأخيرة والحتمية للنظام الرأسمالى ، ويعكس هذا الرأى تصوره بشأن عجز البلدان الرأسمالية التى تتحول باطراد إلى وضع احتكارى عن إيجاد أسواق محلية تستوعب منتجاتها ورأسمالها.

إن تلك البلدان التى كانت فى السابق مستعمرات أو تحت الانتداب أو تدخل ضمن ممتلكات دولة أخرى ثم حصلت على الاستقلال من بريطانيا أو فرنسا باعتبارهما أبرز القوى الاستعمارية أو أيضا من هولندا أو البرتغال أو الولايات المتحدة أو اليابان، إنما ترى الإمبريالية حقيقة واقعة وتركت آثارا عميقة فى التكوين النفسى القومى. وترى فى الإمبريالية تفسيرا جاهزا للتخلف. ويصدق هذا أولا وقبل كل شىء فى أفريقيا حيث ظلت الحدود الوطنية ولا تزال حدودا تعسفية دون اعتبار للتجانس الثقافى أو التلاحم القبلى .

وترى البلدان التى ستجرى تسميتها بالعالم الثالث والتى استقلت منذ قرن أو أكثر، كما هو الحال فى أمريكا اللاتينية، أن الإمبريالية أخذت شكل "التبعية". وهذه هى النظرية القائلة بأن بلدان الأطراف الفقيرة ضحية خدعة من جانب بلدان المركز الرأسمالية الغنية. إذ إن بلدان المركز خفضت أسعار السلع الأساسية إلى أدنى حد فى السوق العالمية وضخمت أسعار السلع المصنعة. وحققت الشركات متعدية القومية التابعة للمركز أرباحا مهولة على حساب البلدان الفقيرة.

ولكن لم يعد القول بالاستعمار أو التبعية يحظى بكثير من المصداقية اليوم، لقد انتهت، فى نظر الكثيرين ومن بينهم بعض الأفارقة، الفترة الزمنية التى يتعين أن نتخذ فيها من الاستعمار تفسيرا للتخلف(*). علاوة على هذا، فثمة أربع مستعمرات سابقة، اثنتان بريطانيتان (هما هونج كونج وسنغافورة) واثنتان يابانيتان (كوريا الجنوبية وتايوان)، قفزت إلى ساحة العالم الأول. ونادرا ما يذكر أحد التبعية اليوم حتى داخل الجامعات الأمريكية حيث كانت وحتى سنوات غير بعيدة تفسيرا مقبولا لا يختلف بشأنه اثنان. وثمة أسباب عديدة من بين أسباب أخرى، نذكر من بينها انهيار الشيوعية فى أوروبا الشرقية، وتحول الشيوعية فى الصين إلى نظام حكم تسلطى

(*) مرة أخرى نؤكد أن الاستعمار من حيث هو تدخل أو هيمنة إرادة على إرادة شعب آخر تحقيقا لمصالح ذاتية للدولة المهيمنة إنما تباينت صوره وأشكاله . ولا يزال الاستعمار بالمعنى الذى ذكرناه قائما فى سياق الصراع الدولى ويمثل أحد العوامل ، وليس العامل الوحيد ، للتخلف . وإن كان هذا لا يمنع من البحث مع المؤلف عن الأسباب المحلية . (المترجم)

ينتقل باطِّراد إلى نظام السوق الحرة؛ وهناك انهيار الاقتصاد الكوبى بعد توقف المعونات السوفييتية الضخمة، وهناك كذلك نجاح "نمور" شرق آسيا فى السوق العالمية ، ثم الهزيمة الساحقة التى منى بها أتباع ساندينستا فى انتخابات عام ١٩٩٠ فى نيكاراجوا. ونذكر أيضا مبادرة المكسيك للانضمام إلى اتفاق نافتا بين الولايات المتحدة وكندا. ويعرض دافيد لاندرس فى الفصل الخاص به فى هذا الكتاب مناقشة جيدة لنظرية التبعية.

وهكذا ظهر خلال العقد الأخير من القرن العشرين فراغ تفسيرى. والملاحظ على مدى السنين أن مؤسسات المساعدات التنموية دعمت تشكيلة متباينة من الحلول من بينها الإصلاح الزراعى وتطوير المجتمعات المحلية والتخطيط والتركيز على القطاعات الأفقر وعلى الاحتياجات البشرية الأساسية والتقانة الملائمة وتطوير وضع المرأة والخصخصة واللامركزية، مثلما تركز الآن على "التنمية المستدامة". ونذكر بهذه المناسبة ابتكارًا شهدته سبعينيات القرن العشرين وأشرك علماء الأنثروبولوجيا فى مؤسسات التنمية بهدف مواءمة المشروعات مع الحقائق الثقافية القائمة. ولقد كانت جميع هذه المبادرات مفيدة بدرجات متفاوتة، ناهيك عن التأكيد على اقتصادات السوق الحرة والتعددية السياسية. بيد أنها، بشكل انفرادى وتراكمى، فشلت فى تحقيق نمو سريع واسع النطاق أو تحقيق ديمقراطية أو عدالة اجتماعية فى العالم الثالث.

وكان من اليسير فى منتصف القرن فهم قصور الأمريكيين السود وإنجازاتهم المتدنية. إذ بدا ذلك نتيجة واضحة مترتبة على حرمانهم من الفرص المتكافئة فى التعليم وفى العمل وحق الاقتراع. وأدى هذا إلى عدم انصهار الأقلية فى البوتقة الاجتماعية، وكانوا بمثابة الأقلية التى لا تصدق عليها وثيقة حقوق الإنسان. وشهدت السنوات الخمسون الماضية ثورة عنصرية فى كثير من المجالات. لم تقتصر هذه الثورة على تحطيم الحواجز التى تحول دون تهيئة الفرص بل أفضت إلى تغيرات كاسحة غيرت اتجاهات ومواقف البيض من العنصرية. وأدت الثورة إلى دخول السود فى شبه حركة جماهيرية واسعة إلى صفوف الطبقة الوسطى، وإلى تضييق حقيقى وجوهرى للهوة التعليمية بين السود والبيض، وإلى انخراط السود فى الحركة

السياسية، بل وإلى زواج متبادل بين الطرفين يتزايد نطاقه باطّرادٍ ، ولكن لا تزال هناك فجوة عنصرية فى مجال التعليم المتقدم وفى الدخل والثروة، علاوة على أن ٢٧ ٪ من السود لا يزالون تحت خط الفقر، وثمة غالبية من الأطفال السود ولدوا لأمهات هجرهن عائلهن. وهكذا لا نزال إلى حد كبير مسئولين عن مشكلات العزل العنصرى "الجيتو" فيما بيننا.

ولكن تفسير تدنى إنجازات السود على أساس التمييز العنصرى وحده لم يعد مقبولا بعد خمسين عاما. هذا على الرغم من استمرار بعض مظاهر التمييز والعنصرية. ويؤكد هذه النتيجة تدنى إنجازات الهسبانيين الذى يمثل الآن مشكلة أكبر شأنا، ونعرف أن ثلاثين بالمائة من الهسبانيين يعيشون تحت مستوى خط الفقر. كذلك فإن معدل من لا يكملون تعليمهم العالى من الهسبانيين يبلغ حوالى ٣٠ ٪ ، وهو أكثر من ضعف معدل السود. وعانى المهاجرون الهسبانيون من التمييز ولكن بدرجة أقل من السود يقينا، وربما لم يكن ما عانوه من تمييز أكثر مما عاناه المهاجرون الصينيون واليابانيون، الذين يحظون بتعليم ودخل وثروة تزيد فى متوسطاتها كثيرا عن المتوسط القومى. ونشير على نحو عابر إلى معدل الفقر المرتفع كثيرا فى أمريكا اللاتينية الذى يبلغ حوالى ٥٠ ٪ ، وإلى معدل من لا يكملون تعليمهم العالى هناك والذى يصل إلى حوالى ٧٠ ٪[٢].

الإطار الثقافى : ندوة أكاديمية هارفارد

واضح أن الاستعمار والتبعية تفسيران غير كافيين لتفسير الفقر والحكم التسلطى فيما وراء البحار. (كذلك النزعة العنصرية والتمييز تفسيران غير كافيين لتفسير تدنى إنجازات الأقليات فى الداخل). وإذا كان ثمة استثناءات كثيرة جداً للتفسيرات الجغرافية/المناخية (مثال ذلك سنغافورة وهونج كونج وباربادوس وكوستاريكا وجميعها تقع فى المنطقة الاستوائية)، فكيف لنا - إذن - أن نفسر قصور التقدم البشرى على طريق الرخاء والتعددية السياسية على مدى نصف القرن الثانى من القرن العشرين؟

يتزايد باطراد الآن عدد الباحثين والصحافيين والسياسيين والمسئولين عن التنمية الذين يركزون على دور القيم والاتجاهات الثقافية كعوامل من شأنها أن تيسر أو تعيق التقدم. وهؤلاء هم الورثة الفكريون لأليكسيس دى توكفيل الذى خلص إلى القول بأن ما جعل النظام السياسى الأمريكى نظاما ناجحا هو توفر ثقافة متلائمة مع الديمقراطية. كذلك هم الورثة الفكريون لماكس فيبر الذى فسر صعود الرأسمالية بأنها ظاهرة ثقافية فى جوهرها لها جذورها العميقة فى الدين. ثم أيضا إدوارد بانفيلد الذى كشف عن الجذور الثقافية للفكر ونزعة الحكم التسلطى فى جنوب إيطاليا، وهذه حالة لها تطبيقاتها فى أنحاء كثيرة فى العالم.

وشكلت الدراسات الثقافية والتأكيد على الثقافة فى العلوم الاجتماعية التيار الرئيسى خلال أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين. ثم تلاشى الاهتمام بعد ذلك. ولكننا شهدنا بعثا جديدا للدراسات الثقافية خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة مع الاتجاه لإحكام صوغ إطار جديد متمحور حول مفهوم الثقافة لتفسير التطوير والتقدم البشريين.

وفى صيف عام ١٩٩٨، قررت أكاديمية هارفارد للدراسات الدولية والإقليمية استكشاف الحلقة التى تربط بين الثقافة والسياسة وبين التطور الاقتصادى والاجتماعى. واستهدفت بوجه أساسى استكشاف هذه الرابطة فى البلدان الفقيرة ولكن مع الاهتمام بمشكلات تدنى إنجازات الأقليات فى الولايات المتحدة. وكم أسعدنا الحظ أن استطعنا أن نثير اهتمام نسبة كبيرة جدا من الباحثين المسئولين عن إحياء الدراسات الثقافية علاوة على غيرهم من أصحاب النظرات المتباينة. وانعقدت ندوة "القيم الثقافية والتقدم البشرى" فى الأكاديمية الأمريكية للفنون والآداب والعلوم فى كامبريدج / ماساشوسيت خلال الفترة من ٢٣ - ٢٥ إبريل/نيسان ١٩٩٩، وشارك فيها جمهور متميز من الحضور.

الندوة والمشاركون

تشكلت الندوة من ثماني مجموعات من المتحدثين، أربع لكل من اليومين الأولين، ثم أعقبت ذلك جلسة ختامية. رأس المجموعة الأولى جورج دو منجويه من هارفارد. وتناولت المجموعة العلاقة بين التطوير السياسي والثقافة. وكان رونالد أنجلهارت منسق البحث الاستقصائي للقيم العالمية. ودفع بأن ثمة رابطة قوية بين القيم الثقافية والأداء السياسي الاقتصادي للأمم. وناقش فرنسيس فوكوياما الدور الرئيسي لرأس المال الاجتماعي في دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وتتبع سيمور مارتن ليبسيت الرابطة بين الثقافة والنساء وتولى كريستوفر ديموث، رئيس معهد المشروع الأمريكي، رئاسة المجموعة الأولى من مجموعتي الباحثين المعنيين بموضوع التطوير الثقافي والاقتصادي. وذهب دافيد لانديس في محصلة ورقة بحثه "ثروة وفقر الأمم" إلى أن "الثقافة علة كل مظاهر الاختلاف"[٣]. وأقر ميشيل بورتر أن الثقافة تؤثر في التطوير الاقتصادي والمنافسة، غير أنه أكد أن العولمة تتضمن عملية نقل ثقافي من شأنها أن تفضي إلى تجنيس الثقافة، ومن ثم تيسر على البلدان إمكانية التغلب على السلبيات الثقافية والجغرافية. ودفع جيفري ساكس بأن الثقافة عامل مهم بالمقارنة بعاملي الجغرافيا والمناخ.

وتناولت المجموعة الثانية موضوع التطوير الثقافي والاقتصادي، ورأستها هارييت بابيت نائبة مدير وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. وعرض ماريانو جروندونا نظريته عن أنماط الثقافات المواتية للتطوير والمعارضة له. واستمدها أساسا من دراسته التي كشفت إلى أي مدى كانت العوامل ذات الممانعة أعاقت تقدم الأرجنتين. وقدم كارلوس ألبرتو مونتانار تفسيرا يوضح كيف أن ثقافة أمريكا اللاتينية تؤثر هي ذاتها في سلوك جماعات الصفوة على حساب المجتمع ككل. وناقش دانييل أتونجا - مانجويل العقبات الثقافية التي تعيق التطوير وروح المنافسة في أفريقيا.

ورأس هووارد جاردنر من جامعة هارفارد الفريق الأخير من الباحثين المتحدثين فى اليوم الأول. وضم الفريق ثلاثة علماء فى الأنثروبولوجيا: روبرت أدجرتون الذى يؤمن بأن بعض الثقافات أكثر فائدة لأهلها على عكس ثقافات أخرى. وريتشارد شويدر الذى يعرف نفسه بأنه مؤمن بالتعددية الثقافية ومتسامح ويحترم جميع الثقافات الأخرى. والثالث تومسا ويزنر الذى يركز على عملية انتقال الثقافة خاصة فى مرحلة الطفولة.

ورأس رودريك مارفار كاهار من هارفارد فريق المتحدثين عن الأزمة الآسيوية. وضم الفريق عالم الاقتصاد دوايت بيركينز، وعالم السياسة لوسيان باى، وعالم الصينيات تو وى - منج. وظهر قدر من التوازيات فى عرض كل من بيركينز وباى، إذ أكد كلاهما الحاجة إلى التحول عن العلاقات الشخصية التقليدية ذات الطابع الخاص المميز التى هيمنت على اقتصادات شرق آسيا وعن الدور البارز للقيادة الرسمية فى القطاع الخاص. وقارن تو بين النهج الغربى والنهج الكونفوشيوسى فى التنمية.

وكانت باربارا كورسيت من النيويورك تايمز أول المتحدثين فى الفريق المعنى بالجنوسة والثقافة. ورأس الفريق فيليس بوميرانتس من البنك الدولى. واستعرضت باربارا فى كلمتها الصراع بين النسبية الثقافية وإعلان حقوق الإنسان للأمم المتحدة. وبدت نتائج دراستها فى تناقض صارخ مع نتائج ريتشارد شويدر. وناقشت مالا هتون التغيرات التى طرأت على علاقات الجنوسة فى أمريكا اللاتينية وكذا العقبات الثقافية وغير الثقافية التى تحول دون أن تحقق هذه التغيرات الهدف منها. وتحدثت روبى وطسون عن القوى الثقافية التى تشكل الوضع التابع للمرأة فى الصين. ونود بالمناسبة أن نعرب عن أسفنا إذ آثرت أن لا نضمن عرضها كتابنا هذا.

ورأس ريتشارد لام حاكم كلورادو السابق فريق المتحدثين عن الثقافة والأقليات الأمريكية. واستهل الحديث أورلاندو باترسون الذى أكد على الرابطة بين الثقافة ومشكلات الأقليات. وقرن عرضه هذا بتحليل أثر العبودية والتمييز العرقى ضد الزنوج على مؤسسة الزواج. وربط بين هذه الخبرات وبين ارتفاع نسبة الأمهات السود اليوم اللائى يعشن بدون عائل. ولم يتمكن ريتشارد أسترادا من حضور الندوة بسبب وعكة

صحية ألمت به فى اللحظة الأخيرة. وأحزننا بعد ذلك إذ بلغنا نبأ وفاته فى ٢٩ أكتوبر/تشرين أول ١٩٩٩ وهو فى التاسعة والخمسين من عمره وحل محله ستيفن شرنستروم من جامعة هارفارد، وقدم عرضا عن الاتجاهات السكانية وتصدى ناثان جليزر لعدد من القضايا من بينها المشكلات السياسية والعاطفية الناجمة عن الدراسات التحليلية الثقافية لسبل الأداء المختلفة لدى الجماعات العرقية.

وتولى روبرت كليتجارد من مؤسسة راند RAND رئاسة الفريق الأخير من المتحدثين. وخصص الفريق جلسته لعرض وصف لبعض المبادرات المطروحة بالفعل بهدف دعم القيم والاتجاهات الإيجابية. وسبق أن أشرت إلى الأدبيات المتنامية التى تربط التخلف بالثقافة. وأكثر هذه الأدبيات لباحثين من العالم الثالث. وعرض الفريق كذلك وصفا لعديد من المبادرات المحلية فى أمريكا اللاتينية التى تهدف إلى إحداث تغيير ثقافى. وقدم كل من ستاسى لندساى وميشيل فيربانك وصفا لنهج شركة مونيتور ومقرها فى كمبريدج / ماساشوسيت، وتعمل على "تغيير عقل الأمة".

وأعقبت كل جلسة من تلك الجلسات مناقشات حية وخصبة بلغت ذروتها فى الجدل الذى شهدته الجلسة الختامية عن الحجج المؤيدة والحجج المعارضة للنهوض بالتغيير الثقافى. ولم يصل الحضور إلى توافق فى الآراء، الأمر الذى لم يكن متوقعا فى ضوء الطبيعة الخلافية لمسألة الثقافة والتوجهات العديدة المتباينة للمشاركين. بيد أن الغالبية العظمى من المتحدثين يؤمنون بأن القيم والاتجاهات الثقافية تمثل عاملا مهما ومُغْفَلاً فى التقدم البشرى. علاوة على هذا، فقد ساد اعتراف حتى بين المتشككين بالحاجة إلى فهم أكثر تقدما للعديد من المسائل المطروحة للنقاش فى ختام هذه المقدمة.

القضايا الكبرى

دارت العروض والمناقشات حول خمس قضايا رئيسية، وهى التى أتناولها فى هذا الفصل مع بيان نظرتى الخاصة بشأنها :

* الرابطة بين القيم والتقدم .
* عالمية القيم والإمبريالية الثقافية الغربية .
* الجغرافيا والثقافة .
* العلاقة بين الثقافات والمؤسسات .
* التغير الثقافى .

الرابطة بين القيم والتقدم :

نلمس بوجه خاص نزعة الشك إزاء وجود رابطة بين القيم الثقافية والتقدم فى مبحثين اثنين: الاقتصاد والأنثروبولجيا. إذ يرى كثيرون من الاقتصاديين أن من البدهيات أن السياسة الاقتصادية الملائمة إذا ما جرى تنفيذها بكفاءة وفعالية سوف تفضى إلى نتائج واحدة أو متماثلة دون اعتبار للثقافة. وتتمثل المشكلة هنا فى حالة البلدان متعددة الثقافات حيث نجد بعض الجماعات العرقية أفضل أداء من غيرها، على الرغم من عمل الجميع التزاما بالمؤشرات الاقتصادية ذاتها. وأمثلتنا على هذا الأقليات الصينية فى تايلاند، وماليزيا وأندونيسيا والفلبين والولايات المتحدة. كذلك الأقليات اليابانية فى البرازيل والولايات المتحدة. وأيضا الباسك فى أسبانيا وأمريكا اللاتينية، ثم اليهود حيث هاجروا(٤).

وكان ألان جرينسبان رئيس إدارة مجلس الاحتياطى الفيدرالى واحدا من بين التقليديين الاقتصاديين فى نظرتهم إلى هذه المسألة - إلى أن فكر مليا فى تجربة الروسيا بعد الاتحاد السوفييتى. إذ انطلق من افتراض أن البشر رأسماليون طبيعيون، وأن انهيار الشيوعية "سيفضى تلقائيا إلى تأسيس نظام سوق حرة لمقاولى المشروعات". وذهب إلى أن النظام الرأسمالى "طبيعة بشرية". ولكنه خلص عقب كارثة الاقتصاد الروسى إلى أنه "ليس طبيعة على الإطلاق، بل ثقافة"(٥).

وتمثل كلمات جرينسبان دعما قويا لتحليل ونتائج دافيد لانديس فى كتابه "ثروة وفقر الأمم"، ناهيك عن سلسلة طويلة من الاستبصارات الذكية بشأن أهمية الثقافة وعلاقتها بالتقدم، متتبعا جذورها فى الماضى حتى أيام توكفيل على الأقل. ولكن تبقى حقيقة واقعة وهى أن الغالبية من الاقتصاديين لا يرتاحون عند التعامل مع الثقافة خاصة وأنها تعرض مشكلات تتعلق بالتعريف وتحديد المعنى، فضلا عن صعوبة التقدير الكمى، وتعمل فى سياق بالغ التعقيد متضمنا عوامل نفسية ومؤسسية وسياسية وجغرافية وغيرها.

وأوجه أنظار القارئ، بينما هذه المشكلات تشغل تفكيرنا، إلى الفصل الذى كتبه ماريانو جروندونا المنشور فى هذا الكتاب ، إذ يعرض تصنيفا نمطيا لثقافات داعمة للتطوير وثقافات ممانعة للتطوير. وعلى الرغم من أن جروندونا ابتكر تصنيفه النمطى من واقع دراسته للأرجنتين وأمريكا اللاتينية، إلا أننى أعتقد أنها صالحة للتطبيق إلى حدود أبعد من ذلك. ويعادل هذا الفصل أهمية الفصل الذى كتبه كارلوس ألبرتو مونتانر: إذ يفسر كيف أن ثقافة ممانعة للتطوير تصوغ سلوك جماعات الصفوة.

والملاحظ أن المشكلة الرئيسية فى نظر كثيرين من علماء الأنثروبولوجيا، وغيرهم من علماء الاجتماع المتأثرين بهم، هى تراث النزعة النسبية الثقافية التى هيمنت على المبحث العلمى خلال هذا القرن والتى ترفض تقييم ممارسات وقيم مجتمع آخر .

وهذه هى واحدة من العوامل المؤثرة فى النهج المتميز للغاية والمعارض الذى التزم به ناثان جليزر فى دراسته لدور الثقافة ومحاولة تفسير النطاق الواسع من الإنجازات بين أوساط الجماعات العرقية داخل الولايات المتحدة (الفصل ١٦). ولعل من أقوى الحجج فى التصدى للثقافة الدراسة التى قدمها أورلاندو باترسون، زميل جليزر فى فريق المتحدثين، إذ رأى أن الثقافة عامل محورى لتفسير مشكلات الأمريكيين الأفارقة (الفصل ١٥).

والملاحظ أن عنوان الكتاب يمكنه فى حد ذاته أن يطرح مشكلات أمام من يستنكفون إصدار أحكام قيمة بشأن الثقافات. إذ يعتقد كثيرون أن الثقافة، بحكم تعريفها، بنية متناسقة وعامل تكيف، وأن أى إقحام من خارجها تترتب عليه مظاهر

صراع ومعاناة. هذا بينما يرى بعض علماء الأنثروبولوجيا من منظور مغاير تماما، نذكر من أبرزهم أوبرت إدجرتون الذى يقول فى إشارة وثيقة الصلة بالندوة:

> **"البشر فى مختلف المجتمعات، سواء أكانوا من سكان المدن أم من عامة الشعب، قادرون على التقمص الوجدانى، والعطف، بل والحب. ويمكنهم فى بعض الأحيان السيطرة بصورة مذهلة على التحديات التى تفرضها عليهم بيئاتهم. بيد أنهم أيضا قادرون على الحفاظ على المعتقدات والقيم والمؤسسات الاجتماعية التى تسفر عن قسوة لا تعرف الرحمة، ومعاناة لا مبرر لها، وهوس مثير فى علاقاتهم بين أنفسهم، وكذا مع المجتمعات الأخرى والبيئة الطبيعية التى يعيشون فى كنفها."[(٦)]**

عالمية القيم والإمبريالية الثقافية الغربية

فكرة "التقدم" فكرة مريبة فى نظر الملتزمين بالنزعة الثقافية النسبية. إذ يرى هؤلاء أن كل ثقافة تحدد أهدافها وأخلاقها، وهو ما يتعذر تقييمه فى ضوء أهداف وأخلاق ثقافة أخرى. ويرى بعض الأنثروبولوجيين التقدم باعتباره فكرة يحاول الغرب فرضها على الثقافات الأخرى. ويصل الأمر إلى أقصاه حين يحاول دعاة النسبية الثقافية والتعددية الثقافية الدفع بأن الغربيين ليس من حقهم انتقاد مؤسسات لها ممارساتها الثقافية الخاصة مثل بتر أجزاء من العضو التناسلى للأنثى. أو ممارسة السوتيه Suttee (عادة إحراق الأرملة الهندوسية فى محرقة زوجها المتوفى علامة على إخلاصها له سواء أرادت المرأة ذلك أم لا)، أو حتى ممارسة العبودية.

ولكن بعد نصف قرن من ثورة الاتصالات، أصبح التقدم بالمعنى الغربى مطمحًا عالميًا. إن فكرة التقدم - بمعنى حياة أطول وأكثر صحية وأقل مللاً وأكثر قدرة على تحقيق الأهداف - ليست فكرة قاصرة على الغرب، إذ نجدها واضحة صريحة فى الكونفوشية وفى معتقدات عدد من الأقليات غير الغربية وغير الكونفوشية المعروف عنها

ارتفاع مستوى إنجازاتها ـ مثال ذلك الهنود السيخ. وأنا لا أتحدث هنا عن التقدم بالمعنى الذى حدده مجتمع الوفرة الاستهلاكى على الرغم من أن القضاء على الفقر هو أحد الأهداف المشتركة لدى الجميع عالميًا، ويعنى هذا حتمًا مستويات أعلى من الاستهلاك. إن نموذج الطموح العالمى أوسع نطاقًا على نحو ما أشارت عبارات كثيرة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة:

"كل إنسان له حق الحياة والحرية والأمن .... وحرى أن يحظى البشر بحرية التعبير والاعتقاد .... والجميع متساوون أمام القانون ولهم حق الحماية فى تكافؤ دون تمييز .... وكل امرئ له حق المشاركة بنصيب فى حكم بلده، سواء مباشرة أو من خلال ممثليه المنتخبين انتخابًا حرًا .... ومن حق كل إنسان أن يتمتع بمستوى معيشة كافٍ يؤهل الصحة والرفاه له ولأسرته بما فى ذلك الطعام والملبس والسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية .... والتعليم حق لكل إنسان."

وأود أن أشير هنا على نحو عابر إلى أنه فى عام ١٩٤٧، قرر المجلس التنفيذى للرابطة الأنثروبولوجية الأمريكية أن لا يساند الإعلان بحجة أنه وثيقة تعتمد على نظرة مركزية عرقية. وكان موقفهم مع ذلك، حسبما أعتقد، أن الغالبية من سكان الكوكب سيوافقون على التأكيد على الحقوق التالية:

* **الحياة خير من الموت.**
* **الصحة خير من المرض.**
* **الحرية خير من العبودية.**
* **الرخاء خير من الفقر.**
* **التعليم خير من الجهل.**
* **العدالة خير من الظلم.**

أما ريتشارد شويدر الذى يتفق فى الرأى مع قرار المجلس التنفيذى للرابطة الأنثروبولوجية الأمريكية فقد رأى الندوة (إذا ما كان لى أن أسترق بعض عنوان فصله) ضرباً من "غطرسة العالم الأول" مدعومة من قبل "الإنجيليون الجدد". ولكن ما شكل تحدياً مباشراً لآرائه هو وجود ثلاثة من المتحدثين من العالم الثالث هم دانييل إيتونجا - مانجويل، وماريانو جروندونا، وكارلوس ألبرتو مونتانر. ويعتقد هؤلاء أن القيم الثقافية التقليدية تمثل جذر الفقر والحكم التسلطى والظلم الاجتماعى. وهؤلاء الثلاثة على الترتيب من أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وأعرب شويدر فى هامش ذيل به الفصل الخاص به عن رفضه لهم باعتبار أنهم ليسوا ممثلين حقيقيين لمجتمعاتهم، وأنهم "مفكرون كوزموبوليتانيون، أو عالميون"، حيث تعنيهم خطط الرحلات الآن أكثر مما يعنيهم السلف، "ويتطلعون إلى الولايات المتحدة يلتمسون منها التوجيه والهداية الفكرية والأخلاقية وكذا المساعدة المادية."

ويجد القارئ إجابات أتونجا - مانجويلى وجروندونا ومونتانر على الهامش الذى كتبه شويدر، متضمنة فى فصل ورد عقب الفصل الخاص بشويدر ومقترنة بتعليق إضافى منه. والجدير بالملاحظة أن تبادل الآراء يدع المرء يتساءل متعجبا هل إن بعض الأنثروبولوجيين يتعاملون مع نوع من الإمبريالية الأنثروبولوجية التى من شأنها أن تحفظ الثقافات فى صورة من الجمد السرمدى. ربما يقر شويدر بهذه المخاطرة حين يقول : أود أن أحدد ثقافة "أصيلة"، ثقافة جديرة بالتقييم والتقدير كأسلوب حياة يمكن الدفاع عنه فى مواجهة النقد الخارجى (مما يعنى فرضاً أن النقد من الداخل هو النقد الملزم). وإذا كانت هناك ثقافات جديرة بالتقييم والتقدير فإن من المفترض أنه ستكون هناك ثقافات أخرى غير جديرة بذلك مما يعنى أن شويدر سوف يلتقى فى الرأى مع ما ذهب إليه روبرت إدجرتون.

الجغرافيا والثقافة :

يؤكد جيفرى ساكس فى الفصل الخاص به أن الجغرافيا والمناخ عاملان حاسمان فى تفسير النمو الاقتصادى. وتستحضر آراؤه فى الذهن كتاب جيرد

دياموند "البنادق والجراثيم والصلب" الذى صدر مؤخرًا ويخلص فيه إلى نتيجة مؤداها أن "الفوارق المذهلة بين تواريخ الشعوب طويلة الأمد فى القارات المختلفة ليس سببها فوارق فطرية فى الناس أنفسهم، بل ترجع إلى اختلافات فى بيئاتهم."(٧)

وواضح أن الجغرافيا، بما فى ذلك الهبات من المصادر الطبيعية، وكذا المناخ، هى عوامل أساسية فى تفسير ثروة وفقر الأمم. والملاحظ أن جميع الديمقراطيات المتقدمة تقريبا موجودة فى المناطق المعتدلة. وأن الغالبية الساحقة من البلدان الفقيرة تقع فى المنطقة الاستوائية. ولكن ثمة استثناءات جديرة بالذكر: فإن الروسيا تقع على نفس خطوط العرض التى تقع فيها شمال أوروبا وكندا وهى مناطق تتمتع بالازدهار والديمقراطية. (ويمكن أن نضيف أن بلدان شمال أوروبا وكندا تمثل غالبية أقل البلدان فسادًا فى العالم، بينما روسيا من بين أكثر عشرة بلدان فسادًا، مما يذكرنا بتعليق ألان جريتسباند). وتقع سنغافورة وهونج كونج ونصف تايوان فى المنطقة الاستوائية. وإن نجاح هذه البلدان الذى يعيد باختصار نجاح اليابان يعنى أن الكونفوشية تبز الجغرافيا على نحو ما يشهد بذلك أيضًا نجاح كوريا الجنوبية ونجاح الأقليات الصينية فى تايلاند وفى أندونيسيا وماليزيا والفلبين، وهى مناطق استوائية، وكذا نجاح الأقليات اليابانية فى بيرو والبرازيل الاستوائيتين.

إن الجغرافيا لا يمكن أن تقدم لنا تفسيرًا كافيا شافيا لأوجه التباين المذهلة بين شمال وجنوب إيطاليا، وأوجه التباين المماثلة بين جواتيمالا وهندوراس والسلفادور ونيكاراجوا من ناحية، وبين كوستاريكا ومن ناحية أخرى. ولا تقدم لنا الجغرافيا تفسيرا كافيًا لحالة اليأس التى تعيشها هاييتى التى كانت يوما ما أغنى مستعمرة عبيد تنتج قصب السكر فى الكاريبى، أو أن تفسر لنا ازدهار الديمقراطية فى باربادوس التى كانت فى السابق مستعمرة عبيد لإنتاج السكر. ولنا أن نشير إلى أن ثلاثة بلدان فى المناطق المعتدلة فى أمريكا اللاتينية، وهى الأرجنتين وأوروجواى وشيلى، لم تحظ حتى الآن بالرخاء الذى ينعم به العالم الأول، وعانت هذه البلدان الثلاث من ديكتاتوريات عسكرية فى السبعينيات والثمانينيات .

ويشير جيرد دياموند فى الفصل الختامى من كتابه إلى السلطان المحتمل للثقافة إذ يقول :

"العوامل والمؤثرات الثقافية ... تلوح كبيرة ومهمة ... وتتباين السمات الثقافية البشرية تباينًا كبيرًا فى مختلف أنحاء العالم. ولا ريب فى أن بعض هذا التباين الثقافى هو نتاج تباين بيئى .... ولكن ثمة سؤال مهم يتعلق بالدلالة الممكنة للعوامل الثقافية المحلية التى لا علاقة لها بالبيئة. إن عاملاً ثقافيًا ثانويًا قد ينشأ لأسباب محلية وقتية وتافهة، ولكنه قد يثبت ثم يحدد مسبقًا إمكانات واستعدادات مجتمع ما إزاء خيارات ثقافية مهمة .... وتمثل هذه الدلالة سؤالاً مهمًا لا يزال بدون إجابة."[٨]

العلاقة بين الثقافات والمؤسسات :

نعود لنقول إن الثقافة ليست متغيراً مستقلاً ، إذ يؤثر فيها عدد من العوامل من بينها على سبيل المثال الجغرافيا والمناخ والسياسة وصروف التاريخ. ويقول دانييل إيتونجا ـ مانجويل فيما يختص بالعلاقة بين الثقافة والمؤسسات: "الثقافة هى الأم، والمؤسسات هم الأبناء". ويصدق هذا بوجه خاص على المدى البعيد، أما على المدى القصير فإن التعديلات المؤسسية والتى تفرضها السياسة فى الغالب يمكنها أن تؤثر فى الثقافة، وهو ما يتسق مع الملاحظة الحكيمة التى أشار إليها دانييل باتريك. وهكذا كان حال إيطاليا حين اختارت أن تطبق لامركزية السياسة العامة والإدارة فى السبعينيات، وهذه هى الحالة التى أرخها فى مراحلها الزمنية المختلفة روبرت بوتنام فى كتابه "تفعيل الديمقراطية" .Make Democracy Work [٩] وخلص بوتنام إلى نتيجة محورية مؤداها أن الثقافة هى جذر الاختلافات الواسعة بين شمال وجنوب إيطاليا. ولكنه، على الرغم من هذا، يشير إلى أن تطبيق اللامركزية غرس درجة من الثقة والاعتدال والتفاهم التماسا لحل وسط لدى أهل الجنوب. وهذه هى المنطقة ذاتها التى درسها إدوارد بانفيلد دراسة تحليلية كظاهرة ثقافية تعانى من حالة مرضية لها أسبابها الاجتماعية، وذلك فى كتابه "الأساس المعنوى لمجتمع متخلف".

وعمد دوجلاس نورث فى كتابه إلى الاقتراب مراراً من موضوع العلاقة بين المؤسسات والثقافة. واستن فى ذلك سبلاً توشى بأن نورث الذى يركز اهتمامه على المؤسسات دون الثقافة يمكن أن يتفق مع ملاحظة إيتونجا ـ مانجويل. وجدير بالذكر أن نورث فى دراسته "المؤسسات والتغير المؤسسى والأداء الاقتصادى" يرى أن ثمة "قيوداً عامة" على التطور المؤسسى كأنها وليدة "معلومات منقولة اجتماعياً تشكل جزءاً من تراث نسميه ثقافة ... وهو إطار مفاهيمى قائم على اللغة هدفه فك طلاسم وتأويل المعلومات التى تعرضها الحواس على المخ"(١٠). ويفسر نورث بعد ذلك وبناء عليه التطور المتباين للمستعمرات البريطانية والإسبانية السابقة فى العالم الجديد، وذلك فى عبارته التالية:

> **"نشأ فى السابق إطار مؤسسى يسمح بالتبادل اللاشخصى المعقد واللازم للاستقرار السياسى وللسيطرة على المكاسب الاقتصادية المحتملة للتقانة الحديثة. ونجد فى المرحلة التالية أن العلاقات الشخصية الذاتية لا تزال هى أساس قسط كبير من التبادل السياسى والاقتصادى. وهذه نتاج إطار مؤسسى متطور لا يفضى إلى استقرار سياسى، ولا إلى تطبيق متسق لإمكانات التقانة الحديثة."**(١١)

وعقب جورج دومنجويه ببعض التعليقات على فريق المتحدثين الذى كان يرأسه والذى تناول موضوع الثقافة والتطور السياسى. وأبدى دومنجويه فى تعقيبه شكوكاً فى سلطان الثقافة طالما وأن جميع بلدان أمريكا اللاتينية، فيما عدا كوبا، تحولت إلى ديمقراطيات خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة. وتتجلى الصلة الوثيقة بملاحظة دوجلاس نورث فى هشاشة التجارب الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية اليوم، إذ تواجه الحكومة الديمقراطية فى كولومبيا خطراً مدمراً من جانب القوة الثورية للجناح اليسارى الفوضوى. وتهدد الفوضى الاقتصادية بإسقاط المؤسسات الديمقراطية فى الإكوادور المجاورة. ونلحظ أن رئيس بيرو كثيراً ما يتصرف وكأنه كواديلو Caudillo أى ديكتاتور عسكرى تقليدى. وحدث كثيراً أن ألمح رئيس الأرجنتين السابق كارلوس

منعم، ومن طرف خفى، إلى حرصه على فترة رئاسة ثالثة على عكس ما يقضى به دستور البلاد. كذلك فإن رئيس فنزويلا المنتخب أخيراً، وهو ضابط جيش سابق حاول مرتين القيام بانقلاب عسكرى، أثار فى نفوس المراقبين شكوكًا بشأن احترامه للمعايير الديمقراطية.

وعقب زيارة قمت بها لجواتيمالا فى ديسمبر/كانون أول ١٩٩٩، لإلقاء محاضرة عن العلاقة بين الثقافة والديمقراطية، أبدى عالم الاجتماع الجواتيمالى برناردو أريفالو ملاحظة مواتية إذ قال: "لدينا عتاد الديمقراطية، ولكن قرين برامج الحكم التسلطى"[١٢].

وسبق لى أن طرحت سؤالاً أثاره تعليق نورث: "لماذا كان على أمريكا اللاتينية أن تقضى أكثر من مائة وخمسين عامًا لكى تدنو من الديمقراطية، خاصة إذا عرفنا أن أمريكا اللاتينية هى امتداد للغرب؟ كذلك يمكن طرح السؤال ذاته بشأن إسبانيا والبرتغال حتى بضعة عقود مضت على الأقل.

التغير الثقافى :

ظهر توافق فى الآراء بين جميع أعضاء فريق المتحدثين والمشاركين من الحضور من أن القيم الثقافية تتغير وإن حدث التغير بطيئًا فى غالبية الحالات. (تتغير المواقف والاتجاهات على نحو أسرع - وخير مثال هنا تحول أسبانيا من حكم تسلطى إلى مواقف ديمقراطية). وثمة قضايا خلافية ثار جدل بشأنها داخل الندوة. ولعل أكثر القضايا إثارة للاختلاف تلك التى هيمنت على نقاش الجلسة الختامية ، وتدور هذه القضية حول المدى الذى ينبغى أن يندمج عنده التغير الثقافى فى عملية صياغة المفاهيم والإستراتيجية والتخطيط والبرمجة من أجل التطوير السياسى والاقتصادى. وتبلغ الخلافات بشأن هذه القضية ذروتها عندما تأتى المبادرة لإحداث مثل هذه التغيرات من الغرب على نحو ما كان الحال بالنسبة لهذه الندوة.

وجدير بالذكر أن علماء الأنثروبولوجيا ظلوا يعملون فى مؤسسات التنمية والتطوير مثل البنك الدولى وبرنامج الولايات المتحدة للمساعدات الإنمائية USAID على مدى أكثر من عقدين ، بيد أن جهودهم فى الغالب الأعم من الحالات استهدفت تعريف صناع القرار بالحقائق الثقافية التى يتعين أن تتجلى فى عمليات رسم السياسات والبرامج وكذا عند تنفيذها ، وكان لابد من تدخلات قليلة ومحدودة عمداً بهدف تعزيز التغيير الثقافى. وبدت فى الحقيقة فكرة دعم التغيير الثقافى بمثابة نوع من التابو أو المحارم الاجتماعية.

وثمة تابو آخر مماثل موجود فى الولايات المتحدة خاص بالتفسيرات الثقافية لتدنى إنجازات الجماعات العرقية. وعرض لهذه القضية فى وضعها المحلى ريتشار لام رئيس فريق المتحدثين عن موضوع "الثقافة والأقليات الأمريكية". وكان المدخل لذلك سؤاله التالى: "الملاحظ أن النصف تقريباً من الطلاب الهسبانيين فى المدارس العليا فى كولورادو، وكذا فى غالبية الولايات الأخرى فى الغرب، لا يكملون مراحل دراستهم، إلى أى مدى يمكن أو يتعين على ولاية كولورادو بحث العوامل الثقافية؟"

ولو أن ريتشارد استرادا استطاع المشاركة فى الندوة، لأبدى يقيناً عن أسباب قلق مماثلة. إذ كان عضواً فى لجنة الولايات المتحدة لشئون الهجرة، والتى ترأسها باربارا جوردان. وسبق أن أوصت هذه اللجنة بإجراء تخفيضات كبيرة فى أعداد المهاجرين ، وكان استرادا قلقاً بوجه خاص من أن الهجرة الواسعة من أمريكا اللاتينية تعوق بوتقة الصهر من أن تحقق النتائج المرجوة منها.

ويشير ناثان جليزر إلى أن أحد أسباب النفور من التصدى لموضوع الثقافة هو أنه يمس أعصاباً شديدة الحساسية، وهى الأعصاب القومية والعرقية والتقدير الشخصى للذات. ويتجلى هذا عند الحديث عن فكرة تقضى بأن بعض الثقافات خير من بعضها الآخر، على الأقل من حيث إنها تسهم أكثر فى دعم وتعزيز الرفاه البشرى. ويشير جليزر ضمناً إلى أن المخاطر الناجمة عن تأكيد التفسيرات الثقافية، على الأقل داخل الولايات المتحدة، قد تكون أكثر من المكاسب. ويظهر هذا واضحاً بخاصة حين تنزع بوتقة الصهر إلى الغض من قدر الفوارق الأولية. بيد أن السؤال الذى طرحه ريتشارد لام يدعوه إلى أن يتمهل.

وألقى الجدل الدائر بين لام وجليزر الأضواء على مسألة إلى أين تمضى الندوة - أو كيف يمكن متابعتها. فإذا ما كانت بعض القيم الثقافية عقبات أساسية للتقدم - وإذا ما ساعدت على تفسير ضراوة وتجذر مشكلة الفقر والظلم فى أنحاء كثيرة من العالم - إذن لا بديل عن تعزيز ودعم عملية التغيير الثقافى. ومن ثم لا حاجة بنا إلى، أو يتعين علينا ألا نعتبر المسألة أمراً فرضه الغرب قسراً. وجدير بالذكر أن دانييل إيتونجا - مانجويل وماريانو جروندانا وكارلوس أبرتو مونتنار ليسوا هم الوحيدين من أبناء أفريقيا وأمريكا اللاتينية الذين خلصوا إلى نتيجة مؤداها أن الثقافة عامل مهم. حقًا ثمة كثيرون من مشارب مختلفة، على الأقل فى أمريكا اللاتينية، انتهوا إلى أن التغير الثقافى أمر لا غنى عنه، وشرعوا فى اتخاذ خطوات فى سبيل دعم هذا التغيير - فى المدارس وفى دور العبادة وفى أماكن العمل وفى السياسة. ويحاول هؤلاء جاهدين أن يفهموا على نحو أفضل ما هى الأسباب الكامنة فى ثقافتهم والتى تعترض طريق إنجاز طموحاتهم وتطلعاتهم نحو خلق حياة كريمة أكثر عدلاً ورخاء ووفاء لأمانى الناس، وكذلك فهم ما الذى يمكن عمله لدعم وتعزيز التغيير.

وكتب أورلاندو باترسون فى "محنة التكافل" أن "الثقافة يجب أن تتضمن الإجابات ونحن بسبيل بحثنا عن تفسير لهوة المهارات، وهوة الكفاءات، وهوة الأجور، وكذا الهاوية الاجتماعية المرضية التى سقط فيها ملايين الأمريكيين الأفارقة"[١٣]. ويشير فى كل من هذا الكتاب وكتابه الآخر المكمل له والصادر تحت عنوان "شعائر الدم: نتائج العبودية فى قرنين أمريكيين"، إلى أن تجربة العبودية هى جذر المشكلة الثقافية:

> **"العبودية التى رسف فى قيودها الأمريكيون الأفارقة ثلثى حياتهم فى هذا البلد .... كانت مؤسسة استغلالية خبيثة أعاقت بضراوة الأمريكيين الأفارقة خاصة من حيث إنها قوضت مؤسسات اجتماعية حيوية مثل الأسرة والعلاقات المادية. وأدت إلى استبعاد الأمريكيين الأفارقة من المنظمات الاجتماعية ذات السيادة. وأنكرت عليهم، خلال ذلك، الفرصة لتعلم أنماط السلوك الأساسية للبقاء فى المجتمع الصناعى الوليد"[١٤].**

هل يمكن للولايات المتحدة أن تتجاهل الثقافة وهى تحاول التماس حلول لتدنى إنجازات السود والهسبانيين؟

ثمة قضية أخرى برزت على السطح أثناء الجلسة الختامية، وتتعلق بالمدى الذى توجد عنده كليات ثقافية - قيم عاملة ومنتجة أو غير عاملة فى أى وضع جغرافى أو سياسى أو عرقى. وعارض العديد من المشاركين نهج "صندوق أسود" أو "قائمة غسيل" عند النظر إلى التغيير الثقافى وآثروا ما يمكن أن نسميه "النهج الإثنوجرافى" - وهذا النهج يتناول الثقافات الانفرادية مع إشارة محدودة إلى التجربة فى أماكن أخرى. وأحسب أن ثمة أنماطًا ثقافية تتجاوز الحدود الجغرافية وتحقق نتائج متماثلة فى مواضع شديدة التباين. مثال ذلك قيم العمل والتعليم والجدارة والادخار، وهى قيم مشتركة فى غرب أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا ونيوزيلاندا وشرق آسيا.

ولكن بدا واضحًا أننا لا نزال بحاجة إلى أن نعرف الكثير عن العديد من المسائل الرئيسية إذا ما أردنا، وحسب تعبير روبرت كليتجارد، الوصول إلى نظريات ناضجة ومبادئ توجيهية عملية وروابط مهنية وثيقة تربط بين من يدرسون الثقافة وبين من يصوغون ويديرون سياسة التطوير.

دمج تغيير القيم والاتجاهات فى عملية التطوير: برنامج بحث نظرى وتطبيقى

التقدم البشرى منذ الحرب العالمية الثانية مخيب للأمل، بل ومثير لليأس والإحباط فيما عدا ما نلمسه لدى الآسيويين الشرقيين وسكان شبه جزيرة أيبيريا والأمريكيين الأفارقة. وأعتقد أن أحد الأسباب الرئيسية لهذا القصور هو فشل الحكومات ومؤسسات التطوير، إذ لم تضع فى الاعتبار سلطان الثقافة وقدرتها على أن تعيق أو تحفز التقدم. مثال ذلك أن التباين الثقافى الواضح بين غرب أوروبا وأمريكا اللاتينية هو فيما أعتقد الذى يفسر وبشكل رئيسى نجاح مشروع مارشال وإخفاق التحالف من أجل التقدم.

وكم هو عسير معالجة الثقافة سياسيًا وعاطفيًا معًا ، وكم هو عسير أيضًا معالجتها فكريًا، وذلك لوجود مشكلات تتعلق بالتحديد والتعريف والقياس، ولأن علاقات السبب ـ النتيجة بين الثقافة والمتغيرات الأخرى مثل السياسات والتطوير الاقتصادى صادقة فى كلا الاتجاهين.

وظهر فى الندوة توافق موضوعى فى الآراء يفيد بضرورة توفر برنامج بحث نظرى وتطبيقى شامل، وذلك بهدف دمج عملية تغيير القيم والاتجاهات فى سياسات التطوير والتخطيط والبرمجة فى بلدان العالم الثالث وبرامج مناهضة الفقر فى الولايات المتحدة. وسوف تتمثل محصلة البحث فى تشكل مبادئ توجيهية لتغيير القيم والاتجاهات بما فى ذلك المبادرات العملية لدعم وتعزيز القيم والاتجاهات التقدمية.

وتتضمن خطة البحث ستة عناصر أساسية:

١ – دراسة أنماط القيم/الاتجاهات، والأهداف هى:(أ) تحديد القيم والاتجاهات التى تعزز التقدم، بما فى ذلك تقييم الأولوية بشأن كل منها، وكذا القيم والاتجاهات التى تعوق التقدم. (ب) تحديد ما هى القيم/الاتجاهات التى تؤثر إيجابًا وسلبًا فى إنشاء وتطوير مؤسسات سياسية ديمقراطية، وفى التطوير الاقتصادى والعدالة الاجتماعية. ونحدد مراتب كل منها.

٢ – العلاقة بين الثقافة والتطوير، والأهداف هى: (أ) استحداث فهم عملى مفيد للقوى والعوامل غير المتلائمة مع التطوير. (ب) تتبع تأثير القيم والاتجاهات التقليدية عندما يتحقق التطوير كنتيجة لهذه القوى/العوامل. (ج) التصدى لمسألة ما إذا كان بالإمكان دعم المؤسسات الديمقراطية، وما إذا كان بالإمكان استدامة التطوير الاقتصادى والعدالة الاجتماعية فى حالة عدم إحداث تغيير جوهرى فى القيم والاتجاهات التقليدية.

٣ – العلاقات بين القيم/الاتجاهات والسياسات والمؤسسات، والأهداف هى:(أ) تقييم المدى الذى يمكن أن تعكس فيه السياسات والمؤسسات القيم والاتجاهات على

نحو ما أكد توكفيل ودانييل إيتونجا - مانجويل. (ب) أن نفهم على نحو أفضل ما الذى يمكن أن يحدث حين لا تكون القيم والاتجاهات غير متساوقة ولا متلائمة مع السياسات والمؤسسات. (ج) تحديد إلى أى درجة يمكن للسياسات والمؤسسات أن تغير القيم والاتجاهات.

٤ - النقل الثقافى: والهدف هو الوصول إلى فهم للعوامل الرئيسية فى نقل القيم/الاتجاهات. مثال ذلك ممارسات تنشئة ورعاية الطفل، وكذا المدارس ودور العبادة والإعلام والأقران وأماكن العمل و"التحويلات الاجتماعية" من المهاجرين إلى بلادهم الأصلية. ونحن بحاجة إلى أن نعرف(أ) أى هذه العوامل هى الأقوى اليوم بوجه عام وكذلك حسب المناطق الجغرافية والثقافية المختلفة فى العالم. (ب) كيف يمكن لكل منها أن يسهم فى التغيير المطرد والمرحلى للقيم والاتجاهات. (ج) ما هو الدور الذى يمكن للحكومات أن تقوم به فيما يختص بتغيير القيم والاتجاهات.

٥ - قياس القيم/الاتجاهات: والهدف هو توسيع المدى الذى يمكن أن تصل إليه المنظومة الدولية لقياس تغير القيم والاتجاهات، ودمج هذا فى نتائج البحث رقم ١ سابق الذكر. وسوف يتضمن هذا: (أ) تحديد الأدوات الراهنة لقياس القيم والاتجاهات (مثال المسح الاستقصائى للقيم فى العالم). (ب) تعديل وتشكيل هذه الأدوات لتدعم مبادرات تغيير القيم والاتجاهات.

٦ - تقييم مبادرات التغيير الثقافى المطبقة عمليًا: إذ يوجد فى أمريكا اللاتينية على الأقل عدد من مبادرات التغيير الثقافى محلية النشأة وجارى تطبيقها، نذكر منها كمثال معهد التنمية البشرية فى بيرو والذى ينهض بإنجاز "الوصايا العشر للتطوير" فى المنظومات الدراسية فى عديد من بلدان أمريكا اللاتينية. وثمة مبادرات أخرى منها كمثال برامج سند الملكية. وهذه قد تحقق نتائج مهمة فى مجال التغيير الثقافى وإن لم يكن هذا هدفها. ويلزم تقييم هذه المبادرات، كما يتعين صوغ نتائجها فى صورة مبادئ توجيهية تسترشد بها الحكومات ومؤسسات التطوير.

وجدير بالذكر أن الحكومات وهيئات المساعدات أغفلت إلى حد كبير دور القيم والاتجاهات الثقافية من حيث هى عوامل إعاقة أو تيسير للتقدم. لذلك أعتقد أن دمج

عملية تغيير القيم والاتجاهات الثقافية فى سياسات التطوير والتخطيط والبرمجة سيكون طريقة واعدة لكى يتخلص العالم على مدى الخمسين عامًا القادمة من الفقر والظلم اللذين تعانى منهما غالبية البلدان الفقيرة والجماعات العرقية ذات الإنتاجية المتدنية ، وبذا يتحقق الحلم الذى داعب خيال البشرية خلال النصف قرن الماضى.

الباب الأول

الثقافة والتطوير الاقتصادى



ثقافة وحدها تقريبا سبب كل الاختلافات

دافـ

كس فيبر على صواب . وإذا كان لنا أن نتعلم شيئا من تـ
، فهو أن الثقافة وحدها تقريبا سبب جميع الاختلافـا
عمال الأقليات المهاجرة ـ الصينيون فى شرق وجنوب شرق آ
يقيا، واللبنانيون فى غرب أفريقيا، واليهود والكالفينيون فى
هم وغيرهم. ومع ذلك فإن الثقافة بمعنى القيم والاتجاهات ا
، تثير مخاوف الباحثين، ذلك لأنها توشى بمعنى العنصر
ثبات وعدم القابلية للتغيير. ولكن فى لحظات التأمل العميق و
ن وغيرهم من علماء الاجتماع بأن هذا غير صحيح، بل يرحـ
ن التغيير الثقافى نحو الأفضل، وإن أدانوا مظاهر التغيير
دة أو الإدانة تفيد ضمنا سلبية المشاهد ـ أى العجز عن اسـ
ى والأشياء. وحرى بالفنى الممارس أن يغير معدلات الفائـ
ـارة ويغير المؤسسات السياسية، أى أن يدير ويدبر الشئون
نتقاد الثقافة يمس الأنا ويجرح الهوية والتقييم الذاتى: ولـ
ات على لسان غرباء، ومهما بدت مهذبة وغير مباشرة تفوح
قد تعلم دعاة التحسين من أصحاب النوايا الطيبة أن يحسنو

ولكن إذا كان للثقافة مثل هذا التأثير الكبير، فلماذا لا يكون تأثيرها متسقا؟ ليس الاقتصاديون وحدهم هم من يسألون لماذا بعض الناس - الصينيون مثلا - ظلوا زمنا طويلا داخل أوطانهم غير منتجين، ولكنهم أصحاب مشروعات ناجحة في الخارج. وإذا كانت الثقافة هي العامل المؤثر، فلماذا لم تغير الصين؟ (حرى أن نلحظ أنه مع السياسات الجديدة التي تشجع الآن التطوير الاقتصادي ولا تقمعه بدأ اختلال الصورة يختفي بين أداء الصينيين في الداخل وفي الخارج، ذلك أن الصين تدعم وتؤكد معدلات النمو المذهلة التي قفزت بالتنين الكونفوشيوسي من العالم الثالث إلى العالم الأول).

وثمة صديق اقتصادي بارع في علاج أدواء الاقتصاد السياسي حل المفارقة السابقة التي تبدو عتيقة بالية الآن، وذلك بأن أنكر أي علاقة لها بالثقافة. ويقول الثقافة لا تسمح له بالتنبؤ بالنتائج. وأنا أختلف معه، إذ كان بالإمكان التنبؤ بالنجاح الاقتصادي الذي حققته اليابان وألمانيا بعد الحرب إذا ما وضعنا الثقافة في الحسبان. ويصدق الشيء ذاته بالنسبة لكوريا الجنوبية مقابل تركيا، وأندونيسيا مقابل نيجيريا.

والثقافة من ناحية أخرى، ليست وحدها. ولكن التحليل الاقتصادي يؤثر التسليم بوهم يفيد بأن سببا واحدا مقبولا يكفي، غير أن محددات العمليات المركبة هي دائما متعددة ومتداخلة. ونعرف أن التفسيرات التي تقنع بعلة واحدة لا تفيد شيئا. وإن ذات القيم التي تعارضها "حكومة سيئة" في داخل البلاد ربما تجد فرصة لها في مكان آخر، كما هو الحال في الصين. ومن هنا يظهر النجاح المميز لمشروعات أعمال المهاجرين. وشاعت لدى اليونانيين القدماء كلمة مأثورة في هذا الشأن، وهي: metics، وتعني "الغرباء المقيمين"، والمقصود أنهم خميرة المجتمعات التي تهزأ بالمال والصناعات (ومن هنا جاء المعنى الاستهجاني من كلمة يونانية قديمة تشير إلى الصانع الحرفي أو البليد أو المشّاء). وهكذا وجد الغرباء فرصتهم للحصول على السلع وبيعها وجني الأرباح واكتساب المال.

ونظرا لارتباط الثقافة بالأداء الاقتصادى فإن التغير الذى يطرأ على أيهما يؤثر فى الآخر. ففى تايلاند اعتاد جميع الفتية الأصحاء المتميزين أن يقضوا سنوات تلمذة دينية فى الأديرة البوذية. ويرون أن هذه الفترة من العمر، وهى فترة النضج، تفيد الروح والنفس. ويتلاءم هذا مع الخطو الوئيد المتراخى للنشاط الاقتصادى التقليدى وللعمالة التقليدية. كان هذا فى الماضى، أما اليوم فإن تايلاند تسرع الخطو، والتجارة آخذة فى الازدهار، والنشاط التجارى والصناعى جاذب للاهتمام ، ونتيجة لذلك يقنع الشباب ببضع أسابيع للممارسات الروحية. وهذه فترة كافية لتعلم بعض الصلوات والشعائر يعودون بعدها إلى العالم الواقعى المادى. إن الوقت، والذى يعرف الجميع أنه من ذهب، قد تغير من حيث القيمة النسبية. وليس بالإمكان فرض هذا التغيير قسرا، أى عن طريق ثورة ، إذ وفَّق التايلانديون أولوياتهم طوعا واختيارا. (جدير بالملاحظة على نحو عابر أن الأقلية الصينية هى التى قادت التغيير)(*).

توضح لنا قصة تايلاند استجابة الثقافة للنمو الاقتصادى وللفرص المتاحة. ولكن النقيض ممكن أيضا - إذ يمكن أن تتحرك الثقافة ضد مشروعات الأعمال. ومثالنا هنا حالة الروسيا، التى عاشت خمس وسبعين عاما ملتزمة بموقف معارض للسوق وفكر معارض للربح مع الامتيازات لأصحاب السلطان. وأدى كل هذا إلى غرس وتجميد المواقف المناهضة لمشروعات الأعمال. والملاحظ أنه حتى بعد سقوط النظام ظل الناس يخشون من تقلبات السوق وما يكتنفها من شكوك، ويتطلعون للوظائف الحكومية الآمنة. أو لنقل إنهم يتطلعون إلى المساواة فى الفقر، وهذه قسمة مشتركة بين الثقافات الزراعية فى العالم. وتقول نكتة روسية إن الفلاح إيفان يحسد جاره بوريس على العنزة التى يملكها. وظهرت جنية أمام إيفان وسألته أن يطلب منها شيئا واحدا وسوف تلبى رغبته. ترى ماذا تمنى؟ تمنى أن تموت عنزة بوريس التى يحسده عليها.

(*) نذكر هنا أيضا أنه مع بداية التحول الصناعى فى أوروبا ونشاط حركة المال ، انتهز اليهود الفرصة وعملوا صيارفة وحققوا أرباحا طائلة ، ورفض المسيحيون هذا العمل بحجة أن الدين يحرم الربا . ونظرا لاستئثار اليهود بالسوق وحركة المال ، بدأت تظهر الحركة البروتستانتية ، التى تؤكد قيمة العمل المجسد فى المال ، وصدرت الفتاوى بتحليل العمل المصرفى ، ومن هنا كانت البروتستانتية قائدة التحرر الدينى لدفع حركة التصنيع ومشروعات الأعمال المعتمدة على العمل المصرفى . (المترجم)

ولكن لحسن الحظ أن ليس جميع الروس يفكرون بهذه الطريقة. إن سقوط القيود والتحريمات الماركسية أدت إلى دفعة هائلة فى مجال نشاط الأعمال، ويرتبط أفضلها بصفقات داخلية. حقا إن بعضها نشاط إجرامى، ولكن الأكثرية من عمل أقليات غير روسية (أرمينيون وجورجيون وغيرهم). الخميرة موجودة، وغالبا ما يكفى هذا: المبادرة بمشروع أعمال وهذا فارق محدود. ومع الوقت تظل العادات القديمة مترسبة، ويستشرى الفساد والجريمة - وتندلع حرب ثقافية - وتتمحور الانتخابات حول هذه القضايا، والنتيجة غير مؤكدة.

نظرية التبعية : الأرجنتين ومسوخ فرناندو هنريك كاردوسو

تمثل نظرية التبعية البديل المريح عن التفسيرات الثقافية للتخلف. والمعروف أن الباحثين فى أمريكا اللاتينية هم وأنصارهم فى الخارج عمدوا إلى تفسير فشل التطوير فى أمريكا اللاتينية، والذى يبدو فى أسوأ صورة عند مقارنته بشمال أمريكا، إنما هو نتيجة الأعمال الإجرامية التى ارتكبتها البلدان الأقوى والأغنى . وحرى أن نلحظ أن قابلية أمة لحياة التبعية إنما تعنى حالة من الدونية تعجز فيها الأمة عن التحكم فى مصيرها، حيث تعمل ما يملى عليها الآخرون. وبديهى أن هؤلاء الآخرين يستغلون تفوقهم لنقل منتج الاقتصادات التابعة تماما على نحو ما كان يفعل المستعمرون فى السابق. ومن ثم، فإن اطراد الدفق على الإمبراطورية يفضى إلى إطراد الدفق وتعاظم الإمبريالية الرأسمالية.

ولكن خيار مشاركة الأمم ذات السيادة خيار يستلزم قروضا واستثمارات. ولا يمثل النهب فى حد ذاته اختيارا. وهذا هو حال الأرجنتين التى ادخرت القليل وعمدت إلى جلب رأس المال الأجنبى أكثر فأكثر (والمصمم الرئيسى لنظرية التبعية هو الاقتصادى الأرجنتينى راؤول بريبش). ويذهب بعض الاقتصاديين فى معارضتهم إلى أن رأس المال الأجنبى يضر بالنمو. ويذهب آخرون إلى أنه مفيد ولكن على نحو أقل مما يفيد الاستثمار المحلى. ولكن من الواضح أن الجانب الأكبر رهن الاستخدامات. وليس هناك، فى الوقت ذاته، من هو على استعداد لرفض المال الأجنبى بسبب

الكفاءة. ولهذا يطلبه السياسيون، وهم على استعداد لأن يجعلوا أصحاب نظرية التبعية يفركون أياديهم حسرة.

إن الأرجنتين بها بعض الأغنياء شديدو الثراء، ولكن "لأسباب غير واضحة .... ظلت دائمة تابعة لرأس المال ترنو بأبصارها إلى الأمم التى تقرضها. وتتبع فى هذا أساليب من شأنها أن تعرض للشبهات وبشكل خطير قدرة البلد على إدارة شئونها"(١). نعرف أن البريطانيين أنشأوا خطوط السكك الحديدية فى الأرجنتين - أقل من ١,٠٠٠ كم عام ١٨٧١، وأكثر من ١٢,٠٠٠ كم بعد عقدين - ولكنهم أنشأوها لأغراض بريطانية. ولكن كيف يمكن لبلد أن ينشئ مثل هذه الشبكة دون تشجيع ورعاية الأسواق المحلية؟ وإذا لم يحدث، فالخطأ خطأ من؟ ما معنى هذا وما دلالته بالنسبة لروح مشروعات الأعمال المحلية داخل البلاد؟ إن غالبية الأرجنتينيين لم يسألوا أنفسهم هذه الأسئلة، إذ كان يسيرا دائما إلقاء اللوم على الآخر. والنتيجة مشاعر العداء ضد الأجنبى باسم معاداة - الإمبريالية، وشعور بالخطأ ينطوى على هزيمة ذاتية.

وحدث فى القرن التاسع عشر أن أبدى جوان بوتستا البردى، وهو أرجنتينى مميز، قلقه إزاء روح مشروعات الأعمال الوطنية. وكتب عام ١٨٥٢ كلمات ، استبق بها ما قاله ماكس فيبر بعد خمسين عاما، إذ كتب ما يلى:

> **"لنحترم العقائد جميعها. إن أمريكا الأسبانية القاصرة على الكاثوليكية مع استبعاد أية عقيدة دينية أخرى، إنما هى أشبه بدير متوحد صامت للرهبان .... إن استبعاد الديانات الأخرى فى أمريكا الجنوبية يعنى أن نستبعد الإنجليز والألمان والسويسريين والأمريكيين الشماليين. معنى هذا أننا نستبعد الناس أنفسهم الذين تحتاج إليهم القارة أشد الاحتياج. أما أن ندعوهم ليحضروا بدون عقائدهم فيعنى هذا أن يحضروا بدون العامل الفعال الذى جعل منهم ما هم عليه"(٢).**

وعزا البعض انخفاض معدل الادخار فى الأرجنتين إلى النمو السكانى السريع، قرين معدلات الهجرة المرتفعة - وأود أن أضيف إلى هذا العادات السيئة فى الاستهلاك الفاضح. والملاحظ فى جميع الأحوال أن تدفقات رأس المال الأجنبى تعتمد إلى حد كبير على ظروف العرض فى الخارج، أى على الفرص المتاحة فى الأرجنتين. فقد كان البريطانيون أثناء الحرب العالمية الأولى بحاجة إلى المال، واضطروا إلى تسييل أصول أجنبية. وعلى الرغم من أنها ظلت أكبر دائن للأرجنتين، إلا أنها لم تعد كما كانت فى العقود الأولى صاحبة الدور الرئيسى للنهوض بعملية التنمية. والتقطت الولايات المتحدة بعض الفضلات، ولكن السياسة ودورة مشروعات الأعمال حددت هنا المدى، ولهذا وجدت الأرجنتين نفسها فى حالة عسر وشدة متقطعة، ولكنها متواترة سواء من حيث كم وشروط الاستثمار والقروض من الخارج. وفاقم هذا الوضع من مظاهر النزاع مع الدائنين والذى أدى بدوره إلى رد فعل تمثل في ظهور نزعة إلى الانعزال - واتخذت تدابير تفرض المزيد من القيود لم يكن لها من أثر سوى تفاقم الأزمة والتبعية. والملاحظ أنه حين شجب الاقتصاديون والسياسيون في الأرجنتين هذه الظروف، واستنكروا جرائم - واقعية أو متخيلة - المصالح الأجنبية، لم يفعلوا شيئا سوى المزيد من تعقيد المشكلة. والشيء المؤكد أن الاقتصاد المنغلق على ذاته - وهو الوصفة المنطقية لأصحاب نظرية التبعية - إنما ساعد فى حماية الاقتصاد الأرجنتينى وكذا اقتصادات أمريكا الجنوبية من أسوأ الآثار المترتبة على فترة الكساد العظيم. وهذه هى طبيعة الاقتصادات المنغلقة على نفسها. بيد أنها أيضا تنأى بهم أو تعزلهم عن المنافسة وعن عوامل الحفز وفرص النمو.

وازدهرت حجج دعاة نظرية التبعية فى أمريكا اللاتينية، وراجت فى جميع الأنحاء، وتردد صداها على نطاق واسع عقب الحرب العالمية الثانية مع الأزمة الاقتصادية والوعى السياسى بالمستعمرات المتحررة حديثا. وقد يقول المراءون إن مذاهب التبعية هي أنجح صادرات أمريكا اللاتينية، بيد أنها أضرت بالجهود وبالمعنويات. إننا إذ نغرس نزعة مرضية بأن نلتمس الخطأ لدى أى إنسان آخر دوننا نحن، إنما ندعم حالة العقم الاقتصادى. وحتى إذا صح هذا، فلعل كان من الأفضل الكف عنها.

ويبدو فى الحقيقة أن هذا ما فعلته أمريكا اللاتينية، فها نحن نرى اليوم جميع بلدان نصف الكرة الغربية، بما فيها كوبا، ترحب بالاستثمار الأجنبى، وكانت الأرجنتين رائدة لهذا التحول، والملاحظ أن نزعة مركزية الدولة، وهى النزعة التى نصحت بها نظرية التبعية، تفككت وحلت محلها عمليات الخصخصة. وها هى المكسيك التى كانت يوما أهم معقل لنظرية التبعية، استحدثت توافقا فى الآراء على نطاق قومى واسع ترمز إليه اتفاقية نافتا ، وعرفت المكسيك أن ارتباطها الوثيق بالولايات المتحدة وكندا يخدم مصالحها على نحو أفضل ، لقد قفز الحمل إلى داخل فم الأسد، وظن أنه ربح الصدام.

وظل فرناندو هنريك كاردوسو، ولسنوات، شخصية رائدة لمدرسة التبعية فى أمريكا اللاتينية. وفى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ألف كاردوسو وحرر قرابة عشرين كتابا فى الموضوع. وأصبحت بعض هذه الكتب نصوصا معيارية صاغت عقول جيل من الطلاب. ولعل أشهر هذه الكتب "التبعية والتنمية فى أمريكا اللاتينية"، واختتم النسخة الإنجليزية بعقيدة طنانة الصدى أكثر منها مثيرة:

"المعركة الحقيقية .... بين النزعة النخبوية التكنوقراطية وتصور العملية التكوينية لمجتمع صناعى للإنتاج الكبير يمكنه أن يقدم ما هو مطلوب من الناس كإنتاج وطنى خاص وينجح فى تحويل الطلب على مجتمع أكثر تطورا ومجتمع ديمقراطى إلى دولة تعبر عن حيوية القوى الشعبية الحقيقية والقادرة على التماس أشكال اشتراكية للتنظيم الاجتماعى فى المستقبل"[٣].

ثم أصبح كاردوسو فى عام ١٩٩٣ وزير المال فى البرازيل. ووجد دولة غارقة تتخبط فى معدل تضخم سنوى يصل إلى ٧٠٠٠ بالمائة. وأدمنت الحكومة تماما هذا المخدر النقدى، وكشف البرازيليون عن براعة فى إجراءاتهم الشخصية المضادة (استخدمت سيارات الأجرة - التاكسى - عدادات يمكن تعديلها حسب مؤشر الأسعار، وربما حسب الزبون). وهكذا أصبح الاقتصاديون الجادون على أهبة الاستعداد

لإغفال حالة التقلب هذه بحجة أن تحول التضخم إلى أمر واقع مؤكد هو نوع من الاستقرار.

ربما كان هذا صحيحا بالنسبة للبرازيليين القادرين على اتخاذ تدابير حذرة. ولكن التضخم أثار الخراب والفوضى، علاوة على الدين الدولى المدينة به البرازيل. احتاجت البلاد إلى الاستدانة، واحتاجت أيضا إلى الاتجار والعمل مع البلدان الأخرى خاصة البلدان الرأسمالية الغنية التى وصمت فى السابق بأنها العدو. وهكذا بدأ كاردوسو ينظر إلى الأمور نظرة مختلفة، حتى إن المراقبين وصفوه بالبراجماتى. وهكذا تلاشت انفعالات معاداة الاستعمار، وتلاشى العداء للروابط الأجنبية بكل ما انطوت عليه من أفكار عن التبعية. ويقول كاردوسو: "لا خيار أمام البرازيل، إذا لم تكن مهيأة لأن تصبح جزءا من الاقتصاد الكوكبى، فليس أمامها من سبيل للمنافسة .... إن الأمر ليس فرضا قسريا من خارج، بل هو ضرورة لنا ومن أجلنا"(٤).

كل زمان له فضائله. وحدث أن انتخب كاردوسو بعد عامين رئيسا للدولة بأصوات الغالبية الساحقة، ذلك لأنه هو الذى منح البرازيل أول عملة قوية لها منذ سنوات طويلة.

نهضة اليابان فى عصر الميجى: الموقف المتوازن مع نظرية التبعية

لاحظ برنارد لويس ذات يوم أنه "حين يتحقق الناس من أن الأمور تسير فى اتجاه خاطئ، فإنهم يسألون أحد سؤالين: الأول: "ما الخطأ الذى ارتكبناه؟" والثانى: "من فعل هذا بنا؟"، السؤال الثانى يقود إلى نظريات المؤامرة والبارانويا أو مشاعر العظمة قرينة الاضطهاد، ويفضى السؤال الأول إلى مسار آخر مغاير فى التفكير: كيف نصحح الوضع؟"(٥). والملاحظ خلال النصف الثانى من القرن العشرين أن بلدان أمريكا اللاتينية اختارت نظريات المؤامرة ومشاعر البارانويا، هذا بينما سألت اليابان نفسها فى النصف الثانى من القرن العشرين: "كيف لنا أن نصحح الوضع"؟.

شهدت اليابان ثورة خلال الفترة ١٨٦٧ - ١٨٦٨ أطاحت الثورة بنظام حكم شوجان الإقطاعي - الذي كان قد تهاوى في حقيقة الأمر. واستعاد الإمبراطور سيطرته على الدولة في كيوتو. وهكذا انتهى قرنان ونصف في ظل حكم التوكوجاوا. بيد أن اليابانيين سموا هذه العودة إحياء لا ثورة، ذلك لأنهم يفضلون أن يروا الحدث وكأنه عودة إلى الوضع الطبيعي. وشهدت الصين أيضا ثورات، ونعرف أن نظام الحكم في الصين نظام أسرات - بينما اليابان لها أسرة ملكية واحدة يمتد تاريخها إلى البدايات الأولى.

وكانت رموز الوحدة القومية متوفرة، كذلك المثل العليا للكبرياء الوطني محددة من قبل. وأفاد هذا في إنقاذ البلاد من فوضى الاضطرابات. ذلك أن الثورات، شأن الحروب الأهلية، يمكن أن تدمر وتخرب النظام والفعالية الوطنية. وعرف الإحياء في عصر الميجي خلافات ومنشقين، قرين مظاهر عنف في أغلب الأحيان. ولهذا فإن السنوات الأخيرة من النظام القديم والأولى من النظام الجديد لطختها اغتيالات دموية، وعانت من هبات فلاحين وتمرد قوى رجعية. ومع هذا، تميزت عملية الانتقال في اليابان بقدر من السلاسة تتجاوز ما حدث في فرنسا والروسيا من انقلابات. ويرجع هذا إلى سببين: حرص النظام الجديد على الحفاظ على الروح المعنوية عالية، كما أن الساخطين والمستائين خشوا أن يكون موقفهم سلاحا وفرصة للعدو الخارجي. وتربصت باليابان قوى الإمبريالية الأجنبية على استعداد لأن تنقض وتنتظر الانقسامات الداخلية كي تدعوها إلى التدخل، ولنتأمل قصة الإمبريالية في مواقع أخرى: عمدت النزاع والمكائد المحلية إلى دعوة القوى الأوروبية لدخول الهند، وسرعان بعد ذلك ما أخضعت الصين.

وجدير بالذكر أن مجرد وجود الأوروبيين في مجتمع لم يسمح للغريب بالبقاء فيه من شأنه أن يثير المشكلات. وحدث أكثر من مرة أن تحدى اليابانيون من الشباب الأشداء وهاجموا هؤلاء الأجانب الوقحاء لكي يؤكدوا أنهم السادة. من هو السيد؟ كان كل ما تفعله السلطات اليابانية في مواجهة المطالبات الغربية بتوقيع العقوبة وتوفير الأمان أن تسوّف وتطيل الحوار، وتشكك فيهم في نظر الأجنبي والمواطن على السواء.

لقد كانت ذرائع الغرباء جوهر الموضوع. وساد شعار بليغ "المجد للإمبراطور، والطرد للبرابرة". واتحد آنذاك ضد الشوجونات قادة حركة التغيير، لوردات الإقطاعيات الكبرى فى الغرب وأقصى الجنوب بعد أن كانوا يوما هم الأعداء، وربحوا وخسروا. وهذه إحدى المفارقات الأخرى لهذا الإحياء ـ الثورة. ظن القادة أنهم عائدون إلى الأيام الخوالى، ولكنهم بدلا من ذلك، وجدوا أنفسهم أسرى الغد، داخل موجة تحديث لأن التحديث هو السبيل الوحيد لهزيمة البرابرة. أنتم أيها الغربيون تملكون البنادق، ليكن؛ ولكننا سنملكها مثلكم أيضا يوما ما.

واتجه اليابانيون على طريق التحديث بخطو كثيف متسق، كانوا مُهيئين لذلك ـ بفضل تقاليد (ذكريات) الحكم الكفؤ الفعال، ومستوى التعلم المرتفع، وإحساسهم بالذاتية القومية، وشعور بالتفوق يملأ وجدانهم.

هكذا كان الجوهر واللب: عرف اليابانيون أنهم أهل تفوق، واستطاعوا، بفضل معرفتهم هذه، أن يعترفوا بأسباب تفوق الآخرين. وشرعوا فى البناء تأسيسا على القديم الذى تحقق فى عصر التوكوجاوا. واستأجروا خبراء وتقانيين أجانب بينما بعثوا العناصر اليابانية الفاعلة فى بعثات إلى الخارج ليحملوا معهم وهم عائدين مشاهداتهم التى تنقل وسائل الأوروبيين والأمريكيين. وأرسى هذا الجمع من أهل الخبرة والذكاء أسس وقواعد الاختيار على نحو يتجلى فيه الحرص والحذر مع اعتبارات مرنة للمزايا المقارنة. واتخذوا أول الأمر من الجيش الفرنسى نموذجا عسكريا لهم. ولكن بعد هزيمة فرنسا على أيدى بروسيا فى ١٨٧٠ - ١٨٧١، قرر اليابانيون أن ألمانيا لديها الكثير الذى تقدمه، وحدث تحول مماثل من القوانين والتشريعات والممارسات الفرنسية إلى الألمانية.

لم تبدد اليابان أية فرصة للتعلم. ففى أكتوبر/تشرين أول من عام ١٨٧١ سافر وفد يابانى على مستوى عالٍ ضم أوكوبو توشى ميشى إلى الولايات المتحدة وأوروبا، حيث زاروا المصانع وأحواض السفن ومصانع الأسلحة، وشاهدوا ودرسوا السكك الحديدية وقنوات الملاحة. وعاد الوفد إلى اليابان فى سبتمبر/أيلول عام ١٨٧٣، أى بعد عامين، محملا بغنائم للتعلم وهو يشتعل حماسة من أجل الإصلاح[٦].

إن هذه الخبرة المباشرة التى حظيت بها القيادة اليابانية هى سر كل مظاهر الاختلاف. وحين استقل أوكوبو قطارا إنجليزيا أسَرَّ فى نفسه أنه كان يظن قبل مغادرة اليابان أن مهمته انتهت: استعادت اليابان السلطة الإمبراطورية؛ وأبدلت حكم الإقطاع بنظام حكم مركزى. ولكنه فهم الآن أن المهام الجسام لا تزال تنتظره، فاليابان لا تزال دون مستوى المقارنة بالقوى الأكثر تقدما فى العالم. وأعطتها إنجلترا بوجه خاص درسا فى التطور الذاتى. ذلك أن إنجلترا كانت يوما جزيرة - أمة مثل اليابان، ولكنها تابعت بدأب واطراد سياسة تعظيم الذات، وكانت قوانين الملاحة عاملا حاسما فى الارتفاع بمستوى الملاحة البحرية التجارية والوطنية إلى وضع الهيمنة الدولية. ولم تتخل بريطانيا عن حماية نظام حرية العمل إلا بعد أن آلت إليها القيادة الصناعية. (وليس هذا بتحليل معيب، إذ كان بالإمكان أن يوافق عليه آدم سميث).

والشىء اليقينى أنه لم يكن بإمكان اليابان أن تطبق نظام الرسوم الجمركية والاستقلال الذاتى الذى طبقته إنجلترا فى القرن ١٧ . وهنا أفاد كثيرا المثال الألمانى. ذلك أن ألمانيا، شأن اليابان، توحدت كأمة منذ فترة قريبة جدا: وكانت عملية التوحيد دونها مشاق. كذلك بدأت ألمانيا، شأن اليابان، من وضع اقتصادى متدنٍ، ولكنها قطعت شوطا بعيدا. وتأثر أوكوبو كثيرا بمن قابلهم من أبناء الشعب الألمانى. لمس فيهم نزوعا للاقتصاد والعمل الشاق الجاد دون تظاهر أو ادعاء - ورأى أنهم مثلهم مثل عامة اليابانيين، ووجد قادتهم يتصفون بالواقعية والبرجماتية، أى عمليين: يقولون لتضع نصب عينيك بناء قوة وطنية. كانوا هم ممثلى النزعة الميركانتيلية(*) فى القرن التاسع عشر. وعاد أوكوبو وأضفى على البيروقراطية اليابانية توجها ألمانيا.

وبدأت الحكومة بالمهام التالية: خدمات البريد، نظام توقيت جديد، نظام للتعليم العام (بدأ بالبنين أولا ثم البنات)، ونظام خدمة عسكرية عامة للجميع. وأفاد نظام التعليم العام فى نشر المعرفة، فهذا هو دور المدارس ومناط الأمل منها. ولكن التعليم

(*) الميركانتيلية mercantilism نظرية أو نظام اقتصادى سياسى ساد فى أوروبا عقب انهيار الإقطاع ، ويقوم على سياسات قومية لتراكم الثروة والذهب وإقامة أسطول بحرى للتوسع التجارى عبر البحار ومناطق نفوذ ، مع تطوير الصناعة واستخدام المعادن ضمانا لميزان تجارى مربح . (المترجم)

العام أفرز أيضا نظاما وانضباطا وطاعة ودقة والتزاما واحتراما يبلغ حد القداسة للإمبراطور. وهذا هو مفتاح التطوير لهوية قومية عن نحن/هم تتعالى على الولاءات محدودة الأفق التى كانت تتغذى عليها اليابان فى عصر الشوجونات الإقطاعى. وأكمل الجيش والأسطول المهمة. ذلك أنه تأسيسا على التماثل فى الرأى وفى الانضباط قضت الخدمة العسكرية العامة على مظاهر التمايز من حيث الطبقة أو المكانة، وغرست فى النفوس كبرياء قوميا، وأضفت قيما ديمقراطية على فضائل العنف كفضائل للرجولة - وبذا وضعت حدا ونهاية لاحتكار الساموراى(*).

وشرعت الدولة والمجتمع فى هذه الأثناء فى الاهتمام بمشروعات الأعمال: كيف نصنع الأشياء بالآلة، وكيف ننجز أكثر بدون آلات، وكيف ننقل السلع، وكيف نناقش المنتجين الأجانب؟ وليس هذا بالأمر الهين اليسير. استغرق هذا الأمر قرنا كاملا بالنسبة للمنتجين الأوروبيين، ولكن اليابان فى عجلة من أمرها .

واختارت البداية، وهى أن بنت البلاد تأسيسا على فروع الصناعة المألوفة فعلا - صناعة الحرير والقطن بخاصة، علاوة على معالجة السلع الغذائية التى يتعذر على الأجانب محاكاتها: مشروب الساكى والميزو وصلصة فول الصويا. وأصبحت الصناعات الغذائية - وهى الجيل الأول للتصنيع - تمثل من عام ١٨٧٧ وحتى عام ١٩٠٠ ، ٤٠ بالمائة من النمو، والنسيج ٣٥ بالمائة. صفوة القول إن اليابان التزمت بداية أسلوب الميزة التفاضلية بدلا من الوقوع فى مستنقع سراب خادع عن الصناعة الثقيلة. وتمثل الجانب الأكبر من ذلك فى إنتاج النطاق الصغير: مصانع نسج القطن ذات ٢٠٠٠ مغزل (مقابل ١٠,٠٠٠ أو أكثر فى غرب أوروبا) ؛ السواقى أو روافع المياه الخشبية التى تتخلف عن التقانة الأوروبية بأجيال عديدة؛ مناجم الفحم ذات العروق الملتوية والسلال التى يجرى سحبها باليدين على نحو يجعل المناجم البريطانية سيئة السمعة فى الأيام الأولى للتصنيع تبدو وكأنها نزهة .

(*) الساموراى : الأرستقراطية العسكرية فى اليابان الإقطاعية . (المترجم)

ويقدم الاقتصاديون تفسيرا مألوفا لهذا النموذج الذى جاء متأخرا (ومتأخر هنا تعنى عظيمًا وحديثًا)، هو الحاجة إلى رأس المال: قلة الموارد البشرية، والافتقار إلى بنوك الاستثمار. والحقيقة أن بعض التجار اليابانيين اكتنزوا وراكموا ثروات كبيرة، وكانت الدولة على استعداد لبناء وإعانة المصانع، وهذا ما فعلته. ولكن المدى الطويل اللازم لبلوغ حد التكافؤ والندية لم يكن بحاجة إلى مال بقدر الحاجة إلى البشر - بشر ذوى خيال ومبادرات، ويفهمون اقتصادات وفورات الحجم، ولا يعرفون فقط طرق وآلية الإنتاج، بل يعرفون أيضا التنظيم وما نسميه اليوم البرمجيات والشق الذهنى اللازم لذلك. وهكذا يقتفى رأس المال ويقتدى بهذه الإمكانات وينمو معها.

وقرر اليابانيون تجاوز السلع الاستهلاكية. وأدركوا أنه لكى يكون لديهم اقتصاد حديث فلابد لهم وأن يملكوا ناصية العمل الثقيل: صناعة الآلات والقاطرات والسفن والمحركات وخطوط السكك الحديدية والموانئ وأحواض السفن. وأسهمت الحكومة بدور حاسم فى ذلك، إذ مولت البعثات الاستكشافية إلى الخارج، واتجهت إلى دعوة الخبراء الأجانب، وإقامة المنشآت اللازمة وتقديم الإعانات للمشروعات التجارية. ولكن الأهم من ذلك كله هو موهبة وعزم وتصميم المواطنين اليابانيين واستعدادهم للتغيير لصالح القضية الوطنية، فضلا عن نوعية وأهلية العمال اليابانيين خاصة الحرفيين منهم، ذوى المهارات التى شحذتها وشكلتها أساليب عمل الفريق المتماسك، والرقابة فى المصانع الحرفية.

وانتقلت اليابان إلى الثورة الصناعية الثانية فى سرعة وسلاسة بما يتنافى مع افتقارها للخبرة. ويزخر التفسير التقليدى لعملية تصنيع اليابان الناجحة والسريعة بالكثير من عبارات الثناء وإن خفف من غلوائها أحيانا بعض النفور بسبب ما لازمها من شعور وطنى جارف مع قدر من الكآبة - دافع لا يرحم أضفى على عملية التطوير معنى وشعورا بالإلحاح والضرورة. وكانت اليابان بذلك أول بلد غير غربى يصنع نفسه، ولا تزال حتى يومنا هذا مثالا لمن يسعون مؤخرا لبذل أقصى الجهد لتطوير أنفسهم. وثمة بلدان أخرى أوفدت بعثات من شبابها إلى الخارج ليتعلموا السبل الجديدة، ولكن البلاد فقدتهم، على عكس المبعوثين اليابانيين، فقد عادوا من الخارج

إلى أرض الوطن. وهناك بلدان أخرى استجلبت فنيين وخبراء أجانب لتعليم أبنائها؛ ولكن اليابانيين اعتمدوا أساسا على تعليم أنفسهم. واستوردت بلدان أخرى معدات أجنبية وبذلوا أقصى الجهد لاستخدامها؛ أما اليابانيون فقد عدلوها وحسنوها وطوروها، وتعلموا هذا كله بأنفسهم. وربما نجد بلدانا أخرى، ولأسباب تاريخية خاصة بهم، يكرهون اليابانيين (إذ ما أشد كراهية شعوب أمريكا للأجانب، كما يسمونهم، أو الجرينجوس (gringos)، بيد أنهم فى الحقيقة يحسدونهم ويعجبون بهم.

ويكمن التفسير جزئيا فى حس طاغ بالمسئولية الجماعية: وأن الكسول المنغمس فى ملذاته لا يضر نفسه فقط، بل يضر بقية العائلة، وكذا الأمة - وحرى بنا أن لا ننسى الأمة. وإن غالبية الفلاحين والعمال اليابانيين لم يكن هذا شعورهم فى البداية - إذ نادرا ما عرفوا مفهوم الأمة فى ظل حكم التوكوجاوا. لذا كانت هذه هى المهمة الأولى المنوطة بالدولة الإمبراطورية الجديدة: أن تشرب فى نفوس رعاياها شعورا بأن ثمة واجبا أسمى تجاه الإمبراطور والبلاد، وربط هذا الشعور بالوطنية بالعمل الاجتماعى. وخصصت المدارس حصة كبيرة من وقت التعليم لدراسة الأخلاق، وذلك فى بلد ليس به نظام احتفالات دينية أو تعليم دينى منتظم، وبذا كانت المدرسة معبد الفضيلة والأخلاق. وفى هذا الصدد يقول كتاب مدرسى عام ١٩٣٠: "أيسر السبل لكى يمارس المرء عمليا نزعته الوطنية أن يلتزم ضبط وتنظيم النفس فى حياته اليومية، وأن يساعد على توفير النظام فى أسرته، وأن يلتزم بمسئوليته كاملة فى أداء عمله"[٧]. وكذلك أن يدخر ويقتصد ولا يسرف ويبدد.

ها هنا نطالع صورة يابانية للأخلاق البروتستانتية التى حدثنا عنها ماكس فيبر. وأسهمت أخلاق العمل هذه، فى اقتران بمبادرات الحكومة والالتزام الجمعى، فى تحقيق ما نسميه المعجزة اليابانية. ومن ثم، فإن أى فهم جاد للأداء اليابانى يجب أن ينبنى على هذه الظاهرة، ظاهرة رأس المال البشرى الذى حددته وصاغته الثقافة.

عن فيبر

إن ماكس فيبر الذى بدأ حياته العملية مؤرخا للعالم القديم ولكنه تحول ليصبح معجزة العلوم الاجتماعية على تباين مباحثه، نشر عامى ١٩٠٤ - ١٩٠٥ مجموعة من أكثر المقالات نفوذا وإثارة: "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية". وتتمثل أطروحته فى أن البروتستانتية، وبخاصة فروعها الكالفينية - عززت صعود الرأسمالية الحديثة. ويعنى بذلك الرأسمالية الصناعية التى عرفها فى وطنه، ألمانيا. وقال حققت البروتستانتية هذا ليس عن طريق تيسير أو إلغاء تلك الجوانب للعقيدة الرومانية التى أعاقت أو حالت دون النشاط الاقتصادى (تحريم الربا كمثال)، ولا عن طريق تشجيع، ناهيك عن ابتكار، التزام سبل إنجاز وتراكم الثروات، بل بأن حددت وأقرت أخلاقا للسلوك اليومى أفضت إلى النجاح الاقتصادى .

وقال فيبر إن البروتستانتية الكالفينية فعلت ذلك بداية عن طريق التأكيد على عقيدة التدبير المسبق، أى العقيدة التى تقرر أن ليس بوسع المرء أن ينعم بالخلاص بفضل الإيمان أو الأفعال، إذ إن هذه المسألة مكتوبة ومقررة لكل امرئ منذ الأزل ولا سبيل لتغيير ما هو مكتوب .

وطبيعى أن عقيدة كهذه تشجع الموقف القدرى، فإذا لم يكن هناك فارق نتيجة الإيمان والسلوك، إذن لماذا الالتزام والمسئولية؟ لماذا نكون أخيارا؟ ذلك لأن الخيرية حسب المذهب الكالڤينى علامة مقبولة للاختيار. إن أى امرئ يمكن أن يكون مختارا، ولكن الشىء الوحيد والمعقول أن نفترض أن غالبية المختارين كشفوا بحكم شخصيتهم وبأساليب حياتهم نوع أرواحهم وطبيعة مصائرهم. وإن هذا التأكيد الضمنى من جديد حافز قوى من أجل الالتزام بالأفكار الصحيحة والسلوك القويم. وإذا كان الإيمان الصارم بالتدبير المسبق لم يمكث لأكثر من جيل أو جيلين (إذ ليس من نوع العقيدة الجامدة التى تحتفظ بجاذبيتها إلى الأبد) فقد تحول مع الزمن إلى مبدإ علمانى للسلوك؛ ألا وهو: العمل الجاد، والاستقامة والجدِّية، والاقتصاد فى استخدام الوقت والمال.

وأفادت جميع هذه القيم مشروعات الأعمال وتراكم رأس المال. بيد أن كالڤن شدد على أن الكالڤينى الصالح لا يتخذ من اكتناز الثروات هدفا وغاية (ولكن بوسعه الإيمان بأن الأثرياء الصادقين أهل الاستقامة هم علامة على الرضا الإلهى)، ولم يكن بوسع أوروبا الانتظار إلى حين الإصلاح الدينى البروتستانتى لكى تسعى من أجل ظهور من يلتمسون الثراء. ولكن النقطة المحورية فى فكر ڤيبر أن البروتستانتية أفرزت نوعا جديدا من رجل الأعمال، هدفه أن يعيش وأن يعمل بأسلوب معين. ومن ثم فإن الأسلوب هو الشىء المهم، أما الثروات فهى على أحسن الفروض نتاج مترتب على السلوك المطلوب. ولم تتحلل الأخلاق البروتستانتية إلا بعد ذلك بزمن طويل، وتحولت إلى طائفة من المبادئ للنجاح المادى والعظات النزقة التى تتحدث عن فضائل الثروة .

وأدت البروتستانتية إلى ظهور كل وسيلة ممكنة للمحاجاة والتبرير. ونشب خلاف فى الرأى من هذا النوع ذاته حول فرضية مترتبة على ما سبق، وأعلنها عالم الاجتماع روبرت كى. ميرتون، الذى أكد وجود رابطة مباشرة بين البروتستانتية وصعود العلم الحديث. وإن من الإنصاف حقا القول إن غالبية المؤرخين سينظرون إلى فرضية ڤيبر باعتبارها غير قابلة للتصديق، ومن ثم غير مقبولة: ولكن كان لها وقتها الذى استثمرته ومضى زمانها .

وأنا لا أوافق، ورفضى ليس على الصعيد الإمبريالى، حيث توضح السجلات أن التجار والصناع البروتستانت قاموا بدور رائد فى مجال التجارة والصيرفة والصناعة. وليس رفضى على الصعيد النظرى، ذلك أن لب القضية يتمثل حقا فى بناء إنسان جديد ـ رشيد، عقلانى، منظم، مجد، مجتهد، منتج. وعلى الرغم من أن هذه الفضائل ليست جديدة، إلا أنها لم تكن عامة شائعة، ومن ثم فإن دور البروتستانتية هو تعميمها بين أنصارها الذين اتخذوا الامتثال لهذه المعايير والتماثل بشأنها قاعدة ومبدأ للحكم على بعضهم البعض .

وثمة خاصيتان متميزتان يتصف بهما البروتستانت يعكسان ويؤكدان هذه الرابطة. الخاصية الأولى هى التأكيد على الدرس والتعلم للبنات وللبنين على السواء. وجاء هذا كنتيجة مترتبة على قراءة الكتاب المقدس. إذ أصبح متوقعا أن البروتستانتى

الصالح هو من يقرأ الكتاب المقدس بنفسه. (ونذكر على سبيل المقارنة أن الكاثوليك اعتادوا التعلم عن طريق التلقين، وأن يكون علمهم على لسان فقهاء الدين وليس عليهم أن يقرأوا، ولذلك كان فقهاء الدين يحظرون عليهم الاعتماد على أنفسهم فى قراءة وفهم الكتاب المقدس). والنتيجة: بالنسبة لنهج البروتستانت زيادة مطردة من المتعلمين، جيلا بعد جيل. ولا ريب فى أن الأمهات المتعلمات يمثلن عاملا مهما ومؤثرا.

والخاصية الثانية هى الأهمية الكبرى التى يولونها للزمن ، ونجد لدينا هنا ما يمكن أن يسميه عالم الاجتماع "الدليل غير الدخيل"، أى النابع من الواقع الحياتى ذاته: ونقصد صناعة وشراء الساعات، إذ لوحظ حتى فى المناطق الكاثوليكية مثل فرنسا وبافاريا، كان غالبية صناع الساعات من البروتستانت. والملاحظ أيضا أن استخدام هذه الأدوات الخاصة بقياس الزمن وانتشارها فى المناطق الريفية كان أكثر تقدما فى بريطانيا وهولندا عنها فى الأقطار الكاثوليكية. وجدير بالذكر أن لا شىء يعادل الإحساس بالزمن كشاهد على "تحضر" المجتمع الريفى، بكل ما ينطوى عليه هذا الإحساس من ذيوع للقيم والأذواق .

ليس معنى هذا أن "النمط المثالى" للرأسمالى عند فيبر لا نجده إلا بين الكالفينيين. إن الناس من جميع العقائد والملل والنحل يمكن أن يشبوا على فضائل العقلانية والرصانة والبعد عن النزوات، والتزام النظام والتحلى بالإنتاجية والنظافة والاتزان. وليس ضروريا أن يكونوا رجال أعمال، إذ يمكن للمرء أن يتحلى بهذه الفضائل فى كل مجالات العمل الحياتية ويفيد بها . ولكن الحجة التى ذهب إليها فيبر، حسب ما أعتقد، هى أن الدين فى أوروبا منذ القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر شجع على ظهور عدد من أنماط الشخصية، ولكنها كانت استثناء وظهورا عارضا قبل ذلك، وأن هذا النمط الجديد خلق اقتصادا جديدا (أى نمط إنتاج جديد) والذى نعرفه باسم الرأسمالية (الصناعية).

ويعلمنا التاريخ أن أنجع دواء لعلاج الفقر ينبع من الداخل. نعم المساعدة الأجنبية يمكن أن تساعد، ولكنها، شأن أية ثروة مفاجئة تأتى من حيث لا يحتسب المرء يمكن أن تكون ضارة. إذ يمكن أن تثبط الهمم وتحول دون بذل الجهد وتغرس

شعورا بالعجز يفضى إلى الشلل. ونقول ما يقوله قول مـأثور أفريقى: "اليد التى تتلقى هى دائمـا اليـد الأدنى، والتى تعطى هى العليـا". ومن ثم فـإن المعـول على العـمل والادخار والاستقامة والدأب والمثابرة. أما من يعيشـون أسرى البؤس والجوع فإن حالتهم قد تتفاقم بوضعهم هذا ليصل إلى اللامبالاة الأنانية، ولكن الأساس والقاعدة أن لا تمكين أو عون أكثر فعالية من التمكين الذاتى ومساعدة النفس .

قد يبدو بعض هذا الكلام ضـربا من العـبارات المحفـوظة المتـواترة - من نوع الدروس التى تلقى للتعليم فى البيت وفى المدرسة حين يظن الآباء والمعلمون أن عليهم رسالة مناطها تنشئة وتهذيب أبنائهم. ولكننا اليوم نلوى أعطافنا تجاه هذه الحقائق ونزور عنها باعتبارها أقوالا مبتذلة. ولكن لماذا تغدو الحكمة قولا باليا؟ الشىء اليقينى أننا نعيش عصر جنى الثمـار الحلوة ونريد أن تكون أمور حـياتنا حلوة المذاق ، إن كثيرين جدا يعملون رغبة فى الحياة، ويحيون رغبة فى السعادة. وليس فى هذا أى خطأ. ولكن هذا وحده لا ينهض بالقدرة الإنتاجية العالية. هل تريد إنتاجية عالية؟ إذن علينا أن نحيا لكى نعمل وتتحقق لنا السعادة كنتيجة مترتبة على هذا العمل.

الأمر ليس يسيرا، إن من يحيون للعمل قليلون، وهم نخبة محظوظة ، بيد أنها نخبة مفتوحة لتلقى وافدين جددا، باختيار ذاتى، ومن نوع يؤكد الروح الإيجابية. ونجد فى عالمنا هذا أن المتفائلين هم من يتحلون بالروح الإيجابية، ليس لأنهم دائما على صواب، بل لأنهم إيجابيون، إنهم حتى وإن أخطأوا إيجابيون، فهذا هو السبيل إلى الإنجاز والتصحيح والتحسين والنجاح، إن التفاؤل القائم على التعليم ونفاذ البصيرة مثمر دائما؛ ولكن التشاؤمية لا تمنح أهلها سوى عزاء أجوف بأنه على صواب.

(٢)

الاتجاهات والقيم والمعتقدات والاقتصاد الجزئى للرخاء

ميشيل إى . بورتر

يشار أحيانا إلى الاتجاهات والقيم والمعتقدات على نحو جامع باسم "الثقافة". وهذه لها دور لا ريب فيه فى السلوك البشرى والتقدم الاجتماعى. وبدا لى هذا واضحا من خلال عملى فى أمم ودول وأقاليم ومدن داخلية وشركات جميعها تمر بمراحل شديدة التباين من حيث تطورها. وليس السؤال إذا ما كان للثقافة دور أم لا، وإنما كيف نفهم هذا الدور فى سياق المحددات الأوسع نطاقا للرخاء. وثمة كم كبير من الدراسات حاولت استكشاف الروابط بين الثقافة والتقدم البشرى من خلال رؤى وآفاق متباينة. وسوف أحاول فى هذا الفصل من الكتاب أن أستكشف فئة فرعية من هذا النطاق الأوسع ـ دور ما يمكن أن نسميه "الثقافة الاقتصادية" فى التقدم الاقتصادى. ويتحدد معنى الثقافة الاقتصادية بأنها المعتقدات والاتجاهات والقيم التى تؤثر فى الأنشطة الاقتصادية للأفراد والمنظمات وغيرها من المؤسسات.

وإذا كان دور الثقافة فى التقدم الاقتصادى لا مراء فيه، إلا أن التحدى الذى يواجهنا هو تفسير هذا الدور فى سياق المؤثرات الأخرى وعزل التأثير المستقل للثقافة. وتتجه معالجات دور الثقافة فى الرخاء الاقتصادى إلى التركيز على صفات ثقافية نوعية يسود الظن بأنها هى الصفات المرغوبة مثل العمل الجاد والمبادرة والإيمان بقيمة التعليم علاوة على عوامل مستمدة من الاقتصادات الكلية مثل النزوع

إلى الادخار والاستثمار. وهذه يقينا وثيقة الصلة بالرخاء، بيد أن أيا من هذه الصفات النوعية يرتبط على نحو غير ملتبس بالتقدم الاقتصادى. نعم العمل الجاد مهم، ولكنه يساوى فى أهميته العامل الذى من شأنه أن يرشد ويوجه نمط العمل. كذلك المبادرة مهمة، ولكن ليست جميع المبادرات منتجة. والتعليم حاسم، ولكن يساويه فى الحسم نمط التعليم المنشود والمحتوى الذى يتخذه التعليم هدفا لإنجازه. والادخار عامل جيد ومهم، ولكن شريطة الإفادة بهذه المدخرات على نطاق واسع فى مجالات إنتاجية.

حقا إن الصفة الثقافية الواحدة يمكن أن تكون لها دلالات واسعة التباين فى تأثيرها على التقدم الاقتصادى فى مجتمعات مختلفة، بل وربما فى المجتمع نفسه فى فترات زمنية متباينة. مثال ذلك أن الاقتصاد فى الإنفاق أفاد اليابان كثيرا إلى أن منيت مؤخرا بحالة ركود طويلة. وهكذا أصبح عقبة فى سبيل تصحيح الوضع. وجدير بالذكر أن فحص حالات عدد كبير من البلدان الناجحة، من بينها الولايات المتحدة، واليابان، وإيطاليا، وهونج كونج، وسنغافورة، وشيلى، وكوستاريكا، يكشف عن فوارق ثقافية واسعة المدى ودقيقة مقترنة بعملية تحسين الظروف الاقتصادية، وهذا شاهد آخر يكذب القول بوجود رابطة بسيطة بين الثقافة والرخاء.

وسوف أستكشف فى هذا الفصل الروابط المركبة بين الثقافة الاقتصادية والتقدم الاقتصادى. ويمثل الرخاء بؤرة الاهتمام هنا على مستوى الوحدات الجغرافية مثل الأمم أو الدول ، هذا على الرغم من أننى غالبا ما سوف أسمى أمما وأنا أشير فى حالات كثيرة إلى وحدة اقتصادية وثيقة الصلة بها، ولكنها قد تكون أصغر حجما من الأمة. والملاحظ أن ثمة فوارق مثيرة فى الرخاء الاقتصادى بين الدول والأقاليم، بل فى داخل كل أمة. وربما ترجع بعض الأسباب إلى الاتجاهات والقيم والمعتقدات. ويمكن أيضا تطبيق هذه المؤثرات ذاتها على التفكير بشأن الرخاء الاقتصادى للجماعات التى تتقاطع داخل وحدات جغرافية مثل جماعات من العرقية الصينية.

سوف أستهل حديثى ببيان بعض المعلومات الحديثة عن مصادر الرخاء الاقتصادى فى الاقتصاد الكوكبى الحديث. وسوف أحاول بعد ذلك كشف بعض الروابط المحتملة بين هذه المصادر وأنماط من المعتقدات والقيم والاتجاهات التى تدعم الرخاء. وهنا سوف أواجه سؤالا مهما: لماذا يمكن لبعض الثقافات غير المنتجة أن تظهر وتبقى؟ سوف أدرس الإجابة على هذا السؤال فى سياق التفكير الاقتصادى السائد والظروف التى سادت على مدى نصف القرن الماضى، وأختتم الفصل ببعض التأملات بشأن نطاق الفوارق الثقافية فى الاقتصاد الحديث، وكذا بشأن كيفية تغيير تأثير الثقافة فى ضوء الثلاثى الاقتصادى الذى حفزت إليه عولمة الأسواق.

مصادر الرخاء : الميزة النسبية مقابل الميزة التنافسية

رخاء أمة أو ارتفاع مستوى معيشتها إنما تحدده الإنتاجية قرين استخداماتها لمواردها البشرية والرأسمالية والطبيعية. تحدد الإنتاجية مستوى الأجور القابلة للاستدامة، والعوائد الداعمة لرأس المال، والمحددات الرئيسية لنصيب الفرد من الدخل القومى. وهكذا تغدو الإنتاجية أساس "التنافسية". وتعتمد على قيمة المنتجات والخدمات المتولدة عن المؤسسات العاملة فى الأمة، والناجمة، على سبيل المثال، عن الجودة والتفرد وكذا عن الكفاءة فى إنتاجها ، وتعتبر القضية المحورية فى التطوير الاقتصادى هى كيف نهيئ الظروف من أجل نمو إنتاجى سريع ومستدام.

وتعتمد الإنتاجية فى الاقتصاد الكوكبى الحديث على الكيفية التى تنافس بها مؤسسات الأمة أكثر مما تعتمد على نوعية الصناعات التى تنافس فيها - أى على طبيعة فعالياتها وإستراتيجياتها. ويمكن فى الاقتصاد الكوكبى الراهن أن تصبح المؤسسات أيا كان نشاطها الصناعى أكثر إنتاجية من خلال إستراتيجيات واستثمارات أكثر تقدما من حيث الثقافة الحديثة ، ذلك أن الثقافات الحديثة تهيئ فرصا كبرى للارتفاع بالمستوى فى مجالات متباينة مثل الزراعة، أو تسليم عبوات

صغيرة، أو إنتاج أشباه الموصلات. وثمة بالمثل مجال لإستراتيجيات أكثر تقدما من الناحية العملية فى جميع ميادين العمل، من بينها تصنيف العملاء إلى فئات، المنتجات والخدمات المتباينة، وتصميم وإعداد مجموعات حسب القيمة لتسليم المنتجات للعملاء.

ومن هنا، تهاوى مفهوم الاستهداف الصناعى الذى تلتمس من خلاله حكومة ما تفضيل صناعات ناجحة. إذ لم تعد هناك صناعة جيدة وأخرى رديئة حسب النموذج الإطارى الجديد لمفهوم الإنتاجية. وإنما أصبح السؤال هو ما إذا كانت المؤسسات قادرة على استخدام وتوظيف أفضل طرق الإنتاج، وحشد أفضل المهارات، واستخدام أفضل التقانات لإنتاج ما تنتجه على أعلى مستوى للإنتاجية وفى تحسن مطرد ، ليس المهم ما إذا كان اقتصاد البلد زراعيا أو خدميا أو صناعيا؛ وإنما المهم هو قدرة البلد على تنظيم ذاته بفعالية تأسيسا على مسلمة أن الإنتاجية تحدد رخاء أبناء البلد.

وجدير بالملاحظة أنه فى إطار فهم الإنتاجية تتلاشى دلالة التمايزات التقليدية بين مؤسسات أجنبية وأخرى محلية، ذلك لأن رخاء بلد ما تجلٍ لما تختار المؤسسات المحلية والأجنبية إنتاجه فى هذا البلد. ولا ريب فى أن المؤسسات المحلية التى تنتج صناعات أو منتجات متدنية الجودة ، وتستخدم وسائل غير متقدمة تؤدى إلى تخلف الإنتاجية القومية، هذا بينما المؤسسات الأجنبية التى تجلب معها تقانة جديدة وطرقا متقدمة ترتفع بمستوى الإنتاجية والأجور المحلية، كذلك فإن التمايزات التقليدية بين الصناعات المحلية والصناعات المخصصة للنشاط التجارى وبين الميل لتركيز اهتمام السياسة فقط على الصناعات المخصصة للنشاط التجارى، فإنها تصبح إشكالية. إن الصناعات المحلية تؤثر على تكاليف معيشة المواطنين وعلى تكاليف إقامة مشروعات أعمال للصناعات المخصصة للنشاط التجارى. ومن ثم فإن إغفال ذلك من شأنه، كما حدث فى حالة اليابان، أن يخلق أضرارا خطيرة .

ويمثل إطار فهم الإنتاجية كأساس وركيزة للرخاء تحولا جذريا من المفاهيم السابقة عن موارد الثروة. إذ كان السائد منذ مائة عام، بل منذ خمسين عاما فقط أن رخاء الأمة إنما هو وليد امتلاكها موارد طبيعية مثل الأرض أو المعادن أو الأيدى

العاملة، مما يهيئ للبلد ميزة تفاضلية بالنسبة للبلدان الأخرى التى لا تباريها فيما تملكه من هبات طبيعية. ولكن فى الاقتصاد الكوكبى الحديث يمكن للمؤسسات أن تحصل على الموارد من أى موقع بأسعار زهيدة وعلى نحو كافٍ، مما يجعل الموارد نفسها أقل قيمة. وهكذا تدنت القيمة الحقيقية للموارد، ويدل على هذا الانخفاض المطرد فى الأسعار الحقيقية للسلع على مدى القرن الماضى. ونلحظ بالمثل أن الأيدى العاملة الرخيصة متوفرة فى كل مكان. لذلك فإن امتلاك أمة لأيدى عاملة وفيرة ليس فى ذاته سببا للتميز ومصدرا للفائدة. وأكثر من هذا، أنه مع الانخفاض السريع والمطرد فى تكلفة النقل والاتصالات أضحت حتى المواقع المتميزة جغرافيا بالنسبة للأسواق أو لطرق التجارة أقل تميزا، ولم يعد الموقع اليوم مصدرا لفائدة تجنيها على نحو ما كان الحال فى الماضى. إن مؤسسة فى هونج كونج أو فى شيلى يمكنها، على الرغم من بعد المسافة التى تفصلها عن الأسواق، أن تكون شريكا تجاريا رئيسيا للولايات المتحدة أو لأوروبا .

انتهت الميزة النسبية كأساس للثروة، وحلت محلها الميزة التنافسية المتمثلة فى إنتاجية أكثر تفوقا من حيث القدرة على تجميع الموارد لخلق منتجات وخدمات قيمة. ومن ثم فإن البلدان التى تعمد إلى تحسين مستوى معيشتها هى تلك البلدان التى تتحول مؤسساتها إلى مؤسسات أكثر إنتاجية عن طريق تطوير واستحداث موارد أكثر تقدما للميزة التنافسية المؤسسة على المعرفة والاستثمار والخبرة ونفاذ البصيرة والتجديد الإبداعى .

ومن دواعى السخرية ونحن نعيش اقتصادا كوكبيا أن نرى الأشياء المحلية هى الأكثر أهمية وحسما فى تحديد لماذا مؤسسة بذاتها أكثر تنافسية وإنتاجية من غيرها فى موقع آخر ، وسبب ذلك أن التدفقات السريعة للتجارة ورأس المال والمعلومات تلغى المزايا التى يمكن لمؤسسة ما أن تجنيها من مدخولات تصب من خارج. إذ لو أن مؤسسة ما فى بلد ما تشترى آلاتها من ألمانيا، فإن المؤسسة المنافسة لها يمكن أن تفعل الشىء ذاته. وإذا كانت مؤسسة ما تستورد رأس مال من الخارج، كذلك يمكن الشىء نفسه لمؤسسة منافسة، وإذا كانت مؤسسة ما تشترى مواد خام من أستراليا،

كذلك يمكن أن تشترى شركة منافسة لها. إن جميع هذه السبل يمكن أن تكون ضرورية ولكنها أضحت بالضرورة سبلا حيادية لخلق ميزات تنافسية فى الاقتصاد الكوكبى الراهن. والملاحظ أن المصادر الباقية للميزة التنافسية تتزايد كمصادر محلية، من ذلك العلاقات الخاصة مع المورد أو العميل أو الخبرات الفريدة بشأن السوق التى يتعين اكتشافها وتجميعها من العملاء أو الشركاء المحليين، أو توفر وسيلة خاصة للحصول على التقانة والمعرفة من المؤسسات المحلية الأخرى، أو توفر مرونة فى الإنتاج والتى تتوفر بفضل استخدام مورد قريب .

أسس الرخاء فى الاقتصاد الجزئى

حيث إن العولمة ألغت الكثير من الموارد الخارجية لتميز مؤسسات الأمة، أصبح ضروريا على أى بلد يرغب فى الارتفاع بمستوى اقتصاده وتوفير الرخاء لمواطنيه أن يرعى الموارد الداخلية المكنة للتميز ، وكثيرا ما ينصب الانتباه على أهمية إنشاء بيئة صحيحة تشريعية وسياسية واقتصادية كلية (ماكروية). بيد أن أوضاع الاقتصاد الكلى وإن كانت ضرورية، إلا أنها ليست كافية لضمان اقتصاد مزدهر. وواقع الأمر أن حرية الاختيار آخذة فى التناقص تدريجيا بشأن السياسات الاقتصادية. إذ ما لم تكن هذه السياسات صحيحة ومتينة، ستواجه الأمة عقابها على أيدى أسواق رأس المال الدولية.

ويعتمد رخاء الأمة فى نهاية المطاف على تحسين أسس الاقتصاد الجزئى التى تمكنه من المنافسة. وترتكز أسس إنتاجية الاقتصاد الجزئى على مجالين متداخلين: تقدم فعاليات الشركة وإستراتيجيتها، وعلى نوعية بيئة قطاع الأعمال للاقتصاد الجزئى. وما لم تصبح الشركات العاملة داخل البلد أكثر إنتاجية، فإن اقتصادها سيعجز عن أن يكون أكثر إنتاجية. وسوف يتأثر بشدة مستوى التقدم والدقة الذى تعتمد عليه الشركات فى المنافسة بسبب نوعية البيئة الوطنية لقطاع الأعمال التى تعمل فيها الشركات، إذ إن بيئة قطاع الأعمال تؤثر كثيرا فى أنماط الإستراتيجيات

المتاحة وفى كفاءة المؤسسات. مثال ذلك أنه سوف يتعذر تحقيق كفاءة تشغيل عالية إذا كانت اللوائح التنظيمية الروتينية شديدة الجمود إلى حد التعويق، أوليس بالإمكان الاعتماد على عملية الإمداد والتموين [العمليات اللوجستية] ، أو إذا لم تتسلم المؤسسات المكونات اللازمة لها فى أوقاتها المحددة أو لم تلقِ خدمات رفيعة المستوى لآلات الإنتاج.

إن فهم طبيعة بيئة قطاع الأعمال على صعيد الاقتصاد الجزئى يمثل تحديا خاصة إذا سلمنا بأن المؤثرات المحلية التى تؤثر فى الإنتاج كثيرة ومتباينة. وأعددت فى دراستى عن "الميزة التنافسية للأمم"(١) نموذجا لأثر الموقع على المنافسة بفعل مؤثرات أربع متداخلة: أوضاع (مدخل) عوامل الإنتاج والسياق المحلى للإستراتيجية وشروط المزاحمة والطلب المحلى، وقوة الصناعات وثيقة الصلة والداعمة. وتشكل هذه بيئة قطاع الأعمال للاقتصاد الجزئى التى تنافس فى إطارها مؤسسات الأمة والتى تستمد منها مواردها للميزة التنافسية ، ويمثل التطوير الاقتصادى عملية طويلة المدى لإقامة هذه المجموعة من القدرات والحوافز المتكافلة للاقتصاد الجزئى من أجل دعم أشكال أكثر تقدما للمنافسة .

وتشير أوضاع عوامل الإنتاج إلى طبيعة ومدى المدخلات التى يمكن للمؤسسات أن تعتمد عليها لإنتاج السلع أو الخدمات، بما فى ذلك أمور مثل الأيدى العاملة ورأس المال والطرق والمطارات وغيرها من عناصر البيئة الأساسية الخاصة بالنقل والاتصالات والموارد الطبيعية. ويمكن تصنيف وتنظيم مدخلات عوامل الإنتاج ابتداء من مدخلات أساسية (مثل أيدى عاملة رخيصة وطرقات رئيسية) إلى مدخلات متقدمة (مثل نظم نقل متعددة الشروط، وبيئة أساسية للاتصالات فائقة السرعة لتوصيل المعلومات، وعاملين متخصصين على درجات عالية). وجدير بالذكر أن كم المدخلات ليس تقريبا على القدر نفسه من أهمية نوعها وتخصصها. مثال ذلك أنه إذا كانت البيئة الأساسية فى بلد ما مصممة خصيصا لمجال أعده هذا البلد لينافس فيه، فسوف تزداد الإنتاجية. كذلك بالمثل فإن مجموعات الأيدى العاملة غير المدربة ليست لها قيمة قوة العمل التى تلقت تدريبا خاصا مميزا وتوفرت لها مهارات إنتاج سلع

متباينة وتشغيل عمليات الإنتاج الأكثر تقدما وإنتاجية. ويمكن القول بوجه عام إن التطوير الاقتصادى الناجح يستلزم إدخال تحسينات مستدامة فى نوعية وتخصص المدخلات لأمة ما.

وتمثل نوعية الطلب المحلى محددا حاسما ثانيا للقدرة التنافسية للاقتصاد الجزئى فى بلد ما. إن العميل كثير المطالب أداة قوية لزيادة الإنتاجية. والملاحظ أن الضغوط التى يفرضها العميل المحلى على مؤسسة أو على صناعة ما، وكذا على طبيعة المنافسة داخل الصناعات المحلية تنزع إلى زيادة الإنتاجية عن طريق تعزيز نوعية وقيمة المنتجات. وهكذا تتحسن احتمالات نجاح هذه المنتجات فى أسواق التصدير. ومن ثم فإن العملاء كثيرى المطالب يعلمون المؤسسات المحلية كيفية تحسين المنتجات والخدمات، ويجبرونهم على الارتفاع بمستوى هذه المنتجات والخدمات بطريقة تترجم مباشرة إلى قيمة أعلى للعملاء، وأيضا إلى أسعار أعلى. ولكن من ناحية أخرى، إذا لم يكن الطلب المحلى راقى التقدم، وقنعت المؤسسة بتقليد منتجات تنتجها بلدان أخرى، فسوف يؤثر ذلك بالسلب على الإنتاجية وعلى أسعار السوق الدولية.

وتعتبر صناعة الأحذية فى إيطاليا مثالا جيدا على أهمية العملاء كثيرى المطالب. تحاول المرأة الإيطالية تجربة أكثر من عشرة أحذية قبل أن تشترى. والنساء قادرات على الفحص الدقيق لاستكشاف نوعية الجلد والصناعة، وشكل وحجم الكعب، وراحة القدم، والطراز وغير ذلك من صفات. وطبعى أن شركات صناعة الأحذية التى تستطيع البقاء والازدهار فى مثل هذا المختبر المحلى يمكنها أيضا أن تشعر بالثقة فى أن صناعتها من الأحذية ناجحة فى إيطاليا، وسوف تكون على الأرجح ناجحة عند تصديرها عالميا.

ويشير سباق إستراتيجية المؤسسة وقدرتها على المزاحمة إلى القواعد والحوافز والمعايير الحاكمة لنمط وشدة المزاحمة المحلية. وتميل الاقتصادات الأقل تطورا إلى أن تواجه مزاحمة محلية محدودة جدا. ولكن التحول إلى اقتصاد متقدم يستلزم وجود

مزاحمة محلية قوية وتغير طبيعته للتحول من الحرص على أقل تكلفة ممكنة والاكتفاء بالتقليد، إلى ضمان كفاءة وفعالية الإنتاج، ثم أخيرا إلى الابتكار والاختلاف. وطبيعى أن المزاحمة الصحية بين المؤسسات المحلية تعتبر أساسية لسرعة زيادة الإنتاجية. وإذا عجزت مؤسسة عن المنافسة فى الداخل فإنها ستعجز بالتالى عن المنافسة فى الخارج.(٢) إنها لن تتصف بالذكاء أبدا، ولن تستطيع تحسين إنتاجها بسرعة كافية إذا لم تواجه منافسة محلية شديدة من المنافسين لها فى الداخل ، ولا ريب فى أن التشريعات المناهضة للاحتكار، والسياسات الداعمة لتنظيم المشروعات وتطوير مشروعات الأعمال الجديدة، تعد مثالا على الأدوات التى يمكن لبلد ما أن يستعين بها لترسيخ دعائم منافسة محلية صحية.

المحدد الأخير لقوة بيئة قطاع الأعمال للاقتصاد الجزئى فى بلد ما هو مدى ونوعية الموردين المحليين والصناعات المرتبطة بها. ويعتمد التطوير متوسط المستوى والمتقدم على تكوين تجمعات عنقودية. ويمثل التجمع العنقودى شبكة متمركزة جغرافيا من المنافسين الصناعيين وصناعاتهم ومؤسساتهم الكثيرة الداعمة والمرتبطة ببعضها. ونذكر من الأمثلة على التجمعات العنقودية القوية وادى السليكون، ووول ستريت، وهوليوود. حقا يوجد العديد من هوليوود ووادى السليكون فى مختلف أنحاء العالم، وهذه موجودة عمليا فى كل اقتصاد متقدم وفى كل نوع من أنواع الصناعات. ولا ريب فى أن التجمعات العنقودية ظاهرة قديمة، ولكن تزايدت أهميتها باطراد. إن تكتل المنافسين والموردين ومشروعات الأعمال والمؤسسات وثيقة الصلة جميعهم فى الموقع نفسه إنما يحدث ويستمر لأن هذا الشكل من التنظيم أكثر إنتاجية وفائدة من شكل آخر يحاول تجميع المدخلات والأفكار من مواقع متباعدة فى أنحاء مختلفة من العالم، كذلك فإنه يدعم سرعة التحسين والتجديد والابتكار.

وجدير بالذكر أن دور الحكومة فى إطار فهم الإنتاجية مختلف عن المفاهيم الأخرى للتنافسية وأبعد عنها من حيث الصلة المباشرة. إذ تبدأ مسئوليات الحكومة

بإنشاء بيئة تشريعية وسياسية واقتصاد كلى تتصف بالاستقرار ويمكن التنبؤ بها، والتى يمكن للمؤسسات أن تصوغ فيها خيارات استراتيجية بعيدة المدى واللازمة لها لازدهار الإنتاجية، ويجب على الحكومة بعد ذلك أن تكفل للمؤسسات عوامل الإنتاج (المدخلات) رفيعة المستوى (مثل موارد بشرية متعلمة ومرافق عمرانية عالية الكفاءة). كذلك أن تسن القواعد العامة والحوافز الحاكمة للمنافسة والتى من شأنها أن تشجع نمو الإنتاجية. وأن تيسر وتشجع، مع هذا، تكوين وتطوير التشكيلات العنقودية، وتطوير وإنجاز برنامج إيجابى ومتميز وبعيد المدى للارتقاء الاقتصادى بالأمة، والذى من شأنه أن يعبئ جهود الحكومة وقطاع الأعمال والمؤسسات والمواطنين. ويتعين على الحكومة والمؤسسات الأخرى مثل الجامعات وهيئات المعايرة والمجموعات الصناعية أن تتكاتف وتعمل معا من اجل ضمان أن بيئة مشروعات الأعمال تعزز زيادة الإنتاجية.

وتمثل عملية تيسير تشكيل التجمع العنقودى والارتقاء به، فى الإطار المفاهيمى للإنتاجية، دورا متزايد الأهمية لكل من الحكومة والقطاع الخاص. ويتباين هذا النهج تباينا حادا مع النهج التاريخى فى السياسة الصناعية حيث كانت الصناعات أو القطاعات "المستصوبة" هى الهدف الذى تسعى الحكومة لتطويره. وهكذا تركزت سياسة التصنيع على الشركات المحلية واعتمدت على تدخل الحكومة فى المنافسة عن طريق السياسات الحمائية والنهوض بالصناعة وتقديم الإعانات. ومن ثم كانت القرارات مركزية إلى حد كبير جدا على المستوى القومى، وهو ما يذكرنا بالتخطيط المركزى.

ولكن مفهوم التجمع العنقودى مختلف تماما. إذ ينبنى على فكرة أن جميع التجمعات العنقودية يمكنها أن تسهم فى رخاء الأمة، وأن الشركات المحلية والأجنبية تدعم الإنتاجية، وأن تحقيق الروابط والبيئة التكاملية المتقاطعة فى الصناعة يمثل مصادر جوهرية للميزة التنافسية التى يلزم تشجيعها. وعلى الرغم من أن الاستهداف الصناعى يرمى إلى إفساد وتشويش المنافسة لصالح الأمة، إلا أن السياسات القائمة على تكوين التجمعات العنقودية تسعى إلى تعزيز المنافسة عن طريق تعزيز الاتجاه

إلى الخارج وإزالة القيود على الإنتاجية ونمو الإنتاجية. هذا علاوة على أن نهج التجمع العنقودى أكثر بعدا عن اللامركزية ويشجع المبادرات على مستوى الدولة والمستوى المحلى.

السياسة الاقتصادية وعملية التطوير

التقدم الاقتصادى عملية ارتقاء متتابعة ومطردة تتطور خلالها عناصر بيئة مشروعات الأعمال للأمة بحيث تدعم أكثر فأكثر طرق المنافسة المتقدمة والمثمرة إنتاجيا. وتتباين الأساسيات من منظور بيئة مشروعات الأعمال مع انتقال الأمة من الدخل المنخفض ثم المتوسط وصولا إلى الدخل المرتفع. وتتنافس المؤسسات أساسا، خلال مرحلة التطوير الأولى، حول الأيدى العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية. ويتمثل التحدى الرئيسى للإفلات من هذا الوضع، ومن ثم، لكى تتجاوز الأمة حالة الفقر، فى ارتقاء الأمة بمدخلاتها ومؤسساتها ومهاراتها على نحو يسمح بتوفر أشكال أكثر تقدما من المنافسة تفضى إلى زيادة الإنتاجية. ويستلزم هذا أمورا مثل الارتقاء برأس المال البشرى، وتحسين المرافق والانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبيين، وحماية الملكية الفكرية، والارتقاء بمعايير التنظيم لفرض التحسينات على نوعية الإنتاج والتأثير البيئى والتوسع فى الدمج الإقليمى.

ولكى تنتقل الأمة إلى المستوى المتوسط للتطوير، يجب أن تركز أكثر فأكثر على تحسين نوعية مواردها البشرية، ودعم الطلب المحلى المتقدم، وتطوير أساسه العلمى، وضمان منافسة محلية، وكذا تطوير بنية أساسية متقدمة للمعلومات والاتصالات. ويتعين على الحكومة العمل فى تعاون مع القطاع الخاص والجامعات وغيرها من المؤسسات لإنشاء تجمعات عنقودية مكينة. ولكى يصل البلد إلى مستوى الاقتصاد المتقدم يتعين على البلد استحداث قدرة إبداعية تكافئ حدود التقانة العالمية، والتى تشكل عمادا للمؤسسات تعتمد عليه لابتكار سلع وخدمات فريدة يمكن أن تحقق أجورا عالية للمواطنين. ويستلزم هذا خطوات محددة مثل زيادة الاستثمار فى البحوث

الأساسية، وتطوير تجمع من العاملين العلميين والتقانيين يتزايد وينمو باطراد، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لرأس المال المشترك.

دعم الرخاء : دلالات المعتقدات والاتجاهات والسلوك

تكشف هذه المناقشة بشأن الأسس التنافسية للاقتصاد الجزئى عن بعض المعتقدات والاتجاهات والقيم التى تدعم وتعزز الرخاء. وإن من بين أهم هذه المعتقدات محورية المعتقدات السائدة بشأن أساس إنجاز الرخاء ذاته، ذلك أن اتجاهات الأفراد والمنظمات وسلوكهم الاقتصادى تتأثر بقوة بما يرونه سبيلهم للفوز. إذ ربما يكون المعتقد الأكثر أساسية للنهوض بتطوير اقتصادى ناجح هو إقرار أن الرخاء رهن الإنتاجية وليس التحكم فى الموارد أو النطاق أو أفضليات الحكومة أو السلطة العسكرية، وأن إطار فهم الإنتاجية على هذا النحو مفيد للمجتمع. وطبيعى أنه بدون مثل هذه المعتقدات ستكون الهيمنة للأنشطة الريفية والاحتكارية، وهذه حالة مرضية يعانى منها كثير من البلدان النامية.

عقيدة أساسية أخرى تدعم الرخاء تفيد بأن الإمكانات المحتملة للثروة لا حدود لها، لأنها رهن أفكار وخبرات وليست جامدة بسبب ندرة الموارد. إذ إن الثروة يمكن توسيع نطاقها بحيث تتسع للكثيرين عن طريق تحسين الإنتاجية. وتعزز هذه العقيدة خطوات دعم الإنتاجية فى جميع أرجاء المجتمع، وهو ما من شأنه تعظيم حجم الكعكة. ونجد فى المقابل رأى بأن الثروة ثابتة ولا علاقة لها بالجهد، وأن هذا يفضى إلى الصراع الذى يدور بين الجماعات المختلفة بشأن توزيع الكعكة. وأن هذا الانشغال أو الهم المسبق يضعف حتما الإنتاجية. ولا مراء فى أن هذه النظرة العالمية عن المحصلة - صفر، أى إما مكسب أو خسارة، هى محور ولب نظرية الثقافة الزراعية الشاملة[٣].

ويفضى الإطار المفاهيمى عن الإنتاجية productivity paradigm إلى ظهور سلسلة كاملة من الاتجاهات والقيم الداعمة: الابتكار خير، والمنافسة خير، والمسئولية

المحاسبية خير، والمعايير التنظيمية المرتفعة خير، والاستثمار فى القدرات والتقانه ضرورة، والقوى العاملة رصيد من الأصول، وعضوية التجمع العنقودى ميزة تنافسية، والتعاون مع الموردين والعملاء مفيد، وتشكيل شبكات وعلاقات ترابط أمر جوهرى، وكذلك التعليم واكتساب المهارات أمر لا غنى عنه للنهوض بعمل أكثر إنتاجية، وزيادة الأجور رهن زيادة الإنتاجية، وغير هذا كثير. ولنا أن نقارن ما سبق بالاتجاهات والقيم غير الإنتاجية: الاحتكار خير، والسلطة تحدد المكافآت، والتراتبية الصارمة ضرورة لضمان السيطرة والتحكم، وعلاقات الأسرة المكتفية بذاتها هى التى تحدد المشاركة.

وسوف نجد فى أى بلد فوارق بين الجماعات والأفراد من حيث المعتقدات والاتجاهات التى يؤمنون بها. ولنا أن نتصور أيضا أن التطوير الاقتصادى يشكله جزئيا الصراع الشرس بين جوانب الثقافة الاقتصادية الداعمة للإنتاجية فى بلد ما، وجوانب الثقافة التى تفضى إلى ضعف وتآكل الإنتاجية. ونجد تركيزا كبيرا موجها على نحو خاص إلى معتقدات واتجاهات قادة الحكم والصفوة من رجال الأعمال. إذ يمكن لحكومة قوية أن تفرض ثقافة اقتصادية مثمرة، ولو لفترة زمنية محدودة على الأقل. ولكن التوافق مع مصالح قطاع الأعمال لابد وأن ينمو باطراد وإلا سوف يتباطأ التقدم الاقتصادى مع العودة إلى الوراء. ويستلزم التطوير المستدام العمل على نشر وإشاعة المعتقدات والاتجاهات والقيم الإنتاجية بين العمال وفى المؤسسات مثل الجامعات ودور العبادة، ثم أخيرا إلى المجتمع المدنى. هذا وإلا ستكون ثمة حاجة أو افتقار إلى الدعم السياسى للسياسات الداعمة للإنتاجية والتى تشكل تحديا للمصالح الراسخة.

وكشفت جهودى عن أن تعديل الثقافة الاقتصادية هو من أكبر التحديات فى سبيل تعزيز القدرة التنافسية الوطنية فى مجالات كثيرة، وبدأنا نعرف الكثير على نحو أفضل عن السياسات والسلوكيات الداعمة للقدرة التنافسية - والمشكلة الآن هى قبولها والموافقة عليها بصدق. ومن ثم فإن جانبا مهما من عملية التطوير الاقتصادى يتمثل فى الشق التعليمى. ذلك لأن كثيرين من المواطنين، بل من قادة البلاد، يفتقرون إلى إطار عام لفهم الاقتصاد الحديث، ومعرفة دورهم فيه، أو أنهم يلومون جماعات

أخرى فى المجتمع على ما هو منوط بهم. وكثيرا ما يهيئ قصور الفهم فرصا لكى تعوق المصالح الخاصة إحداث التغيرات التى من شأنها أن تفيد، وعلى نطاق واسع، رخاء الأمة.

لماذا تكتسب الأمم ثقافات غير إنتاجية ؟

ثمة توافق متزايد فى الآراء بشأن ما يحدد الرخاء، وكذا بشأن المعتقدات والاتجاهات والقيم التى تعزز التقدم الاقتصادى. إذن لماذا توجد لدينا ثقافات اقتصادية غير إنتاجية؟ ولماذا تترسخ وتدوم فى مجتمعات معينة؟ هل يعمل الأفراد والشركات عن علم ومعرفة بوسائل مناهضة للمصلحة الذاتية الاقتصادية؟

الإجابة على هذه الأسئلة معقدة، ولكنها تهيئ مجالا خصبا لكل من البحث والممارسة. من الواضح أن المصالح الفردية والمجتمعية يمكن أن تتباين وتتباعد، وأن الآفاق قصيرة المدى يمكن أن تقود إلى اختيارات وسلوكيات تعمل ضد المصالح بعيدة المدى. ولكن ليسمح لى القارئ بأن أقترح عددا من الإجابات الأوسع نطاقا. أولا، تتأثر الثقافة الاقتصادية فى الأمة تأثرا قويا بالأفكار السائدة أو الإطار الفكرى السائد بشأن الاقتصاد. وعرف القرن العشرون العديد من النظريات البديلة التى تفسر أسباب الرخاء، بدءا من التخطيط المركزى، ومرورا بالبديل عن الاستيراد import substitution وحتى تراكم عوامل الإنتاج factor accumulation، وترسخت هذه الأفكار وضربت بجذورها فى المجتمعات من خلال النظام التعليمى وتأثير المثقفين وقادة الحكومات علاوة على عدد لا حصر له من الوسائل الأخرى. وغالبا ما يسود فى الوقت نفسه جهل بشأن الاقتصاد الدولى وطبيعة عمله حتى بين القادة السياسيين أنفسهم. ويخلق الجهل فراغا يسمح باطراد بقاء هذه المعتقدات.

إن ما يؤمن به الناس أنه مظهر وسبب للرخاء يرتبط ارتباطا وثيقا بكيفية سلوكهم. وتنعكس المعتقدات فى الاتجاهات والقيم. ومن ثم فإن الثقافة الاقتصادية غير الإنتاجية غالبا ما تظهر بسبب الجهل أو بسبب الاهتداء، لسوء الحظ، بنظريات

معيبة أكثر مما تظهر بسبب سمات مجتمعية راسخة فى النفوس. ويحدث أحيانا أن يكون قبول نظريات معيبة مسألة أيديولوجية خالصة، ولكنه أحيانا أخرى تلاؤما وثيق الصلة بأنماط مستصوبة للتحكم السياسى. والملاحظ أن نظم الحكم العسكرية تفضل فى الغالب البديل عن الاستيراد، وسياسات الاكتفاء الذاتى، على سبيل المثال، لأن هذا النهج يعزز سلطانهم ويحكم سطوتهم على المواطنين. وجدير بالملاحظة أن الأمم التى استطاعت أن تنأى بنفسها عن الأفكار الخاطئة، أيا كانت الأسباب، استفادت من حيث الرخاء الاقتصادى.

ثانيا، تبدو الثقافة الاقتصادية مستمدة أساسا من السياق الماضى والراهن للاقتصاد الجزئى. حقا إن الأفراد يمكنهم العمل بوسائل قد تضر المصالح الجمعية للمجتمع أو المصلحة الذاتية القومية. بيد أن خبرتى علمتنى أنه نادرا ما يعمل الأفراد عن علم بوسائل غير إنتاجية مناوئة لمصلحتهم الذاتية أو للمصلحة الذاتية للشركة. ومن ثم فإن من العسير فصل الخاصيات الثقافية عن تأثير بيئة قطاع الأعمال فى شموله أو عن مؤسسات المجتمع إجمالا. إن الطريقة التى يسلك بها الناس فى المجتمع وثيقة الصلة بالإشارات والحوافز التى تنشأ داخل المنظومة الاقتصادية التى يعيشون فيها.

مثال ذلك أن المرء كثيرا ما يسمع شكاوى عن العمال فى البلدان النامية كأن يقال إنهم يتصفون بأخلاق عمل سيئة، ولكن ما الذى نتوقعه إذا لم يكن العمل الشاق والجاد يلقى مكافأة؟ وماذا نتوقع إذا لم يحدث أى تقدم مهما بذل المرء من جهد فى عمله؟ إن أخلاقيات العمل فى أمة ما لا يمكن أن نفهمها منفصلة عن النظام الشامل للحوافز فى الاقتصاد. ونجد بالمثل أن الشركات فى البلدان النامية غالبا ما تلتزم سلوكا انتهازيا ولا تلتزم تخطيطا حسب آفاق بعيدة المدى. وواقع الحال أن هذا السلوك قصير المدى يمكن فى الغالب أن يكون رشيدا فى بيئة تتصف سياسات الحكومة فيها بعدم الاستقرار والعجز عن التنبؤ بما سوف يحدث. ونلحظ بالمثل أن الشركات المعنية بالأنشطة الريعية تكون عادة قرين نظام سياسى يكافئها على نشاطها.

وهكذا غالبا ما تكون للخصائص القومية المعزوة للثقافة جذور اقتصادية. وخير مثال هنا نظام العمالة مدى الحياة فى اليابان، ومعدلات الادخار المرتفعة فيها. لقد كانت العمالة مدى الحياة بعيدة تماما عن المبدأ المعمول به فى اليابان قبل الحرب العالمية الثانية، وتقرر أصلا بغرض السيطرة على النزاعات العمالية التى سادت فى اليابان فى مطلع الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية. ويسود اعتقاد بأن معدلات الادخار العالية ترجع فى الأساس إلى ذكريات الحرمان فى زمن الحرب والآثار المترتبة عليها، علاوة على التقاعد فى سن مبكرة نسبيا والافتقار إلى نظام معاش متطور، ثم أن التكاليف الباهظة لامتلاك بيت تستلزم تراكما رأسماليا كبيرا.

وهكذا يبدو عسيرا فصل السلوكيات المستمدة من قيم ثقافية عن سلوكيات دعمها أو شجعها النظام الاقتصادى. وحسب هذا الفهم يعزو التاريخ إلى الثقافة الاقتصادية تأثيرا قويا وليد خبرة "أيام الرخاء" وكذا خبرة "الأيام العجاف". ويجد القول باعتماد الثقافة على الظروف دعما وتأييدا فى ضوء نجاح أبناء البلدان الفقيرة حين يهاجرون إلى نظام اقتصادى مغاير. وثمة أمثلة كثيرة جدا على هذا نذكر منها حالة بعض أبناء السلفادور الذين حققوا نجاحات مذهلة فى الولايات المتحدة.

ثالثا، يمكن لاختيارات السياسة الاجتماعية أن تؤثر تأثيرا قويا فى الثقافة الاقتصادية نظرا لتأثيرها فى السياق الاقتصادى. وخير مثال هنا السياسات تجاه شبكة الأمن الاجتماعى ، إذ تؤثر هذه مباشرة فى الاتجاهات إزاء العمل، وسلوك الادخار الشخصى، والرغبة فى الاستثمار من خلال التعليم الذاتى. وتؤثر بشكل غير مباشر فى جوانب أخرى كثيرة للسياسات الاقتصادية للأمة. حقا إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية متداخلة على نحو لا انفصال بينها.

معنى هذا أن قسطا كبيرا من الثقافة الاقتصادية يتعلمه الناس على نحو مباشر وغير مباشر من الاقتصاد القائم. وثمة استثناءات من بينها تلك المعتقدات والاتجاهات والقيم المستمدة من اختيارات اجتماعية أو معنوية خالصة، وليس من مصلحة ذاتية أو اقتصادية. وإن الاتجاهات المجتمعية إزاء المواطنين المسنين، ومعايير التفاعل

الشخصى والتعاليم الدينية هى أمثلة على الاتجاهات والقيم الاجتماعية الأخلاقية التى يمكنها أن تصوغ الثقافة الاقتصادية على نحو مستقل. كذلك فإن مثل هذه الاتجاهات والقيم لها أيضا دور كبير فى تحديد أولويات السياسة الاجتماعية للأمة. وأكثر من هذا أن الاختيارات الاجتماعية والأخلاقية يمكنها أن تحمل آثار ظروف الماضى الاقتصادية وآثار التعلم فى الماضى. ولهذا نرى أن الدين والفلسفة يمكنهما أن يدعما ثقافة اقتصادية إنتاجية أو غير إنتاجية.

وإذا أخذنا هذه الحجج جملة فإنها تدعونا إلى التزام الحذر عند رفض التوقعات الاقتصادية لمجتمع ما بسبب الثقافة: "البلد س غير ناجح لأن العمال فيه كسالى والشركات فاسدة". ولكن ماذا نتوقع إذا ما تعلم المجتمع معتقدات اقتصادية مغايرة وأسس قواعد لنظام اقتصادى مختلف؟ ونقول بالمثل أيضا إن من الخطر اليوم، ونحن نعيش اقتصادا كوكبيا توفرت له سبل الوصول إلى تقانة ومعرفة متقدمتين، أن نركن فقط إلى تفسيرات جامحة سائدة للرخاء مثل الجغرافيا أو المناخ أو الدين.

يفيد كل ما سبق أن الثقافة الاقتصادية راسخة ويصعب تغييرها، ولكنها ليست بالصعوبة التى يفترضها البعض أحيانا. ونخص بالذكر هنا تلك المعتقدات والاتجاهات والقيم غير الإنتاجية، إذ يمكن تغييرها إذا كفت المعتقدات السائدة عن دعمها أو توقف عن تعزيزها واقع السياق المشترك الذى يواجهه المواطنون والشركات. ولا ريب فى أن التخلى عما سبق تعلمه سيواجه عوائق من الجهل والشك والجمود. ولكن خبرة العقود الأخيرة تعلمنا أن بإمكان الأمم تعديل ثقافتها الاقتصادية بسرعة إذا ما جرى هذا فى ظل ظروف وأوضاع صحيحة[٤]. نعم، ثمة أسباب للشك فى أن سرعة التغير المحتمل يمكن أن تتزايد، وهذا ما سوف أناقشه.

هيأت الظروف السياسية والاقتصادية العالمية على مدى التاريخ مجالا لظهور تباينات واسعة فى الثقافة الاقتصادية. وكما سبق أن أشرنا فقد ظهرت نماذج اقتصادية شديدة التباين واطرد بقاؤها، فى بعض الحالات، على مدى عقود طويلة فى عدد من الأمم. وطبعى أن ثبات هذه النماذج المتباينة وتأثيراتها الناجمة عنها على العناصر الاقتصادية الفاعلة إنما عكس الأوضاع السائدة آنذاك. ولقد كان الاقتصاد الدولى أقل تعولما على مدى السبعين أو الثمانين سنة الماضية. ولهذا كانت الاقتصادات القومية أقل تعرضا للمنافسة الدولية. وخلقت السياسات الحمائية فى بلدان كثيرة عالما أكثر اكتفاء بذاته ، ولا ريب فى أن الاقتصادات يمكن أن تواصل سياسات وسلوكيات غير إنتاجية على مدى عقود حتى وإن لم تتحسن الإنتاجية. وأفسدت القوة العسكرية والجغرافيا السياسية الأنماط التجارية، إذ أطلقت المزيد من الرسائل المزيفة عن الرخاء الاقتصادى. ومن هنا فإن النزعة الحمائية للعالم النامى علمت بدورها الأمم الأشد فقرا أن عليها أن تبيع مواردها الطبيعية واليد العاملة الرخيصة فيها لكل من أوروبا والولايات المتحدة مما أعاق الارتقاء باقتصاداتها. كذلك فإن السياسة الكوكبية التى صاغتها الحرب الباردة ضاعفت من عزلة الأمم ومن حاجتها إلى التغيير الاقتصادى. وتدفقت كميات هائلة من المعونات الأجنبية على البلدان النامية مما ساند وضع القادة غير الأكفاء ، وأخفى السياسات الاقتصادية الكارثية.

وتعزز بقاء الثقافات الاقتصادية غير الإنتاجية بسبب المعارف والقدرات المحدودة للبلدان الأفقر مما حال دون تحسن أوضاعها. وغالبا ما كان المواطنون معزولين ولا علم لهم بسلوكيات بديلة. وكان التغير الثقافى ذا وتيرة شديدة البطء بحيث إن كلفة التخلف الثقافى أو التطبيقات المتأخرة للتقانة لم تكن مثيرة وكبيرة كما هى الحال اليوم، مما كان له أثره أيضا فى دوام السياسات الرديئة. وانتشرت الخبرات الاقتصادية والإدارية ببطء شديد نسبيا، كما كان الاستثمار الأجنبى أكثر بطئا. وكان الرواج الدولى للمعارف والخبرات الخاصة بمشروعات الأعمال أكثر كلفة بكثير وأقل

كفاءة مما هو الحال الآن. ونادرا ما كانت تجرى دراسات مقارنة لقياس الأداء بين البلدان. وظلت الأفكار القديمة الخاطئة عن الرخاء والسياسة الاقتصادية وعن الإدارة باقية، بل كانت فى بعض الحالات نشطة وفاعلة تجد دعما من أصحابها. ولكن مع إنجاز نماذج اقتصادية مختلفة استطاعت العوامل الثقافية أن يكون لها دور كبير فى سبل العمل المختارة وفى درجة نجاح البلد.

بيد أننا نواجه اليوم سياقا اقتصاديا مختلفا جذريا. انتهى عصر التواكل والتسامح مع التطوير بطىء الخطو، وحل محله شعور طاغٍ بالضرورة الملحة بالوفاء بمقتضيات الاقتصاد الكوكبى. ولم تعد ثمة ثقة بنظريات التطوير المتناقضة مع الإطار المفاهيمى للإنتاجية نظرا لعجزها عن مواكبة المنافسة المكشوفة أو لعجزها عن مباراة سرعة عمليات التقدم التقانى والإدارى. وبدأت تضيق أكثر فأكثر مساحة الخلاف فى الآراء بشأن أسس الرخاء الاقتصادى واختيارات السياسة الملائمة. وأخذت تروج وتنتشر بسرعة الآن المعارف والخبرات بشأن عناصر الثقافة الاقتصادية الإنتاجية. وأصبح المواطنون أكثر اطلاعا ومعرفة بالسلوكيات الناجحة فى البلدان الأخرى. ومن هنا بدأ التقارب يتزايد على صعيد كوكبى بشأن الآراء عما يمكن الاعتقاد بأنه ناجح ومزدهر.

ويخلق التقارب المتزايد بشأن الإطار المفاهيمى للإنتاجية ضغوطا قوية على البلدان التى أخفقت فى استيعابه. ذلك أن السياسات والسلوكيات الاقتصادية يتزايد تقديرها وقياسها ومقارنتها بين البلدان. وتفرض أسواق المال عقوبات على البلدان التى تفتقر إلى سياسات صحيحة وسليمة. وتعزف الاستثمارات الأجنبية عن المشاركة إذا لم تهيئ البلاد بيئة مشروعات أعمال إنتاجية، كما يفقد العمال وظائفهم إذا لم تتوفر لديهم أخلاقيات عمل جيدة. وأصبح القادة السياسيون مسئولين أكثر فأكثر أمام قوى اقتصادية أوسع نطاقا، حتى وإن لم يكونوا مسئولين أمام مواطنيهم. كذلك فإن التقدم السريع فى التقانة يزيد من خسائر العزلة عن الممارسات الدولية أو عدم تبنيها. وهذا كله يضاعف من أثر الضغوط على البلد.

والنتيجة أن أمما كثيرة تكابد بدرجات مختلفة للنجاح من أجل تبنى ثقافة الإنتاجية. ولنأخذ كمثال أمريكا الوسطى، عاشت بلدان المنطقة قرونا فى ظل سياسات قومية ذات نظرة محلية إلى الداخل. ولكن اليوم تخلت غالبيتها عن هذه السياسات، والتزمت عملية انفتاح واتجهت إلى الاندماج الاقتصادى من خلال التنسيق فى إطار مرافق النقل، والممارسات الجمركية، علاوة على خطوات أخرى. وتتجه جميع بلدان أمريكا الوسطى نحو تبنى المنافسة والإنتاجية، ذلك أن قوى العولمة دفعت هذه البلدان الصغيرة إلى وضع مصالحها الوطنية جانبا واتخاذ خطوات واسعة فى اتجاه التغيير.

وتهيئ العولمة فى الوقت ذاته عامل ضبط وتحكم قوى للسلوكيات غير الإنتاجية، وذلك بمكافأة الجوانب الإنتاجية للثقافة الاقتصادية فى صورة تدفقات غير مسبوقة لرأس المال والاستثمارات والتقانة والفرص الاقتصادية. كذلك فإن هذا الاقتصاد الكوكبى نفسه يمكن الأمم الراغبة فى تبنى السياسة الاقتصادية الجديدة من تحقيق معدلات تقدم مذهلة. وأصبحت المعارف والخبرات والتقانة ميسورة ومتاحة على نحو غير مسبوق. وتهيئ التقانة الحديثة إمكانية نقل السلع بكفاءة عبر مسافات طويلة، كما تهيئ إمكانية إنجاز النشاط التجارى بسرعة وفعالية فى مناخات متباينة. ولكن البلدان التى تعيش أسيرة البنية الذهنية القائمة على الميزة النسبية تظل مقيدة بما تملكه من هبات طبيعية. ولكن البلدان النامية، إذ تعيش فى عالم أصبحت فيه الإنتاجية والمبادرة والتعلم محددات الرخاء، تجد فرصا غير مسبوقة متاحة لها من أجل تعزيز ثرواتها.

والحقيقة أن قوى الاقتصاد الجديد مكينة نافذة المفعول حتى أنه ليس من المبالغة القول إن الثقافة الاقتصادية لم تعد مسألة اختيار. والسؤال الآن هو: هل يمكن لبلد ما إن يتبنى طوعيا ثقافة اقتصادية إنتاجية عن طريق تغيير المعتقدات والاتجاهات والقيم القديمة التى تعوق الرخاء، أم أنها ستتغير فى النهاية قسرا؟ وأصبح السؤال متى وكيف وبأية سرعة تتغير الثقافة الاقتصادية وليس ما إذا كانت ستتغير أم لا. وعلى الرغم من أن المواطنين المسنين الذين نشأوا وترعرعوا فى ظل النهج الاقتصادية

القديمة سيقاومون التغيير فى غالب الأحيان، إلا أن أجيال المديرين الشباب ممن ناهزوا العشرين أو الثلاثين من العمر قد تدربوا فى ظل الثقافة الاقتصادية الجديدة، وغالبا ما توفر لهم التدرب فى معاهد دولية لمشروعات الأعمال. وهكذا تهيأت قوة إضافية للتغيير من داخل صفوف نخبة مشروعات الأعمال فى كثير من الدول النامية.

ولنا أن نسأل ونحن فى الاقتصاد الحديث الذى يفرز ضغوطا قوية على المجتمعات لتبنى معتقدات واتجاهات وقيم متسقة مع الإطار المفاهيمى للإنتاجية، هل للثقافة التأثير نفسه داخل النطاق الاقتصادى الذى كان لها فى ظل نظام اقتصادى مغاير؟ غالبا ما نجد التفسيرات التاريخية مشتملة على حوارات غنية عن أثر الخاصيات الثقافية على المجتمعات وعلى مسارات تطورها، وذلك لأن هذه الخاصيات تاريخيا ظلت ثابتة تفرز تأثيرات قوية على التشكيل الاقتصادى للمجتمعات. ولكن يكاد يسود اتفاق فى الرأى على أن التقارب بين الأفكار الاقتصادية وضغوط السوق الكوكبية قد أدى إلى خفض نطاق تأثير المتغيرات الثقافية فى المسارات التى يمكن أن تختارها المجتمعات.

إن ما نشهده اليوم، من نواح كثيرة، هو ظهور جوهر ثقافة اقتصادية دولية تنفذ إلى داخل الشعب الثقافية التقليدية، وبدأت تتداخل معها وتؤثر فيها أكثر وأكثر باطراد. ومن ثم فإن طائفة من المعتقدات والاتجاهات والقيم المؤثرة فى الاقتصاد سوف تغدو مشتركة ورائجة، وإن الجوانب غير الإنتاجية للثقافة سوف تتهاوى بفعل ضغوط الاقتصاد الكوكبى وما يهيئه من فرص. وثمة دور مهم للثقافة فى الرخاء الاقتصادى سوف يبقى وربما يغدو دورا أكثر إيجابية. أما الجوانب الفريدة المميزة لمجتمع ما والتى تؤدى إلى ظهور حاجات غير مألوفة ومهارات وقيم وأنماط عمل فسوف تصبح جوانب مميزة للثقافة الاقتصادية. ومن ثم فإن الجوانب الإنتاجية للثقافة، مثل حرص كوستاريكا الشديد على الإيكولوجيا، والهوس الأمريكى لحياة ميسرة، وعشق اليابان للألعاب والكارتون، فسوف تصبح مصادر أساسية للميزات التنافسية التى يصعب تقليدها، وتؤدى إلى ظهور تخصصات دولية بحيث يتزايد إنتاج أمم بذاتها من هذه السلع والخدمات التى تهيئ ثقافتها ميزة فريدة فى مجال إنتاجها.

وهكذا سوف تظل الفوارق الثقافية باقية يقينا على الرغم من تزايد التقارب الكوكبى بشأن الإطار المفاهيمى للإنتاجية. إن العولمة لن تستأصل الثقافة على نحو ما يخشى البعض، ولكن بدلا من انعزال بعض الشعوب داخل سلبياتهم الاقتصادية، يمكن لهذه الفوارق الثقافية أن تسهم بجعل المزايا المتخصصة على درجة عالية من الأهمية من أجل تحسين فرص رخاء الأمم داخل الاقتصاد الكوكبى. ولا ريب فى أنه فى ظل اقتصاد كوكبى يسمح بأن تتدفق أمور كثيرة فى يسر وسهولة من أى موقع، يصبح لزاما أن نرحب بالفوارق الثقافية التى تهيئ إمكانية لظهور منتجات وخدمات مميزة .

(٣)

هوامش على علم اجتماع جديد عن التطور الاقتصادى

جيفرى ساكس

مقدمة : لغز النمو

اللغز الأكبر فى مسألة التطوير الاقتصادى هو لماذا يتعذر إنجاز نمو اقتصادى مستديم. قبل عام ١٨٢٠ لم يكن ثمة شيء اسمه نمو اقتصادى مستديم. ويذهب أنجوس ماديسون فى تقديراته (١٩٩٥) إلى أن النمو العالمى لنصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى دار فى المتوسط حول ٠,٠٤ بالمائة فى السنة من ١٥٠٠ إلى ١٨٢٠ . وبينما استطاعت أوروبا الغربية ومستعمراتها فى شمال أمريكا ومنطقة الأوقيانوس أن تحرز تقدما تتجاوز به الأقاليم الأخرى ابتداء من عام ١٨٢٠ إلا أن الهوة بين غرب أوروبا والمنطقة الأفقر فى العالم (أفريقيا جنوب الصحراء) لم يتجاوز ٣ إلى ١ حسب تقديرات ماديسون.

وشهدت جميع المناطق فى العالم زيادة فى نصيب الفرد من الدخل بعد عام ١٨٢٠ . قرين زيادة فى النمو العالمى بلغ ١,٢١ بالمائة فى السنة خلال الفترة من ١٨٢٠ وحتى ١٩٩٢ . ولكن ظل النمو غير مطرد للغاية، وتزايد تقدم مجموعتين من الأمم مع عام ١٨٢٠، وهما غرب أوروبا وفروعها، حسب تسمية ماديسون (الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا). وتؤلف هذه البلدان اليوم أكثر مناطق العالم

تقدما. ونلحظ أن من بين أغنى ثلاثين بلدا فى العالم عام ١٩٩٥ توجد ٢١ بلدا منها فى غرب أوروبا أو كانت من بين الفروع الغربية، وتوجد خمس منها فى آسيا: هونج كونج واليابان وكوريا وسنغافورة وتايوان. وتضم البلدان الأربعة الأخرى بلدين نفطيين صغيرين (الكويت والإمارات العربية المتحدة)، وإسرائيل وشيلى. ويبلغ سكان البلدان الثلاثين حوالى ١٦ بالمائة من سكان العالم. ومع حلول تسعينيات القرن العشرين، اتسعت الهوة بين المنطقة الأغنى (الفروع الغربية) والمنطقة الأفقر (أفريقيا جنوب الصحراء)، إذ زادت إلى حوالى واحد وعشرين.

وثمة ثلاثة تفسيرات عامة يمكن أن تساعدنا على فهم لغز النمو

*** الجغرافيا: ثمة أجزاء معينة فى العالم مميزة جغرافيا. وقد تشتمل الميزات الجغرافية على سبل للحصول على موارد طبيعية رئيسية، والوصول إلى شريط ساحلى والبحر - أنهار صالحة للملاحة، قرب المسافة للاقتصادات الأخرى، ظروف إيجابية للزراعة، وظروف إيجابية للصحة البشرية.**

*** النظم الاجتماعية: ثمة نظم اجتماعية معينة دعمت وساندت النمو الاقتصادى الحديث بينما لم تفعل أخرى ذلك. وارتكزت النظم قبل الرأسمالية على القنانة والعبودية والحيازات غير القابلة للصرف ... الخ، وعمدت إلى إحباط النمو الاقتصادى الحديث. وأثبتت الاشتراكية خلال هذا القرن أنها كارثة بالنسبة للرفاه والنمو الاقتصادى، كذلك الحال بالنسبة للحكم الاستعمارى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، إذ حال بوجه عام دون تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى.**

• التغذية العكسية الإيجابية: أدت عمليات التغذية العكسية الإيجابية إلى تعظيم مزايا عمليات التصنيع الباكرة، ومن ثم وسعت الهوة بين الغنى والفقير. أولا، استغلت البلدان الأوروبية الصناعية الأولى المناطق المتقاعسة عن طريق الاحتلال العسكرى والحكم الاستعمارى. وانهارت أكثر تلك البلدان المتقاعسة عندما تحدتها الأمم الغنية عسكريا واقتصاديا. ثانيا، اتجهت الهوة التقانية بين البلدان المتقدمة والمتخلفة إلى الاتساع بدلا من أن تضيق مع الزمن. والمعروف أن الابتكار التقانى أشبه بسلسلة متصلة وممتدة الحلقات من ردود الأفعال حيث الابتكارات الجديدة تهيئ وقودا لإنجاز المزيد من الفتوحات .

والملاحظ أن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة لا تجيب على لغز النمو، ذلك لأنها تغفل أدوار الجغرافيا والمؤسسات الاجتماعية وآليات التغذية العكسية. وأكثر من هذا أن ديناميات الابتكار ظلت دراستها دون المستوى اللازم حتى عهد قريب.ولا تنظر الاقتصادات الكلاسيكية الجديدة إلى التطوير على أنه فى الحقيقة تحديا قبل كل شيء. أما الأسواق فهى مسلمات، وتفترض أن البلدان عليها أن تدخر وتراكم رأس المال، بينما من المفترض أن التقانة ورأس المال يتدفقان طبيعيا عبر الحدود القومية. وحيث إن الناتج الحدى لرأس المال يكون فى بلدان ندرة رأس المال أعلى منه فى البلدان الغنية برأس المال، وحيث إن البلدان المتخلفة تقانيا يمكنها استيراد التقانات من البلدان الأغنى، فإن من المتوقع أن تنمو البلدان الأفقر أسرع من البلدان الغنية.

لذلك فإن الاقتصادات الكلاسيكية الجديدة يراودها تفاؤل راسخ بشأن آفاق التقارب الاقتصادى - اتجاه البلد الفقير إلى النمو أسرع من البلد الغنى، وأن هوة مستويات الدخل سوف تضيق. وطبعى أن علماء اقتصاد المدرستين الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة أقروا منذ أيام آدم سميث بأن المؤسسة الاقتصادية الخاطئة يمكنها أن تعوق النمو. بيد أن تفاؤل الاقتصادات الكلاسيكية الجديدة دعمته وأبقته

النظرة القائلة إن المؤسسات الاقتصادية الخاطئة سوف تكتسحها المنافسة المؤسسية أو يطيح بها الاختيار العام.

إن الاقتصادات الكلاسيكية الجديدة تفيد يقينا فى تفسير مراحل متنوعة مهمة من النمو الاقتصادى السريع فى الفترة الحديثة. مثال ذلك أن صعود اقتصادات شرق آسيا خلال العقود الأخيرة مدين إلى حد كبير للتراكم السريع لرأس المال والتقانة فى منطقة ندرة رأسمالية ومعتمدة على السوق. كذلك بالمثل فإن ضيق الهوة بين شمال أوروبا وجنوبها خلال فترة ما بعد الحرب مرتبط بوضوح بآليات التقارب التى تشدد عليها اقتصادات الكلاسيكية الجديدة. ونعود لنقول إن ذلك لأن الافتراضات التى يطرحها إطار الكلاسيكية الجديدة يصدق تماما على أوضاع غرب أوروبا. والمشكلة الرئيسية أن آليات التقارب هذه لا تنطبق إلا على أوضاع محددة وليست على جميع العمليات العامة.

ويرسم هذا الفصل ملامح عامة لإطار سوسيولوجى موسع من أجل فهم الطبيعة غير المطردة للنمو الاقتصادى العالمى. وأؤكد أن أية نظرية ملائمة لابد وأن تتناول الجغرافيا الطبيعية وتطور المؤسسات الاجتماعية، وأن يأتى هذا التناول فى وقت واحد فى ضوء التغير الاجتماعى الداخلى، وكذا فى ضوء تفاعل المجتمعات مع بعضها عبر الحدود القومية.

دور الجغرافيا

إذا كان على علماء الاجتماع أن يقضوا وقتا أطول متأملين الخرائط، فحرى بنا أن نذكرهم بالأنماط الجغرافية الفعالة والكبيرة فى التطوير الاقتصادى. ويبرز هنا نمطان أساسيان: الأول، المنطقة المعتدلة فى العالم، وهى الأكثر تطورا من الاستوائية (نلحظ فى قائمة البلدان الأغنى الثلاثين بلدين فقط هما هونج كونج وسنغافورة فى المنطقة الاستوائية - ويضمان أقل من واحد بالمائة من إجمالى سكان البلدان الثلاثين الأغنى). ثانيا، المناطق النائية جغرافيا - سواء تلك البعيدة عن السواحل البحرية أو الأنهار الصالحة للملاحة أو ذات طبيعة جبلية مع كلفة باهظة للنقل الداخلى والدولى -

وهذه البلدان أقل تقدما بكثير من المجتمعات ذات السهول الساحلية أو ذات الأنهار الصالحة للملاحة. والمعروف عادة أن الدول الداخلية المغلقة غير الساحلية تواجه أسوأ المشكلات، إذ إنها فى آن واحد بعيدة عن السواحل، ومن ثم يتعين عليها أن تعبر حدودا سياسية لبلد واحد على الأقل لتشق طريقها إلى التجارة الدولية. وإذا كانت أوروبا تزهو بأن بها بعض الاقتصادات الغنية وغير الساحلية (ونخص بالذكر النمسا ولوكسمبورج وسويسرا) إلا أن هذه البلدان تتمتع بميزة أنها محاطة باقتصادات ساحلية غنية. ولكن الملاحظ فى أنحاء أخرى من العالم أن البلدان غير الساحلية جميعها بلدان فقيرة.

أما عن أسباب شيوع الفقر فى المنطقة الاستوائية فهى أسباب مركبة. غير أنها ظاهرة عامة ماثلة فى جميع أنحاء العالم. وليس لدينا فى الحقيقة تقسيما بين شمال وجنوب فى العالم، وإنما لدينا تقسيم بين معتدل واستوائى.

ربما نجد ثلاثة تفسيرات أساسية لاطراد فقر بلدان المنطقة الاستوائية: عوامل زراعية وعوامل صحية وعوامل تتعلق بتعبئة وتنظيم الموارد العلمية. إذ تواجه الزراعة الاستوائية العديد من المشكلات التى تفضى إلى نقص إنتاجية الحاصلات الدائمة بوجه عام والحاصلات الغذائية الرئيسية بوجه خاص: ضعف التربة الزراعية وتآكل شديد للتربة، وإنهاك التربة بسبب ظروف الغابات الاستوائية المطيرة؛ وصعوبات فى التحكم فى المياه؛ وأخطار الجفاف التى تهدد المنطقة الاستوائية الرطبة؛ الارتفاع الشديد فى نسبة حوادث الحشرات التى تهدد الزراعات والحيوانات؛ وارتفاع معدل الفاقد والتالف من المخزون؛ ونقص معدلات صافى إمكانات التخليق الضوئى فى المناطق التى تسودها درجة حرارة دافئة ليلا. وتتمثل محصلة هذا كله فى محدودية إنتاجية الغذاء فى أكثر المناطق الاستوائية. وهناك استثناءات تتضمن المناطق ذات التربة البركانية والغرينية مثل أراضى دلتا نهر النيل وجاوة، والوديان المحصورة بين الجبال، حيث تقل درجة حرارة الليل. وتضم المناطق الاستوائية كثيفة السكان كلا من أمريكا الوسطى والأنديز والبحيرات العظمى ومناطق الوادى الانكسارى فى شرق أفريقيا والتلال الواقعة عند سفوح جبال الهيمالايا.

كذلك فإن عبء الأمراض المعدية باهظ بالمثل فى المنطقة الاستوائية وأكثر كلفة منه فى المناطق المعتدلة. والملاحظ أن غالبية الأمراض المعدية فى المناطق المعتدلة تنتقل مباشرة بين البشر (مثل السل والأنفلونزا والالتهاب الرئوى، والأمراض التى تنتقل من خلال المباشرة الجنسية). ويوجد فى المناطق الاستوائية عدد كبير من الأمراض المنقولة بالجراثيم (الملاريا والحمى الصفراء ومرض الشستوسوما ومرض المثقبيات والأوكوسرسيازيس ومرض شاغاس [الدراق الطفيلى] ومرض الخيطيات [الفلاريا] والتى تحملها حيوانات تعيش وتتكاثر فى المناخ الدافئ مثل الذباب والبعوض والرخويات، وهذه لها دور مهم فى النقل بين عوائل الجراثيم.

وأدى الجمع بين الإنتاجية الزراعية الفقيرة وارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض المعدية إلى حدوث العديد من الآثار السلبية: نسبة عالية من السكان تعمل بالزراعة بسبب عدم وجود فائض من الإنتاج الزراعى، وانخفاض نسبة التحضر، ونسبة تمركز عالية فى المناطق المرتفعة (مثل منطقة الهضاب المرتفعة فى الأنديز ومنطقة البحيرات العظمى فى أفريقيا) إذ يلجأ إليها السكان للهرب من مشكلات السهول الاستوائية شديدة الحرارة. ثم أخيرا انخفاض نسبة الأعمار المتوقعة وتدنى تراكم رأس المال.

ومظهر ثالث للعجز يمكن أن نقرنه بالموقع الاستوائى. نعرف أن المناطق المعتدلة أكثر من المناطق الاستوائية من حيث الكثافة السكانية منذ ألفى عام على الأقل، وتكشف الحسابات التقريبية للغاية استنادا إلى بيانات ماك إفدى McEvedy وجونس (١٩٧٨) عن أن المناطق الاستوائية ضمت حوالى ثلث سكان العالم على مدى الحقبتين الألفيتين الماضيتين، وإذا كان النمو الإنتاجى مرتبطا بحجم السكان، وإذا كان تقدم إنتاجية منطقة إيكولوجية لا ينتقل بسهولة إلى منطقة أخرى، فإن المنطقة المعتدلة كان لها الميزة الأكبر من حيث استيعاب أكبر نسبة من سكان العالم. ويبدو أن هذين الافتراضين يتصفان بالواقعية. لقد قفز نمو الإنتاجية بفعل الطلب الزائد، وتيسر النمو بفضل توفر عدد كبير من المبتكرين المحتملين دائما. وبالمثل، فإن تقدم الإنتاجية فى المنطقة المعتدلة فى مجالات مثل الزراعة والصحة والتشييد لا يمكن تطبيقه على الأرجح على الظروف الإيكولوجية الأخرى المختلفة أشد الاختلاف فى المنطقة

الاستوائية. وهكذا ليس من السهل انتشار معدل الإنتاجية المرتفع فى المنطقة المعتدلة إلى المنطقة الاستوائية.

وثمة بعد آخر رئيسى للجغرافيا يتمثل فى هبات الطبيعة من مصادر الثروة المعدنية خاصة مصادر الطاقة والمعادن الثمينة (مثل الذهب والماس). ففى القرن التاسع عشر وقتما كانت كلفة النقل لا تزال مرتفعة جدا عند مقارنتها بما يجرى اليوم، كان الفحم مصدرا للطاقة لا غنى عنه للتصنيع الثقيل. ونعرف أن بلدان الشمال الأوروبى وجنوب أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط لا تتميز بالصناعة الثقيلة شأن بلدان حزام الفحم الممتد من بريطانيا عبر بحر الشمال إلى بلجيكا وفرنسا وألمانيا وبولندا وحتى الروسيا. ولا ريب فى أن مناطق أخرى يمكن أن تتطور تأسيسا على الزراعة والصناعة الخفيفة، ولكنها لا تستطيع تطوير صناعة استخراج المعادن والنقل والصناعات الكيميائية. وخفت هذه القيود فى القرن العشرين مع هبوط كلفة النقل واستخدام النفط والغاز والقوى المحركة المائية فى حمل الطاقة.

وطبيعى أن الجغرافيا ليست سوى جزء واحد من اللغز. والملاحظ أن مناطق عديدة تقع فى المنطقة المعتدلة لم تحقق إنجازا على الأقل يضارع غرب أوروبا وشرق آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان) والفروع الغربية. وتضم المنطقة المعتدلة المتخلفة شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأجزاء من نصف الكرة الجنوبى (الأرجنتين وشيلى وأوروجواى وجنوب أفريقيا)، وكذا أجزاء كبيرة من وسط وشرق أوروبا، والاتحاد السوفييتى السابق. ونحن بحاجة إلى أن ننتقل إلى النظرية الاجتماعية لكى نفهم هذه الحالات.

النظم الاجتماعية والنمو الاقتصادى

يرتبط النمو الاقتصادى، من الناحية العملية، بعوامل سياسية وثقافية واقتصادية، كما كان وثيق الصلة بالمؤسسات الاجتماعية الرأسمالية التى تميزت

بدولة تخضع لسيادة القانون، وثقافة تعزز درجة عالية من الحراك الاجتماعى، ومؤسسات اقتصادية تعتمد على السوق وتدعم قسما كبيرا ومركّبا من القوى العاملة. ونلحظ أن عددا محدودا جدا من المجتمعات توفر فيه هذا الجمع المشترك من المؤسسات السياسية والثقافية والاقتصادية. علاوة على هذا يفيد التاريخ بأن مجتمعات ليس لديها دافع قوى لاستحداث مثل هذه المؤسسات بفعل تطور داخلى.

حقا ما أقوى الحواجز التى تحول دون حدوث تغير اجتماعى بفعل تطور داخلى حتى أن التغير المؤسسى الرئيسى إنما يقع نتيجة صدمات خارجية بدلا من تطور داخلى، وتمثل الشيء الأهم على مدى القرنين الماضيين فى التفاعلات العاصفة بين المجتمعات المتقدمة اقتصاديا والمجتمعات المتخلفة. وتسببت هذه التفاعلات فى حدوث اضطرابات اجتماعية عميقة داخل المجتمعات المتخلفة التى دمرت حالة التوازن الاجتماعى الداخلى ، وقد تفضى حالة الاضطراب إلى إعادة توجيه المؤسسات الاجتماعية وجهة جديدة تدعم النمو الاقتصادى، وهذا ما حدث كثيرا وإن أفضى إلى انهيار اقتصادى بل فقدان السيادة.

ويعتبر علم الاجتماع الذى وضعه ماكس فيبر، ويتصف بالأهمية الكبيرة، هو أول من قدم وصفا ملائما للمؤسسات الاجتماعية للرأسمالية الحديثة ، حدد فيبر نماذج نمطية مثلى للتمايز بين المجتمعات قبل الرأسمالية والمجتمعات الرأسمالية. وأوضح أن السلطة السياسية فى المجتمعات قبل الرأسمالية سلطة تقليدية وتعسفية لا تحكمها قيود والتزامات تشريعية. كما وأن المعايير الاجتماعية تدعم التمايزات التراتبية. ولم تكن الأسواق الكبرى موجودة، بينما الأسواق الأقل شأنا تقيدها حواجز وقيود اجتماعية وتشريعية ، هذا بينما الدولة فى المجتمعات الرأسمالية ملزمة بمبدأ سيادة القانون، وتتميز بحراك اجتماعى مرتفع، ويجرى التبادل الاقتصادى بكثافة وقوة عبر مؤسسات السوق.

كتب فيبر دراسته عن علم الاجتماع فى بداية القرن العشرين، وكان مجال بحثه ظهور الرأسمالية فى غرب أوروبا وأسباب غيابها فى الأجزاء الأخرى من العالم. ولقد حان الوقت لتحديث نظرية فيبر عن علم الاجتماع مع مستهل القرن الواحد

والعشرين، وأن نسأل سؤالا مختلفا: لماذا انتشرت الرأسمالية على نحو غير متساو إلى أجزاء أخرى من العالم؟

توفر لنا دراسة فيبر التحليلية المؤسسية المقارنة بعضا من إطار البحث المنشود. ولكن ثمة ثلاثة قضايا لم يوفها فيبر حقها من التحليل والدرس. أولا، قدم لنا صورا استاتيكية نسبيا عن المجتمعات الرأسمالية وغير الرأسمالية دون أن يكشف عن المبادئ الحاكمة لتطورها الاجتماعي. ثانيا، لم يتناول بما فيه الكفاية التفاعلات فيما بين المجتمعات بما فى ذلك المحاكاة أو الرفض المؤسسى، والحكم الاستعمارى والنزاعات العسكرية. ثالثا، ركز اهتمامه على المجتمعات الرأسمالية وقبل الرأسمالية. وبات لزاما توسيع خرائطه الاجتماعية لتشمل على الأقل ثلاثة أنماط كبرى أخرى من التنظيم الاجتماعى: الحكم الاستعمارى، والمجتمع الاشتراكى، والمجتمعات الفاشلة. وليسمح لى القارئ أن أقدم عرضا موجزا لكل من هذه.

نلحظ فى المجتمعات المستعمرة أن جوهر السياسة فيها حكم استبعادى من جانب جهاز الدولة الخاضع لسيطرة القوة الاستعمارية. والهدف الرئيسى هو الحفاظ على النظام. وتقوضت بشكل مطرد المؤسسات الثقافية التقليدية من أجل مصالح الاستغلال الاقتصادى. وصيغت المؤسسات المحكومة وفق تصميم يكفل الشروط التجارية للمستعمر. ولم يكن الحكم الاستعمارى "مدرسة" نموذجية لتعليم الرأسمالية الحديثة.

ويُهيمن على السياسة فى المجتمعات الاشتراكية تنظيم الحزب الواحد بما له من سلطة قاهرة. ويجرى قمع الثقافة التقليدية، خاصة الدين، وكذلك جميع أشكال نشاط السوق الخاص والتراكم الشخصى للثروة. ونستطيع الآن، إذ نلقى نظرة بعد وقوع الأحداث أن نرى بوضوح أن الاشتراكية كان لها دورها المدمر باستثناء عدد قليل من المجالات التى تلقت مساعدات كثيفة من الاتحاد السوفييتى.

وثمة وضع اجتماعى آخر متواتر الحدوث، والذى يمكن أن نسميه "الانهيار الاجتماعى"، حيث تتوقف فيه المؤسسات الاجتماعية عن الأداء، ويقع المجتمع فريسة حرب على طريقة هوبز، حيث حرب الكل ضد الكل. ويصبح عسيرا أشد العسر إعادة

خلق أية صورة من صور النظام الاجتماعى بعد وقوع مثل هذا الانهيار. ونحن نرى أن من الأهمية بمكان تحديد قسمات حالة الانهيار الاجتماعى المشار إليها، حيث إن عددا كبيرا جدا من بلدان العالم النامى عايشتها.

أما عن السياسة، فالملاحظ أن لا وجود لسلطة الدولة أو أنها محدودة جدا، وهو وضع يأتى غالبا قرين العنف، وتنهار الآليات الثقافية للثقة الاجتماعية على نحو ما يحدث لآليات السوق للاقتصاد. وتظهر الأسواق السوداء، وربما تحل المقايضة محل التبادلات النقدية.

وحرى أن يكون من بين الأهداف الرئيسية لعلم اجتماع جديد بعد المراجعة تفسير حركات المجتمع خلال وعلى مدى هذه الحالات المذكورة (مجتمع ما قبل الرأسمالية، والرأسمالى، والاستعمارى، والاشتراكى، والمجتمع الفاشل). لماذا بعض أجزاء من العالم تحقق نقلة سلسة نسبيا إلى الرأسمالية بينما أجزاء أخرى وقعت أسيرة الاستعمار، ولا تزال غيرها نهبا للفشل؟ على أى نحو تهيئ التجربة الاستعمارية المجتمعات للرأسمالية، وعلى أى نحو تحبط هذه التجربة عملية الانتقال حتى ولو إلى ما بعد الفترة الاستعمارية ذاتها؟ نحن حتى الآن لسنا فى وضع يسمح لنا بالإجابة على هذه الأسئلة. وسوف نكتفى فى الفصل التالى بوضع خطوط عامة لبعض الفروض المقترحة.

أنماط انتشار الرأسمالية

كشف ماركس وإنجلز عن بصيرة نافذة فى فهم دينامية النظام الرأسمالى الجديد فى غرب أوروبا، وأصابا فى حدسهما بأن الرأسمالية سوف تنتشر لتشمل فى النهاية العالم كله، تأسيسا على ازدهار إنتاجيته الاقتصادية.

ومع التحسن السريع فى أدوات الإنتاج والتوسع المهم فى وسائل الاتصال، أخذت البورجوازية فى اجتذاب جميع الأمم ودفعها على طريق الحضارة. وتمثل الأسعار الزهيدة للسلع التى تنتجها الرأسمالية المدفعية الثقيلة التى تدك بها جميع

أسوار ومعاقل "البرابرة" للتحول إلى الرأسمالية(*). إنها تجبر جميع الشعوب التى يتهددها الانقراض على تبنى نمط الإنتاج البورجوازى، وتلزمهم بالسماح "للحضارة" على النفاذ إلى حياتهم، أى أن يتحولوا إلى بورجوازية، وهكذا لتخلق عالما على صورتها.

ولكن يمكن وصف عملية التحضر بأى شىء إلا أن نقول إنها كانت سريعة سلسة. ونحن فى مسيس الحاجة إلى نظرية اجتماعية أفضل لتفسير التغيير المؤسسى إذا شئنا أن نفهم هذه العملية التاريخية الممتدة، والتى اتصفت بالقسوة مرارا، وبالعنف أحيانا كثيرة. وطالما أننا لا نملك نظرية عامة عن التطور الاجتماعى، ولا حتى خريطة تصور لنا كيف اختلفت أو لم تختلف الرأسمالية فى الغرب عنها فى بقية أنحاء العالم، فإن من المفيد إلى أقصى حد فى نظرى أن نطرح بعض الفروض، أو على الأقل بعض التأملات القائمة على المعرفة والعلم.

*** تواجه المؤسسات الرأسمالية بوجه عام معارضة من قبل نخبة المجتمعات غير الرأسمالية بسبب ما تقتضيه الرأسمالية من زيادة فى المنافسة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وهكذا نجد فى الحقيقة أن جميع أنماط المجتمعات على اختلافها (قبل رأسمالى، اشتراكى، مستعمرة) تعمد النخبة من أبنائها إلى إحباط أو تقييد قيام بيئة مؤسساتية لمجتمع مرتكز على سيادة القانون ومبادئ الحراك الاجتماعى وتطبيق نظام مؤسسات السوق.**

(*) جدير بالذكر هنا أن وصف بعض الشعوب غير الغربية بالبرابرة نهج قديم منذ بداية التنوير وعصر الصناعة ، وجاء على لسان جميع الفلاسفة والسياسيين الغربيين ، وزعموا أن حضارة الغرب هى الأمثل وهى الغاية والمنتهى من التقدم ، وأن التاريخ اتجه فى مسارها لتحقيق هذا الهدف وينتهى عند ذلك . أما البرابرة ، أى الشعوب الأخرى غير الغربية ، فهم أداة التاريخ فى حركته من مرحلة البربرية وصولا إلى الحضارة الغربية . (المترجم)

* الإصلاحات الرأسمالية لا تحقق ، على الأرجح ، إلا أقل قدر من التقدم فى المجتمعات المؤلفة من طبقات عديدة (مثل الروسيا أو الإمبراطورية العثمانية فى القرن التاسع عشر) نظرا لأن النخبة الاجتماعية فى أفضل وضع لها لمعارضة التغيير.

* تثير الإصلاحات الرأسمالية مقاومة تصل إلى حد المقاومة الشرسة والضارية على أيدى النخبة السياسية التى تفتقر إلى دعاوى قوية تبرر مشروعيتها. مثال ذلك أن الصين التى كانت فى القرن التاسع عشر خاضعة لحكم أسرة أجنبية لا تملك مشروعية واضحة (المانشوس) أقامت الحواجز التى تحول دون إحداث تغيير مؤسساتى فى داخل البلاد.

* اجتزأ الحكم الاستعمارى أى إصلاحات داخلية فى مناطق كثيرة وحال دون تمامها. والملاحظ بعامة أن السلطات الاستعمارية لم تجر إصلاحات خاصة بالسوق فى مستعمراتها حيث إن هذا من شأنه أن يمثل عنصر قوة وتمكين للسكان المحليين، ويحفزهم إلى تقويض الحكم الأجنبى. وهكذا عمدت السلطات الرأسمالية الأوروبية إلى الحيلولة دون انتشار الرأسمالية على مدى قرن أو يزيد.

* غالبا ما منيت المجتمعات التى تواجه بتهديدات خارجية بالانهيار وليس الإصلاح فى الداخل. ويرجع ذلك أساسا إلى أن التهديدات الخارجية تسبب كارثة مالية ومن ثم انهيارا للسلطة السياسية، أو لأن التهديد الخارجى جرد الحكام المحليين من سند مشروعيتهم، أو للسببين معا.

* قد تترتب على حالة الانهيار الداخلى مجموعة من النتائج المثيرة للحيرة والارتباك، من بينها فوضى مزمنة (على

غرار هاييتى). وغالبا ما تعتبر حالة الانهيار الاجتماعى فرصة لإحداث تغيير ثورى. مثال ذلك أنه عقب الانهيار السياسى والمالى للنظام القيصرى عام ١٩١٧، استطاع لينين أن يستولى على السلطة على الرغم من عدم وجود قاعدة واسعة من الدعم السياسى.

*** تبنى المؤسسات الرأسمالية تدعمه بقوة أوضاع جغرافية معينة:**

*** دول لها سواحل أفضل من دول بدون سواحل.**

*** دول قريبة من مجتمعات أخرى رأسمالية.**

*** مناطق الزراعة الخصبة مما يدعم بالتالى مستوى عاليا من عملية التحضر.**

*** تجد المؤسسات الرأسمالية ترحيبا ودعما فى المجتمعات المرتبطة بالأسواق العالمية من خلال روابط ثقافية (مثال ذلك عقيدة دينية سائدة أو أقلية فى الشتات ولها ارتباطات ببلدان أخرى).**

بدأت الرأسمالية الحديثة فى مجتمعات شمال الأطلسى، خاصة إنجلترا وهولندا، وذلك بعد قرون من التجارة النشطة والتنمية فى حوض البحر الأبيض المتوسط. وكان طبيعيا أن تنتقل إلى أراضى الاستيطان الجديدة فى شمال أمريكا ثم أستراليا ونيوزيلندا . وميز هذه المناطق عوامل عديدة أهمها أنها مشتركة فى موقعها داخل المنطقة المناخية المعتدلة، ومن ثم سادتها أوضاع إيكولوجية واحدة مثلها مثل بريطانيا . ثانيا، ندرة سكانها الأصليين وتشتتهم خاصة بعد أن قتلت أكثرهم الأمراض التى حملها الأوروبيون معهم. والملاحظ أن المؤسسات الرأسمالية انتشرت داخل غرب أوروبا من الغرب إلى الشرق إذ حملتها جيوش نابليون، والثورة الفرنسية لعام ١٨٤٨، وأيضا مثال التصنيع البريطانى. وبحلول عام ١٨٥٠ تأكد وجود الرأسمالية الحديثة فى غرب أوروبا وما سمى الفروع الغربية.

وتستحق منا بقية الأمريكتين كلمة خاصة. جرى استيطان منطقة الكاريبى كمجتمعات عبودية، تخصص أغلبها لإنتاج السكر. وظلت مستعمرة باستثناء هسبانيولا (هاييتى وجمهورية الدومينيكان) حتى نهاية القرن التاسع عشر (فى حالة كوبا) أو منتصف القرن العشرين (فى حالة مجموعة جزر ليسر أنتيل وجامايكا). وتميزت بأن خضعت غالبيتها ولزمن طويل لنظام حكم من البيض يهيمن على سكان فقراء من العبيد السابقين، علاوة على انهيار بيئى بسبب إنهاك التربة الاستوائية.

وتختلف المستعمرات الأسبانية اختلافا كبيرا، ذلك أن الأرجنتين وشيلى وأوروجواى، وجميعها تقع فى المنطقة المعتدلة من نصف الكرة الجنوبى، وتشبه كثيرا أراضى المستوطنات الجديدة فى أمريكا الشمالية وفى منطقة الأوقيانوس. السكان الأصليون مشتتون وقليلون والمناخ مماثل لمناخ إسبانيا ، وعلى الرغم من أن هذه البلدان كانت غير مستقرة خلال العقود الأولى للاستقلال (من حوالى ١٨٢٠ إلى ١٨٧٠)، إلا أنه بحلول عام ١٨٧٠ أصبحت بدرجة أو بأخرى مجتمعات رأسمالية ذات هياكل ديمقراطية رسمية، وإن سادها توزيع للأراضى غير متساوٍ إلى أقصى الحدود. وكان الموقف مختلفا تماما فى بلدان أمريكا الوسطى والأنديز، والتى تقع فى المنطقة الاستوائية، ذلك أن غالبية هذه المجتمعات مأهولة بعدد أكبر من السكان الأصليين الهنود الأمريكيين. وساد هذه المجتمعات مظاهر عدم المساواة والتراتبية الطبقية الاجتماعية بين البيض النازحين من أوروبا والسكان الأصليين، علاوة على العبيد المستوردين. وقاومت هذه البلدان المؤسسات الرأسمالية لفترة زمنية أطول بكثير، وسبب ذلك دون أدنى ريب مظاهر عدم المساواة المفرطة.

وإن أشرس معارك القرن التاسع عشر ضد الإصلاح الاقتصادى جرت على ساحة العالم القديم داخل الإمبراطوريات العظمى للصين واليابان والروسيا والإمبراطورية العثمانية. هنا تفيدنا كثيرا المبادئ العامة المشار إليها آنفا، إذ فى ثلاث حالات من بين الأربعة (الجميع عدا اليابان) أثبتت المجتمعات عنادها الشديد فى الصراع ضد الإصلاح الرأسمالى، حتى حين واجهت تهديدا أساسيا بالسيطرة الأوروبية الغربية. ولكن اليابان وحدها هى التى عاشت ثورة "رأسمالية" سريعة بعد

انقلاب فى عام ١٨٦٨ . وساعد على نجاح هذا التحول أن اليابان كان بها فى السابق مجتمع تجارى فضلا عن تجانسها الثقافى وتوجهها البحرى، مما ساعد على تحقيق نمو معتمد على الصادرات، وأيضا مخزونها من الفحم، الذى ساعدها على التصنيع فى وقت مبكر. ولكننا نجد فى المجتمعات الأخرى كيف اصطلحت مجموعة من العوائق السياسية والثقافية لإحباط محاولة الإصلاح ، إذ عملت السياسة والثقافة فى اتجاه واحد. وقاومت النخبة الإصلاحات التى تهدد امتيازاتهم داخل نظم اجتماعية راسخة وعتيقة.

ونكاد نقول إن كل بقية العالم تقريبا - خاصة بلدان المنطقة الاستوائية فى العالم القديم - وقعت فريسة حكم استعمارى. وصدق هذا بشكل متماثل فى أفريقيا بعد انتشار عقار الكينين الذى فتح الطريق للاستيطان الأوروبى والانتصار على الملاريا فى أفريقيا جنوب الصحراء. وسقطت كذلك تحت حكم الاستعمار الأوروبى كل من شمال أفريقيا والهند وجنوب شرق آسيا. واستعمرت اليابان كوريا وتايوان وابتلعت الإمبراطورية الروسية بلدان آسيا الوسطى.

وبحلول عام ١٩٠٠ ظهرت صورة جديدة مميزة، وإن بدت غير دقيقة تماما. سادت الرأسمالية فى غرب أوروبا وفى ما سمى بالفروع الغربية، وكذلك بعض خصائصها فى المخروط الجنوبى (الأرجنتين وشيلى والأوروجواى) وأيضا فى اليابان. وتمثل هذه البلدان تقريبا خمس سكان العالم. وتميزت بلدان المنطقة الاستوائية فى العالم الجديد (منطقة الكاريبى وأمريكا الوسطى وجنوب أمريكا) بأنها مجتمعات تراتبية إلى أقصى حد، خاضعة لسيادة البيض، بينما يفتقر السكان إلى قدر كبير من الحريات والتعليم والحراك الاجتماعى. واستعمرت السلطات الأوروبية المنطقة الاستوائية من العالم القديم والهند. وانهارت كذلك الإمبراطوريات الثلاث الكبرى - الإمبراطورية العثمانية والروسيا القيصرية وصين أسرة شنج - وسقطت تحت النير الأوروبى، وانهيار الشرعية فى الداخل، وتعاظم الأعباء المالية التى تلقيها عليهم التحديات الخارجية.

وليسمح لى القارئ أن أقفز إلى الأمام خمسة وستين عاما - متجاوزا الثورة البلشفية وحربين عالميتين وفترة الكساد العظيم ، حيث انتشرت الاشتراكية فى أنحاء كثيرة من العالم، وتهاوى الاستعمار فى أفريقيا، ورحل عنها كما رحل عن الهند وعن جانب كبير من جنوب شرق آسيا. وأريد أن أؤكد أن جزءا صغيرا من العالم، حتى عام ١٩٦٥، كان رأسماليا فى توجهه. ونستطيع أن نرسم الخريطة التالية فى صورة إجمالية:

*** العالم الرأسمالى: غرب أوروبا والفروع الغربية واليابان وكوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة (٢١ بالمائة من سكان العالم).**

***العالم الاشتراكى: الاتحاد السوفييتى ووسط وشرق أوروبا وكوريا الشمالية والصين وكوبا (٢٣ بالمائة من سكان العالم).**

*** بلدان تخضع لنظام مركزية الدولة بنسبة عالية، وتخضع فى بعض الحالات لنظام حكم اشتراكى للحزب الواحد: الأرجنتين وشيلى ومصر والهند واندونيسيا وإيران والمكسيك وتركيا (٣٢ بالمائة من سكان العالم).**

*** نظام خليط لمجتمعات رأسمالية - غير رأسمالية، مع عدم مساواة مفرطة فى الداخل: المنطقة الاستوائية فى الأمريكتين وجنوب أفريقيا وروديسيا (٦ بالمائة من سكان العالم).**

*** مجتمعات أخرى لا تزال مستعمرة وتقليدية وغير ذلك (١٨ بالمائة من سكان العالم).**

صفوة القول إن الدرس العام المستفاد هو أن المؤسسات غير الرأسمالية هى الحاكمة للقطاع الغالب فى التاريخ الحديث لعالمنا. وإن عملية الإصلاح الاجتماعى منيت بالإحباط بطرق أربع: مقاومة المجتمعات التقليدية فى العالم القديم (أساسا

الإمبراطوريات الأربعة: العثمانية والروسيا والصين)، وثانيا فترة الهيمنة الاستعمارية، وثالثا تبنى الاشتراكية، ورابعا الانهيار الاجتماعى. ولم يكن هناك حتى عام ١٩٦٥ سوى قرابة خمس العالم الذى يمكن القول إنه يعمل وفقا للمؤسسات الاجتماعية الرأسمالية.

زيادة عوائد النطاق كمصدر آخر لتوسيع حالة اللامساواة

سبب آخر محتمل لاتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء هو أن قسطا كبيرا من عملية التطوير الاقتصادى - وهى الابتكار التقانى - تتسم بزيادة عوائد النطاق Returns to Scale ، وتفيد نظريات النمو الذاتى أن الابتكارات الجديدة هى وليدة وثمرة رصيد خطط العمل التقانى الموجودة فعلا فى المجتمع. ذلك أن الأفكار تولد أفكارا. وتتميز ديناميات الابتكار بخاصية زيادة عوائد النطاق، حيث يحدث نوع من التفاعل المتسلسل استجابة لرصيد أولى من الأفكار. ومن ثم فإن المجتمعات التى تتوفر لديها كتلة حرجة من الأفكار التقانية يمكن أن تعيش انطلاقة فى مجال النمو المدعوم ذاتيا. هذا بينما المجتمعات التى تقصر عن بلوغ نقطة الكتلة الحرجة يمكن أن تعانى ركودا مطردا. وهكذا يزداد الغنى عنى نظرا لأن ما لديه من أفكار هى مصدر توليد أفكار جديدة.

ولا ريب أن هذا الرأى يتضمن ما هو جدير بالثقة، ونحن نعرف أن العالم موزع على نحو غير متساوٍ إلى حد كبير جدا أكثر مما هو حال الداخل. فالمناطق التى تتمتع بدخل مرتفع (وهى بلدان غرب أوروبا وشمال أمريكا واليابان والبلدان الصناعية الجديدة وبلدان منطقة الأوقيانوس) تضم حوالى ١٦ بالمائة من سكان العالم وتتمتع بحوالى ٥٨ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى. هذا بينما هى المنتجة لحوالى ٨٧ بالمائة من المنشورات العلمية علاوة على نسبة مذهلة تساوى ٩٩ بالمائة من جميع براءات الاختراع فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

شواهد من القياس الاقتصادى عن موارد التطوير الاقتصادى

يضم العالم واحدا وستين بلدا بها نصف أو أكثر من سكان العالم، وتقع فى المنطقة المعتدلة، علاوة على مناطق المناخ الثلجية. كانت حوالى أربعة وعشرين منها بلدانا اشتراكية على مدى فترة طويلة عقب الحرب العالمية الثانية. ويسقط هذا من الحساب ٣٧ بلدا غير اشتراكى فى المنطقة المعتدلة/الثلجية. ونجد ست بلدان من هذه بلدانا غير ساحلية وليست من غرب أوروبا (ليسوتو ومالاوى ونيبال وباراجواى وزامبيا وزيمبابوى)، وهكذا نجد لدينا واحدا وثلاثين اقتصادا فى المنطقة المعتدلة/الثلجية ليست بلدانا غير ساحلية ولا اشتراكية.

والملاحظ أن جميع هذه البلدان الإحدى والثلاثين هى بلدان متقدمة فيما عدا سبع منها فقط. هذا إذا ما اتخذنا ١٠,٠٠٠ دولار أمريكى هى الحد الأدنى لنصيب الفرد فى عام ١٩٩٥ مع ملاءمة الأسعار لتساوى القوى الشرائية ، وتضم البلدان السبع أربعة بلدان فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط (لبنان وتركيا ومراكش وتونس)، وثلاث فى نصف الكرة الجنوبى (الأرجنتين وجنوب أفريقيا وأوروجواى). وتعتبر هذه البلدان السبعة شاذة من حيث وجهة النظر الجغرافية. لماذا لم تتطور اقتصاديا؟ هل تقع مسئولية الخطأ هنا شراكة وبشكل أساسى على التقانة والسياسة والمؤسسات الاقتصادية؟

تطرح وجهة النظر الثقافية احتمالا يغرى ويغوى ويقضى بأن تقاعس بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط عن التطوير يؤكد وجود مكون ثقافى قوى من بين الأسباب. هل نجد شواهد على أن هذه البلدان الإسلامية، مع افتراض التحكم فى عاملى المناخ والجغرافيا، تواجه عقبات داخلية أعمق تحول دون النمو الاقتصادى؟ وحرى أن نلحظ أن العقبات الثقافية يمكن أن تكون ثاوية باطنية (مثال ذلك) أن تصدر من باطن المجتمع معارضة للمؤسسات المبنية على أساس السوق)، أو ربما تصدر من خارج، أى لأسباب خارجية (مثال: التمييز الأوروبى ضد المنطقة فى السياسات التجارية). ليس بالإمكان على مستوى الاقتصاد الكلى أن نفصل بين هذين التفسيرين وافتراض أن أيا منهما أو كليهما صواب عمليا.

ولكن مسألة العوامل الثقافية فى البلدان الثلاث الأخرى أكثر التباسا. ذلك أن الأرجنتين والأوروجواى هما أساسا بلدان من المهاجرين، يشتركان فى المعايير والمبادئ الثقافية مع جنوب أوروبا. وحيث أن هذين البلدين متخلفان كثيرا عن بلدان جنوب أوروبا، فإنه لنا أن نشك فى أن الجغرافيا والسياسة وليس الثقافة فى حد ذاتها هى التفسير البارز والأرجح لتخلف أدائهما. ويتجلى هذا أكثر وضوحا فى الحقيقة حين نعرف أن الأرجنتين كانت أعلى كثيرا من حيث مستوى دخل الفرد فى إيطاليا عام ١٩٢٩ (٤,٣٦٧ مقابل ٣,٠٢٦ دولار أمريكى، مع ملاءمة الدولار بحيث تتساوى القوى الشرائية لعام ١٩٩٠، وذلك حسب بيانات ماديسون). وحدث النقص فى أداء الأرجنتين خلال نصف القرن الماضى، ويرتبط بوضوح بالتغيرات فى السياسة المحلية وفى الإستراتيجية الاقتصادية أثناء وبعد حكم بيرون. وحذا التطوير الاقتصادى فى أوروجواى حذو ما حدث فى جارتها إلى حد كبير جدا، وأخيرا يتعين النظر إلى جنوب أفريقيا، وبشكل أساسى فى ضوء السياسات الاستعمارية والعنصرية قبل الثقافة.

وماذا عن قصص النجاح فى البلدان الاستوائية؟ إنه لأمر محزن أنها نادرة جدا، ليست هناك سوى بلد واحد استوائى (سنغافورة) علاوة على مستعمرة سابقة وهى الآن جزء من الصين (هونج كونج) يحتلان مكانا بين بلدان القمة الثلاثين. ولنفترض أننا وضعنا نصب أعيننا قصص النجاح النسبى: أعنى البلدان الاستوائية التى يصل مستوى متوسط دخل الفرد فيها عام ١٩٩٥ حوالى ٦,٠٠٠ دولار أو أكثر. نجد علاوة على سنغافورة وهونج كونج ثمانى حالات (من بين إجمالى ست وأربعين بلدا استوائية) نذكرها حسب ترتيب متوسط دخل الفرد: ماليزيا، موريشيوس، الجابون، بنما، كولومبيا، كوستاريكا، تايلاند، ترينداد، توباجو. واندرج بلدان ضمن هذه القائمة لسبب أساسى هو مواردهما من النفط (هما الجابون وترينداد وتوباجو). ولا ريب فى أن بنما تفيد بشكل أساسى من تميزها الجغرافى أكثر مما تفيد من نظام حكم صالح أو من مزايا ثقافية. ومن ثم فإن أبرز وأهم مظاهر الشذوذ نلمسها فى ماليزيا وموريشيوس وكولومبيا وكوستاريكا وتايلاند. ونعود لنقول حرى بنا أن نسأل ما إذا كانت الثقافة، وليست السياسة، هى التى لها دور حاسم فى الأداء القوى نسبيا لهذه البلدان.

وأفادت تايلاند وماليزيا فائدة كبيرة من النمو الموجه للتصدير على مدى الأعوام الثلاثين الماضية، والذى تركز بنسب متفاوتة بين أيدى الجاليات الصينية المقيمة فى هذين البلدين، علاوة على الروابط التى أنشأتها الجاليات الصينية فيما وراء البحار مع المستثمرين الأجانب من أبناء الولايات المتحدة واليابان وأوروبا. ويمكن القول على نحو أكثر تعميما إن الروابط التجارية والمالية فى آسيا بين الجاليات الصينية فى الشتات (خاصة فى اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند) والصين الكبرى (هونج كونج وتايوان والبر الصينى الرئيسى) ربما تمثل جميعا معا حالة تشهد بأن العوامل الثقافية أسهمت فى التطوير الناجح. (ولكن كما هو الحال دائما، ثمة التباس له شأنه إزاء دور الثقافة هنا، إذ قد تشتمل على عوامل غريزية تنطوى عليها منظومات العقائد التى يؤمن بها المجتمع المحلى أو الجالية أو أنها توفر شبكة لروابط اقتصادية موثوق بها). وطبيعى أن من دواعى السخرية أن نجد علم اجتماع ماكس فيبر أشار إلى الصين باعتبارها حالة شاهدة على وضع تطورى تكبحه وتعطله الثقافة، على نقيض النمو فى ظل المعايير الثقافية البروتستانتية. ولكن شواهد نصف القرن الماضى، بما فى ذلك انفتاح الصين على قوى السوق بعد عام ١٩٧٨، توحى بقوة أن العوامل السياسية والمؤسسات الاقتصادية الرديئة، قبل أن نقول الثقافة فى حد ذاتها، هى السبب الكامن وراء تقاعس الصين قرونا طويلة عن التطوير الاقتصادى.

ولكى نوجز تلك النقاط نقرر أن السياسة والجغرافية هما القسمان الرئيسيان اللذان يمايزان بين البلدان الغنية والفقيرة. وإذا كانت الثقافة فى واقع الأمر عاملا مهما من حيث الخبرة المتبادلة بين المجتمعات إلا أنها، فيما يبدو، لها دور ثانوى بالقياس إلى هذين البعدين الأوسع نطاقا: الجغرافى والاقتصادى/السياسى. ولكننا مع هذا نجد فى الحقيقة بعض الإشارات الضمنية الدالة على ظواهر تشارك فيها الثقافة بدور فاعل، ونذكر اثنين منها لأهميتهما الكبرى: الأداء المتدنى للمجتمعات الإسلامية فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط، والأداء القوى للبلدان الاستوائية فى شرق آسيا والتى لها جالية صينية مهمة فيما وراء البحار. ونجد فى كل من هاتين الظاهرتين غموضا بعيد الغور من حيث التفسير. هل الإشارة الثقافية ذات علاقة

بالمعتقدات السائدة داخل المجتمع المحلى أم بالعلاقات الدولية (ومن ثم الافاق التجارية) للبلدان المعنية؟

ولكن المساحة هنا تحول دون معالجة تفصيلية كتحليل الانحدار الذى أجريناه عام ١٩٩٩، لاختبار هذه الفروض. والنتائج المستخلصة: المتغيرات الأساسية هى كما كان متوقعا - السياسة الاقتصادية تؤثر على معدلات النمو، واقتصادات المنطقة المعتدلة/الثلجية تنمو أسرع من البلدان الاستوائية، المناطق التى يتفشى فيها وباء الملاريا أقل سرعة فى نموها عن بلدان لا تعانى من الوباء، البلدان التى لا سواحل لها أبطأ فى نموها من البلدان الساحلية. وإن معاملات الارتباط بين المجتمعات الهندوسية والمسلمة ضئيلة جدا، بل تكاد لا تذكر إحصائيا. والخلاصة أنه لا دليل على أن السكان الهندوس أو المسلمين حققوا معدلات نمو أدنى تأسيسا على متغيرات السياسة الاقتصادية أو المتغيرات الجغرافية.

ويمكن استخدام المنهج نفسه لبيان أن المستعمرات السابقة لا تقدم دليلا على وجود أى علامة على ترسب آثار سلبية خلفتها الفترة الاستعمارية، حيث أن النمو خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٩٠ لم يتأثر كثيرا بالوضع الاستعمارى قبل ١٩٦٥ . ومن ثم، فعلى الرغم من احتمال أن الحقبة الاستعمارية أثرت بالسلب على النمو الاقتصادى، إلا أنه لا دليل على ترسب تراث سلبى بعيد المدى. ومع هذا، فمن الواضح أننا بحاجة إلى المزيد من الدراسات المتأنية والمدققة لدراسة هذه المسألة المهمة.

الخلاصة والنتائج

ناقشنا فى هذا الفصل نهجا فى تناول سوسيولوجيا التطوير الاقتصادى، بما فى ذلك الدور الممكن للمؤسسات الثقافية فى الأداء الاقتصادى. وذهبنا إلى أن النمو الاقتصادى الحديث مرتبط على نحو وثيق بالمؤسسات الرأسمالية والوضع الجغرافى المواتى. ولا نجد غير شواهد ضعيفة على أن الفئات الدينية تضيف قوة تفسيرية علاوة

على الفنتين العاملين والأساسيتين لتفسير النمو الاقتصادى. ونجد بعض الشواهد على أن البلدان المسلمة فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط لها أداء متدنٍ على مدى طويل بالقياس إلى وضعها الجغرافى المواتى (منطقة معتدلة، مناخ بحر أبيض، وتوجه ساحلى). ولكن لا دليل على أن هذا الأداء المتدنى استمر إلى ما بعد عام ١٩٦٥، وإن هناك على الأقل عديد من البلدان المسلمة تجاوزت بقوة متوسط الأداء العالمى، وذلك خلال السنوات العشر الأخيرة.

وقد تفيدنا فى بعض الأحوال التفسيرات الثقافية للأداء الاقتصادى خاصة عند تفسير الممانعة ضد الإصلاحات الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر. ولكن ينبغى اختيار هذه التفسيرات فى ضوء الإطار الذى يقرر أن أبعادا أخرى (الجغرافيا والسياسة والاقتصاد) لها دورها أيضا. ولا ريب فى أن الاحتكام إلى هذه المتغيرات سوف يحد كثيرا من النطاق المنسوب إلى دور مستقل للثقافة. ولنا أن نقول بوجه أعم إنه لا يزال أمامنا عمل تاريخى كبير لاستحداث إطار عام صحيح لقياس ودراسة نشوء وتطور المؤسسات الاجتماعية والتفاعلات بين السياسة والثقافة والاقتصاد فى مسار التغير الاجتماعى. ومن المهم بالقدر نفسه ضرورة أن نفهم على نحو أفضل دور العوامل المؤثرة عبر الحدود فى التطور الاجتماعى. لقد كانت للعوامل الدولية تأثير بالغ القوة إلى أقصى حد على التغير الاجتماعى على مدى قرنين على الأقل. وسوف يزيد هذا التأثير حتما فى المستقبل بفعل ضغوط العولمة المتزايدة للمجتمع وللسياسة وللاقتصاد.

المراجع

Kornai, Jonas. 1992 . *The Socialist System.* Princeton University Press.

Landes, David. 1998. *The Wealth and Poverty of Nations.* New York : Norton.

Maddison, Angus. 1995. *Monitoring the World Economy, 1820 - 1992* . Paris : Organization for Economic Cooperation and Development.

MeEvedy, Colin, and Richard Jones. 1978. *Atlas of World population history* New York Penguin.

Weber, Max. 1979. *economy and society* . Berkeley : University of Californias Press.

Young, Carwtrod. 1995. *The African colonial State in Comparative Perspective* .New Haven : Yale University Press

(٤)

دراسة الأنماط الثقافية للتطوير الاقتصادى

ماريانو جروندونا

تبلغ عملية التطوير الاقتصادى حد الأزمة وقتما تمر أمة من مرحلة إلى أخرى. إذ عند هذه اللحظة تبرز الغوايات. وإذا أحسنت الأمة أسلوب إدارتها لهذه الغوايات، فإنها سوف تنجح فى عملية التطوير، وإلا فإنها لن تحظ إلا بفترة قصيرة من الإثراء.

والملاحظ أن الدائرة التى تبدأ بالعمل وتنتهى باستثمار جديد إذا ما حققت بعض الثمار وأحس الناس بقدر أكبر من الثراء، فإنهم قد ينزعون إلى العمل بإيقا ع أقل. ونجد من ناحية أخرى أن الاستهلاك ربما يزيد بسرعة تفضى إلى خفض معدل الفائض بحيث يتحول إلى إثراء. علاوة على هذا فإننا حتى إذا افترضنا زيادة الفائض فإن الأمة ربما تقرر عدم إعادته إلى استثمار إنتاجى. إذ ربما تنفقه بدلا من ذلك على أولويات غالبا ما تستسلم لها الأمم مثل إقامة أو تشييد أعمال تخليدا لذكرى زعمائها، أو شن حروب إثبات زعامة ومكانة، أو تنفيذ خطط رفاه خيالية، أو فساد صريح. وقد تقع الأمم فى غواية الحفاظ على مرحلة التطوير التى تمر بها، وذلك عن طريق إستراتيجيات أو سياسات حمائية من شأنها أن تثبط الاستثمار وتنظيم المشروعات.

وكلما راودت الأمة غواية حاسمة فإنها إما أن تنتصر عليها، أو تسقط فيها. ومن ثم لنا أن نحدد عملية التطوير الاقتصادى بأنها متوالية لانهائية من القرارات

المواتية للاستثمار والمنافسة والابتكار، والتى تتخذها الأمة كلما ظهرت غواية تدعوها إلى أن تحيد عن المسار.

لذلك يتعين على الأمة أن تتجاوز لحظات الغواية بوسائل مواتية للتطوير الاقتصادى، وسوف يتأتى لها أن تحقق ذلك إذا ما توفرت قيم بعينها. ويقول تالكوت بارسونز يمكن اعتبار "القيمة" عنصرا ضمن منظومة رمزية اصطلاحية، وتمثل معيارا للاختيار بين بدائل متاحة فى موقف محدد.[١] معنى هذا أن الأمم الوحيدة المهيأة لإنجاز تطوير سريع ومستدام هى تلك التى لديها منظومة قيم مواتية لاتخاذ قرارات تقاوم الغواية.

وثمة فئتان من القيم: غريزية وأداتية. والقيم الغريزية هى تلك التى نلتزم بها بغض النظر عما تحققه من مغانم أو تجره من خسائر. مثال ذلك النزعة الوطنية، فهى قيمة تستلزم تضحيات، وقد تكون أحيانا غير مواتية لرفاه الفرد. ومع هذا، فقد لقى ملايين البشر حتفهم دفاعا عن بلدهم على نحو ما يشهد التاريخ.

وعلى النقيض من ذلك تكون القيمة أداتية حين ندعمها لأنها تفيدنا مباشرة. ولنفترض أن بلدا ما نذر جهده لإنجاز نمو اقتصادى، وأنه تحقيقا لهذه الغاية يؤكد على العمل والإنتاجية والاستثمار. ولكن إذا كانت القرارات المواتية للتطوير تمثل فقط استجابة لقيمة أداتية ذات طبيعة اقتصادية خالصة ولا شىء آخر، كأن تستهدف زيادة الثروة لا غير، فإن جهد البلد سوف ينخفض فور تحقق درجة الثراء المطلوبة.

ولكن لماذا تنخرط فى العمل وكأنها فقيرة على الرغم من ثرائها؟ تحدث ثورة التطوير الاقتصادى حال إقبال الناس على العمل والمنافسة والاستثمار والابتكار، حتى وإن لم تعد لهم حاجة لهذا الجهد من أجل الثراء. ولا يتأتى هذا للأمة إلا حين تظل القيم السائدة والداعمة للرخاء باقية ولا تختفى بتحقق الرخاء. لهذا فإن القيم التى ينبغى أن تكون لها السيادة فى اللحظات الحاسمة التى توجب اتخاذ قرارات التطوير الاقتصادى قيما غريزية لا أداتية. هذا لأن القيم الأداتية، بحكم تعريفها، هى قيم وقتية. أما القيم الغريزية، فهى القيم الوحيدة الباقية. ليس ثمة أداة تبقى بعد تحقق النفع المرجو منها، أما القيمة الغريزية فإنها دائما تستصرخنا من عليائها.

وجميع القيم الاقتصادية قيم أداتية. نريد المال وسيلة لغاية ليست مالا فى ذاتها مثل الرفاه والسعادة والحرية والأمن والعقيدة والمحبة الإنسانية. لذلك وحتى تكون عملية التطوير مطردة إلى ما لا نهاية، يجب ألا تتوقف عملية التراكم عند نجاحها فى الوصول إلى هدفها المرحلى. معنى هذا أن القيم التى تحفز إلى استثمار مطرد لن تكون ذات طبيعة اقتصادية خالصة، وإلا فإنها سوف تذوى وتختفى مع تحقق النجاح الاقتصادى. ولهذا فإنه يتعين، عندما تصبح أمة من الأمم غنية، أن تتضمن منظومة القيم السائدة عنصرا آخر غير مجرد تحقيق الثروة بحيث لا تشعر الأمة بالاكتفاء مع تحقق الثراء. وقد يكون هذا العنصر اللا اقتصادى هو الخلاص أو البقاء أو الأمان أو التميز أو المكانة، أو حتى بناء إمبراطورية: أى قيمة موضع طلب دائما.

بيد أن القيم الغريزية التى لا غنى عنها للتطوير المستدام يجب أن تكون مناوئة اقتصاديا وإن كانت غير اقتصادية. وإنما يجب أن تكون غير اقتصادية ومواتية للاقتصاد فى الوقت نفسه: إذ نظرا لأنها غير اقتصادية، فإنها لن تنضب وتصبح غير ذى موضوع مع تحقق الإنجاز الاقتصادى المنشود، ونظرا لكونها مواتية للاقتصاد فإنها ستظل دائما وأبدا قوة دفع لعملية التراكم.

وتتمثل مفارقة التطوير الاقتصادى فى أن القيم الاقتصادية لا تكفى وحدها لضمان تحققه. إن التطوير الاقتصادى أهم كثيرا من أن يجعلنا نعهد به فقط للقيم الاقتصادية وحدها. وتندرج القيم المقبولة أو المرفوضة من جانب الأمة ضمن المجال الثقافى. ولهذا لنا أن نقول إن التطوير الاقتصادى عملية ثقافية.

وتندرج القيم ضمن النطاق الثقافى الذى نطلق عليه مصطلح "الأخلاق". ذلك أن سلوك المرء الذى يعبر عن تقدير غريزى لقيمة سبق قبولها والالتزام بها إراديا ثم تجسدت فيه كمبدأ إلزامى باطنى، مثل هذا السلوك نسميه "سلوكا أخلاقيا". ومن ثم، يصبح المرء أخلاقى السلوك حين يستجيب للقيم الغريزية. وإذا حدث وأنجز بلد ما تطويرا اقتصاديا استجابة لقيم غير اقتصادية ولكنها مواتية ومساندة للاقتصاد، يمكن لنا أن نستنتج أن التطوير الاقتصادى ظاهرة أخلاقية. ولكن حين تغيب القيم المواتية للتطوير الاقتصادى، تسود الغوايات. والغوايات هى جملة التوقعات قصيرة

الأجل على عكس التطوير الاقتصادى، فهو عملية طويلة الأمد. وحين يدور صراع بين المدى القصير والمدى الطويل سيكون النصر للأول ما لم تتدخل،قيمة فى عملية صنع القرار. وهذه هى وظيفة القيم، إذ تفيد كجسر بين التوقعات قصيرة المدى وبعيدة المدى، وتدعم بحسم الأهداف البعيدة التى تنشدها هذه التوقعات تحاشيا لصراع يائس ضد إشباعات لحظية.

ويركز لورانس إى. هاريزون فى كتابه "التخلف حالة ذهنية"(٢) على التطوير الاقتصادى من زاوية ثقافية. وعرض هاريزون مقارنات ثنائية رغبة منه فى توضيح ما ذهب إليه: كوستاريكا ونيكاراجوا، جمهورية الدومنيكان وهاييتى، أستراليا والأرجنتين، الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. وفسر هوة التطوير بين كل اثنين بعوامل ثقافية. هذا بينما يركز فى فصل خاص عن أسبانيا وأمريكا الأسبانية على أوجه التماثل الثقافية ونتائجها.

وبعد أن فرغت من قراءة كتاب هاريزون شعرت برغبة فى التجرؤ على تجاوز المقارنات الثنائية، رغبة منى فى صوغ دراسة عن الأنماط الثقافية حيث نجد نمطين مثاليين من المنظومات القيمية كل منهما مقابل الآخر: أحدهما يدعم بالكامل التطوير الاقتصادى، والآخر يقاومه بالكامل. ولا ريب فى أن الدراسة التحليلية التى قدمها هاريزون سوف تعرض لنا دراسات حالة تأسيسا على الإطار النظرى لهذين النمطين المثاليين.

ويمكن تجميع القيم فى نمط متسق لنا أن نسميه "منظومة قيم". والملاحظ أن منظومات القيم الواقعية مزيج؛ ذلك أن منظومات القيم البحتة لا وجود لها إلا فى الذهن، فى صورة أنماط مثالية. ويمكن لنا أن نصوغ منظومتين مثاليتين للقيم: تشتمل إحداهما فقط على القيم الداعمة للتطوير الاقتصادى، وتشتمل الثانية فقط على القيم المناوئة للتطوير. وتكون الأمة أمة حديثة بقدر قربها من المنظومة الأولى، وتوصف بالتقليدية بقدر قربها من المنظومة الأخرى. وجدير بالذكر أن أيا من منظومتى القيم المذكورتين لا وجود لها فى الواقع ولا توجد أمة تندرج كاملة ضمن هذه أو تلك من منظومتى القيم. ولكن بعض الأمم تدنو من الطرف الأقصى الداعم للتطوير الاقتصادى، بينما أمم أخرى تدنو من الطرف الأقصى المقابل.

كذلك فإن منظومات القيم الواقعية فى حالة حركة مثلما هى مزيج مختلط. إذا تحركت تجاه قطب منظومة القيم المواتية، فإنها ستفضى إلى تحسن فرص الأمة للتطوير. وإذا تحركت فى الاتجاه المعارض فإنها ستقلل من فرص الأمة للتطوير.

وتتضمن نظرية الأنماط عشرين عاملا تتباين صورها ومدلولاتها تباينا شديدا فى الثقافات، منها ما هو موات ومنها ما هو مناوئ للتطوير. وترتبط هذه الاختلافات ارتباطا وثيقا بالأداء الاقتصادى للثقافات المتقابلة. والملاحظ أن الناس حين تختار منظومة قيم ألصق بأى من المنظومتين المثاليتين الداعمة أو المقاومة، فإنهم عمليا يفضلون نوع الاقتصاد النابع من تلك المنظومات، ويكون هذا هو نوع الاقتصاد الذى يسود عندهم. ويقودنا هذا إلى نتيجة خلافية: التطور أو التخلف ليس فى التحليل النهائى أمرا مفروضا من خارج على المجتمع، أو أن المجتمع هو نفسه الذى اختار الواقع المتطور أو المتخلف.

عشرون عاملا ثقافيا متقابلة

الدين

يمثل الدين على مدى التاريخ أغنى مصدر للقيم. ولا ريب فى أن ماكس فيبر هو الذى حدد البروتستانتية، والتيار الكالفينى منها تحديدا، باعتبارها جذر النظام الرأسمالى ، أو لنقل بعبارة أخرى أن ثورة دينية هى صاحبة مبادرة التطوير الاقتصادى، وهى ثورة وثيقة الصلة فى جوهرها بمعالجة الفائزين بغنم الحياة (الأغنياء) ومن فقدوه (الفقراء). ووصف فيبر التيار الدينى (الكاثوليكى الرومانى أساسا) الذى آثر الفقراء على الأغنياء بأنه "تيار الجباة"، بينما أطلق على التيار الذى آثر الأغنياء الناجحين (البروتستانت أساسا) صفة "الفريسيين أو المرائين".

وحيثما تهيمن عقيدة الجباة يتعذر التطوير الاقتصادى، لأن الفقراء سيشعرون أنهم مبرأين من الإثم فى فقرهم، وسيشعر الأغنياء بالأسى لأنهم يرون أنفسهم أصحاب خطايا. ونجد فى المقابل أن الأغنياء فى الديانات الفريسية يحتفون بنجاحهم

الذى يرونه شاهدا على بركة الرب، ويرى الفقراء فى وضعهم إدانة من الرب. ويشعر كل من الأغنياء والفقراء بحافز قوى نحو تحسين أوضاعهم عن طريق التراكم والاستثمار.

ويبين فى سياق هذه الدراسة النمطية أن معتقدات الجباة تدعم القيم المناوئة للتطوير الاقتصادى، بينما معتقدات الفريسيين تدعم القيم المواتية.

الثقة فى الفرد

عمل وإبداع الأفراد هما المحرك الرئيسى للتطوير الاقتصادى. وإن ما يحثهم على المكابدة والاختراع هو مناخ الحرية الذى يهيئ لهم إمكانات التحكم فى مصيرهم. إذ لو شعر الأفراد أن آخرين هم المسئولون عنهم فإن جهدهم سوف ينحط. وإذا كان هناك من يقول لهم ما الذى ينبغى أن يفكروا أو يعتقدوا فيه سوف تكون النتيجة إما فقدانا للحافز وتعطلا للإبداع، وإما خيارا بين الضياع أو التمرد. ولكن لا الانصياع ولا التمرد يفضى إلى تطوير. إن الخضوع يجعل المجتمع عاطلا من المبدعين، والتمرد يحرف الطاقات بعيدا عن بذل جهد بنائى ليتحول إلى جهد من أجل المقاومة والإطاحة بالعوائق والتدمير.

إن الثقة بالفرد والإيمان به من بين عناصر منظومة القيم الداعمة للتطوير. وعلى العكس من ذلك، فإن فقدان الثقة فى الفرد، والتى تتمثل فى الهيمنة الرقابية والتحكم، ظاهرة نمطية فى المجتمعات المقاومة للتطوير. والملاحظ أن مجتمع الثقة تسوده ضمنا الإرادة فى قبول المخاطرة، مخاطرة الفرد باختيار ما يتعارض مع رغبات السلطة الحاكمة. وإذا لم تصادف هذه المخاطرة قبولا، وتم إخضاع المرء لشبكة من القيود والضوابط سوف يفقد المجتمع المحرك الجوهرى للتطوير الاقتصادى، أعنى، يفقد تطلع كل فرد منا لأن يعيش ويفكر كما نريد، وأن نكون على حقيقتنا، وأن نحول أنفسنا إلى كائنات مميزة متفردة، وحين ينتفى وجود أفراد، وإنما فقط "شعوب"، أو "جماهير" لن يكون ثمة تطوير. والبديل إما انصياع وطاعة أو هبة وانتفاضة.

المبدأ الأخلاقى الملزم

ثمة مبادئ ثلاثة أساسية للأخلاق. المبدأ الأسمَى غيرى منكر للذات ـ أخلاق القديسين والشهداء. والأدنى إجرامى ـ الطمع فى حقوق الآخرين وفى القانون. أما الأخلاق الوسط فهى ما أطلق عليها ريمون أرون "الأنانية المعتدلة" ـ حيث لا يكون الفرد قديسا ولا مجرما فى سلوكه، وإنما يلمس فى اعتدال عقلانى رفاهته فى حدود المسئولية الاجتماعية والقانون.

ويعبر عن أسمَى درجات الأخلاق شعار ماركس "من كل حسب قدرته، وكل حسب حاجته"، وكذا إصرار الكنيسة الرومانية الكاثوليكية على الطهارة الإكليريكية. ولكن أيا من هذين لا يتسق مع الطبيعة البشرية.

وتشيع فى الثقافات المواتية للتطوير مبادئ الامتثال للقوانين والمعايير التى لا تغالى فى مطالبها، ولذا فهى ممكنة التحقق فى الواقع. وهكذا يتوافق القانون الأخلاقى مع الحقيقة الاجتماعية. وعلى النقيض من ذلك تشتمل الثقافات المقاومة للتطوير على عالمين متباعدين لا علاقة لأحدهما بالآخر. أحدهما عالم زاخر بأسمى المعايير، والآخر هو عالم الواقع من اللا أخلاقيات المرائية والنفاق ، والقانون مثل أعلى خيالى بعيد عن الواقع، ليس له من دور سوى التعبير بوضوح عما قد يفضله الناس نظريا، بينما عالم الواقع عمليا لا علاقة له بالقانون، وإنما يعمل وفقا لقانون الغابة، وقانون الأذكى والأمهر والأقوى، أى عالم ذئاب وثعالب متنكرة فى ثوب حملان.

مفهومان عن الثروة

أساس الثروة أولا وقبل كل شيء فى المجتمعات المقاومة للتطوير ما هو موجود. ولكن أساسها فى المجتمعات الداعمة ما الذى لم يوجد بعد. وتتمثل الثروة الرئيسية فى العالم المتخلف فى الأراضى وما تغله أو مرتبط بها. وتتمثل الثروة الرئيسية فى العالم المتقدم من عمليات الابتكار الواعدة[٣]. ويرى المجتمع المقاوم للتطوير أن القيمة

الحقيقية تتجسد، كمثال، فى كومبيوتر اليوم، بينما المجتمع الداعم للتطوير يركز أبصاره على الأجيال القادمة من أجهزة الكمبيوتر.

ولقد كانت الأراضى غير المأهولة داخل المستعمرات البريطانية فى أمريكا الشمالية متاحة لكل من يريد أن يعمل عليها ويستثمرها، ولكن المستعمرات الأسبانية والبرتغالية فى أمريكا الجنوبية أصبحت تابعة وملكا للتاج. وتقرر منذ البداية أن الثروة تؤول للقابض على السلطة. وهكذا لم تكن الثروة وليدة عمل، بل حق لمن يقدر على كسب ود الملك ويحتفظ برضاه.

نظرتان إلى المنافسة

تجسد ضرورة المنافسة لإنجاز الثروة والتميز خصائص المجتمعات الداعمة للتطوير، ليس فقط فى مجال الاقتصاد، بل فى أنشطة المجتمع. وتعتبر المنافسة محور نجاح مشروعات الأعمال، ونجاح السياسى والمفكر والمهنى. ولكن المنافسة فى المجتمعات المانعة مدانة باعتبارها صورة من العدوان. وتضع هذه المجتمعات بديلا عن المنافسة التضامن والولاء والتعاون. وهنا أيضا يحل نظام التعاونيات محل المنافسة بين مشروعات قطاع الأعمال. وتدور السياسة حول محور واحد هو الزعيم أو رئيس الدولة. ويتعين على الحياة الثقافية أن تلائم نفسها مع العقيدة الرسمية. ولا تقبل هذه المجتمعات مبدأ المنافسة إلا فى مجال الألعاب الرياضية.

والملاحظ أن الآراء السلبية عن المنافسة فى المجتمعات المقاومة للتطوير تعكس مشروعية الحقد والمساواة الخيالية. وعلى الرغم من أن هذه المجتمعات تنتقد المنافسة، وتمتدح التعاون، إلا أن التعاون أقل شيوعا فى حياتها على عكس ما هو حادث فى المجتمعات القائمة على المنافسة. ويمكن القول فى الحقيقة إن المنافسة شكل من أشكال التعاون التى يفيد فى إطارها كلا الفريقين المتنافسين، حيث يبذل كل قصارى جهده على نحو ما يحدث فى الرياضة. ولهذا نرى أن المنافسة هى الراعية للديمقراطية فى الرأسمالية والاختلاف فى الرأى.

فكرتان عن العدالة

عدالة التوزيع فى المجتمعات المقاومة معنية بمن هم على قيد الحياة الآن - أى تأكيد على الحاضر الذى يتجلى أيضا فى نزوع إلى الاستهلاك دون الادخار. ولكن المجتمع الداعم أميل إلى تحديد عدالة التوزيع على نحو يتضمن أيضا مصالح أجيال المستقبل. وغالبا ما يكون النزوع إلى الاستهلاك فى مثل هذه المجتمعات أقل، بينما يتعاظم النزوع إلى الادخار.

قيمة العمل

لا يحظى العمل بقيمة مرتفعة فى المجتمعات المقاومة للتقدم - إذ يعكس الوضع تيارا فلسفيا يعود إلى أيام الإغريق. إذ كان مقاول المشروعات موضع ريبة، ولكن العامل اليدوى ذو وضع متدن أيضا، ذلك لأنه يضطر إلى العمل من أجل البقاء.(*) ويحتل قمة سلم المكانة الاجتماعية كل من المثقف والفنان والسياسى والزعيم الدينى والقائد العسكرى. وثمة سلم مماثل يحدد مراتب المكانة فى المسيحية، وظل باقيا حتى عصر الإصلاح الدينى. ولكن الإصلاح الدينى، وبخاصة التأويل الكالفينى، حسبما لاحظ ماكس فيبر، قلب السلم رأسا على عقب وأعلى من قيمة أخلاق العمل. وإن هذه المنظومة القيمية، بعد قلبها، هى التى تفسر الرخاء فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية - وشرق آسيا - وتفسر أيضا حالة الفقر النسبى فى أمريكا اللاتينية وغيرها من بلدان العالم.

دور البدع

دعا مارتن لوثر إلى حرية تأويل الكتاب المقدس، وأصبح بذلك، عن حق، الرائد الدينى للتعددية الفكرية فى وقت هيمنت فيه العقائد الجامدة على المسيحية. إذ لم تكن

(*) هنا تظهر المحورية الذاتية ... يتحدثون عن مراجعة تاريخهم الغربى ، وهذا ما يدعونا إلى رؤية نقدية ذاتية فى ضوء مراجعة لتاريخنا . (المترجم)

الخطيئة هى الجريمة وكبرى الكبائر التى لا تغتفر، وإنما البدعة والهرطقة. ولكن العقل الذى يطرح الأسئلة هو العقل خالص الإبداع، والإبداع هو قاطرة التطوير الاقتصادى. ونعرف أن المجتمعات الأرثوذكسية اعتادت قمع الإبداع. ولعلنا نقول إن انهيار الاتحاد السوفييتى يرجع إلى إصراره على عقلية أرثوذكسية جامدة فى نظرته إلى الماركسية.

التعليم ليس غسيل مخ

عرفنا أن منظومات القيم الداعية للتطوير هى الغذاء الذى يصوغ الأفراد الواعدين بالإبداع. ويمثل التعليم الأداة الرئيسية فى عملية التغذية والصياغة هذه. ومن ثم لابد وأن يأخذ التعليم صورة تفيد المرء وتساعده على أن يستكشف حقائقه، وليس تعليما يلقن ويملى ما هى الحقيقة. ونرى التعليم فى إطار منظومات القيم المانعة عبارة عن عملية تنقل العقيدة الجامدة (الدوجما)، ومن ثم ينتج عناصر ترضى التبعية والامتثال.

أهمية المنفعة

يتحاشى العالم المتقدم أى نظرية لا سبيل إلى التحقق منها، ويفضل عليها الالتزام بما يمكن التحقق منه عمليا ويفيد. وتركز التقاليد الثقافية فى أمريكا اللاتينية كثيرا على الرؤى الكونية الأرحب التى تضعها فى موقف سلبى بالنسبة لعملية التطوير. ونذكر هنا كتاب آريل Ariel(*) الذى حقق رواجا مذهلا، وهو من تأليف الكاتب جوزيه هنريك رودو من أوروجواى، وصادر عام ١٩٩٠ واستخدم للتمييز بين أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة صورا لشخصيات

(*) اسم أحد أقمار الكوكب أورانوس فى المجموعة الشمسية . (المترجم)

استعارها من مسرحية "العاصفة" لشكسبير. هناك أرييل الوسيم الروحانى يمثل أمريكا اللاتينية، ثم العبد القبيح الشرس والبخيل ويمثل الولايات المتحدة. بيد أننا لا ننسى أن الولايات المتحدة وليست أمريكا اللاتينية ، ثم العبد القبيح الشرس والبخيل ويمثل الولايات المتحدة . بيد أننا لا ننسى أن الولايات المتحدة وليست أمريكا اللاتينية هى استهلت طريق التطوير الاقتصادى .

الفضائل الأقل شأنا

تنظر المجتمعات المتقدمة بتقدير إلى سلسلة من الفضائل لا صلة لها عمليا بالثقافات التقليدية: إتقان العمل، الكياسة، الدقة والوضوح. وتسهم هذه جميعا فى كل من الكفاءة والتوافق والاتساق فى العلاقات البشرية. إنها غير ذات أهمية فى أية ثقافة مقاومة للتطوير، لأنها تتعارض مع تأكيد الرغبات الفردية، ولأنها جزئيا تتهاوى أمام الفضائل التقليدية الكبرى عن المحبة والعدالة والشجاعة والشهامة. ولا حاجة بنا إلى القول إن الفضائل الأقل شأنا هى من خصائص المجتمعات التى تنظر باحترام إلى حاجات الآخرين.

بؤرة اهتمام الزمن

هناك أربع فئات من الوقت: الماضى والحاضر والمستقبل القريب والمستقبل البعيد. وتتمثل بؤرة اهتمام الزمن عند المجتمعات المتقدمة فى المستقبل الذى فى متناولنا: إنه الإطار الزمنى الوحيد الذى يمكن التحكم فيه والتخطيط له. ولكن الخاصية المميزة للثقافة التقليدية إذا ما ركزت اهتمامها على المستقبل، فإنه المستقبل البعيد، أى المستقبل فى العالم الآخر.

العقلانية

يتميز العالم الحديث بخاصية التأكيد على العقلانية: والشخص العقلانى هو من يستمد رضاءه عن نفسه فى نهاية اليوم من خلال ما حققه من إنجازات، ويمثل التقدم حصاد العديد من الإنجازات الصغيرة المتوالية. ولكن ثقافة ما قبل العصر الحديث هى على النقيض، إذ تؤكد على مشروعات تتصف بالعظمة المتكلفة. والملاحظ أن البلدان المقاومة للتقدم تزخر بالكثير من الآثار التى لم تكتمل والطرق والصناعات والفنادق. ولكن هذا كله ليس هو المهم، وإنما المهم حلم جديد يتراءى للخيال غدا.

السلطة

القانون هو المحدد لمعالم السلطة فى المجتمعات العقلانية. وإذا كان القانون له السيادة فإن المجتمع يعمل وفقا لمبدأ العقلانية الذى عزاه إلى الكون فلاسفة الحداثة وقالوا إنه القانون الطبيعى (مثال لوك وهيوم وكانط). ولكن فى المجتمعات المقاومة تكون سلطة الأمير أو الزعيم أو رئيس الدولة أو سلطة الدولة تشبه سلطة إله غضوب نعجز عن التنبؤ بأفعاله ، وليس مطلوبا من الناس التكيف مع ما هو معروف لديهم من أوامر منطقية وثابتة ينص عليها القانون، وإنما واجبهم تأليه الإرادة التعسفية لأصحاب السلطان: ومن هنا مصدر عدم الاستقرار الأصيل الذى تعانى منه هذه المجتمعات.

صورة العالم

ترى الثقافة المواتية للتقدم العالم موطنا للعمل. إن العالم ينتظر الشخص الذى يريد عمل شىء لتغييره، ولكن العالم فى نظر الثقافة المقاومة للتقدم كيان شاسع لتجلى قوى لا سبيل إلى مقاومتها. وتحمل هذه القوى أسماء عديدة متباينة وغير واقعية إلا أنها فاعلة ومطلقة فى فعلها، وأحيانا يبدو الفعل فى صورة مؤامرة منسوبة

إلى قوى واقعية، كان يقال مؤامرة دولية، أو رأسمالية، أو الإمبريالية، أو الماركسية.(*) ويغدو الهم الأول لمن يعيشون أسرى الثقافة المقاومة للتقدم أن ينقذوا أنفسهم من تلك المؤامرات المتخيلة. ولهذا ينزع المرء فى المجتمع المقاوم للتقدم إلى التأرجح بين التعصب وبين الانغماس فى الملذات.

صورة الحياة

الحياة فى الثقافة التقدمية شىء أصنعه وأوجده - فأنا بطل الرواية. ولكن الحياة فى الثقافة المقاومة للتقدم شىء يحدث لى - ويجب أن أذعن لها.

الخلاص من .... أم فى .... العالم

فى المفهوم القائم على مقاومة التقدم يكون الهدف خلاص المرء من العالم. لذلك ترى الكاثوليكية التقليدية العالم موطن الدموع. ويتمثل خلاص المرء منه فى مقاومة الغوايات التماسا للعالم الآخر، عالم ما بعد الموت. ولكن البروتستانت البيورتان أو التطهريين يرون أن الخلاص فى العالم الآخر رهن نجاح جهود المرء فى تحويل هذا العالم الأرضى. ولهذا كان الراهب هو رمز الرؤية الكاثوليكية، بينما مقاول المشروعات هو الرمز فى الرؤية البروتستانتية.

اليوتوبيات

الثقافات المؤيدة للتقدم أو المعارضة للتقدم كلتاهما تتضمن نوعاً ما من اليوتوبيا، أى نظرة خيالية مثالية، إذ ترى الثقافة التقدمية أن العالم يتقدم ببطء على

(*) إننا مع التسليم بخطأ فكرة المؤامرة ، وخطأ مثل هذه الثقافات ، إلا أنه حرى بأن لا ينفى هذا مقولة الصراع بين المجتمعات والأفراد كصراع واقعى يدور فى حياة واقعية مما يقتضى الحذر وامتلاك قوة الفعل الذاتى تمكينا للدفاع ضد العدوان وليس للعدوان . (المترجم)

الطريق إلى يوتوبيا بعيدة من خلال الإبداع وجهود الأفراد ، ولكن الثقافة المقاومة للتقدم ترى أن المرء يلتمس يوتوبيا ممعنة فى القدم وبعيدة عن متناوله ، والنتيجة ثانية هى ضرب من التعصب ـ أو الانغماس فى الملذات الأنانية. ونجد إشارة إلى هذا النوع الأخير من الطوباوية فى زيارة البابا يوحنا الثانى للهند حيث أكد أن جميع الهنود لهم حق فى حياة كريمة جليلة مبرأة من الفقر، كما أنه رفض فى الوقت نفسه فكرة ضبط النسل.

طبيعة التفاؤل

المتفائل فى الثقافة المقاومة للتقدم هو الشخص الذى يتوقع أن يخدمه ويفى بطلباته الحظ أو أى قوة خارقة غير ذاته. ولكن المتفائل فى ثقافة التقدم هو الشخص الذى عقد العزم على عمل كل ما هو ضرورى لضمان مصير يرضى عنه، ويكون مقتنعا بأن ما يعمله سوف يغير من الواقع.

رؤيتان عن الديمقراطية

الثقافة المقاومة للتقدم هى وريثة تراث نزعة الحكم المطلق، حتى وإن أخذت صورة الديمقراطية الشعبية التى تحدث عنها روسو والتى تلغى جميع الضوابط التشريعية والمؤسساتية. وتقضى هذه النظرة بأن سلطة الملك المطلقة مصدرها الشعب. وثمة رؤية عن الديمقراطية الليبرالية والمؤسساتية قال بها جون لوك، والبارون مونتسكيو وجيمس ماديسون والأرجنتينى جوان يوانيستا البيردى. وتحدد هذه الرؤية خصائص الديمقراطية فى الثقافة التقدمية، إذ تقضى بأن السلطة السياسية موزعة بين قطاعات مختلفة مع سيادة القانون.

أفكار ختامية

هذه القائمة التى تضم عشرين عاملا ثقافيا وتقابل بين منظومة قيم مواتية للتطوير الاقتصادى وبين منظومة أخرى مقاومة ليست قائمة نهائية وحاسمة، إذ يلزم توسيعها لتضم مقابلات أخرى أو يلزم اختصارها والاقتصار على أهم الفوارق دون سواها. والتزمت معيار التطبيق العملى، ولهذا أرى أن هذه العوامل العشرين كافية لتكوين فكرة عامة عن الرؤى المتقابلة التى تشكل مصدرا لمنظومتى القيم.

ومن الأهمية بمكان أن ندرك أن أيا من المنظومتين "المواتية"، والمقاومة، موجودة فى عالم الواقع. ولكن، كما قال فيبر، إنها "أنماط مثالية أو مفترضات ذهنية بهدف تيسير التحليل ، ذلك لأنها تقدم قطبين مرجعيين يساعداننا على تحديد وتقييم مجتمع بذاته. ومن ثم فكلما كان المجتمع أقرب إلى المثل الأعلى المواتى كلما كان مهيئا أكثر لإنجاز تطوير اقتصادى مستدام. والعكس بالعكس، فإن المجتمع اللصيق بالقطب المقاوم سيكون أقل استعدادا لإنجاز تطوير اقتصادى مستدام.

وثمة خط وهمى ممتد بين القطبين المقاوم والداعم، والذى يمكن أن نحدد مواقع المجتمعات الحقيقية على هديه. بيد أن هذه المواقع التى تحددها ليست دائمة، إذ لا توجد منظومة قيم ثابتة (إستاتيكية)، وإنما هناك حركة متصلة، وإن كانت بطيئة، على امتداد الخط بعيدا عن قطب وفى اتجاه القطب الآخر. وتسمح لنا الأنماط المثالية بوضع تشخيص لمسار وسرعة أمة ما فى حركتها تجاه أو بعيدا عن التطوير الاقتصادى. ترى هل ستقترب من القطب المقاوم، إذا كان كذلك يكون قد أزف الوقت للتفكير فيما يلزم عمله لتغيير مسار وسرعة منظومة قيم الثقافة لتعزيز ودعم آفاق الوصول إلى القطب الآخر المقابل. وسوف يكون بالإمكان كذلك تحديد القيم التى يتعين الحفاظ عليها حتى وإن لم تكن داعمة بالكامل للتطوير، ولكنها لازمة للحفاظ على هوية المجتمع - طالما وأنها لا تحول دون الوصول إلى الهدف، وهو التطوير.

ولم يكن التطوير موجودا عمليا، سواء فى الغرب أم فى الشرق، قبل القرن السابع عشر.(*) ويصدق هذا بالقدر نفسه على أوروبا والصين وأمريكا قبل عصر كولومبوس، والهند. إذ كانت مستويات الإنتاجية منخفضة فى كل أنحاء العالم لأن المجتمعات جميعها مجتمعات زراعية. وعرفت المجتمعات سنوات قحط وسنوات رخاء، وغالبا ما كان هذا بسبب عوامل مناخية وأولها سقوط الأمطار. ولكن لم تكن هناك تنمية مستدامة، وكان السبب ثقافيا، ذلك لغياب القيم التى تشجع على تراك رأس المال بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية. وسادت منظومات قيم مناوئة للاقتصاد وتؤكد، كمثال، على خلاص روح الفراعنة المصريين وعلى الفن أو الفلسفة فى اليونان القديمة، وعلى التنظيم التشريعى والعسكرى كما فى الإمبراطورية الرومانية، وعلى التميز فى الفلسفة والآداب التقليدية كما فى الصين، وعلى الزهد فى العالم والتماس الخلاص الأبدى - ومن خلال الحرب غالبا - كما فى أوروبا فى العصور الوسطى.

ولكن الإصلاح الدينى البروتستانتى هو أول من أحدث تطويرا اقتصاديا فى شمال أوروبا وشمال أمريكا. والمعروف أن زعامات أوروبا قبل الإصلاح تمثلت فى فرنسا وإسبانيا (متحالفتين مع النمسا الكاثوليكية) وشمال إيطاليا (مهد النهضة) والفاتيكان. وغيرت الثورة الثقافية البروتستانتية كل البلدان التى كانت حتى ذلك الحين من المرتبة الثانية: هولندا وسويسرا وبريطانيا والبلدان الإسكندنافية وبروسيا والمستعمرات البريطانية السابقة شمال أمريكا، وآل إليها زمام الزعامة. وحدث التطوير الاقتصادى فى صورة ثورة صناعية، وحقق للقيادات الجديدة ثروة ومكانة وقوة عسكرية. علاوة على هذا اضطرت البلدان غير البروتستانتية إلى مواجهة الحقيقة الواقعة التى أكدت لها أن الفشل فى تحقيق تطوير اقتصادى سيؤدى إلى وقوعها تحت هيمنة البلدان البروتستانتية. ومن ثم كان لزاما عليها أن تختار بين الهيمنة البروتستانتية وقيمها التقليدية "المقاومة" للتطوير - تحت اسم الهوية القومية.

(*) هنا يلزم توضيح معنى جديد للتطوير والحداثة غير المعنى القائم على المركزية الأوروبية. (المترجم)

وتباينت الاستجابات من بلد إلى آخر من البلدان غير البروتستانتية. نجد عند أحد الطرفين بورتوريكو التى باعت روحها اللاتينية مقابل إنجاز القليل من التطوير الاقتصادى. ونرى على الطرف المقابل الأصولية الإسلامية فى إيران التى ترفض بشدة الأسلوب الغربى للتطوير وتراه خطرا يتهدد الهوية السلفية والتى تمثل الهدف الأسمى لرجال السلطة.

وثمة بلدان أخرى التزمت طريقا وسطا بين الطرفين. هناك الصين التى ظلت تزدرى قوة الغرب إلى أن خضعت لها.(*) ويمكن وصف ثورة ماوتسى تونج الشيوعية بأنها أول ملاءمة حقيقية من جانب الصين مع الغرب. وخطا دنج هسياو بنج خطوة أبعد فى اتجاه الغرب وفتح الأبواب للرأسمالية وإن جاء هذا فى إطار نظام سياسى تسلطى.

ويذكر التاريخ أنه عقب زيارة أسطول الولايات المتحدة خليج اليابان فى عام ١٨٥٣، واتضح لليابانيين أن ليس باستطاعتهم الدفاع عن أنفسهم ضد الغرب، هنا خاطرت اليابان الجديدة فى عصر الميجى باتخاذ مسار ، مغاير ، قبلوا التقانة الغربية دون الثقافة. وأنشأت اليابان بذلك آلة حرب مهولة هزمت الصين والروسيا، ولكن اليابان ذاتها تحطمت خلال الحرب العالمية الثانية ، أعقبت هذه الصدمة محاولة لفرض الديمقراطية، وبدأت تضرب بجذورها منذ ذلك التاريخ. وأعادت اليابان النظر فى أولوياتها من منظور بعيد عن الحرب وفى اتجاه الصناعة والتجارة ـ وحققت نتائج مذهلة. وسارت كل من كوريا الجنوبية وتايوان فى طريق مماثل، وقد كانتا مستعمرتين لليابان فى السابق.

وارتضت البلدان الكاثوليكية فى أوروبا منطق التطوير الاقتصادى. وتجلى هذا بخاصة منذ الحرب العالمية الثانية. وحدث أن انخفض معدل النمو فى البلدان

(*) هذا حكم متسرع من الصين التى رفضت الخضوع للتقليد ، ورفضت جمود النظرية ، وتنظر إلى علاقتها بالغرب فى إطار من التحدى والصراع وليس الخضوع كما يزعم الكاتب . وتلتزم الصين منهجا عمليا تجريبيا ، إذ تقرر أنها تتحسس طريقها فلا تنطلق من نظرية جامدة تجاوزها الزمن ، ولا منتبعية لنظام آخر ، وإنما تجربة جديدة من الواقع الصينى . (المترجم)

البروتستانتية، ويرجع ذلك جزئيا إلى ضعف الحمية الدينية الباكرة. وهنا اجتازت فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وأيرلندا وأسبانيا الحدود التى تفصل التطور عن التخلف.

هل تتبع أمريكا اللاتينية الكاثوليكية الطريق ذاته؟ الملاحظ أنه فى ثمانينيات القرن العشرين - العقد المفقود - عانت أمريكا اللاتينية من أزمة اقتصادية فاقمت منها قيم مقاومة التطوير. ويبقى علينا أن ننتظر لنرى إذا ما كانت أمريكا اللاتينية ستنجز حقا الآمال الطموحة فى التطوير الاقتصادى والمقرطة والتحديث.

(٥)

الثقافة وسلوك النخبة فى أمريكا اللاتينية

كارلوس ألبرتو مونتانر

تعانى أمريكا اللاتينية منذ زمن طويل من دورات هوس اكتئابى فيما يتعلق بمدركاتها السياسية ، إذ تأتى فترات وهى فى حالة نشوة، وتعلن وسائل الإعلام أن القارة بلغت أخيرا سن النضج ، ونسمع أن كولومبيا "نمر آسيوى" جديد، أو أن كوستاريكا وادى سيليكون مثير فى قلب أمريكا اللاتينية، أو أن البرازيل سوف تتحدى هيمنة الولايات المتحدة على نصف الكرة، ثم تحل بها الكوارث المؤسساتية: محاولات انقلابية، وتضخم مفرط، وفشل برامج الاستقرار، وهرب رأس المال.(*) وننزلق إلى حالة من الاكتئاب السوداوى، ويبدأ رأس المال الأجنبى يلوذ بالفرار لينجو بنفسه ، ويتحول الاكتئاب إلى يأس، ويستبد بنا القنوط، ونخلص قائلين "لا مفر". ربما سوف نبدأ بالحديث عن حالة دَوَر ثقافى يتأرجح ما بين مزاج نشوة النجاح ومزاج نوبة الاكتئاب.

(*) هنا يتغافل الكاتب عن دور الولايات المتحدة فى الانقلابات وعزل قادة البلاد المناهضين لسياستها ، وآخر هذه الأحداث محاولة الانقلاب ضد حاكم فنزويلا دفاعا عن المصالح البترولية للولايات المتحدة .. ولن نذكر كيف جاء بينوشيه « بانقلاب مدعم من الولايات المتحدة " ، وهو ما يصفه الكاتب بأنه انتخابات حرة .. أمريكا اللاتينية أحداثها المأساوية متواترة لأنها مجال حيويى للهيمنة الأمريكية . ولا يتحدث المؤلف هنا أيضا عن دور نصائح صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى أزمة المكسيك وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا ، والمعروف أن الولايات المتحدة لها الهيمنة على المؤسستين ، وإن كنا لا نبرئ النظم المحلية الفاسدة . (المترجم)

وها نحن الآن، بينما القرن العشرين يودعنا، نعيش أسرى الطور الاكتئابى لهذه الدورة. حقا إن حكومات أمريكا اللاتينية، وباستثناء كوبا، جاءت ولأول مرة فى التاريخ بانتخابات حرة ، ولكن يساورنا شعور بالخوف له ما يبرره، وهو الخوف من أن ديمقراطيتنا أكثر هشاشة مما تصورنا. إن الإكوادور التى حاول البرلمان فيها جاهدا التخلص من رئيسها المتهم بأنه "على وشك الجنون" تعيش الآن أزمة اقتصادية لا أحد يعرف كيف السبيل إلى حلها. وفقدت العملة البرازيلية نصف قوتها الشرائية خلال ثلاثة أسابيع مما أدى إلى هبوط شعبية رئيسها فرناندو هنريك كاردوسو. ونرى المكسيك يوما تتحرك على الطريق إلى الديمقراطية، ويوما آخر بعيدا عنها. وتحولت كولومبيا إلى سلسلة من الجزر لا تربطها سوى رحلات طيران محفوفة بالأخطار. ونجد بها ثلاثة جيوش كل يفرض سلطانه وشريعته: جيش الحكومة المركزية، وقوات الشيوعيين، وجيش المجموعات البرلمانية. وتخترق هذه الجيوش، وإن بدرجات متفاوتة، قوة رابعة هى قوة مهربى المخدرات الذين يشترون الضمائر والإعلام والأسلحة ويسيطرون على جرائم مئات من المأجورين القتلة. وفى باراجواى اغتيل نائب الرئيس لويس ماريا أرجانا، عدو الرئيس راؤول كوباس، واغتاله خصومه. وهنا تم طرد الرئيس الذى فر بصحبة المتآمر الجنرال أوبييدو. إننا ببساطة نعيش نوبة الاكتئاب.

حوار لا ينتهى

الجدل بشأن أسباب إخفاقات أمريكا اللاتينية بالقياس إلى نجاح كل من كندا والولايات المتحدة لا يكاد ينقطع، ويحتل بؤرة اهتمام مثقفى أمريكا اللاتينية ، ونجد تفسيرات عديدة تكفى لإرضاء أى شخص وتتلاءم معه. والملاحظ فى مطلع القرن التاسع عشر أنهم نحوا باللوم على إرث شبه جزيرة أيبيريا ونزعتها الكاثوليكية المتعصبة. ولكن فى منتصف هذا القرن تقريبا عزوا أوجه القصور إلى الثقل السكانى لجماعات كسولة من المواطنين المعارضين للتقدم. وفى بداية القرن العشرين، خاصة مع اندلاع الثورة المكسيكية عام ١٩١٠، قيل إن الفقر والتخلف سببهما سوء توزيع الثروة، وأهمها عجز الفلاحين عن امتلاك الأراضى. ومع عشرينيات القرن بدأ الاتهام،

والذى تسارع بعد ذلك، يوجه إلى "الإمبريالية الاستغلالية" خاصة الإمبريالية الأمريكية (اليانكى). وخلال الثلاثينات والأربعينات أضيفت إلى هذه النظرة رؤية أخرى تقول إن ضعف أمريكا اللاتينية نتيجة لضعف حكوماتها. وقيل أيضا إن هذا الوضع لا سبيل إلى إصلاحه إلا بتحول هذه الحكومات إلى "محركات للاقتصاد" وتحويل الموظفين العاملين فى الدولة إلى رجال أعمال.

وبلغت جميع هذه التشخيصات والاقتراحات نقطة الأزمة فى الثمانينات - "العقد المفقود" - عندما أثبتت التجربة زيف جميع الحجج على الرغم من أن كلا منها ربما انطوت على حقيقة. ذلك أن التطور السريع لبلدان كانت أفقر من أمريكا اللاتينية من حيث المتوسط العام فى خمسينيات القرن - كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان - أثبت بالدليل أن أمريكا اللاتينية أساءت فهم مفاتيح الرخاء. وكان لابد لهذا أن يعيدنا حتما إلى السؤال الأبدى: من المسئول؟

ثمة إجابة محتملة وإن بدت جزئية، وهى "النخبة": الجماعات التى تقود وتدير القطاعات الرئيسية فى المجتمع، أولئك الذين يعملون باسم قيم واتجاهات وأيديولوجيات معينة. إذ إن هؤلاء فى حالة أمريكا اللاتينية لا يؤيدون التقدم الجمعى. لا يوجد فرد واحد هو المسئول وحده، وإنما عدد كبير - غالبية من يشغلون مناصب قيادية فى المنظمات العامة والخاصة وفى المؤسسات، هؤلاء هم المسئولون أساسا عن إطراد ودوام حالة الفقر.

وظهرت على السطح بقوة دفع جديدة، وعلى نحو تدريجى، الفكرة القائلة إن القيم والاتجاهات الثقافية التقليدية عقبة كأداء على طريق التقدم. ولكن كيف تتجلى هذه القيم والاتجاهات فى طريقة سلوك الناس؟ سوف أحاول فى هذا الفصل أن أعرض رؤيتى عن الطريقة التى تتجلى بها هذه القيم والاتجاهات وتعبر عن نفسها فى سلوكيات ست مجموعات من أبناء النخبة: السياسيون، والعسكريون، ورجال الأعمال، ورجال الدين، والمثقفون، واليساريون. وأريد أن أؤكد بداية أن ليس من الإنصاف أن ننحوا باللوم على النخبة وحدها، فما هم إلا انعكاس بقدر كبير للمجتمع الأوسع. ذلك لأن المجتمع سوف ينبذهم إذا تعارضت سلوكياتهم جذريا عن معايير المجتمع

الواسع. علاوة على هذا، ثمة استثناءات بين صفوف النخبة ـ رجال يكابدون من أجل تغيير الأنماط التقليدية للسلوك التى قادتنا إلى حيث نحن الآن.

السياسيون

ولنبدأ بالسياسيين، لأنهم الأكثر وضوحا أمام أعيننا. السياسيون الآن فى أمريكا اللاتينية ليسوا موضع ثقة لكى ينتخبهم الناس، إذ عليهم أن يثبتوا أنهم ليسوا سياسيين بالمرة، وإنما بشر آخرين: عسكريون أو ملكات جمال أو تكنوقراط أو أى شىء آخر، إلا أن يكونوا سياسيين. لماذا؟ السبب أساسا أن فساد القطاع العام مع ما له من حصانة هو المعيار فى كل أنحاء المنطقة. ويتجلى هذا فى ثلاثة أشكال:

*** الشكل التقليدى، وهو أن الرسميين يتلقون "عمولات" ورشاوى عن كل مشروع يتحقق أو عن كل خرق للقوانين واللوائح لمصلحة شخص ما.**

*** الشكل غير المباشر، حيث الفساد يفيد شخصا أنت متحالف معه وإن ظلت يدك نظيفة ، مثال ذلك يواكين بالاجوير فى جمهورية الدومنيكان، وجوزيه ماريا فى الإكوادور.**

*** شراء العملاء، وهو الأكثر كلفة، حيث تستخدم الأموال العامة لشراء جماعات كبيرة من الناخبين.**

ويبدو هنا وكأن السياسيين ليسوا موظفين عامين منتخبين لخدمة الجمهور مع الالتزام بالقوانين، وإنما حكام لهم سلطات مطلقة تقاس مكانتهم بقدرتهم على انتهاك القوانين. وهذا هو معنى السلطة الحقيقية فى أمريكا اللاتينية ـ القدرة على العمل فوق القانون.

والحقيقة هى أن نسبة مئوية كبيرة من الأمريكان اللاتينيين إما أنهم يقيمون أو يتسامحون مع علاقات تهيئ لهم تلقى مكافآت مقابل الولاء، أما الكفاءة فهى مغفلة

تماما. ونادرا ما يتجاوز الولاء فى ثقافة أمريكا اللاتينية حدود دائرة الأصدقاء والأسرة. وهذا هو سبب فقدان القطاع العام للثقة الجماهيرية، والسبب فى ما أصاب فكرة الخير العام من ضعف شديد. والنتيجة الحتمية هى أن أكثر السياسيين نجاحا هم من يدفعون لحلفائهم وأنصارهم.

ولا ريب فى أن هذه الممارسات السيئة ليست قاصرة يقينا على أمريكا اللاتينية وحدها. ولكن ما يثير قلقنا هو كثافة وتواتر حدوثها فى المنطقة. والأدهى من ذلك هو حالة اللامبالاة لدى الناس عامة إزاء هذه الممارسات والحصانة التى يتمتع بها المتورطون فى هذه الأخطاء. ويبدو الأمر وكأن الأمريكان اللاتينيين لم يدركوا بعد أنهم هم أنفسهم الذين يدفعون فى النهاية ثمن الفساد وتدنى الكفاءة، وهى أمور تسهم بقوة فى حالة الفقر فى المنطقة.

الجيش

الجيش مسئول بالمثل عن مشكلات أمريكا اللاتينية. نعرف أن دور الجيش فى الديمقراطيات المتقدمة هو حماية الأمة من الأخطار الخارجية، ولكن الجيش فى أمريكا اللاتينية كثيرا ما أوكل لنفسه مهمة إنقاذ الأمة من الإخفاقات التى منى بها السياسيون، وذلك بإحدى وسيلتين: إما تحرك فرق عسكرية لفرض عدالة اجتماعية بالقوة، أو الاستيلاء على الحكم والحفاظ على النظام العام. والملاحظ فى كلتا الحالتين أنه يسلك عادة وكأنه جيش احتلال فى بلده.

وقيل إن سلوك العسكريين فى أمريكا اللاتينية يعكس تأثير الوطن الأم - إسبانيا. ولكن الحقيقة التاريخية تؤكد أنه وقت تأسيس جمهوريات أمريكا اللاتينية فيما بين عامى ١٨١٠ و ١٨٢١، كانت الانقلابات فى أسبانيا استثناء، ونصيبها من النجاح ضئيل. وتوافق زمن حالات العصيان المسلح فى شبه جزيرة أيبيريا مع ظواهر مماثلة فى أمريكا اللاتينية، ولكن لم تكن سابقة عليها. ولكن الأصوب أن نقول إن رؤساء الدولة العسكريين فى أمريكا اللاتينية الذين أشعلوا حروبا مدنية لا حصر لها

خلال القرن التاسع عشر وأقاموا ديكتاتوريات خلال القرن العشرين، يمثلون أساسا ظاهرة تاريخية أمريكية لاتينية. وترتبط هذه الظاهرة بعقلية تسلطية لا تحترم لا القانون ولا القيم الديمقراطية.

وعلى الرغم من أن أمريكا اللاتينية عرفت الكثير من نظم الحكم الديكتاتورية العسكرية منذ الأيام الأولى للاستقلال فى مستهل القرن التاسع عشر، إلا أن الجيش فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين بقيادة جيتوليو فارجاس فى البرازيل وجوان دومنجو بيرو فى الأرجنتين، انتهى إلى الزعم بأن العناية الإلهية عهدت إليه بالنهوض بأعباء رسالة جديدة: النهوض بتطوير اقتصادى مدعوم من الدولة، وتولى كبار ضباط الجيش دور المديرين لمشروعات الدولة. والجدير بالملاحظة أن ثمة فكرة أساسية لم تتحقق عمليا فى التطبيق والواقع، تقول إن القوات المسلحة فى بلدان تعيش على مؤسسات تتصف بالفوضى والضعف مثل بلدان أمريكا اللاتينية، هى المؤسسة الوحيدة التى تتمتع بحجم وتقليد وانضباط كافٍ لخلق صناعات حديثة ذات إنتاج كبير وقادرة على المنافسة فى العالم الصناعى المعقد للقرن العشرين.

ولكن تورط الجيش فى مشروعات أعمال الدولة كلف أمريكا اللاتينية كثيرا. إذ كان ضباط الجيش، شأن السياسيين، فاسدين. وأدت المشروعات الخاضعة لحمايتهم إلى إفساد السوق، إذ كانت متخمة بالعاملين بما يزيد عن الحاجة كثيرا، علاوة على المبالغة الشديدة فى الإنتاج. والنتيجة عدم كفاءة وبوار الإنتاج.

ولم تعرف بلدان أمريكا اللاتينية سوى القليل جدا من رؤساء الدول المدنيين مثل هيبوليتو يريجويين فى الأرجنتين وأرنولفو أرياس فى بنما، ولهذا فإن الهيمنة للتقليد العسكرى. وليس رئيس الدولة هنا مجرد ديكتاتور بسيط يمارس سلطانه قسرا، وإنما هو الزعيم الذى فوض إليه المواطنون كل هيكل الحكم، السلطة الكاملة لاتخاذ القرار والسيطرة على أدوات القمع . ولم تقتصر النتيجة على إهدار إمكانات تطوير الديمقراطية ، بل تحمل البلاد خسائر فادحة بالمعنى الاقتصادى، علاوة على ما تمخض عنه هذا كله من أسباب حتمية لإثارة الفوضى فى الملكية العامة والخاصة.

من أكبر دواعي السخرية في أمريكا اللاتينية ذلك الاتهام الذي يتردد مرارا بأن "الرأسمالية المتوحشة" هي الملومة بسبب فقره. بالمائة من مجموع أبناء أمريكا اللاتينية الذين يعيشون في فقر مدقع ويسكنون أكواخا قذرة ذات أسقف من صفيح. والمأساة الحقيقية في أمريكا اللاتينية هي أن رأس المال فيها قليل ومحدود، وجزء كبير من هذا القليل ليس في أيدي منظمي مشروعات أعمال منوط بهم المخاطرة والابتكار. إنما هذا القليل بين أيدي مضاربين جبناء يفضلون استثمار أموالهم في العقارات، ويأملون في أن يؤدي النمو البطيء للبلاد إلى ارتفاع أسعار ممتلكاتهم، وليست هذه من الرأسمالية الحديثة في شيء، وإنما نظام ملاك أراضي في إطار تقليدي إقطاعي.

ولكن ما هو أسوأ من هذا كله نلمسه في رجال الأعمال الميركانتيليين أو التجاريين الذين ينشدون الثروة من خلال النفوذ السياسي وليس المنافسة في السوق(١). إن الميركانتيلي يقتسم أرباحه مع سياسيين فاسدين داخل دائرة خبيثة يتولد عنها مزيد من الأرباح والفساد ، إنه يشتري الحماية الجمركية التي تغل له أسعارا مرتفعة وجودة متدنية على حساب العميل ، وقد يشتري احتكار وضع ما تحت مبرر المصلحة الوطنية أو من أجل وفورات الحجم الكبير. ويمكنه أيضا أن يشتري مزايا ضريبية ومعونات ومعدلات أسعار فائدة تمييزية، وقروضا لن يردها، ومعدلات تمييزية لأسعار صرف العملات الأجنبية.

ولا ريب في أن المرء يشعر بالصدمة إزاء أنواع العلاقات الحميمة القائمة بين رجال الأعمال الميركانتيليين والسياسيين الفاسدين ، وتتأكد أسباب الصدمة بخاصة فيما يتعلق ببيع العملة الأجنبية لهم بالسعر التمييزي لاستيراد سلع رأسمالية للصناعات المحلية. إن الدولار هنا له ثلاثة معدلات أسعار صرف مختلفة، إذ من يحظون بعلاقات ملائمة يمكنهم شراء الدولار بالسعر التمييزي الأساسي، ويبيعون جزءا سرا بمعدل فائدة عالٍ، ويدفعون مقابل السلع المستوردة بمعدل آخر، وهكذا يرون أرباحهم تتضاعف وكأنها بسحر ساحر، وكلما زاد المرء ثراء زاد فسادا.

وطبيعى أن هذه الممارسات السيئة ليست قاصرة على أمريكا اللاتينية، ولكن الشيء المثير هو مدى تكرارها وكثافتها على النحو الذى أدى بالفساد أن يستشرى بهذا القدر فى البلاد. هذا علاوة على أن هذه الممارسات مقترنة باللامبالاة وبالحصانة. ويبدو أن الناس لم تدرك بعد أن المال الذى يكسبه رجل الأعمال الميركانتيلى عن طريق بيع وشراء النقود إنما يأتيه مباشرة أو على نحو غير مباشر رأس المال فيها قليل ومحدود ، وجزء كبير من هذا القليل ليس فى أيدى منظمى مشروعات أعمل منوط بهم المخاطرة والابتكار . إنما هذا القليل بين أيدى مضاربين جبناء يفضلون استثمار أموالهم فى العقارات ، ويأملون فى أن يؤدى النمو البطىء للبلاد إلى ارتفاع أسعار ممتلكاتهم ، وليست هذه من الرأسمالية الحديثة فى شىء ، وإنما نظام ملاك أراضى فى إطار تقليدى إقطاعى .

والواقع أن أمريكا اللاتينية ، مع استثناءات محدودة ، لم تعرف أبدا الرأسمالية الحديثة المقترنة بالديمقراطية السياسية التى حققت رخاء ومستويات عالمية من الرفاه للإنسان .

رجال الدين

إنه لأمر محزن أن ندرج رجال الدين بين النخبة المسئولة عن بؤس الجماهير. وأراه محزنا لأن المسئولين ليسوا جميع رجال الدين، وإنما فقط من يعظون ضد اقتصاد السوق ويبررون الأعمال المناهضة للدكتاتورية ، وأراه محزنا ثانيا لأن من يفعلون ذلك من رجال الدين إنما يفعلونه باسم الغيرية ، بيد أن أفعالهم التماس لعدالة اجتماعية تحكم على الفقراء بالبقاء أسرى الفقر إلى الأبد ـ وهذه حالة مطابقة للمثل السائر: الطريق إلى جهنم ممهد بالنوايا الحسنة.

ويمكن الإشارة بوجه عام إلى أن الكنيسة الكاثوليكية منذ منتصف القرن التاسع عشر فقدت القسط الأكبر من ممتلكاتها العقارية غير المدارس والمستشفيات مع قليل من أجهزة الإعلام العام. وهكذا فإن الكنيسة بعد أن كانت يوما من أكبر

الملاك فى العالم الغربى، خسرت منذ زمن دورها فى المجال الاقتصادى ، وليس معنى هذا تضاؤل نفوذها، خاصة دورها المعنوى. إذ يمكن للكنيسة أن تبقى مشروعة أو أن يفقد الناس الثقة فيها شريطة القيم والاتجاهات التى تؤثر بعمق فى توقعات الناس.

ولكن حينما يعلن مؤتمر أساقفة أمريكا اللاتينية أو فقهاء دين التحرير أو رجال الجيزويت إدانتهم لنزعة "الليبرالية الجديدة المتوحشة"، إنما يتحدثون هراء.[٢] ذلك أن الليبرالية الجديدة ليست سوى مجموعة من إجراءات الملاءمة لتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية فى المنطقة: خفض إنفاقات الحكومة، وخفض جدول رواتب القطاع العام، وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة، وميزانية متوازنة وسيطرة على إصدارات النقد... ولكن هذه الإجراءات ينتقدها بشدة رجال الدين، وهى إجراءات لا تختلف عما تطالب به الدول الأوروبية الغنية من بعضها ضمانا لسلامة وضع اليورو.

ويمعن الأساقفة، خاصة الداعين إلى لاهوت التحرير، فى توجههم التدميرى عند مهاجمة حافز الربح والمنافسة، والنزعة الاستهلاكية، ويرى بعضهم أن الفقر حتمى فى نظر أو بسبب ما يسمونه إمبريالية البلدان الغنية، وأولها الولايات المتحدة. ويضيفون أن السبيل الوحيدة للخلاص ذلك هو العنف المسلح بقيادة زعيم لاهوت التحرير جوستافو جيتيريز[٣].

المثقفون

ثقافات قليلة نجد فيها مثقفيها ذوى رؤية واضحة شأن ثقافات أمريكا اللاتينية. ولعل هذا نتيجة التأثير القوى للثورة الفرنسية. إذ ما أن يحظى كاتب أو فنان بشهرة واسعة حتى يغدو خبيرا فى كل شىء، بما فى ذلك حروب البلقان ومزايا التخصيب والكوارث الناجمة عن خصخصة مشروعات الدولة.

وهذه الخاصية المميزة لثقافتنا ليس لها من نتيجة مهمة سوى نتائج مدمرة - من القدرة على التحدث فى كل شىء دون تواضع أو معرفة - وهذه هواية المثقفين يؤدونها فى بلادنا بحماس شديد. وتتجلى نتائجها الخطرة فى الحياة العملية، إذا عرفنا أن

غالبية مثقفينا مناهضون للغرب، ومناهضون لليانكى، ومناهضون للسياسة الداعمة للسوق. وإذا كان المثقفون يدعمون رؤية تدعو إلى فجر ثورى مروع، فليس لنا أن ندهش إزاء فرار رأس المال أو غلبة الإحساس بأن نظمنا السياسية والاقتصادية إلى زوال.

اليسار

تتألف آخر مجموعات النخبة من كلٍ من نقابات العمال المعارضة لاقتصاد السوق وللملكية الخاصة، ومن تلك الفئة الأمريكية اللاتينية المعروفة باسم الثوريين.

ولكن هناك يقينا حركة عمالية مسئولة نذرت جهدها من أجل المصالح والحقوق المشروعة للعمال، ولكنها ليست هى المهيمنة. إذ إن النقابات التى تجثم على المجتمعات الأمريكية اللاتينية هى تلك التى تعارض خصخصة مشروعات الدولة الخاسرة، ولا تقدم سوى سلع وخدمات قاصرة أو لا وجود لها.

وعجزت بعض النقابات عن إدراك أن المشروع الحديث المنافس مشروع مرن، وقادر على التكيف مع الظروف المتغيرة. والملاحظ أن المشروعات تفقد قدرتها التنافسية وتزداد البطالة حين ترى النقابات أن من العسير عليها أو المكلف لها إحداث أى تغيير فى مستويات العاملين أو فى العقود.

ويتصف الثوريون بالراديكالية، ويظنون أنهم أصحاب حق فى انتهاك القوانين باسم العدالة الاجتماعية ، ويقنع البعض بالتبشير بالثورة دون بذل أى جهد عملى لدعم القضية الثورية ، إنهم قبيلة تحمِّل أمريكا اللاتينية ثمنا باهظا لا يمكن تقديره أو حسابه، وأقل ما يُقال إنهم أبقوا بلدانهم فى حالة من الفقر والظلم.

(٦)

هل أفريقيا بحاجة إلى برنامج للتكيف ؟

دانييل إيتونجا - مانجويل

مؤشرات الأزمة التى تعيشها أفريقيا مذهلة

* متوسط عمر الحياة المتوقع دون الستين عاما فى ثمانية وعشرين بلدا، ومتوسط عمر الحياة المتوقع دون الخمسين عاما فى ثمانية عشر بلدا، ومتوسط عمر الحياة فى سيراليون سبعة وثلاثون عاما فقط .

* حوالى نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء، والذى يناهز عددهم ٦٠٠ مليون نسمة، يعيشون فى فقر.

* نصف أو أكثر من نصف كبار السن فى ثلاثة عشر بلدا على الأقل أميون.

* نصف أو أكثر من نصف النساء فى ثمانية عشر بلدا على الأقل أميات.

* الأطفال دون الخامسة يموتون بمعدل أكثر من ١٠٠ طفل من كل ألف فى ثمانية وعشرين بلدا على الأقل. ويصل المعدل فى سيراليون إلى ٣٣٥ من كل ألف.

* معدل النمو السكانى ٢.٧ بالمائة سنويا، حوالى أربعة أمثال المعدل فى البلدان ذات الدخل المرتفع.

* من بين البلدان التى تزود البنك الدولى بالمعلومات ذات الصلة (إذ ليس كل البلدان تفعل ذلك) نجد فى أفريقيا عددا من أشد البلدان تفاوتا من حيث أنماط توزيع الدخل. وأكثر ١٠ بالمائة ثراء فى كينيا وجنوب أفريقيا وزيمبابوى يحصلون على ٤٧ بالمائة من الدخل، وحوالى ٤٣ بالمائة فى غينيا - بيساو والسنغال وسيراليون.[1]

* واضح أن المؤسسات الديمقراطية ضعيفة أو غير موجودة .

ولا يسعنى وأنا إزاء هذه المعاناة البشرية القاسية أن أقاوم قص حكاية وزير فى إحدى الحكومات الأفريقية إذ قال فى معرض ملاحظاته: "كانت البلاد حين تولينا السلطة على حافة هاوية. واضطررنا منذ ذلك الحين أن نخطو خطوة كبيرة إلى الأمام".

أذكر هذه الحكاية لأننا، من ناحية، لم يعد لنا أن نلقى اللوم، إذا التزمنا الإنصاف، على القوى الاستعمارية وحدها بسبب وضعنا الذى نحن فيه. لقد مضت سبعة عقود كانت لنا فيها موضوعيا السيادة على مصيرنا. ولكن ها هى أفريقيا اليوم أكثر اعتمادا من السابق على البلدان الغنية، وأكثر استهدافا من أية قارة أخرى للمناورات التى تعطى بيد وتسترد بالأخرى. إن البنك الدولى، وهو عادة مصدر مهم للتمويل والمشورة، بات هو نفسه عاجزا عن تقديم أفكار. ولا نجد غير الصمت بعد الحديث عن برامج التوفيق الهيكلى (التى لم تثبت فعاليتها).

وبات واضحا حاجتنا إلى أن نتساءل عن أمر ثقافتنا ، الثقافة الأفريقية. ولكن ما هى الخصائص المميزة للثقافة الأفريقية؟ هل هذه الثقافة موائمة للاحتياجات التى يواجهها الأفراد والأمم مع مطلع القرن الواحد والعشرين ؟ وإذا لم تكن كذلك ، فما هو التوجه الثقافى الجديد الضرورى دون أن نشذ عن التوافق مع أممنا؟ هل أفريقيا بحاجة إلى برنامج للتكيف الثقافى ؟

من نحن؟ ما حقيقتنا؟

ليس يسيرا أبدا أن يتكلم المرء عن نفسه ليكشف جوهر روحه خاصة ، كما هو الحال بالنسبة للروح الأفريقية. يتراءى أمامنا العديد من الأوجه المختلفة، وتواجهنا هنا ثلاثة أخطار على الأقل. الخطر الأول التظاهر بصورة مثالية وجميلة لكى نبدو فى صورة أفضل مما نحن عليه. الثانى، أن لا نقول شيئًا يكشف حقيقة الهالة المحاطة بالأسرار التى يحرص على التظاهر بها الناس من جميع الثقافات. وأخيرا، من ذلك الذى له الأهلية والحق للتحدث باسمنا جميعا؟ إذ تصدق هنا حكمة أفريقية تقول إن من يتطلع من قاع البئر لن يرى سوى جزءًا ضيئلا من السماء .

ومع التسليم بمشروعية كل التحقيقات السابقة إلا إنها لن تمنعنا من النظر إلى المرآة. هل نجرؤ على النظر إلى أنفسنا مواجهة، حتى وإن تعذر علينا التعرف على أنفسنا.

خمسون أفريقيا وثقافة واحدة

اعتدنا منذ زمن طويل الإشارة إلى أفريقيا باعتبارها كيانا متنوعا، لذلك لم يكن أحد ليبدى دهشة، فى ضوء بلقنة القارة ، حين يرى أعمالا تحمل عناوين مثل " الخمسة والأربعون أفريقيا "[٢] أو " الخمسون أفريقيا "[٣]. وسبب ذلك، كما أشار جى. كى – زيربو فى مقدمته للكتاب الثانى " أفريقيا واضحة "، أنها أيضا " مربحة ".

والصفات التى تصف التنوع الأفريقى كثيرة جدا، حتى إنها تجعل بطل فى الأولمبياد يصاب بالدوار. أولا، إننا لكى نقابل بينها على نحو أفضل، نود أن نؤكد على أفريقيا البيضاء وأفريقيا السوداء: إحداهما شمال الصحراء، والثانية جنوب الصحراء. ولكن كيف لنا أن نصنف جمهورية جنوب أفريقيا وزيمبابوى وكلا منهما تضم أقلية كبيرة العدد من البيض؟ وسرعان ما يكتشف المرء وراء هذه الستارة العنصرية مصدرا أهم كثيرا للتنوع هو اللغة. توجد أفريقيا "الأرابفونية" أو المتحدثة

بالعربية، وأفريقيا "الأنجلوفونية" أى المتحدثة بالإنجليزية، وأفريقيا "الفرانكفونية" أو المتحدثة بالفرنسية، وأفريقيا "اللوزفونية" أو المتحدثة بالبرتغالية ـ نسبة إلى الاسم القديم للبرتغال لوزيتانيا، وأفريقيا "الهسبانوفية أو المتحدثة بالأسبانية، ناهيك عن عدد لا حصر له من لغات لا علاقة لها بلغات المستعمرين الأوروبيين.

وما الذى يمكن أن يقال إذا ما جرؤنا على تجاوز الحدود الناشئة عن دور المستعمرين فى تفكيك القوميات الحقيقية مثل يوروبا Yorubas والهاوسا Hausas وبول Pauls والمالينك Malinkes، وهذا قليل من كثير من قوميات موزعة بين دول عديدة؟

وإذا واصلنا إحصاء التنوع الأفريقى على أساس لون البشرة أو اللغة فإن هذا ربما يقودنا إلى عدة آلاف أفريقيا. ثم يجب علينا بعد ذلك أن نواجه علماء الأنثروبولوجيا. هل توجد فى أفريقيا ثقافات بعدد ما فيها من قبائل؟ وهل عددها يتوافق مع عدد الدول التى رسمت حدودها الدول الاستعمارية؟ هل إصدار رؤية عامة عن الثقافة الأفريقية إجمالا يفيدنا فى أى شىء؟

أعتقد أن نعم. نحن لا ننكر التنوع، مع وجود عدد كبير من الثقافات الفرعية. ولكن ثمة أساس لقيم واتجاهات ومؤسسات مشتركة تجمع بين الأمم جنوب الصحراء، وكذا بلدان الشمال من أنواع عديدة. ويشبه الوضع هنا بريطانيا: إذ على الرغم من الثقافات الفرعية فيها، الاسكوتلاندية والويلزية وشمال أيرلندا، إلا أنه لا أحد يشك فى وجود ثقافة بريطانية.

وجدير بالذكر أن هذا الأساس المشترك له وجود واقعى تماما، حتى أن بعض علماء الأنثروبولوجيا يتساءلون هل الديانتان الوافدتان إلى أفريقيا ـ المسيحية والإسلام ـ أثرتا حقيقة فى معتقدات الأسلاف الأفريقية، أو أعطتا الأفارقة وسائل لفهم المجتمعات المعاصرة التى يعيشون فيها. والملاحظ أن السلطة السياسية الحديثة غالبا ما اتخذت لنفسها خصائص القوى الشعائرية الدينية التقليدية، بل إن العرافة والسحر عرفا طريقهما إلى دور العدالة, ولا تزال الرابطة بين الدين والمجتمع قوية فى كل أنحاء القارة. وكما قال لنا فليكس هوفو ـ بوانيه، رئيس ساحل العاج الراحل (مع ملاحظة أنه كاثوليكى، ومن ثم يدرك جيدا معنى ما يقوله): "نحن جميعا ابتداء من كبار الأساقفة حتى أصغر كاثوليكى، ومن أكبر طبيب ساحر وحتى أبسط مسلم، ومن

القسيس حتى أبسط بروتستانتى، لنا ماض فى العقيدة الحيوية"[٤] التى تؤمن بأن كل الموجودات على الأرض لها روح.

ومن ثم، ليس يسيرا الإحاطة بمفهوم الثقافة الأفريقية. إذ إنها تستعصى على وصفها جملة فى إطار واحد، وتقاوم محاولات صياغتها فى نسق متكامل ، لذلك فإن دراسة لأنماط هذه الثقافة لن تكون كافية تماما، وإن أعطتنا تصورا عن حقيقة الواقع الثقافى الأفريقى.

البعد التراتبى

يرى دى. بولينجر، وجى. هوفستيد، أن البعد التراتبى - درجة المكانة فى سلم تراتبى رأسى - يمثل بوجه عام مسألة موضوعية وجوهرية فى المناطق ذات المناخ الاستوائى والبحر الأبيض المتوسط. إذ نلحظ هنا أن بقاء الجماعة ونموها يعتمد على التدخل البشرى بدرجة أقل مما هو حادث فى مناطق المناخ البارد والمعتدل[٥]. ويميل المجتمع إلى أن يكون استاتيكيا ومتمركزا سياسيا فى البلدان القائمة على نظام البعد التراتبى الموضوعى. وتتمركز الثروة القومية على قلتها فى أيدى النخبة ، وتتوالى الأجيال دون تغير مهم فى البنية العقلية. ونجد العكس فى البلدان التى تنبنى على أبعاد تراتبية قصيرة. وتشهد الجماعة تغيرات تقانية بسبب حاجتها إلى التقدم التقانى، ويكون النظام السياسى لا مركزيا وقائما على نظام نيابى. وتتوزع الثروة الوفيرة على نطاق واسع، ويتعلم الأطفال أن آباءهم لم يكونوا يعرفون شيئا مما يعرفونه هم.

ونلحظ فى الثقافات الأكثر أفقية أن الرعايا يعتقدون أن السادة أو أصحاب المكانة الأسمى، بشر مثلهم تماما، وأن جميع البشر لهم حقوق متساوية، وأن القانون له الأولوية على القوة. ويفضى هذا إلى الاعتقاد بأن أفضل طريقة لتغيير نظام اجتماعى هو إعادة توزيع السلطة ، ولكن فى المجتمعات التى يغلب عليها الوضع التراتبى الرأسى، ومن بينها أفريقيا، يرى الرعايا أن سادة المجتمع مختلفين عنهم،

لهم حق التميز. وحيث إن القوة أو السلطة لها دائما الغلبة على القانون، فإن أفضل وسيلة لتغيير نظام اجتماعى هى الإطاحة بالقابضين على السلطة.

ونظرا لأن البعد التراتبى يسود كل مظاهر وجوانب المجتمع (النظم السياسية، والممارسات الدينية، وتنظيم المشروعات) فإنه يكفى عمليا لتفسير التخلف. ولكن وكما يشير بولنجر وهوفستيد، فإن فرنسا وإيطاليا واليابان بلدان يسودها بعد تراتبى بنسبة عالية.

القضاء على الشك

تعمد بعض المجتمعات إلى تكييف أبنائها مع قبول الشعور باللا يقين إزاء المستقبل، ومن ثم يعيشون مع اليوم الذى هم فيه على النحو الذى جاء به. وتفتر روح الحماية للعمل. ويتسامحون مع سلوكيات وأفكار الآخرين لأن الناس يشعرون فى أعماقهم بالأمان نسبيا فى الوضع القائم ، ولكن فى مجتمعات أخرى، يتعلم الناس الانتصار على المستقبل ، ويفضى هذا إلى الشعور بالقلق والانفعالية والعدوانية، وهى مشاعر تولد مؤسسات تتجه نحو التغيير والحد من المخاطر.

وتبدو أفريقيا، باستثناء الرأس الجنوبى من القارة، تنتمى كلها إلى فئة المجتمعات ضعيفة السيطرة على مشاعر الشك. وإذا شئنا خلق مجتمعات آمنة، فثمة ثلاثة أدوات متاحة لذلك: التقانة والقانون والدين. ولنا أن نقول إن المجتمعات الأفريقية مجتمعات لها سيطرة قوية على حالة اللايقين أو الشك ، ولكن لسوء الحظ أن تمارس السيطرة فقط من خلال الدين ، وإذا كان الأفارقة فى التحليل النهائى يغرقون أنفسهم فى الحاضر ولا يعنيهم الغد، فإن هذا يرجع إلى استسلامهم لإرادة أسمى منهم ولا سلطان لهم عليها أكثر مما يرجع إلى أمان الهياكل الاجتماعية التى ينتمون إليها.

وإذا عدنا إلى جذور العقيدة الدينية، نجد أن الأفريقى يؤمن بأن منطق العالم خالد ورهن إرادة أبدية. ومن ثم فإن العالم وسلوكياتنا أمور ثابتة ومقدرة للإنسان، وعليه التسليم بها، وأن الأمر كذلك كما يرويه ماضٍ أسطورى عن سلف مؤسس

حكمته هى دائما وإلى الأبد نور يضىء لنا مبادئ حياتنا. ويظل الأفريقى أسير بيئته، فالطبيعة سيده والمحدد لمصيره.

والتسليم بعقيدة تؤمن بأن العالم تحكمه إرادة أخرى هى التى تدبره وتدبر شئون الحياة فى كون لا حدود له، يقترن عادة بإدراك يحدد للأفريقى مفهوم الزمان والمكان.

طغيان الزمان

يرى الأفريقى الزمان والمكان كيانا واحدا. مثال ذلك أن النيجيرى يقول "لم تخلق الساعة للإنسان". والأفارقة لهم دائما زمانهم الخاص بهم، وطالما انتقدهم الآخرون لذلك. أذكر على سبيل المثال ما كتبه جين - جاك سيرفان شرايبر:

> **الزمن فى أفريقيا له قيمة رمزية وثقافية معا. لذلك له أهمية كبرى من حيث الطريقة التى نعيش ونحس بها الزمان. ويمثل هذا صراحة فائدة وعائقا - فهو مفيد بقدر ما يشجع الناس لكى يحيوا على مدى فترة بإيقاع خاص بهم دون رغبة فى التوقف، ولكنه أيضا عقبة بقدر ما يكونون فى منافسة مع بلدان لها طرق عمل مغايرة، وتجرى المناقشة عندهم على مستوى الإنتاجية كمثال، من خلال استخدام عقلانى للزمن.[٦]**

وسرفان شرايبر على صواب. ففى المجتمع الأفريقى التقليدى الذى يمتدح ماضى السلف المجيد من خلال ما يرويه من حكايات وحواديت لا نجد فى هذا التراث شيئا جرى عمله وإنجازه استعدادا للمستقبل. فالأفريقى مثبت ومشدود إلى ثقافته السلفية، ولهذا نراه مقتنعا بأن الماضى يمكنه فقط أن يعيد نفسه ولا يساوره إلا قلق سطحى بشأن المستقبل. وطبيعى أن بدون إدراك دينامى للمستقبل لن يكون هناك تخطيط، ولا نظر إلى العواقب، ولا خطة لمشروع تأسيس وبناء، أو بعبارة أخرى لا سياسة للتأثير على مسار الأحداث ، لن نتغنى بأيام الغد طالما وأن ثقافتنا لم تعلمنا

أن نسأل عن المستقبل ونبحثه، ونعيده ونكرره فى أذهاننا ونخضعه لإرادتنا. إذ يجب على كل إنسان فى المجتمع الحديث أن يعد نفسه، هذا وإلا كما يذكرنا سيرفان شرايبر، لن نجد لأنفسنا مقاعد على متن القطار، ولا مالا فى آخر الشهر، ولا شىء فى ثلاجة البيت للغداء، ولا شىء فى مخازن الغلال فيما بين الفصول.[٧] جملة القول، الحياة فى أفريقيا حياة يومية.

القوة والسلطة غير قابلتين للانقسام

على مدى آلاف عديدة من السنين تطورت المجتمعات فى الغرب موضوعيا خارج نفوذ العقيدة الدينية على نحو أفضى إلى فصل أمور عالم الدنيا عن العالم الروحى. وأدى هذا التطور أيضا إلى ميلاد سلطة الدولة التى كانت يقينا لا تزال روحية، ولكنها منفصلة عن القوى الخارقة للطبيعة التى لم يعد لها تدخل للتحكم فى هذا العالم ، ولكن سلطان الدين فى أفريقيا لا يزال مستمرا يلقى بثقله على مصير كل من الفرد والمجتمع. وإنه لأمر طبيعى وعادى أن يتحدث الزعماء الأفارقة عن قوى سوية فاعلة.

وكم هو عسير أن نفسر السلبية الأفريقية بشىء آخر غير الخوف الذى غرسته قوى خارقة للطبيعة بين ثنايا فكر وملابس كل مسئول. إذ لو حدث أن نجا ملك أو رئيس دولة من هجوم ما (حتى ولو كان على سبيل المحاكاة) سوف يستنتج الناس أن له قوى خارقة متجسدة فيه تحميه. ولذلك، وبفضل هذه الحماية لن يمنى بهزيمة. والملاحظ أن الاتجاه إلى مساواة جميع القوى بالسلطة الإلهية لا يخص فقط "آباء الأمة" وحدهم، بل يؤثر أيضا فى كل مواطن - بما فى ذلك الإنسان العادى - فور توليه أية سلطة مهما كانت ضئيلة. خذ أى أفريقى وامنحه قدرا ضئيلا من السلطة أو النفوذ، سوف يتحول فى موقعه الجديد إلى إنسان مغرور متغطرس غير متسامح حريص على ما يراه امتيازاته. تراه دائم الحذر والترقب، وعدو الكفاءة والأهلية (التى هى ليست معيارا لانتخاب الآلهة)، ويتصف بالقسوة إلى أن يصدر قرار غير متوقع يعين خليفة بدلا منه ، ويعمد جاهدا لكى ينذر حياته العملية فى إطار مستوى معتدل.

(إذ من الحقائق الشائعة فى جمـهورياتنا أنه لكى تنهى عمـل رجـل من التكنوقراط أو من رجال السياسة، ما عليك إلا أن تشير إلى تميزه).

ولا يقبل الإفريقى تغييرا فى الوضع الاجتماعى: الرئيس والمرءوس كل فى الموقع المخصص له إلى الأبد، ولهذا نجد إدانة لأى تغيير فى التصنيف الاجتماعى. ونحن نشكو بسبب الصعاب التى تحول دون النهوض بالقطاع الخاص فى بلداننا الأفريقية. وتضرب هذه الصعاب بجذورها فى مشاعر الغيرة التى تهيمن على جميع العلاقات بين الأشخاص، التى هى فى جوهرها الحيلولة دون أى تغيير فى الوضع الاجتماعى أكثر من كونها رغبة فى الحصول على ما يملكه الآخرون.

لهذا يجب عليك فى أفريقيا أن تولد مسئولا صاحب يد طولى، وإلا ليس لك حق فى سلطة إلا عن طريق انقلاب ، والملاحظ أن كل الهيئة الاجتماعية تقبل ، كواقع طبيعى ، العبودية التى يفرضها قسرا القوى صاحب السلطان فى تلك اللحظة. وقيل ليس الشعب هو المتخلف، بل الزعماء. وهذا قول صحيح وخاطئ. فإذا كانت الشعوب الأفريقية غير متخلفة (أى سلبيين مستسلمين جبناء) لماذا يرتضون زعماء متخلفين؟ وننسى الحكمة القائلة كما يكون الناس يولى عليهم ويستحقون من يتولى أمرهم.

المجتمع يهيمن على الفرد

إذا كان لنا أن نشير إلى خاصية وحيدة مميزة للثقافة الأفريقية سنجد أن خضوع الفرد للمجتمع يمثل النقطة المرجعية. يرفض الفكر الأفريقى أية نظرة إلى الفرد باعتباره كائنا مسئولا ومستقلا ذاتيا. فالإنسان الأفريقى ضارب بجذوره رأسيا فى أسرته، وإلى السلف الأول المؤسس إن لم يكن إلى الله. ويرتبط أفقيا بجماعته وبالمجتمع وبالكون. إنه ثمرة دينامية الأسرة ـ الفرد، المجتمع ـ الفرد. والجميع مرتبط بالكون، ولهذا فإن الأفريقي يمكنه فقط أن يتطور ويزدهر من خلال الحياة الاجتماعية والأسرية.

كيف نرد للفرد درجة الاستقلال الذاتى اللازمة لتأكيد وضعه كعنصر فاعل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مع الحفاظ على روح المعاشرة الاجتماعية التى تمثل جوهر وجود الأفريقى؟ إن قمع الفرد، وهو الأسلوب الرئيسى لضمان المساواة فى المجتمعات التقليدية، يتجلى واضحا فى جميع المجالات - ليس فقط فى الشئون الاقتصادية حيث السعر النهائى للسوق دالة على القوة الشرائية المفترضة للمشترى، بل فى الشئون الثقافية أيضا، حيث احتكرت التقاليد الشفاهية الموروثة حق نقل الثقافة. ولنا أن يستبد بنا العجب والدهشة لأمر واقع إن لم يكن حدث عن قصد وعمد، وهو أن الأفارقة تجنبوا الكلمة المكتوبة لتكون الأمية ضمانا لقمع الفردية. ويتجنب الفكر الأفريقى النزعة الشكية، وهى فيروس آخر يحمله الفرد. والنتيجة المترتبة على ذلك أن تظل منظومة العقائد الراسخة منظومة مطلقة: ما إن تواجه معتقدات السلف خطرا يتهددها، فإن الخيار الممكن الوحيد بين النظام الرسمى الراسخ أو الفوضى.

وليس لمفهوم المسئولية الفردية وجود فى البنى التقليدية فائقة التمركز. إذ إن كلمة "مسئول" تترجم فى الكاميرون إلى "رئيس". ومن ثم إذا قلنا للفلاحين أنتم جميعا مسئولين عن اتخاذ مبادرة جماعية، فكأننا نقول أنتم جميعا رؤساء - الأمر الذى يؤدى حتما إلى نزاعات وصراعات لا نهاية لها بين الأشخاص.

ولا يفسر موت الفرد فى مجتمعاتنا ثقافة الصمت فقط التى يبعث فيها رجال مثل الرئيس جيرى/أولنجس رئيس غانا، بل يفسر أيضا مشاعر الازدراء التى يشعر بها الناس تجاه من يشغل منصبا متوسطا فى التراتبية الاجتماعية. ولهذا نجد من الشائع والمفهوم جيدا فى أية وزارة أفريقية أن الشخص الوحيد القادر على حل أية مشكلة مهما كانت هو الوزير نفسه، أما المراقبون والمديرون وغيرهم من الموظفين، فهم موجودون للاستعراض. ووزراء ليست لهم شكاوى. وليس من الصواب أن يفوض المرء سلطته لأحد لما فى ذلك من مخاطرة تشجع على بزوغ نجم سياسى جديد ربما يثبت فى النهاية أنه منافس.

يجب أن نكون واقعيين. إن النزعة القبلية تستشرى فى بلادنا بسبب كل من نفى الفرد، وزعزعة موقفه فى غياب مجموعة نافذة المفعول من المسئوليات والحقوق

الفردية. هل يلزم إذن أن نواصل ونحن نرقص ونغنى، لكى نتجه بشكل جماعى إلى الجحيم لحماية توافق آراء اجتماعى افتراضى؟ أم حان الوقت لكى نسترد للأفراد جميع حقوقهم؟

مرح مفرط ورفض للصراع السافر

الأفريقى يعمل ليعيش، ولكنه لا يعيش ليعمل. ويكشف عن ميل للاستمتاع البالغ مما يوحى بأن المجتمعات الأفريقية تستهدف اللذة بحكم تكوينها. كل شيء مبرر لعمل احتفال. الميلاد، والتعميد، والزواج، وأعياد الميلاد، والترقى فى العمل، والنجاح فى انتخاب ما، والعودة بالسلامة من رحلة قصرت أم طالت، والحداد، وافتتاح أو إنهاء مؤتمر، والولائم التراثية والدينية ... إلخ. وسواء أكان راتب المرء كبيرا أم متواضعا، وسواء أكانت مخازن الغلال عامرة أم فارغة، لابد من الاحتفال، وأن يكون جميلا، وأن يضم أكبر عدد من المدعوين.

إن من يأخذ يعطى، ولكن من أخذ يعطى أيضا لكى يشارك بحق فى أفراح أو أتراح مضيفة. وتمثل المعاشرة الاجتماعية قمة الفضائل بين البشر جميعا. والحقيقة أن الأفريقى يعتبر أى شخص يلقاه صديقا إلى أن يثبت العكس. وهكذا تنشأ الصداقة قبل العمل. وليس من الأدب، فى حوار بشأن العمل، الدخول مباشرة إلى لب الموضوع. ذلك أن الأفريقى لديه حاجة لا تنضب للتواصل، ويؤثر دفء العلاقة بين الأشخاص على محتوى الموضوع. وهذا هو السبب الرئيسى فى عدم كفاءة البيروقراطية الأفريقية ، ولذلك أيضا نجد كل صاحب طلب بدلا من أن يكتب، يلتمس سبيلا لمقابلة شخصية مع الموظف المسئول عن فحص ملفه، ظنا منه أن هذا الأسلوب سوف يزيل كل ملل فى تحرير رسائل تذهب وتجىء.

والخلافات التى تشكل أساسا للحياة الاجتماعية فى المجتمعات الأخرى لا يدركها الأفريقى أو يغفلها حفاظا على تماسك اجتماعى ظاهرى. وإن التماس

السلام الاجتماعى القائم على إجماع مزعزع الأركان هو ما يدفع الأفريقى إلى تجنب النزاع - هذا على الرغم من أن القارة ليست مبرأة منه ، ويعيد تجنب النزاع فى بعض المجتمعات الأفريقية معنى أنه لا سبيل لاستعادة العدالة فى وضح النهار. ونجد فى بعض قرى باميليكى (غرب الكاميرون) أن الهيئات المشكلة للحفاظ على الأمن والعدالة هيئات سرية وتجتمع ليلا. ويرتدى أعضاؤها أقنعة حتى لا يتعرف عليهم أحد.

وطبيعى أن النزاع أصيل فى الجماعات البشرية أيا كان حجمها، بيد أننا نحاول أن نخفيه ونداريه تحت السجادة - وإن لازمنا الفشل الذريع فى ذلك.

إنسان اقتصادى غير كفءٍ

يجرى تصنيف الإنسان فى أفريقيا على أساس قيمته الحقيقية وميلاده. وإذا كان الأفريقى بعيدا كل البعد عن الجد والاجتهاد فى العمل والادخار فسبب ذلك أن رؤيته للعالم تعزو أهمية ضئيلة جدا إلى الجوانب الاقتصادية والمالية للحياة. والأفريقى إنسان اقتصادى سيئ فيما عدا بعض الفرق الاجتماعية مثل الباميليكى فى الكاميرون أو الكامبا فى كينيا، إذ إن قيمة الإنسان فى نظره تقاس بما يكون عليه الآن وليس بما يملك. علاوة على هذا، فإن الادخار للمستقبل له أولوية أدنى كثيرا من الاستهلاك المباشر، وذلك بحكم طبيعة علاقة الأفريقى بالزمن. ولو لم يكن ثمة ما يغرى بتجميع ثروة، فإن من يتقاضون رواتب منتظمة يتولون الإنفاق على تعليم الإخوة والأخوات وأبناء وبنات العمومة أو الخؤولة، وأن يتحملوا نفقات إيواء وافدين جدد، وكذا الإنفاق على العديد والعديد من الاحتفالات التى تزخر بها الحياة الاجتماعية.

وليس لنا أن ندهش حين نعرف أن النخبة من أهل الحضر يعمدون إلى تجميل هذه التقاليد الخاصة بالإنفاق حين يحاكون فى سلوكهم سلوك الأغنياء الجدد. وطبيعى أن لديهم إمكانات ميسورة للحصول على أموال طائلة من خزائن الحكومة أساسا، وإمكانات للاتصال بالأقارب والأصدقاء أصحاب المصلحة فى عادات الإنفاق

المسرف دون رقيب أو حسيب، ويضاف كل هذا إلى البنوك فى سويسرا ولوكسمبورج وألباهاما ، ويبدو واضحا أن الحكومات الأفريقية ليست أفضل من الأفراد الأفارقة فى تدبير الحياة الاقتصادية، وهذا ما تؤكده أزماتنا الاقتصادية المتواترة.

الخسائر الفادحة بسبب اللاعقلانية

مجتمع يزدهر فيه اليوم السحر والعرافة والدجل هو مجتمع مريض يسوده توتر وخوف واضطراب معنوى ، وتمثل الشعوذة آلية باهظة الكلفة لإدارة النزاع وللحفاظ على الوضع القائم الذى، وهذا هو المهم، تحرص عليه الثقافة الأفريقية. لذلك نسأل: أليست أعمال السحر مرآة تعكس حالة مجتمعاتنا؟ ثمة شواهد كثيرة توحى بذلك. إن الشعوذة والسحر أداة للقهر الاجتماعى (إذ إنها تفيد فى الحفاظ، وربما زيادة ولاء الأفراد للعشيرة). وهى أداة سياسية ملائمة تماما لإزاحة أية معارضة يمكن أن تظهر ، ويعتبر السحر والشعوذة ملاذا نفسيا لنا تجد فيه مظاهر جهلنا إجابات تنشدها، وتتحول فيها تخييلاتنا الوحشية إلى حقائق واقعة.

وعلى عكس ما قد يعتقده البعض ، فإن الديانة المسيحية بدلا من أن تقضى على السحر والشعوذة جعلت منهما شيئا مشروعا ، ذلك أن الكتاب المقدس والقديسين يقرون بوجود شيطان مما يؤكد السحر والسحرة والأشرار .

وتشيع فى أفريقيا طوائف تقوم على أساس إيمانها بأن زعيمها له قوة أو سلطان سحرى. مثال ذلك بنين، وهى منطقة مشهورة بوضعية دينية عميقة الجذور، وهى مهد أتباع العقيدة الودونية القائمة على السحر والشعوذة فى هاييتى وفى البرازيل. ويبلغ عدد طوائف العقيدة الودونية هذه فى هاييتى والبرازيل ثمان وخمسين طائفة نشأت حديثا خلال الفترة من ١٩٨١و ١٩٨٦، وأصبح العدد الإجمالى لهذه الطوائف فى هذين البلدين اثنين وتسعين طائفة. ويوجد فى كينيا حوالى ١٢٠٠ طائفة، وتضم بعض الأحياء كنائس أكثر مما فى الحى من المدارس. وهناك بعض هذه المعابد مقامة على الطريق، وشيوخها أصحاب ثروات طائلة بفضل قدراتهم أو نفوذهم

الروحى على الناس. ويعمل آخرون تحت زعم قدرتهم على شفاء الأمراض أو حمايتك من خصوم أو للحفاظ على عملك أو لتعزيز دخلك وتعظيم مالك.

وثمة مثال أهتم به بوجه خاص، وذلك مثال كومبو، وهو صاحب أسطول من الشاحنات تعمل على خط بين ساحل العاج وبوركينا فاسو. يعتقد كومبو أن التدابير الاحترازية الأوروبية - ويعنى بها عمليات الصيانة الدورية للمركبات - ضرورية لإضافتها إلى التدابير الاحترازية الأفريقية. ترى ما هى هذه؟ هى كالآتى: طبيبه الساحر يعطيه بعض مسحوق لنوع من السمك ليفرغه فى أطر سياراته حتى لا يثقبها شىء. قد يسأل القارئ لماذا؟ السبب أنه معروف عن هذا النوع من السمك الشوكى أنه إذا ما هوجم له قدرة على الانتفاخ إلى ضعف حجمه. ولهذا فإن مسحوق هذا النوع من السمك مفيد تماما للحفاظ على ضغط الهواء داخل الإطار.

ويمتد أثر السحر والشعوذة إلى النظام الحاكم. ذلك أن الأطباء السحرة بعض حاشية رؤساء الدول الأفريقية، ويكاد لا يتخذ قرار سياسى مهم دون الاستعانة برأى السحرة والعرافين. والمستشارون العرافون مسئولون عن ضمان سلطة المسئولين عن طريق كتابة أعمالهم السحرية، وتحييد أى خصوم محتملين. ولهؤلاء المستشارين سلطان ونفوذ يحسدهم عليهما أقوى المستشارين الغربيين، ويجمعون الثروات الطائلة، ويحدث أحيانا أن يشغلوا مناصبهم بناء على قرار تعيين رسمى، ومن ثم يتمتعون بممارسة سلطانهم على نحو مباشر.

وجدير بالذكر أن كرة القدم، وهى أفيون الأفارقة تنافس السياسة فى الموقف من السحرة. وشاعت قصة بأن فريق الفيلة فى أبيدجان خسر مباراته ضد مصر على كأس أفريقيا ، لأن كابتن الفريق فقد تعويذة سحرية فى أرض الملعب قبيل نصف الوقت الأول من المباراة. وبحث كل أعضاء الفريق عنها ولكن دون جدوى. واعتقد الجميع أن المصريين عثروا عليها وأخفوها.

وإذا عرفنا أن أفريقيا ليست وحدها فى الاحتفاء بالنزعة اللاعقلانية مع مستهل القرن الواحد والعشرين، فإن هذا لا يبرر نزوعنا فى اللجوء إلى السحرة وإلى الأطباء

المشعوذين وتوليتهم مسئولية على مشكلاتنا. وسبق أن سأل جينى - فرانسواز ريفيل "هل يمكن أن يكون الإنسان كائنا عاقلا فى الوقت الذى لا يسترشد فيه بالعقل؟"[٨] وفى رأيى أن الأفريقى هو الكائن العاقل الذى يستخدم عقله بأقل قدر ممكن .. طالما وأنه سعيد بالحياة التى يعيشها كما تأتى بها الأيام. إن جوهر هويتنا الثقافية فى أفريقيا التى ترفض ربط المعرفة بالنشاط هو العمل، ونحن نقول، كما يشير ريفيل، "أعطنا التنمية فى صورة معونات حتى توفر علينا جهد تأسيس علاقة فعالة مع الواقع"[٩]. وتمثل هذه الثقافة ذاتها خلفية دعوانا بحق عن قصور الكفاءة فى الإنتاج وعن الفساد وعن عدم احترام حقوق الإنسان الأساسية.

مجتمعات شمولية وأكلة لحم البشر

إن ما يفعله الأفارقة مع بعضهم البعض أمر يستعصى على التصديق ، إن حروب الإبادة العرقية والحروب الأهلية الدموية وجرائم العنف البشعة تجعلنا نظن أن المجتمعات الأفريقية على جميع مستوياتها هى بقدر ما آكلة للحوم البشر. إن من يسطرون مشروعات القوانين وأولئك المنوط بهم أمر تنفيذها هم جميعا أول من يدوسها بالأقدام. وهكذا نجد أنه فى جميع البلدان الأفريقية تقريبا، فى اليوم التالى للحصول على الاستقلال، صدرت قوانين الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية ، ولكن الأفارقة الأثرياء كانوا فى الوقت ذاته يتدافعون بالمناكب أمام منصات بنوك سويسرا وفرنسا وبلجيكا وإنجلترا مما أعطى انطباعا بأنهم لا يثقون فى أنفسهم ولا فى بلدهم أو فيما هم ينتجونه ، وبدوا وكأنهم يدمرون بأيديهم ما بنوه.

وسرعان ما تظهر الحقيقة واضحة جلية ، إننا إذا نظرنا إلى المجتمعات الأفريقية من داخلها تبدو فى صورة فريق كرة قدم تسود أعضاءه روح الغيرة والمنافسة الشخصية مع الافتقار إلى روح الفريق. وهنا يعمد كل لاعب إلى الاستئثار بالكرة دون تمريرها إلى آخر رغبة منه فى أن ينفرد دون الآخرين بتسجيل هدف. كيف لنا أن نأمل فى الانتصار؟ إن الناس فى جمهورياتنا لا يكادون يتعرفون على

بعضهم خارج اللحمة أو الوشيجة العرقية (التى هى عمليا لحمة تشوبها ثقوب إذا نظرنا إليها عن كثب) مما يعنى أن مجرد وجود الدولة أمر أشبه بالمعجزة - وهى معجزة تفسرها جزئيا الرغبة فى تحقيق مكسب شخصى ، ونحن لا نكاد نلمس أية رؤية عن مستقبل أفضل للجميع. وأكثر من هذا أن أية مبادرة أو دينامية فى العمل يدينها الآخرون باعتبارها علامة على محاولة دائبة للإثراء. إن الساحر يطلب مساواة فى البؤس. وشهدنا حالات كثيرة بنى فيها شخص بيتا لنفسه وطلب منه الآخرون أن لا يقيم فيه، وآخرون شرعوا فى البناء ثم طالبهم أصحاب المصلحة أن يوقفوا البناء حرصا على حياتهم.

هل توافق ميلاد الشمولية الأفريقية مع الاستقلال؟ طبعا لا. إنها موجودة من قبل محفورة فى أساسات ثقافاتنا القبلية. وتنفذ نزعة التسلط إلى شرايين الأسر والقرى والمدارس ودور العبادة. إنها بالنسبة لنا أسلوب حياة.

وهكذا نحن فى مواجهة ثقافة قوية النفوذ راسخة مكينة، والسؤال ما وكيف العمل لتغيير مصير أفريقيا؟ قدرنا إما أن نغير أو نفنى.

الثقافة والتغيير

هدفنا الحفاظ على الثقافة الأفريقية وهى واحدة من أهم - إن لم تكن الأهم - بين الثقافات الإنسانية الموجودة. ولكن يجب أن تولد من جديد عبر عملية تنطلق من داخل، والتى تسمح للأفارقة أن يظلوا هم أنفسهم وأبناء عصرهم أيضا وفى آن واحد. يجب الاحتفاظ بهذه القيم الإنسانية - التضامن الذى يتجاوز حدود التصنيف العمرى والمكانة الاجتماعية، وحب الجار أيا كان لون بشرته، والدفاع عن البيئة، وغيرها كثير. ويجب أن نقضى على كل ما هو فى دخيلتنا يعارض أن نكون سادة مستقبلنا متحكمين فيه بإرادتنا، مستقبلا مزدهرا عادلا، ومستقبلا تحدد فيه الشعوب الأفريقية مصيرها هى بفضل مشاركة فعالة فى العملية السياسية.

ويجب علينا، ونحن بصدد هذا العمل، أن ندرك أن الثقافة هى الأم والمؤسسات هى الأبناء، وأن المؤسسات الأفريقية التى تتصف بالكفاءة والعدل رهن التعديلات التى ندخلها على الثقافة.

الثورات الأربع التى يتعين أن نبدأ بها

نحن بحاجة إلى أربع ثورات ثقافية سلمية فى أربعة قطاعات: التعليم والسياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية.

التعليم

التعليم التقليدى للطفل الأفريقى يعد البنات والبنين للاندماج فى مجتمعهم القبلى. إذ لا يقتصر الأمر على أن ينقل التعليم للأطفال العادات الخاصة بالعمر والجنس للولد أو البنت، بل ينقل إليهم جميع القيم والمعتقدات التى تصوغ الأساس الثقافى للجماعة التى ينتمون إليها. ويتلقى أو يلقن الطفل الأفريقى التقليدى على أيدى مجتمعه المحلى كله داخل منظومة ترى التعليم أولا وقبل كل شىء أداة التنشئة الاجتماعية. والمشكلة أن هذه المنظومة تقدم للأطفال حوافز محدودة لتحسين أنفسهم، وللإبداع، ولأن يكونوا أفضل من ذويهم.

كيف يتسنى لنا إذن إصلاح نظم التعليم التقليدية، الأمر الذى تعوقه وبقوة ثقافة محافظة، ونقص فى البنية الأساسية والمنشآت التربوية؟ (إذ ليس غريبا، كمثال، أن تضم حجرة الدراسة الواحدة ١٢٥ طالبا). الأمر غاية فى البساطة، أن نؤكد كمجتمع أن الأولوية المطلقة للتعليم، وحظر تشييد مدارس دينية وغيرها من قصور يجرى بناؤها على حساب المدارس، وتعديل محتوى المقررات الدراسية، أن نؤكد ليس فقط على العلم، بل وعلى التحولات الضرورية للمجتمع الأفريقى. معنى هذا توفر تفكير نقدى، وتأكيد على ضرورة الوحدة على مستوى القارة والأقاليم الفرعية، وأيضا

التأكيد بوجه عام على الخصائص التى تغرس وتولد التقدم: الخيال، والاختلاف فى الرأى، والإبداع، والأهلية، والإحساس بالمسئولية والواجب، وحب إتقان العمل.

وهكذا يكون منوطا بالمدرسة الأفريقية صياغة وتشكيل رجال أعمال المستقبل، ومن ثم خالقى الوظائف، وليس مجرد أصحاب درجات يتوقعون تولى مناصب ليسوا أهلا لها. ويجب أن يتعلم التلميذ منذ التحاقه بالتعليم الابتدائى قيمة الزمن واستثمار الوقت، ليس على أساس الإنتاج فقط، بل إن يتمثل بخاصة فى صيانة المرافق والمعدات والحفاظ عليها. ولا ريب فى أن تعليم الصيانة التقانية أهم كثيرا من تدريس مقررات عن دور نظام الحزب الواحد فى ضمان وحدة الأمة، وعن "أب الأمة" المعصوم من الخطأ.

ويجب أن لا يتوقف التغيير عند هذا الحد ، إن دور المرأة الأفريقية فى المجتمع - وهى عصب المجتمع المهدر - يجب تغييره أيضا ، المرأة الأفريقية ليس لها حق فتح حسابات فى البنوك أو الاقتراض أو التملك ، وليس مسموحا لها بأن تتكلم وتجهر بصوتها ، والمرأة هى قوة الإنتاج الرئيسية لغذائنا، ومع هذا محرومة من التدريب فى مجال الزراعة أو تلقى مساعدات تقانية وغيرها.

السياسة

ما إن يتم إصلاح التعليم حتى تتغير النظم السياسية الأفريقية عمليا ومن نفسها. إذ سيظهر مواطن من طراز جديد، مواطن يؤمن بدور أكبر للفرد، ويؤمن بقيمة الفرد كعنصر اجتماعى فاعل، وبقدرته على التكيف مع بيئته المؤسسية، وبالمطالب اللازمة لتقدم مجتمعه. وتحتاج الأمم الأفريقية إلى توسيع نطاق التعددية والقائمة عمليا فى صورة تنوع شعوبهم، ولكن بحيث تشمل المضمار السياسى. ويجب غرس روح التسامح والتأكيد على عامل الجدارة والكفاءة. ويجب أن يحل شعور الوحدة الإقليمية محل الشعور القوى المحدود.

يجب لتثوير ثقافتنا الاقتصادية أن ندرك ضرورة أن نؤسس أولا أسواقا موحدة بيننا ولنا بدلا من الاعتماد على سوق عالمية نحن مستبعدون منها عمليا. ويجب الإقرار بأن الربح هو محرك التطوير ، وأن نعترف بأن لا غنى عن دور المبادرة الفردية وحق الفرد المطلق فى أن يتمتع بثمار عمله ، ويجب أن نفهم أن لا سبيل لضمان نمو اقتصادى حقيقى ومستدام بدون ضمان عمالة كاملة. ومن هنا يتعين تشغيل جميع السكان الأفارقة. إذ من المستحيل أن يكون المرء عاطلا ومواطنا صالحا فى آن واحد، خاصة فى بلدان تفتقر إلى شبكة تأمين اجتماعى.

الحياة الاجتماعية

لن يظهر المجتمع المدنى الأفريقى إلى الوجود بدون تغيرات نوعية فى السلوك. وتبدأ هذه التغيرات أولا فى العلاقات بين الأفارقة، ثم بعد ذلك فيما يتعلق بالسلوك تجاه الأجانب الذين نشعر إزاءهم بالدونية بوجه عام ، ويجب أن نتحلى بقدر أكبر من الثقة بالنفس، والثقة ببعضنا بعضا، وبالالتزام تجاه تحقيق تقدم لخير الجميع ، ونحن بحاجة إلى الالتزام بنهج أكثر صراحة ومنهجية فى إعداد الخطط الإستراتيجية، وتنفيذ القرارات التى تم اتخاذها، مهما كانت التكلفة.

خاتمــة

نحن الآن عند مفترق طرق ، إن الأزمات الاقتصادية والسياسية المدمرة التى تعانى منها أفريقيا دون توقف تجعل من الضرورى بالنسبة لنا أن نعمل فورا ودون إبطاء ، ويجب أن ننفذ إلى قلب وجوهر أخلاقياتنا وعاداتنا لكى نستأصل ذلك الغشاء المظلم الذى يحول دون مجتمعاتنا والانتقال إلى الحداثة ، ويجب أن نقود بأنفسنا هذه

الثورة فى العقول وعلى مسئوليتنا إذ بدونها لا مجال لنقل التقانة. ويجب أن نضع رهاننا على عقلنا نحن وذكائنا نحن، ذلك لأن الأفارقة، حين يتوفر لهم قادة ذوو قدرة وكفاءة، سيكونون مهيئين تماما لكى ينأوا بأنفسهم عن الغيرة وعن الخضوع الأعمى لكل ما هو منافٍ للعقل، وعن مظاهر البلادة والكسل التى هى علة تعطلهم وخرابهم، وإذا كانت أوروبا، وهى جزء صغير من الكوكب، تهيمن عليه وتنظمه لفائدتها وحدها، إنما تحقق لها هذا لأنها استحدثت وطورت ثقافة التغيير والانتصار على العقبات وترتكز على الدقة والعمل، ومتحررة من سلطان القوى غير المرئية، ويتعين علينا أن نفعل الشىء ذاته.

الباب الثانى

الثقافة والتطوير السياسى

(٧)

الثقافة والديمقراطية

دانييل إيتونجا - مانجويل

تأسيسا على ماكس فيبر، أكد كل من فرنسيس فوكوياما ١٩٩٥ ولورانس هاريزون (١٩٨٥ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٧) وصمويل هنتنجتون (١٩٩٦) وروبرت بوتنام (١٩٩٣)، أن التقاليد الثقافية تتسم بخاصية الثبات على نحو ملحوظ، وهى التى تصوغ شكل السلوك السياسى والاقتصادى فى مجتمعاتها اليوم. هذا بينما أصحاب نظريات التحديث ابتداء من كارل ماركس وحتى دانييل بيل (١٩٧٣ ، ١٩٧٦) ومؤلف هذا الفصل (١٩٧٧ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٧)، أكدوا أن صعود المجتمع الصناعى مرتبط بتحولات ثقافية متلاحمة بعيدا عن المنظومات القيمية التقليدية. وتقدم هذه الدراسة شواهد على أن الرأيين صواب.

*** يرتبط التطوير بمتلازمة من التغيرات التى يمكن التنبؤ بها، وهى مستقلة عن المعايير الاجتماعية المطلقة، فى اتجاه قيم أكثر عقلانية وتسامحا وثقة وبعد حداثية.**

*** ولكن الثقافة رهن مسارها. وواقع أن مجتمعا ما كان تاريخيا مجتمعا بروتستانتيا أو أرثوذكسيًا أو إسلاميا أو كونفوشيا يؤدى إلى ظهور مناطق ثقافية ذات منظومات قيم مميِّزة وتظل باقية وقتما تكون لنا سيطرة وصولا إلى نتائج التطوير الاقتصادى.**

إن المناطق الثقافية قائمة، ولها تجلياتها الاجتماعية والسياسية الرئيسية، وتسهم فى تشكيل ظواهر مهمة ابتداء من معدلات الخصوبة إلى السلوك الاقتصادى ـ كذا المؤسسات الديمقراطية كما سوف يثبت فى هذا الفصل من الدراسة. وثمة بعد رئيسى لتباين التداخل عبر الثقافات يكشف عن أهمية خاصة بالنسبة للديمقراطية. ذلك أن المجتمعات، كما سوف نرى، تتباين تباينا هائلا من حيث مدى تأكيدها على "قيم البقاء" أو "قيم التعبير عن الذات"، إذ إن المجتمعات التى تؤكد على الثانية هى الواعدة لتكون مجتمعات ديمقراطية أكثر من المجتمعات التى تؤكد على قيم البقاء.

ويبدو أن التطوير الاقتصادى يفضى إلى تحول تدريجى من قيم البقاء إلى قيم التعبير عن الذات، وهو ما يساعدنا على تفسير لماذا المجتمعات الأغنى واعدة أكثر لتكون مجتمعات ديمقراطية. وسوف يبين لنا فيما يلى أن معامل الارتباط بين قيم البقاء/التعبير عن الذات قوى بدرجة لافتة للنظر. ترى هل يقترنان لأن قيم التعبير عن الذات (والتى تتضمن الثقة بين الأشخاص والتسامح والمشاركة فى صنع القرار) من شأنها أن تفضى إلى الديمقراطية؟ أم أن المؤسسات الديمقراطية تدفع إلى ظهور هذه القيم؟ إن من العسير دائما تحديد السببية، بيد أن الشواهد توحى بأن الثقافة أكثر من غيرها هى التى تصوغ الديمقراطية.

التحديث والمناطق الثقافية

يذهب هنتنجتون (١٩٩٣ و ١٩٩٦) إلى أن العالم مقسم إلى ثمان أو تسع حضارات كبرى مرتكزة على فوارق ثقافية ثابتة ظلت باقية على امتداد قرون ـ وأن صراعات المستقبل ستحدث على امتداد خطوط التنازع الفاصلة بين هذه الحضارات.

وإن هذه الحضارات صاغتها فى الأساس تقاليد دينية لا تزال قوية النفوذ حتى اليوم، على الرغم من قوى التحديث: المسيحية الغربية، والعالم الأرثوذكسى، والعالم الإسلامى، والكونفوشيوسى، والياباني، والهندوسى، والبوذى، والأفريقى، وأمريكا اللاتينية، إذ تؤلف هذه التجمعات المناطق الثقافية الكبرى. ويستطرد هنتنجتون ليؤكد

أنه بعد نهاية الحرب الباردة ستقع النزاعات السياسية أساسا على امتداد هذه التقسيمات الثقافية وليس على امتداد خطوط أيديولوجية أو اقتصادية.

ويزعم بوتنام (١٩٩٣) فى دراسة ذات صلة بالموضوع أن المناطق الإيطالية التى تحقق فيها المؤسسات الديمقراطية نجاحا كبيرا للغاية اليوم هى المناطق التى شهد فيها المجتمع المدنى تطورا جيدا نسبيا منذ قرون. ويذهب هاريزون (١٩٨٥) إلى أن التطوير يتأثر تأثرا قويا بالقيم الثقافية الأساسية السائدة فى المجتمع. ويرى فوكوياما (١٩٩٥) أن قدرة المجتمع على المنافسة فى الأسواق الكوكبية مشروطة بالثقة الاجتماعية: فمجتمعات "الثقة المتدنية" فى وضع متدن لأنها أقل فاعلية وكفاءة من أجل تطوير مؤسسات اجتماعية كبيرة ومعقدة. وتعكس جميع هذه التحليلات افتراضا بأن المجتمعات المعاصرة تميزها سمات ثقافية محددة المعالم وباقية على امتداد فترات زمنية طويلة ـ وأن هذه السمات تؤثر بقوة فى الأداء السياسى والاقتصادى للمجتمعات.

والسؤال إلى أى مدى يتصف هذا الافتراض بالدقة؟

وثمة كم هائل من الدراسات التى تعرض وجهة نظر متباينة ومختلفة بشكل واضح. ذلك أن أصحاب نظريات التحديث، ومن بينهم كاتب هذا الفصل، يؤكدون أن العالم يتغير بوسائل من شأنها أن تسبب تآكل القيم التقليدية ، ومن ثم فإن التطوير الاقتصادى يكون بشكل شبه حتمى سببا فى انحسار سطوة المؤسسة الدينية وتلاشى الفوارق الثقافية.

وتعرض هذه الدراسة شواهد على أن كلا الرأيين صواب، استنادا إلى بيانات مستمدة من ثلاث موجات لبحث استقصائى للقيم العالمية، والذى يشمل الآن خمسة وستين مجتمعا تضم ٧٥ بالمائة من سكان العالم ، ويبدو أن التطور الاقتصادى مرتبط بمتلازمة تغيرات قابلة للتنبؤ تتباعد عن المعايير الاجتماعية المطلقة وتتقارب فى اتجاه قيم العقلانية والتسامح والثقة وما بعد الحداثة. ولكن الثقافة رهن المسار. إن

واقع كون مجتمع ما تاريخيا بروتستانتيا أو أرثوذكسيا أو إسلاميا أو كونفوشيا هو الذى يؤدى إلى ظهور مناطق ثقافية ذات منظومات قيم مميزة بخصائص بالغة الوضوح وتظل باقية وقتما تسيطر إلى حين الوصول إلى نتائج التطوير الاقتصادى.

إن الفوارق الثقافية ترتبط ارتباطا وثيقا بعدد من الظواهر الاجتماعية المهمة والتى سنركز على واحدة منها: إنها مرتبطة ارتباطا قويا بمدى ما لدى المجتمع من مؤسسات ديمقراطية وفقا لدرجات القياس المحددة بشأن تقديرات الاستخدام غير المقيد للحقوق السياسية والحريات المدنية منذ ١٩٧٢ وحتى ١٩٩٧، وليسمح لى القارئ قبل إثبات هذه النقطة أن نفحص الدليل على أن الفوارق عبر الثقافية والثابتة قائمة فعلا، حتى على الرغم من أن التطور الاقتصادى ينزع إلى إحداث تحولات ثقافية بطريقة منظمة ونسقية.

القيم التقليدية التشريعية والعقلانية وقيم البقاء

التعبير عن الذات - بعدان رئيسيان للتباين عبر الثقافى

مقارنة الثقافات فى عرض شديد الإيجاز تستلزم جهدا كبيرا فى اختزال المعلومات ، وإن مقارنة كل حضارة من الحضارات الثمانية أو التسعة فى ضوء المتغيرات الواحد بعد الآخر وبين فئات القيم التى تقيسها الدراسات الاستقصائية للقيم العالمية (غير الآلاف التى يمكن تخيلها لقياسها) ستكون عملية لا نهاية لها ، ولكن أية عملية ذات دلالة لاختزال البيانات تستلزم توفر بنية أساسية بسيطة نسبيا للتباين عبر الثقافي - وهو ما لا يمكن أن نأخذه مأخذ التسليم. ولكن يبدو، لحسن الحظ، أن هذه البنية موجودة بالفعل.

فى بحث سابق (إنجلهارت ١٩٩٧ - فصل ٣) حلل كاتب هذا الفصل بيانات تم جمعها على المستوى القومى مستمدة من ثلاثة وأربعين مجتمعا من المجتمعات الواردة فى الدراسة الاستقصائية للقيم فى العالم (١٩٩٠ - ١٩٩١). وكشفت عن فوارق

عبر ثقافية كبيرة ومتماسكة ، وتبين أن الرؤى العالمية لشعوب المجتمعات الغنية تختلف على نحو نسقى عن رؤى المجتمعات منخفضة الدخل على مدى نطاق واسع من المعايير والمعتقدات السياسية والدينية والاجتماعية ، وكشف التحليل العملى عن بعدين رئيسيين استكشفا درجات المتغيرات، وفسرا أكثر من نصف ظاهر التباين عبر الثقافى. ويعكس هذان البعدان استقطابا عبر ثقافى بين التوجهات التقليدية مقابل التوجهات العقلانية ـ العلمانية إزاء السلطة وقيم البقاء مقابل قيم التعبير عن الذات ، وجعل هذا من الممكن تعيين موقع كل مجتمع على خريطة ثقافية كوكبية.

وتأتى هذه الدراسة تأسيسا على هذه الاكتشافات حيث نضع تقديرات مقارنة للتباين عبر الثقافى، والتى يمكن استخدامها مع الموجات الثلاثة للدراسة الاستقصائية للقيم فى العالم على كل من المستوى الفردى والمستوى القومى، وهذا من شأنه أن يمكننا من دراسة التغيرات على مدى الزمن فى توازٍ مع هذين البعدين. واستخدم التحليل الأول (إنجلهارت ١٩٩٧) الدرجات العاملية factor scores المبنية على اثنين وعشرين متغيرا فى الدراسات الاستقصائية ١٩٩٠ – ١٩٩١، واخترنا مجموعة فرعية من عشر متغيرات لها تأثيرات عالية على هذين البعدين كما استخدمت أيضا فى الشكل ذاته فى الموجات الثلاثة للدراسات الاستقصائية عن القيم فى العالم ، واستخدمنا هذه الفئة الفرعية للإقلال إلى أدنى حد ممكن من مشكلات البيانات المفتقدة (إذ حينما نفتقد متغيرا نفقد أمة بكاملها فى التحليل).

وثمة معامل ارتباط عال بين الدرجات العاملية الناتجة عن هذه المجموعة المخفضة من الموضوعات والدرجات العاملية الناتجة عن الاثنين وعشرين موضوعا التى سبق استخدامها (إنجلهارت ١٩٩٧ ، ٣٣٤ – ٣٣٥ ، ٣٣٨). وإن البعد التقليدى/العقلانى ـ العلمانى المستخدم هنا يكاد يكون مرتبطا ارتباطا كاملا بالدرجات العاملية المستمدة من البعد المماثل القائم على أحد عشر متغيرا. ويصدق الشىء نفسه بالنسبة لبعد البقاء/التعبير عن الذات ، وهدفنا استكشاف عن وجه تقريبى للتباين عبر الثقافات.

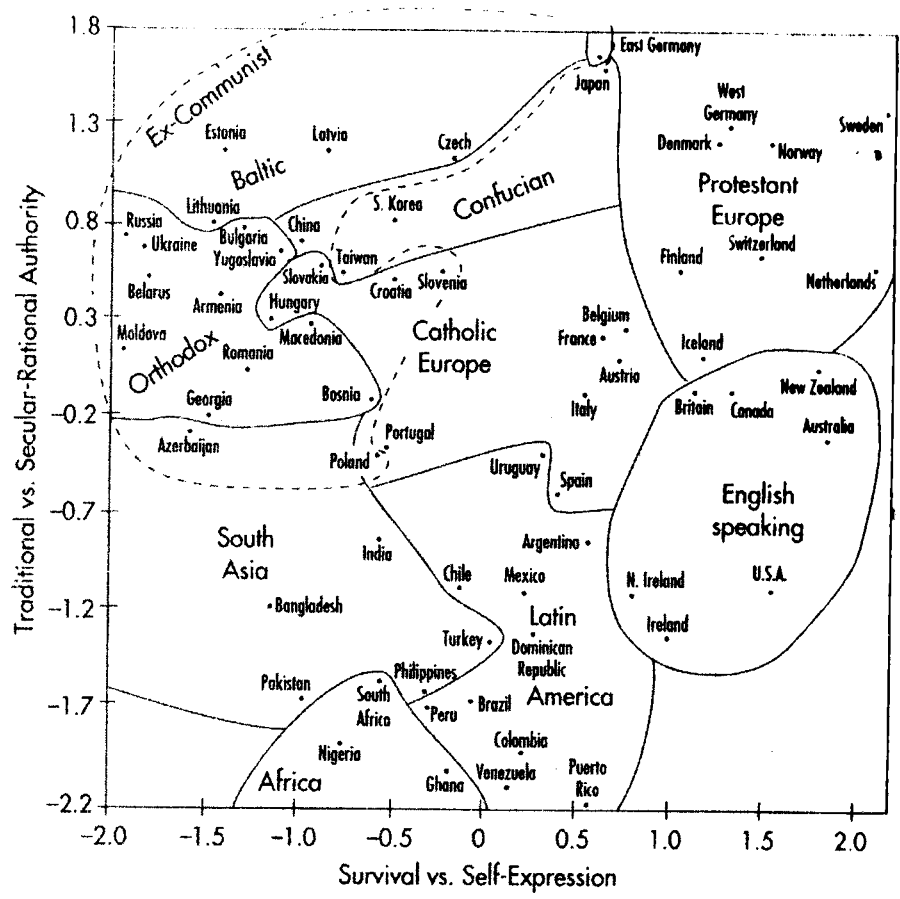
ويستكشف كلا من هذين البعدين محورا مهما للاختلاف فيما بين الثقافات، ويتضمن عشرات من القيم والتوجهات الأساسية. ويعكس البعد التقليدى/العقلانى - العلمانى أولا وقبل كل شىء الاختلاف بين المجتمعات التى يحتل فيها الدين أهمية كبيرة جدا، وبين المجتمعات التى لا يكون فيها الدين على نفس القدر من الأهمية، ولكنه يكشف أيضا عن تنوع اهتمامات أخرى. إذ من بين الموضوعات الرئيسية التأكيد على أهمية روابط الأسرة والانصياع للسلطة (بما فى ذلك الرضى النسبى بحكم عسكرى)، علاوة على تجنب الصراع السياسى والتأكيد على توافق الآراء بدلا من المواجهة. وتشدد المجتمعات الممثلة عند القطب التقليدى على الدين والمعايير المطلقة والقيم التقليدية للأسرة: وتفضل الأسر كبيرة الحجم، وتنبذ الطلاق، وتتخذ موقفا مناصرا للحياة فيما يتعلق بقضايا الإجهاض والقتل الرحيم والانتحار. وتشدد على التماثل الاجتماعى بدلا من الإنجاز الفردى، وتؤثر توافق الآراء بدلا من الصراع السياسى العلنى، وتدعم الإذعان للسلطة، وتبلغ مشاعر الكبرياء الوطنى والنظرة القومية مستويات عالية، هذا بينما المجتمعات التى تسود لديها قيم علمانية - عقلانية تؤثر النقيض لكل الموضوعات السابقة.

والملاحظ أن هذه التوجهات تنزع إلى التلازم فى أكثر من ستين من المجتمعات موضوع الدراسة. ويتأكد صدق هذا على الرغم من أننا انتخبنا عامدين موضوعات تغطى نطاقا واسعا من نقاط البحث: إذ كان يحدث أن نختار خمسة موضوعات تشير إلى الدين وتحصل على مجموعة عنقودية شديدة الترابط. ولكن كان هدفنا هو قياس أبعاد واسعة المدى للتنوع فيما بين الثقافات.

ويبدو أن الالتزام بهذه القيم تترتب عليه نتائج مهمة فى العالم الموضوعى. مثال ذلك أن المجتمعات التى تؤكد على القيم التقليدية تتميز بمعدلات خصوبة أعلى بكثير من نظيرتها فى المجتمعات التى تشدد على القيم القانونية - العقلانية.

يشتمل بعد البقاء/التعبير عن الذات على الأفكار الرئيسية المميزة للمجتمع بعد الصناعي. ونجد من بين مكوناتها المحورية الاستقطاب بين القيم المادية وما بعد المادية. ويشير دليل شامل إلى أن هذه القيم تكشف عن تحول فيما بين الأجيال من التأكيد على الأمن الاقتصادى والبدنى إلى زيادة التأكيد على التعبير عن الذات والرفاه الشخصى، ونوعية الحياة (إنجلهارت ١٩٧٧، ١٩٩٠ ، ١٩٩٧). ويسود هذا التحول الثقافى جميع المجتمعات الصناعية المتقدمة. ويبدو أنه يظهر بين الجماعات العمرية المشتركة ممن شبوا فى ظروف تنظر إلى البقاء نظرة تسليم ، وتقترن هذه القيم بظهور موقف يؤكد على نحو متزايد على الحماية البيئية، والحركة النسائية، والمطالبات المتزايدة بالمشاركة فى اتخاذ القرارات الخاصة بالحياة الاقتصادية والسياسية. وانتشرت هذه القيم خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، وآخذة فى الانتشار على نطاق واسع فى كل المجتمعات الصناعية تقريبا حيث يسهل الحصول على براهين فى تسلسل زمنى شامل. بيد أن هذا ليس سوى مكون واحد من مكونات بعد أشمل للتنوع فيما بين الثقافات.

وتكشف المجتمعات التى تشدد على قيم البقاء عن مستويات منخفضة نسبيا للرفاه الذاتى، وعن مستوى سيئ نسبيا للحالة الصحية. وينخفض فيها مستوى الثقة فيما بين الأشخاص، وتكون غير متسامحة نسبيا مع الجماعات الأجنبية، ويتدنى تأييدها للمساواة بين الجنسين، وتشدد على القيم المادية، ويصل إيمانها بالعلم والتقانة مستويات عالية نسبيا، ويتدنى نشاطها البيئى إلى مستويات منخفضة نسبيا، وتؤثر، نسبيا، نظام الحكم التسلطى. ولكن المجتمعات التى تؤكد على قيم التعبير عن الذات، فإنها تميل إلى أفضليات مناقضة لكل ما سبق. وطبيعى أن ثمة نتائج موضوعية مهمة تترتب على ما إذا كان المجتمع يشدد على قيم البقاء أم على قيم التعبير عن الذات ، وسوف يبين لنا أن المجتمعات التى تؤكد على قيم التعبير عن الذات أميل إلى أن تكون على الأرجح مجتمعات ديمقراطية مستقرة أكثر مما هو الحال بالنسبة للمجتمعات التى تؤكد على قيم البقاء .



شكل ٧ – ١ مواقع خمسة وستين مجتمعا على بعدى الاختلاف فيما بين الثقافات .

ملحوظة: تشير الدرجات على كل من المحورين إلى الدرجات العاملية للبعد على البعد الموضح

المصدر: بيانات الخمسين مجتمعا التالية من المسح الاستقصائى للقيم فى العالم (١٩٩٥ – ١٩٩٨) الولايات المتحدة، نيوزيلندا، الصين، اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، تركيا، بنجلاديش، الهند، باكستان، الفلبين، أرمينا، أذربيجان، جورجيا، بريطانيا، ألمانيا ش، ألمانيا غ، سويسرا، النرويج، السويد، بولندا، بلغاريا، البوسنة، سلوفينيا، كرواتيا، يوغوسلافيا، مقدونيا، نيجيريا، جنوب أفريقيا، غانا، الأرجنتين، البرازيل، شيلى، كولومبيا، جمهورية دومنيكان، المكسيك، بيرو، بورتوريكو، أوروجواى، فنزويلا. والبيانات عن: كندا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال، هولندا، بلجيكا، الدانمرك، أيسلندا، أيرلندا الشمالية، النمسا، المجر، التشيك، سلوفاكيا، رومانيا، مستمدة من المسح الإحصائى للقيم فى العالم ١٩٩٠ مع العلم بأن تقدير موقعى كولومبيا وباكستان على أساس بيانات غير مكتملة.

لنحاول الآن فحص موقع كل من الخمسة والستين مجتمعا المذكورة على البعدين الناجمين عن التحليل العاملى الذى تحدثنا عنه توا، المحور الرأسى على خريطتنا الثقافية الكوكبية (انظر شكل ٧ - ١) يتطابق مع الاستقطاب بين السلطة التقليدية والسلطة العلمانية ـ العقلانية. ويصور المحور الأفقى الاستقطاب بين قيم البقاء والرفاه ورسمنا الحدود حول مجموعات البلدان فى الشكل المذكور مسترشدين برسم هنتنجتون (١٩٩٣ - ١٩٩٦) للمناطق الثقافية.

وتشبه هذه الخريطة إلى حد كبير خريطة أخرى رسمت على أساس المسح الإحصائى لعامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ (إنجلهارت ١٩٩٧ - ١٩٩٣). ونجد فيها مناطق ثقافية مميزة ومتلاحمة. بروتستانتية وكاثوليكية ـ أمريكا اللاتينية، الكونفوشية، أفريقية وأرثوذكسية. وتعكس واقع أن المجتمعات داخل هذه التجمعات العنقودية لها قيم متماثلة نسبيا. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات المسيحية لا تتضمن سوى مجتمعات إسلامية قليلة إلا أنها أميل لأن تقع فى الركن الجنوبى الغربى من الخريطة.

ويبدو أن التقاليد الدينية لها تأثير ممتد ودائم على منظومات القيم المعاصرة فى المجتمعات الخمس والستين على نحو ما ذهب كل من ماكس فيبر وهنتنجتون وآخرين. ولكن ليس الدين هو العامل الوحيد فى تشكيل المناطق الثقافية، ذلك أن ثقافة المجتمع تعكس تاريخه الثقافى كله. وإن من أهم الأحداث التاريخية فى القرن العشرين هو صعود وسقوط الإمبراطورية الشيوعية التى كانت تحكم لفترة ثلث سكان العالم ، وتركت الشيوعية تأثيرا واضحا على منظومات قيم من عاشوا فى ظلها. ولكن على الرغم من مضى أربعة عقود من الحكم الشيوعى إلا أن ألمانيا الشرقية سابقا تظل ثقافيا وثيقة لما كانت تسمى ألمانيا الغربية، وإن اتجهت منظومة قيم ألمانيا الشرقية سابقا ناحية المنطقة الشيوعية ، وعلى الرغم من أن الصين عضو فى المنطقة الكونفوشية، إلا أنها هى أيضا تندرج داخل منطقة واسعة متأثرة بالشيوعية ، وبالمثل أذربيجان، إذ على الرغم من أنها جزء من التجمع العنقودى الإسلامى، إلا أنها تندرج ضمن المنطقة الشيوعية الأوسع التى ظلت خاضعة لحكمها أربعة قرون.

ويبدو تأثير الروابط الاستعمارية واضحا ومتمثلا فى وجود منطقة ثقافية أمريكية لاتينية متاخمة لأسبانيا والبرتغال. وتسهم الروابط الاستعمارية السابقة فى تفسير وجود منطقة متحدثة بالإنجليزية تضم بريطانيا والمجتمعات الأخرى المتحدثة بالإنجليزية. وتكشف جميع التجمعات السبعة المتحدثة بالإنجليزية الواردة فى دراستنا هذه عن خصائص ثقافية متماثلة نسبيا. ولم يجر مسح استقصائى لكل من أستراليا ونيوزيلندا حتى الأعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٨ ولكنهما يدخلان ضمن المنطقة الثقافية المتحدثة بالإنجليزية التى حددها كاتب هذه الدراسة بناء على بيانات ١٩٩٠ - ١٩٩٥ وتقع أستراليا ونيوزيلندا جغرافيا فى منتصف الطريق بالنسبة للعالم، ولكنهما ثقافيا مجاورتان لبريطانيا وكندا.

ويبدو أثر الاستعمار قويا بشكل خاص حين تدعمه هجرات واسعة من المجتمع المستعمِر. ونظرا لأن أسبانيا وإيطاليا والأوروجواى والأرجنتين تربط بينها صلة وثيقة نسبيا على الحدود بين أوروبا الكاثوليكية وأمريكا اللاتينية، فإن هذا الواقع يوضح لنا كيف أن سكان أوروجواى والأرجنتين منحدرين إلى حد كبير من مهاجرين وافدين من أسبانيا وإيطاليا على الرغم من المسافة الجغرافية البعيدة التى تفصل هذه عن تلك، وكذلك اكتشف توم رايس وجان فيلدمان (١٩٩٧) معاملات ترابط قوية بين القيم المدنية لجماعات عرقية مختلفة فى الولايات المتحدة، والقيم السائدة فى بلاد المنشأ - على الرغم من توالى جيلين أو ثلاثة منذ تاريخ الهجرة الأولى.

ما مدى واقعية المناطق الثقافية

تحديد مكان كل مجتمع فى الشكل ٧ -١ إنما هو تحديد موضوعى، تأسيسا على التحليل العاملى لبيانات مسحية مأخوذة من كل بلد. ولكن الحدود المرسومة حول هذه المجتمعات فهى ذاتية، استرشدنا فى رسمها بتقسيم هنتنجتون للعالم إلى مناطق ثقافية عديدة، إلى أى مدى هذه المناطق "واقعية"؟ لقد كان بالإمكان رسم الحدود بوسائل مختلفة لأن هذه المجتمعات تأثرت بعوامل عديدة ومتباينة. وهكذا نجد بعض الحدود تتداخل مع غيرها - مثال ذلك المنطقة الشيوعية السابقة تتداخل مع المناطق

الثقافية البروتستانتية والكاثوليكية والكونفوشية والأرثوذكسية والإسلامية ، ونجد بالمثل بريطانيا الواقعة في محل تقاطع المنطقة المتحدثة بالإنجليزية وأوروبا البروتستانتية ، ونعرف أن بريطانيا عمليا لصيقة لكل المجتمعات المتحدثة بالإنجليزية وأدرجناها في هذه المنطقة، ولكن كان بالإمكان مع تعديل بسيط أن نرسم الحدود على نحو يسمح بوضع بريطانيا داخل أوروبا البروتستانتية، ذلك لأنها أيضا ذات صلة ثقافية وثيقة بهذه المجتمعات ، إن الحقيقة الواقعة معقدة، إذ إن بريطانيا بروتستانتية ومتحدثة بالإنجليزية، ويعكس وضعها العملى كلا من وجهى الحقيقة .

ورسمنا بالمثل حدودا حول مجتمعات أمريكا اللاتينية التى سلم هنتنجتون أنها منطقة ثقافية متمايزة: إذ تكشف جميع المجتمعات العشرة فى الحقيقة عن قيم متماثلة نسبيا من منظور كوكبى. ولكن كان بالإمكان، مع إحداث تغيرات طفيفة فقط، أن نرسم هذه الحدود بحيث تحدد منطقة ثقافية هسبانية تضم إسبانيا والبرتغال اللتين ترتبطان ارتباطا وثيقا نسبيا بمجتمعات أمريكا اللاتينية. أو كان بالإمكان أن نخط حدودا تندرج داخلها أمريكا اللاتينية وأوروبا الكاثوليكية والفلبين وأيرلندا ضمن منطقة ثقافية كاثوليكية رومانية واسعة. والجدير بالملاحظة أن جميع هذه المناطق لها مبرراتها العملية والمفاهيمية.

وترتكز هذه الخريطة ذات البعدين على تماثل القيم الأساسية. ولكنها تعكس أيضا التباعد النسبى بين هذه المجتمعات فى ضوء أبعاد أخرى كثيرة مثل الدين والتأثيرات الاستعمارية، وتأثير نظام الحكم الشيوعى، والبنية الاجتماعية، والمستوى الاقتصادى. ويمكن إيجاز أثر كثير من العوامل التاريخية المختلفة تأسيسا على هذين البعدين الثقافيين اللذين يمثلان الأساس لهذه الخارطة، ولكن نظرا لأن هذه العوامل المختلفة لا تتطابق دائما بشكل تام فإننا نصادف بعض حالات الشذوذ الواضحة. مثال ذلك أن اليابان وألمانيا الشرقية السابقة تأتيان متتاليتين الواحدة بعد الأخرى. ويبدو هذا ملائما على أساس أن كلا المجتمعين علمانيان بدرجة عالية، ويتسمان بالثراء نسبيا، ويهما نسب عالية من العمال الصناعيين. ولكن الصورة تبدو غير ملائمة من حيث إن اليابان صاغها تراث كونفوشى، بينما ألمانيا الشرقية صاغتها

البروتستانتية. (الحقيقة أن هاريزون [١٩٩٢] أكد وجود توازيات بين الثقافة البروتستانتية والكونفوشية).

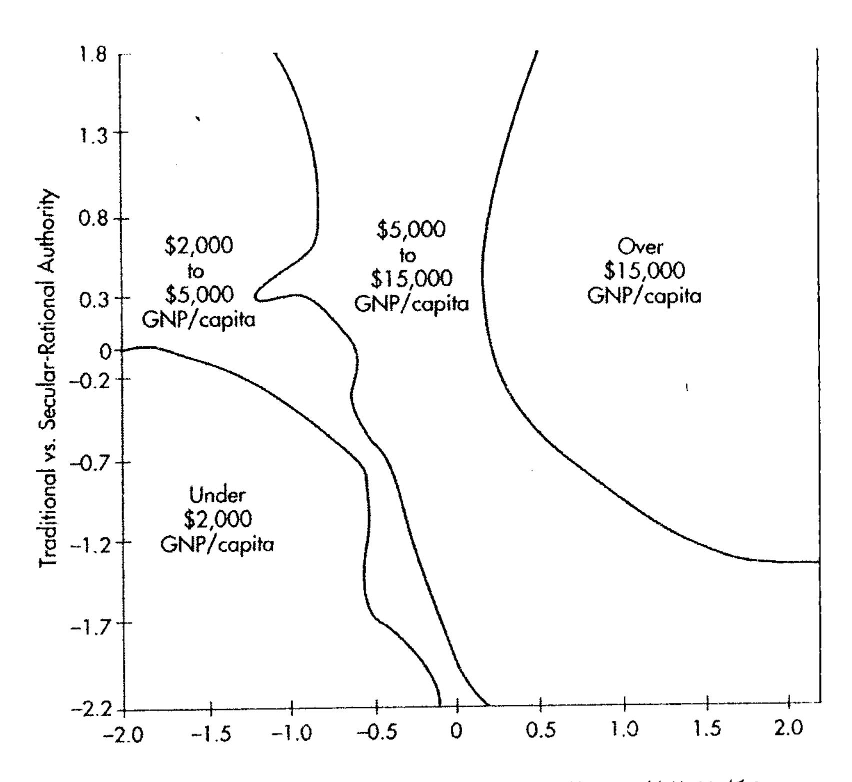
ولكن على الرغم من مظاهر الشذوذ الواضحة إلا أن المجتمعات ذات التراث الثقافى المشترك تدخل بعامة ضمن تجمعات عنقودية مشتركة. ولكن مواضعها تكشف أيضا عن مستواها من حيث التطور الاقتصادى وهيكلها المهنى، ودينها وغير ذلك من مؤثرات تاريخية كبرى. وتعكس مواضعها على هذه الخارطة ذات البعدين واقعا متعدد الأبعاد. ويبدو أن التلاحم الفريد بين هذين البعدين يعكس حقيقة مؤداها أن ثقافة المجتمع إنما يشكلها جماع التراث الاقتصادى والتاريخى، ثم تشكله هى بالتالى.

ويبدو أن التطوير الاقتصادى له أثره القوى على القيم الثقافية، إذ الملاحظ أن منظومات القيم فى البلدان الأغنى تختلف بطريقة منتظمة عن نظيراتها فى البلدان الفقيرة. ويعكس الهيكل العام للشكل ٧-١ التدرج من بلدان الدخل المنخفض (المتمركزة قرب الربع الأدنى الأيسر) إلى البلدان الغنية (المتمركزة قرب أعلى اليمين).

ويؤكد الشكل ٧ -٢ هذه النقطة. إن رسم صورة جديدة للشكل ٧ - ١ يوضح المناطق الاقتصادية التى تقع فيها هذه المجتمعات الخمسة والستون. ونلحظ أن جميع المجتمعات التسعة عشر التى يبلغ نصيب الفرد من إجمالى الإنتاج القومى أكثر من ١٥,٠٠٠ دولار تحتل مرتبة عالية نسبيا على كل من البعدين، وتقع فى منطقة عند الركن العلوى الأيمن. وتتقاطع هذه المنطقة الاقتصادية مع حدود المناطق الثقافية البروتستانتية والشيوعية السابقة والكونفوشية والكاثوليكية والمناطق المتحدثة بالإنجليزية. وعلى العكس من ذلك فإن جميع المجتمعات التى يكون فيها نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى أقل من ٢,٠٠٠ دولار تقع فى تجمع عنقودى أدنى اليسار من شكل ٧ - ٢ فى منطقة اقتصادية تتقاطع مع المناطق الثقافية الأفريقية وجنوب اسيا والمناطق الشيوعية السابقة والأورثوذكسية. وتفيد هذه الشواهد بأن التطوير الاقتصادى يتجه إلى تحريك المجتمعات فى اتجاه مشترك، بغض النظر عن ميراثها الثقافى. ومع هذا، فإن المناطق الثقافية المميزة باقية، وتواصل بقاءها على مدى قرنين بعد مستهل تاريخ الثورة الصناعية.

وليس نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى سوى مؤشر واحد للدلالة على مستوى التطور الاقتصادى للمجتمع. وكما سبق أن أكد ماركس، فإن ظهور الطبقة العاملة الصناعية كان حدثا رئيسيا فى التاريخ الحديث. علاوة على هذا فإن الطبيعة المتغيرة للقوى العاملة تحدد ثلاثة مراحل متمايزة للتطور الاقتصادى: المجتمع الزراعى، والمجتمع الصناعى، والمجتمع ما بعد الصناعى (بيل ١٩٧٣ - ١٩٧٦). معنى هذا أنه لا تزال هناك طائفة من الحدود التى يمكن رسمها حول المجتمعات فى الشكلين ٧ - ١ و٧ -٢. ونجد أن المجتمعات التى تضم نسبة مئوية عالية من القوى العاملة فى الزراعة تقع قرب قاع الخريطة، بينما المجتمعات التى بها نسبة مئوية عالية من العمال الصناعيين تقع قرب القمة، والقطاعات التى بها نسبة مئوية عالية فى قطاع الخدمات تقع قرب الجانب الأيمن من الخريطة.

وتشير نظرية التحديث إلى أن المجتمعات مثلما تتطور اقتصاديا، كذلك ثقافتها سوف تنزع إلى التحرك والتعبير فى اتجاه يمكن التنبؤ به، وتتطابق معلوماتنا مع دلالات هذا التنبؤ ، وترتبط الاختلافات الاقتصادية باختلافات ثقافية واسعة النطاق. بيد أننا، وعلى الرغم من هذا، نجد شواهد واضحة على اطراد بقاء مناطق ثقافية مستقرة وراسخة منذ زمن طويل ، واستخدمنا المعلومات التى وفرتها لنا آخر دراسة استقصائية متاحة عن كل مجتمع من هذه المجتمعات، وابتكرنا متغيرات وهمية لكى تكشف لنا عما إذا كان مجتمع ما متحدث بالإنجليزية بشكل غالب أم لا، أو مجتمع شيوعى سابق أم لا، وهكذا بالنسبة لكل مجتمع فى التجمعات العنقودية المبينة فى الشكل ٧ - ١. ويوضح التحليل التجريبى لهذه المتغيرات أن المواقع الثقافية لمجتمعات معينة أبعد من أن تكون مواقع عشوائية، إذ إن ثمانية مناطق من المناطق التسع المحددة فى الشكل ٧ - ١ تكشف عن علاقات مهمة إحصائيا مع أحد البعدين الرئيسيين على الأقل للاختلافات فيما بين الثقافات (الاستثناء الوحيد المجموعة العنقودية لأوروبا الكاثوليكية، وهى مجموعة متلاحمة إلى حد كبير، ولكن لها وضع محايد على كل من البعدين).



شكل ٧–٢ المستوى الاقتصادى لخمسة وستين مجتمعا مبينا على بعدين للاختلاف فيما بين الثقافات .

ملحوظة: جميع المجتمعات الخمسة والستين المبينة فى الشكل ٧–١ فيما عدا مجتمع واحد، تتطابق مع المناطق الاقتصادية المبينة هنا، باستثناء جمهورية الدومنيكان التى تحتل موقعا خاطئا.

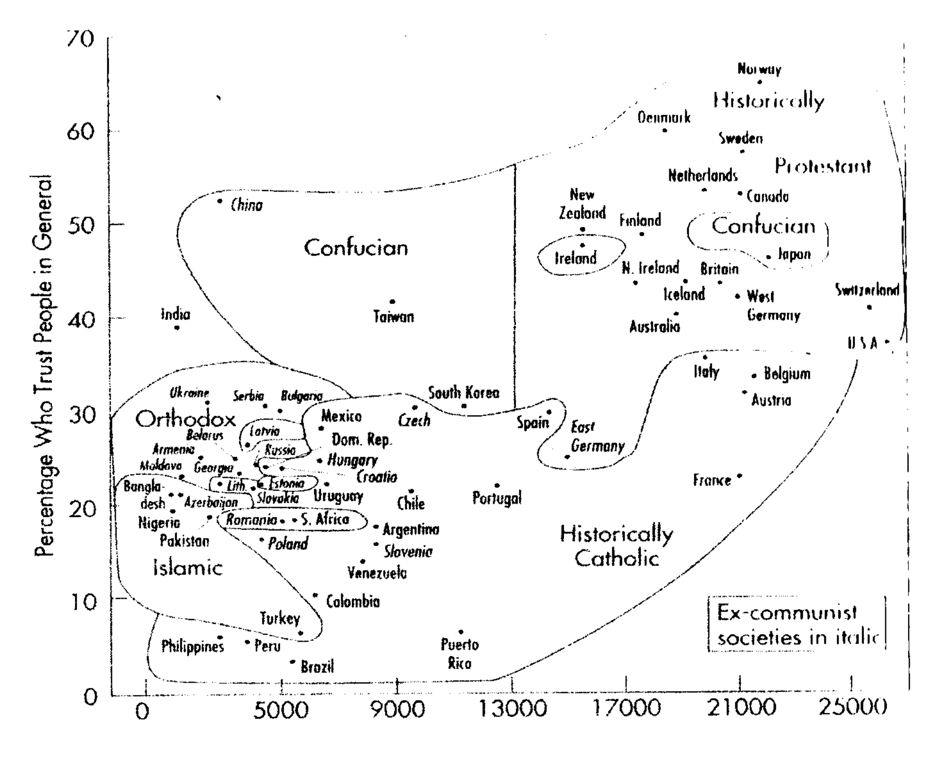
المصدر: المستويات الاقتصادية محددة على أساس بيانات البنك الدولى عن تساوى القوى الشرائية - عام ١٩٩٥ انظر : World Development Report, 1997 , pp. 214 - 215

هل تعكس هذه التجمعات العنقودية الثقافية ببساطة فوارق اقتصادية فقط؟ مثال ذلك هل مجتمعات أوروبا البروتستانتية لها قيم متماثلة لا لشىء سوى لأنها غنية؟ الإجابة لا. إن أثر التراث الثقافى التاريخى للمجتمع يمتد باقيا عند ضبط نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى وهيكل القوى العاملة فى تحليل الانحدار المتعدد (إنجلهارت وبيكر ٢٠٠).

وليسمح لنا القارئ، لكى نوضح مدى تماسك هذه التجمعات العنقودية أن ندرس واحدا من المتغيرات الرئيسية فى دراسة عن الاختلافات فيما بين الثقافات: الثقة فيما بين الأشخاص (أحد عناصر بعد البقاء/التعبير عن الذات) يؤكد كل من جيمس كولمان (١٩٨٨ و ١٩٩٠) وجبرييل ألموند وسيدنى فيربا (١٩٦٣) وبوتنام (١٩٩٣) وفوكوياما (١٩٩٥) أن الثقة فيما بين الأشخاص عنصر جوهرى لبناء الهياكل الاجتماعية التى تعتمد عليها الديمقراطية والتنظيمات الاجتماعية المركبة التى هى ركيزة المشروعات الاقتصادية للإنتاج الكبير. ويبرهن الشكل ٧-٣ عن أن الواقع العملى يشهد بأن كل المجتمعات البروتستانتية تاريخيا تحتل مرتبة أعلى من كل المجتمعات الكاثوليكية تاريخيا من حيث الثقة فيما بين الأشخاص. ويتأكد صدق هذا حتى عند ضبط مستويات التطور الاقتصادى: إذ يبين أن هناك معامل ارتباط واضح بين الثقة فيما بين الأشخاص ومستوى المجتمع من حيث نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى ، ولكن حتى المجتمعات الكاثوليكية تحتل مرتبة أدنى من المجتمعات المزدهرة ذات التاريخ البروتستانتى .

ويبدو كذلك أن تراث الحكم الشيوعى ترك أثرا على هذا المتغير، بحيث نجد عمليا أن جميع البلدان الشيوعية السابقة تحتل مرتبة أدنى نسبيا. ووفقا لهذا نجد أن المجتمعات ذات التاريخ البروتستانتى والتى خضعت لحكم شيوعى، مثل ألمانيا الشرقية ولاتفيا تكشف عن مستويات دنيا نسبيا فى الثقة بين الأشخاص. وإذا نظرنا إلى المجتمعات التسعة عشر التى يعتقد أكثر من ٣٥ بالمائة من أهلها أن غالبية الناس يمكن أن نثق فيهم، نجد أن أربعة عشر مجتمعا منها هى مجتمعات بروتستانتية تاريخيا، وثلاثة منها متأثرة بالكونفوشية ومجتمعا واحدا تسوده الهندوسية، ومجتمعا واحدا فقط (أيرلندا) كاثوليكى تاريخيا. وإذا نظرنا إلى المجتمعات العشر التى تحتل المرتبة الأدنى فى الشكل ٧ - ٣ نجد ثمانية منها مجتمعات كاثوليكية تاريخيا ولا يوجد بينها مجتمع له تاريخ بروتستانتى.

ونقول، بشكل عابر، ثمة معامل ارتباط مذهل بين هذه المعلومات وبين دليل الشفافية فى التصورات الدولية عن الفساد، والذى يتناوله فى الفصل الثامن سيمور مارتن ليبسيت وجبرييل سلمان لينز.



شكل ٧ – ٣ الثقة فيما بين الأشخاص على أساس التراث الثقافى ومستوى التطور الاقتصادى والتراث الدينى .

الثقة بحساب نصيب الفرد/أ ن ق: $R = 60 < .000$ ..

ونلحظ فى مجتمعات بذاتها أن الكاثوليك يحتلون مرتبة مرتفعة شأن البروتستانت من حيث الثقة فيما بين الأشخاص، وليس الأمر الحاسم هنا يتعلق بشخصية فردية بل يتعلق بالخبرة المشتركة تاريخيا لأمم بعينها. وأكد بوتنام (١٩٩٣) أن المنظمات الأفقية المحكومة محليا تفضى إلى ثقة فيما بين الأشخاص، ويبدو أن سيطرة البيروقراطيات الضخمة والمركزية والتراتبية تفضى إلى ضعف وتآكل الثقة فيما بين الأشخاص ، ولقد كانت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية تاريخيا نموذجا للمؤسسة التراتبية الخاضعة لسلطة مركزية ، هذا بينما كانت الكنائس البروتستانتية لامركزية ومهيأة أكثر للسيطرة المحلية.

ويبدو أن التناقض بين السيطرة المحلية والهيمنة من جانب تراتبية بعيدة ترتبت عليه نتائج مهمة بعيدة المدى فيما يتعلق بالثقة فيما بين الأشخاص. ومن الواضح أن هذه الفوارق فيما بين الثقافات لا تعكس التأثير المعاصر لكنائس كل من الفريقين ، إذ تغيرت الكنيسة الكاثوليكية كثيرا خلال العقود الأخيرة. علاوة على هذا نلحظ فى كثير من هذه البلدان، خاصة البلدان البروتستانتية، تضاؤل عدد من يذهبون إلى الكنيسة إلى الحد الذى لم نعد نرى سوى قلة قليلة هى التى تنتظم على حضور قداس الكنيسة ، وأصبحت الغالبية لا تربطها بالكنيسة اليوم سوى علاقة واهية وربما انقطعت علاقتها تماما بالكنيسة. ولكن أثر العيش داخل مجتمع شكلته تاريخيا مؤسسات كاثوليكية أو بروتستانتية، كانت قوية النفوذ يوما ما، لا يزال باقيا ممتدا، يسهم فى تشكيل كل امرئ - بروتستانتى أو كاثوليكى أو غير ذلك - نشأ اجتماعيا وتربى فى ثقافة أمة بذاتها.

ويبدو أن المجتمعات البروتستانتية والكاثوليكية تكشف اليوم عن قيم مميزة. وسبب ذلك أساسا الأثر التاريخى الذى تركته كنيسة كل منها على المجتمعات إجمالا وليس بسبب تأثير معاصر للكنيسة. وهذا هو السبب فى أننا نصنف ألمانيا وسويسرا وهولندا ضمن المجتمعات البروتستانتية تاريخيا (إذ إن البروتستانتية هى التى شكلتهم تاريخيا حتى إن ضمت اليوم عددا من الكاثوليك أكثر من البروتستانت. وحدث هذا بسبب الهجرة وانخفاض عدد الموالين البروتستانت نسبيا، وارتفاع معدلات العولمة البروتستانتية).

الثقافة والديمقراطية

الفكرة القائلة بأن الثقافة السياسية مرتبطة بالديمقراطية أحدثت أثرا قويا عقب صدور كتاب "الثقافة المدنية" (ألموند وفيربا ١٩٦٣). ولكنها أضحت فكرة بالية خلال السبعينيات لأسباب متباينة. ونعرف أن فهم الثقافة السياسية أثار سؤالا تجريبيا

مهما: هل هناك مجتمعات بذاتها توفرت لها ثقافات سياسية هى التى أفضت، على نحو نسبى، إلى الديمقراطية؟ زعم بعض النقاد أن هذا النهج نهج "تخبوى" فى محاولته بيان أن بعض الثقافات أكثر من غيرها استعدادا للتحول إلى الديمقراطية. وإن أى نظرية حكيمة تؤمن بأن جميع المجتمعات سواء من حيث احتمال التحول إلى الديمقراطية. ولكن المشكلة هى أن صياغة نظرية حسب الطلب لتتطابق مع إيديولوجية بذاتها يمكن أن تنتج نظرية لا تتطابق مع الواقع، والنتيجة أن تخطئ عمليا فى تنبؤاتها ، وستصبح النظرية مرشدا مضللا لمن يحاولون مواكبة عملية المقرطة فى عالم الواقع.

وبحلول التسعينيات، خلص المراقبون من أمريكا اللاتينية ومرورا بشرق أوروبا وحتى شرق آسيا إلى أن العوامل الثقافية كان لها دور مهم فى المشكلات التى واجهتهم بصدد عملية المقرطة. وتبين أن مجرد تبنى دستور ديمقراطى أمر غير كافٍ .

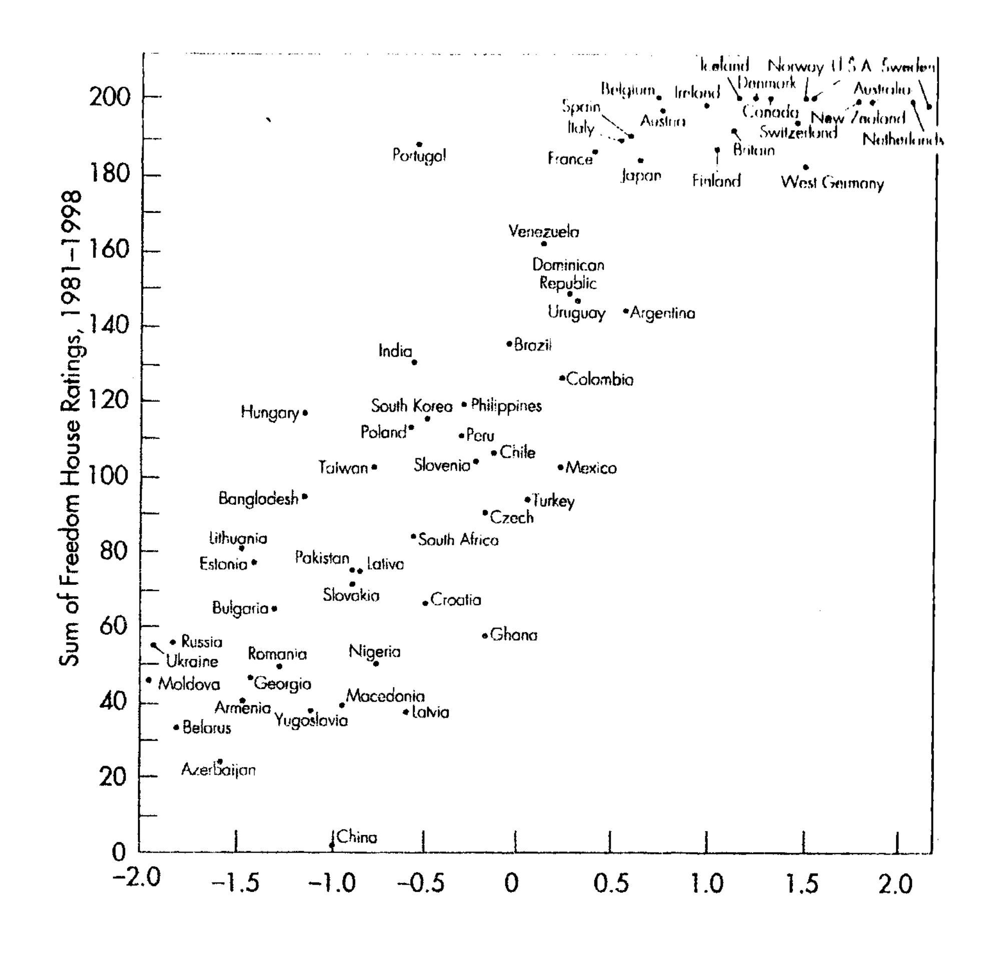
وتم حذف العوامل الثقافية من غالبية الدراسات التحليلية التجريبية عن الديمقراطية. ويرجع سبب ذلك جزئيا، ولا يزال حتى الآن، إلى أننا لم تتوفر لدينا مقاييس يمكن الاعتماد عليها لقياس هذه العوامل إلا لعدد من البلدان لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. وطبيعى أنه حين نضع العوامل الثقافية فى الحسبان، كما هو الحال فى كتابات صاحب هذه الدراسة (إنجلهارت ١٩٩٠ و ١٩٩٧) وبوتنام (١٩٩٣) سيتضح أن لها دورا مهما على ما يبدو.

يقودنا التطوير الاقتصادى إلى نمطين من التغييرات التى تفضى إلى الديمقراطية:

*** إذ تنزع إلى تحويل الهيكل الاجتماعى للمجتمع، وتحقق عمليات إقامة المدن، والتعليم العام، والتخصص المهنى، وتزايد الشبكات التنظيمية، وتحقق مساواة أكبر فى الدخل، والعديد من التطورات التنظيمية المتنوعة التى تحفز وتحشد المشاركة**

الجماهيرية فى السياسة. وطبيعى أن زيادة التخصص المهنى، والتوسع فى التعليم يؤديان إلى نشوء قوة عمل تتصف بالعقلية المستقلة والمهارات المتخصصة التى تعزز من سلطانها التفاوضى مع النخبة.

* ويؤدى التطوير الاقتصادى إلى إحداث تغيرات ثقافية تسهم فى استقرار الديمقراطية. وتفضى إلى نشوء وتطور الثقة والتسامح فيما بين الأشخاص، وتفضى إلى انتشار قيم ما بعد المادية التى تعطى أولوية كبرى للتعبير عن الذات وللمشاركة فى صنع القرار. وبقدر ما تحققه من مستويات عليا فى الرفاه، بقدر ما تضفى مشروعية على النظام الحاكم مما يساعد على استقرار ودوام المؤسسات الديمقراطية حتى فى وقت الشدة ، ونعرف أن المشروعية رصيد أساسى لأى نظام حكم، ولكنها حاسمة بالنسبة للنظم الديمقراطية ، إن نظم الحكم التسلطية قادرة على التشبث بالسلطة حين تفتقر إلى أية مساندة جماهيرية، ولكن النظم الديمقراطية لابد أن تتوافر لها مساندة جماهيرية وإلا لن يكون لها وجود، إذ تخرج من السلطة بفضل الاقتراع العام.



شكل ٧ –٤ قيم التعبير عن الذات والمؤسسات الديمقراطية.

ملحوظة : المحور الرأسى هو إجمالى تقديرات منظمة بيت الحرية للحريات المدنية والحقوق السياسية من ١٩٨١ وحتى ١٩٩٨، وحيث إن هذه التقديرات تعطى تقديرات عالية للمستويات الدنيا من الديمقراطية، فقد عكسنا ظاهرة التناقض بأن طرحنا هذه الكميات الإجمالية من ٢٣٦ (الصين التى حصلت على أعلى درجة من ٢٣٥ حصلت على درجة ١ بعد هذا التحول). ويعكس المحور الأفقى الدرجة العاملية المتوسطة لكل بلد بالنسبة لبعد البقاء/التعبير عن الذات: ويكشف عن مستويات القيم بعد المادية والثقة والتسامح، والفاعلية السياسية والرفاه الشخصى بين كل جمهور.

88 = R, 000 = P, 63 = N

المصدر: دراسات استقصائية لمنظمة بيت الحرية فى طبعات متتالية من "الحرية فى العالم"؛ وبيانات استقصائية من ١٩٩٠ و ١٩٩٥، الدراسات الاستقصائية عن القيم فى العالم.

وإن ما يحققه النظام السياسى من نواتج إيجابية يمكن أن تتولد عنها مساندة جماهيرية لشاغلى المناصب السياسية. ويجرى حساب هذه المساندة، على المدى القصير، على أساس "ماذا فعلت من أجلى مؤخرا؟" ولكن إذا بدا أن حصاد عمل نظام الحكم إيجابى على مدى طويل فإن النظام يمكن أن يحقق لنفسه مساندة واسعة النطاق (إيستون - ١٩٦٣) - أى إدراك عام بأن النظام السياسى جيد فى جوهره، بغض النظر عن حصاد أعماله الراهنة ، ويمكن أن تستمر هذه المساندة وتبقى حتى فى أوقات الشدة.

تيسر لنا الدراسة الاستقصائية للقيم فى العالم إمكانية اختبار هذه الفرضية على نطاق العالم كله. ويوضح لنا الشكل ٧ -٤ أن وضع المجتمع على دليل البقاء/التعبير عن الذات له معامل ارتباط قوى بمستواه من حيث الديمقراطية على نحو ما تبين درجاته بشأن تقديرات منظمة بيت الحرية للحقوق السياسية والحريات المدنية من ١٩٧٢ حتى ,١٩٩٨ وهذه علاقة قوية جدا.

ومن الواضح أن هذه ليست مصطنعة منهجيا ولا مجرد معامل ارتباط، ذلك لأن المتغيرين تم قياسهما وتقديرهما على مستويين مختلفين، وجاءا من مصدرين مختلفين تماما. والملاحظ عمليا أن جميع المجتمعات التى تحتل مرتبة عالية بشأن قيم البقاء/التعبير عن الذات هى ديمقراطيات مستقرة ، ونجد أيضا واقعيا أن كل المجتمعات التى تحتل مرتبة دنيا خاضعة لنظم حكم تسلطية. ولن نحاول فى هذا الفصل تفكيك الروابط السببية المركبة، ويكفينا الآن الإشارة إلى الرابطة القوية الموضحة فى الشكل ٧-٤، وأنها تظل باقية مع ضبط نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى وتحديد التفسيرات الأساسية الممكنة.

أحد التفسيرات المحتملة أن المؤسسات الديمقراطية تؤدى إلى ظهور قيم التعبير عن الذات المرتبطة بها ارتباطا وثيقا للغاية، أو لنقل بعبارة أخرى إن الديمقراطية تجعل الناس أصحاء، سعداء، متسامحين، واثقين ببعضهم، كما أنها تفرز قيم ما بعد المادية (لدى الجيل الأصغر على الأقل). وهذا تفسير يستهوى النفس تماما ، إنه يمثل حجة قوية مساندة للديمقراطية، ويفيد ضمنا أن لدينا القدرة على سرعة تقويم

اعوجاج غالبية مشكلات العالم: تبنى مؤسسات ديمقراطية، وعش سعيدا على الدوام بعد ذلك.

ولكن لسوء الحظ فإن خبرة شعوب الاتحاد السوفييتى السابق لا تدعم هذا التفسير. إذ منذ تحولهم الدرامى فى اتجاه الديمقراطية عام ١٩٩١ لم يصبحوا أكثر صحة ولا أكثر سعادة، ولا أكثر ثقة ببعضهم، ولا أكثر تسامحا أو أكثر انتماء للقيم ما بعد المادية ، إنهم فى الغالب الأعم ذهبوا إلى اتجاه نقيض تماما. وكذلك يمثل تاريخ أمريكا اللاتينية فى عدم الاستقرار الدستورى مثالا آخر.

وثمة تفسير بديل يفيد بأن التطور الاقتصادى يفضى تدريجيا إلى تغيرات اجتماعية وثقافية، والتى من شأنها أن تجعل المؤسسات الديمقراطية أقدر على البقاء والازدهار. ويفيد هذا الرأى فى تفسير لماذا لم تظهر الديمقراطية الجماهيرية إلا مؤخرا جدا نسبيا فى التاريخ؟ ولماذا المرجح أكثر أن لا نجدها حتى الآن إلا فى البلدان الأكثر تقدما وتطورا من الناحية الاقتصادية، خاصة تلك البلدان التى تؤكد على قيم التعبير عن الذات أكثر مما تؤكد على قيم البقاء؟

ولكن التفسير الثانى له مضامينه المشجعة والمحبطة معا. أما السيئ فيه فهو أن الديمقراطية ليست بالشىء الذى يسهل بلوغه وتحقيقه بمجرد تبنى قوانين صحيحة ، إن المرجح تماما هو أنها تزدهر فى سياقات اجتماعية وثقافية دون غيرها، ويبدو أن الوضع الثقافى الراهن للديمقراطية غير مواتٍ نسبيا فى الروسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا وأرمينيا ومولدوفيا.

والشىء السار فى هذا التفسير هو أن الاتجاه على مدى القرون الماضية كان لصالح التطوير الاقتصادى الذى يمثل عملية تسارعت وانتشرت فى مختلف أنحاء العالم خلال العقود القليلة الماضية. علاوة على هذا، ينزع التطوير الاقتصادى إلى نشوء الظروف الاجتماعية والثقافية المواتية التى يمكن للديمقراطية أن تنشأ فى ظلها وتنمو باطراد وتكون قادرة على البقاء. وإذا كانت النظرة محبطة بشأن واقع حال الاتحاد السوفييتى السابق، فإن الشكل (٧ -٤) يفيد بأن عددا من المجتمعات يمكن أن تكون أقرب إلى الديمقراطية على عكس ما كان متوقعا لها فى السابق. فالمكسيك

على سبيل المثال تبدو مهيأة للانتقال إلى الديمقراطية ، نظرا لأن وضعها على محور قيم ما بعد العصر الحديث يقارب كثيرا وضع الأرجنتين أو أسبانيا أو إيطاليا. وثمة عدد آخر من المجتمعات يندرج ضمن منطقة الانتقال هذه من بينها تركيا والفلبين وسلوفينيا وكوريا الجنوبية وبولندا وبيرو وجنوب أفريقيا وكرواتيا.

وعلى الرغم من أن الصين تحتل موقعا متخلفا على هذا البعد، إلا أنها تعيش تجربة نمو اقتصادى سريع، والذى يبدو كما رأينا على وشك أن يحقق نقلة فى اتجاه قيم التعبير عن الذات. وواضح أن أبناء النخبة الشيوعية الصينية الحاكمة ملتزمون بالحفاظ على نظام حكم الحزب الواحد، ويؤمنون بقدرتهم على تحقيق هدفهم طالما وأنهم يحتفظون بسيطرتهم على الجيش. ولكن الصينيين يكشفون عن استعداد مسبق فى اتجاه الديمقراطية وهو ما لا يتسق مع الموقع المتدنى للصين على معدلات منظمة بيت الحرية.

ويتجه التحديث على المدى الطويل إلى الإسهام فى انتشار المؤسسات الديمقراطية. وأكد الحكام ذوى السلطة المطلقة فى بعض المجتمعات الآسيوية أن "القيم الآسيوية" المميزة لهذه المجتمعات تجعل منها مجتمعات غير ملائمة للديمقراطية ، (لى ١٩٩٤). والملاحظ أن شواهد الدراسات الاستقصائية عن القيم فى العالم لا تدعم هذا التفسير، ناهيك عن تطور اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان على طريق الديمقراطية ، ولكن هذا يفيد أن المجتمعات الكونفوشية يمكن أن تكون أكثر استعدادا مما كان معتقدا بشكل عام.

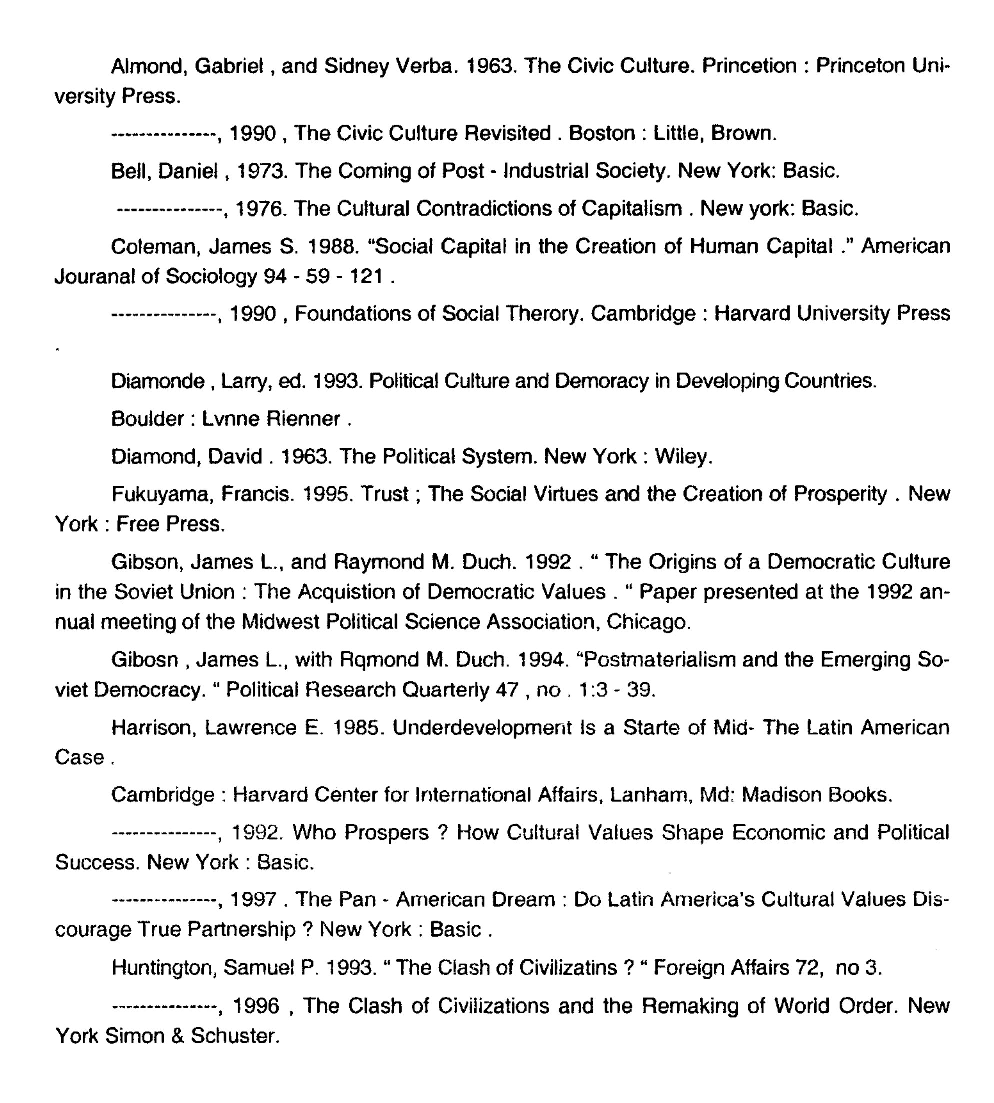
خاتمـــة

يؤدى التطوير الاقتصادى، على ما يبدو، إلى حدوث تغيرات ثقافية تدريجية من شأنها أن تجعل الجمهور العام نزاعا أكثر فأكثر إلى المطالبة بمؤسسات ديمقراطية، وإلى أن يكون أكثر مساندة لها حال نشوئها ، ومثل هذا التحول ليس بالأمر السهل، كما وأنه لا يحدث تلقائيا، ذلك أن أعضاء النخبة المناهضين فى عناد والمسيطرين على الجيش والشرطة يمكنهم مقاومة الضغوط للسير فى اتجاه المقرطة. ولكن التطوير يميل إلى جعل الكافة أكثر ثقة بأنفسهم وأكثر احتمالا لأن يقودهم التطوير على الطريق لإعطاء المزيد والمزيد من الأولوية من حيث الشعور بالاستقلال الذاتى والتعبير عن النفس فى كل مجالات الحياة، بما فى ذلك السياسة. وهنا يصبح من العسير بل باهظ الكلفة قمع المطالبات من أجل التحرر السياسى ، ومع ارتفاع مستويات التطور الاقتصادى تبدأ الأنماط الثقافية الجديدة فى الظهور، والتى يتزايد دعمها باطراد للديمقراطية، الأمر الذى يجعل الكافة أشد ميلا للمطالبة بالديمقراطية، وأكثر حكمة ومهارة فى الحصول عليها.

وعلى الرغم من أن المجتمعات الغنية أشد ميلا إلى الديمقراطية عن المجتمعات الفقيرة، إلا أن الثروة وحدها لا تجلب الديمقراطية تلقائيا. إذ لو صح هذا لكانت بلدان النفط نموذجا للديمقراطية، ولكن عملية التحديث تنزع إلى إحداث تغيرات ثقافية تفضى إلى الديمقراطية. ولكن على المدى الطويل ستكون الوسيلة الوحيدة لتجنب نشوء وتزايد مطالبات العامة بتطبيق الديمقراطية ، هى رفض التصنيع ، والملاحظ أن قليلين من أبناء النخبة هم من يريدون ذلك، ومن ثم فإن المجتمعات التى تسير بالفعل على الدرب لقيام مجتمع صناعى هى التى ستواجه، على الأرجح، ضغوطا متزايدة من أجل تطبيق الديمقراطية.

وتفيد الشواهد بأن الثقافة لها دور مهم وأكثر حسما من أجل الديمقراطية، والذى يتجاوز ما أشارت إليه دراسات العقدين الأخيرين. ويبدو أن متلازمة قيم الثقة والتسامح والرفاه والقيم المشاركة التى كشف عنها بعد البقاء/التعبير عن الذات هى القيم الحاسمة بوجه خاص ، ولن يكون بالإمكان على المدى الطويل تحقيق الديمقراطية بمجرد إحداث تغيرات مؤسسية أو من خلال مناورات على مستوى النخبة. ذلك أن بقاءها رهن القيم والمعتقدات السائدة على مستوى المواطن العادى.

المراجع



Almond, Gabriel , and Sidney Verba. 1963. The Civic Culture. Princetion : Princeton University Press.

---------------, 1990 , The Civic Culture Revisited . Boston : Little, Brown.

Bell, Daniel , 1973. The Coming of Post - Industrial Society. New York: Basic.

---------------, 1976. The Cultural Contradictions of Capitalism . New york: Basic.

Coleman, James S. 1988. "Social Capital in the Creation of Human Capital ." American Jouranal of Sociology 94 - 59 - 121 .

---------------, 1990 , Foundations of Social Therory. Cambridge : Harvard University Press .

Diamonde , Larry, ed. 1993. Political Culture and Demoracy in Developing Countries.

Boulder : Lvnne Rienner .

Diamond, David . 1963. The Political System. New York : Wiley.

Fukuyama, Francis. 1995. Trust ; The Social Virtues and the Creation of Prosperity . New York : Free Press.

Gibson, James L., and Raymond M. Duch. 1992 . " The Origins of a Democratic Culture in the Soviet Union : The Acquistion of Democratic Values . " Paper presented at the 1992 annual meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago.

Gibosn , James L., with Rqmond M. Duch. 1994. "Postmaterialism and the Emerging Soviet Democracy. " Political Research Quarterly 47 , no . 1:3 - 39.

Harrison, Lawrence E. 1985. Underdevelopment Is a Starte of Mid- The Latin American Case .

Cambridge : Harvard Center for International Affairs, Lanham, Md: Madison Books.

---------------, 1992. Who Prospers ? How Cultural Values Shape Economic and Political Success. New York : Basic.

---------------, 1997 . The Pan - American Dream : Do Latin America's Cultural Values Discourage True Partnership ? New York : Basic .

Huntington, Samuel P. 1993. " The Clash of Civilizatins ? " Foreign Affairs 72, no 3.

---------------, 1996 , The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order. New York Simon & Schuster.

Ingelhart, Ronald. 1997? The Silent Revolution : Changing Values and Styles in Advanced Industrial Society . Princeton . Princeton University Press.

---------------, 1990 ,·Culture Shigy in Advanced industrial Socieltly. Princeton : Princeton University Press.

---------------, 1997 . Modernization and Postmodernization : Cultural , Economic, and Political Change in Forty-Three Societies. Princeton : Princetion University Press.

Inglehart, Ronald, and Wayne Baker . 2000 " Modernization, Cultural Change, and the Persistence of Traditional Values. " American Sociological Reveiew, February.

Lee Kuan Yew and Fareed Zakaria . 1994 . " Culture is Destiny : A Conversation with Lee Kuan Yew. " Foreign Affairs 73, no . 2 : 109 - 126.

Lipset, Seymour Martin. 1990. " American Exceptionalism Reaffiremd " Tocqueville Review 10 .

---------------, 1996. American Exceptionalism . New York : Norton .

Putnam, Robert. 1993 . Making Democracy Work : Civi Traditions in Modern Italy.

Princeton : Princeton University Press.

Rice, Tom W., and Jan L. Feldamn . 1997. " Civic Culture and Democracy from Europe to America . " Journal of Politics 59, no 4 : 1143 - 1172 .

U.S. Bureau of the Census. World Poplulation Profily : 1996. Washington, D.C. : Government Printing Office.

Webers , Max. 1985. The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism . New York : Scribner's.

Welzel , Christian, and Ronald Inglehart. Forthcoming . " Analyzing Democratic Change and Stability: A Human Development Theory of Democracy " .

(٨)

رأس المال الاجتماعى

فرنسيس فوكوياما

يمكن تعريف رأس المال الاجتماعى ببساطة بأنه طائفة راهنة من القيم أو المعايير غير الرسمية والمشتركة بين أبناء جماعة ما، وتهيئ لهم بذلك إمكانية التعاون مع بعضهم البعض. وإذا حدث وتوقع أعضاء هذه الجماعة أن آخرين سوف يسلكون على نحو أمين يمكن الركون إليه فإنهم فى هذه الحالة يثقون فى بعضهم بعضا. ويكون للثقة دور مادة التشحيم التى تجعل أية جماعة أو تنظيم يعمل ويدور بكفاءة أكثر.

ولكن تقاسم القيم والمعايير لا ينتج فى حد ذاته رأسمالا اجتماعيا لأن القيم قد تكون خطأ. مثال ذلك أن جنوب إيطاليا منطقة يجمع العالم على أنها تفتقر إلى رأس المال الاجتماعى والثقة المشتركة بين العموم، حتى على الرغم من وجود معايير اجتماعية قوية. ويروى لنا عالم الاجتماع دييجو جامبيتا القصة التالية:

> **يحكى رئيس متقاعد للمافيا أنه حين كان صبيا طلب منه أبوه، وهو من أعضاء المافيا، أن يتسلق جدارا، ثم دعاه إلى القفز واعدا إياه بأنه سيتلقفه بيديه. رفض الصبى أول الأمر، ولكن إزاء إصرار أبيه قفز ـ وسرعان ما سقط منبطحا أرضا على وجهه. والحكمة التى أراد أن ينقلها الأب إلى ابنه هنا**

تلخصها الكلمات التالية: "يجب أن تتعلم، لا تثق فى أحد حتى وإن كان أباك أو أمك".[١]

وتتميز المافيا بوجود قانون داخلى صارم إلى أقصى حد يحكم السلم ويسمى أوميرتا Omerte ، وأن فريق المافيا يوصف بأنه "رجال الشرف". بيد أن هذه المعايير لا تطبق خارج حلقة صغيرة من جماعة المافيا. أما المعايير السائدة فى بقية مجتمع صقلية فيمكن وصفها فى عبارة "استغل من هم خارج أسرتك مباشرة كلما سنحت فرصة لذلك، وإلا سوف يستغلونك أنت أولا." وكما يفيد المثال الذى حكاه جامبيتا، فإن الأمر قد يصل إلى حد أن الأسر ذاتها قد لا تكون موضع ثقة. وواضح أن مثل هذه المعايير لا تعزز التعاون الاجتماعى، لذا نجد توثيقا لا حصر له للنتائج السلبية التى لحقت بكل من نظام الحكم الجيد والتطوير الاقتصادى[٢]. ولقد كان جنوب إيطاليا تقليديا، وهو من أفقر أنحاء أوروبا، مصدرا للفساد المستشرى الذى عصف بالنظام السياسى فى البلاد.

ونجد فى المقابل أن المعايير التى تنتج رأس مال اجتماعيا لابد وأن تتضمن موضوعيا فضائل مثل الصدق، والوفاء بالعهد، والتبادلية. ولا غرابة فى أن هذه المعايير تتداخل بدرجة كبيرة مع القيم البيوريتانية التى وجد ماكس فيبر أنها حاسمة فى نشوء وتطور الرأسمالية الغربية على نحو ما عرض فى كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية".

ولا ريب فى أن جميع المجتمعات لديها رصيد ما من رأس المال الاجتماعى، ولكن الاختلافات الحقيقية فيما بينها تتعلق بما يمكن أن نسميه "بعد الثقة" radius of trust. أعنى بذلك أن معايير للتعاون مثل الأمانة والتبادلية يمكن تقاسمها بين جماعات محدودة من الناس دون غيرهم فى المجتمع نفسه. وواضح أن الأسر مصادر مهمة لرأس المال الاجتماعى فى كل مكان.

بيد أن قوة الأواصر الأسرية تختلف من مجتمع إلى آخر، وتتباين أيضا تأسيسا على أنماط أخرى للالتزام الاجتماعى. ويظهر فى بعض الحالات أن ثمة ما يشبه العلاقة العكسية بين أواصر الثقة والتقابلية داخل وخارج الأسرة: إذ حين تشتد قوة

أحدهما، يتجه الآخر إلى الضعف. مثال ذلك أن الأسر فى الصين وفى أمريكا اللاتينية تتصف بالقوة والتلاحم، ولكن من الصعوبة بمكان الثقة فى الغرباء، كما أن مستويات الأمانة والتعاون فى الحياة العامة متدنية أكثر بكثير. والنتيجة شيوع محاباة الأقارب والفساد العام. وإن الشىء الذى جعل الإصلاح البروتستانتى مهما فى نظر ماكس فيبر لم يكن أساسا أنه شجع على الأمانة والتبادلية والاقتصاد بين منظمى مشروعات الأعمال، وإنما بالأولى أن هذه الفضائل بدأت ممارستها لأول مرة على نطاق واسع خارج الأسرة.

ومن الممكن تماما تشكيل جماعات ناجحة فى غياب رأس مال اجتماعى مستخدمين مجموعة متباينة من آليات التآزر الرسمية مثل العقود والتراتبيات السلطوية والدساتير، والمنظومات التشريعية وما شابه ذلك ، ولكن المعايير غير الرسمية تقلل كثيرا مما يسميه الاقتصاديون "كلفة التعامل" ـ كلفة الرصد والتعاقد، والتقاضى، وفرض تنفيذ اتفاقيات رسمية. ويمكن فى ظروف معينة أن ييسر رأس المال الاجتماعى درجة عالية من الابتكار والتكيف الجماعى.

ويحقق رأس المال الاجتماعى فوائد تتجاوز المنافع الاقتصادية. إذ إنه حاسم فى سبيل إقامة مجتمع مدنى صحى ـ الجماعات والروابط القائمة بين الأسرة والدولة. إن المجتمع المدنى الذى كان محور اهتمام كبير فى البلدان الشيوعية سابقا منذ سقوط حائط برلين يشكل الآن، حسبما يقال، عاملا حاسما لنجاح الديمقراطية. ويسمح رأس المال الاجتماعى للجماعات المختلفة داخل مجتمع معقد بأن تتكتل للدفاع عن مصالحها التى يمكن، بدون ذلك، أن تهملها دولة قوية النفوذ.[٣]

وعلى الرغم من أن رأس المال الاجتماعى والمجتمع المدنى يلقيان ثناء ومديحا كأمرين من المفيد توفرهما فى المجتمع، إلا أن من المهم أن نلحظ أنهما ليسا مفيدين دائما. إن التآزر ضرورى لجميع أنشطة المجتمع سواء جيدة أم سيئة. مثال ذلك أن عصابات المافيا والكوكلوكس كلان من مكونات المجتمع المدنى الأمريكى ولكل منها رأس مال اجتماعى، وكلتاهما أيضا ضار بصحة المجتمع الأوسع ، ويمثل التآزر داخل الجماعة فى الحياة الاقتصادية شرطا ضروريا لشكل من أشكال الإنتاج، ولكن

حين تتغير التقانة أو الأسواق، يظهر نمط مغاير ربما يصبح ضروريا فيه التآزر مع طائفة من أعضاء جماعة أخرى ، ومن ثم فإن أواصر التبادلية الاجتماعية التى يسرت الإنتاج فى فترة سابقة تصبح عائقا للإنتاج فى فترة أخرى تالية، كما هو الحال فى كثير من الشركات اليابانية فى التسعينيات. واستمرارا للصورة الاقتصادية المجازية يمكن القول إن رأس المال الاجتماعى أصبح عند هذه النقطة باليا ويلزم خفض قيمته فى حسابات رأس مال المجتمع.

وإذا كان بالإمكان استخدام رأس المال فى مناسبة ما لأغراض تدميرية أو أن يصبح مهملا مهجورا، إلا أن هذه الحقيقة لا تنفى الافتراض الشائع أنه شيء من المفيد أن يتوفر للمجتمع بعامة. كذلك رأس المال المادى ليس شيئا جيدا دائما وأبدا. إذ ليس فقط لأن بالإمكان أن يصبح شيئا مهجورا، بل يمكن استخدامه لإنتاج بنادق هجومية أو عقار ثاليدوميد المنوم، أو طعاما لا مذاق له وسلسلة طويلة من "السيئات" الاجتماعية الأخرى. ولكن المجتمعات لديها القوانين لحظر إنتاج أسوأ السيئات الاجتماعية سواء عن طريق رأس مال اجتماعى أو مادى ، ولهذا لنا أن نفترض أن غالبية الاستخدامات التى ستؤول لرأس المال الاجتماعى لن تكون من وجهة نظر اجتماعية أقل جودة وصلاحية من رأس المال المادى.

وهكذا كانت نظرة غالبية من استخدموا المفهوم. وأول من استخدم مصطلح "رأس المال الاجتماعى" ليدا جودسون هانيفان عام ١٩١٦ لوصف مراكز المدارس الريفية فى المجتمع المحلى.[٤] واستخدمت جين جيكوب المصطلح أيضا فى كتابها الكلاسيكى "موت وحياة المدن الأمريكية الكبرى" الذى قالت فيه - موضحة - إن الشبكات الاجتماعية المزدحمة التى كانت موجودة فى المجاورات الحضرية القديمة شكلت صورة من رأس المال الاجتماعى الذى شجع الأمن العام.[٥] واستخدم مصطلح "رأس المال الاجتماعى" أيضا كل من الاقتصادى جلين لورى وعالم الاجتماع إيفان لايت، وذلك فى السبعينيات لتحليل مشكلة التطوير الاقتصادى فى المدن الداخلية: حيث الأمريكيون الأفارقة يفتقرون إلى أواصر الثقة وروح الترابط الاجتماعى داخل مجتمعاتهم المحلية التى نراها موجودة لدى الأمريكيين الآسيويين وغيرهم من الجماعات العرقية. وأفاد هذا كثيرا فى تفسير النقص النسبى فى تطوير مشروعات

أعمال صغيرة للسود.[٦] وفى الثمانينيات أدخل عالم الاجتماع جيمس كولمان[٧] مصطلح "رأس المال الاجتماعى" فى استعمالات واسعة النطاق. وكذلك الحال بالنسبة للعالم السياسى روبرت بوتنام. وأثار بوتنام جدلا واسعا ومكثفا حول دور رأس المال الاجتماعى والمجتمع المدنى فى إيطاليا والولايات المتحدة.

كيف نقيس رأس المال الاجتماعى؟

لم يسعد لا علماء الاجتماع ولا علماء الاقتصاد بانتشار استخدام مصطلح "رأس المال الاجتماعى". إذ يراه علماء الاجتماع جزءا من محاولات الاقتصاديين واسعة النطاق لغزو العلوم الاجتماعية. ويراه الاقتصاديون مفهوما غائما من الصعب إن لم يكن من المستحيل قياسه. والحقيقة أن قياس مجمل رصيد العلاقات الاجتماعية التعاونية المبنية على معايير الأمانة والتبادلية ليس بالمهمة المبتذلة.

وأكد روبرت بوتنام فى كتابه "تفعيل الديمقراطية" أن ثمة معامل ارتباط بين نوع الحكم فى مختلف مناطق إيطاليا ورأس المال الاجتماعى، وأن رأس المال الاجتماعى آخذ فى الانحطاط فى الولايات المتحدة منذ ستينات القرن العشرين. ويوضح كتابه بعض الصعاب المتضمنة فى عملية قياس رأس المال الاجتماعى والتى استخدم فيها نمطين من التقديرات الإحصائية. النمط الأول معلومات عن جماعات وأعضاء الجماعة ابتداء من النوادى الرياضية وجمعيات الفرق الموسيقية وحتى جماعات المصالح والأحزاب السياسية. هذا علاوة على مؤشرات المشاركة السياسية مثل الإقبال على الاقتراع والحرص على قراءة الصحف. وتوجد، بالإضافة إلى ما سبق، دراسات استقصائية تفصيلية عن استثمار الوقت وغير ذلك من مؤشرات توضح كيف يقضى الناس عمليا ساعات صحوهم. والنمط الثانى من البيانات بحث استقصائى مثل "المسح الاجتماعى العام" (عن الولايات المتحدة) أو الدراسة الاستقصائية عن القيم فى العالم (وتشمل أكثر من ستين بلدا فى العالم) وتقوم على توجيه سلسلة من الأسئلة تتعلق بالقيم والسلوك.

ودار صراع حامى الوطيس ضد التأكيد على أن رأس المال الاجتماعى الأمريكى أخذ فى التدهور على مدى الجيلين الأخيرين ، وأشار باحثون عديدون إلى معلومات مناقضة توضح أن الجماعات وأعضاءها تزايدوا عمليا على مدى الجيل الأخير ، هذا بينما أكد آخرون أن البيانات المتاحة لا تستوعب واقع حياة الجماعة فى مجتمع معقد مثل الولايات المتحدة.[٨]

ولكن إلى جانب مسألة إمكانية عمل تقدير شامل للجماعة وأعضائها، توجد على الأقل ثلاث مشكلات أخرى تتعلق بعملية القياس بالنسبة لهذا النهج. أولا، رأس المال الاجتماعى له بعد كيفى مهم. إذ كما أشار توكفيل، على الرغم من أن نوادى البولنغ أو النوادى العادية يمكن أن تكون مدارسا للتعاون وتنشيط الروح العامة، إلا أنها كما هو واضح مؤسسات شديدة الاختلاف عن فرق المارينز فى الولايات المتحدة أو كنيسة المورمون من حيث أنواع ما يغرسونه من نشاط جمعى ، إن أقل ما يقال عن نادى البولنغ أنه لا يستطيع اقتحام منطقة ساحلية. ومن ثم فإن قياس رأس المال الاجتماعى بطريقة ملائمة وكافية تستلزم أن نضع فى الحسبان طبيعة النشاط الجمعى الممكن للجماعة: الصعوبة الجوهرية، قيمة منتج الفريق، وما إذا كان بإمكانه النهوض بالمهمة فى ظروف معاكسة ـ الخ.

المشكلة الثانية تتعلق بما يمكن أن يسميه رجل الاقتصاد "الآثار الخارجية الإيجابية" لأعضاء الجماعة، أو ما يمكن أن نسميه نحن "البعد الإيجابى للثقة". إذ على الرغم من أن كل الجماعات تحتاج إلى رأس مال اجتماعى للعمل، إلا أن بعضها يؤسس أواصر الثقة (ومن ثم رأس مال اجتماعى) خارج مجال العضوية. وأشار ماكس فيبر فى هذا الصدد إلى أن البيوريتانية أكدت على الأمانة ليس فقط مع أبناء الجماعات الدينية الأخرى، بل مع البشرية جمعاء. ونجد من ناحية أخرى أن معايير التبادلية يمكن تقاسمها فقط بين فئة ثانوية صغيرة من أعضاء الجماعة. ولكن إذا تحدثنا عن أعضاء جماعة كبيرة مثل الرابطة الأمريكية للمتقاعدين، والتى تضم أكثر من ثلاثمائة مليون عضو، لا نجد سببا للتفكير فى أن أى عضوين منها سوف يثقان فى بعضهما أو سوف يحققان عملا مشتركا بالتعاون والتنسيق فيما بينهما لمجرد أن كلا منهما سدد المستحقات السنوية للمنظمة نفسها التى ينتسبان إليها.

وتتعلق المشكلة النهائية بالآثار الخارجية السلبية .. إذ ثمة جماعات تعمل بنشاط من أجل شيوع التعصب والكراهية، بل والعنف تجاه من ليسوا أعضاء فيها. مثال ذلك أنه على الرغم من أن جماعة كوكلوكس كلان وأمة الإسلام وميليشيا ميتشيجان يتمتعون برأس مال اجتماعى، إلا أن مجتمعا مؤلفا من هذه الجماعات لن يستهوى أحدا، بل ربما يكف عن أن يكون ديمقراطيا. والملاحظ أن هذه الجماعات تعانى من مشكلات خاصة بالتعاون مع بعضها، ولعل الأواصر الوحيدة التى توحد مجتمعها المحلى من شأنها أن تجعلها أقل استعدادا للتكيف بالحيلولة دون التأثير فى البيئة المحيطة.

ويجب أن يكون واضحا أن إدراك عدد مقبول يعبر عن رصيد رأس المال الاجتماعى لمجتمع كبير ومعقد مثل الولايات المتحدة عمل أقرب إلى المستحيل، إن لدينا بيانات تجريبية لها مصداقية متفاوتة تتعلق فقط بفئة ثانوية من الجماعات القائمة فعلا، ولا يوجد إجماع على وسيلة الحكم على الاختلافات النوعية فيما بينها.(٩)

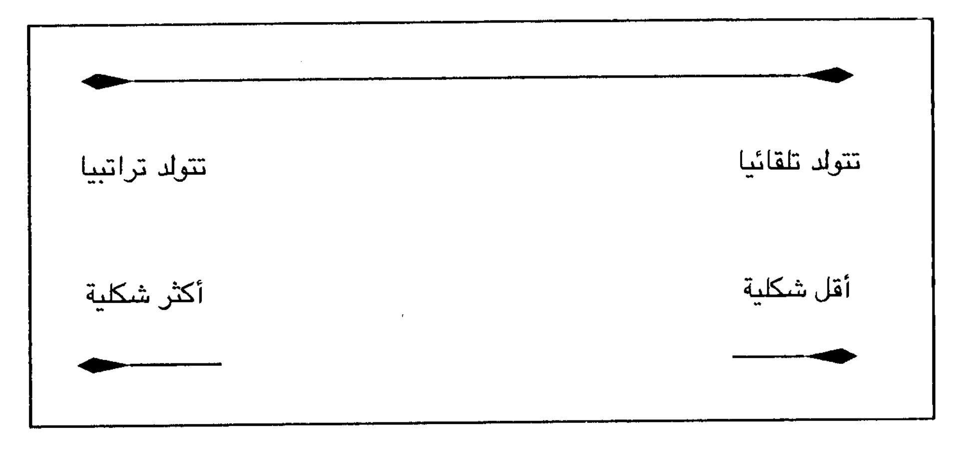
ويمكن بالمقابل، بدلا من قياس رأس المال الاجتماعى كقيمة إيجابية أن نقيس، وهذا هو الأيسر، غياب رأس المال الاجتماعى عن طريق تقديرات تقليدية للأعمال الضارة بالمجتمع مثل معدلات الجريمة، والانهيار الأسرى، واستخدام العقاقير المخدرة والانتحار، والتهرب الضريبى، وما أشبه. والافتراض هنا ما يلى: حيث إن رأس المال الاجتماعى يعبر عن وجود معايير للتعاون، فإن الانحراف فى حد ذاته يعبر عن الافتقار إلى رأس مال اجتماعى. وإن المؤشرات الدالة على الاختلال الوظيفى للمجتمع متوفرة وأكثر كثيرا من المعلومات عن أعضاء الجماعات ومتاحة فى صورة مقارنة.

ولكن ثمة مشكلة واحدة وشديدة الخطر إزاء استخدام المعلومات عن الاختلال الوظيفى الاجتماعى كمقياس سلبى لرأس المال الاجتماعى. وهذه المشكلة هى أن المعلومات لا تخضع لمبدأ التوزيع، إذ من المعروف أن رأس المال موزع بطريقة غير مستوية داخل المجتمع (على نحو ما يبين من دراسات قياس رأس المال على أساس

توزيع الثروة أو الدخل). لذلك فإن من المرجح أن رأس المال الاجتماعى غير موزع بصورة متساوية - إذ ثمة شرائح تتصف بروح عالية فى المشاركة الاجتماعية، ويمكن أن نجد مجموعات منظمة ذاتية موجودة فى الوقت ذاته مع جيوب تتصف بالتشتت المفرط أو بأمراض اجتماعية.

أصل الأخلاق

رأس المال الاجتماعى ليس كما صوره البعض أحيانا، كنزا ثقافيا نادرا توارثته الأجيال جيلا بعد جيل بحيث لو فقد استحال استرداده ، ولعل الأصوب أنه نشأ تلقانيا على امتداد الزمن من خلال البشر وهم يمارسون حياتهم اليومية ، لقد نشأ فى المجتمعات التقليدية، ويتولد فى المجتمع الرأسمالى الحديث من خلال الممارسات اليومية للأفراد والمؤسسات.



شكل ٨ – ١ متصل من المعايير

وتمثل الدراسة المنهجية عن كيفية ظهور النظام، ومن ثم رأس المال الاجتماعى، بطريقة تلقائية ولا مركزية واحدة من أهم التطورات الفكرية فى أواخر القرن العشرين. وقاد المسيرة الاقتصاديون - ولا غرابة فى ذلك، إذا عرفنا نظام المراكز

الاقتصادية حول الأسواق - التى هى نفسها أفضل أمثلة على النظام التلقائى ، ونعرف أن فريدريك فون هايك أول من وضع حجر الأساس لبرنامج دراسة ما سماه "النظام الممتد للتعاون البشرى" أى مجمل جميع القواعد والمعايير والقيم والسلوكيات المشتركة التى تهيئ للأثرياء إمكانية العمل معا فى مجتمع رأسمالى.(١٠)

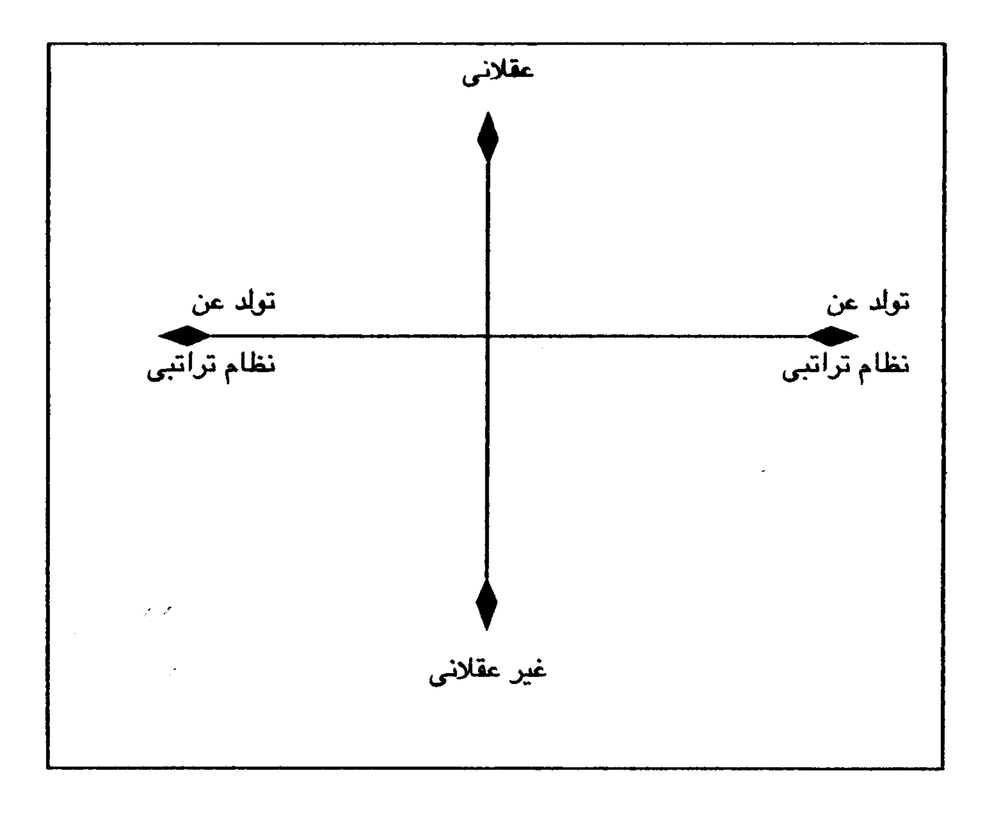
وليس هناك من ينكر أن النظام الاجتماعى نشأ غالبا فى صورة تراتبية. ولكن من المفيد أن نتبين أن النظام يمكن أن ينشأ من مجموعة مصادر ممتدة من أنماط سلطة تراتبية ومركزية إلى تفاعلات الأفراد التلقائية وغير المركزية للغاية [الشكل ٨ - ١ يوضح هذا المتصل] .

ويمكن للنظام التراتبى أن يأخذ أشكالا كثيرة ابتداء من الشكل المفارق (مثال موسى الذى نزل من فوق جبل سيناء حاملا الوصايا العشر)، وحتى الشكل الدنيوى كأن تعلن هيئة الإدارة العليا عن نظام جديد يحكم العلاقات بين العملاء. كذلك فإن النظام العفوى له أصول عديدة ومتنوعة نشأ عنها ابتداء من التفاعل العرضى بين قوى الطبيعة وحتى المفاوضات محكمة التنظيم بين رجال قانون بشأن حقوق المياه الجوفية ، والملاحظ بوجه عام أن المعايير التى تنشأ عفويا أميل إلى أن تكون غير شكلية - بمعنى أنها غير مسطورة ولا معلنة - بينما المعايير والقواعد التى تنشأ عن مصادر تراتبية للسلطة أميل إلى أن تأخذ شكل القوانين أو الدساتير أو اللوائح أو النصوص المقدسة أو بيان التنظيم البيروقراطى وجميعها مكتوبة. ونجد فى بعض الأحيان الحدود الفاصلة بين النظام العفوى والنظام التراتبى غير واضحة: مثال ذلك أن القانون العام فى البلدان المتحدثة بالإنجليزية كبريطانيا والولايات المتحدة، يتطور تلقائيا من خلال تفاعل العديد والعديد من القضاة والمحامين، ولكن من المقرر أيضا أنه ملزم تأسيسا على النظام القضائى الرسمى.

ويمكن أن نرسم معالم متصل آخر للمعايير الناتجة عن الاختيار العقلانى والمعايير الموروثة اجتماعيا ولاعقلانية فى منشأها. هذا إلى جانب رسم مصفوفة المعايير الاجتماعية المشار إليها سابقا على امتداد متصل يبدأ من التولد التراتبى وحتى التولد العفوى ، إذا تقاطع المحوران المبينان فى الرسم شكل ٨ -٢، تنتج لنا

مصفوفة رباعية لأربعة أنماط محتملة من المعايير. وجدير بالملاحظة أن كلمة عقلانى المستخدمة هنا تشير فقط إلى أن المعايير البديلة نوقشت بوعى وقورنت قبل ذلك بزمن. ومن الواضح أن الحوار العقلانى يمكن أن يؤدى إلى اختيارات رديئة لا تخدم المصالح الحقيقية لمن وضعوها، بينما يمكن لمعايير لاعقلانية أن تكون عملية تماما على نحو ما نجد المعتقدات اللاعقلانية التى تدعم النظام الاجتماعى أو النمو الاقتصادى.

ويتطابق هذا التمييز بين العقلانى وغير العقلانى من نواح كثيرة مع الحد المبحثى الفاصل بين علم الاجتماع والاقتصاد. إذ إن علم الاجتماع فى نهاية الأمر مبحث مخصص لدراسة المعايير الاجتماعية. ويفترض علماء الاجتماع أن البشر إذ يكبرون وينضجون إنما ينشأون اجتماعيا داخل سلسلة كاملة من الأدوار والهويات - كاثوليكى أو عامل أو منحرف أو أم أو بيروقراطى - وتحدد هذه السلسلة متوالية من المعايير والقواعد المركبة. وتعمل هذه المعايير على تقوية أواصر المجتمعات التى تعززها بقوة أيضا، وتفرض قيودا صارمة على الاختيارات التى يمكن للناس أن يؤثرونها فى حياتهم.



شكل ٨ - ٢ عالم المعايير (أ)

رؤى نافذة للاقتصاديين

أولى الاقتصاديون على مدى الجيل الماضى اهتماما متزايدا لأهمية المعايير والقواعد فى الحياة الاقتصادية ، وأوضح رونالد هينر أننا كبشر لا نستطيع أن نتخذ قرارات عقلانية مع كل ما يعرض لنا فى حياتنا اليومية، إذ لو فعلنا ذلك سيصبح سلوكنا سلوكا يتعذر التنبؤ به، كما ستصاب حياتنا بالشلل ما دمنا لا نكف عن حساب وتقدير ما إذا كنت أدفع بقشيشا للنادل وكم، أو أناقش سائق سيارة الأجرة بشأن الأجر المطلوب، أو أن أدخر مبلغا غير المبلغ الذى اعتدت أن أودعه كل شهر فى

حساب التقاعد[١١]. والحقيقة أن الشيء العقلانى بالنسبة للبشر هو أن يفرضوا قواعد تبسيطية على سلوكهم حتى وإن لم تكشف هذه القواعد دائما عن قرارات صائبة فى كل حالة. ذلك لأن عملية اتخاذ القرار عملية مكلفة فى ذاتها وغالبا ما تستلزم معلومات غير متاحة أو مغلوطة.

إن المبحث الثانوى فى علم الاقتصاد عن "النزعة المؤسسية الجديدة" يدور كله حول ملاحظة أن القواعد والمعايير حاسمة بالنسبة للسلوك الاقتصادى العقلانى. وإن ما يسميه المؤرخ الاقتصادى دوجلاس نورث "مؤسسة" هو معيار أو قاعدة، رسمية أو غير رسمية، حاكمة للتفاعل الاجتماعى البشرى.[١٢] ويوضح أن المعايير حاسمة من أجل خفض كلفة التعامل. إذ لو لم تكن لدينا معايير تستلزم كمثال احترام حقوق الملكية، فسوف نضطر إلى أن نبحث ونتفاوض بشأن قواعد الملكية على أساس كل حالة على حدة. وطبيعى أن وضعا كهذا قد لا يؤدى إلى تبادل سوقى أو استثمار ولا إلى نمو اقتصادى .

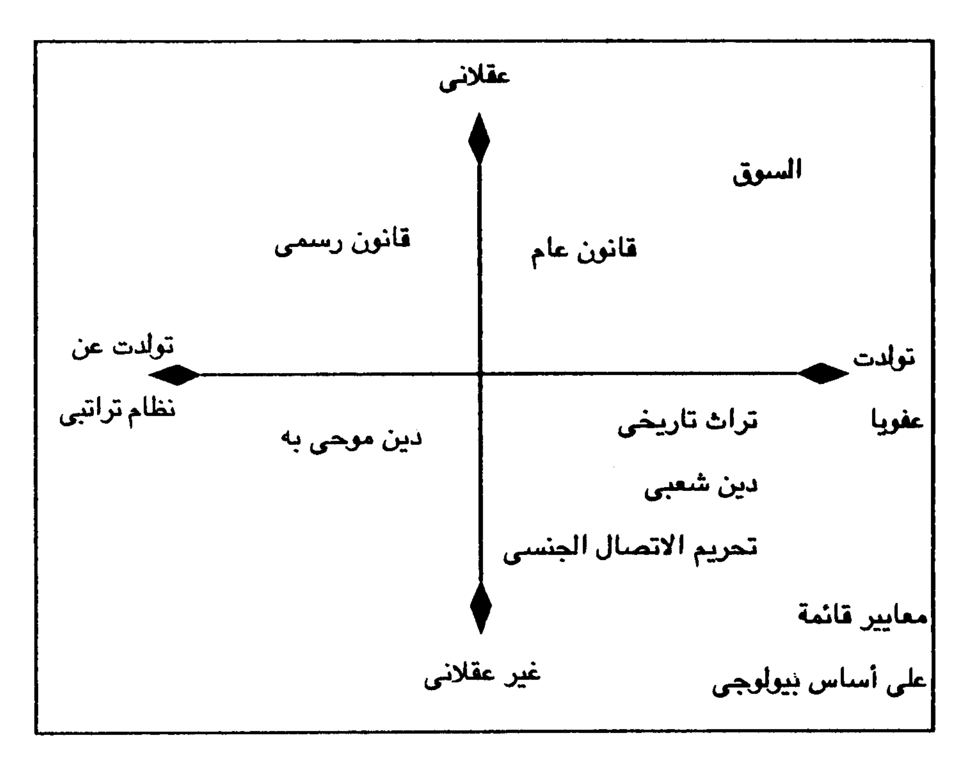
وهكذا، لا يختلف الاقتصاديون عن علماء الاجتماع فى التأكيد على أهمية المعايير. إنهم يختلفون فقط من حيث تصورهم الشخصى لقدرتهم على تقديم تفسير للأصول التى نشأت عنها المعايير والقواعد ، ولكن علماء الاجتماع (وكذا علماء الأنثروبولوجيا) أفضل كثيرا فى وصف المعايير الاجتماعية منهم فى تفسير كيف أصبحت على هذا النحو. إذ الملاحظ أن الكثير من العروض الاجتماعية ترسم صورة استاتيكية للغاية عن المجتمع البشرى، ويرون على سبيل المثال أن الصبية من الطبقات الدنيا فى المجاورات الإيطالية داخل نيويورك يتأثرون فى تنشئتهم الاجتماعية "بضغوط جماعة الأقران" للانضمام إلى العصابات.

بيد أن هذا الضرب من التأكيد يثير سؤالا عن من أين نشأت فى البداية معايير جماعة الأقران. إن بإمكاننا تتبعها جيلا أو جيلين فى الماضى، ولكننا سنجد أنفسنا فى النهاية صفر اليدين من أى دليل عن الأصول البعيدة لنشأتها. وسبق أن ظهرت ذات يوم مدرسة "وظيفية" فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، والتى حاولت استكشاف أسباب نفعية عقلانية تفسر أشد القواعد الاجتماعية غرابة وشذوذا. مثال ذلك أنها

عزت تحريم الهندوس أكل لحم البقر إلى أن البقر فى واقع الحياة من المصادر التى يتعين حمايتها من أجل استخدامات أخرى مثل الحرث وإنتاج اللبن. ولكن ما لم يكن بالإمكان تفسيره هو لماذا مسلمو الهند، الذين واجهوا نفس الظروف الإيكولوجية والاقتصادية يأكلون لحم البقر باستمتاع شديد، أو لماذا استمر التحريم راسخا عندما كان بإمكان شركة ماكدونالد فى الهند أن تستورد كل لحم البقر اللازم لها من أستراليا أو الأرجنتين.

وخطا الاقتصاديون خطوات أكثر بعد أن كانوا فى السنوات الأخيرة لا يستشعرون خجلا من استخدام منهجهم فى تفسير جوانب أوسع من السلوك الاجتماعى. ويوجد فرع متطور فى الاقتصاد - نظرية اللعب - يحاول تفسير كيف نشأت المعايير والقواعد الاجتماعية. ولا ينكر الاقتصاديون، كما لاحظنا فى السابق، أن النشاط البشرى تقيده وتحكمه قواعد ومعايير من كل الأنواع: ولكن كيفية توصل البشر إلى هذه المعايير هى فى رأيهم عملية عقلانية، ومن ثم قابلة للتفسير.

وتوخيا لمزيد من التبسيط تبدأ نظرية اللعب الاقتصادية من مسلمة تفيد بأننا ولدنا فى العالم أفرادا منعزلين ولدى كل حزم من الرغبات أو التفضيلات الأنانية وليس بمجموعات من الروابط والالتزامات الاجتماعية تجاه بعضنا البعض، بيد أننا فى حالات كثيرة يمكننا إشباع هذه الرغبات على نحو أكثر فعالية إذا ما تعاونا مع آخرين، ومن ثم ننتهى بوضع معايير تعاونية بناء على تفاهم متبادل لكى تحكم التفاعلات الاجتماعية. ويمكن للناس فى ضوء هذا التفسير أن يعملوا على أساس من الغيرية، ولكن فقط بعد حساب ذلك على مستوى ما، والتأكد من أن الغيرية مفيدة لهم (مع افتراض أن الآخرين سوف يلتزمون السلوك الغيرى أيضا). وتحاول الرياضيات التى ترتكز عليها نظرية اللعب أن تفهم الخطط البعيدة (الاستراتيجيات) التى يتحرك الناس على هديها من المصالح الأنانية إلى النواتج التعاونية.



شكل ٨ -٣ عالم المعايير

وإذا حاولنا تحديد مواقع أنماط مختلفة من المعايير داخل الشكل الرباعى السابق، فسوف ننتهى إلى شىء يشبه شكل ٨ -٣.

نجد كمثال معايير ساحات تجمع السيارات تدخل فى المربع العقلانى الخاص بالتولد التلقائى ، معنى هذا أن القواعد تطورت وفق نظام لامركزى، ولكن، كما هو مفترض، بعد نقاش ومحاولة وخطأ من جانب المشاركين. ويندرج القانون الرسمى، سواء صدر عن نظام ديكتاتورى أم ديمقراطى، فى المربع التراتبى العقلانى، على نحو ما هو الحال بالنسبة لكتابة الدستور والهندسة الاجتماعية وكل الجهود الأخرى الرامية إلى توجيه المجتمع من القمة. ولكن نجد من ناحية أخرى أن القانون العام تولد كما تولدت قواعد ساحة السيارات، تلقائيا وعقلانيا. والملاحظ أن بعض الديانات الشعبية (مثل الطاوية والشنتوية فى شرق آسيا) والممارسات الثقافية شبه الدينية

ربما تطورت بطريقة لا مركزية ولا عقلانية. لذلك فإن هذه الأشكال من المعايير الدينية تندرج فى أسفل الربع الأيسر والربع الأيمن على الترتيب ، وأخيرا ثمة معايير معينة تأسست لأسباب بيولوجية وتندرج بشكل راسخ داخل الربع الخاص بالمعايير التى تولدت عفويا ولا عقلانيا. مثال ذلك تحريم الاتصال الجنسى بالمحارم المشار إليه فى هذا الربع ، وتشير أحدث البحوث إلى أن تحريم الاتصال الجنسى بالمحارم عند البشر تقليد متبع، ولكنه مع هذا يستند إلى مشاعر نفور طبيعية يشعر بها البشر إزاء نشوء علاقات جنسية بين الأقارب المقربين جدا.

ولنا أن نفترض أسوة بكثيرين آخرين، أنه مع تحديث المجتمعات تكون نشأة المعايير أقل فى الربع الأدنى منها فى الربع الأعلى، خاصة فى الربع الأعلى الأيسر (أى بواسطة السلطة الحاكمة). وإذا تأملنا المصطلحات التى ارتبطت بالتحديث على لسان علماء اجتماع من أمثال هنرى مين وماكس فيبر، وإميل دوركايم، وفرديناند تونيس - وهى العقلنة و « الروتنة » أو شيوع البيروقراطية، والانتقال من الوضع إلى العقد - نجد أنها جميعا تشير إلى أن السلطة التشريعية العقلانية والرسمية هى التى كانت لها الغلبة والهيمنة فى الدولة وأنها هى المصدر الرسمى للنظام فى المجتمعات الحديثة ، ولكن كل من حاول الخوض فى أدغال القواعد المكتوبة بشأن علاقات الجنوسة المعايير الثقافية للتمييز بين الجنسين داخل مصنع أمريكى حديث أو مدرسة يعرف أن المعايير غير الرسمية لم تختف فى الحياة الحديثة وليس من المرجح أن تختفى فى المستقبل.

ونظرا لأن الناس أميل إلى أن يكونوا أكثر وعيا وإدراكا بالمعايير الصادرة عن سلطة تراتبية مما هو الحال بالنسبة إلى "النظام الممتد للتعاون البشرى" الذى قال به هاييك، فإن من المفيد أن نتأمل مليا الربعين الموجودين على الجانب الأيمن من شكل ٨-٢. إذ سنبدأ هنا فهم مدى وحدود النظام العفوى. لقد أصبحت عبارة "التنظيم الذاتى" عبارة مبتذلة تجرى على ألسن الجميع، ليس فقط علماء الاقتصاد والبيولوجيا، بل أيضا على لسان أباطرة تقانة المعلومات ومستشارى الإدارة وأساتذة مدرسة قطاع الأعمال. ولكن بالإمكان أن تظهر فقط فى إطار ظروف مميزة ومحددة، دون أن تكون صيغة كمية وشاملة لتحقيق التآزر بين الجماعات البشرية.

الملاحظ على مدى الجيل الماضى أن أكبر عدد من الدراسات النظرية والتجريبية عن النظام العفوى صدرت عن علم الاقتصاد والمجالات ذات الصلة مثل القانون والاقتصاد والاختيار العام. وكان الكثير من الدراسات الأولى من هذا النوع تنصب على منشأ معايير تتعلق بحقوق الملكية.(١٣) وإن ما يسمى موارد التجمع المشتركة التى تتقاسمها المجتمعات ـ موارد مثل المراعى والمصايد والغابات والمياه الجوفية والهواء ـ تشكل بوجه خاص مشكلات صعبة إزاء التعاون نظرا لأنها تخضع لما يسميه جاريت هاردن "تراجيديا المشتركات"(١٤). إذ أكد هاردن أن تراجيديا المشتركات أفضت إلى كارثة اجتماعية بسبب الإفراط فى صيد الأسماك من البحار، والإسراف فى استهلاك المراعى. وذهب إلى أن مشكلة تقاسم موارد مشتركة يمكن حلها فقط عن طريق سلطة تراتبية مما يفترض قيام دولة متلاحمة أو هيئة فوق قومية مسئولة عن التنظيم.

وفى مقابل هذا النهج القائم على السلطة التراتبية فى دراسة تولد المعايير، اقترح عدد من الاقتصاديين نهجا آخر أكثر عفوية. ويعتبر مقال رونالد كوز "مشكلة الكلفة الاجتماعية" التى كثيرا ما يتردد اسمها هى المصدر الأول والرئيسى لكل مبحث القانون والاقتصاد. ويؤكد كوز فى مقاله أنه حين تكون كلفة التعامل صفرا فإن أى تغيير فى القواعد الرسمية للمصداقية لن يكون له تأثير على تخصيص الموارد.(١٥) وطبيعى أن المشكلة فى تطبيق فرضية كوز على مواقف عالم الواقع هى أن كلفة التعامل تكاد لا تكون صفرا أبدا ، إذ المعتاد أن الأفراد الذين يعملون بشكل شخصى يتحملون كلفة الوصول إلى اتفاقات منصفة مع بعضهم البعض، خاصة حين يكون أحدهما موضوعيا أغنى، أو أكثر سلطة من الآخر.

ونلحظ من ناحية أخرى أن كلفة التعامل ظلت منخفضة كثيرا فى حالات كثيرة حتى أن الاقتصاديين استطاعوا تحديد عدد من الحالات المثيرة للاهتمام عن التنظيم الذاتى، والتى نشأت فيها المعايير الاجتماعية خلال عملية من القاعدة إلى القمة. ويصف روبرت سوجدن قواعد تقاسم الخشب الذى تجرفه المياه إلى السواحل

الإنجليزية حيث الحصاد لأول القادمين، ولكن شريطة أن يكون كمية متواضعة.[١٦]
ويقدم لنا روبرت أليكسون عددا من الأمثلة عن القواعد الاقتصادية العفوية. من ذلك أن صائدى الحيتان الأمريكيين فى القرن التاسع عشر غالبا ما كانوا بصدد نزاعات سببها أن سفينة ما تصطاد حوتا بحربة الصيد، ولكنه يفلت منها لتصطاده وتبيعه سفينة أخرى لم تبذل جهدا ولا وقتا لاصطياده. وهنا استحدث صائدو الحيتان مجموعة شاملة وغير رسمية من القواعد لتنظيم هذه المواقف وتقسيم الصيد بالتساوى.[١٧]

ويظهر لنا أن القدر الأكبر من الدراسات عن النظام العفوى يغلب عليها طابع الحكايات، ولا يعطينا تصورا جيدا للكيفية التى نشأت بها فعلا المعايير الجديدة بطريقة لا مركزية. ولكن دراسة ألينور أوستروم تمثل استثناء من هذا. إذ جمعت أوستروم أكثر من ٥٠٠٠ حالة دراسة عن موارد التجمعات المشتركة، وهو عدد كاف سمح لها بأن تستهل عمل تعميمات مدعومة تجريبيا عن الظاهرة[١٨]. وانتهت إلى نتيجة عامة تفيد بأن المجتمعات البشرية اهتدت فى أوقات وأماكن مختلفة إلى حلول لمأساة المشتركات أكثر مما كان متوقعا فى الغالب. ولم تتضمن أكثر هذه الحلول لا تحويل الموارد المشتركة إلى ملكية خاصة (الحل الذى يفضله أكثر الاقتصاديين) ولا أن تتولى الدولة مهمة التنظيم (الحل الذى يفضله غير الاقتصاديين). وإنما استطاعت المجتمعات أن تبتكر قواعد غير رسمية، أو رسمية أحيانا، لاقتسام الموارد المشتركة بطريقة منصفة ولا تؤدى إلى استنفاد أو استهلاك الموارد قبل الأوان. وتيسرت هذه الحلول بفضل الشرط الذى يجعل معضلة السجين ذات الوجهين سهلة الحل: التكرار، بمعنى أنه إذا عرف الناس أنهم مضطرون إلى الاستمرار فى العيش معا داخل مجتمعات لها قيودها ونظامها بحيث يلقى التعاون المتصل مكافأة وجزاء، هنا سيتولد لديهم اهتمام ومصلحة إزاء سمعتهم هم، كما سيتولد اهتمام ومصلحة إزاء مراقبة ومعاقبة من ينتهكون قواعد المجتمع.

ويبدو واضحا من دراسة إلينور أوستروم وآخرين أن النظام العفوى لا يحدث إلا فى ظروف معينة ومحددة جيدا، وأنه فى حالات كثيرة إما أن يفشل ولا يتحقق

عمليا أو يفضى إلى حالات ليست خيرا من وجهة نظر المجتمع فى مجموعه. وتشير أوستروم إلى أن هناك حالات كثيرة لجهود فاشلة إذا أخفقت فى تأسيس معايير لاقتسام موارد التجمع المشترك ، وتفيد شروطها بشأن التنظيم الذاتى بوجود عديد من الأسباب التى تفسر لماذا لا تكون المجتمعات دائما قادرة على التوصل إلى حلول النظام العفوى.

الحجم: أوضح مانكور أولسون أن مشكلة الشخص المتسلق تصبح أكثر حدة كلما ازداد حجم الجماعة، إذ يصبح من الصعب أكثر مراقبة سلوك أى فرد وحده، إن عددا من الأطباء الأخصائيين أو عددا من المشاركين فى مؤسسة قانونية يمكنهم على الأرجح أن يعرفوا إذا كان أحدهم لا يبذل الجهد اللازم أسوة بهم. ولكن لا يصدق الشىء ذاته لاكتشاف عامل فى مصنع يضم ١٠,٠٠٠ عاملا. علاوة على هذا ، فإن المنظومة تبدأ فى التفكك حين يزداد حجمها أكثر من اللازم، ويصبح عسيرا أن نقرن الوجود بالسمعة، كما أن المراقبة والتنفيذ تزداد كلفتهما وتخضع لوفورات الحجم التى تفرض تحديد أعضاء بذاتهم من الجماعة للتخصص فى هذه الأنشطة.

الحدود: لكى يتحقق النظام العفوى فى الواقع يكون من المهم وضع حدود واضحة بشأن عضوية الجماعة. إذ لو كان بإمكان الناس أن يدخلوا ويخرجوا من عضوية الجماعة حسب رغبتهم أو إذا لم يكن واضحا من هو العضو (ومن ثم من له حق الاستفادة من الموارد المشتركة للجماعة) سوف يتضاءل الحافز لدى الأفراد للاهتمام بسمعتهم. ويفسر لذلك، بين أمور أخرى، لماذا تميل معدلات الجريمة إلى الارتفاع، ويميل رأس المال الاجتماعى إلى الانخفاض فى المجاورات التى لا تتوفر فيها صفات البقاء والدوام مثل المجاورات التى تتعرض لتغيرات اقتصادية سريعة أو تلك المتاخمة لخطوط السكك الحديدية أو محطات الأتوبيس.

التفاعل المتكرر: إن أكثر المجتمعات التى درستها إلينور أوستروم والتى نجحت فى حل مشكلات موارد التجميع المشتركة هى مجتمعات تقليدية. إذ أن هذه المجتمعات عمليا ليس بها حراك اجتماعى أو اتصال بالعالم الخارجى، مثل مجتمعات القرى الجبلية ومزارع الأرز، والصيادين وغيرهم ، ذلك لأن الناس يهتمون بسمعتهم فقط إذا عرفوا أن عليهم مواصلة التعامل مع بعضهم البعض ولفترة طويلة قادمة.

المعايير السابقة على تأسيس الثقافة: تأسيس معايير للتعاون غالبا ما يفترض وجود مجموعة من المعايير المسبقة يشترك فى الإيمان بها أعضاء الجماعة. وتوفر الثقافة قاموسا مشتركا ليس مؤلفا فقط من كلمات، بل من إشارات باليد أيضا، وتعبيرات بالوجه، وعادات شخصية تكشف عن النوايا ، وتساعد الثقافة الناس على تمييز المتعاونين من المخادعين، وعلى نقل قواعد سلوكية تجعل من السهل التنبؤ بتصرفات الأفراد داخل المجتمع ، وتتوفر لدى الناس رغبة كبيرة فى المطالبة بعقاب من ينتهكون القواعد التى تنص عليها ثقافتهم على عكس الحال بالنسبة لانتهاك قواعد ثقافة الآخرين.

القوة والعدل : كثيرا ما تعكس المعايير الاجتماعية غي الرسمية قدرة جماعة ما على الهيمنة على غيرها بفضل تفوقها من حيث الثروة أو القوة أو الطاقة الثقافية، أو القدرة العقلية أو من خلال العنف المباشر والإكراه. ويمكن اعتبار معايير اجتماعية بذاتها معايير غير عادلة حتى وإن كانت مقبولة طوعا واختيارا من المجتمعات الممارسة لها، مثال ذلك المعايير التى تبرر الاسترقاق أو تبرر تبعية المرأة للرجل .

ثبات الاختيارات السيئة : تظهر المعايير إلى الوجود حتى وإن كانت غير عادلة أو غير منتجة أو عديمة الكفاءة. وهنا يمكن للمرء أن يؤكد أنها سوف تختفى تلقائيا لسبب محدد، وهو أنها لا تخدم مصالح المجتمعات الممارسة لها. وكثيرا ما نطالع فى الدراسات عن القانون والاقتصاد افتراضا تطوريا صريحا يفيد بأن كل ما يتحقق له البقاء يكون ملائما وصالحا بمعنى ما، ولهذا يحدث مع الزمن تطور فى اتجاه ما هو كفؤ وفعال. ولكن المعايير الشريرة أو عديمة الكفاءة أو غير المنتجة يمكنها أن تبقى فى منظومة اجتماعية على مدى أجيال بسبب نفوذ التقليد والتراث والتنشئة الاجتماعية والشعائر.

إن رأس المال الاجتماعى يمكن أن يتولد عفويا داخل الجماعات الصغيرة والمستقرة نسبيا حيث يبلغ عدد المشاركين فيها بالمئات أو فى بعض الحالات بالآلاف. ويمكن أيضا أن يظهر وسط مجتمعات ذات تعداد سكانى ضخم بها مسبقا حكومة وسيادة قانون. ويكون هنا فى الحقيقة نتاج مهم لسيادة القانون. ولكن حين تصبح

الجماعات عفوية النشأة جماعات كبيرة جدا يصبح العديد من مشكلات المصالح العامة أمرا غير محتمل (مثال من الذى سيناقش قواعد العمل، ومن سيراقب المتسلقين، ومن الذى سيتولى مهمة فرض المعايير وما أشبه). والملاحظ أن القائمة التى أعدتها ألينور أوستروم بالقواعد الخاصة بموارد التجمع المشتركة تتضمن الثقافة مبدوءة بحرف صغير - مما يعنى قواعد بسيطة لمجتمعات صغيرة لا نقرنها عادة بالمنظومات الثقافية الكبيرة والمهمة. وواضح أن الدراسات عن النظام العفوى لا تستطيع أن تفسر نشوء المعايير التى تطبق على الجماعات كبيرة الحجم: الأمم أو الجماعات اللغوية العرقية، أو الحضارات. أما كلمة الثقافة المبدوءة بحرف كبير - سواء ثقافة إسلامية أو هندوسية أو كونفوشية أو مسيحية - فليست لها جذور عفوية.

وجدير بالذكر أن نموذج شكل ٨ -٢ المؤلف من أربعة أرباع ما هو إلا إطار تصنيفى لكى نبدأ فى التفكير لكى نعرف من أين صدر حقيقة رأس المال الاجتماعى فى المجتمعات المعاصرة. وواضح أن آراء الناس بشأن مصدر معايير التعاون آراء مصبوغة إلى حد كبير بانحيازات أيديولوجية وكأنها تشير من أين كان يجب أن تصدر: إذ يظن المحافظون التقليديون أنه من الأولى أن تصدر عن الدين وعن مصادر أخرى لتراتبية غير عقلانية موقعها فى الربع الأدنى على الجانب الأيسر ، أما الليبراليون الذين يضيقون بأعمال "الأسواق المتحررة من القيود" فيريدونها صادرة عن أعلى اليسار (فى صورة لائحة تنظيمية من الدولة مثلا). أما أنصار الحرية فى الفكر وفى العمل سواء من اليسار أو اليمين فإنهم يأملون بأن تصدر من الجانب الأيمن للنظام العفوى ، ولكن حرى بأن يبدو واضحا أن كل ربع من هذه الأرباع فى المجتمعات الحديثة يضم مجموعة حالات ليست بالتافهة، وأن المصادر الأربعة لرأس المال الاجتماعى تتفاعل جميعها مع بعضها بوسائل معقدة .

وتلعب القوانين الرسمية دورا مهما فى تشكيل المعايير غير الرسمية، كما هو حادث بالنسبة لتشريع القوانين المدنية فى الولايات المتحدة. هذا بينما المعايير غير الرسمية من شأنها أن تجعل نشوء أنواع معينة من المؤسسات السياسية أكثر أو أقل احتمالا. ويظل الدين مصدرا مهما للقواعد والمبادئ الثقافية حتى فى المجتمعات ذات

الصبغة العلمانية الواضحة. وتخضع القواعد الدينية فى الوقت ذاته لعملية تطور تلقائية عند تفاعلها مع بيئة تاريخية معينة لمجتمع ما ، ولكن فهم هذه العلاقات، وإعداد خريطة توضح مصادر القواعد الثقافية المطبقة عمليا، فهذا يمثل مشروعا للمستقبل .



(٩)

الفساد والثقافة والأسواق

سيمور مارتن ليبسيت و جابرييل سلمان لينز

الاهتمام الواسع بالمتطلبات الاجتماعية للديمقراطية والتطوير الاقتصادى حفز إلى المزيد من الدراسات عن الفساد من حيث مداه ومصادره ونتائجه. ويحاول هذا الفصل الجمع بين التحليل النظرى والتجريبى للفساد. وتأسيسا على مناقشة الفساد فيما بين الثقافات على مدى التاريخ نسجل بعض النتائج التجريبية التى استقيناها من البحوث والدراسات. ثم نحاول بعد ذلك دمج هذه النتائج وبعض البحوث الأصلية فى إطارين نظريين: مخطط الوسائل - الغايات والمستمد من دراسة روبرت ميرتون وافتراضات محددة تفصيليا من إدوارد بانفيلد.

ما هو الفساد؟ يقدم دارسو الموضوع تعريفات مختلفة. ويقول أرنولد هايدينهايمر فى "الفساد السياسى" إن كلمة الفساد لها تاريخ، تولدت من معان ودلالات مختلفة ومتباينة على نحو استثنائى".[1] ويؤكد علماء وفلاسفة السياسة وجوده فى السياسة أو فى الدولة بمعنى: جهود لضمان ثروة أو سلطة بوسائل غير مشروعة - كسب شخصى على حساب الجمهور.

وظل الفساد منتشرا فى المجتمعات ذات البنية المركبة ابتداء من مصر القديمة وإسرائيل وروما واليونان وحتى عصرنا الراهن. وعرفت الفساد جميع النظم

الديكتاتوريه والديمقراطية الإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية والثقافات المسيحية والمسلمة والهندوسية والبوذية والمؤسسات الدينية، ولكن بالطبع لم يكن ذلك بقدر متساو فى جميع الأحيان. ونظرا لشيوع الفساد واطراد بقائه على مدى الزمان، واحتمالات عودته بعد زوال ، يسود اعتقاد أن لا سبيل إلى معالجته كاختلال وظيفى يمكن الحد منه بجهد بشرى هادف. وغاية البحث محاولة بيان لماذا يزداد الفساد فى زمن بعينه ومكان بذاته أو فى ثقافة محددة دون سواها .

جدول ٩ - ١ دليل الفساد ١٩٩٨

١ - الدانمرك .	١١ - أستراليا .
٢ - فنلندا .	١٢ - لوكسمبورج .
٣ - السويد .	١٣ - المملكة المتحدة .
٤ - نيوزيلندا .	١٤ - ايرلندا .
٥ - أيسلندا .	١٥ - ألمانيا .
٦ - كندا .	١٦ - هونج كونج .
٧ - سنغافورة .	١٧ - النمسا .
٨ - هولندا .	١٨ - الولايات المتحدة .
٩ - النرويج .	١٩ - إسرائيل .
١٠ - سويسرا .	٢٠ - شيلى .

٢١ - فرنسا .	٣٨ - الأردن .
٢٢ - البرتغال .	٣٩ - إيطاليا .
٢٣ - بوتسوانا .	٤٠ - بولندا .
٢٤ - إسبانيا .	٤١ - بيرو .
٢٥ - اليابان .	٤٢ - أوروجواى .
٢٦ - أستونيا .	٤٣ - كورياج
٢٧ - كوستاريكا .	٤٤ - زيمبابورى .
٢٨ - بلجيكا .	٤٥ - مالاوى .
٢٩ - ماليزيا .	٤٦ - البرازيل .
٣٠ - ناميبيا .	٤٧ - بيلاروسيا .
٣١ - تايوان .	٤٨ - جمهورية سلوفاكيا .
٣٢ - جنوب أفريقيا .	٤٩ - جامايكا .
٣٣ - المجر .	٥٠ - مراكش .
٣٤ - موريشيوس .	٥١ - السلفادور .
٣٥ - تونس .	٥٢ - الصين .
٣٦ - اليونان .	٥٣ - زامبيا .
٣٧ - جمهورية تشيك .	٥٤ - تركيا .

٥٥ - غانا .

٥٦ - المكسيك .

٥٧ - الفلبين .

٥٨ - السنغال .

٥٩ - ساحل العاج .

٦٠ - جواتيمالا .

٦١ - الأرجنتين .

٦٢ - نيكاراجوا

٦٣ - رومانيا .

٦٤ - تايلاند .

٦٥ - يوغسلافيا .

٦٦ - بلغاريا .

٦٧ - مصر .

٦٨ - الهند .

٦٩ - بوليفيا .

٧٠ - أوكرانيا .

٧١ - لاتفيا .

٧٢ - باكستان .

٧٣ - أوغندا .

٧٤ - كينيا .

٧٥ - فيتنام .

٧٦ - روسيا .

٧٧ - الإكوادور .

٧٨ - فنزويلا .

٧٩ - كولومبيا .

٨٠ - إندونيسيا .

٨١ - نيجيريا

٨٢ - تانزانيا .

٨٣ - هندوراس .

٨٤ - باراجواى .

٨٥ - الكاميرون .

وظل البحث التجريبي في هذا المجال حتى عهد قريب جدا، قائما أساسا على دراسات الحالات. ولكن الاستجابة للحاجات المتزايدة للشركات متعددة القوميات استحدثت المؤسسات الاستشارية عددا من القوائم الموضحة للفساد. وتحولت دراسة الفساد بحيث تسمح للعلماء الاجتماعيين باختبار عدد من الفروض عن كل من أسباب الفساد ونتائجه.

وأحد المؤشرات الشائعة عن الفساد السياسي "قائمة الشفافية الدولية عن تصورات الفساد". ويمثل جدول ٩ - ١ قائمة عام ١٩٩٨ لخمس وثمانين دولة مرتبة من الأدنى إلى الأكثر فسادا.

وهذه القائمة هي خلاصة القوائم المستخلصة من عديد من الدراسات الاستقصائية المتميزة لآراء خبراء وآراء جمهور عام عن مدى الفساد في كثير من بلدان العالم.[٢] وتتضمن قائمة تصورات الفساد مؤشرات موثوق بها عن الفساد في بلدان بها الحد الأدنى من الاقتراعات الثلاثة. ويحدث أحيانا أن تصل المتوسطات في المؤشر إلى ١٢٠ وتستخدم جميع المصادر تعريفا مماثلا للفساد بما في ذلك سوء استخدام السلطة العامة لكسب منافع شخصية. وتفيد متوسطات القائمة المشار إليها بأنها محاولة للفصل بين الفساد السياسي والفساد الإداري، ومن ثم تزعم أنها تمثل التصور العام للفساد. ولا تتعامل هذه القائمة مع مشكلات التناسب وقابلية القياس - فوارق الفساد فيما بين المجتمعات وداخل الثقافات. كما أنها لا تشتمل على تقديرات عن الفساد في التنظيمات الخاصة.

ويتعرض منهج بحث قائمة تصورات الفساد لخلافات في الرأي، إذ يذهب بعض الكتاب إلى أنها قاصرة فقط على الدراسات الاستقصائية عن اتجاهات الدوائر التنفيذية الدولية من الفساد. ولكنها تشتمل في الحقيقة على عينات من السكان، والملاحظ على أية حال أن ثمة معامل ارتباط مرتفع جدا بين اقتراعات الخبراء والتنفيذيين والدراسات الاستقصائية عن السكان. وتتدرج قائمة تصورات الفساد من صفر (الأقل فسادا) إلى ١٠ (الأكثر فسادا). ويقول رونالد أنجلهارت في هذه

الدراسة الاستقصائية عن القيم فى العالم لعام ١٩٩٥ إن هناك معامل ارتباط مرتفع بين إجابات البلدان على سؤال عن مدى الفساد وبين مراتب قائمة تصورات الفساد.

ويركز الجزء الأساسى من هذا الفصل على العلاقة بين القيم والفساد، والملاحظ أن قصور المعلومات الكمية عن القيم والاتجاهات فيما بين البلدان أعاق كثيرا القيام بدراسة مقارنة فى هذا الصدد. بيد أن الدراسات الاستقصائية عن القيم فى العالم ١٩٩٥ - ١٩٩٦، والتى أجريت عن الأعوام ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، ١٩٩٠- ١٩٩٣ و ١٩٩٥ - ١٩٩٦ توفر لعلماء الاجتماع عينات كثيرة ومهمة من المعلومات اللازمة عن القيم والاتجاهات. وزودتنا الدراسة الاستقصائية ١٩٩٥ - ١٩٩٦ بعينات تمثل أكثر من ستين بلدا. ولكن لسوء الحظ أن البيانات غير متاحة الآن لعمل الدراسة التحليلية، ولكن نتوقعها خلال فترة قصيرة. وتعتمد الدراسة التحليلية فى هذا الفصل على الدراسة الاستقصائية ١٩٩٠ - ١٩٩١ التى اشتملت ثلاثة وأربعين بلدا تضم ٧٠ بالمائة من سكان العالم. وتتضمن بلدانا ينخفض فيها دخل الفرد إلى أقل من ٣٣٩ دولارا أمريكيا فى السنة وتتدرج صاعدة حتى تصل إلى بلدان دخل الفرد فيها ٣٠,٠٠٠ دولار فى السنة ، وثمة تباين واسع بين نوع العينات ، وجدير بالإشارة أن الدراسات الاستقصائية الخاصة ببعض البلدان الأقل تقدما وبلدان الاتحاد السوفييتى السابق مستمدة على نحو متناسب من سكان الحضر والمتعلمين ، وهؤلاء أميل إلى أن تكون توجهاتهم مماثلة نسبيا لتوجهات من هم فى المجتمعات الصناعية.[٣] ولوحظ أن النتائج تقلل من قيمة حجم الفوارق فيما بين الأمم بالنسبة لبلدان العالم الأول والثانى والثالث.

علم الاقتصاد والفساد

أثبتت الوثائق براهين مؤكدة على نتائج الفساد المدمرة للكثير من جوانب التطوير الاقتصادى. وتشير البحوث إلى أن ارتفاع مستويات الفساد بمعدل كبير من شأنه أن يخفض معدلات نمو إجمالى الناتج القومى. وكشف تحليل الانحدار الذى قدمه باولو مورو أن انخفاض مؤشر الفساد بنسبة ٢,٤ (المدرج من ١ إلى ١٠) مقترن بنسبة

زيادة قدرها ٤ بالمائة فى معدل نمو دخل الفرد[٤]. ويبدو أن أثر الفساد على النمو ينشأ جزئيا بسبب انخفاض مستويات الاستثمار ، ذلك أن الأثر السلبى على الاستثمار يمكن أن يستمد من المخاطر الإضافية التى يضيفها الفساد إلى حسابات المستثمر ، ويمكن أن يؤدى الفساد أيضا إلى خفض النمو الاقتصادى بسبب خفض الإنفاق العام على التعليم. إذ إن هبوط مؤشر الفساد بنسبة ٢,٣٨ (انحراف بنسبة معيار واحد) يقترن بزيادة فى الإنفاق الحكومى على التعليم بما يعادل حوالى نصف بالمائة من إجمالى الناتج المحلى[٥].

لماذا يؤثر الفساد على التعليم؟ تفيد البحوث بأن الحكومات المبتلاة بالفساد تنفق نسبيا أموالا أكثر على البنود التى تيسر ابتزاز الكسب غير المشروع[٦]. ويحدث أن الموظفين العامين الفاسدين يمكنهم تحويل نفقات الحكومة إلى المجالات التى يتيسر لهم فيها تحصيل رشاوى بطريقة أسهل وبكميات أكبر ، وتمثل المشروعات الكبرى التى يصعب التحكم فى إدارتها مثل المطارات والطرق السريعة مجالا سهلا للاحتيال ، ولكن فى مجالات أخرى مثل التعليم تكون النفقات وتوابعها وما يترتب عليها أكثر وضوحا ومن ثم فإن من المفترض أن تكون أقل عرضة للفساد.

وترتبط أبحاث أخرى الفساد بعدم المساواة فى الدخول. وكشفت الدراسات المقارنة بين البلدان عن علاقة قوية بين الفساد وعدم المساواة فى الدخول والفقر. وكلما كانت درجة البلد أدنى مستوى فى مؤشر الفساد كلما كان معامل جينى بالنسبة إلى البلد مرتفعا، وهو ما يعنى قدرا أكبر من التفاوت فى الدخل. وإن زيادة معدل نمو الفساد ٠,٧٨ يرتبط بانخفاض مفاجئ فى معدل نمو الدخل بين الفقراء ـ ٧,٨ نقطة بالمائة فى السنة[٧].

والملاحظ أن المتغير المرتبط بقوة بالفساد فى المقارنات الدولية هو متوسط دخل الفرد[٨]. وأن البلدان الغنية والأكثر تقدما اقتصاديا هى الأقل فسادا سياسيا. وتوضح قائمة تصورات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ١٩٩٨ أن متوسط دخل الفرد من حيث القوة الشرائية فى البلدان العشرين التى تحتل القمة يبلغ ١٧,٠٠٠ دولار

أمريكى أو أكثر (انظر جدول ٩ - ١ عن درجات الفساد). هذا بينما أكثر العشرين بلدا فسادا يبلغ متوسط دخل الفرد فيها ٤,٠٠٠ دولار أو أقل. وهذه هى أقل البلدان نموا علاوة على البلدان الشيوعية السابقة. ونجد ست دول غربية أوروبية فقط هى التى تقع خارج العشرين بلدا فى القمة.

وثمة عدد من الافتراضات يمكن أن تفسر لنا العلاقة بين الفساد والدخل. إذ زيادة الدخل يمكن أن تقلل الفساد عن طريق تغيير هياكل الحوافز لدى الموظفين العامين: ويبدو أن زيادة الثروة تقلل القيمة الحدية للمكاسب النقدية المتوقعة من الفساد. ونجد فى الوقت ذاته أن كلفة العقوبات ـ السجن، السجن الجنائى، احتمال فقدان الوظيفة ـ تزداد مع زيادة الدخل.

ويمكن للتطوير الاقتصادى أيضا أن يخفض الفساد عن طريق تأثيره المهم والإيجابى على الديمقراطية التى تقلل، كما تثبت الشواهد، من الفساد[٩]. علاوة على هذا ، فإن التطوير يرفع مستويات التعليم الذى من شأنه أن يحسن من إمكانات الكشف عن الأخطاء[١٠]. ونجد أيضا علاقة سلبية بين الفساد ودرجة اندماج البلد فى الاقتصاد العالمى، والتى تحددها التجارة العالمية. ذلك لأن الاندماج فى المجتمع الدولى يعرض الأمم والمواطنين لمعايير المجتمعات الأكثر تقدما من حيث السلوك الشخصى والتصرف فى السوق، كما أن جماعات مثل الاتحاد الأوروبى أو منظمة نافتا تشترط لعضويتها الالتزام بهذه المعايير.

الثقافة والمؤسسات

يمثل بحث تأثير المتغيرات الثقافية والسياسية على احتمالات الفساد فى ضوء دراسة منهجية مقارنة بين الأمم ظاهرة جديدة وحديثة إلى حد كبير. وتشير الدلائل الكمية إلى وجود رابطة بين الفساد والتنوع الاجتماعى والتشرذم العرقى اللغوى، ونسب المنتمين من سكان البلد إلى تقاليد دينية مختلفة. وأعد دانييل تريزمان دراسة

مقارنة متقدمة، وجد فيها دلائل قوية على أن عددا من العوامل الثقافية والمؤسسية خفضت مستويات الفساد. وتشير دراسته التحليلية، فى اتساق مع دراسات عن العوامل المرتبطة بالمقرطة، إلى أن ارتفاع النسبة المئوية من البروتستانت ومن التاريخ الاستعمارى البريطانى يمثلان عاملين مرتبطين بانخفاض مستويات الفساد القومى - التالى بعد إجمالى الناتج القومى.

وسوف نناقش فيما بعد الآليات المحتملة التى تؤثر بها البروتستانتية فى مثل هذا السلوك . أما عن الأصل الاستعمارى البريطانى ، فإن تريزمان يؤكد أنه خلف تأثيرا باقيا وممتدا على الإجراءات دون السلطة . ونقتبس هنا ما قاله هارى إيكشتاين: "الإجراءات فى نظرهم (البريطانيين) ليست مجرد إجراءات، بل شعائر مقدسة"[١١]. إن رغبة القضاة والموظفين العموميين التزام القواعد ، حتى وإن كان فى هذا تهديداً للسلطة، من شأنها أن تزيد فرص كشف الفساد ، ويمكن للتراث البريطانى أيضا أن يقلل من الفساد بفضل علاقته الإيجابية بالديمقراطية.

وثمة نهجان اجتماعيان يسهمان فى توضيح العلاقات بين الثقافة والفساد. ينبع الأول من دراسات مؤسس علم الاجتماع إميل دوركايم، والتى أعاد صياغتها بإسهاب روبرت كى. ميرتون. يعرض لنا ميرتون فى كتابه "النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية" مخطط الوسائل - الغايات الذى يمكن أن يفسر التغيرات فى انتهاكات معيارية[١٢]. ويختص النهج الثانى بالأسرة. واستحدث عالم السياسة إدوارد بانفيلد تحليلا مدهشا يوضح كيف يمكن للتوجه الأسرى القوى، كما هو الحال فى جنوب إيطاليا وفى صقلية، أن يسهم فى تفسير ارتفاع نسب الفساد[١٣]، وينبنى التحليل على نظرية مستمدة من أفلاطون، إذ أوضح أفلاطون أن العلاقات الأصلية والراسخة بين أفراد الأسرة، خاصة الأبوين والأطفال، تدفعهم إلى إيثار أمور بذاتها (محاباة الأقارب) ، ويشير بانفيلد إلى أن الفساد رهن قوة القيم الأسرية بما فى ذلك مشاعر الالتزام القوية.

تفيد نظرية ميرتون أن الفساد سلوك يحفزه حافز نابع من ضغوط اجتماعية، ويؤدى إلى انتهاكات معيارية ، ويؤكد أن جميع النظم الاجتماعية تحدد لها أهدافا ثقافية يسعى البشر إلى بلوغها أو إنجازها، كما وأن لها وسائل مقررة للوصول إلى الأهداف (معايير شرعتها المؤسسات). وإن من يسعون إلى تحقيق الأهداف بوسائل مقررة اجتماعية هم المتثلون أو الامتثاليون حسب صياغة ميرتون. ولكن النظم الاجتماعية تضغط أيضا على كثيرين ممن لا تتوفر لهم الفرصة ـ سواء بسبب السلالة أو العرق أو نقص المهارات أو نقص رأس المال أو نقص الموارد المادية أو غير ذلك من موارد بشرية. ومن ثم يتعذر عليهم التماس الأهداف وتحقيق الغايات ابتداء من الدخل المرتفع إلى اعتراف المجتمع. وإن الكثير من أسواق الإنجاز منظمة بطبيعتها بحيث تخلق هوة كبيرة بين الطلب (الأهداف والقيم) وبين العرض (الوسائل). والنتيجة أن كثيرين ممن يدركون مبكرا أن فرصتهم لتحقيق الهدف محدودة، سوف يرفضون قواعد اللعبة ويحاولون النجاح بوسائل غير المتفق عليها (ابتكارية أو جنائية) ، ويشير ميرتون إلى الطريقة التى يساعدنا بها هذا الإطار فى تفسير اختلافات السلوك المنحرف بين الطبقات العليا والدنيا وبين الجماعات العرقية المختلفة فى أمريكا، علاوة على التعميمات التى وثقها دانييل بيل[١٤].

وتفيد نظرية ميرتون أن الثقافات التى تؤكد على النجاح الاقتصادى باعتباره الهدف الأهم ولكنها مع هذا تقيد فرص الوصول إلى الهدف سنجد فيها مستويات عالية من الفساد. وتدعم هذا الفرض بيانات وردت فى الدراسة الاستقصائية عن القيم فى العالم ١٩٩٠ - ١٩٩٣ فيما بين الأمم. وتمثل برهانا على الفروض المستمدة من ميرتون بشأن العلاقة بين حافز الإنجاز حسب القياس الموضح فى درجات بنود الدراسة الاستقصائية للقيم فى العالم، وبين الفساد. وتتطابق الحالات المفرطة مع الإطار التحليلى. ويلاحظ أن البلدان الأقل وفرة وثراء مع حافز إنجاز مرتفع هى الأكثر فسادا. مثال ذلك روسيا وكوريا الجنوبية وتركيا يبلغ توجه الإنجاز فيها

مستويات مرتفعة للغاية حسب درجات القياس المذكورة، ولكن هذه البلدان تدخل أيضا فى عداد الأكثر فسادا.

وعلى العكس من ذلك، وكما أكد إطار ميرتون، فإن البلدان التى لها حافز إنجاز منخفض نسبيا، وفرص كبيرة للوصول إلى الوسائل الملائمة ستكون مستويات الفساد فيها منخفضة نسبيا. وأفضل مثال على ذلك الدانمرك والسويد والنرويج. والشىء المثير للدهشة أنها الأقل من حيث التوجه الإنجازى حسب مقياسنا، والأقل فسادا أيضا. والمفترض أن شدة الوسائل ـ الغايات ضعيفة بينهم.

وتولد النمط الإسكندينافى من العلاقة بين حافز الإنجاز والسبل المختلفة التى تحددها بنية المجتمع للوصول إلى الفرصة. والشىء المثير للدهشة أن درجات الإنجاز مرتبطة بقوة ـ ولكن سلبا ـ بمتوسط دخل الفرد، وتظهر هنا مشكلة محيرة: كلما ازداد البلد غنى كلما انخفض مستوى حافز الإنجاز. وتتعارض هذه النتائج كما يبدو مع النظرية الثقافية عند ماكس فيبر. ولكن فيبر حين عالج أثر القيم الدينية على التطوير الاقتصادى توقع أن تنخفض العلاقة الموجبة مع البروتستانتية فور ترسخ الإنتاجية المرتفعة مؤسسيا. ويمكن القول إنه على الرغم من أن الأمم الغنية اليوم كانت ذات مرة بين أقل الأمم من حيث حافز الإنتاج (قبل التطوير) فإن مواطنيها وقد أصبحوا الآن أهل وفرة وثراء مدفوعين، كما توقع جون آدامز إلى التماس أهداف لا علاقة لها بالعمل ـ الموسيقى والفنون والآداب ـ أو إلى أن يصبحوا ما بعد ماديين إذا استخدمنا مصطلحات رونالد إنجلهارت[١٥]. ونجد من ناحية أخرى أن أبناء النخبة والطبقة الوسطى فى بعض البلدان الأقل تطورا لهم رد فعل إزاء وعيهم بوضعهم الاقتصادى المتدنى، ومن ثم ربما يحفزهم هذا إلى البحث عن سبل تحقيق مستويات أعلى من حافز الإنتاج.

وتم الاضطلاع بتحليل انحدارى متعدد ربط بين بيانات القيم فى العالم ١٩٩٠ وقائمة تصورات الفساد كمتغير مستقل، وذلك بهدف اختبار الفرض المشار إليه. وكما سبق أن أشرنا يفيد التحليل النظرى الذى أعده ميرتون بأن فسادا خطيرا سوف يعصف بالبلدان ذات المستويات العالية من حيث توجه الإنجاز مع انخفاض سبل

الوصول إلى الوسائل ، والملاحظ أن العلاقة العملية قوية إلى حد معقول ولها دلالتها الإحصائية من حيث المستويات المتعارف عليها. وإن تغير ١,١ فى درجة مؤشر الإنجاز لبلد ما (انحراف معيارى واحد موزع على درجات من ١ إلى ٥) يكون مقترنا بتغير نصف نقطة فى درجة الفساد فى البلد المعنى ، ويكون نموذج قوة الصلاحية مرتفعا مما يفسر الكثير من ظاهرة التباين فى الفساد ، وتظل الرابطة بين هذين المتغيرين قوية عند ضبط العوامل الرئيسية الأخرى.

وتم استحداث مؤشرات كثيرة بشأن توفر الموارد الاقتصادية والحرية الاقتصادية. ونستخدم هنا أساسا دليل الحرية الاقتصادية لعام ١٩٩٧ الصادر عن صحيفة وول ستريت ومؤسسة التراث. وتتراوح درجات الدليل من ١ (لا حرية) إلى ٥ (حر تماما). ويهدف الدليل إلى قياس درجة دعم الحكومة السوق الحرة. ويتضمن عوامل عديدة: حرية حيازة الملكية العقارية، حرية اختيار أسلوب بناء الحياة، حرية تشغيل مشروع من مشروعات الأعمال، حرية استثمار المرء لعوائده، حرية الإنجاز دوليا، حرية المشاركة فى اقتصاد السوق. ويكشف تحليل الانحدار أن تغيرا قدره ٧٥, (انحراف معيارى واحد) فى دليل الحرية الاقتصادية يقترن بتغير قدره حوالى نقطة ونصف فى درجات الفساد فى البلد.

ومثلما حدث بالنسبة لدليل الحرية الاقتصادية، يمكن أيضا استخدام متوسط دخل الفرد مؤشرا على ما هو متاح من الموارد الاقتصادية، بل وعلى مدى التشبع الاقتصادى لدى غالبية السكان ، وحيث إن متوسط دخل الفرد مرتبط بقوة بالفساد، فإن هذا يدعم فكرة أن توفر الوسائل المعتمدة مؤسسيا لإنجاز الغايات المنشودة من شأنه أن يقلل مستويات الفساد، ويعزز صواب افتراضات ميرتون ، وواضح أن هذا النموذج الذى يجمع بين دليل الحرية الاقتصادية ١٩٩٧ ومتوسط دخل الفرد، يفسر لنا الكثير من ظاهرة تباين الفساد. وتظل علاقة الإنجاز بالفساد ثابتة مع ضبط المتغيرات ذات الصلة بالفساد ـ مثل متوسط دخل الفرد ـ مما يفيد أن سلم الدرجات المستخدم تضمن عاملا مهما .

الإطار الثقافى الرئيسى الثانى، والذى استمده بانفيلد من أفلاطون، يفترض أن الفساد هو فى جانب كبير منه تعبير عن النزعة الفردية التخصيصية، أى الشعور بالالتزام بمساعدة وتقديم موارد لأشخاص يشعر المرء أن عليه التزام وواجب نحوهم، وأولهم أبناء الأسرة ثم الأصدقاء وأعضاء الفريق الذى ينتمى إليه. وأوضح تعبير عن هذا تجسده نزعة محاباة الأقارب. ويمثل الولاء التزاما فرديا محددا، والذى بلغ غاية قوته فى المجتمعات الإقطاعية ذات النزعة الفردية التخصيصية. والملاحظ، كما قال ماكس فيبر، أن الولاء والسوق نقيضان. وتمثل النزعة الشمولية أو الكلية المقابل والنقيض للنزعة الفردية التخصيصية، ذلك لأنها تعنى الالتزام بمعاملة الآخرين بمعيار واحد. وتتجلى معايير السوق فى النزعة الشمولية، لذا نرى أن الرأسمالية الخالصة تجسد هذه القيم وتحافظ عليها.

ودفع أفلاطون منذ ألفين وخمسمائة سنة بأن روابط الأسرة، خاصة ما بين الأبوين وأبنائهما، هى الدعامة الرئيسية التى ترتكز عليها الطبقات الاجتماعية ذات الوضع المؤسس[١٦]. وأكد أن إنشاء مجتمع المساواة يستلزم القضاء على مثل هذه الروابط، بل وإلغاء الأسرة ذاتها. ومن ثم يتربى الأطفال منذ الميلاد فى مؤسسات عامة، دون أن يعرف أحدهم أبا أو أما له. وطبيعى أن أفلاطون لم يكن يعتقد أن مجتمعا عاطلا من الروابط الأبوية يمكن أن يدوم، ولكن حواره أبرز طبيعة السلطة الاجتماعية التى عزاها للأسرة.

وحاول فيبر أن يفهم سبب ظهور الرأسمالية لأول مرة فى الثقافات البروتستانتية ، وأشار فى محاولته هذه إلى أن المعايير قبل الصناعية فى المجتمعات الكاثوليكية اتسمت بالطائفية أو الانحياز للمجتمع المحلى، وهذا اتجاه يستلزم أولا أن يقدم المجتمع والأسرة والشرائح المهيمنة مساعداتهم لمن هم أقل حظا فى الحياة ، واعتقد أن هذه القيم ناهضت ظهور اقتصاد سوق بدافع عقلانى. وعلى العكس من ذلك، فإن التأكيد على النزعة الفردية، أى الاهتمام بالنفس، يسهم أكثر فى حفز

التراكم الرأسمالى ، وهذا هو السلوك الذى عززته الكالفينية والطائفية البروتستانتية. إذ تؤمن نزعة التشيع الطائفى بأن الله يساعد من يساعدون أنفسهم. وأوضح فيبر أن أعظم إنجاز للبروتستانتية تمثل فى تحطيم قيود علاقات النسب (الأسرة الممتدة)[١٧]. ويوضح لورنس هاريزون فى هذا الصدد "أن ثمة دلائل على أن الأسرة الممتدة مؤسسة فاعلة من أجل ضمان البقاء، ولكنها عائق على طريق التطوير"[١٨]. ولا ريب فى أن التضامن مع الأسرة الممتدة والعداء مع الغريب الذى ليس واحدا من أبناء الأسرة أو القرية أو ربما القبيلة يمكن أن تتولد عنه ثقافة الاهتمام بالذات فقط.

ولكن إدوارد بانفيلد الذى درس جنوب إيطاليا مضى شوطا أبعد بدراسته التحليلية عن مفهوم "النزعة العائلية غير الأخلاقية": الثقافة التى تعوزها القيم الاجتماعية ولكنها تغرس روابط أسرية. ويقول فى هذا: "الملاحظ فى المجتمع القائم على مؤمنين بالنزعة العائلية غير الأخلاقية أن لا أحد منهم يدعم مصلحة الجماعة أو المجتمع إلا إذا كانت مصلحته الذاتية تقتضى ذلك"[١٩]. وهنا يضعف الولاء للمجتمع الأكبر أو تتضاءل معايير السلوك التى تستلزم دعم الآخرين ، ولهذا نرى النزعة العائلية لا أخلاقية وتؤدى إلى ظهور الفساد وتغرس أسباب الانحراف ومعايير النزعة الشمولية والجدارة ، كل شىء مقبول طالما وأنه يحقق تقدما لمصالح الفرد والأسرة. وتمثل المافيا أوضح مثال للنزعة العائلية غير الأخلاقية ، ويؤكد بانفيلد فى النهاية أن الفساد فى جنوب إيطاليا والمجتمعات التقليدية المشابهة هو تعبير عن قوى مماثلة لتلك القوى الداعمة للمافيا.

ويقدم لنا كل من استقصاء القيم فى العالم ١٩٩٠ ومجموعة من إحصاءات البنك الدولى، بيانات أفادت فى ابتكار سلم متدرج للنزعة العائلية. ويتناول البند الأول فى السلم احترام الأبوين المطلق ، وجرى تقديره على أساس النسبة المئوية ممن يوافقون عليه بغض النظر عن صفات أو أخطاء الأبوين تجاه الابن أو الابنة. إذ يقضى الواجب أن يبدى الابن أو الابنة طقوس الحب والاحترام للأبوين ، والبند الثانى النسبة المئوية ممن يرون الطلاق عملا غير مبرر. والثالث، مأخوذ من البنك الدولى، ويمثل متوسط عدد أطفال كل امرأة.

ولوحظ أن الأمم التى تحصل على درجات عالية فى هذا المدرج أميل إلى أن تكون من بين من هم أكثر فسادا ، ونظرا لأن غالبية الأمم الآسيوية معروف عنهم روابطهم الأسرية القوية، فإن مرتبتهم بين الأمم الأكثر فسادا، ولكن من ناحية أخرى نجد المجتمعات الإسكنديناقية فى المرتبة الأدنى فى سلم درجات النزعة العائلية - وسبق أن أشرنا إلى أن هذه المجتمعات من الأقل فسادا. ويؤكد تحليل الانحدار هذا الترابط. وثمة علاقة قوية بين النزعة العائلية ودليل تصورات الفساد. وتظل العلاقة واضحة الدلالة عند ضبط متوسط دخل الفرد.

صفوة القول يؤكد لنا هذا التحليل فرضية النزعة العائلية غير الأخلاقية. وأضفنا فى نموذج آخر متغيرا خاصا بالنسبة المئوية من البروتستانت. وأوضحت تريزمان أن هذا المقياس يرتبط بقوة بتصورات الفساد. وتفيد هذه النتيجة أن النزعة العائلية متغير يحتل موقعا وسطا بين الدين والفساد ، أو لنقل بعبارة أخرى أن البروتستانتية تحد من الفساد. ويرجع ذلك جزئيا إلى ارتباطها بعلاقات النزعة الفردية وخلوها من علاقات النزعة العائلية.

الدين والثقافة والفساد

أوضحنا فى حوارنا السابق أن المتغيرات الثقافية تسهم فى تفسير مستويات الفساد والتنبؤ بها. ولكن ما الذى يفسر الثقافة؟ إن معالجة هذا السؤال المعقد يخرج عن حدود هذا الفصل. ولكن ثمة توافق فى الآراء بين علماء الاجتماع بأن الدين محدد مهم للتباينات فى الثقافات العلمانية واسعة النطاق. ويسهم هذا الرأى فى الوصول إلى عدد من المقترحات المفيدة. فالبلدان التى يسودها بروتستانتيون أقل فسادا من غيرها، ذلك أن روح وطبيعة العقيدة البروتستانتية تهيئ أكثر من غيرها إمكانية للسلوك الملتزم بالمعايير. إذ يؤمن البروتستانتيون خاصة المتشيعون لطائفتهم، أن الأفراد مسئولون عن تجنب الوقوع فى الخطيئة، بينما المذاهب المسيحية الأخرى، خاصة الكنيسة الكاثوليكية، تؤكد أكثر على الضعف الأصيل الذى فطر عليه

البشر، وعلى عجزهم عن الهرب من الخطيئة والخطأ، ثم حاجتهم إلى الكنيسة التماسا للغفران والحماية. وتميل الكنائس الكاثوليكية والإنجليكانية والأرثوذكسية إلى أن تكون أكثر قبولا لمفهوم الضعف البشرى لأن رجال الدين لهم سلطة إعفاء الفرد من بعض الشعور بالمسئولية. والنتيجة الطبيعية إذا ما سلمنا بإمكانية "الوقوع فى الخطيئة" أن نسلم بضعف وهشاشة الإنسان، وبأن لا أحد بوسعه أن يكون قديسا.

ولكن من ناحية أخرى نجد روح التشيع الطائفى والروح الإنجيلية أو البروتستانتية أكثر ميلا إلى غرس الانتماء للقيم المطلقة خاصة فيما يتعلق بالأخلاق. إنها تشجع المؤمنين بها على الكد والاجتهاد من أجل تحقيق الفضيلة والحفاظ على الالتزام بها قبل غيرها، وأن يحدوا من، إن لم يقضوا على، نفوذ الأشرار من البشر والممارسات المرذولة. وينزعون سياسيا إلى اعتبار أحداث المجتمع والسياسة مسرحيات أخلاقية - معارك بين الرب والشيطان - دون التفكير عمليا فى مساومة أو حل وسط(*).

وثمة رابطة قوية بين البروتستانتية والتصورات عن الفساد. وتظل العلاقة واضحة الدلالة والأهمية عند تثبيت وضبط متوسط دخل الفرد وإن بدت أقل إلى حد ما ، معنى هذا أن حوالى ربع العلاقة بين البروتستانتية وقائمة تصورات الفساد مرتبطة بالدخول المرتفعة أو بالمستويات الأكثر تقدما للتطوير الاقتصادى الذى حققه البروتستانت. ويفيد هذا من ناحية أخرى بأن حوالى ٧٥ بالمائة من علاقة البروتستانتية بالفساد ربما يكون وليد عوامل ثقافية.

وإن تحليل العلاقة بين درجات الإنجاز والنسبة المئوية للبروتستانت فى بلد ما يتطابق مع افتراض أن البروتستانت أصحاب توجه أقل نحو الإنجاز، وعلى الرغم من أن ماكس فيبر أكد أن البروتستانت أميل إلى أن يكون توجههم نحو الإنجاز أكبر من

(*) هنا يلح سؤال : وماذا عن الحكم البروتستانتى فى الولايات المتحدة وموقفه من قتل الشعوب بالحرب أو بالتجويع دفاعا عن مصالح أنانية ... أليس هذا خطيئة ؟ (المترجم)

الكاثوليك أو غيرهم التقليديين، إلا أن الأمر ربما لم يعد كذلك. ونظرا لأن أغلب الأمم البروتستانتية أمم ثرية فإن الشواهد تفيد بأنهم غيروا بؤر الاهتمام لقيمهم ، ويكشف سلم درجات الإنجاز عن علاقة بالسلب مع النسبة المئوية من البروتستانت فى بلد ما وهو يعنى أنه كلما زاد عدد البروتستانت كلما قل مستوى حافز الإنجاز. ويوفر لنا هذا سببا آخر لكى نتوقع مستويات فساد أقل داخل الأمم البروتستانتية عند مقارنتها بالأمم الكاثوليكية.

وحسبما ذهب ميرتون فى منطقه، فإن توفر الوسائل المدعومة مؤسسيا فى المجتمعات الأغنى (وهذا ما يعنى فى هذه الحالة إمكانية الوصول إلى الموارد الاقتصادية) يفيد أيضا انخفاض درجات الفساد فى البلدان البروتستانتية، وهى بلدان فى المتوسط العام الأكثر وفرة وثراء. وتنزع الحكومات الكاثوليكية إلى التدخل بقدر أكبر فى شئون الاقتصاد، إذ تقيد الحرية الاقتصادية. هذا بينما نجد البلدان البروتستانتية ذات توجه أكثر نحو السوق مع بعض الاستثناءات المحدودة (مثل البلدان الإسكندينافية). وكما توقعنا يرتبط دليل الحرية الاقتصادية بعلاقة موجبة مع البروتستانتية بما يعنى أنه كلما ارتفعت النسبة المئوية من البروتستانت زادت الحرية أكثر.

أخيرا، توفر لنا أطروحة بانفيلد عن النزعة العائلية غير الأخلاقية تفسيرا مهما وأساسيا عن لماذا يمكن أن تكون البلدان الكاثوليكية أكثر فسادا من البلدان البروتستانتية. ويفيد الفهم السائد أن البلدان الكاثوليكية أكثر نزوعا نحو الطائفية والانحياز العائلى، بينما تؤكد البروتستانتية على النزعة الفردية والاعتماد على النفس. وتدعم هذه الأفكار بيانات الدراسة الاستقصائية للقيم فى العالم، إذ نجد سلم درجات النزعة العائلية يرتبط بالبروتستانتية فى الاتجاه المتوقع. وتوضح الدراسة التحليلية، كما سبق أن أشرنا، أن النزعة العائلية تمثل، وجودا وعدما، متغيرا رئيسيا يتوسط بين البروتستانتية والفساد.

ما الذى يمكن أن نفعله للحد من الفساد غير زيادة الإنتاجية، وأن نتطور لنكون أكثر "حداثة"؟ للإجابة يمكن أن نطالع مناقشة فيبر لآثار المجتمع المنفتح سياسيا على الحد من سلطة الدولة ـ المزيد من الديمقراطية والحرية الفردية وسيادة القانون. إن الديمقراطية التى تترتب عليها وجود معارضة سياسية وحرية للصحافة وقضاء مستقل ـ تعزز الآليات التى تملك إمكانات للحد من الفساد. وتهتم أحزاب المعارضة، لمصلحتها، بفضح الفساد داخل الحكومة تمهيدا للفوز فى الانتخابات. والمعروف أن الحزب الحاكم أو النظام الحاكم فى ظل الديمقراطية إذا ما أخفق فى إنجاز الإصلاحات يخسر الانتخابات. ونلحظ من ناحية أخرى أن دول الحزب الواحد تفتقر إلى هذه الحوافز.

وحدث فى عام ١٩٩٩ أن استقال مفوض الاتحاد الأوروبى بتهمة الغش ومحاباة الأصدقاء وسوء الإدارة. وكشف هذا الإجراء عن دور الديمقراطية فى تطهير موقع من الفساد. كذلك فإن البرلمان الأوروبى المنتخب ديمقراطيا ـ وهو خليط من أحزاب سياسية ومصالح قومية وإقليمية وقطاعية ـ بدأ مذبحة ضد ممارسات الفساد من جانب المفوضية غير المنتخبة والتى ترجع جذورها إلى جنوب أوروبا التى تسكنها غالبية كاثوليكية[٢٠]. وأدى انتصار هذه المؤسسة النيابية إلى إحداث نقلة واضحة فى السلطة من البيروقراطية غير المنتخبة ـ المفوضية ـ إلى البرلمان الأوروبى المنتخب[٢١].

وتتأكد هذه الفرضيات فى ضوء تحليل العلاقة بين الفساد والديمقراطية. ونستمد بياناتنا عن الديمقراطية من "الاستقصاء السنوى لمنظمة بيت الحرية عن الحقوق السياسية والحريات المدنية"[٢٢]. ويتأكد الدليل من جزأين، ويندرج من ١

(الأكثر حرية) إلى ٧ (الأقل حرية). الجزء الأول عن الحقوق السياسية، ويتضمن إجابات على الأسئلة التالية: هل رئيس الدولة والنواب أعضاء المجلس التشريعي منتخبون من خلال انتخابات حرة ونزيهة؟ هل من حق المواطنين تشكيل أحزاب سياسية تنافسية أو غير ذلك من تنظيمات؟ هل المعارضة لها صوت قوى ومهم أو لديها فرصة حقيقية تلقى مساندة متزايدة؟ ويتناول الجزء الثانى الحريات المدنية ويشتمل على قياس الحرية والاستقلال فى الإعلام وحرية التعبير والاجتماع والمساواة أمام القانون والتمتع بقضاء مستقل غير تمييزى والحماية من الإرهاب ومن السجن دون مبرر ... إلخ.

وجدير بالملاحظة أننا إذا أخذنا متوسط الدليلين معا لمنظمة بيت الحرية من ١٩٧٢ وحتى ١٩٩٨ نجد رابطة مرتفعة وعكسية مع دليل التصورات عن الفساد. وهذا الدليل الموحد عن الديمقراطية يظل فى تحليل الانحدار ذا أهمية واضحة عند تثبيت تساوى القوة الشرائية للفرد. ولكن المعامل غير المحدد معياريا يفقد حوالى نصف قيمته ولكنه يستعيد أهميته عند إدخال عوامل أخرى أساسية إلى المعادلة. معنى هذا أن حوالى نصف الارتباط السلبى بين الديمقراطية والفساد ناتج عن أن الديمقراطيات أميل إلى أن تكون الأكثر ثراء (بمعنى أنها توفر أكثر من وسيلة للوصول إلى الفرص المنشودة).

وعلى الرغم من أن متوسط الدرجات الذى حددته منظمة "بيت الحرية" قد لا تربطه علاقة قوية بالفساد ، إلا أن تريزمان وجد أن عدد السنوات المتعاقبة التى تمتعت على مداها الأمة بالديمقراطية حافظت على علاقتها المحددة مع التصورات عن الفساد، حتى مع تثبيت العوامل الرئيسية ، وهكذا تمثل الديمقراطية عاملا مهما للتنبؤ بمستويات الفساد القومى . وثمة ما يفيد بأن مؤشر الحريات المدنية ، خاصة سيادة القانون على أيدى قضاء مستقل ، أهم كثيرا من الحريات السياسية.

خاتمــة

تيسر ظهور الاقتصادات المتطورة بفضل التأكيد على العقلانية وصغر حجم الأسرة، والإنجاز، والحراك الاجتماعى والنزعة العالمية ـ وهذه هى العناصر المميزة للحداثة والتى تمايزها عن النزعة التقليدية. واتسمت هذه العناصر على المستوى المثالى بانخفاض نزعة المحاباة العائلية والحد من القيم التى تعزز استمرار منظومات المساعدات المتبادلة على أساس ومصلحة فردية، وهو ما يتعارض مع العناصر اللازمة لقيام اقتصاد السوق ، والمعروف أن القيم التى تعبر عن منطق السوق وتكفل دوامه ظهرت عقب انهيار النمط الإقطاعى للمنظومات الطبقية الاجتماعية والتى كانت تؤكد على الولاء والالتزام.

والملاحظ أن البلدان الآسيوية تؤكد بقوة على الالتزام إزاء الجماعة خاصة الأسرة، والذى تجلى واضحا وقويا فى اليابان التى كانت حتى عهد قريب بلدا إقطاعيا أكثر مما هو واضح فى أمريكا أو أوروبا. ويشير هذا إلى أن الفساد مرتفع المستوى. وتشير تقديرات منظمة الشفافية الدولية إلى أن أكبر البلدان فى شرق آسيا درجاتها فى الفساد مرتفعة، وأعلى من المتوسط. وطبعى أن اليابان تبدو استثناء. ذلك أن معدلات الجريمة فيها منخفضة إلى أقصى حد. وتفيد التفسيرات المختلفة لوضع اليابان أنه نادرا ما يحدث فيها انتهاك للقواعد والقانون لأن هذا يمثل عارا يحل بأسرة المعتدى وبه شخصيا ، ولكن هذا لا ينفى وجود تقارير عن فساد فى مشروعات الأعمال وفى السياسة. ويوضح دليل منظمة الشفافية الدولية للتصورات عن الفساد عام ١٩٩٨ أن اليابان تحتل المرتبة الخامسة والعشرين، أى أقل من شيلى والبرتغال وبوتسوانا وأسبانيا، وأعلى بقليل من كوستاريكا وبلجيكا وماليزيا وناميبيا وتايوان وتونس. وتحتل جميع البلدان الشيوعية السابقة فيما عدا المجر وجمهورية التشيك مرتبة دون المتوسط. وتشترك بدرجات متفاوتة فى الالتزام بنزعة محاباة العائلة ومركزية الدولة والثقافات الدينية التراتبية والنزعة الفردية الحزبية. وهذه هى سبب ارتفاع مستوى الفساد فى ظل النظام الشيوعى. ثم إنها جميعا بلدان فقيرة.

وركزنا فى دراستنا على تفسيرين للفساد، هما مخطط الوسائل ـ الغايات عند ميرتون وتأكيد بانفيلد على نزعة المحاباة العائلية. ولاحظنا أن المسائل التى حددها كل من ميرتون وبانفيلد ـ قصور وسائل تحقيق الغايات المنشودة والمعايير الفردية التخصيصية التى جبلت عليها الأسرة ـ سوف يستمر تأثيرها على سلوك الأمم. ولكن إذا حدث أن انعقد لواء الهيمنة للقيم الاقتصادية الموجهة عقلانيا، ولسيادة القانون فى البلدان الأقل تطورا، وأسهمت فى دعم جهود التطوير، فسوف تنخفض مستويات الفساد كما هو الحال الآن فى هونج كونج وتايوان وسنغافورة.



الباب الثالث

الحوار الأنثروبولوجى



(١٠)

المعتقدات والممارسات التقليدية هل بعضها أفضل من بعض ؟

روبرت بى . إدجرتون

إننا إذ نعيش يوميا تحت حصار عناوين الصحف وتقارير التليفزيون عن عصابات العنف وعن البيئة التى تتهددها الأخطار وعن التشرد وانتهاك الأطفال وخطر العقاقير المخدرة ومرض نقص المناعة (الإيدز) والنزعات الحزبية السياسية التى تقسم بنية المجتمع، ربما لا نختلف عن الرأى إزاء فكرة تقول إن الناس يمكن أن يأتوا أفعالا ضارة بأنفسهم وبغيرهم ، وتتزايد أعداد الدراسات المسيحية التى تصنف مختلف مدن الولايات المتحدة تأسيسا على نوع الحياة فى كل منها، ويحدث الشىء نفسه فى البلدان الأخرى.

وتجرى أيضا محاولات لتقييم المنظومات السياسية. وقد يدهش الكثيرون حين يقرأون تأكيدات على أن نظما سياسية مثل ألمانيا فى عهد هتلر أو الخمير الحمر فى كمبوديا هى نظم جيدة فى عيون أهلها وعيون جيرانها كما هو الحال بالنسبة لشعوب النرويج أو كندا أو سويسرا على سبيل المثال. وربما يبدى البعض شكوكا إزاء تأكيد علماء الأنثروبولوجيا بأن لا وجود لأساس علمى لتقييم ممارسة مجتمع آخر لسلوك التضحية بالبشر كمثال أو الإبادة العرقية أو التعذيب بحكم قضائى. وأن السبيل

لإصدار تقييم هو أن يتولى أبناء كل مجتمع تقييم ممارسات المجتمع بأنفسهم. وهذا هو ما أكده دعاة النسبية الثقافية ونزعة التكيف - ولا تزال هذه المبادئ تحظى بإيمان قوى خاصة فى مجال الأنثروبولوجيا.

وتضرب هذه الأفكار بجذورها عميقة فى الإيمان بأن المجتمعات "البدائية" كانت أبعد عن التجانس بالقياس إلى المجتمعات "الحديثة". لقد كان البؤس والخوف والوحدة والألم والمرض والموت المبكر أمورا شائعة فى المعازل الحضرية فى أمريكا وبين المشردين من أهلها مثلما هى فى مدن السود فى جنوب أفريقيا والقرى التى تتضور جوعا فى السودان، وأكواخ الصفيح فى البرازيل، ومناطق البلقان التى عانت التطهير العرقى. وينظر الباحثون إلى سكان هذه المناطق باعتبارهم ضحايا بائسين لضغوط اجتماعية وثقافية وبيئية متنوعة، بما فى ذلك إهمال الحكومات والنزعة العنصرية والفساد والصراع العرقى والدينى والسياسى علاوة على الاستغلال الاقتصادى.

ولكن كثيرين من الباحثين المبرزين فى الأنثروبولوجيا وفى مباحث علمية أخرى يؤمنون بأن هذا الضرب من البؤس ليس طبيعيا بالنسبة للوضع الإنسانى. ويؤمنون بأن الناس فى المجتمعات الشعبية المتجانسة والأصغر حجما عاشوا تاريخيا فى تجانس وسعادة عظيمين، وأن سكان الكثير من المجتمعات الصغيرة القائمة اليوم لا يزالون على تجانسهم وسعادتهم ، والملاحظ أن الاعتقاد بأن المجتمعات البدائية أكثر تجانسا من المجتمعات الحديثة، وأن "الهمج" كانوا "نبلاء"، وأن حياة الماضى كانت أكثر اطمئنانا ورومانسية من حياة اليوم، وأن البشر عرفوا يوما عاطفة المجتمع المحلى التى اندثرت اليوم ، مثل هذا الاعتقاد لا تعكسه لنا فقط الصور المتحركة والروايات التى تعتمد على ثقافة شعبية، بل إنه راسخ بعمق فى خطاب الباحثين أيضا.

تفيد هذه الرؤية أن بؤس البشرية نتاج التفكك الاجتماعى المفضى إلى التقسيم، أو التنوع العرقى أو الدينى، أو الصراع الطبقى، أو المصالح المتضاربة والمتنافسة التى تبتلى بها المجتمعات الكبيرة وخاصة الدول ـ الأمم. ومن ناحية أخرى استحدثت المجتمعات الأبسط والأصغر ثقافاتها وطورتها استجابة لمتطلبات بيئات مستقرة، لذلك حظيت شعوبها بفضل أسلوبها فى الحياة بقدر أكبر من التجانس والسعادة. ويقدم لنا على سبيل المثال عالم الأنثروبولوجيا روبن فوكس وصفا حيا لبيئة صيادى الحيوانات الضخمة فى العصر الحجرى الحديث باعتبارها بيئة سادها تجانس صفاتنا المتطورة كنوع بشرى بما فى ذلك ذكاؤنا وخيالنا وعنفنا وعقلنا وانفعالاتنا ـ تناغم فقدناه (٣ - ١٩٩٠). وحين يعثر العلماء الاجتماعيون على مجتمع صغير يعوزه هذا النوع من التناغم، فإنهم غالبا ما يستنتجون أن وضع التناغم هذا جاء بالضرورة نتيجة لتشوش نتائج التماس الثقافى خاصة التغير الاقتصادى والتحضر. وترسخت هذه الفكرة، شأن النسبية الثقافية فى الفكر الغربى على مدى قرون (نيسبت ١٩٧٣، شو ١٩٨٥).

وحين أصدر روبرت ريدفيلد دراسته المشهورة الآن عن الأنماط الشعبية ـ الحضرية عام ١٩٤٧ أرجع أساس الأنثروبولوجيا إلى هذا التمييز القديم (ريدفيلد ١٩٤٧). والمعروف أن الفكرة القائلة إن المدن كانت تعج بالجريمة والفوضى وجميع أنواع المعاناة البشرية، بينما كانت المجتمعات الشعبية تتصف بالتناغم إنما ترجع إلى أرسطوفان وتاسيتوس والعهد القديم. وتلقت دعما جديدا من فكر القرن التاسع عشر لعدد من كبار المفكرين من أمثال فرديناند توتيس وهنرى مين، وفوستل دى كولانج، وإميل دوركايم، وماكس فيبر. وانضم إليهم آخرون بحيث خلقوا إجماعا على أن الالتزام الخلقى والعاطفى، والحميمية الشخصية، والتلاحم الاجتماعى والاستمرارية على مدى الزمن، وهى صفات المجتمعات الشعبية لم تبق على قيد الحياة مع الانتقال إلى حياة الحضر التى سادتها مظاهر التشوش الاجتماعى والصفات المرضية الشخصية.

وخلال القرن العشرين أصبح التمايز بين "المجتمع المحلى" الشعبى، والمجتمع الحضرى من أهم وأبرز الأفكار الأساسية فى الفكر الغربى، واستحوذ على فكر الفلاسفة الاجتماعيين وعلماء السياسة وعلماء الاجتماع والأطباء النفسيين والروائيين والشعراء والمثقفين بوجه عام. وخير مثال فى صميم الموضوع نجده عندما أجاب كيرباتريك سيل على الانتقادات الموجهة ضد كتابه الأخير "غزو الفردوس" (الذى يدرس الغزو الأوروبى للشعوب الأصلية فى أمريكا). إذ أكد على أن المجتمعات المحلية البدائية فى أمريكا قبل الغزو كانت على عكس ثقافات أوروبا، إذ تميزت بأنها كانت أكثر تناغما وسلما وكرما وقناعة (سيل ١٩٩١).

ولقد كانت بعض المجتمعات الشعبية متجانسة، وبعضها الآخر ليس كذلك. ويسود افتراض بين علماء الأنثروبولوجيا مفاده أن المعتقدات والممارسات التقليدية للسكان - أى ثقافتهم ومؤسساتهم الاجتماعية - كان لها دور إيجابى بالضرورة فى حياتهم، وإلا ما كان لهذه المعتقدات والممارسات أن تبقى. ولهذا كثيرا ما كتب البعض أن الوحشية والتعذيب وقتل الأطفال والضغائن والسحر، وختان الإناث، وقطع رؤوس الأعداء، والاغتصاب الاحتفالى وغير ذلك من الممارسات التى يستبشعها الغرباء لابد وأنها كانت لها وظيفة مفيدة فى المجتمعات التى تراها ممارسات تقليدية. وتأثر غالبية الباحثين بالدلالة الفكرية للتطور البيولوجى والحديث عن معجزات التكيف مثل تلون الكائنات الحية قصد الحماية أو تكون ريش للطيران .. الخ. لذلك ذهبوا إلى أن التطور الثقافى أيضا اهتدى بعملية انتخاب طبيعى احتفظت بالمعتقدات والممارسات التقليدية التى تلبى حاجات معينة لدى الناس ، وإذا حدث وواجه المجتمع ما يبدو له افتقار لمنظومة مفيدة من المعتقدات أو المؤسسات فإنه عادة ما يفترض أن السبب كامن بالضرورة فى ما خلفه الآخرون من تأثير ضار - الموظفون الاستعماريون أو الجنود أو التجار - ممن كانوا يملأون الساحة قبل وصول علماء الأنثروبولوجيا.

وغير معروف مدى تواتر حدوث السمات التى ربما كان لها أثرها السلبى على التكيف فى المجتمعات الصغيرة الحجم ، وسبب ذلك أن الدراسات الإثنوجرافية نادرا جدا ما تتناول احتمال أن تكون بعض المعتقدات أو الممارسات للشعوب التى يصفونها

يمكن أن تكون أى شىء اخر غير عوامل مساعدة على التكيف ، وإذا حدث واخترنا عددا غير قليل من التسجيلات الإثنوجرافية بشكل عشوائى إلى حد ما، سوف نكتشف، كما حدث لى، أن الدراسات التحليلية للنتائج المترتبة على أى معتقد أو ممارسات وتؤثر بالسلب على التكيف هى دراسات لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة. ونجد على العكس، وهو ما يثير حيرتنا، أن المعتقدات والممارسات غير العقلانية أو غير الفعالة أو الخطيرة هى موضوع الدراسة الوصفية. وتفترض الدراسة أنها عوامل تساعد على التكيف وتعاملها وكأنها تخدم فرضا مفيدا بالضرورة. مثال ذلك أكثر الأشكال تطرفا لطهارة الذكور - فتح مجرى البول بالمشرط وكشطه بسويقات من أعشاب أو ما شابه من نبات، ثم بتر حُشفة القضيب أو خياطتها - نجد الدراسات الإثنوجرافية (إن لم تكن الطب نفسية أيضا) أسهبت فى تحليلها ، ولم تتناولها باعتبارها ممارسات غير عقلانية وغير تكيفية أو ضارة بالتكيف، بل فى ضوء ما تراه نتائج إيجابية اجتماعيا أو ثقافيا ونفسيا (كاوت، ودجاجامارا، وباريت ١٩٦٦، وفافازا ١٩٨٧).

عقلنة التكيف

التأثير التراكمى للافتراضات ذات التوجه النسبى والتكيفى قاد أجيالا من الإثنوجرافيين إلى الاعتقاد بضرورة وجود سبب اجتماعى أو ثقافى جيد يفسر بقاء معتقد أو ممارسة ما راسخا زمنا طويلا. إذ ما دام بقى زمنا طويلا، فلابد وأنه يسهم فى التكيف - أو هكذا ذهب ظن الغالبية، تصريحا أو تلميحا، ممن كتبوا ما نعرفه عن حياة شعوب المجتمعات التقليدية الصغيرة.

ولكن ليس كل من كتبوا ذهبوا هذا المذهب، إذ إن بعض الإثنوجرافيين من أصحاب التوجه الإيكولوجى، على سبيل المثال، قدموا عروضا تقيِّم على نحو حذر ودقيق، مدى قدرة معتقدات شعبية أو مؤسسات بذاتها على تحقيق التكيف. وخير مثال على ذلك والتر جولدشميت فى دراسته الإثنوجرافية عن شعب سيبى Sebei فى

أوغندا. قدم أولا تحليلا لظاهرة التكيف الاجتماعية والثقافية الإيجابية نسبيا التى يمارسها أبناء سيبى فى تاريخهم الحديث. ووصف بعد ذلك ما أشار إليه بعبارة "اختلال التوازن وسوء التكيف" وبخاصة فشل شعب سيبى فى إرساء قواعد نظام اجتماعى قادر على الحفاظ على حدوده، وفشله فى تطوير التزام بطائفة ذات صلة من المبادئ الأخلاقية (١٩٧٦ - ٣٥٣). واستطرد فى دراسته التحليلية ليحدد الظروف الاجتماعية الاقتصادية المتغيرة التى أدت إلى هذا الفشل.

وثمة بالمثل كلاوس - فريدريك كوش الذى كتب عن الجالى Jale الذين كانوا فى منتصف ستينات القرن العشرين يعيشون فى أقصى شرق الجبال الثلجية فى إيريان جايا Irian Jaya، قبل أن يغير النفوذ الأجنبى حياتهم. واستنتج أن النزعات وعمليات القتل التى كانت مستشرية بينهم للغاية وتثير الانقسامات والانشقاقات فى صفوفهم إنما كانت تحدث نتيجة أن أساليب الجالى فى إدارة النزاع "محدودة جدا وغير فعالة للغاية" (كوش ١٩٧٤ - ١٥٩). وهناك آخرون، من أهمهم سى. آر. هالبايك، أوضح عددا من الممارسات المماثلة الضارة بالتكيف فى مجتمعات أخرى (١٩٧٢ - ١٩٨٦). ولكن الملاحظ أنه حتى الإثنوجرافيون أصحاب التوجه الإيكولوجى كشفوا عن اهتمام ضئيل جدا بظاهرة سوء التكيف. وأكدوا، بدلا من ذلك، على إظهار الملاءمة التكيفية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية والبيئية.

والواضح فى الغالب الأعم أنه حين تناقش الدراسات الإثنوجرافية خسائر ومنافع معتقد بذاته أو ممارسة راسخة تدعمها مؤسسات المجتمع، فإن النتيجة ضرب من الخليط. مثال ذلك أن من المسلم به أن منظومة عقيدية معينة، السحر على سبيل المثال، قد تجلب خسائر للناس، ولكن سرعان ما تقرأ تأكيدا بأن لها أيضا فوائد ترجح خسائرها. وحين كتب كلايد كلوكهون ودوروثا لايتون كتابهما الكلاسيكى فى الإثنوجرافيا تحت عنوان "النافاهو" Navaho،(*) خلصا إلى نتيجة مؤداها أن الاعتقاد

(*) النافوهو Navaho : مجموعة من السكان الأصليين فى أمريكا (يطلق عليهم : الهنود)، يتحدثون لغة خاصة تسمى « أثاباسكان »، ويستوطنون محميات فى نيو مكسيكو وأريزونا وأوتادا . (المترجم)

التقليدى لشعب النافايو بوجود السحرة بينهم زرع فى نفوسهم الخوف مما أدى إلى العنف وتسبب أحيانا فى معاناة أبرياء من أحداث مأساوية. ولكنهما، مع هذا، أكدا أن معتقدات السحر "تحفظ جوهر المجتمع صلبا" بسبب السماح لأبناء شعب نافايو بأن يعيدوا توجيه كل عدوانيتهم التى يشعرون بها تجاه الأصدقاء والأقارب ويصبونها على السحرة بدلا منهم. وأكثر من هذا أن هذه المعتقدات حالت دون الأغنياء والأقوياء بحكم الشعائر من أن يستحوذوا على قدر أكبر من القوة والسلطان، وأفادت بوجه عام فى الحيلولة دون وقوع أحداث توقع الفوضى بين صفوف المجتمع (كلوكهون ولايتون ١٩٦٢ – ٢٤٠). ولم يفكر الكاتبان لماذا احتاج شعب النافايو إلى معتقدات السحر لبلوغ هذه الغايات مع الخوف والعنف والمعاناة المأساوية التى أصابت الكثيرين، بينما مجتمعات أخرى اهتدت إلى حلول أقل مأساوية لمشكلات مطابقة.

ولم يكونوا وحدهم فى هذا. إذ يبدو واضحا أن غالبية الإثنوجرافيين يتفقون فى الرأى مع عالم النفس دونالد فى. كامبل الذى كتب مؤيدا افتراضا عن التكيفية "ذلك لأنه ليست المشكلة ما قد نراه "شذوذا" فى معتقد تقليدى أو ممارسة تقليدية، لأننا ما أن نفهمها حتى نستكشف "أهميتها التكيفية"" (كامبل ١٩٧٥ – ١١٠٤). واتفق آخرون فى الرأى مع مارفن هاريس الذى صرح بأن لا حاجة بنا لأن نفترض أن المعتقدات أو الممارسات تحقق تكيفا بعد أن ثبت بالبرهان أن المنظومات الثقافية الاجتماعية تتألف أغلبها أو كلها من خصائص تكيفية (١٩٦٠ – ٦٠١). ولكن كلا من افتراض أن الثقافة لابد أن تكون دائما عاملا تكيفيا، والتأكيد على أنه قد ثبت أن الثقافات تتألف، أغلبها أو كلها، من خصائص تكيفية، يتلاشيان أمام دليل مهم مناقض. ذلك أنه لا وجود لمثل هذا البرهان الذائع عن التكيفية فيما خلا استثناء جزئى خاص بالممارسات الاقتصادية (إدجرتون ١٩٩٢).

إن المسألة لا تهم الأنثروبولوجيين وحدهم. إن السجل الإثنوجرافى مهم لكل من يعنيه فهم لماذا المجتمعات البشرية بما فيها مجتمعنا، لا تعمل أحيانا بكل ما تملك من طاقة. ولا سبيل إلى إنكار أن بعض المجتمعات الشعبية كانت متناغمة نسبيا، وأن لا يزال بعضها كذلك. ولكن الحياة فى المجتمعات الأصغر حجما والأبسط تكوينا لم تكن

خلوا تماما من السخط البشرى والمعاناة الإنسانية. وإذا لم يكن لدينا هنا مساحة لتوثيق التأكيد الذى ذهبت إليه، فإنى أقول إن بعض الشعوب الصغيرة عجزت عن تلبية متطلبات بيئاتها، وعاش بعضها حياة لا مبالاة وخوف وصراع وجوع ويأس. وتبنى آخرون ممارسات من نوع الأحقاد والضغائن مما أفضى إلى دمارهم. ولكن يظل الاعتقاد قائما بأن المجتمعات صغيرة الحجم أفضل منا تكيفا مع ظروفهم الإيكولوجية. إن بعضهم كان كذلك، ولكن آخرين يقينا لم يكونوا مثلهم.

إن البشر فى مختلف المجتمعات، سواء مجتمع حضرى أم مجتمع شعبى، قادرون على التقمص الوجدانى لمشاعر الآخرين، وعلى العطف، بل والحب أيضا. ويمكنهم أحيانا أن يحرزوا انتصارات مذهلة على التحديات التى تفرضها عليهم البيئة. ولكنهم أيضا قادرون على الاحتفاظ بمعتقدات وقيم ومؤسسات اجتماعية تسفر عن قسوة خرقاء ومعاناة لا مبرر لها، وحمق مذهل فى علاقاتهم ببعضهم وبالمجتمعات الأخرى، بل وحمق إزاء البيئة التى تحتضنهم. إن البشر ليسوا دائما حكماء، كما أن الثقافات والمجتمعات التى يبتكرونها ليست آليات مثلى للتكيف جرى تصميمها بإتقان كامل لكى تلبى الضرورات البشرية. ونخطئ إذا قلنا، كما يذهب كثير من الباحثين، أن شعبا ما إذا ظل مؤمنا بمعتقد تقليدى أو ممارسة تقليدية لسنوات طويلة فلابد أن يكون لهما دور مفيد فى حياة هذا الشعب. إن المعتقدات والممارسات التقليدية يمكن أن تكون مفيدة ونافعة، بل ويمكن أن تعمل كآليات تكيف مهمة، ولكنها يمكن كذلك أن تكون غير فاعلة وضارة، بل ومهلكة.

النزعة النسبية الثقافية ما فيها من دلالات وما فيها من هراء

مبدأ النزعة النسبية الثقافية ليس بدون دلالة تاريخية، إذ أفاد فى مناهضة النزعتين العرقية والعنصرية. وزودنا بأداة مهمة لتصويب أفكارنا عن التطور أحادى المسار، الذى افترض أن المجتمعات كلها مرت عبر مراحل "التقدم" ذاتها إلى أن بلغت فى النهاية درجة تقرب من الكمال فى هذه الصورة أو تلك من صور "الحضارة"

الأوروبية الغربية. علاوة على هذا، فإن تشديد أصحاب النظرة النسبية على احترام قيم الشعوب الأخرى ربما أفاد بأثر طيب فيما يتعلق بكرامة وحقوق الإنسانية بحيث رجح نفعه إضراره بالعلم. وأكثر من هذا أن التأكيدات الملتهبة حماسا التى جاءت على لسان من يسمون أصحاب النزعة النسبية فى المعرفة "الأبستمولوجية" أفادت أيضا من حيث إنها ذكرت كل من حاول فى نزق أن يقارن مدى صلاح وملاءمة الثقافات، وأن أى منظومة ثقافية اجتماعية إن هى إلا شبكة معقدة من المعانى التى يتعين فهمها فى سياقها وعلى نحو ما يفهمها أصحابها قدر المستطاع (سبيرو ١٩٩٠). وربما أيضا يكونون على صواب إذ يدفعون بأن بعض صور الفهم والانفعالات تمثل خاصية فريدة لثقافة بذاتها؛ وأن معانى ووظائف بعض الممارسات قد تظل دائما بعيدة عن فهم المراقب الخارجي الذى يتأمل الثقافة الأجنبية.

بيد أن دعاة النزعة النسبية المعرفية لا يزعمون فقط أن كلا من هذه العوالم فريد تماما - لا سبيل إلى قياسه ويتعذر فهمه إلى حد كبير - بل يؤكدون أن سكان كل عالم من هذه العوالم، كما يُقال، لهم قدرات معرفية مختلفة. ويشير دان سبيربر إلى ما يسميه "المعزل المعرفى"، وما يسميه أيضا إرنست جيلنر "الفوضى المعرفية". ويتخذ دعاة النزعة النسبية والنزعة التأويلية بعد الحداثيين من هذين مسلمة يبنون عليها زعمهم بوجود فوارق أساسية من ثقافة إلى ثقافة من حيث العمليات الإدراكية بما فيها من منطق واستدلال نسبى ومعالجة معلوماتية (جيلنر ١٩٨٢ وسبيربر ١٩٨٢). وإن القول بوجود مثل هذه الفوارق الإدراكية الأساسية لا يزال بحاجة إلى دليل وبرهان. وإذا كان تاريخ البحث فى المعرفة البشرية وفى الذاتية المتبادلة يهدى إلى شيء ما، إلا أنه لن يفيد بشىء هنا.

إن النزعة النسبية الثقافية أو التكيفية هى الأشهر لأن عددا من أهم وأبرز الأنثروبولوجيين فى العالم، دعموا جميعا فى فترة سابقة مبدأ النسبية الثقافية، ولكنهم نشروا بعد ذلك تقييمات مناهضة للنزعة النسبية خلال دراساتهم عن المجتمعات الشعبية. مثال ذلك أن ألفريد كروبير وقتما كان عميدا للأنثروبولوجيا الأمريكية عام ١٩٤٨ لم يكتف فقط برفض النزعة النسبية، بل صرح بأن المجتمعات

فى "تقدمها" من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات أكثر تعقدا تزداد "إنسانية". وأكد أيضا - وبلغة تدع شعر رءوس الأنثروبولوجيين المعاصرين يقف منتفضا - إن ما هو سقيم ذهنيا فى الثقافات المتقدمة الحديثة "أميل إلى أن يتطابق مع ما كان صحيحا ومؤثرا فى الثقافات القديمة والمتخلفة" (١٩٤٨ - ٣٠٠). واستطرد كروبير ليقول علاوة على ما سبق، إن "التقدم"، ويشير بذلك إلى التطور الثقافى، لم يتضمن فقط مظاهر تقدم فى التقانة والعلوم، بل هجر ممارسات مثل الدعارة الطقسية، أو عزل النساء فى وقت المخاض أو الحيض، وكذا التعذيب والفداء والإيمان بالسحر أو الخرافة ، وبعد ذلك بعامين تحدث رالف ليتون، وهو عالم أنثروبولوجى رائد آخر، وتوفر لديه على الأرجح أفضل فهم موسوعى عن الإثنوجرافيا العالمية بحيث تفوق على كل من سواه من معاصريه الأحياء ، وكتب يقول يمكن أن تكون هناك ثلاثة معايير أخلاقية كلية. ودعم هذا الرأى كلايد كلوكهون بعد ذلك بثلاث سنوات، وكان قد تخلى عن إيمانه بالنزعة النسبية (كلوكهون ١٩٥٥، لينتون ١٩٥٢).

واتفق روبرت ريدفيلد، المشهور بمقارنته بين المجتمعات الشعبية والحضرية، فى الرأى مع كروبير إذ أعلن عام ٣٥٩١ أن المجتمعات البدائية كانت أقل "رقة" و"إنسانية" من "الحضارات الأكثر تقدما": "إجمالا كان على الجنس البشرى أن يستحدث ويطور قدرا من الخيرية أكثر رقة وإنسانية - وحدث تحول فى الحكم الأخلاقى الذى يجعلنا ننظر إلى الشعوب غير المتحضرة لا على أنهم أنداد لنا، بل على مستوى آخر من الخبرة البشرية" (١٩٥٣ - ١٦٣٠).

وفى عام ١٩٦٥ كتب جورج بيتر موردوك، وقد كان رائدا للدراسات الثقافية المقارنة فى العالم آنذاك، وقال إن فكر بنيديكت المعبر عن النزعة النسبية الثقافية والذى يرى أن العقيدة الثقافية لا معنى لها إلا فى سياقها إنما هو فكر "هراء". كذلك فإن تأكيد ميلفيل هيرسكوفيت بأن لابد وأن ننظر إلى جميع الثقافات بأنها متساوية من حيث الكرامة والتقدير "ليس فقط قولا هراء، بل حمقا عاطفيا أيضا" (١٩٦٥ - ١٤٦). وأضاف إن من العبث النظر إلى الوحشية والعبودية والعلاج بالسحر وقتل المسنين باعتبارها متساوية من حيث "الكرامة" و"الصواب" مع كفالة الأمن للمسنين

والطب العلمى والفنون الصناعية المعدنية. ويؤكد موردوك أن جميع الناس تفضل التقانة الغربية ويودون لو يستطيعون إطعام أطفالهم وكبارهم بدلا من قتلهم (١٩٦٥ - ١٤٩). والملاحظ أن الأنثروبولوجيين، مع استثناءات قليلة جدا، لا يكتفون بتبنى هذه الآراء المناهضة للنزعة النسبية، بل إنهم يشايعون بقوة الاعتقاد بأن الثقافة أداة تكيف فى واقع أمرها، ويجب أن تكون كذلك.

التكيفية السيئة

ثمة أسباب كثيرة من شأنها أن تجعل بعض المعتقدات والممارسات التقليدية سيئة أو غير ملائمة لتكيف. أحد هذه الأسباب التغير البيئى ، وهناك أسباب أخرى أكثر تعقدا ذات علاقة بمختلف جوانب حل المشكلات عند البشر. ونجد على سبيل المثال شواهد كثيرة جدا تؤكد أن الناس فى مجتمعات كثيرة ليس لديهم سبب عقلانى يفسر تمسكهم بمعتقدات أو ممارسات معينة، أو أن بعضا من أهم قراراتهم - أين يتوجهون للقنص أو لصيد السمك، أو متى يغيرون على عدو لهم، أو ماذا يزرعون - إنما تنبنى على نبوءات أو أحلام أو إلهام غيبى أو غير ذلك من ظواهر خارقة للطبيعة. ونعرف أن مملكة أفريقية جنوبية دمرت عن آخرها عندما قضى رئيسهم الملهم بقتل كل ما لديهم من ماشية والامتناع عن زرع المحاصيل. وكانت النبوءة تقول إنهم بذلك سيبدأون حقبة سعادة كاملة وبراءة من خطايا البشر، ولكنهم بدلا من ذلك واجهوا مجاعة قاتلة كما يمكن أن تتنبأ أى منظومة من المعتقدات العقلانية (بيريس ١٩٨٩).

والملاحظ أن الناس غالبا ما يفشلون حتى عند محاولتهم اتخاذ قرارات عقلانية. والسبب أن الناس، خاصة الشعبيين منهم، لا تتوفر لديهم دائما كل المعارف وثيقة الصلة والتى تلزمهم لاتخاذ قرارات تدعمها معلومات كاملة عن بيئتهم أو جيرانهم أو حتى عن مؤسساتهم الاجتماعية الخاصة بهم. وأكثر من هذا، أن هناك كمًا كبيراً من

البحوث عن اتخاذ القرارات عند البشر سواء فى ظروف تجريبية أو فى مواقف عادية طبيعية. وتوضح هذه البحوث أن الأفراد كثيرا ما يتخذون قرارات خاطئة خاصة حين يتعرضون لحل مشكلات جديدة أو مشكلات بحاجة إلى حساب النتائج المحتملة ، وهذه تحديدا نوع المشكلات التى تفرض أكبر قدر من التحديات أمام التكيف البشرى.

والمعروف أن غالبية البشر ليسوا ذوى مهارة كبيرة فى تقييم المخاطر، خاصة حين يكون الخطر جديدا غير مسبوق، وينزعون إلى التقليل من قيمة الآثار التى يمكن أن تنجم مستقبلا عن شن حرب أو عن تغير تقانى أو اقتصادى. وأكثر من هذا أنه حين تكون الكوارث أحداثا دورية مثل الجفاف أو الفيضانات أو الأعاصير أو انفجار البراكين فإن الناس دائما يسيئون الحكم على النتائج المترتبة عليها (دوجلاس وايلدافسكى ١٩٨٢، ولامسدين وويلسون ١٩٨١). ولا يحاولون الاستعداد مسبقا بتطوير تقانة جديدة حتى وإن جعل الضغط البيئى مسألة التغير التقانى أمرا لا محيص عنه (كاوجيل ١٩٧٥). ويستخدم الاقتصاديون الغربيون مفهوم "العقلانية المفيدة" فى إشارة إلى القدرة المحدودة لدى البشر على تلقى واختزان واسترجاع ومعالجة المعلومات. وتضع نظرية القرار الاقتصادى هذه القيود فى الاعتبار. ويتخذ الناس حتما بعض القرارات القاهرة بسبب القيود التى تحد من إدراكهم علاوة على المعارف القاصرة عن بيئتهم (كوران ١٩٨٨).

وأوضح دان سبيربر بجلاء أن البشر غالبا ما يتصرفون على نحو غير عقلانى. وهو الذى قال إن المعتقدات الثقافية فيما يبدو هى الأكثر وضوحا وإثارة للاهتمام: "إنها لا تبدو منافية للعقل لمجرد أن حادت قليلا عن الحس العام، أو تجاوزت فى خوف ما تقضى به الشواهد. وإنما تبدو وكأنها إثارة صريحة ضد عقلانية الحس العام" (١٩٨٥ – ٨٥). وأوضح سبيربر أيضا وآخرون أن الناس فى كثير من المجتمعات الشعبية مقتنعون بأن البشر أو الحيوانات يمكن أن يكونوا فى مكانين فى وقت واحد، ويمكن أن يحولوا أنفسهم إلى كائنات من نوع آخر، أو أن يختفوا عن

الأنظار فلا تبصرهم عين، أو أن يغيروا العالم المادى بوسائل مختلفة تحددها لهم معتقداتهم. ويفكرون أحيانا على الأقل تفكيرا قائما على السحر. والشيء المرجح تماما فى الحقيقة أن مبادئ السحر التعاطفى سائدة فى كل مكان لأن العقل البشرى تطور على التفكير بهذه الطريقة (روزين ونيميروف ١٩٩٠).

علاوة على هذا تشير كل الدلائل المتاحة إلى أن البشر، خاصة من يعيشون فى مجتمعات شعبية، يستخدمون عند اتخاذ القرارات وسائل إرشادية تشجعهم على استحداث آراء ثابتة حتى وإن ارتكزت هذه الآراء على معلومات قاصرة أو زائفة. وتشجع هذه الوسائل الإرشادية الناس أيضا على التشبث بآرائهم حتى وإن توفرت لديهم دلائل كثيرة مناقضة ، واستنتج آر. إيه. شويدر فى هذا الصدد أن الفكر البشرى محصور إزاء الإجراءات العلمية، وغير محنك إزاء الاستدلال العقلانى المجرد، ومنيع إلى حد ما دون شواهد وبراهين التجربة (١٩٨٠ - ٧٦).

العقلانية واللاعقلانية

ليس لنا أن ندهش حين نعرف أن أرسطو الذى لم يكن يدانيه أحد فى عصره كمفكر عقلانى كان مقتنعا بأن الأجنة الذكور تحمل بهم أمهاتهم وقت هبوب ريح شمالية عاتية. ولكن، وعلى الرغم من مضى أجيال وأجيال من التعليم العلمانى لا يزال الأمريكيون المعاصرون يواصلون التزام وضع دون العقلانية الكاملة. وأفادت دراسات استقصائية مختلفة أن ٨٠ بالمائة من الأمريكيين المعاصرين لا يزالون يؤمنون بخوارق الطبيعة وبالمعجزات، ويؤمن ٥٠ بالمائة بوجود كائنات سماوية، ويؤمن أكثر من الثلث بالشيطان وقدرته على الإيذاء الشخصى (جالوب وكاستيلى ١٩٨٩، وجريلى ١٩٨٩، وويلز ١٩٩٠). علاوة على هذا، وكما ذكرت آنفا، فإن قدرتنا على تحديد المخاطر فى بيئتنا قدرة محدودة. وأشار فى هذا الصدد كل من مارى دوجلاس وآرون وايلدافسكى إلى أن جميع الناس يركزون على عدد محدود ومحدد من الأخطار التى تواجههم ويغفلون الباقى، ومن بينها ما هو واضح الخطورة. مثال ذلك أن زائير تواجه

الكثير من الأخطار الحقيقية والمؤثرة، من بينها مجموعة من الأمراض القاتلة. ولكنهم لا يزالون يركزون اهتمامهم على ثلاثة فقط: الالتهاب الشعبى، وهو أقل خطرا من الالتهاب الرئوى الذى يعانون منه أيضا، والعقم، وصاعقة البرق، التى هى مصادفة غير شائعة مثل مرض السل الذى يعانون منه كثيرا ويجهلونه كثيرا (دوجلاس وايلدافسكى ١٩٨٢). ويفيد المجلس الاستشارى العلمى التابع لهيئة حماية البيئة أن الأمريكيين يفعلون الشىء ذاته، إذ يستبد بهم القلق والانزعاج بسبب أخطار بيئية اقل أهمية نسبيا بينما يغفلون مخاطر تنطوى على أخطار أشد بكثير.

ووصف توماس جيلوفتش العمليات المعرفية التى تجعل الأمريكيين بمن فيهم من هم على مستوى تعليمى عال، يتشبثون بقوة بمعتقدات ثبت زيفها بالبرهان والدليل. ويكفى أن نلقى نظرة على دراسات استقصائية عن طلاب المعاهد الأمريكية والتى تبين أن حوالى ٨٥ بالمائة يؤمنون بصواب تنبؤات المنجمين، و٥٠ بالمائة يعتقدون أن الأهرامات المصرية تم بناؤها بمساعدة كائنات جاءت عبر الفضاء. ويصف جيلوفيتش الأساليب الكثيرة التى يشوه بها الأمريكيون المعاصرون الواقع نتيجة ميلهم إلى إلصاق معنى ونظام إلى الظواهر العشوائية، ولا يتذكرون سوى الأحداث التى تؤكد معتقداتهم الراسخة، وينسون تلك التى تنقضها (جيلوفيتش ـ ١٩٩١).

وإن ما ذكرناه قليل من كثير جدا فى قائمة الحمق الذى يسهم فيه من نراهم أكثر الناس عقلانية فى صفوفنا من أمثال المهندسين والأطباء والعلماء والمعلمين. ومن ثم نقول إذا كان الأمريكيون المحدثون أقل من أن يكونوا مجموعة حاسبة عقلانية، إذن فإن من غير المعقول ولا المستصوب أن نتوقع من جماعات ثقافتهم أقل علمانية من ثقافتنا أن يكونوا أكثر كفاءة منا فى حل المشكلات. وأنا هنا لا أدفع بأن أبناء المجتمعات الشعبية يتخذون قرارات دون المستوى العقلانى أو يؤمنون بمعتقدات سيئة التكيف لأنهم من الناحية المعرفية اقل أهلية من آخرين يعيشون فى مجتمعات متعلمة وصناعية.

وخلص سى. أر. هولبايك وآخرون إلى نتيجة مفادها أن العمليات الفكرية لدى أبناء المجتمعات صغيرة الحجم عاجزة عن فهم السببية والزمن والواقعية والمكان والاستبطان والتجريد كما يفهمها ويستخدمها العلم الغربى (هولبايك ١٩٧٢). والسؤال عما إذا كان ما يسمى الفكر البدائى أقل تجريدا وأكثر إمعانا فى السحر، أو أقل قدرة على تقدير الاحتمالات الحدية، لا يزال مسألة موضع جدال، ولكن حسمها غير ذى صلة بالموضوع الذى أحاول بيانه. إننى أؤكد أن الغالبية العظمى من الناس فى جميع المجتمعات دون استثناء، بما فيها أكثرها ألفة مع العلم الغربى، إنما ترتكب أحيانا أخطاء تحمل فى طياتها أضرارا، وتعمد إلى الحفاظ عليها. نعم من الممكن أن تقع المجتمعات صغيرة الحجم فى أخطاء كثيرة من هذا النوع، ولكن القرارات السيئة بالنسبة للتكيف ترتكبها جميع المجتمعات.

تحديد المشكلات

إن الناس لكى يصلوا بالطاقة التكيفية لمعتقداتهم وممارساتهم إلى أفضل وضع ممكن يتعين عليهم ليس فقط أن يفكروا عقلانيا، بل وأن يكونوا قادرين على تحديد المشكلات التى بحاجة إلى حل. وهذا أمر صعب المنال غالبا. ذلك لأن بعض المشكلات مثل تغيرات المناخ أو تحاتّ التربة، تحدث تدريجيا بحيث لا ندركها ولا نستطيع أن نحددها إلا بعد مضى زمن طويل، ولا تفيد معها استجابة بشرية. وثمة ما لا ندركه باعتباره مشكلات على الإطلاق مثل توطن الأمراض أو أخطار التغيرات التى تطرأ على التغذية. لقد عاش البشر مع خطر الملاريا القاتل آلاف السنين قبل أن نفهمها أخيرا فى القرن التاسع عشر وعرفنا أن البعوض هو الناقل لها. ولا يزال كثيرون لا يفهمون أسباب أمراض قاتلة تعصف بهم. ولا تزال ظواهر أخرى يراها الناس مشكلات ثم يبين أنها غير قابلة للحل بسبب أن المجتمع تمزقه قيم متصارعة أو جماعات مصالح متضاربة. ترى ما حجم الطاقة التى يقبل الناس بذلها فى سبيل زيادة موارد الغذاء؟ وهل يقبل الناس الإقلاع عن غذاء طيب المذاق ولكنه غير صحى

فى سبيل غذاء أكثر قيمة غذائية، ولكنه أدنى جاذبية من حيث المذاق؟ وهل يرضى الزعماء التخلى طوعا عن بعض امتيازاتهم لصالح المجتمع فى مجموعه وهل يفعل الرجال ذلك لصالح المرأة؟ وهل يتخلى الكبار عن بعض سلطاتهم وحقوقهم للشباب؟ وهل يعطى الرجال للمرأة حقوقها؟

ليس معنى هذا أن الناس فى المجتمعات المختلفة لا يعبأون بما يرونه مشكلات. إن المجتمعات التى لها قادة أو مجالس أو بيروقراطيات معترف بها غالبا ما تتخذ قرارات بهدف أن تكون حلولا. إن مجلس الكهنوت وأرستقراطيى هاواى ألغوا نظامهم الخاص بالمحرمات من الأطعمة فى محاولة منهم لحسم ما رأوه مشكلة، وحاول الباونى Pawnee (اتحاد لقبائل هندية يعيش فى محمية داخل أوكلاهوما) إلغاء الفداء البشرى، وأرسى ماتوى الزعيم الدينى لجماعية السيبى Sebei فى أوغندا دعائم طقس جديد ترجمته "سن القانون"، حيث يجتمع كل أعضاء كنيسة معا ويقسمون معا بألا يرتكبوا عددا من الأفعال (جولد شميدت ١٩٧٢ - ٢٠٤). وكان ابتكار ماتوى على الأرجح آلية تكيف بالنسبة لجماعة السيبى، ذلك لأنه خفض حدة العنف بين القبائل. ولكن مثل هؤلاء الزعماء ذوى البصيرة النافذة قليلون بين البشر. ونحن نجهل الحكمة من قرارات زعماء كثيرين على مدى تاريخ التطور البشرى، ولكن إذا اتخذنا من التاريخ المكتوب هاديا لنا سيبين لنا أن القليل من هذه القرارات حققت نتائج نافعة إلى حد كبير. وتشير باربارا توكمان إلى عكس ذلك فى كتابها "مسيرة الحمق" إذ توضح أن الغالبية العظمى كانت معوقة وغير منتجة (توكمان، ١٩٨١). ونذكر أيضا مارتن هاريس الذى ظل زمنا طويلا داعية لوجهة النظر القائلة إن جميع المعتقدات والممارسات التقليدية هى آليات تكيف. ولكنه أخيرا انتهى إلى نتيجة مذهلة، وهى أن "جميع الخطوات الرئيسية الكبرى فى التطور الثقافى حدثت فى غيبة أى فهم واع بما كان يجرى". ويضيف قائلا "ويبدو أن القرن العشرين قرن الوفرة حقا من التغيرات غير المقصودة وغير المنشودة وغير المتوقعة" (هاريس، ١٩٨٩ - ٤٩٥).

إن القرارات العقلانية المحسوبة جيدا، والتى تهدف إلى حل مشكلات الناس، نادرا ما تحدث فى المجتمعات الصغيرة. والملاحظ فى أغلب الأوقات والأزمنة أن

طريقة الناس فى القنص أو صيد السمك أو الزراعة أو أداء الطقوس أو توجليه الأطفال أو الاستمتاع بوقت الفراغ ليست موضوعات للحوار على الإطلاق، أو ليست على الأقل للمناقشة بشأن كيفية أداء هذه الأنشطة على نحو أكثر كفاءة أو استمتاعا. ولا يكف الناس عن الشكوى بشأن أمور مختلفة فى حياتهم، وقد يحاولون أحيانا تجربة شىء جديد، ولكن نادرا ما يحاولون إجراء أى تغيير أساسى فى معتقداتهم أو ممارساتهم التقليدية. والملاحظ أن التغيرات الكبرى إذا ما حدثت، إنما تفرضها ضغوط أحداث أو ظروف خارجية ـ غزو أو وباء أو جفاف. وإذا لم تقع مثل هذه الأحداث يظل الناس يضربون فى عماء متكلين على الحلول التقليدية التى ظهرت استجابة لظروف وملابسات سابقة ، إن الغالبية العظمى من الناس يدبرون أمورهم من أجل البقاء دون أن يكونوا عناصر عقلانية فى حساباتهم بحثا عن الحلول المثلى. ويبدو على سبيل المثال أن الشعبيين يتبنون خططا تكفل استدامة للحياة، ولكن مع ناتج من الغذاء دون الحد الأقصى، ويقاومون التغيرات التى يمكن أن تفضى إلى ما يتصورونه مخاطر، حتى وإن كانت الأساليب الجديدة للإنتاج ستنتج طعاما أكثر وأوفر.

ولكن إحجام الناس عن التغيير جعل الأنثروبولوجيين يشيرون إلى خططهم الاقتصادية بوصفها "مخاطر الحد الأدنى" و"الجهد الأقل". وتنزع المعتقدات والممارسات إلى البقاء والدوام، لا لأنها تحقق أقصى نفع ممكن، ولكن لأنها بوجه عام تعمل على نحو جيد بحيث إن أى تغير فيها ليس لازما بداهة. ويبدو فى ضوء كل ما نعرفه عن الأحكام المذهلة فى سوئها أحيانا والتى تصدر عن مخططين "عقلانيين" فى الأمم الحديثة، أن من غير المرجح بالنسبة لأبناء المجتمعات الأصغر والأوسط ويفتقرون إلى ما لدينا من تقدم علمى أو تقانى أن يكونوا قادرين دوما على اتخاذ قرارات تحقق أقصى قدر من التكيف حتى وإن حاولوا ذلك. علاوة على هذا، لو عمد تجمع سكانى إلى ابتكار تكيف شبه كامل مع بيئته فإن من غير المرجح أن يستطيع الحفاظ عليه لفترة زمنية طويلة.

وإن ما أؤكده هنا ليس أن المعتقدات والممارسات التقليدية غير تكيفية على الإطلاق أو أنها لا تسهم أبدا فى رفاه الناس، ولا أدعى هنا أن الناس لا يفكرون أبدا على نحو عقلانى كاف لاتخاذ قرارات فعالة لمواجهة التحديات التى تفرضها عليهم بيئاتهم، كما وأننى لا أدفع بأن السلوك البشرى تدفعه وتحفزه فقط جوانب الاستعدادات البيولوجية التى تؤدى إلى تمزق المجتمع، مثل تخيلات جنون العظمة أو الأفكار الأنانية ، إن الناس يدفعهم فى الغالب النهم والنزوة والحقد وغير ذلك من صفات تمثل تحديا للخير العام ، ولكن الناس لديهم أيضا استعداد مسبق للتعاون ولكى يكونوا عطوفين مع بعضهم، بل التضحية أحيانا بمصالحهم من أجل رفاه الآخرين (أدجرتون ١٩٨٧ ، ١٩٨٥).

ولكن إذا كانت المعتقدات والممارسات الضارة بالتكيف شائعة على نحو ما هو ظاهر لنا فإن وجودها يفرض تحديا للإطار التكيفى السائد. إن الأنشطة الخاصة بموارد الرزق لابد أن تكون على قدر كاف من الفعالية ضمانا لبقاء الناس، ولكن ليس لازما أن تبلغ الغاية المثلى (بمعنى أن توفر أفضل غذاء ممكن بأقل فاقد من الوقت والطاقة). وليس مرجحا تماما أن ثمة شعبا حقق الحد الأمثل من التكيف الاقتصادى، وليس واضحا فى الحقيقة أن أى شعب حاول، مجرد المحاولة، لبلوغ هذا الهدف. ونعرف أن التنظيم الاجتماعى والثقافة يتأثران بالتقانة المتاحة للناس وبالأنشطة الاقتصادية. ولكن لم يحدث أن المؤسسات الاجتماعية ولا منظومات العقائد الثقافية أفضت إلى أى شيء يمكن اعتباره الاستخدام التكيفى الأمثل للبيئة. ولم يحدث أيضا أن دعمت أى منهما دون خطأ رفاه كل أبناء المجتمع.

ومثلما أنه لم يوجد مجتمع ابتكر حتى الآن وسيلة مثلى لاستغلال بيئته، كذلك فإن من المستبعد أن يكون كل أبناء مجتمع ما اتفقوا فى الرأى عن معنى وكيفية الاستغلال الأمثل للبيئة. زد على هذا أننا لم نعرف بعد مجتمعا أوفى بكل حاجات أبنائه إلى حد الإشباع. إن جميع المجتمعات يمكنها أن تكون أفضل حالا بما فى ذلك المجتمعات التى يتمتع أهلها بأفضل قدر من الصحة والسعادة وطول العمر. ويمكن لكل المجتمعات أن تنجز تحسينا وتقدما للوضع الصحى والأمنى، وأن تحقق المزيد

من إشباعات الحياة. لم ينشأ أبدا مجتمع كامل ولا تكيف أمثل - وإنما هناك فقط درجات من عدم الكمال. ويحدث أحيانا، عن علم أو عن جهل أن يوفق ويلائم الناس من أساليب العيش فى محاولة لتحسين حياتهم. ولكن لم يخلق أى شعب بعد المجتمع الأمثل ، إن البشر ليسوا قادرين فقط على الوقوع فى أخطاء وإساءة الأحكام بشأن الظروف الإيكولوجية التى يجب أن يتعلموا كيف يواجهونها، بل إنهم مهيئون أيضا للسعى من أجل مصالحهم على حساب الآخرين، وإيثار الحفاظ على العادات والأعراف القديمة بدلا من استحداث جديد بدلا منها ، نعم يمكن للثقافة أن تكون آلية تكيف، ولكنها لا يمكن أن تبلغ أبدا حد الكمال فى هذا.

ومن ثم حرى بنا ألا نفترض، كما هو شائع، أن أى عقيدة أو ممارسة تقليدية رسخت زمنا لابد وأن تكون آلية تكيف ضمانا لبقاء المجتمع. وينبغى بدلا من ذلك افتراض أن أى عقيدة أو ممارسة يمكن أن تسقط وتتداعى عند أى نقطة على امتداد متصل القيمة التكيفية. إنها يمكن ببساطة أن تكون محايدة أو مقبولة، أو يمكن أن تفيد بعض أبناء المجتمع وتضر بالبعض الآخر. ويمكن أن تكون أحيانا ضارة بالجميع.

وختاما أقول ما قاله عالم الأنثروبولوجيا البريطانى روى إلين: "التكيفات الثقافية نادرا ما تكون هى أفضل الحلول الممكنة، ولا تكون أبدا عقلانية خالصة" (١٩٨٢ - ٢٥١).

المراجع

Campbell, D. T. 1975 .On the Conflicts Between Biological and Social Evolution and Between Psychology and Moral Tradition." American Psychologist 30: 1103 - 1126

Cawte, J., N. Djagamara, and M. G. Barrett. 1966 .The Meaning of Subincision of the Urethra to Aboriginal Australians." British Journal of Medical Psychology 39 : 245 - 253 .

Cowgill, G. L. 1975 On Causes and Consequences of Ancient and Modern Population Changes." American Anthropologist 77: 505 - 525 .

Douglas, M., and A. Wildavsky. 1982 Risk and Culture: An Essay on the Selection of Technological and Environmental Dangers. Berkeley: University of California Press.

Edgerton, R. B. 1978 The Study of Deviance-Marginal Man or Everyman?" in The Making of Psychological Anthropology, edited by G. D. Spindler, pp. 444 - 476 . Berkeley: University of California Press.

------ 1985 Rules, Exceptions, and Social Order. Berkeley: University of California Press.

------ 1992 Sick Societies: Challenging the Myth of Primitive Harmony. New York: Free Press.

Ellen, R. 1982. Environment, Subsistence, and System: The Ecology of Small-Scale Social Formations. New York: Cambridge University Press.

Favazza, A. R., with B. Favazza. 1987 Bodies Under Siege: Self-Mutilation in Culture and Psychiatry. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Fox, R. 1990. The Violent Imagination. New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press.

Gallup, G., Jr., and J. Castelli. 1989 The People's Religion: American Faith in the Nineties. New York: Macmillan.

Gellner, E. 1982 Relativism and Universals." In Rationality and Relativism, edited by M. Hollis and S. Lukes, pp. 181-256 Oxford: Basil Blackwell.

Gilovich, T. 1991 How We Know What Isn't So: The Fallibility of Human Reason in Everyday Life. New York: Free Press.

Goldschmidt, W. R. 1976 The Culture and Behavior of the Sebei. Berkeley: University of California Press.

Greeley, A. 1989 Religious Change in America. Cambridge: Harvard University Press.

------ 1990 The Human Career. Cambridge: Blackwell.

Hallpike, C. R. 1972 The Konso of Ethiopia: A Study of the Values of a Cushitic Society. Oxford: Clarendon.

------ 1986 The Principals of Social Evolution. Oxford: Clarendon.

Harris, M. 1960" Adaptation in Biological and Cultural Science." Transactions of the New York Academy of Science 23: 59 - 65.

------ 1989 Our Kind: Who We Are, Where We Came From, And Where We Are Going. New York: Harper & Row.

Kluckhohn, C. 1955" Ethical Relativity: Sic et Non." Journal of Philosophy 25: 663-677.

Kluckhohn, C., and D. Leighton. 1962. The Navaho. Rev. ed. Garden City, N.Y.: Doubleday, Published in cooperation with the American Museum of Natural History.

Koch, K. F. 1974 War and Peace in Jalémo: The Management of Conflict in High Land New Guinea. Cambridge: Harvard University Press.

Kroeber, A. L. 1948 Anthropology. New York: Harcourt, Brace.

Kuran, T. 1988" The Tenacious Past: Theories of Personal and Collective Conservation." Journal of Economic Behavior and Organization 10: 143 - 171.

Linton, R. 1952" Universal Ethical Principles: An Anthropological View." In Moral Principles of Action: Man's Ethical Imperative, edited by R. N. Anshen. New York: Harper.

Lumsden, C. J., and E. O. Wilson. 1981 Genes, Mind, and Culture. Cambridge: Harvard University Press.

Murdock, G. P. 1965 Culture and Society. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.

Nisbet, R. 1973 The Social Philosophers: Community and Conflict in Western Thought. New York: Crowell.

Peires, J. B. 1989 The Dead Will Arise: Nongqawuse and the Great Xhosa Cattle-Killing Movement of 1856 - 6 London: Curry.

Redfield, R. 1947" The Folk Society." American Journal of Sociology 52: 293-308.

------ 1953 The Primitive World and Its Transformations. Ithaca: Cornell University Press.

Rosaldo, R., R. A. Calvert, and G. L. Seligmann. 1982 Chicano: the Evolution of a People. Malabar, Fla.: Krieger.

Rozin, P., and C. Nemeroff. 1990" The Laws of Sympathetic Magic: A Psychological Analysis of Similarity and Contagion." In Cultural Psychology: Essays on comparative Human Development, edited by J. W. Stigler, R. A. Shweder, and G. Herdt, pp. 205-232. New York: Cambridge University Press.

Sale, Kirkpatrick. 1991 Letter to the editor. New York Times, 25 July.

Shaw, P. 1985 Civilization and Its Malcontents: Responses to Typee." New Criterion, January, pp. 23-33.

Shweder, R. A. 1980 Rethinking Culture and Personality Theory, Part 3, From Genesis and Typology to Hermeneutics and Dynamics." Ethos 8: 60 - 94 .

Sperber, D. 1982 Apparently Irrational Beliefs." In Rationality and Relativism, edited by M. Hollis and S. Lukes, pp. 149 -180 Oxford: Basil Blackwell.

------ 1985. Anthropology and Psychology: Towards an Epidemiology of Representations." Man 20: 73-89.

Spiro, M. E. 1990 ." On the Strange and Familiar in Recent Anthropological Thought." In Cultural Psychology: Essays on Comparative Human Development, edited by J. W. Stigler, R. A. Shweder, and G. Herdt, pp. 47061. New York: Cambridge University Press.

Tuchman, B.1984. The March of Folly. New York: Knopf.

Wills, G.1990 Under God: Religion and American Politics. New York: Simon & Schuster.

(١١)

الثقافة والطفولة والتقدم فى أفريقيا جنوب الصحراء

توماس إس . وايزنر

تتألف كل منظومة اقتصادية من عالم من الكائنات الاجتماعية التى تمارس نُهُجًا أو مسارات ثقافية من شأنها أن تصب بأهدافهم وحوافزهم وقدراتهم ونماذجهم الثقافية عن العالم فى الحياة الاقتصادية. وتصوغ الثقافات حول العالم تصورات ومحاولات لتوجيه الأطفال من خلال نُهُج ثقافية عجيبة ومتباينة يحدوها أمل إنتاج أنواع من الكائنات الاجتماعية التى تحظى بقيمة وتقدير. وتبدأ النهج الثقافية عملها قبل أن تولد وتظهر بشائرها أو نذرها من خلال السبل التى تتخذها الطفولة. ولكن هل النهج الثقافية المتبعة مع الأطفال فى العالم الأقل تقدمًا تعوق بشدة نشاط السوق الاقتصادى أو الأشكال الجديدة للمجتمع المدنى ، إذا كان الأمر كذلك هل يتعين أن تحتل سبل الرعاية الوالدية وحياة الطفل بؤرة اهتمامنا لبذل الجهود الهادفة إلى التغيير قصد تشجيع وحفز التقدم الاقتصادى؟

تتركز تعليقاتى على أفريقيا جنوب الصحراء ـ ذلك الجزء من العالم الذى يبدو الأقل حظا اقتصاديًا ، والأبعد عن المثل الأعلى لنظام حكم تعددى. وفى رأيى أن لا شىء أساسى فى ممارسات العناية الوالدية ورعاية الطفل فى أفريقيا اليوم، والذى من شأنه أن يحول دون التطوير الاقتصادى فى صورة من صور نموذج السوق أو صورة محلية لمجتمع أكثر تعددية ، والملاحظ أن ممارسات وقيمًا كثيرة فى الحياة

الأسرية الأفريقية ورعاية الطفل الأفريقى يمكن وصفها بأنها على الأقل متوائمة مع التطوير الاقتصادى والتعددية السياسية ، ونذكر من بينها تقاسم رعاية الأطفال الموزعة اجتماعياً، القيمة العليا التى يولونها للتعليم المدرسى المشترك، وتقاسم العمل الأسرى من أجل الأطفال ، وتشير الدلائل إلى أن الوالدين يريدان لأبنائهما أن يكشفوا عن مزيج من الذكاء الفردى والولاء للكبار، علاوة على مزايا ومنافع الشبكات الاجتماعية التى يمكن أن تكون وسيطا بين الوضع الريفى والوضع الحضرى.

زد على هذا أن الآباء والأمهات يناقشون بحماس وحمية كيف ينشئون أطفالهم، ويجربون ممارسات جديدة، وترتيبات أسرية. ومن ثم نجد أطفالا وأسراً مهيئين بما لديهم من إمكانات للعديد من الأنشطة الاقتصادية والسياسية المتباينة. وتغدو المهمة هنا هى وضع هذه الأنشطة والمؤسسات فى موضعها وتحقيقها فى الواقع بدلا من الاهتمام فى الأساس بتغيير قيم وممارسات الوالدين والأسر فى أفريقيا . وسوف نجد هناك أطفالا وفتيانا وفتيات راغبين فى المشاركة فى هذه الأنشطة حال توفرها .

أخيراً فإن مفهومى الثقافة والقيم باعتبار خصائص يجرى غرسهما فى الطفولة الباكرة لتصبح جزءاً من "الشخصية" الثقافية القومية مفهوم خاطئ إلى حد كبير. إن المعتقدات والممارسات الثقافية هى أدوات تكُّيف، وليست مجرد أنماط ثابتة. تحدد المؤسسات الثقافة مزيجاً من قيم ومعتقدات مشتركة وأنشطة منظمة فى روتين الحياة اليومية، وخبرات متفاعلة لها دلالاتها العاطفية. وكثيراً ما تنشئ الثقافات الأطفال بوسائل تسبب لهم مشكلات وقت الكبر ويتعين عليهم وقتها حلها من جديد ، يتعلم الأطفال الغربيون أن يكونوا ما يشاءون وما يستطيعون، وأن يتوقعوا أسباباً لكل شيء. ويجدون الخيارات مطروحة أمامهم ويتوقع منهم المجتمع التفكير فى القواعد والحوار بشأنها . وحين يكبرون يصبح بإمكانهم أن يصارعوا من أجل حل وسط، وأن يعملوا ويبذلوا جهدهم ضمن فرق اجتماعية فى مكان العمل، وأن يتحققوا من أن لا أحد يمكنه أن يحقق فى الواقع كل حلم من أحلام الطفولة.

ويتعلم الأطفال الأفارقة التكافل، وتقاسم الموارد، والعيش فى ظل سلطة منظومة الأسرة والمجتمع المحلى دون أن يسأل إلا من طرف خفى على أحسن الفروض. ولكن

حين يكبرون يمكنهم الصراع للتخلص من قيود تلك المعتقدات ذاتها ويكون لهم استقلالهم الذاتى، وفضولهم وسعيهم بطرقهم الخاصة من أجل تحالفات جديدة ، وجدير بالذكر أن المعتقدات والقيم والأنشطة والخبرة لا تتكامل وتندمج على نحو كامل أبدا خلال الطفولة وعلى مدى مراحل النمو.

ويكتسب الأطفال معارفهم الثقافية عبر قنوات غير لفظية فى الغالب الأعم من خلال المشاركة ومحاكاة النموذج - إن التعليم اللفظى واللغة لهما أهميتهما ولكنهما ليسا أبدا النموذج الغالب ، وإن هذه القنوات الخاصة باكتساب الثقافة لا تعطى بالضرورة معلومات متسقة مع بعضها. والملاحظ فى أوقات التغير أن هذه المستويات من الخبرة الثقافية وأنماط التحصيل يمكن أن تتنافر كثيراً. وإن ما يتعلمه جميع الأطفال عن ثقافتهم وما يحاول الآباء والأمهات غرسه فى نفوسهم إنما يدركونه دائما على نحو جامع بين الضدين، ومن ثم يكون مليئا برسائل مختلطة، وغالبا ما يصادف مقاومة. ويمكن أن يكون للثقافة ميل محورى واضح ونمط معيارى، ولكن يصعب أن تكون أحادية الكيان ومتماثلة التكوين.

الوالدان والأطفال والتغير فى شرق أفريقيا

يشتمل الاقتصاد السياسى للدول الأمم والاقتصاد الدولى على ظروف من شأنها يقيناً أن تعيق النمو الاقتصادى فى أفريقيا. إن أفريقيا هى الساحة التى تجمعت وتراكبت وتفاقمت فيها كل أمراض الأمم الفقيرة اقتصاديا. (لانديس ١٩٩٨ - ٩٩ اليونيسيف ١٩٩٢، وايزنر ١٩٩٤). إن التطوير والتغيير يحدثان حسب ما هو مفترض، فى أغلب أنحاء العالم "فيما عدا أفريقيا". (روى ١٩٩٩). انخفضت معدلات الخصوبة، ويمضى التطوير قُدما فى أغلب الأماكن ولو بدرجات متفاوتة فيما عدا أفريقيا. (على الرغم من تقدم عملية التحول فى الخصوبة فى أماكن كثيرة [برادلى ١٩٩٧، روبنسون ١٩٩٢]). وبوسعنا أن نلمس العديد من أمثلة النمو الاقتصادى من كل القارات تقريبا فيما عدا أفريقيا (وإن وجدت فى بعضها). ويشخِّص روى العبارة

المجازية "ما عدا أفريقيا" بأنها جزء من "رواية" تفضى هى نفسها إلى السلبية فى النظر إلى التطوير. ويقترح مجموعة متنوعة من "الروايات المعاكسة" الإيجابية عن التطوير والتى تركز على التباين والمفاجأة، واستحالة التنبؤ والتعقد بالنسبة للظروف على أرض الواقع.

ولكن القلق على "صيغة الرواية" لا يكاد يدرك جوهر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التى تواجه الأفارقة وتستبد عميقة الجذور بمشاعرهم. ويحدد دانييل إيتونجا - مانجويل فى هذا الكتاب المشكلات التى تواجه المجتمعات الأفريقية، وأنا أشاركه فى الكثير من أسباب القلق التى ساورته - إنه شخصيا يعايش الظروف والأوضاع التى تحول دون تحقيق رغبات الملايين من أبناء أفريقيا فى التغيير والتقدم. ويرى إيتونجا - مانجويل "الثقافة هى الأم ..... والمؤسسات أبناؤها. وقيام مؤسسات أفريقية أكثر كفاءة وعدلا رهن تعديلات ندخلها على ثقافتنا".

وطبيعى أن الثقافة فى أفريقيا، شأن الثقافة فى أى مكان، يمكن أن تكون قمعية ومدمرة. وإذا كنت أتفق فى الرأى من حيث إن كثيرين يعيشون ويدركون الأنماط الثقافية التى يصفها إيتونجا - مانجويل بأنها ضارة، ويأمل عشرات الملايين من الأفارقة فى تغييرها، إلا أننى أظن أنه أخطأ إذ دفع بأن الثقافة تسبق، وتفوق من حيث الأهمية العوامل الاقتصادية والسياسية والمؤسسية المرتكزة على الموارد. ولعل الأصوب أن هذه العوامل تتوازى وتتزاوج على نحو فضفاض داخل كل واحد مركب.

أفريقيا ليست حالة الاستثناء من حيث معتقدات وممارسات الرعاية الوالدية ونمو الطفل. وليس لنا أن نلقى باللوم على ممارسات رعاية الأطفال باعتبارها من أهم وأول أسباب إعاقة التقدم الاقتصادى والاجتماعى. وحرى أن نبدأ، بدلا من ذلك، بالقيود الإيكولوجية فى المنطقة وبالمؤسسات الإقليمية والقومية والدولية التى تحد من، وتحدد مسار القدرات الكامنة لدى أطفال وشباب أفريقيا، بدلا من أن نقترح تغيير سبل تنشئة الأطفال والقيم والأهداف التى يتعامل على هديها الوالدان مع أطفالهم.

وأنا لا أطرح حجة متفائلة عشوائيا فى مواجهة الفقر الواضح والمشكلات البارزة التى تعصف بالجانب الأكبر من أفريقيا جنوب الصحراء؛ كما وأننى لا أبرئ الثقافة من دور فى فهم الماضى وصوغ التقدم مستقبلا للمجتمعات الأفريقية. وأرى أن غياب الظروف التى يمكن فيها للأسر والمجتمعات المحلية الأفريقية أن تنظم لنفسها حياة يومية مستدامة هو العامل الوحيد الأهم الذى يسد السبيل أمام الأطفال والأسر ويعوقهم عن الارتفاع بمستواهم الاقتصادى، وهو ما يمثل موضوعا أساسيا تعنى به الدراسات الأنثروبولوجية (وايزنر ١٩٩٧). إن عشرات الملايين من الأطفال والآباء والأمهات فى أفريقيا وفى غيرها فى مختلف أرجاء العالم لا تتوفر لهم أهم الشروط الأساسية للصحة والأمن والاستقرار. وهؤلاء أيضا محرومون من فرص التعلم وغيره من مهارات تؤهلهم ليكونوا فى وضع يسمح لهم بالانخراط فى نظام حكم مدنى أوسع نطاقا، أو أن يحرزوا قدرا أكبر من التقدم الاقتصادى. إننى أشارك إيتونجا ـ مانجويل الإيمان العميق بأن الأطفال الأفارقة يستحقون هذه الطيبات المادية والاجتماعية الأساسية ويستحقون أن تتهيأ لهم فرصة لكى يشهدوا مجتمعاتهم زاخرة بالأنشطة والمؤسسات التى يتسنى لهم الانخراط فيها والنهوض بتلك الأهداف.

إن من يدفعون بأن القيم والممارسات الثقافية الأفريقية هى سبب افتقار القارة إلى تلك المنافع المادية والاجتماعية الأساسية إنما يدعون إلى تغيير القيم الثقافية الأفريقية ، ولكن الدراسات التى أجريت عن الأسر والأطفال تقدم براهين تفيد بأن مثل هذا التغيير المقترح سائر فى طريقه منذ جيلين على الأقل، وأن المجتمعات المحلية الأفريقية تشهد قدرا وفيرا من التنوع وتغاير الخواص وهو ما من شأنه أن يوفر أفرادا لديهم استعداد للتغير. ومن ثم علينا أن نوفر الدعم الأساسى للأطفال، ثم لندعمهم هم وآباءهم وأمهاتهم يتلاءمون مع التغير الحادث بما فى ذلك التحول إلى تربية الطفل على قيم وممارسات جديدة.

ولكن قد يدفع البعض بأن التنوعات الواضحة فى القيم والممارسات داخل الثقافات مهمة حقا بيد أنها ذات صلة بالحجة الأشمل عن العلاقات بين الثقافة

والتقدم الاقتصادى. والسبب أن أكثر بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تكشف عن نمو اقتصادى بطيء أو هابط . ثم إن الشواهد ضعيفة إن لم نقل لا شواهد على الإطلاق على ظهور مجتمع ديمقراطى. حقا إن الظروف الاقتصادية والثقافية والتاريخية لها يقينًا دور ما فى هذه الفوارق النسبية، ولكن الروابط فيما بينها متزاوجة فقط بصورة غير محكمة على أحسن تقدير. وطبعى أن فهم التغير وقابلية التباين على المستوى الثقافى المحلى أمر جوهرى لفهم ما يجرى حقيقة بين الأسر والأطفال داخل المجتمعات الأفريقية إذ كيف لنا بدون ذلك أن نعرف ما عسانا أن نفعله ؟ كيف نتصرف وماذا نفعل؟ وعلى أى مستوى وفى أى مجتمع محلى علينا أن نتدخل؟ إن الدراسات التى تدرس الظروف الثقافية المعاصرة فى الواقع المعين هى وحدها القادرة على معالجة هذه المسألة. وهذا فى رأيى برنامج بحثى حرى أن نوليه أولوية قصوى.

تربية الطفل وأهداف الوالدين والتقدم الاقتصادى فى العالم المتقدم.

ثمة رابطة بين معتقدات والدية جوهرية معينة وممارسات رعاية الطفل وبين التقدم الاقتصادى فى العالم المتقدم. ولم تكن تلك المعتقدات والممارسات بالضرورة هى سبب التقدم الاقتصادى، وإنما اقترنت بها فى أغلب الأحيان فى الغرب ، إذ يؤكد نموذج تنموى "تربوى" (لوفين وآخرون ١٩٩٤) على إثارة الانتباه والمشاركة النشطة من جانب الطفل مع الآخرين، وعلى السلوك الاستكشافى والتعرف النشط على العلاقات الإدراكية واللفظية الدالة على الذكاء، وعلى الاتصال اللفظى وتبادل السؤال ـ الاستجابة.

كذلك يشجع النهج التربوى لنزعة الفردية، والاستقلال الذاتى والاعتماد على النفس والتعبير عن الذات. ويتطلع الوالدان للعلامات الدالة على النضج المبكر لدى الأطفال، ويفخران بذلك صراحة أو حماسة تعبيرا عن إعجابهما بآخرين ممن يلحظون علامات نضج مبكر مماثلة. وربما يَطَّرد الاحتفاء بهذه المظاهر ونسمع ثناء وتشجيعا دون توقف: "عظيم"، "هذا هو الطريق الذى لك أن تسلكه" ،"آه يا لها من محاولة جيدة"!،

"كن حسبما تريد أنت لنفسك" "يا لك من رشيق/ رياضى/ جميل". ويفسر الوالدان علامات مراحل النمو المعروفة باعتبارها علامات ذكاء أو قدرات غير معهودة. مثال ذلك أن الأطفال فى كل مكان فى العالم يبدأون بالتعبير عن ابتسامة اجتماعية وهم فى الشهر الثالث من العمر تقريبا. ويفسر غالبية الآباء الأفارقة هذه الابتسامة على أنها علامة على صحة جيدة، ولكن يفسرها الوالدان فى الغرب على أنها علامة مبكرة على الفهم العقلى والذكاء.

وفى موازاة اهتمام الآباء والأمهات فى الغرب بهدف النضج المبكر الفعال، نراهم يبدون قلقا لمعرفة ما إذا كان الطفل لديه ثقة أساسية كافية وآمنة داخل شبكة اجتماعية مستقرة، وهل لديه سند يؤمِّن له صداقة ومودة وتقديراً ذاتيًا كافيًا، ونلحظ تباينًا فى كل من أمريكا الشمالية وأوروبا فيما يختص بهذه المعتقدات، كما وأن الالتزام بهذه المجموعة المثالية من الممارسات ليست متسقة بين الجميع (هاركنيس وسوبر ١٩٩٦). ولكن هذا النموذج لاقى قبولا واعترافا باعتباره أحد الوسائل المستصوبة لتنشئة الأطفال، وليس هناك من يتشكك فيه أو يعارضه، ونجد درجة عالية من توافق الآراء والتسليم بأنه نهج مستصوب وسوى.

وطبيعى أن الآباء والأمهات الأفارقة، شأنهم شأن الغربيين من حيث أن لديهم آمال وأهداف فى أن يحقق أبناؤهم أعلى قدر من الإنجاز والنجاح. ولكن بدلا من الثناء اللفظى الفردى يفضل الآباء والأمهات الاندماج فى فريق أسرى أوسع، ويكشفون عن رضاهم من خلال تهيئة الفرص من أجل هذا الاندماج. ويعبرون أيضا عن رضاهم من خلال إعطاء الأطفال طعاما وغير ذلك من أشياء مادية يهدونها لهم، وأيضا من خلال تعبير وجدانى بدنى أو تلامس حنون مع أطفالهم الصغار. ويشجع الآباء أطفالهم على التعلم من خلال الملاحظة والتعاون مع الآخرين بدلا من توفير أساليب إثارة انتباه لفظى نشط من الكبير إلى الصغير. ويشجعون أيضا المهارات المستقلة دون الاستقلال الذاتى الفردى. ويسمى روبرت سيربل (١٩٩٢) هذا "النموذج الاجتماعى المنتشر للتنشئة الاجتماعية للأطفال".

ويسود عمليا الآن بين الآباء والأطفال الأفارقة نموذج مزيج للرعاية الوالدية يجسد أهدافا تربوية وأهدافا متمركزة حول الاستقلال الذاتى وأهدافا تنموية تعتمد على المحورية الاجتماعية. علاوة على هذا فإن التباين الفردى بين الأطفال (من حيث المزاج وغيره من القدرات التكوينية) وبين الأسر يؤدى حتما إلى تغاير فى خواص هذه الانماط مما يضمن أن هناك أطفالا فى نمو مطرد طوال الوقت فى توافق وأيضا فى صراع مع سمات مماثلة لسمات النماذج التربوية/ والاستقلال الذاتى.

إننى لا أريد أن أعلق على التنوع الواسع والواضح بين الثقافات والأسس بطول قارة أفريقيا وعرضها ، ولكننى أعرض موجزا مفيدا عن الأنماط قصد التوضيح ، وإن هذه الأنماط تلائم يقينا، ولو جزئيا حياة الطفل فى مناطق كثيرة من أفريقيا كميل محورى مع تباينات موضوعية وفوارق محلية تظهر فى تلك الميول. وإننى أشارك إيتونجا ـ مانجويل رأيه فى أن من الطبيعى أن نجد تنوعا مهما جدا فى كل أنحاء أفريقيا، ولكن أن نجد أيضا أساسا لقيم واتجاهات ومؤسسات مشتركة والتى توثق أواصر أمم جنوب الصحراء، وتربطها أيضا بأمم الشمال من نواح كثيرة(1). ولا ريب فى أن التنوع عبر أفريقيا حول هذا النمط الثقافى المحورى يدعم حجتى التى تقول إن هناك أطفالا وأسرا فى كل أنحاء أفريقيا مهيَّئين للانخراط فى أشكال جديدة من نشاط السوق والحياة المدنية.

هناك قدر من الاتصال فى المشكلات الاقتصادية

كانت أفريقيا فى القرن التاسع عشر ومطلع العشرين تتألف من اقتصادات سياسية دينامية وتوسعية. وأخذت ثقافات شرق أفريقيا فى الامتداد والانتشار إلى داخل مناطق جديدة، وأنشأت شبكات تجارية نشطة فى شبه الجزيرة العربية والشرق الأوسط. (وكذلك فى مناطق داخل أفريقيا). وحدث تزاوج متبادل بين أبناء الجماعات المجاورة. واستلزم النجاح اجتماعيا واقتصاديا التحلى بالطموح

والمعرفة والذكاء نظرا للظروف الشديدة القسوة التى عرفتها هذه الفترة، مثلما هو حالها فى الحقبة الراهنة.

ولا يزال الآباء والأطفال يواجهون اليوم ذات المشكلات الاقتصادية التى واجهوها وقتذاك. ويوجز ألين جونسون وتيموثى إيرل هذه المشكلات فى أنها أربع مشكلات اقتصادية ـ سياسية شاملة: مخاطر الإنتاج، والحرب والإغارات (الأمن)، والاستخدام القاصر للموارد، ونقص الموارد (١٩٨٧). ولا تزال هذه المشكلات موجودة شائعة. وتواجه المجتمعات المحلية مهمة إيجاد حلول بديلة فى عالم الأسواق الكوكبية، وتقسيم العالم إلى مناطق، والزيادة الدرامية فى إمكانية الوصول إلى المعلومات، وتزايد مظاهر عدم المساواة. والمهمة الملقاة على العاتق الآن هى كيف نحقق ملاءمة أفضل بين حلول أفادت فى الماضى ولا تزال تحدد معالم الرعاية الأبوية للأطفال، وبين حلول جديدة تستلزم ممارسات جديدة فى رعاية الطفل مثلما تستلزم أهدافا جديدة للآباء، هذا بدلا من خلق الوعى بهذه المشكلات من جديد ، ويبدو أن هذا البحث عن حلول جديدة جارٍ الآن فى مجالى الرعاية الأبوية والحياة الأسرية اليوم.

وتحتاج المجتمعات المحلية علاوة على هذا، إلى تنوع مواهب الأطفال دون الاقتصار فقط على المهارات الاقتصادية المحدودة على نحو ما يمكن أن ترى اقتصادات السوق الغربية المعاصرة. وحرى بنا ونحن نفكر بشأن الملاءمة بين الحاجة إلى تقدم اقتصادى وأهداف تربوية للأبوين مع أطفالهما وبين التنشئة الاجتماعية للأطفال، أن لا يقتصر الأمر على البحث عن موهبة خاصة بتنظيم مشروعات الأعمال فقط أو كفاءة فى معرفة القراءة والكتابة والحساب أو الحالة الصحية فى وضعها الأساسى. إن معالجة مشكلات الأمن والمخاطرة ونقص الكفاءة تحتاج إلى أفراد ذوى مواهب متباينة كما تستلزم توفر خبرات فى التنشئة الاجتماعية داخل المجتمع وليس فقط أولئك الذين لديهم استعداد أحادى التفكير للابتكار الاقتصادى أو شبكات اجتماعية واسعة ذات نظرة عالمية دون سواها .

التسعير على أساس السوق مبدأ شامل للعلاقات الاجتماعية والحياة الذهنية

ربما يكون الحساب الاقتصادى المؤسس على السوق واحدا من بين عدد محدود من المبادئ الشاملة والمتاحة فى جميع المجتمعات، ويتعلمه ويستخدمه جميع الأطفال بدرجة أو بأخرى. (فايسك ١٩٩١ ، ١٩٩٢). ويحدد آلان فايسك أربعة من هذه المبادئ الكلية الشاملة للعلاقات الاجتماعية: المشاركة الجماعية (التضامن والوحدة داخل جماعة)، تراتب السلطة (المكانة والتفاوت والسلم التراتبى فى العلاقات الاجتماعية)، والتسعير على أساس السوق (علاقات الصرف التى تتحدد على أساس التسعير أو الانتفاع). وتمثل هذه الهياكل الأولية للعلاقات على الأرجح الخصائص الكلية الشاملة للعقل وأيضا للتنظيم الاجتماعى.

وإذا كانت هذه الخاصيات الأربع التى تتسم بالكلية والشمول لكل من العقل والمجتمع معا فإن هذا يعنى أن جميع البشر مهيَّئين منذ الطفولة لأن يقيِّموا الآخرين ويرتبطوا معهم بعلاقة مستخدمين فى ذلك أحد هذه المبادئ الأربعة أو مُركبًا منها وقد لا يكون الحساب السوقى ملحوظا بوضوح فى العقل والمجتمع كما يريد ويود المهتمين بالتقدم الاقتصادى. ولكن يبدو أن الكائنات الاجتماعية فى كل مكان تتعلم كيف توازن بين هذه الأنواع الأربعة من العلاقات الاجتماعية ، وهنا مرة أخرى نجد أن المشكلة فى نظر المعنيين بالتطوير الاقتصادى ليست هى خلقًا جديداً لتفكير قائم على الحس بالسوق والعلاقات الاجتماعية فى الأطفال والوالدين ولكن تطوير وتوسيع نطاق ما هو متاح بالفعل.

القيم الثقافية لا تحدد الثقافات ولا إمكانات التغيير

القيم الثقافية لا تحدد ولا تشكل ثقافة، هذا على الرغم من الاعتقاد السائد بأنها تمثل العائق الثقافى الرئيسى للتقدم الاقتصادى. ونذكر هنا ما قاله كلايد كلوكهون أحد مؤسسى الدراسة الأنثروبولوجية للقيم، إذ وصف القيم فى عبارات مجردة مثل

"مفـاهيم عن المرغوب فيه" ـ أى أفكار مشتركة عن ما هو خير (داندراد ١٩٩٥ – ٣). وقابل كلوكهون عمـليا بين الثـقافة و"الحياة" و"التكيف"، ولم يعتبر منظومات القيم محددات. (ادمونسون ١٩٧٣ انظر أيضا كلوكهون وسترودبيك ١٩٦١ – ٢١).

نظر (كلوكهون) إلى الحياة على أنها فى جوهرها شواشية وغير منظمة. وتضمن الثقافة نظاما مفروضا على الحياة وأنها بالنسبة للنوع البشرى ضرورة لكى تستمر الحياة...وكان واضحًا له بما فيه الكفاية أن جميع الأفراد لا يكونون أصحاء وسعداء بفضل ثقافاتهم، كذلك ليست كل المجتمعات على المدى البعيد تكفل لها ثقافاتها نموًا أو بقاء، كما أن المجتمعات الناجحة لا تحتفظ إلى ما لا نهاية بثقافاتها سليمة دون تغيير بل لا بد من التغيير . (فيشر وفوجت ١٩٧٣ – ٨)

ويدفع بارت (١٩٩٣) بأن علينا أن لا نشيِّء القيم بالتركيز على تعبيرها المؤسسى، وإنما حرى أن نركز على استخداماتها فى التنشئة الاجتماعية ، ومع هذا فإن القيم تؤثر بالفعل فى السلوك حين تتأصل فى المؤسسات ، لذلك تكشف القيم الثقافية عن نفوذ قوى وينبغى أخذها مأخذا جادا على مستوى النشاط المجتمعى والمؤسسى على السواء.

إن القيم تؤثر فى كيفية توجيه النشاط الاجتماعى. وتفعل هذا تأسيسا على تفسيرها لكيفية بناء العالم ـ تجعل له معنى محددا بل وتبين لماذا ينبغى العمل فيه أصلا وفقا لأسلوب ذى معنى. وتمثل القيم هاديا ومرشدا إلى العمليات التى تحظى بقيمة تستحوذ على الاهتمام (أى ما ينبغى أن نوليه عنايتنا واهتمامنا). وتزودنا بمبررات يدعمها ويقرها المجتمع لأفعالنا ومن ثم تكون أفعالا لها ما يبررها لدى المرء ولدى الآخرين تأسيسا على القيم المشتركة. وتهيئ لنا القيم صورة للتوحد الاجتماعى والخصوصية الاجتماعية المميزة ـ الاعتقاد بأننى شخص لى قيم روحية على سبيل المثال مقارنة بآخرين لا يقاسموننى القيم ذاتها. (داندراد ١٩٩١).

وتفيد القيم فى تأدية وظائف مختلفة لأشخاص مختلفين. إذ بالنسبة للسلطة ولكبار السن تحدد القيم للأبناء مَن يولوه الاهتمام والعناية، ولكنها لن تسهم فى تفسير طبيعة التغير المعاصر فى العالم، كما لن تكون العامل الاجتماعى الأول والأساسى فى تحديد الهوية. ويمكن للنساء أن يستخدمن قِيَمًا خاصة باحترام السلطة لمعرفة ما الذى عليهن أن يولينه اهتمامهن، ولكن ربما لن يشاركن سلطة الذكور ما تتضمنه هذه القيم من تبريرات وتحديدات اجتماعية للهوية.

معيار كونى لتقييم الثقافات بالنسبة للطفولة:

الرفاه والدعم الأساسى -يؤدى إلى إمكانية حياة ثقافية مستدامة

ينبغى الحكم على الثقافات من حيث قدرتها على توفير الرفاه والدعم الأساسى وحياة يومية قابلة للإدامة للأطفال وللأسر، إننى لا ألتزم موقفا نسبيا بالنظر إلى هذه القسمات فى حياة الطفل. ونحن نستطيع يقينًا أن نقدم النصيحة ونتضامن مع من يقاسموننا النظرة فى المجتمع بشأن الأهداف ذات الدلالة والممارسات الثقافية. ولكن حرى أن ندع هذا لآليات التغير الباطنية وللحوار داخل المجتمعات كأن يناقشوا كيف ننجز هذه الشروط الثلاثة وبأى محتوى محدد لها ووصولا لأى أهداف ثقافية ننشدها.

إن رفاه الأطفال هو القدرة على الانخراط فى الأنشطة التى يراها مجتمعهم مرغوبا فيها، والخبرات النفسية الإيجابية المتولدة عن ذلك. والمعروف أن المرونة وإمكانات أو قابلية التغيير رهن انخراط الأطفال وأسرهم فى مثل هذه الأنشطة. كذلك فإن النشاط الاقتصادى أو المشاركة فى مجتمع مدنى مشترك إنما يعتمدان على مثل هذا الرفاه الثقافى أكثر من اعتمادهما على توفر قيم أو معتقدات بذاتها (وايزنر ١٩٩٧) هذا على الرغم من أن محتوى المعتقدات مهم أيضا.

ويحتاج الابناء والاباء دعما أساسيا. وتتميز منظومات دعم الأطفال بقسمات معينة يمكن التعرف عليها فى كل أنحاء العالم. وتتضمن هذه المنظومات: الوجدان، والراحة البدنية، وتقاسم حل المشكلات، وتوفير الطعام وغيره من الموارد، والحماية ضد الأذى والعنف، وفهم ثقافى وأخلاقى متسق بشأن من يستطيع، وينبغى عليه أن يوفر الدعم، والأساليب الملائمة لتحقيق ذلك (وايزنر ١٩٩٤).

وتوفر الثقافات الدعم الأساسى بوسائل مختلفة، وتعنى بها أمورا متباينة. والشيء المهم الذى ينبغى تقديره فى كل الثقافات هو معرفة ما إذا كان الأبناء يحظون بدعم متسق ثقافيا ويمكن التنبؤ به على نحو مستصوب. إن عشرات الملايين من الأطفال والآباء فى أفريقيا وفى غيرها لا يتمتعون بمثل هذا المستوى الأساسى من الدعم.

وإن الرفاه والدعم الأساسى يتآلفان معًا ليوفرا نظامًا (روتينيا) يوميا قابلا للدوام لحياة الأطفال ، والمعروف أن النظم الروتينية القابلة للإدامة لحياة الأسرة تتصف بقدر من الاستقرار وقابلية التنبؤ، ولها معنى وقيمة بالنسبة لأهداف الآباء والأبناء، ويمكن أن تقلل إلى أدنى حد ممكن أو أن توازن النزاعات والشقاقات الحتمية داخل الأسرة فى المجتمع. وتتميز بأنها ملائمة بقدر كاف للموارد المتاحة للأسرة ، وإذا استطاع الآباء والأبناء أن يخلقوا روتينا قابلا للإدامة سوف يتوفر الأساس الثقافى للتغيير مثلما تتوفر الإمكانات والكفاءات الجديدة والقدرة على الابتكار ، وبدون ذلك لن ينجح على الأرجح أى تدخل. (وايزنر ١٩٩٧).

تغير الرعاية الوالدية والتنشئة الاجتماعية للطفولة فى شرق أفريقيا

تختلف ممارسات الأسرة الأفريقية ورعاية الطفل فيها من حيث نطاق التأكيد والاهتمام فى رعاية الطفل والأهداف الوالدية للطبقة الوسطى الغربية. بيد أنهم ليسوا متنافرين مع صور نشاط اقتصاد السوق والتغيير فى الحياة السياسية، والأهم من ذلك أن بإمكانهم دعم الرفاه وحياة الأسرة القابلة للإدامة من خلال رعاية الطفل

والرعاية الوالدية المنتشرة اجتماعيا علاوة على الحوارات الأخلاقية المرنة والمتغيرة بشأن موارد الأسرة وسلطتها. كذلك التأكيد على سمات الطفولة التى تجمع بين الاستقلال والاحترام وتوسيع نطاق الشبكات الاجتماعية المقترنة بحداثة متزايدة وضغوط أقل.

الرعاية الوالدية ورعاية الأبناء الموزعة اجتماعيا

يمكن أن نجد فى أماكن كثيرة من العالم الدعم الموزع اجتماعيا فى منظومات الإدارة المشتركة للأسرة (وايزنر ١٩٩٧). ونذكر فيما يلى بعض الخصائص التى يتضمنها هذا المركب الثقافى:

*** غالبا ما تكون ممارسة رعاية الطفل جزءا من سلسلة غير مباشرة من الدعم حيث يساعد أحد الأبناء الأم التى تساعد بدورها ثالثا. ويأتى الدعم فى الغالب بطريقة غير مباشرة وعلى نحو مرجأ، وليس منظمًا بالضرورة حول علاقات بين الطفل وأحد والديه حصرا.**

*** يتطلع الأبناء إلى مساعدة ومساندة أبناء آخرين بقدر ما يتلقون من الآباء وربما أكثر.**

*** البنات يتولين أكثر من البنين على الأرجح مهام الرعاية والواجبات المنزلية. وواضح أن الصبية بالمثل يقدمون دعما ورعاية وتغذية للأطفال الآخرين، وإن كان هذا لا يحدث كثيرا إلا بعد بلوغهم المرحلة الأخيرة من منتصف سن الطفولة.**

*** تقدم الأمهات المساندة والتغذية للأطفال بقدر ما يضمن أن الأخريات سوف يشاركن بالتكافؤ فى عمل الشىء نفسه وكأنهن يؤدين عملا لأنفسهن بشكل مباشر ، وتشيع عادة الإرضاع وغيرها من صور المشاركة فى الأطفال.**

* كثيرا ما تحدث الرعاية فى سياق الأعمال المنزلية الأخرى التى يؤديها الأبناء.

* العدوان والمشاحنات والتسلط مقترن بالتغذية والمساندة، وتصدر عن الأشخاص أنفسهم ، وتزداد نزعات التسلط مع تزايد العمر.

* يمثل الطعام والسلع المادية همًّا ثقافيا قويا ويجرى استخدامه قصد التهديد والسيطرة والاسترضاء والتغذية.

* التبادل اللفظى والخطاب المحكم فى صيغة الأسئلة نادرا ما يأتى مصاحبا للمساندة والتغذية للأطفال، كذلك قليلا جدا ما تحدث مفاوضات كلامية بشأن الحقوق والامتيازات بين الأطفال والمسئولين عن رعايتهم.

* الأهلية الاجتماعية والفكرية لدى الأطفال يكون الحكم عليها جزئيا فى ضوء أهلية الطفل فى إدارة المهام المنزلية والبرهنة على أن سلوكه الاجتماعى صحيح وملائم، علاوة على القيام برعاية الأطفال وتغذية ومساندة الآخرين - وكذلك فى ضوء دلائل التحصيل المدرسى.

* تجرى التنشئة الاجتماعية للأطفال فى إطار هذا النظام عن طريق تعلمهم أدوار الأسرة ومسئولياتها والتدرب عليها على أيدى الكبار.

ويدعم هذا النمط فى الحياة الأفريقية روح التوفير للأشقاء الكبار ولكبار السن بعامة، كما يدرب النشء على روح المعاشرة الاجتماعية والاهتمام بشئون الآخرين، والغيرة والغضب تجاه أعضاء هذا المجتمع المحلى نفسه، والاجتهاد فى المنافسة، مع قدر من عدم الثقة فى من هم من خارج الجماعة التى ينتمى إليها المرء.

والملاحظ أن المساندة الموزعة اجتماعيا هى جزء من مركب ثقافى - مجموعة من الظروف الإيكولوجية والمعتقدات والممارسات المتزاوجة على نحو فضفاض، تتداخل معًا، ويسهم كل منها فى نشاط الآخر. وهذه هى دائما حالة القَسَمات المميزة لثقافة ثابتة وعنيدة وعصية على التغيير. وتكون كذلك جزئيا بسبب أنها قسمات ثاوية فى باطن مركب ثقافى يجرى تعلمه على أساس وجدانى وفى إطار من توافق الآراء الثقافى يمثل نموذجا ثقافيا عن العالم يجرى تعلمه بعاطفة وجدانية وفى إطار من الإجماع والفهم الضمنى ، والملاحظ أن ثقافة المساندة المشتركة تتزاوج على نحو فضفاض مع قسمات أخرى مثل الخصوبة العالية، والاهتمام بصحة الطفل وأخلاقياته، وأنماط الأسرة الموسعة أو الممتدة أو المشتركة، وعبء العمل الباهظ الذى تتحمله الأمهات، والأنماط التعددية للصداقة وروح المودّة للسلوك الاجتماعى والعاطفى المنتشر. وإن تحليل مجمل المركب الثقافى المتناص يمثل ضرورة جوهرية ، وليس من المرجح حدوث تغير لمجرد الإشارة إلى جزء أو آخر من المركب الثقافى ثم نتوقع أن نرى هذا الجزء وقد تغير فعلا.

وإن الرعاية الموزعة اجتماعيا بوسعها يقينًا أن تعوق نمو النزعة الفردية والاستقلال الذاتى لدى الأطفال، عن طريق انتشار الروابط الوجدانية والإسهام فى غرس حس بالشخصية والذات قائم على "المحورية الاجتماعية، وهو ما من شأنه أن يحد من روح الاستقلال الذاتى. ولا ريب فى أن إسهامات الطفل فى فترة باكرة فى أعمال الأسرة يمكن أن تتعارض مع عمل المدرسة ووقت اللعب والنمو الاجتماعى. كذلك فإن التحكم فى جهود الأطفال فى مجال العمل يمكن أن يتناقض مع استقلالهم الذاتى، وقدرتهم على استكشاف أنواع جديدة من العمل والتعلم.

وعلى الرغم من ترابط هذه الخصائص ببعضها إلا أن الروابط فضفاضة ورهن الموقف، فضلا عن أنها تتباين من أسرة إلى أخرى ومن طفل إلى آخر. مثال ذلك أن الأبناء المسهمين فى الرعاية المشتركة يكونون أفضل قليلا فى المدرسة. وجدير بالملاحظة أن الكفاءة فيما يتعلق بالقدرات المدرسية لا تنخفض سواء بالنسبة للأولاد أم للبنات بسبب المشاركة فى الرعاية الموزعة اجتماعيا ، أما إرضاع وتنشئة الطفل

فإنها ممارسة أخرى حيث لها نتائج إيجابية أو مختلطة. ذلك أن الإرضاع والتنشئة من شأنهما أن يعززا التراتبية الاجتماعية الأنثوية حيث ينتقل الأطفال من وضع أدنى إلى وضع أرقى فى البيت ، والملاحظ أن نتائج ذلك بالنسبة للطفل تعتمد جزئيا على ما إذا كانت الأم بالإرضاع والتنشئة راغبة فى الطفل (ومثل هؤلاء الأطفال يحققون نتائج طيبة) أم أن الطفل أجبرته الظروف على التحول قسرا (كاستل ١٩٩٥).

مسار أخلاقى مركب ومتنوع للرعاية الوالدية والأطفال

يكون التغير الثقافى أكثر صعوبة عندما تكون القيم والممارسات موضوع إيمان عميق الجذور، ومقبولة ضمنا بحيث تغدو العقول والخطابات مغلقة ، ولكن يبدو أن الحوار الأفريقي مباح تماما. وعرضت كارولين إدواردز صورة ذات دلالة على الحوار المفتوح بشأن قيمة المساندة المشتركة، وذلك فى قصتها بعنوان "دانييل ومصروفات المدرسة" (إدواردز ٩٩٧ - ٥٠ - ٥١). ويخلط من استمدت منهم معلوماتها بين مفاهيم عن "المعقولية" والمرونة فى قرارات الأسرة وبين قيم "الاحترام".

وتقرأ فى هذه المعضلة الأخلاقية أن دانييل يكمل تعليمه بالمدرسة الثانوية لأن أخاه يسهم فى سداد مصروفات المدرسة ، ويحصل دانييل بعد ذلك على وظيفة فى نيروبى بينما كانت زوجته وأطفاله يعيشون فى الريف ، وبعد ثمانى سنوات أصبح ابن دانييل فى سن يؤهله لبدء مراحل تعليمه بالمدرسة، ومن ثم فإنه بحاجة إلى مصروفات المدرسة. حضر أبوا دانييل والتقيا به وقالا إن أخاك الذى سدد نفقات تعليم دانييل أصيب فى حادثة، وإن ابن أخيه (الذى هو من عمر ابن دانييل) بحاجة الآن إلى المصروفات الدراسية، ومن ثم يجب على دانييل أن يسددها ، ولكن دانييل لا يملك من المال سوى ما يكفى لسداد نفقات تعليم ابنه. وتقول له زوجته إن عليه أن يفى بحاجة ابنهما أولاً. ما رأيك فيما يتعين على دانييل وأمثاله أن يفعلوا؟ ولماذا؟

طرحت كارولين إدواردز هذه المعضلة على "زعماء أخلاقيين" فى مجتمَعَيْن ريفيين فى كينيا ـ وهؤلاء الزعماء أفراد مشهود لهم بالالتزام بالمسئولية، وبالاستقامة

واستعدادهم لتقديم النصيحة الحكيمة. وكان حوالى النصف ممن لم يذهبوا إلى مدرسة وحوالى النصف الآخر أكملوا قسطا من التعليم الثانوى ، والتقت أيضا عددا من طلاب المدارس الثانوية ، وجاءت العيّنة من مجتمعين فى كينيا: أبالويا وكيبسيجيس. ووجدت أن:

> **"جميع الرجال - شباب وشيوخ، متزوجون وغير متزوجين - اشتركوا جميعا فى لغة واحدة عند الحديث عن القضايا الأساسية والنزاعات الأخلاقية التى تثيرها المعضلة. ولم تكن القيم الجوهرية عن الاحترام والتناغم والتكافل والوحدة قيما مفعمة حيوية ومستصوبة فقط بل كانت موضع تأكيد وتشديد مرات ومرات باعتبارها فضائل الحياة الأسرية ... وبدا أن المثل الأعلى فى التماس "المعقولية" فى تفكير المرء وسلوكه هو الأهم والأبرز فى حديث أهل أبالويا، بينما الحفاظ على العلاقات المحترمة هو الذى يشغل بال أهل كيبسيجيس كبارا وطلابا. (إدواردز ١٩٩٧ – ٨٢).**

وبرزت فروق واضحة فى عملية الاستدلال العقلى بسبب خلفية الأجيال، والمجتمع المحلى الثقافى، والخلفية الدينية والثقافية بعامة. مثال ذلك أن طلاب المدارس الثانوية الذين هم على حظ وافر من التعليم بدوا أقل ميلا إلى استعمال معايير السلطة فى تقييمهم القصص الأخلاقية ، ولكن أهل أبالويا، وهم مجتمع على حظ أوفر فى التعليم ويتأثرون بالبعثات التبشيرية للكويكرز - البروتستانت فقد كانوا كثيرا ما يذكرون كلمة المعقولية.

واختلفت الحجج بشأن ما يتعين عمله بالنسبة لمصروفات الدراسة ، ولكن سادت بين الجميع مفردات وقيم أساسية مشتركة كافية لإنجاز حوار قيم ذى دلالة. ويعنى هذا الإطار المشترك أن الحجج المؤيدة والمضادة يدركها كل من المشاركين. وتميزت الحوارات بالمرونة، وجرى تداول العديد من المخطوطات لمزيد من الفهم، كما تَجلَّى

استعداد واضح للتغيير فى استخدام الناس للتبريرات الخاصة بالقيم بهدف تفسير قرارات مختلفة اتخذها دانييل أو آخرون. وتجرى حوارات مماثلة بشأن الاستراتيجيات الاقتصادية أو توزيع موارد الأسرة على الأطفال (سوبر وهاركنيس ١٩٩٧).

وجدير بالذكر أن مثل هذه الحوارات الأخلاقية بشأن تنشئة الطفل دائرة الآن وكل يوم داخل المجتمعات المحلية الكينية. وتظهر مواضع التباس وتناقض عند اختيار "أفضل" الخطط لتحديد ما هو "صواب". ونسمع هذا كله فى الحوارات الأخلاقية التى تتناول هذه القضايا. معنى هذا أن المعتقدات الثقافية والمثل العليا الأخلاقية الخاصة بكيفية تنظيم حياة الأسرة وتربية الطفل لا تنبنى على قيم جامدة متحجرة.

الأهداف الوالدية لسلوك الأطفال

السمات التى يريدها الوالدان لأبنائهما تتغير بدورها. وحددت بياتريس وايتنج ثمانية سمات للشخصية تؤثرها الأمهات ويتمنين أن يتحلى بها الأبناء. وحددت هذا بناء على لقاءات شخصية فى المجتمع المحلى مع أمهات كيكويو فى وسط كينيا. والسمات الأربع هى: الثقة، الفضول، الاجتهاد، الشجاعة، واختارتها الأمهات كما اختارها الطلاب فى كيكويو باعتبارها سمات الشخصية التى تؤهل صاحبها للنجاح فى المدرسة (وربما حياة السوق الاقتصادية والمشاركة السياسية، وثمة أربع سمات أخرى وهى: سماحة الطبع والاحترام والطاعة والكرم. وتم اختيارها كأمثلة للخصائص التى تؤكد على التفاعل المتناغم داخل مجتمع محلى تراتبى وأبوى ويجمع بين الصفات الريفية وشبه الحضرية.

ويرى أهل المنطقة أن هاتين المجموعتين من السمات مرغوب فيهما على أقل تقدير. ويوضح البعد البيانى تباين المزايا النسبية للتعلم فى المدرسة فقط وليس كل جوانب الاستصواب الثقافى. علاوة على هذا، فإن هذه السمات مطلوبة للبنات وللبنين

على السواء، ويحاول الأبوان تدريب أطفالهم على التحلى بالمزيد من هذه السمات. ونظرا لأن من المتوقع ظهور تباين فى الحالة المزاجية وغيرها بين جماعات شقيقة، ونظرا أيضا لتباين مظاهر الحداثة من بيت إلى آخر، فإن كثيرين من الأبناء يميلون أكثر إلى الكشف عن هذه المجموعة من السمات أو الأخرى كما وأن كثيرين يكشفون عن توازن جيد فى الجمع بين المجموعتين.

وسُئل آباء وأمهات عن أى من هذه السمات يعملون بالفعل على غرسها فى أبنائهم؟ وأيها تكون على الأرجح فطرية أم ولادية؟ وأعرب الآباء عن إدراكهم بأن كلا من الطبيعة والتربية يؤثران فى النمو، وهم فى هذا شأن الآباء فى كل أنحاء العالم. ويسود اعتقاد عام بأن سمات الأطفال التى تتجلى واضحة خلال الممارسات الثقافية اليومية - أى تلك التى يتعلمونها من خلال "المشاركة الموجهة" أو الأشكال المختلفة من التلمذة الصناعية والتعلم غير الرسمى - هى المسئولة على الأرجح عن توجيه نفوذ الأبوين.

ويعتقد أغلب الآباء أن حب الاستطلاع وعادات إتقان العمل، والاجتهاد والطاعة واحترام الكبار جميعها صفات يمكن التدرب عليها. ما السبب؟ يمكن للأبناء تعلم هذه السمات من خلال دفعهم إلى العمل فى البيت أو إرسالهم لدى آخرين للعمل لديهم. وقال الآباء فى كيكويو إنهم يقينًا يسمحون للأبناء بأن يسألوا، وأن يتعلموا الإجابة من خلال تعلمهم فى البيت أو فى المدرسة. وقالوا أيضا إنهم يشجعون حب الاستطلاع من خلال الممارسات التى يرشحونها فى أعمالهم اليومية الخاصة. أما أن يتحلى الأبناء بالاجتهاد أو الذكاء أو الشجاعة أو الكرم أو السماحة فهذه سمات فطرية، وجزء من مكنون الشخصية (وايتنج).

واستحدث وايتنج أيضا دليلا لأرقام قياسية مؤلفة عن الحداثة ويتضمن مستوى تعلم الآباء، مستوى معرفة الأمهات للغة الكيسواهيلى أو للّغة الإنجليزية أو لكليهما، وامتلاك مذياع وعضوية الكنيسة وغير ذلك. ولوحظ أن الآباء الذين تتوفر لديهم هذه الخصائص أميل إلى إعلاء قيمة سمات معينة لدى الأبناء مثل الثقة والفضول والاجتهاد والشجاعة. ويكونون نسبيا أقل ميلا إلى تقييم تحلى الأبناء بالشجاعة

والطاعة والاحترام للآخرين. ولكن نعود لنؤكد أن الغالبية العظمى من الآباء يريدون أن يتحلى الأبناء بكلتا المجموعتين من السمات.

الحداثة مقترنة بالمزيد من الروابط الاجتماعية والانتساب إلى جماعات جديدة

أخيرا نجد الكثير من الاتجاهات الحديثة سائدة بين أسر تجمعها روابط مع مجتمعات ريفية وحضرية على السواء وليس مع واحدة منهما دون الأخرى. وتتبعت منذ عام ١٩٧٠ أُسَرًا من غرب كينيا حاولت أن تنشئ لنفسها مستوطنات فى كل من المدن ومناطق ريفية أخرى لتحقيق مغنم اقتصادى واجتماعى (وايزنر ١٩٩٧). وتبين أن الأسر التى لها أقارب فى مواقع عديدة ودائمة الانتقال جيئة وذهابا بين هذه المواقع العديدة بصحبة أطفالهم أنه عند مقارنتها بأسر تعيش أساسا فى نيروبى فإن التقارير تفيد بأن مستوياتهم أقل من حيث الضغط النفسى الفسيولوجى بينما تتماثل مستويات الاثنين فيما يتعلق باتجاهاتهم إزاء الحداثة عموما. ويكشف الأبناء فى المدن عن مستويات مرتفعة فى النزاع والعدوان بين ابن وابن أو ابن وأحد الأبوين، بينما تكون المستويات أدنى من حيث قابلية المعاشرة الاجتماعية والتربية عند المقارنة بالأبناء المقيمين فى الريف أو الأبناء الذين يتنقلون بين الريف والحضر. وتتباين خطط الأبوين بشأن توزيع الأبناء وغيرهم من الأقارب لضمان البقاء والأمان. والملاحظ أن الأسر والأبناء ممن لهم شبكات موزعة اجتماعيا بين الأجيال والأماكن يكونون فى وضع جيد مماثل، وربما أفضل من نظرائهم الذين يحاولون ذلك فى موقع واحد فقط.

خاتمـــة

لندع الآباء والأبناء فى كل أرجاء العالم يقررون هم كيف يبتكرون ويجرون التجارب فى ضوء ممارساتهم الثقافية. وإذا كان مَن يملكون الوسائل لعمل ذلك يمكنهم توفير الأنشطة والأطر المؤسسية الجديدة التى تشجع تراكم السوق أو التعددية فى الحياة السياسية فإن الشواهد توحى بأننا سوف نرى الكثير من الأسر

والأبناء مهيئين للانخراط فى تلك الأنشطة ، وإذا جاء التخطيط والإعداد لهذه المؤسسات الجديدة ولأنشطة المجتمع دون أن يغيب عن عقلنا الفهم الواضح للثقافة المحلية (كليتجارد ١٩٩٤) فإنها سوف تحقق الهدف منها يقيناً. وإذا توفرت فى أفريقيا الأنشطة الاقتصادية للسوق مع المزيد من الصور الإيجابية الجديدة للحياة السياسية المدنية سوف يتبين لنا أن هناك أبناء وآباء فى المجتمعات الأفريقية المعاصرة ملائمون جد الملاءمة للانخراط فى تلك الأنشطة.

وطبيعى، شأن جميع الوسائل الثقافية للحياة، أن التنشئة الاجتماعية الموزعة على نطاق المجتمع لها كلفتها كما وأن لها منافعها بالنسبة للأفراد وللتطوير الاقتصادى أيضا ، هذا هو الوضع على سبيل المثال نتيجة استمرار الفصل الثقافى بين الجنسين الذى يقيد المسيرة الثقافية فى حياة الفتيان والفتيات والغيرة الراسخة فى المؤسسات والمخاوف من الجيران ومن الجماعات الثقافية الأخرى خارج الجماعة التى ينتمى إليها المرء. وعلى الرغم من أن الآباء كثيرا ما يقولون إن الأولاد والبنات يميلون بقدر متكافئ لأن يتحلوا بهذا المزيج من السمات (والقدر الأكبر من التعليم الرسمى والنجاح الاقتصادى يزيد من احتمال أن يردد الآباء هذا الكلام) إلا أن المسيرة الثقافية لحياة الأولاد والبنات تبقى على الفصل بين الجنسين واضحا غاية الوضوح. هذا على الرغم من الزيادة المطردة فى التحول تجاه مزيد من المساواة. ولا ريب فى أن المعتقدات المحلية يمكنها يقينا أن تجعل التوزيع المتكافئ للثروة وللتدخل لصالح الأبناء والأسر مهمة صعبة ومعقدة (هووارد وميلارد ١٩٩٧).

إن الملايين من الآباء والأبناء الأفارقة على استعداد للتغيير وأن يتزايد باطّراد توجههم العالمى أو أن يكونوا على الأقل مدركين للبدائل، وأن يغيروا على نحو إبداعى حياتهم الأسرية وممارسات رعاية الأبناء. ولكن ثمة كثيرين يقاومون التغيير فى الوقت نفسه. وطبيعى أن الآباء والمجتمعات المحلية يحملون توجهات متكافئة الضدين ، إن لديهم الحافز للدفاع عن إمكانية التنبؤ بالحياة ... وهو مبدأ أساسى وكونى فى علم النفس البشرى (مارس ١٩٧٥ - ٣) ، ونلحظ أن الرعاية الوالدية وممارسات رعاية الأبناء آخذة فى التغير والتكيف ولكن من الواضح أن هناك نماذج ثقافية قوية

التأثير وراسخة فى الوجدان تجعل مثل هذا التغيير المنشود ممكنا ولكن صعبا فى الوقت ذاته.

وإذا سلمنا بالأهمية الثقافية وبالحميمية الشخصية وبالتكافؤ النقيضى إزاء الرعاية الوالدية وتنشئة الأطفال، إذاً لماذا التركيز على تغيير القيم والممارسات الخاصة بالسيرة الثقافية للأطفال والتى تدافع عنها الأسر وتصارع فى الوقت ذاته من أجل تغييرها؟ إننى لأعجب حقيقة لماذا يعمد أولئك المعنيون بإنجاز تطوير اقتصادى وخلق أشكال جديدة للحياة المدنية إلى تحويل اهتمامنا بالتركيز على تفاصيل تتعلق بالأساليب التى ينبغى على الآباء اتباعها فى تنشئة الأبناء.

يمكن للأسر أن تجد مساعدة جمة بسهولة كبيرة من خلال توفير الوسائل اللازمة لتأسيس المساندات الاجتماعية الأساسية التى ينشدها العالم كله، والتى يمكن بها إنجاز نظام يومى ذى دلالة لحياة الأسرة. وليس ثمة أساس متين يبرر وصف تدخلات وتوجهات ذات قيم جديدة والتى تستلزم تغيرات محددة فى أهداف الوالدين أو فى ممارسات رعاية الأبناء داخل نظام الأسرة خاصة وقد دلت الشواهد على أن التغير جارٍ بالفعل على نطاق واسع مع توفر قابلية أصيلة للتغير فى عملية نمو الطفل ، ولكن هناك يقيناً سبباً يدعو إلى تهيئة أساس يدعم قواعد قدرة الثقافة على توفير رفاه الأبناء: المساندات الاجتماعية الأساسية لتوفير الأمن، والاستقرار، والموارد التى تهيئ للأسر إمكانية تحقيق روتين يومى مستدام لأبنائهم فى المجتمع والذى يلبى أهدافهم. وهذا هو التقدم.

المراجع

Barth, F. 1993" .Are Values Real? The Enigma of Naturalism in the Anthropological Imputation of Values." In *The Origin of Values,* edited by Michael Hechter, Lynn Nadel, and Richard E. Michod, pp. 31-46 .New York: Aldine de Gruyter.

Bradley, C., and T.S. Weisner. 1997" .Introduction: Crisis in the African Family." In *African Families and the Crisis of Social Change*, edited by T. S. Weisner, C. Bradley, and P. Kilbride, pp. xix-xxxii. Westport, Conn.: Greenwood Press/Bergin &Garvey.

Bradley, C. 1997" .Why Fertility Is Going Down in Maragoli." In *African Families and the Crisis of Social Change*, edited by T. S. Weisner, C. Bradley, and P. Kilbride, pp. 272-252 Westport, Conn.: Greenwood Press/Bergin & Garvey.

Castle, S. E. 1995" .Child Fostering and Children's Nutritional Outcomes in Rural Mali The Role of Female Status in Directing Child Transfers." *Social Science and Medicine* 40 .no 5: 679 - 693.

D'Andrade, R. 1991 .Afterword to *Human Motives and Cultural Models*, edited by R. D'Andrade and C. Strauss, pp. 225-232 . Cambridge: Cambridge University Press.

------ 1995 . *The Development of Cognitive Anthropology.* New York: Cambridge University Press.

Edmonson, M. S. 1973" .The Anthropology of Values." In *Culture and Life: essays in Memory of Clyde Kluckhohn, edited* by W. Taylor, J. L. Fischer, and E. Z. Vogt eds., pp. 157-197 .Carbondale: Southern Illinois University Press.

Edwards, C. C. 1997" Morality and Change: Family Unity and Paternal Authority Among Kipsigis and Abaluyia Elders and Students." *In African Families and the Crisis of Social Change*, edited by T. S. Weisner, C. Bradley and P. Kilbride, pp. 54-85. Westport, Conn.: Greenwood Press/Bergin |& Garvey.

Fischer, J. L., and E. Z. Vogt. 1973 Introduction to *Culture and Life: essays in Memory of Clyde Kluckhohn,* edited by W. Taylor, J. L. Fischer, and E. Z. Vogt eds., pp. 1-13. Carbondale: Southern Illinois University Press.

Fisk, A. P. 1991 .Structures of Social Life: The Four Elementary Forms of Human Relations. New York: Free Press.

1985 The Four Elementary Forms of Sociality Framework for a Unified Theory of Social Relations " *Psychological Review* 99: 689-723

Goldschmidt, W. 1990 . *The Human Çareer.* London: Routledge &Kegan Paul

Harkness, S., C. M. Super, and R. New, eds. 1996 . *Parents' Cultural Belief Systems.* New York: Guilford.

Howard, M. and A. V. Millard. 1997 .Hunger and Shame: Poverty and Child Malnutrition on Mount Kilimanjaro. New York: Routledge.

Johnson, A. W., and T. Earle. 1987 .The Evolution of Human Societies: From Foraging Group to Agrarian State. Stanford University Press.

Klitgaard, E. 1994 .Taking Culture into Account: From 'Let's' to 'How.'" *In Culture and Development in Africa*, edited by I. Serageldin and J. Taboroff, pp. 75-120 .Washington, D.C.: World Bank. Proceedings of an International conference held at the World Band, Washington D.C.

Kluckhohn, F. R. and F. L. Strodtbeck. 1961 . *Variations in Value Orientations.* Evanston, Ill.: Row, Peterson.

Lancy, D. 1996 Playing on the Mother-Ground: Cultural Routines for Children's Development. New York: Guilford.

Landes, D. 1998 The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some So Poor. New York: Norton.

LeVine, R. 1973 Patterns of Personality in Africa." Ethos .no. 2 : 123-152.

LeVine, E., S. Dixon, S. LeVine, A. Richman, P. H. Leiderman, C. H. Keefer, and t. B. Brazelton. 1994 . *Child Care and Culture: Lessons from Africa.* Cambridge: Cambridge University Press.

Marris P. 1975 . *Loss and Change,* New York: Doubleday Anchor.

Robinson, W. C. 1992 . *Except Africa: Remaking Development, Rethinking Power.* New Brunswick, N.J.: Transaction.

Serpell, R. 1993 The Significance of Schooling: Life-Journeys in an African Society. New York: Cambridge University Press.

Super, C. M., and S. Harkness. 1997 Modernization, Family Life, and Child Development in Kokwet." I*n African Families and the Crisis of Social Change,* edited by T. S. Weisner, C. Bradley and P. Kilbride, pp. 341-353 .Westport, Conn.: Greenwood Press/Bergin & Garvey.

UNICEF. The State of the World's Children, 1984. New York: UNICEF.

Weisner, T. S. 1984 .A Cross-Cultural Perspective: Ecocultural Niches of Middle Childhood." *In The Elementary School Years: Understanding Development During Middle Childhood,* edited by Andrew Collins, pp. 335-369 . Washington D.C.: National Academy Press.

------ 1994. The Crisis for Families and Children in Africa. Change and Shared Social Support for Children." *Health Matrix: Journal of Law-Medicine* 4 no. 1.1-29.

------ 1994 a. "Support For Children and the African Family Crisis." *In African Families and the Crisis of Social Change*, edited by T. S. Weisner, C. Bradley and P. Kilbride, pp. 20-44.Westport, Conn.: Greenwood Press/Bergin &Garvey.

------ 1997b. "The Ecocultural Project of Human Development: Why Ethnography and Its Findings Matter." *Ethos 25* no. 2: 177-190

Weisner T. S., with C. Bradley and P. Kilbride, eds. 1997 .*African Families and the Crisis of Social Change. Westport*, Conn.: Greenwood Press/Bergin & Garvey.

Whiting, B. B. 1996" .The Effect of Social Change on Concepts of the Good Child and Good Mothering: A Study of Families in Kenya." *Ethos* 24 ,no.1: 3-35.

Wildavsky, A. 1994."How Cultural Theory Can Contribute to Understanding and Promoting Democracy, Science, and Development." *In Culture and Development in Africa*, edited by I Serageldin and J. Taboroff, pp. 137-164 .Washington, D.C.: World Bank. Proceedings of an International conference held at the World Band, Washington D.C., 1994.

(١٢)

خرائط أخلاقية
أوهام " العالم الأول " والإنجيليين الجدد

ريتشارد إيه . شويدر

هل أكل لحوم البشر له قيمة غذائية أم أنه مجرد صورة من صور المطبخ الراقى؟ على الرغم من أن هذا السؤال موضوع جدل جاد فى علم الأنثروبولوجيا إلا أن علماء الأنثروبولوجيا معروف عنهم أن لهم حس دعابى ساخر فى المناسبات الاحتفالية الكبرى ، وأحسب أننى باعتبارى أنثروبولوجيًا، سوف أبدأ هذا الباب بتنويعة غريبة يعترف بها الجميع لطرفة قديمة عن سوق لبيع الأمخاخ فى بابوا نيوغينيا.

هذا فتى من العالم الأول يسير بخطوات وئيدة داخل مخزن لبيع أطايب الطعام فى بابوا نيوغينيا، قصد قسم اللحوم حيث رأى إعلانا يحمل العنوان التالى "تشكيلة من الغربيين". ووجد بداخله عرضين رئيسيين: بعثات تبشيرية إنجيلية (دينيون وعلمانيون) ممن ظنوا أن رسالتهم فى الحياة أن يجعلوا عالمنا عالما خيِّرا بفضل تطبيق حقوقهم الأخلاقية. ويمثل العرض الثانى النسبيون الرومانسيون الذين يرون أن كل شىء وأيًا كان فإنه صواب وقائم بالفعل هنا. ولحظ الكثير من أطايب الأطعمة الشهية مرتبة ترتيبا حسنا داخل أحواض زجاجية.

يحمل الحوض الزجاجى الأول علامة تقول "أمخاخ اقتصاديين من البنك الدولى: ٢,٣٩ دولارا للرطل!" ونقرأ على إعلان ملصق بالحوض ما يلى: "يريد هؤلاء إقراضنا أموالا طائلة بأسعار فائدة مجزية للغاية (والتى لن نردها على الإطلاق بطبيعة الحال)

بشرط واحد أن نتصرف فى أمور حياتنا وفق الأسلوب نفسه الذى يتصرفون به فى الغرب. يريدون منا أن نوثق العقود رسميا، وأن نقيم قضاء مستقلا، ونحظر تفضيل أبناء عرقنا عند الاختيار للتوظيف فى أعمالنا. وهذه فقط المقبلات الأولى".

ونقرأ على العلامة المعلقة على الحوض الثانى عبارة "أمخاخ أخلاقيين بروتستانت: ٢,٤٢ دولارا للرطل. ونجد مكتوبا على الإعلان الملصق بها ما يلى "هؤلاء يريدون منا أن نغير عاداتنا فى العمل وأن نغير أفكارنا عن الحياة الخيّرة ، يريدون منا أن نكف عن تبديد وقتنا فى أداء طقوس وشعائر باسم الموتى من أسلافنا. ويريدون إقراضنا أموالا كثيرة بمعدلات فائدة مجزية للغاية (والتى لن نردها بالطبع إليهم) ولكن بشرط واحد وهو أن نبدأ فى التفكير فى أمور الحياة على نحو ما يفكرون هم فى الغرب (أو على الأقل مثل أقصى القطاعات الشمالية فى الغرب). إن عامة الشعب فى القطاع الشمالى من الغرب مقتنعون بأن كل شىء مرذول كريه إلى النفس فيما عدا الالتزام الموضوعى بالعمل، وأن الغنى وحده هو الذى سوف ينعم بالخلاص ، ويقولون لنا "النمو المستدام هو كلمة السر المعاصرة للدلالة على تبنّى القيم البروتستانتية، ويؤمنون بأن الرب يبارك الناس فى صورة ما ينعمون به من رخاء مادى، خاصة ما يكتنزونه من ثروات عن عمد ، إنهم ينشدون لنا الخلاص. ويريدون أن يتولوا خلاصنا".

ونجد مكتوبا على العلامة المعلقة فوق الحوض الزجاجى الثالث عبارة "أمخاخ دعاة المساواة بين الجنسين فى إطار ثقافى أحادى" ٢,٤٩ دولارا للرطل ، ونقرأ فى الإعلان ما يلى "هؤلاء يريدون منا أن نغير حياتنا الأسرية، وعلاقاتنا القائمة بين الجنسين وممارساتنا بشأن الإنجاب. إنهم يريدون منا أن نغض من قيمة الرحم الذى يقترن فى أذهانهم بأمور "سيئة" مثل بناء أسرة كبيرة العدد، والترابط الأسرى، وتقسيم العمل على أساس جنسى ، ويطالبوننا بأن نعيد تقييمنا للبظر (الذى يقترن فى أذهانهم بأمور "حسنة" مثل الاستقلال والمساواة والإثارة الذاتية للذة) باعتباره الجوهر البيولوجى للذاتية والأنثوية، والرمز والوسيلة لتحرر المرأة من الرجل ، ويريدون من حلف الأطلسى "الناتو" أن يرسل قوة غزو "لأغراض إنسانية" ما لم نَعِد بالانضمام إلى المنظمة القومية للمرأة وعصبة حق المرأة فى الاقتراع".

أما العلامة المعلقة فوق الحوض الزجاجي الأخير فمكتوب عليها "أمخاخ علماء الأنثروبولوجيا: ١٥,٠٠ دولارا للرطل. ونقرأ على الإعلان ما يلى "هؤلاء يعتقدون أننا سنقبض الأموال ونهرب". سار صاحبنا الزائر مرعوبا، واتجه إلى الفتى الواقف خلف الطاولة وقال متسائلا: "ما هذا؟ ألم تسمعوا عن التفوق الأخلاقى للغرب (أو على الأقل القطاعات التى فى أقصى شمال الغرب)؟ ألا تعرفون أن السبب فى أننا (فى العالم الأول) أفضل منكم (فى العالم الثالث) هو أننا إنسانيون يدعمون إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة؟ ألا تعرفون أن الأمر حين يتعلق بالأمخاخ نكون إزاء واحدية أساسية للبشرية؟ ألا تعرفون أن السبب الرئيسى للاختلافات فى العالم (التباينات فى "رأس المال البشرى") هو أن الناس فى جنوب الكرة الأرضية يشبون ويتربون وسط ثقافات فقيرة {ثقافات الفقر}؟ وهذا هو السبب فى أنهم لا يصلحون للحياة القائمة على طريق المعلومات السريع والمسار الكوكبى السريع. هذا هو السبب فى أنهم غير جديرين بالثقة، وفاسدون وغير منظمين وعاطلون من المهارات، وفقراء. حسن، أستطيع أن أفهم أن يكون هناك فارق بسيط جدا فى الأسعار بين أمخاخ الاقتصاديين وأمخاخ الأخلاقيين البروتستانت وأمخاخ دعاة المساواة بين الجنسين (٢,٣٩ دولارا للرطل و ٢,٤٢ دولارا للرطل و ٢,٤٩ دولارا للرطل على الترتيب) ولكن لماذا ٥١,٠٠ دولارا للرطل من أمخاخ الأنثروبولوجيين؟ هذا سخف! أمر غير منطقى! ليس فى هذا عدل ولا إنصاف! إنه ضد "الشفافية"!

أجاب الفتى الواقف خلف الطاولة: هل تعرف كم عدد الأنثروبولوجيين الذين نضطر إلى قتلهم للحصول على رطل واحد من الأمخاخ؟

لذلك شعرت وكأننى فقدت صوابى إلى حد ما إذ أشارك فى تأليف كتاب يضم بين مساهميه عددا كبيرا من الباحثين والإنجيليين المتميزين فى تخصصات علمية غير التخصص الذى أنتمى إليه ، أقنعنى لورانس هاريزون بأن أضم جهدى إلى هذا الجهد الكبير بأن أوضح لى فى صراحة وصدق أنه يريدنى أن أكتب كناقد وشكوكىّ، ذلك لأنه ظن أننى أؤمن "بالثقافة" وليس "بالتقدم". وقال لى إنه يخطط لدعوة أنماط أخرى من الشكوكيين والنقاد ممن يؤمنون "بالتقدم" وليس "بالثقافة".

إننى أؤمن فعلا بالتقدم، ولو بمعنى محدود على الأقل. (أكثر مما هو مبين فيما بعد). وأشك فى أن المعنى المحدد الذى أؤمن به بالنسبة للثقافة (أكثر من ذلك أيضا) قد لا يبدو مفيدا جدا (أو حتى معقولا) بالنسبة لمن أكدوا هنا بأن "الثقافة أساسية"[1].

ما معنى قولنا "الثقافة أساسية"؟ الأمر رهن مَنْ المتحدث. الفكرة المحورية فى هذا الكتاب تعبر عن موقف فكرى معروف بأنه "النزعة التطورية الثقافية"، ذلك لأن المؤمن بالتطوير الثقافى يرى فى تأكيد أن "الثقافة أساسية" وسيلة للقول بأن بعض الثقافات فقيرة أو متخلفة، بينما ثقافات أخرى غنية أو متقدمة ، معنى هذا أن هناك أشياء جيدة فى الحياة (مثل الصحة والسكينة المنزلية والعدالة والرخاء المادى والإثارة الذاتية للذة والعائلة الصغيرة الحجم، وأن حرى بالبشر جميعا أن ينشدوا هذا كله غير أن ثقافتهم تحول دون أن يريدوا و/أو أن يحققوا.

هنا نوضح كيف يمكن أن نقول ذلك إذا ما كنت أحد دعاة التطوير الثقافى. هل تحب أن تتفحص الكوكب من خلال مجهر (ميكروسكوب) أخلاقى وترسم "خرائط أخلاقية" عن العالم؟ أو، لكى تفعل الشىء نفسه، أن تبنى مؤشرات دالة على "نوعية الحياة" يمكن استخدامها لتحديد مراتب الثقافات والحضارات والأديان وفق درجات تنازلية من الأفضل إلى الأسوأ؟ إذا كنت من دعاة التطوير الثقافى سوف تشعر على الأرجح بقدر عميق من تشوش الفكر إزاء القوة الراسخة والشعبية الواسعة لوسائل العيش "القديمة" المتباينة ومنظومات العقائد "الخرافية" ذلك لأنك ترى أنها نسبيا فارغة من الصدق أو الخيرية أو الجمال أو الفعالية العملية. وربما تساورك الرغبة فى أن تعمل على "تنوير" مواطنى "القارات المظلمة" فى العالم. وربما تساورك الرغبة فى أن تنتشلهم من مهاوى الخطأ والجهل والعادات السيئة واللا أخلاق، والفساد السياسى، ثم تحاول أن تعيد صياغتهم من جديد ليكونوا أكثر تقدما، وأكثر ديمقراطية وأكثر التزاما بالعلم، وأكثر تبنيًا للفكر المدنى، وأكثر انخراطا فى التصنيع، وأكثر اهتماما بنظام مقاولى المشروعات، وأكثر ثقة، وأكثر عقلانية وأكثر شبها بنا نحن "المثل الأعلى".

الثقافة مهمة فى نظرى ولكن على نحو آخر: إذا كان لى يوما ما أن أشير إلى "ثقافة فقر" فإننى سوف أحتفظ بهذا الوصف لأصف به طوائف الزهاد حيث يسود التخلى عن الثروة، وإنكار طيبات الحياة الدنيا وينظرون إلى هذا السلوك باعتباره فضيلة وخيرا موضوعيا. علاوة على هذا أرى أن بإمكانى، تأسيسا على مفهومى كيف يمكن تحديداً أن نبين أهمية الثقافة، أن أحاول الكشف عن بعض مزايا هذا المفهوم عن الخير.

وعلى الرغم من أن فكرة "الثقافة الفقيرة" ليست بالدقة نوعا من الإرداف الخلفى الذى يجمع بين كلمتين متناقضتين إلا أنها لم يكن لها أى دور تقريبا فى مجال بحثى، ولكى أزيد الطين بلة أقول إن التزامى بذات فكرة "الثقافة" ينبع من اهتمامى بثقافات أخرى باعتبارها مصادر تنوير (شويدر ١٩٩١، ١٩٩٣ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧؛ وشويدر وآخرون ١٩٩٨). إننى لم أودع قدرا كبيرا من الرصيد فى الرأى القائل بأن أحد الأسباب الوجيهة للاهتمام بالثقافات الأخرى هو أنها تمثل عائقا يحول دون تحقق قدر من التطلعات الشاملة المتخيلة التى تراود جميع الشعوب أملا فى أن يكونوا مثل الأوروبيين الشماليين، ومع إيمانى اليقينى بأهمية أسلوب حياتنا وما فيه من آداب أخلاقية إلا أننى لا أؤمن بتفوقنا الأخلاقى على كل الباقين.[٢]

وهكذا لا أظن أن الأوروبيين الشماليين لهم الرواج فى السوق من أجل التقدم البشرى. وإننى لا أؤمن بأن التقدم المعرفى والروحى والأخلاقى والاجتماعى والسياسى والمادى يتحقق كله معا فى توازٍ مشترك ، ذلك أن مجتمعات تتمتع بثروات طائلة وسلطان قوى يمكن أن تكون معيبة روحيا وأخلاقيا واجتماعيا وسياسيا. ونجد الكثير من الثقافات ذات الحيوية والمتطورة فكريا والمثيرة للإعجاب قائمة حيث الفلاسفة يسكنون أكواخا من طين، وتطورت فى بيئات ليس بها سوى بقايا أثرية من الثقافة والقليل نسبيا من الثروة المادية. ولهذا لا أؤمن أنه إما "نحن" أو "هم" الذين أنجزوا التجليات الوحيدة التى نثق فيها والمعبرة عن الحياة الجيدة.

واضح أننى واحد من هراطقة هذا الحقل، وليس هذا هو أعظم شعور جدير بالزهو ، لذلك أستميحكم أن أواصل عرضى بعد تقديم اعترافين ربما يقللان من شعورى بالقلق من أن أوصف بأننى شكوكى ممعن فى شكِّى.

الاعتراف ١ : أنا عالم أنثروبولوجيا

أول اعترافاتى بطبيعة الحال هو أننى أنثروبولوجى. ولسوء الحظ أن هذا الاعتراف لا ينطوى على معلومات كثيرة فى ضوء كل الاضطرابات السائدة فى مهنة الأنثروبولوجيا هذه الأيام ، إنه لا يحمل أى دلالات ضمنية (على نحو ما كان عليه الحال منذ خمسين عاما أو حتى عشرين عاما مضت) عما يمكن أن أشعر به إزاء مفهوم الثقافة وهل أنا معه أم ضده، أو عما إذا كان يضحكنى أم يبكينى.(٣)

وتوخيًا للدقة فى وصف المشهد الراهن لعلم الأنثروبولوجيا اسمحوا لى أن أشير إلى أنه كان فى وقت مضى من تاريخ الأنثروبولوجيا إذا وردت كلمات مثل "بدائى" و"بربرى" و"همجى" أو حتى "متخلف" توضع الكلمة بين حاصرتين هذا إذا ما استخدمها الباحث أصلا ، وجاء حين من الزمن إذا ما وردت فكرة تقول إن هناك طريقًا واحدًا فقط يفضى إلى قيام حياة أخلاقية وعقلانية، وإن هذا الطريق هو طريقنا، بدت الفكرة وأقولها صريحة، نوعا من الفحش.

ولكن الأمور تغيرت. إن الحركة النسائية الداعية إلى ثقافة واحدة وضعت نهاية لأى نزعة نسبية سطحية فى الأنثروبولوجيا وأضفت معنى جديدا على فكرة "الصواب السياسى" ، لذلك نجد فى موازاة الحركة الدولية لحقوق الإنسان والهيئات المختلفة الداعمة للعولمة بأسلوبها الغربى (اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وربما أيضا يصل الأمر إلى حلف الأطلسى ـ الناتو) الكثيرين من الأنثروبولوجيين فى هذه الأيام يبدون اهتماما بثقافات أخرى ولكن باعتبارها أساسا موضوعات تثير الازدراء وإن عبارة: هذه ليست من الثقافة وإنما عمل (واملأ أنت الفراغات: إجرامى، لا أخلاقى، فاسد، غير كفؤ، بربرى) أو البديل "إنه أمر ثقافى وإنه عمل (واملأ أنت الفراغات:

إجرامى، لا أخلاقى، فاسد، غير كفؤ، بربرى) أضحت صيحة التنادى لدى أنصار نزعة التطوير الثقافى، ودعاة التدخل الغربيين على اختلاف شاكلتهم، وكذا بعض مدارس الأنثروبولوجيا الثقافية.

أعتذر عن هذا التحول السافر للأحداث. لقد كانت الأنثروبولوجيا الثقافية يوما ما بحثا علميا يزهو بمعارضته لسوء الفهم القائم على المحورية العرقية والغطرسة الأخلاقية، ويزهو كذلك بدفاعه عن الأساليبَ الأخرى للحياة فى موقف مناهض للاستعمار ، كان هذا فى سنوات سابقة.

ولكن اليوم نجد الكثيرين من الأنثروبولوجيين (ما بعد النزعة الثقافية، الذين يريدون التنكر لمفهوم الثقافة ، ويذهبون إلى أن كلمة "ثقافة" استُخدِمت بسوء نية للدفاع عن الترتيبات الاجتماعية التسلطية، وللسماح للطغاة بالإفلات بجريمتهم. والحقيقة أنه وكما تحول عالم النظرية فى الأنثروبولوجيا الثقافية يبدو أن الأمر وكأنه "عود على بدء". إذ على الرغم من مضى قرن من الاعتراضات على لسان علماء الأنثروبولوجيا التعدديين والنسبيين، والسياقيين من أمثال فرانز باوس وروث بنيديكت، وملفيل هرسكوفيتس وروبرت لوفين، وكليفورد جيرتس وآخرين إلا أننا نجد موقفا فكريا يعود إلى الظهور ثانية يذكرنا بمقولات القرن التاسع عشر عن "عبء الرجل الأبيض" والنزعة التطويرية الثقافية. إن الفكرة المزهوة بنفسها المتحررة من البربرية عن الليبرالية الغربية (وصور معينة منها والتى تتضمن اتهاما مثيرا بأن الأمهات الأفريقيات أمهات سيئات، ومنتهكات لحقوق الإنسان إذ يختن بناتهن) عادت للظهور مرة أخرى على مسرح الأنثروبولوجيا وبدت فى صورة رسمية على الأقل بين علماء الأنثروبولوجيا أصحاب أصح موقف سياسى.(٤)

ويبدو الموقف الآن داخل علم الأنثروبولوجيا معقدا بما فيه الكفاية (ومعاكس) إذ وصل الأمر إلى حد أن هناك أنثروبولوجيين يظنون أنهم أصحاب مفهوم 'الثقافة' ولا يريد أحدا، بمن فيهم هم أنفسهم، يتدخل فيه. وأنا لست منهم، إننى أحب فكرة الثقافة بغض النظر عما إذا كانت تضحكنى أم تبكينى ، أنا لا أملك التخلى عنها ، إننى أرى أن ليس بالإمكان أن نحيا بالنزعة السكونية وحدها، إن الانتماء إلى تراث

مميز من المعانى شرط جوهرى للهوية الذاتية وللسعادة الفردية. وفى رأيى أن "العرقية المفرطة" والتنوع الثقافى كلاهما لهما مكانهما، وهما جزء من النظام الطبيعى والأخلاقى للأمور. ولا أظن أن أمنا الطبيعة تريدنا أن نتماثل جميعا.

ما الذى أعنيه بكلمة "الثقافة"؟ أعنى بها أفكارا محددة مميزة لمجتمع ما عن ما هو صواب وخير وجميل وكفء. وان هذه الأفكار عن الحق والخير والجمال والكفاءة لكى تكون "ثقافية" لابد وإن تكون موروثة اجتماعيا وتشكل عرفا سائدا، ويتعين أيضا أن تكون هى مقومات سبل الحياة المختلفة.

أو لنقل ذلك بعبارة أخرى: تشير الثقافة إلى ما سماه إيسايا برلين "أهداف وقيم وصور العالم" والتى تتجلى فى الكلام والقوانين والممارسات الروتينية لدى فريق مسئول عن توجيه نفسه.

ويشتمل هذا التعريف على الكثير جدا مما لا يسعنى أن أفصح عنه فى فصل واحد كهذا. وثمة فكرة تقول إن الأفعال تتحدث بصوت أعلى من الكلمات، وإن "الممارسات" وحدة محورية للتحليل الثقافى، وهذا أحد الأسباب التى تجعلنى لا أميل كثيرا إلى الاستبيانات عن القيمة. وأجد عسيرا علّى أن أتحمس لبحث قائم على تحليل المعتقدات الرسمية أو على أنماط المصادقة على قضايا مجردة مستقلة بذاتها.(٥)

أضف إلى هذا أن أحد الأشياء التى لا تدل عليها "الثقافة" يقيناً هى "الطابع القومى". أنا لا أعتزم الإسهاب فى الحديث هنا عن الدراسات المتعلقة بموضوع "الطابع القومى" بيد أنها أضحت منذ حوالى أربعين عاما نهجا باطلا؛ وذلك لسبب مقبول. أضحت دراسات بالية لأن من الأفضل أن نفكر فى السلوك البشرى والدافع البشرى على نحو ما يفعل أصحاب النظريات عن الاختيار العقلانى، أو الاقتصاديون ذوو الفكر القويم بدلا من الأسلوب الذى يتبعه أصحاب نظريات الشخصية ، نعرف أن أصحاب نظريات الاختيار العقلانى يرون السلوك أو الفعل شيئا صادرا عن عنصر فاعل. معنى هذا أن العقل عند تحليله يمثل المنتج المشترك "للتفضيلات" (بما فى ذلك الأهداف والقيم والغايات على اختلاف أنواعها) والقيود أو الضغوط (بما فى ذلك الوسائل على اختلافها مثل المعتقدات كأسباب، والمعلومات والمهارات والموارد المادية

وغـيـر المادية) وتتـوسـط هذا كله إرادة الكائنات العـاقلة. يتناقض هذا مع طريقـة أصحـاب نظريات الشـخصـيـة فى التفكير فى السلوك ، إذ يذهـب هؤلاء إلى أن الفعل "قسرى". ويحاولون تفسير الفعل باعتباره المنتج المشترك لنمطين من القوى الموجهة، إحداهما تدفع من "داخل" وتسمى "الشخص" (ويوصف فى كلمات عن الحوافز العامة والخصائص الكوكبية صعبة الإرضاء)؛ والثانية تدفع من "خارج" وتسمى "الموقف".

وثبت أن النظر إلى أنماط الأشخاص كوسيلة لتفسير الممارسات الثقافية نهج غير مفيد كثيرا. إذ لو حاول المرء أن يمايز بين الأفراد على أساس السمات الشخصية أو الحوافز العامة سوف يكتشف عادة أن "الأفراد داخل الثقافات يتباينون وأن هذا التباين فى داخلهم أكثر كثيرا مما هو الحال من حيث اختلافهم عن أفراد من ثقافات أخرى. (كابلان ١٩٥٤). ويكتشف المرء ثانيًا، أنه إذا كان هناك أى نمط مميز الخواص (مثل نمط الشخصية التسلطية أو نمط شخصية بحاجة إلى إنجاز) فإن هذا يمثل خاصية مميزة لما لا يزيد عن ثلث المجموع. وبات من المسلّم به منذ زمن طويل بين علماء الأنثروبولوجيا النفسيين وعلماء نفس الثقافة أنه (وأقتبس هنا عبارة ميلفورد سبيرو ١٩٦١)" من الممكن أن نقرن منظومات مختلفة لشخصية مميزة الخواص بمنظومات اجتماعية مماثلة، وأن نقرن منظومات متماثلة لشخصية مميزة الخواص بمنظومات اجتماعية مختلفة. ومن ثم فإن البحث عن أنماط للشخصيات لتفسير الاختلافات فى الممارسات الثقافية طريق مسدود (انظر شويدر ١٩٩١).

الاعتراف ٢ : أنا تعددى

اعترافى الثانى أننى أؤمن بتعددية الثقافات ، وتبدأ صيغة التعددية الثقافية عندى بحقيقة كلية شاملة، أشير إليها بوصفها مبدأ "اللانظامية". إن المفكر الملتزم بمبدأ "اللانظامية" يؤمن بأن العالم القابل للمعرفة عالم ناقص غير مكتمل إذا نظرنا إليه من زاوية نظر واحدة دون سواها، وعالم مشوش إذا نظرنا إليه من كل زوايا النظر دفعة واحدة، وعالما فارغا إذا نظرنا إليه "من لا مكان بذاته". وإذا كان لى أن

أختار بين النقصان والتشوش والفراغ فإننى أختار النقصان مع استمرارى فى الحركة بين الطرق المختلفة فى النظر إلى العالم وتقييمه.

وهذه الصيغة للتعددية الثقافية لا تتعارض مع النزعة الكلية الشاملة. نعرف أن الباحثين فى الثقافة لا ينقسمون إلى نمطين اثنين فقط، أولئك المؤمنين بأن شيئا واحدا فقط هو الصحيح (أصحاب النزعة الكلية التماثلية). إننى أؤمن بقوة "بالنزعة الكلية أو الكونية" ولكن نمط النزعة الكلية التى أؤمن بها هى "نزعة كلية غير تماثلية". وهذا هو ما يجعلنى تعدديا، أو أننى بعبارة أخرى أؤمن بأن هناك قيما كونية ملزمة ولكنها كثيرة جدا. (مثل العدالة، الخيرية، الاستقلال الذاتى، التضحية، الحرية، الولاء، الطهارة، الواجب). وأؤمن بأن غايات الحياة التى لها قيمة موضوعية غايات متنوعة، متغايرة الخواص، غير قابلة للاختزال بحيث نردها إلى صفة أخرى مشتركة مثل "المنفعة" أو "اللذة" وأنها بحكم طبيعتها فى تنازع مع بعضها البعض. وأؤمن بأن جميع طيبات الحياة لا يمكن تعظيمها إلى أقصى حد لها تلقائيا. وأؤمن بأننا حين نكون بصدد إنجاز قيم حقيقية فإننا نكون دائما إزاء موازنات وبدائل. وهذا هو السبب فى وجود تقاليد مختلفة عن القيم (أى الثقافات) وهو السبب فى أنه لم يكن بوسع أى تقليد ثقافى وحده أن يمجد كل ما هو خير.[٦]

وثمة دلالات أخرى للتعددية الثقافية بعضها يثير الغضب. مثال ذلك الزعم بأن أعضاء المجلس التنفيذى لرابطة الأنثروبولوجيا الأمريكية اتخذوا إجراء صائبا وشجاعا عام ١٩٤٧ حين قرروا عدم مساندة إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة بحجة أنه وثيقة ترتكز على محورية عرقية، لقد كان الأنثروبولوجيون عام ١٩٤٧ لا يزالون فخورين بموقفهم المناهض للاستعمار والمتمثل فى الدفاع عن الأساليب البديلة فى الحياة. (انظر شويدر ١٩٩٦)

التعددية لا تعنى رفض أفكار التقدم والانهيار. والتقدم يعنى امتلاك ما هو أكثر وأكثر من شىء "مرغوب فيه" (أى شىء حرى أن تنشده لأنه "خير"). والانهيار يعنى اطراد نقص هذا الشىء إذ يصبح أقل فأقل. ولنحاول أن نسمى خيرا محددا (مثال ذلك رعاية الأبوين فى حالة الشيخوخة أو القضاء على مرض معد)، وهنا نستطيع أن نتخذ حكما موضوعيا عن التقدم بالنسبة لهذا "الخير". وإذا كانت الزيادة إلى أقصى حد ممكن فى احتمال بقاء الطفل حيا خلال الأشهر التسعة بعد الميلاد مقياسا للنجاح فإن الولايات المتحدة تعتبر موضوعيا أكثر تقدما من أفريقيا والهند ، وإذا كانت الزيادة إلى أقصى حد ممكن فى احتمال بقاء الطفل حيا خلال الأشهر التسعة الأولى بعد الحمل (فى الرحم) هو مقياس النجاح إذن أفريقيا والهند (التى تنخفض فيها معدلات الإجهاض) هما موضوعيا الأكثر تقدما من الولايات المتحدة (التى ترتفع فيها معدلات الإجهاض).

وطبيعى أن أى قرار ينطوى على نسبة كبيرة من التقدير الشخصى (أعنى لا يمليه منطق أو دليل) وهو ما يتعلق بكيفية اختيار وتحديد "خيرات" محددة بذاتها. ومن ثم رسم خارطة أخلاقية للعالم. مثال ذلك الكم المطلق للحياة أو "الملاءمة التكاثرية" يمثلان مقياسا يستخدمه علماء البيولوجيا التطورية لتقييم نجاح تجمع سكنى ما ، وكيف لنا، بناء على هذا المقياس للنجاح ـ التكاثر الجينى لقبيلة ما أو خط تسلسل سلفى ـ أن نقيم حبوب ضبط النسل وتشريع الإجهاض، وخفض حجم الأسرة فى مجتمعات التقانة العليا فى العالم الأول؟ تُرى، هل نحكى قصة انحدار؟

أو لنتخذ مثالا آخر، أى نمط قصة ينبغى أن نحكيه عن مقاييس "نوعية الحياة" مثل متوسط العمر المتوقع عند الميلاد؟ نعرف أنه كلما طالت حياة تجمّع سكانى زاد تواتر المرض المزمن، وزاد احتمال الخلل الوظيفى، ومن ثم ارتفعت كمية الألم المتراكم (وهو مقياس نوعى صحيح) الذى يعانى منه الناس ، وإن الأشياء الجيدة (مثل زيادة سنوات العمر، والتحرر من الألم البدنى) لا تترابط دائما. ذلك أن الحياة الأطول ليست بالضرورة حياة أفضل، أم أنها كذلك؟ أو إذا كان طول العمر مقياساً

للنجاح فلماذا لا تكون التجمعات السكانية الأكثر عددا وحجما مثل الصين والهند على قمة القائمة؟

ولكن لماذا متوسط العمر المتوقع عند الميلاد؟ أى مبدأ منطقى أو قانون فى علم الاستقراء يفرض هذا المعيار لرسم خرائط أخلاقية ولتقييم التقدم الثقافى؟ لماذا لا نأخذ العمر المتوقع عند سن الأربعين أو عند الحمل؟ لماذا لا نأخذ الإطار الأكثر شمولا لمسار حياة الجنين وليس فقط زاوية النظر الأخيرة له كرضيع حديث الولادة ؟ إننا، كما أشرنا، إذا أخذنا فى الاعتبار مخاطر الرحم فإن العالم الأول وكذا العالم الثانى السابق سيكون أسوأ حالا من مجتمعات كثيرة فى أفريقيا وآسيا، ولنتأمل مدى اختلاف جداول متوسط العمر المتوقع إذا ما حددنا عوامل معدلات النسبة المئوية للإجهاض من ٢٠ إلى ٢٥ فى الولايات المتحدة أو كندا أو معدلات النسبة المئوية للإجهاض من ٥٠ - فأكثر فى روسيا مع مقارنتها بمعدلات منخفضة تصل ما بين ٢ و ١٠ بالمائة فى الهند وإندونيسيا وأنحاء أخرى من العالم "المتخلف".

وليست قضيتنا هنا الجدل بشأن الحجج المؤيدة للحياة/ والحجج المؤيدة للاختيار (وإن كنت أؤيد الاختيار). قضيتنا هى الجانب التقديرى عند رسم الخريطة الأخلاقية ودرجات الحرية التى يتمتع بها المرء بشأن تقرير أى مثل عليا سوف نختارها لتكون المعيار الذهبى للحياة الجيدة ، إن معدلات الإجهاض ترتفع غالبا مع تقدم المجتمعات تقانيا، ومن ثم ينخفض معدل متوسط العمر المتوقع للسكان (مع افتراض حساب العمر المتوقع من نقطة الحمل وليس الولادة) ، والملاحظ أن الطفولة الباكرة تمثل فترة زمنية خطرة نسبيا فى حياة المرء فى بعض أجزاء من العالم وغالبا ما تكون المرحلة التى تعلى من قيمة نجاح عملية التكاثر وبناء أسر كبيرة. ولكن فى أماكن أخرى وغالبا ما تكون أماكن متمتعة بالتقانة العليا وتعلى من قيمة الأسر الصغيرة الحجم ولم تعد تنظر إلى الرحم كأساس لإلزام شرعى، تأتى المخاطر الحقيقية فى فترة باكرة من الحياة، وإذا كنت طفلا غير مطلوب فإن الرحم يكون مكانا محفوفا بالأخطار على صحتك.

وما أن يتم اختيار وتعيين "خير" بذاته حتى يتيسر عمل التقييمات الموضوعية للتقدم والانحدار، بيد أن هذا النمط من التقدير المميز للقيمة مختلف تماما عن أية صورة من صور النزعة التقدمية المنتصرة التى تحاول أن تنتقى تقليدا ثقافيا معينا باعتباره متفوقا عن كل ما سواه. ويمكن جعل الأشياء تبدو فى صورة أفضل أو أسوأ، والأمر رهن معايير القيمة التى تنتقى على أساسها. وعندما يتعلق الأمر باستعراض جديد لجميع الأشياء الكثيرة التى يحتمل أن تكون أشياء خيّرة فى الحياة، فإن أنصار التعددية الثقافية يؤمنون بأن هناك زوائد ونواقص فى غالبية التقاليد الثقافية العريقة (انظر شويدر وآخرين ١٩٩٧). وعندما يتعلق الأمر ببناء سرديات عن التقدم فإنهم يؤمنون بوجود مجالات كثيرة للتحفظ والتخمين (والإيديولوجيا) من حيث كيف يروى المرء قصة ما هو أفضل وما هو أسوأ.

ومن الممكن أيضا عمل هذه الأحكام القيمية المميزة عن التقدم دون الإيمان بالتفوق الشامل للحاضر عن الماضى، أو الإيمان بأن غالبية التغيرات إنما هى تغيرات نحو الأحسن. بل إن من الممكن حتى عمل أحكام معيارية مميزة عن التقدم والانحدار مع بقائك من الأثريين الجدد، أعنى مَن يرفضون فكرة أن العالم استيقظ وخرج من محيط الظلمة وأصبح عالما صالحا لأول مرة بالأمس أو منذ ثلاثمائة عام مضت فى شمال أوروبا. ذلك أن "الأثرى الجديد" لا يرى الجدة مقياسا للتقدم، ولديه استعداد تام، باسم التقدم، ليعيد تقييم الأمور من أماكن بعيدة ومن الماضى البعيد.

ويصدر التعدديون بالفعل أحكاما نقدية. حقا إن "موقف التبرير" محورى إلى حد كبير فى أسلوبى للتحليل الثقافى حتى إننى ربما أحدد معنى "الثقافة الأصيلة" بأنها ثقافة جديرة بالتقييم وأنها أسلوب حياة يمكن الدفاع عنه فى مواجهة النقد من الخارج. وإن التعددية هى محاولة توفير الدفاع أمام الآخرين، وليست مجرد أداة تصحيح للانحياز والمبالغات من جانب مختلف الأشكال الحديثة للمحورية العرقية والشوفينية (بما فى ذلك الزعم بأن الغرب أفضل من بقية العالم)، وإن كان هذا وحده يشكل سببا كافيا، والآن فقط مع سقوط الشيوعية وصعود الرأسمالية الكوكبية بما فى ذلك توسع شبكتنا الفضائية (الإنترنت) نشعر نحن (فى الغرب) بالإعجاب

الكامل بأنفسنا. وحرى بنا أن نتذكر أنه فى أوقات كهذه حين أصدر ماكس فيبر كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" لم يعرب عن تفضيله للبروتستانتية على الكاثوليكية أو الشمال على الجنوب. إذ كان تعدديا نقديا وعرض تحذيراته بشأن "القفص الحديدى" للحداثة، والقواعد اللاشخصية للدولة البيروقراطية التى تعيد تحديد التزامات المرء الأخلاقية إزاء أهل الحسب والنسب باعتبارها صورة من صور الفساد، وبشأن أخطار العقلانية الاقتصادية الجامحة.

إننا نرى على مدى التاريخ أن كل من كان هو الأغنى والأكثر تقدما تقانيا ظن أن أسلوبه فى الحياة هو الأفضل والأكثر طبيعية والنعمة التى أنعم الله عليه بها، وأنه يملك أضمن أسلوب للخلاص أو على الأقل أسرع طريق إلى الرفاه فى العالم، ونذكر أن المبشرين البرتغاليين الذين ذهبوا إلى الصين كانوا يؤمنون بأن اختراعهم للساعات التى كانوا فخورين بها إلى أقصى الحدود، يمثل برهانا قاضيا وحاسما على تفوق الكاثوليكية على أديان العالم قاطبة. (لانديس، ١٩٩٨- ٣٣٦ - ٣٣٧). وإن كل ما أعرفه هو أن ساعتهم الميكانيكية ربما اعتبرت حجة لصالح الملكية المطلقة. وها نحن إذ نعيش مذهولين بابتكاراتنا وألعابنا المعاصرة (مثل شبكة سى.إن.إن، وآى.بى.إم، وماكدونالد أو بيج ماك والبلو جينز وحبوب تنظيم النسل وبطاقات التأمين [كريديت كارد]) ، ومذهولين فى الداخل بأسلوبنا فى الحياة، نعيش أسرى أوهام مماثلة وخداعات من النمط نفسه.

نبوءات ألفية: ثلاث صور عن النظام العالمى الجديد

هذه أزمنة تثير الحيرة والارتباك خاصة حين يحاول المرء تخيل الخطوط العامة "للنظام العالمى الجديد الذى من المحتمل أن يحل محل مخطط العوالم الثلاثة القديمة الرأسمالى والشيوعى والمتخلف.

أحد أسباب الحيرة أن النشأة الأولى للتنوير والتى تحكى عن صعود العلمانية والنزعة الفردية والعلم قد نالت ما تستحقه من جزاء فى التسعينيات، وربما لا يكون

هذا كافيا ومفيدا للتنبؤ باتجاه التغيير فى مطلع القرن الواحد والعشرين. إن كثيرين من علماء الاجتماع تنبأوا منذ ثلاثين عاما مضت أن الدين سيذوى ويتلاشى فى العالم الحديث ليحل محله العلم. وتنبأوا بأن القبائل سوف تندثر ويحل محلها الأفراد. وأخطأوا. إذ لم يحدث ولن يحدث ما تنبأوا به سواء على الصعيد الكوكبى أو المحلى، إن التعددية الثقافية واقع حياتى، وإن العالم الثانى السابق، وقد كان إمبراطورية، بات اليوم عوالم صغيرة كثيرة. ويبدو أن تطور نظام عالمى كوكبى وظهور حركات إحيائية ثقافية أو عرقية محلية سوف يجريان على التوازى، ولعل أقصى شىء أن الوراثة السياسية ربما يكون لها عائدها الذى تجنيه الأقليات الثقافية. وتتضمن العوائد المحتملة تلقى مساعدات مالية مباشرة وحماية عسكرية من عدوان مراكز قوة مختلفة حتى وإن كان لها صوت داخل الأمم المتحدة.

علاوة على هذا فإن أكثرنا يعيش الآن فى دول أمة مؤلفة، كما يقول جوزيف راز من "جماعات ومجتمعات محلية لها ممارسات ومعتقدات مختلفة، من بينها جماعات لا تتسق عقائدها ولا تنسجم مع بعضها بعضا." وسوف نواصل ونستمر فى هذا الوضع ما لم يكن ذلك لسبب آخر غير حقيقة الهجرة الكوكبية وواقع أن للمجتمع المحلى والدينى مزايا جوهرية ويتعين الاعتراف بها لصالح الهوية الفردية والتقدم البشرى. وطبعى أن الحياة فى مثل هذا العالم محفوفة بالأخطار خاصة لأعضاء الجماعات المهاجرة أو الأقليات ممن يعيشون فى دول متعددة الثقافات أو لأعضاء ينتمون لحضارات أو ثقافات مختلفة ممن يعانون نزاعات جيوبوليتيكية، ويأمل المرء فى مثل هذا العالم أن لا تكون الثقافة وحدها هى العنصر المهم والأساسى بل أيضا فهم تعددى مميز للثقافة ذلك لأن الفهم الصحيح للثقافة يمكن أن يفيد فى تقليل المخاطر المقترنة "بالاختلاف" وبالحياة متعددة الثقافات إلى أدنى حد ممكن.

ثمة سبب آخر لهذه الأوقات المثيرة للحيرة. قد يكون مفيدا وجميلا أن نملك بين أيدينا تفسيرا سببيا عاما وصحيحا لثروة وفقر الشعوب أو الثقافات أو الأمم، بيد أن هذا لا وجود له. وإذا كنا نعنى "بالتسبيب" ما يعنيه جون ستيوارت ميل - جميع الشروط الضرورية التى تفى مجتمعة لإنتاج نتيجة - فإننى أؤمن بضرورة التسليم

بأننا لا نعرف حقيقة ما الذى يسبب النمو الاقتصادى. هناك صقلية فى القرن الرابع عشر وهولندا فى القرن السادس عشر، واليابان اليوم. ويمكن لعلماء الاجتماع أن ينتقوا شعبا ما أو ثقافة أو أمة ما ويحكون لنا قصة مستصوبة عن بعض أسباب الانهيار أو النجاح الاقتصادى فى هذه الحالة. بيد أن هذا بعيد كل البعد عن نظرية سببية عامة. ولنحاول كتابة قائمة بجميع الشروط السببية المحتملة لإنتاج الثروة والتى ذكرها دافيد لانديس (١٩٩٨) فى كتابه الفريد "تاريخ العالم الاقتصادى". ثم لنسأل أنفسنا السؤال التالى: هل أى من هذه الشروط كاف لإحداث نمو اقتصادى؟ الإجابة لا. بل هل أى من هذه الشروط ضرورى؟

إن سنغافورة ليست ديمقراطية ليبرالية ولكنها غنية، والهند أكثر بلدان العالم ازدحاما بالسكان وديمقراطية ولكنها فقيرة ، وكانت السويد فى القرن الثامن عشر ديمقراطية التجمعات السكانية المتناثرة وكانت فقيرة. والشعوب الأرثوذكسية أى المتمسكة بحرفية التقاليد ولا تؤمن بالمساواة بين الجنسين يمكن أن تكون غنية، وإن المجتمعات العلمانية للغاية والمؤمنة بالمساواة (البلدان الشيوعية السابقة فى شرق أوروبا) قد تخفق فى تحقيق الازدهار من وجهة نظر اقتصادية. وفى عام ١٩٥٠ كانت اليابان ملتزمة "بالقيم الكونفوشية" (والتى لم تكن آنذاك تبدو غريبة تماما) وكانت أفقر من البرازيل. وفى عام ١٩٩٠ لا تزال اليابان ملتزمة بالقيم الكونفوشية، ولكنها بدت فجأة وكأنها شبه بروتستانتية وتجاوزت البرازيل. لو أننى ساخر لقلت إن أقدر مؤرخينا الاقتصاديين يجيدون تماما تحديد بعض الشروط غير الضرورية التى ربما كانت كلها مجتمعة كافية لإنتاج ثروة فى أى حالة خاصة مميزة، وحيث إننى أقل سخرية أظن أن من الإنصاف القول إنه على الرغم من الكثير من التفسيرات التاريخية المثيرة التى تحدد الشروط النوعية المميزة لحالات خاصة وكانت سببا فى دعم النمو فإننى على حق إذ أشعر بالحيرة إزاء الأسباب العامة للنجاح الاقتصادى إذا ما كنا نعنى "بالتسبيب" ما كان يعنيه جون ستيوارت ميل حين حدد معنى المصطلح.

كيف لنا إذن أن ندرك التغيرات الكبرى التى تجرى فى "النظام العالمى"؟ ما هى العلاقة بين "العولمة" (الربط بين اقتصادات العالم) والتغريب (تبنِّى الأفكار والمثل العليا

والمعايير والمؤسسات والمنتجات الغربية) وبين النمو الاقتصادى؟ إننا إذا أصخنا السمع لما يجرى هذه الأيام يمكننا أن نسمع نبوءات أو مضاربات كثيرة عن شكل "النظام العالمى الجديد"، وسوف أختم حديثى بذكر ثلاث منها.

نبوءة ١ : الغرب هو الأفضل وسوف يصبح كوكبيا (أو إنه على الأقل سوف يحاول أن يسود العالم)

التنبؤ هنا أن التطلعات شبه الغربية سوف تنطلق أو تحررها العولمة وستكون سببا ونتيجة ملازمة للنمو الاقتصادى. وتتضمن التطلعات شبه الغربية رغبة فى تحقيق ديمقراطية ليبرالية، ولا مركزية السلطة، ومشروعات الأعمال الحرة والملكية الخاصة والحقوق الفردية والمساواة بين الجنسين ... إلخ وربما تشتمل أيضا على تذوق المنتجات الغربية. أما عن "العولمة" و"التغريب" و"النمو الاقتصادى" فإن هذه النبوءة تتصور حدوث نتائج سببية فى كل الاتجاهات ، ويمثل هذا أساسا قصة منشأ "التنوير" الغربى وقد شملت العالم كله وتطلعت إلى المستقبل.

نبوءة ٢ : آخرون سيكون لهم نصيب ويظلون متمسكين بثقافتهم المميزة

فى مطلع السبعينيات كان عندى طالب سودانى يعد رسالته لنيل درجة الدكتوراه عن "اتجاهات نحو التحديث بين الطلاب الأفارقة" واستخدم فى الإعداد لرسالته استبيانا عن المعتقدات والقيم. واكتشف أن عامل "المادية" فى استبيانه متعامد مع عامل النزعة الفردية ، إذ يمكن أن نجد من يضفى قيمة على الثروة المادية دون التخلى عن القيم الجمعية للقبيلة ، ونالت الرسالة إعجاب السعودية بحيث عينوه للتدريس فى جامعاتهم ، ربما لهذا السبب شاعت فى العالم غير العربى أطروحة صمويل هنتنجتون (١٩٩٦) عن أن الغرب متفرد وليس كونيا، وأن الحضارات الأخرى ليست بحاجة إلى أن تصبح مثلنا وتفيد من تقانات العالم الحديث ، وتتصور هذه

النبوءة عولمة ونموا اقتصاديا بدون أن يتغلغل الغرب ثقافيا إلى الأعماق ، إن الثقافات والحضارات تجد ما يدعمها على البقاء متنوعة مادام كل طرف يحصل على نصيب من الكعكة.(٧)

نبوءة ٣ : إمبراطورية ليبرالية بالأسلوب العثمانى تضم طائفتين (الليبراليين الكوزموبوليتانيين والمحليين غير الليبراليين)

أقرن النبوءة الأولى بفرنسيس فوكوياما (١٩٩٢) والثانية بصمويل هنتنجتون (١٩٩٦). واسمحوا لى أن أختتم بنبوءتى عن المستقبل. لنتخيل نظاما عالميا ليبراليا بالمعنى الكلاسيكى. ويتخذ زعماؤه "موقف الحياء" إزاء قضايا ثقافية موضوعية. إنهم لا يشترطون مساعدتهم وحمايتهم بإجراء تغيرات فى المثل العليا المحلية بشأن الجنوسة أو أشكال السلطة أو هياكل القرابة أو طقوس بلوغ سن الرشد، وإنهم لا يحاولون إبلاغ أبناء الجماعات الثقافية المختلفة أن عليهم العيش معا أو أن يحبوا بعضهم بعضا أو أن يتقاسموا ردود الأفعال العاطفية ذاتها أو المثل العليا الجمالية أو المعتقدات الدينية نفسها ، لن يحاولوا أن يقولوا لهم كيف يديرون حياتهم الخاصة أو أن عليهم أن تكون لهم حياة خاصة ، ولنتخيل أن هذا النظام العالمى اشتمل على آليات مختلفة لتوقيع الجزاءات مما ييسر فرض الحد الأدنى من قواعد الحياة المدنية: تأشيرات الخروج متاحة دائما، وحظر الاعتداء عبر الحدود الإقليمية، ولنتخيل أن مثل هذا النظام العالمى أقيم لدعم السيطرة اللامركزية على القضايا الثقافية، ومن ثم لتعزيز الازدهار الثقافى المحلى. وأن مثل هذا "النظام العالمى الجديد" الطارئ ربما يشبه "نظام الملة" العثمانى فى صورة بَعْد حداثية على نطاق كوكبى.

وأتخيل أن هذا النظام مؤلف من طبقتين ويعمل على مستويين كوكبى ومحلى. وأتصور أن العاملين فيه سوف ينتمون إلى "طائفتين". سيكون هناك الليبراليون الكوزموبوليتانيون المدربون على تقدير قيمة الحياد والتنوع الثقافى ويديرون المؤسسات الكوكبية للنظام العالمى. وسيكون هناك العاملون المحليون غير الليبراليين

الذين نذروا أنفسهم لشكل أو اخر من أشكال العرقية المفرطة ويحدوهم ميل افصل أنفسهم عن "الآخرين" "وبذلك يتوفر ضمان بأن سيبقى فى العالم تنوع كاف لكى ينظر إليه الليبراليون الكوزموبوليتانيون بعين التقدير، وطبيعى أن النخبة الكوكبية (وهم كوزموبوليتانيون وليبراليون) تتألف من جميع القوميات، وجدير بالذكر أن الثقافة الكوزموبوليتانية الكونية الجديدة للطبقة الكوكبية فى النظام العالمى ستعتبر السلف الذى تنتمى إليه ولون بشرتك أقل أهمية بكثير من مستوى تعليمك وقيمك وخططك للسفر. إن العالم الكوزموبوليتانى بعد الحديث ليس عالما يجعلك تشب وتنشأ فى الغرب لتكون غربيا تماما مثلما أن ليس عليك أن تشب وتنشأ فى العالم الجنوبى لتتبنى وجهة نظر أصيلة للعالم الثالث. وأتخيل أخيرا أن سوف يكون بالإمكان فى هذا "النظام العالمى الجديد" أن يغير الأفراد أوضاعهم وانتماءاتهم إلى إحدى الطبقتين والطائفتين فى الاتجاهين المتقابلين، أى التحرك من الليبرالية الكوكبية إلى الثقافة المحلية غير الليبرالية ثم العودة ثانية على مدى مسار حياة الفرد.

وسوف أجازف بالتخمين التالى فيما يتعلق بالعولمة والتغريب والنمو الاقتصادى. إذا تبين أخيرا كقاعدة عامة أن النمو الاقتصادى يمكن إنجازه على الرغم من المصاعب اعتمادا فقط على مظاهر هشة أو ضحلة للمجتمع الغربى (مثل الأسلحة وتقانة المعلومات وبطاقات الائتمان) فإن الثقافات لن تتحول حتى وإن اغتنت ، وإذا كان النمو الاقتصادى معتمدا على قبول المظاهر العميقة أو الراسخة للثقافة الغربية (مثل النزعة الفردية والمثل العليا الخاصة بالأنوثة ونزعة المساواة ووثيقة حقوق الإنسان) فإن الثقافات لن تتحول ولن تتطور اقتصاديا لأن إحساسها بالهوية سوف يَجُبُّ رغبتها فى الثروة المادية.

المراجع

Fukoyama, Francis. 1992 . *The End of History and the Last Man.* New York: Free Press.

Harrison, Lawrence E. 1992 .Who Prospers? *How Cultural Values Shape Economic and Political Success.* New York: Basic.

Huntington, Samuel P. 1996. " The West Unique, Not Universal." *Foreign Affairs* 75 : 28-54.

Kaplan, B. 1954 . *A Study of Rorschach Responses in Four Cultures.* Papers of the Peabody Museum of Archaeology and Ethnology, 42: 2 Cambridge: Harvard University Press.

Landes, David S. 1998 .*The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some Are So Poor.* New York: Norton.

Obermeyer, C. M. 1999" .Female Genital Surgeries: The Known, the Unknown, and the Unknowable." *Medical Anthropology Quarterly* 13: 79-106.

Obiora, L. A. 1997" .Rethinking Polemics and Intransigence in the Campaign Against Female Circumcision." *Case Western Reserve Law Review* 47: 275.

Shweder, Richard A. 1991 .*Thinking Through Cultures: Expeditions in Cultural Psychology.* Cambridge: Harvard University Press.

------ 1993. " Cultural Psychology : Who Needs it? " Annual Review of Psychology 44: 497-523.

------ 1996a. "True Ethnography: The Lore, the Law and the Lure." *In Ethnography and Human Development: Context and Meaning in Social Inquiry* edited by R. Jessor, A. Colby, and R. A. Shweder. Chicago: University of Chicago Press.

------ 1996b. "The View from Manywheres." *Anthropology Newsletter* 37 no. 9 :1

Shweder, Richard A., ed. 1998 . *Welcome to Middle Age! (and Other Cultural Fictions).* Chicago, University of Chicago Press.

Shweder, Richard A., with M. Mahapatra and J. G. Miller. 1990" .Culture and Moral Development." In *Cultural Psychology: Essays on Comparative Human Development,* edited by J. S. Stigler, R. A. Shweder, and G. Herdt. New York: Cambridge University Press.

Shweder, Richard A., with N. C. Much, M. Mahapatra and L. Park. 1997 The Big Three' of Morality (Autonomy, Community, Divinity) and the 'Big Three' Explanations of Suffering." In *Marality and Health*, edited by P. Rozin and A. Brandt. New York: Routledge.

Spiro, M. 1961 .Social Systems, Personality, and Functional Analysis." In *Studying Personality Cross-Culturally*, edited by Kaplan. New York: Harper &Row.

Stolzenberg, N. M. 1997 .A Tale of Two Villages (or, Legal Realism Comes to Town)." In *Ethnicity and Group Rights-Nomos* XXXIX, edited by I. Shapiro and W. Kymlicka. New York: New York University Press.

تعقيبات

ملاحظة ريتشارد شويدر الأولى (انظر ما يلى) أثارت ردود أفعال لدى كل من دانييل إيتونجا ـ مانجويل، وكارلوس ألبرتو مونتانر وماريانو جروندونا. وتأتى تعقيباتهم تالية للهامش مع تعقيب آخر قدمه ريتشارد شويدر.

من بين الملاحظات الكثيرة التى سمعناها ها هنا فى المؤتمر واستحوذت على انتباهنا العديد من الشهادات "الأصيلة" التى جاءت على لسان مثقفين كوزموبوليتانيين من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، إن هؤلاء الممثلين "للعالم الثالث" أدوا دور المطلعين على بواطن الأمور من الداخل والساخطين، وتحمل كلماتهم شهادة على فقر ثقافاتهم الخاصة القومية.

وأخبرونا عن مدى سوء الحال فى أوطانهم ، وتزايد هذا الدور تعقدا بل وغموضا فى عالمنا بعد الحديث حيث أصبح الخارج فى الداخل والداخل ذائعا فى كل مكان (ولنفكر معا فى سى.إن.إن، والفيزا وبيج ماك) ، إن الغالبية العظمى من مديرى النظام العالمى الجوابين فى كل أنحاء الكوكب بمن فيهم المثقفون الكوزموبوليتانيون من "العالم الثالث" يعتبرون خطط السفر أهم شأنا من السيف. ومن ثم يشعر المرء بميل إلى إثارة الشكوك إزاء أى ادعاء لقيام سلطة على أساس مساواة المواطنة (أو الأصل القومى) بالصوت "الوطنى الأصلى". ونسأل أخيرا: مَن صوته أكثر "وطنية أصيلة"؟ صوت "متعلم غربى" يحمل درجة البكالوريوس أو الدكتوراه من داكار أو دلهى الذى ينظر نظرة دونية إلى تقاليده الثقافية ونظرة الإكبار إلى الولايات المتحدة بفضل ما تقدمه من توجيه فكرى وأخلاقى ومساعدات مادية؟ أم صوت الباحث الغربى الذى يقضى سنوات فى بحث ميدانى وسط قرى ريف أفريقيا أو آسيا ويفهم ويشهد القيمة فى تقاليد "الآخرين"؟

كارلوس ألبرتو مونتانر

تعقيب ريتشارد شويدر نموذج لرأى أولئك الذين يتوقعون من بلدان أمريكا اللاتينية ردود أفعال هى للعالم الثالث، إنه لا يدرك ببساطة أن أمريكا اللاتينية امتداد للغرب، وأنا لا أفهم لماذا يفكر شويدر فى أن من واجبنا أن نسلم أنفسنا لحكومات تسلطية ونماذج اقتصادية تلقى بنصف شعبنا إلى مهاوى البؤس بينما يؤمن العالم كله ـ ابتداء من اليابان ـ أن من الأمور المثيرة للإعجاب أن اليابان حاكت تقنيات الإنتاج والتنظيم الاجتماعى لدى الغرب. ربما بدت له صورة الفافيليين favelas البرازيليين صورة حية معبرة عما يريد نظرا لما يعانونه من بؤس وحشى ولا نهائى. وأنا لا أقبل تلك الظروف دون المستوى الإنسانى. وأؤمن بضرورة استئصالها وأن تتوفر لمن يعيشون فى هذه الظروف فرصة لحياة أفضل وأكثر إنسانية.

كيف لى أن أعرف ما يريده الأمريكيون اللاتينيون؟ الأمر غاية فى البساطة بمتابعة اتجاهات الهجرة. تثبت الدراسات الاستقصائية أن نصف أو أكثر من نصف سكان المكسيك وكولومبيا وجواتيمالا بين آخرين يهجرون بلدانهم قاصدين الولايات المتحدة. لماذا؟ لأن الولايات المتحدة تقدم لهم ما لا يجدونه فى بلدانهم.

وإن ما يقوله شويدر عن "هؤلاء الممثلين للعالم الثالث وأنهم يؤدون دور الساخطين من أبناء الداخل يمكن أن ينطبق أيضا على الأمريكيين المعنيين بتحسين الظروف دون الإنسانية فى معازل أو "جيتو" السود وأبناء بورتوريكو. وإذا كان صاحب موقف متسق غير نقدى لقيم واتجاهات ثقافة ما فإنه لن يجد مشكلة مع أوميرتا Omerta الصقلية.

دانييل إيتونجا - مانجويل :

باعتبارى "من الساخطين فى الداخل" و"مفكر كوزموبوليتانى" من أفريقيا، أعرب عن تقديرى للزمن المتاح لى للتعقيب على ملاحظة ريتشارد شويدر. وإنى أقول ذلك وفى نفسى بعض الحياء. إننى فى نهاية الأمر أجيب على باحث غربى يرى نفسه "أكثر أصالة فى الانتماء للوطن" منى أنا لأنه "قضى سنوات فى البحث الميدانى داخل قرى الريف فى آسيا. ويفهم ويشهد القيمة فى تقاليد الآخرين".

وأجد لزاما علىَّ أن أعترف بأننى أخفقت فى تلقى "التوجيه الفكرى والمعنوى والمساعدة المادية التى توقعتها فى ندوة هارفارد. لذلك سأقول الحق: نحن الأفريقيين نستمتع حقا بالحياة داخل مدن الأكواخ حيث لا طعام كافيًا ولا رعاية صحية ولا تعليم للأطفال. علاوة على هذا ، فإن نظمنا السياسية الرئاسية الفاسدة مثيرة للدهشة حقا وسمحت لبلدان مثل زائير موبوتو أن تحقق لنا مكانة واحتراما دوليين.

علاوة على هذا، فسوف يكون من المروع يقينًا إجراء انتخابات حرة ديمقراطية فى كل أنحاء أفريقيا. وإذا قُدِّر وحدث هذا فلن نكون أفريقيين حقيقيين. وإذ نفقد هويتنا - ونزعتنا التسلطية وحروبنا الأهلية الدموية ومتوسط عمرنا الذى لا يتجاوز الخامسة والأربعين - فإننا بذلك - لن نخذل أنفسنا فقط بل ونخذل أيضا علماء الأنثروبولوجيا الغربيين العاكفين على دراستنا فى تعاطف وجدانى ويفهمون أن ليس من المتوقع لنا أن نسلك مثل البشر الذين يلتمسون لأنفسهم كرامة ومنزلة رفيعة عشية الألفية الثالثة. نحن أفريقيون وهويتنا لها دور أساسى.

لذلك دعونا نناضل من أجلها مع دعم كامل من الباحثين الغربيين ممن لديهم الحكمة والشجاعة للاعتراف بأن الأفارقة ينتمون إلى عالم مختلف.

ماريانو جروندونا :

ثمة فارق منهجى بين ريتشارد شويدر والأمريكيين اللاتين من أمثال كارلوس ألبرتو مونتانر وأنا. إذ لو كان هدف شويدر التركيز على أمريكا اللاتينية إذن كان

،، معين عليه أن يفهمها. نحن نريد تغييرها. وإن علماء الأنثروبولوجيا يريدون من المجتمعات التى يدرسونها أن تبقى نسبيا على حال ثابتة وقابلة للتنبؤ، شأن عالم الحشرات الذى يدرس سلوك النحل أو النمل. ولكن مونتانر وأنا معه نلتزم نهجا وجوديا إزاء منطقتنا: إنه عالمنا "نحن" - الذى أتينا منه - والذى نحبه. ونظرا لالتزامنا إزاءه نريد له التقدم إلى مستويات جديدة من الإنجاز البشرى أقرب إلى إنجازات العالم المتقدم.

ويجب أن نسأل من الذى يمثل أمريكا اللاتينية على نحو أفضل، شويدر وغيره من العلماء الاجتماعيين الأجانب أم مونتانر وأنا؟ نحن ننتمى إلى منطقتنا، ونحس بها. وإن واقع حال الملايين من الأمريكيين اللاتينيين "إذ يقترعون بأقدامهم"، أى أن هجرتهم تعبير عن رأيهم إذ يقصدون البلدان المتقدمة، وإن الغالبية الساحقة من الناخبين يساندون الحكومات التقدمية فى كل أنحاء الإقليم. إنما يمثل كل هذا شهادة بليغة على أن آراءنا واهتماماتنا مشتركة فيما بيننا على نطاق واسع.

إننا يقينًا دائمو الترحال ذهابا وعودة بين أمريكا اللاتينية والبلدان المتقدمة. بيد أن هذه الخبرات لا تجعلنا نغترب عن أمريكا اللاتينية. ولعل الأصح أنها تزيد من اهتمامنا بظروفنا خاصة ظروف الفقراء من أبناء شعبنا فى أمريكا اللاتينية وتجعلنا نركز أبصارنا على ما يتعين عمله لتغيير تلك الظروف. ونحن، شأن الغالبية الساحقة من أبناء بلدنا، نريد لأممنا استقرارا ديمقراطيا وعدالة وفرصا للتقدم ورخاء مثل ما نشهده فى البلدان المتقدمة.

رد ريتشارد شويدر على إيتونجا - مانجويل وجروندونا

كل ما أستطيع أن أقوله إن لا شىء فى الملاحظة الأولى (أدنى الفصل الذى كتبته) يزكى نظام الحكم التسلطى أو حياة الفساد السياسى أو الموت فى عمر مبكرة ، إن من يتربعون على كراسى الحكم فى نظم الحكم التسلطية يتصرفون بحيث تقتصر الخدمة على مصالحهم هم فقط، ولا أحد يستطيع أن يوقفهم ويمنعهم من ذلك.

وأحسب أن العالم سيكون أفضل حالا إذا خلا من مثل هذه النظم فى الحكم. ولا شىء يشير إلى ضرورة أن لا نتخذ موقفا نقديا أو أن نكون راضين إزاء الأفكار والاتجاهات والممارسات التى يتلقاها الناس من أى تقليد ثقافى بما فى ذلك ثقافتنا. وأعيد ما قلته فى الفصل الخاص بى "إن التعدديين يصدرون فعلا أحكاما نقدية ، حقا إن "موقف التبرير" محورى جدا فى أسلوبى للتحليل الثقافى بحيث إننى أحدد معنى "الثقافة الأصيلة" بأنها ثقافة تستحق التقدير والإكبار كأسلوب حياة يمكن الدفاع عنه فى مواجهة النقد من الخارج".

وإذا كان المرء حريصا على الوصول إلى بعض التقدير لتقليد ثقافى ما فسوف يكون لزاما عليه عادة أن ينخرط فى بعض المشاهدات كمشارك فيها وفى عملية فهم تتسم بالمشاركة الوجدانية. ويحاول المرء أولاً أن يضع بين قوسين كل ردود الفعل القائمة على محورية عرقية وأن يكتشف ما هو خير أو حق أو جميل أو كفؤ فى الأفكار والاتجاهات والممارسات لدى الآخرين. وليس هذا ضمانا بأنه سوف يصل إلى التقييم المنشود. إذ لا ضمان هناك بأن كل ما هو قائم صحيح أو "أصيل". كما وأن الأفكار والاتجاهات والممارسات التى يثبت بالدليل أنها سيئة أو زائفة أو قبيحة أو غير فعالة يتعين انتقادها، بل وربما تغييرها. وإن مقالتى هى فى واقع الأمر انتقاد لكل من النسبية الراديكالية (كل ما هو قائم وأيا كان فهو صحيح) والواحدية القائمة على المحورية العرقية (هناك طريق واحد يفضى إلى حياة وديعة أخلاقيا وعقلانية وحافلة بالإنجازات وهذا هو طريقنا) هذا على الرغم من أن أضوائى لا تكشف لى عن وجود كثيرين من النسبيين الراديكاليين داخل المؤتمر.

وسوف أرد بإيجاز شديد على نقطة أو نقطتين أخريين أثارهما كارلوس ألبرتو مونتانر ودانييل إيتونجا - مانجويل وماريانو جروندونا. ولكن أريد أولاً أن أؤكد على ما قيل بالفعل فى الملاحظة وأعنى أنه فى عالم ما بعد الحديث ينبغى أن يكون المرء شكاكا فى جميع الادعاءات الخاصة بالسلطة والمرتكزة على المساواة بين المواطنة (أو المنشأ القومى) وبين الصوت "الأصلى". وأريد أن أحكى لكم قصة توضح هذه النقطة.

رابندرانات طاغور أهم شاعر تحتفى به الهند الحديثة. نال جائزة نوبل فى الآداب عام ١٩٣٣ وكان متحدثا باسم الحركة القومية الهندية، وأحد المعجبين والشراح والمستفيدين أدبيا من آداب الهند السنسكريتية الكلاسيكية. وفى عام ١٨٧٧ زار طاغور إنجلترا لأول مرة، وكان فى السادسة عشرة من العمر. ذهب إلى هناك لدراسة القانون. ويحكى لنا انطباعات طاغور فيلهلم هابفاس فى كتابه "الهند وأوروبا: مقال فى الفهم"، والذى نقتبس منه ما يلى:

> **"ظننت أن جزيرة إنجلترا صغيرة الحجم، وسكانها منصرفون تماما للتعلم حتى إننى قبل أن أصل إلى هنا توقعت أن البلد من أقصاه إلى أدناه تغمره أصداء ورجع أصداء مقالات تنيسون الغنائية. وظننت كذلك أننى حيث أكون داخل هذه الجزيرة المحدودة الصغيرة سوف أسمع، ولا أكف عن سماع خطبة جلادستون وتفسير ماكس موبللر للفيدا والحقيقة العلمية عند تندال، والأفكار العميقة عند كارليل وفلسفة بين. كنت أسير انطباع بأننى حيثما أذهب وأكون سوف أرى الكبار والصغار سكارى بلذة المتعة العقلية. ولكن خاب ظنى فى هذا."**

واضح أن الفتى طاغور "الغريب" سياسيا ومدنيا عن الجزر البريطانية كان ثقافيا أكثر إنجليزية، ويتحدث اللغة الإنجليزية أفضل كثيرا من غالبية الإنجليز. وإن إشارته إلى ماكس مويللر وثيقة الصلة جدا بالملاحظة، ذلك لأن ماكس مويللر ألمانى وعالم لغة ألمانية ومستشرق تعلم فى أكسفورد وقصده البرهمانيون الهنود ليتعلموا السنسكريتية وتقاليد آدابهم الكلاسيكية.

هذا الموقف بشأن مقايضة مواقع "الأغيار" outsiders و"المنتمين" insiders والحفاظ على التراث الثقافى القيِّم لكل طرف حيا وفاعلا ليس بالأمر غير المألوف خاصة فى عالمنا المعاصر. نحن نعيش فى عالم يترجم فيه الباحثون الأفارقة - الكاريبيون النصوص الإغريقية القديمة، ويكتب فيه باحثون من أفريقيا وآسيا وأوروبا كتبا: تتسم بقوة الملاحظة والفهم عن الولايات المتحدة، ولا تزال فيه أيضا ظاهرة

ماكس مويللر تنبض بالحياة. مثال ذلك مفكرو الجوسى Gussi من كينيا وبعضهم خبراء متميزون فى الفلسفة وفى العلوم الغربية قرأوا أعمال روبرت لوفين (الممتدة من خمسينيات إلى تسعينيات القرن العشرين) لكى يتعلموا شيئا عن معنى وقيمة وتاريخ معايير الجوسى وأساليبهم الشعبية. والنقطة الرئيسية فى هذه الملاحظة نقطة بسيطة: البيانات التى تعرض الحجج المؤيدة والمعارضة لتراث ثقافى لا تكتسب مصداقية ومرجعية، ويجب أن لا نضفى عليها ذلك على أساس ادعاءات تتعلق بالسلف أو الانتماء أو المنشأ القومى.

إن الملاحظة "١" كانت كلمة جانبية، ملاحظة بين قوسين عن افتتانى بجانب من جوانب التنظيم الهيكلى للمؤتمر. جاء المؤتمر فى تنسيقه أشبه بلحن متناغم بحيث تهيأت دورة من دوراته ليكون جميع المتحدثين فيها من "العالم الثالث" وتحدثوا جميعا بما يشبه صوتا واحدا يساند فكرة أن "الحضارة الغربية" متفوقة عن كل الآخرين. وطبيعى أن هذه الفكرة الآن ليست غريبة فى كثير من عواصم آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. إنها رائجة بوجه خاص بين النخبة الغربية أو المتغربة أو العاملة على التغريب وتنزع إلى النظر إلى ما لدى الشعوب غير الغربية بل وإلى ما لدى شعوبهم هم من معتقدات واتجاهات وممارسات يومية بأنها أمور منافية للتنوير أو خرافية أو سحرية أو تسلطية أو فاسدة أو أنها، بأسلوب آخر، غير ذات قيمة ومثيرة للحرج. بيد أن هذا النمط من القبول الشامل جملة وتفصيلا "للحداثة الغربية" باعتبارها أسمى من "النزعات التقليدية" غير الغربية على اختلاف أشكالها لم يكن هو الصوت الوحيد المسموع فى المدينة سواء فى "الغرب" أو فى "الشرق" أو فى "الشمال" أو فى "الجنوب" أو فى العالم "المتقدم" أو "المتخلف". ولو حدث وظهرت أنماط لأصوات أخرى أثناء دورة المؤتمر، كأن نسمع صوت مفكرى "العالم الثالث" ممن قد يحدثوننا بكبرياء وزهو وإعجاب عن "الأفكار والاتجاهات والممارسات الأصيلة" ربما بدت الدورة أقل سحرا وإثارة للاهتمام. ربما ما كان لى أن أرى نفسى مدفوعا إلى استخدام شهادات "المنتمى" من "العالم الثالث" لكى أضفى مصداقية ومرجعية على الفكرة التى فهمها "العالم الأول" البروتستانتى على وجهها الصحيح دون سواه.

والملاحظ أن كارلوس البرتو مونتانر وماريانو جروندونا متأثرين بأنماط الهجرة وبواقع أن "الملايين من أبناء أمريكا اللاتينية" بهجرتهم إلى العالم المتقدم إنما يقترعون لصالح هذا العالم.

وأذكر أن أول مرة أسمع فيها مثل هذه العبارة كان فى الستينيات عندما تحدث مفكر محافظ مشهور وساق حجة تقول إن أنماط هجرة السود إلى داخل جنوب أفريقيا فاقت فى عددها أنماط هجرة السود إلى خارج جنوب أفريقيا. ورأى فى هذا دليلا على أن الأفارقة السود يقترعون فى ضوء رحلات الهجرة لصالح حكومة العزل العنصرى "الأبارتهيد" فى جنوب أفريقيا إذ يفضلونها على الدول الأفريقية الأخرى، وأنا أشك فى أنهم بسلوكهم هذا كانوا يقترعون أو يعبرون أصلا عن تفضيلاتهم الأخلاقية والثقافية - إنما المسألة مجرد الذهاب إلى حيث فرص عمل بأجور أعلى.

ويبدو أن دانييل إيتونجا - مانجويل يشير ضمنا إلى أن المرء لا يسعه أن يعيش حياة كريمة هى فى الوقت ذاته حياة أفريقية مميزة. وكما قلت فى كلمتى إننى لست من هواة الفئات الواسعة مثل "أمريكا اللاتينية" أو "الأفريقى" كوسيلة لتحديد المجتمعات والطوائف الثقافية - ذلك أن باهيا ليست هى سان باولو، ويوروبا ليست الماساى. بيد أننى مع هذا أؤمن بما يؤمن به إدوارد سابير بأن "المجتمعات التى تضم مجتمعات مختلفة تمثل عوالم متمايزة، وليس عالما واحدا بأسماء مختلفة". وإن التميز أو الاختلاف بالنسبة للمفكر التعددى ليس مصطلحا مقصودا به الازدراء. إنى أتحدث بكل الاحترام الكامل للمفكرين الثلاثة جميعا الذين انتقدونى، والذين لا أشك لحظة فى إخلاصهم، وقد استمتعت بصحبتهم ومناقشاتهم، ووجدت فى شهاداتهم ودفوعهم ما يأسرنى ويبهرنى وأقول لهم إننى أعترف بصراحة كاملة بأننى أرفض الفكرة القائلة بأن الأسلوب الوحيد أو الأفضل لكى أكون إنسانا كاملا كريما ومحترما وعقلانيا هو أن أعيش حياة مواطن أمريكا الشمالية أو أوروبا الشمالية.

الباب الرابع

الثقافة والجنوسة



(١٣)

الثقافة والجنوسة وحقوق الإنسان

باربارا كروسيت

على مدى العقد الماضى كانت الولايات المتحدة وكندا هما المجتمعين الوحيدين فى العالم اللذين انشغلا فى حوارات مهمة عميقة وشاملة عن الهوية الثقافية وحقوق الإنسان. وساد فى الصحافة والأكاديميات والمجتمعات العرقية وبين التنظيمات الدينية الكبرى إحساس واضح وملموس بنقلة فى الحضارة الأمريكية الشمالية وصادفت ترحيبا ومخاوف فى غالب الأحيان.

أما عن التوجسات والمخاوف فهذا ما ليس لنا أن نعتبره مفاجأة. إذ لا يوجد بلد على مدى التاريخ غيَّر طوعيًا واقعه العرقى خلال فترة قصيرة على نحو ما فعلت الولايات المتحدة. وتكفينا نظرة إلى الأفلام الأولى التى أنتجتها هوليود وإلى برامج التلفزيون فى الخمسينيات لنرى الصورة الذهنية التى كانت تطرأ إلى المخ عند نطق كلمة "أمريكى". لم نكن نشهد عبر غالبية أنحاء الولايات المتحدة سوى نوعين من الوجوه: الأوروبى والأفريقى. واقتسمت رءوس وقلوب الناس، فى جميع الأحوال، تيارا رئيسيا متماثلا للثقافة يغلب عليه الطابع الأمريكى وأقل شبها بكثير لأية ثقافة تخص أسلافهم. ولكن مع بداية القرن الواحد والعشرين تعكس الوجوه الأمريكية واقعيا جميع المجتمعات الإثنية فى العالم، وعقدت قلوب وعقول الكثيرين العزم على أن

لا يفقدوا ... أو أن يعيدوا إذا اقتضت الضرورة ابتكار - ثقافات السلف. تُرى هل هذا من شأنه أن يمزقنا إلى شظيات أم يجعل منا أول أمة كوكبية حقيقية؟

أيا كانت النتيجة، فإن مزيجنا المتغير يشدنا على نحو متواتر مرات ومرات إلى حوارات بشأن الوصول إلى تعريفات أكثر تعميما لحقوق الإنسان وعلاقاتها بالأسس الثقافية. وحرى أن تقودنا البيئة الجديدة أيضا إلى دراسات أكثر معلومات وأوضح بصيرة وأصدق حكمة عن مشكلات حقوق الإنسان فى الخارج ، ولكن مثلما أن التنوع اللغوى لأجدادنا لم يجعل منا أمة متعددة الألسن فإن تنوع الخلفيات الثقافية ربما يجعل منا - ومن الإعلام "الميديا" قضاة أصدق حكما على الممارسات أو التقاليد أو الأسباب البعيدة عنا والتى تظهر لنا على حواف شواطئنا فى أمتعة المهاجرين. ونجد أنفسنا هنا إزاء أمرين حتميين يتصادمان: أن نسترد لب الثقافة الأمريكية بينما نفسح طريقا لأنماط الحياة المختلفة، ودون أن تتوفر لنا دائما المعلومات الضرورية لفهمها على نحو كاف ، وهنا يمكن أن تتناقض ردود الأفعال إزاء الممارسات الثقافية التى تجرى فى سياقات وأماكن مختلفة - فى أفريقيا وأفغانستان مثلا اللتين جرت محاولات دراستهما من اتجاهات متضاربة.

وتطابقت حقبة إعادة الفحص والدرس فى الولايات المتحدة مع عصر جديد للوعى الثقافى فى الخارج ، وأفرع هذا فى أسوأ الأحوال النزعة العرقية المدمرة (والتى فاقمت من تأججها المشكلات الاقتصادية وفقدان اليقين السياسى) والتى نشهدها فى أفريقيا والبلقان وإندونيسيا. وتشعر فى الوقت ذاته البلدان فى مختلف الأقاليم بنتائج تحول اجتماعى مهم. مثال ذلك أن التأكيد الوليد على حقوق المرأة ستكون له آثار بعيدة المدى على الممارسات الاجتماعية التقليدية. والملاحظ أن الضغط الشديد للتضخم السكانى فى أفقر بلدان العالم يضع المقومات الأساسية للحياة - الطعام والماء والهواء - تحت ضغوط متزايدة كل عام.

بدأ العالم متأخرا يكتشف أن المرأة ليست من الموارد الطبيعية ، والملاحظ فى بلدان مثل بنجلاديش وإندونيسيا أن المرأة تستحوذ على قدر أكبر من السلطة، وأدى هذا إلى خفض معدلات المواليد كما اقترن بزيادة الطلب على التعليم وتحسين تقنيات

الزراعة والمزيد من الاستثمارات فى الأرض وفى القرى. ويفيد تقرير اليونيسيف "حالة الأطفال فى العالم - ١٩٩٩" أن الأمهات فى أفريقيا بدأن يتكافلن من أجل المطالبة بالمدارس إذ يرين فيها السبيل إلى حياة أفضل لأبنائهن بل لأنفسهن ، ونجد فى بوركينا فاسو أن ٩ بالمائة فقط من النساء اللاتى فوق سن الخامسة عشرة يستطعن القراءة. لذلك شكلت النساء ثلاثًا وعشرين رابطة لأمهات التلاميذ مهمتها مراقبة التحاق الفتيات بالمدارس والمواظبة على التعليم. ونشهد فى باكستان ومصر، من بين بلدان أخرى، كيف أن المجتمعات المحلية اهتدت إلى طرقها الخاصة لتدريب المعلمين على التعليم فى مدارس القرية.

وسرعان ما تحققت نتائج بارزة: زادت نسبة تعليم البنات ١٠ بالمائة. ومن المتوقع أن يؤدى الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى خفض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع إلى ٤,١ بين كل ألف، وإن زيادة مماثلة فى التحاق البنات بالتعليم الثانى ستؤدى إلى خفض آخر بمعدل ٥,٦ حالة وفاة بين كل ١٠٠٠، معنى هذا فى بلد مثل باكستان أن زيادة عام فى تعليم ١٠٠٠ بنت سيمنع حوالى ٦٠ وفاة بين الأطفال الرضع - ولكن الاستماع إلى رأى المرأة لا يزال بحاجة إلى خطوة ثقافية حاسمة فى عدد غير قليل من المجتمعات التقليدية.

وبينما العالم فى حالة اختمار اجتماعى تزايدت خلال السنوات الأخيرة النزاعات الفكرية بشأن الثقافة وحقوق الإنسان خاصة حين تأخذ القضايا أبعادا دولية. وها هى بعض جماعات حقوق الإنسان الدولية الكبرى التى كانت حكومات كثيرة تنظر إليها يوما باعتبارها تنظيمات لناشطين متطرفين، حققت لنفسها سمعة وشهرة راسختين بفضل جهودها القانونية والاستقصائية. واستطاعت هذه التنظيمات أن تحيى مواثيق دولية ظلت فى سبات زمنا طويلا لتحتل بؤرة الحوار العالمى، ونجحت فى التحول إلى مراكز تأثير فى عديد من المؤسسات الدائمة (مثل محكمة الجنايات الدولية) وتحركت أيضا إلى ساحة السياسة الخارجية. ويقصد الرسميون فى وزارة الخارجية هذه التنظيمات لاستشارتها، وتوجه إليها الدعوات لإقامة مراكز جامعية، ولحضور جلسات استماع يعقدها مجلس العلاقات الخارجية. ولكن هؤلاء الخبراء فى

شئون حقوق الإنسان، وغالبيتهم محامون على قدر عال من التدريب، هم بطبيعتهم أصحاب نزعة تطهرية وكونية رافضين تطويع المبادئ وإخضاعها للتباينات الثقافية. علاوة على هذا، فإن إصرارهم الدائم على أولوية الحقوق المدنية والسياسية المحددة بشكل واقعي ملموس وضعهم فى صراع مع المؤمنين بأن الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أو بمعنى أشمل أن الثقافات خارج التيار الرئيسى الغربى ترى السياسة والمجتمع المدنى رؤية مغايرة ويتعين عليها الالتزام بقيمها هى عند تحديد الأولويات وسن المبادئ والتشريعات.

وأرى أن نضيف إلى الجدل المتشعب حول الحقوق والثقافات فى العالم، أولئك المدافعين عن الاستثناءات الثقافية من النماذج الدولية لحقوق الإنسان. إذ يتعرض هؤلاء للهجوم من المنشقين عن مجتمعاتهم. مثال ذلك، فى جنوب شرق آسيا حيث نرى الداعين إلى دعم "القيم الآسيوية" يخوضون معارك فى الشوارع ضد قوى الإصلاح Reformasi - وهذا موقف لم يكن أحد ليتنبأ به منذ بضع سنوات فقط. ويقول المنشقون الذين استثارتهم وأغضبتهم الظروف الاقتصادية العصيبة، إنهم عاشوا ما يكفى مع القيم الآسيوية التى جلبت الفساد والشللية ومحاباة الأصدقاء وخنقت النمو السياسى. ونسمع فى العالم الإسلامى سؤالا يتردد كثيرا من شمال أفريقيا إلى الشرق الأوسط وجنوب آسيا وحتى المحيط الهادى: من الذى له أن يتحدث باسم الإسلام؟ النزعة التعددية غير ذات أساس، وأصوات المنشقين أصوات نساء ورجال معا.

الدور الرئيسى للمرأة

إن بعض الجهود المبذولة أكثر كثافة من أجل إعادة حشد القوى وتجديد الفكر فى مزيج من الدين والحقوق والثقافة نلمسها حقيقة لدى المرأة المسلمة اليوم وإن لم تكن وحدها فى هذا. هناك جهود مبذولة الآن من أجل إعادة حشد القوى وتجديد الفكر تجمع بين الدين والحقوق والثقافة، ونلمس أكثر هذه الجهود كثافة لدى المرأ المسلمة اليوم، وإن لم تكن وحدها منفردة فى هذا. إذ خلال شهور التحضير لمؤتمر

المرأة العالمى الرابع للأمم المتحدة لعام ١٩٩٥ انعقدت لقاءات على الصعيدين المحلى والإقليمى فى أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين ، واستهدفت الاجتماعات إعداد جدول أعمال مؤتمر بكين حيث انعقد كل من المؤتمر الرسمى وتجمع غير رسمى موازٍ له يضم المنظمات غير الحكومية. واستمع المؤتمر والتجمع إلى خطب وأوراق بحث تلتهب حماسا عرضتها المجالس الإقليمية الوافدة من مواقع جغرافية وثقافية شديدة التباين. وتضمنت الخطب وأوراق البحث أهدافا متماثلة على نحو يثير الدهشة ، وتأسيسا على مؤتمر السكان والتنمية المنعقد فى القاهرة عام ١٩٩٤ حاولت المرأة توضيح وتحديد ضرب من الحقوق العالمية لها.

وتداخلت مطالبها مع قطاعات قديمة وكشفت عن أن بعض النزاعات البالية عن الحقوق المدنية أو الاقتصادية باتت غير ذات صلة ، وتحدثت المرأة بمنهج برجماتى عن حقها فى أن تمتلك وأن ترث العقارات أو أن تشرع فى مباشرة مشروع فى قطاع الأعمال، علاوة على الحاجة إلى تأسيس وحماية هذه الأنشطة بناء على القانون - واقترن مطلب اقتصادى بنداء سياسى من أجل عدد أكبر من النساء فى المجالس التشريعية. والتمست المرأة أيضا إحداث تغييرات فى قوانين الأسرة بحيث تتساوى حقوقها مع الأزواج أو الوالدين ، وطالبت المرأة بحقها فى رفض إنجاب أطفال لا ترغب فيهم، وأن تقول لا لممارسة جنس لا تريده، وحقها فى السيطرة على جسدها والحياة التناسلية باعتبار ذلك ضمن الحريات الأساسية، وأضحى الشعار السائد "حقوق المرأة هى حقوق الإنسان". وها هى امرأة من نيبال تجرأت على مدخراتها القليلة وأنفقتها من أجل السفر إلى الصين حيث يمكنها أن تلتقى بفلاحات من تانزانيا أو كاتبات من طهران، وأمريكيات ممن يعملن فى مهن مختلفة. وعلى الرغم من تنوع خلفيات النساء إلا أن الغالبية العظمى منهن وجدن أن هناك الكثير والكثير جدا مشترك بينهن على عكس ما كن يتوقعن ، وعادت النسوة إلى أوطانهن تدعمهن شبكات عمل جديدة، وأضحت للغالبية منهن نظرة جديدة إزاء الرؤى الثقافية المحيطة بهن .

وترى المرأة أن التفاعل بين ثقافة أو سلوكيات سائدة وحياتها اليومية ليس موضوعا افتراضيا ، إذ على الرغم من المكاسب الكبيرة السياسية والاقتصادية التى تحققت فى أماكن كثيرة فإن المرأة فى كل أنحاء العالم لا يزال لديها المبرر لتكون

شديدة الحساسية إزاء الكيفية التى تؤثر بها الثقافة فى حياتها ، حقا إن الحساسية الثقافية بالنسبة لأعداد كبيرة من النساء، ليست ممارسة فكرية أو اتجاها اجتماعيا تتعلمه على أيدى مستشارين فى الندوات. إن التحولات الثقافية والاستخدام السياسى للممارسات التقليدية يمكن أن يؤديا إلى نشوء مواقف تتسم بالتعصب بل ربما بالخطر على حياة المرأة. ونعرف أن نساء الطبقة المتوسطة فى إيران وأفغانستان والجزائر كشفن على مدى العقدين الأخيرين كيف يمكن أن تنقلب الحياة سريعا رأسا على عقب وكيف يصبحن فجأة بلا حول ولا قوة فى مواجهة تحول عاصف.

هيمنة الرجل

القواعد الثقافية فى مجتمعات كثيرة صاغها صراحة الرجل الذى اعتاد أن يختار، عن عمد أو غير عمد، استخدام المرأة كرمز لمعتقداته أو سياسته، ويمكن أن تتغير الثقافات حين يتغير القادة أو السياسات. المرأة يأمرها الرجل ماذا تلبس وأين تذهب أو لا تذهب وكيف تعيش. وعلى الرغم من أن القميص الذى لا ياقة له أصبح زيّا سائدا بين الذكور المسلمين من أهل التقوى والورع فى إيران وطالبان فى أفغانستان اللذين يفرضان طولا مقننا للحية الرجال، نجد فى هذين البلدين - أحدهما سنى والآخر شيعى - أن حياة المرأة مفروض عليها قيود شديدة الصرامة من حيث شروط الملبس وقيود على العمل واللعب ، وتتدرج العربية السعودية بين هذه الفئة من الأمم حيث تقاس قداسة الرجل بدرجة إخفاء المرأة لأجزاء مختلفة من جسدها وإنكار حقها فى أبسط الآمال لديها كأن تقود سيارة على سبيل المثال.

وهذه الظاهرة ليست مقصورة على البلدان الإسلامية المحافظة. مثال ذلك أن البنات من طائفة المينونيين والأميش(*) فى بنسلفانيا اللاتى مازلن يتعلمن القيود

(*) المينونى Mennonito : طائفة إنجيلية بروتستانتية ترفض القَسَمْ أو تولى الوظائف العامة والخدمة العسكرية . والأميش Amish : طائفة أرثوذكسية تؤمن بتجديد التعميد للبالغين ، وموجودة أساسا فى بنسلفانيا ، وتتميز بالشروط القاسية التى فرضتها الكنيسة على أعضائها . (المترجم)

الصارمة التى يفرضها الكتاب المقدس ويحظر عليهن ارتداء البنطلون. هذا على الرغم من أن عددا قليلا منهن هو الذى ينصت للتحذيرات من فرض العقاب البدنى بسبب انتهاكهن للأوامر ، وظل ارتداء السارونغ (الإزار) فى لاوس للعمل فى مكاتب الحكومة إلزاميا على النساء لسنوات طويلة بينما يرتدى الرجال ما يشاءون من لباس دون خوف من أن يفسد هذا من الطابع القومى للبلاد ، وجدير بالذكر أيضا أنه حين أطاح الجنود المتمردون بنظام موبوتو سيسى سيكو ودخلوا كينشاسا عاصمة زائير فى عام ١٩٩٧ أمروا النساء اللاتى يرتدين الجينز بالاختفاء من الشوارع ولوّحوا لهن بالرماح مهددين خلال أيام العنف الأولى من التمرد. كذلك فإن العديد من جيوش حرب العصابات وتيارات أيديولوجية مختلفة بل بعض مصممى الأزياء شاركوا فى تجارة إصدار بيانات سياسية أو اجتماعية تقضى بأن يكون لباس الأنثى الذى يغطى جسدها بهذا الشكل أو ذاك.

إن المرأة التى نادرا ما تتولى مسئولية التشريع الدينى أو الاجتماعى يكاد ينتفى وجودها بالمعنى الواسع للكلمة فى ثقافة تستوعب الدين والاقتصاد والفنون والقانون والترويح علاوة على مبادئ السلوك الاجتماعى بما فى ذلك الحياة العامة والعلاقات الأسرية ومنزلة الأطفال ، وتمثل الثقافة الذكورية أى التى يهيمن عليها الذكر باختصار المناخ الذى تعيش فيه الغالبية العظمى من النساء كل حياتها، حيث الحدود الفاصلة بين العمل والبيت، وبين الأسرة والمهنة أقل كثيرا مما يتمتع به الرجل فى أغلب البلدان.

علاوة على هذا فإن أى وسط ثقافى يمكن أن تتولد عنه نتائج غير متوقعة ولا يمكن التنبؤ بها بل ومتناقضة. وإن المجتمع الحر بالمعنى السياسى لا يعنى بالضرورة حياة أفضل وهذا ما يبرهن عليه أكثر من مائة مليون امرأة فقيرة وأمية بل يعشن حياة الضحية فى الهند وعاجزات عن الإفلات من المعزل (الأبارتهيد) الثقافى الذى تفرضه الطائفة ، وطبيعى أن الحياة فى ثقافة متسامحة إلى حد كبير، بل مؤمنة بالمساواة لا تعنى بالضرورة تحرير المرأة أيضا. ففى بلدان مثل تايلاند حيث حققت

المرأة مكاسب مهمة فى الاقتصاد وفى المجتمع، وكذلك كمبوديا حيث مناخ الحرية المطلقة يسمح بأن يكون الاسترقاق الجنسى للنساء وللبنات أيسر كثيرا بسبب انتشار الدعارة على نطاق واسع، لن يصدمنا كثيرا إشباع كل الحاجات والرغبات.

وبدأ الآن فقط تفُّهم تعقد حياة المرأة داخل سياق ثقافتها المتغيرة بعد أن ركز خبراء التطوير الاجتماعى على دراسة الناس باعتبارهم المحور وليس المشروعات ، وجرت هذه الدراسات فى كل من البلدان الأفقر فى الجنوب وفى جيوب التخلف القائمة فى المجتمعات الصناعية الأغنى فى الشمال. والشىء اليقينى الآن أن البلاد تغفل حياة المرأة عند تعرضها لخطر اقتصادى واجتماعى.

وها هى الهند التى تتطلع لكى تحتل مكانتها بين البلدان الرائدة فى العالم تعانى من مشكلة فى هذا الصدد حسبما يقرر خبراؤها فى التطوير الاجتماعى ، ناهز سكانها الألف مليون وتكاد تتجاوز الصين كأكثر البلدان ازدحاما بالسكان فى النصف الأول من القرن الواحد والعشرين ، ولكن عدد المعوزين فيها مهول ، إن قرابة نصف سكان الهند هم المتعلمون، ومن ثم يلزم اتخاذ خطوة ضرورية بكل المقاييس للوصول إلى مجتمع منتج كامل ، وأكثر من ثلث نسائها قليلا يعرفن القراءة والكتابة. وقرابة نصف المواليد لا يتم تسجيلهم مما يعنى وضع ملايين الأطفال موضع الإهمال رسميا مما يحرمهم من خدمات أساسية لأنهم غير موجودين رسميا. علاوة على هذا تفيد تقارير دراسات التنمية أن المؤشرات الاجتماعية العامة فى الهند تهبط بمستوى منطقة جنوب آسيا لتصل إلى، وربما أدنى من، مستوى أفريقيا جنوب الصحراء.

وتبلغ المشكلات أقصى قدر من الحدة فى شمال الهند. ويفيد تقرير اليونيسيف "حالة الأطفال فى العالم عام ١٩٩٩" أن لا وجود لامرأة متعلمة فى كثير من القرى فى ولاية بيهار الفقيرة. ويعانى نصف أطفال الهند من سوء التغذية بحيث إن واحدا من كل خمسة يعانى من إعاقة النمو. كذلك فإن عشرين بالمائة من الأطفال دون الخامسة يعانون من نقص خطير فى الوزن، وأقل من ٣٠ بالمائة من السكان تتوفر لديهم الوسائل الصحية ـ حمام أيا كان نوعه بما فى ذلك مرحاض بدائى ـ ويفتقر ٢٠ بالمائة من السكان إلى ماء الشرب النقى. وتفيد تقارير اليونيسيف والبنك الدولى وغيرهما

من المنظمات أنه ما لم تشارك المرأة فى التطوير على المستوى المحلى فإن الطبقة الوسطى التى تحظى بالرعاية سوف تحتل موقع القمة فوق أعداد أكبر وأكبر من المعوزين المحرومين الذين بلغوا مئات الملايين. وطبيعى أنه مع اتساع الهوة بين مستويات المعيشة، وتقلص الموارد فإن الاضطراب الاجتماعى يصبح أمرا محتوما.

ختان الأنثى

من الصعب أن نقرر على وجه الدقة والتحديد كيف يمكن للنظريات الجديدة عن التطوير والتى تتخذ المرأة بؤرة اهتمام لها أن نترجمها إلى أدوار محورية للمرأة فى تحديد الثقافة المهيمنة أيا كانت هذه الثقافة ، إننا اليوم إذ ننظر إلى الممارسات الثقافية من أى نوع فى إطار نزعة النسبية لا نجد لا حركة المساواة بين الجنسين ولا حقوق الإنسان تؤلف مفهوما موحدا راسخا شاملا جميع الصيغ المعبرة عن كل الأهداف المنشودة والتى يمكن تطبيقها فى كل أنحاء العالم. زد على هذا أن النساء والرجال لا يرون بالحتم ثقافتهم بالعين نفسها، فضلا عن أن اعتبار المرأة شأن للجماع فقط يزيد الصورة تعقدا، ويمكن للرجال أيضا التحكم فى الثقافة من خلال التحكم فى السلطة، ابتداء من شرطة القرية وصولا إلى الحكومة القومية، ويميلون إلى إغفال شكاوى المرأة باسم التقاليد، ونجد فى أماكن كثيرة أن المرأة لا يمكنها أن تحقق تقدما إلا حين تكون الهيمنة فى يد رجل ـ عمدة القرية أو رئيس المحكمة العليا أو رئيس الدولة ـ له نزوع تقدمى.

تنعكس هذه التعقدات فى المعركة الفكرية الدائرة بشأن ما يسمى ختان الأنثى أو بتر جزء من عضوها التناسلى ـ وإذا أخذنا بمنطق عزيزة حسين– الخبيرة المصرية فى تنظيم الأسرة ومؤسسة جمعية مصرية لمنع الممارسات الضارة بالمرأة والأطفال – فإن تطور عملية البتر لبعض العضو التناسلى للأنثى جرى تقريبا كما يلى.

المقدمة الأولى أن الممارسة أفادت الرجال زمنا طويلا إذ جعلت النساء اللاتى يتزوجونهن أقل اهتماما بالجنس أو لا يستهويهن الرجل ومن ثم غير ميسورة لأى

رجل آخر - قطعة ممتلكات آمنة وإن كانت مدمرةً. يلى ذلك الترشيد/ الاعتقاد بأن أية فتاة أو امرأة لن يكون بإمكانها الزواج إن لم تكن أجريت لها هذه العملية. بدأت جماعة الضغط ممن لهن الرأى نفسه يسهمون فى القضية وحتى ذلك الحين كانت النساء، وليس الرجال هن من يفرضن هذه الممارسة، يحافظن عليها ويؤكدن ضرورتها داخل ثقافة معينة. وتقول عزيزة حسين:" ولكن هذا لم يلغ الحقيقة الأساسية وهى أن هذه الممارسة إجراء نشأ بداية لصالح الرجل ، وهو ما لا تدركه الغالبية العظمى من النساء ، وأخبرتنى طبيبة فى إحدى مستشفيات الأطفال قائلة "إنه لعمل أخرق، ناهيك عما ينطوى عليه من خطر ووحشية أن تبتر جزءا من المرأة باسم تدمير الشهوة". وأضافت قائلة "كل الدوافع بما فيها الدوافع الجنسية تبدأ فى المخ".

وعندما نسمع، ونحن على البعد، حجة تقول إن بتر جزء من العضو التناسلى للأنثى (وغالبا ما يتضمن كل المنطقة التناسلية مما يؤدى إلى الإصابة بالسلس والعدوى على مدى الحياة، بل قد يكون خطرا على الحياة ذاتها) تقليد له قيمة بالضرورة؛ لأن الناس تسانده فإننا نسأل: أصوات– من تلك التى نسمعها؟ وأى ناس هؤلاء؟ وتؤكد عزيزة حسين أن الحجة الثقافية ثبت بطلانها وأصبح لزاما على المجتمعات أن تتخذ قراراتها تأسيسا على العلم والطب- وربما أيضا الفهم المعاصر للسلوك الجنسى البشرى مادام حرمان المرأة من إمكانية الاشتهاء الجنسى وهزة الجماع إنما هو حرمانها من بعض حياتها.

ومن مظاهر التهافت فى استجابات الغرب نحو حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة فى العالم الإسلامى أن بعض الباحثين من ذوى النفوذ والخبراء الثقافيين يحاولون إثبات أن عملية بتر بعض العضو التناسلى إنما هى جزء من طقوس أفريقية، ولكنهم يرفضون رفضا مطلقا التعبير عن أى قدر من التأييد لجماعة طالبان السابقة فى أفغانستان عندما حاول هؤلاء المتعصبون منع التحاق المرأة بالمدارس أو الوظائف. ونعود لنسأل: أصوات من تلك التى نسمعها؟ الإجابة فى هذه الحالة: المرأة ابنة الطبقة الوسطى فى كابول وعدد قليل من أبناء المدن ، ليس الرجال هذه المرة وليست نساء القرى أيضا.

أين حساسيتنا الثقافية هنا؟ إن التحسينات الجديدة التى تم إدخالها على حياة المرأة الأفغانية استبعدتها النزعة المطلقة النسائية ، ورفضت جماعة طالبان كل المشورات بشأن منح المرأة حقوقها، ورأوا أنهم يبنون نظامهم التعليمى على أسس إسلامية وحسب رؤيتهم المحافظة للثقافة الإسلامية. وسمحت جماعة طالبان فى بعض المناطق بعمل مدارس داخل البيوت للبنات ، وتستطيع البنات فى بعض القرى أن يجدن فرصة أكبر للتعليم الابتدائى.

حالة بوتان

التفكير فى حالة بوتان يختصر الحوار الدائر بشأن الثقافة وحقوق الإنسان ليقتصر على حالة واحدة محدودة للغاية ولكنها ذات دلالة ، وبوتان مملكة بوذية صغيرة تقع على جبال الهيمالايا محصورة بين الصين والهند، وهى آخر حلقة فى سلالتها الثقافية - الملكية التانترية فى التبت والتى كانت تضم ذات يوم لاداخ وسيكيم والتبت، وفى منتصف السبعينيات من القرن العشرين عمدت أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند آنذاك وشبكات مخابراتها إلى تقويض أركان ملَكية سيكيم البوذية وأعدت خطة لاستكمال انهيارها واستيعابها داخل الهند. وفى ثمانينتات القرن العشرين ظهر طابور خامس من نيبال، هندوسى العقيدة فى الغالب ويماثل الحركة التى سلمت سيكيم، وخطط ليفعل الشىء نفسه بالنسبة إلى بوتان ، وهنا استبد الذعر بالنخبة البوذية من أبناء بوتان. وكانوا عاجزين عن مراقبة حدود طويلة لبلادهم متاخمة للهند والتى يتسلل إليها مهاجرون من نيبال بطريقة غير شرعية لاستثارة الجنود التابعين للأقلية من السكان المحليين.

عمد البوتانيون بدلا من ذلك إلى اتباع سياسة فرض أسلوب ثقافى. إذ لكى يكون المرء بوتانيا فإن هذا يعنى ارتداء بزة قومية محددة الأوصاف، وبناء بيت بأسلوب معين، وقبول زعامة الملكية البوذية. واستاء النيباليون من أبناء بوتان وكان

لهم ما يبرر ذلك. ولكن قبل أن يعقدوا سلامهم مع ملك بوتان جيمى سنجاى وانجشوك، وهو ليس بالرجل المتعصب، انضموا إلى حركة مؤيدة للديمقراطية وأوسع نطاقا منهم وآخذة فى الازدهار فى نيبال ، وتلقوا دعما من فرق من الطلاب المتطرفين الذين وفدوا بالطائرات من أنحاء آسيا ، وتم منع الكثيرين من النيباليين البوتانيين من الانضمام إلى تمرد ضد الملكية. وهربوا أخيرا من بوتان عبر الهند إلى معسكرات اللاجئين فى نيبال التى لم تفعل شيئا أول الأمر لوقف المعركة ، وإذا استخدمنا البيانات المثيرة للشك والتى تقدمها مصادر نيبالية أساسا وعدد من المنظمات من بينها منظمة بيت الحرية(*) نجدها جميعا على اتفاق فى وضع بوتان فى مرتبة شديدة التدنى بالنسبة للحقوق المدنية وحقوق الإنسان. هذا على الرغم من أن نيبال فى ضوء التطور الإنسانى بمقاييس وكالات الأمم المتحدة تتجاوز أغلب جيرانها.

وكانت منظمات حقوق الإنسان الغربية مقتنعة أول الأمر بأن هناك عملية تطهير عرقى فى منطقة الهيمالايا. ولم يكن للبلدان الغربية ممثلون فى المملكة البوذية المعزولة نظرا لأن الهند أصرت على التحكم فى سياستها الخارجية، لذلك لجأ الغرب إلى دبلوماسيين فى كاتماندو عاصمة نيبال والذين كانوا بدورهم تحت تأثير جماعات حقوق الإنسان فى نيبال أو تنظيمات أجنبية لها فروعها فى نيبال. ولكن هذه التنظيمات التى حظرتها غالبا حكومة بوتان ذات النظرة القصيرة، عمدت إلى تصوير الموقف بأنه صراع تخوضه القوى الديمقراطية ضد طغيان الحكم المطلق.

ورأى البوتانيون من جهتهم أن المعركة هى الخندق الأخير فى صراعهم من أجل الحفاظ على ثقافة تتهددها الأخطار. ومضت سنوات قبل أن تعرف منظمات الحقوق الدولية قصة ملك بوتان وأنها أقرب إلى الحقيقة من القَصَص المثير الذى

(*) Freedm House Org. منظمة ببيت الحرية : منظمة لا تستهدف الربح وغير منتمية إلى أحزاب ، وتعتبر نفسها صوت الدفاع عن الديمقراطية فى العالم ، ولها مجموعة كبيرة من البرامج الدولية والنشرات التى تعدها وتصدرها من أجل دعم نطاق الحريات الاقتصادية والسياسية فى العالم وتطويره وتوسيعه ، وتصدر تقريرا سنويا . (المترجم)

يحكيه أعداؤه الذين يرون فى بوتان أرضا فسيحة قليلة السكان هى بعض أراضى الهيمالايا الخصبة والتى يمكن أن يشغلها بعض أهل نيبال المزدحمة بسكانها. والشيء الذى لا أجد له تفسيرا أن جيش الغربيين الذى يحاول أن يقدم البراهين على صدق دعوى الداى لاما فى التبت لزموا الصمت فى مواجهة الإبادة الثقافية لبوتان. وتظل القضية بدون حل، ويستبد القلق والغضب بنفوس الكثيرين من أبناء بوتان ، وصاح فى وجهى موظف بوتانى فى ثورة غضب قائلا "ماذا تريدون منا بالضبط؟" وذلك عندما سألته عن تقارير عن العنف ضد النيباليين فى منطقته. وإنه لسؤال جيد.

مشكلات التاميل، وتيمور الشرقية وكشمير

كثيرا ما تخفى الأرض التى تتفاعل عليها حقوق الإنسان والقيم الثقافية ألغاما أرضية ، وثمة جماعات مصالح محددة ليست أهدافها الرئيسية بالضرورة تحسين وضع حقوق الإنسان تعلمت كيف تتلاعب بوسائل الإعلام وأجهزة التشريع وذلك عن طريق مناصرة قضايا على أساس نظرة ذات بعد واحد. ولكن على الرغم من أننا نعيش فى عصر تفجر المعلومات فإن هناك قصة فاجعة يتفطّر لها القلب لا تخضع دائما للفحص والتمحيص الدقيقين.

إن حكومة سيريلانكا بقيادة السنهاليين والتى يهيمن عليها البوذيون ظلت لسنوات فى موقف الدفاع بسبب الدعاية العرقية المتلاحقة من جانب التاميل فى الخارج والزعم بأن نوعا من الإبادة الجماعية تشنها الحكومة ضد مجتمعهم المحلى ، وقالت حكومة سيريلانكا إن التاميل، وهم هندوس وسيخ وجدوا ملاذا لهم فى الخارج ليستثمروه ويجمعوا الأموال والسلاح لتزويد منظمة وحشية تعرف باسم نمور تحرير تاميل إيلام - وتاميل إيلام اسم منطقة يعتزمون اقتطاعها من شمال شرق سيريلانكا لتكون وطنا لهم، وثمة تاميل آخريين منفصلين عن هؤلاء بحكم التاريخ والطائفة

ويهيمنون على مزارع الشاى فى الجزيرة فى التلال الوسطى، ولم يدعموا الآخرين والنتيجة أن العالم بوغت بشراسة وضراوة النمور التاميل ووضعتهم الولايات المتحدة الآن ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية، وساد على مدى سنوات جهل فاضح وتام بالأحداث التى تجرى على أرض سيريلانكا على الرغم من التغطية الإخبارية الواسعة. وأدى هذا إلى أن وضع الغربيون افتراضات ثقافية عن البلد والتى كانت بعيدة عن الواقع أو لا تكشف عن جزء من القصة.

وشجعت الهند هذا الإدراك الخاطئ، إذ إنها ظلت لسنوات تساعد فى تسليح وتدريب رجال حرب العصابات التاميل ضد حكومة سيريلانكا ـ وظل الحال على هذا الوضع على أقل تقدير إلى أن حوّل التاميل فوهات بنادقهم ضد قوات حفظ السلام الهندية الذين حاولوا عكس اتجاه المسار الذى تسير فيه نيودلهى، وانتهى الأمر باغتيال (أو هكذا تعتقد نيودلهى) راجيف غاندى رئيس وزراء الهند السابق الذى أرسل إلى الجزيرة المحاصرة قوات هندية قوامها ٥٠,٠٠٠ وتم أيضا اغتيال عدد من الشخصيات البارزة السيريلانكية. ونذكر من بين هؤلاء نيلان تيروشيلفام الزعيم التاميلى المعتدل والمعروف دوليا بأنه دستورى ويعمل وفقا لخطة تحقيق استقلال ذاتى لمناطق التاميل، ولكن النمور رأوا فى خطته أنها ليست راديكالية بما يكفى.

وجدير بالملاحظة أن القسط الأكبر من الصراع السيريلانكى هو صراع سياسى أو اقتصادى بل أيديولوجى وليس صراعا عرقيا أو دينيا بالمعنى الدقيق ، ولكن الثقافة لها دور واضح فى كل من تيمور الشرقية وكشمير. نجد فى تيمور الشرقية تركيبة من الخلافات والنزاعات الكاثوليكية ذات التوجه البرتغالى، والدينية والعرقية الأصيلة مع جاوة المسلمة والجيش الإندونيسى الذى تهيمن عليه جاوة، ومستوطنين من مجتمعات محلية عرقية أخرى خاصة البوجيس Bugis فى سولاويزى الجنوبية. جميع هذه التجمعات تطرح مشكلات رئيسية حتى وإن لم تقترن بأساليب عنف سياسى.

وفى كشمير التى يدور صراع بشأنها بين باكستان والهند منذ عام ١٩٤٧ نجد شعبها منفصلاً عرقيا ولغويا، ولا يشعر أبناء كشمير بأنهم فى وطنهم فى أى من البلدين، الكشميريون مسلمون ولكن القليل جدا هو المشترك بينهم وبين مسلمى الهند أو مسلمى قطاعات واسعة فى باكستان ، وإن مشكلاتهم فى وادى كشمير والتى اشتعلت بسببها حرب امتدت عقدا من الزمان مع هندوس الهند ليست فى الأساس مشكلات دينية بل ثقافية وسياسية.

وتعتبر الأمم المتحدة كلا من تيمور الشرقية وكشمير مناطق متنازع عليها ، ولكن التيموريين لهم ظهور واضح جدا وذلك لأنهم يتلقون دعما قويا من الكاثوليك والمنظمات المتمركزة فى أوروبا التى ساندت جماعات ثورية فى مستعمرات برتغالية أخرى (نخص بالذكر موزمبيق وأنجولا).

خاتمــة

منذ عهد قريب جدا كشف الجدال الدائر بشأن حياة الجواتيمالية ريجوبيرتا منشو الحائزة على جائزة نوبل عن دور المحك الثقافى الذى بدا إشكاليا فى بعض الأحيان. ويقول الآن الباحثون والمحققون الصحفيون إنه على الرغم من القسوة التى عانت منها يقيناً، خلال طفولتها وشبابها، إلا أن هذه الفترة من عمرها لم تكن طافحة بالحرمان والمأساة كما كانت الصورة المعلنة قبل ذلك ، ويبدو أن القوالب النمطية الثقافية كان لها دور كبير فى ابتداع تفسير لا سبيل إلى مقاومته بشأن فتاة هندية جواتيمالية عاشت تحت رحمة نظام عسكرى ديكتاتورى غربى شرس ، وجعلت منها هذه الصورة - واستخدمتها هى أيضا - أيقونة ثقافية تمثل الشعب الأصلى فى كل أنحاء المنطقة. ولا نزال نجد حتى الآن من يدفعون بأن هذه الرمزية الثقافية الشاملة أهم من الوقائع المجردة.

إن البحث العلمى والصحافة ومؤسسة حقوق الإنسان - والتاريخ - يستلزمون معياراً أرقى. وواضح أن الأسلوب الذى يتعامل به الأمريكيون مع النزاعات العرقية

المعقدة فى الخارج (أو النزاعات السياسية ذات الغطاء العرقى) تشير فى الغالب إلى أن حساسيتنا الثقافية تتوقف عند حدود المياه الإقليمية ، وإن من دواعى السخرية أن معارك خاضها أهلها مقترنة بأفضل النوايا ولكن معلوماتنا عنها ضحلة وربما خاطئة فى أغلب الأحيان ، ويعمد قادتها إلى التحريض عليها سياسيا فى هذا البلد مثلما يفعل نظراؤهم فى المجتمعات القاصية.

وختامًا لابد أن تنشأ رابطة ذات دلالة وأهمية بين منظومة القيم التى نؤمن بها وبين سياستنا الخارجية. وتتضمن منظومة القيم هذه من بين أمور أخرى الأهمية التى نوليها للأمانة وللصدق مبرأين من أى صبغة أيديولوجية ، وحرى أن ندرك فى النهاية أن عناصر محورية فى منظومة القيم، الضاربة بجذورها العميقة فى الثقافات الغربية والشرقية، اكتسبت شمولا كونيا من خلال إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة.

(١٤)

الثقافة والمؤسسات وعدم المساواة بين الجنسين فى أمريكا اللاتينية

مالا هتون

ظل التمييز بين الجنسين قسمة ثابتة ومطردة بشكل واضح للغالبية العظمى من الثقافات. واحتلت المرأة فى كل مكان وضعا أدنى اقتصاديا واجتماعيا وتشريعيا. وإن الشمول العالمى لظاهرة التفاوت على أساس الجنس وتنوع الثقافات القومية يجعلان أى ربط بسيط بين التمييز الجنسى والاتجاهات الثقافية أمرا ملتبسا. والسؤال المهم هو ما إذا كانت الصفات الثقافية، وأيها، يسهم فى، ويدعم التغيرات التقدمية فى العلاقات بين الجنسين.

ويتناول هذا الفصل بالتحليل دور الثقافة فى التغيرات المعاصرة بالنسبة لوضع المرأة فى أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من أن النماذج التقليدية للتأثيرات الثقافية على التطوير الاقتصادى وعلى الديمقراطية مقنعة من نواح كثيرة إلا أنها لا يمكنها أن تفسر الحافز إلى التغيير فى علاقات الجنوسة عند المقارنة بين البلدان والثقافات. وذهب بعض الباحثين إلى أن الثقافة الأنجلو بروتستانتية كان لها دور مميز فى التحول إلى طريق التطوير الرأسمالى والديمقراطية الليبرالية ولكن ظلت هذه الثقافة تاريخيا متوائمة مع التمييز على أساس الجنس بشكل مطّرد، ونلحظ أن مظاهر التقدم المهمة التى شهدتها الولايات المتحدة فى العلاقات بين الجنسين منذ الستينات يمكن ربطها بالتحولات الاقتصادية وبالحركات النسائية وبالتغيرات فى تشريع

المحكمة العليا أكثر من أن نعزوها إلى الثقافة ، وعلى النقيض من ذلك فى أمريكا اللاتينية إذ ظل التراث الثقافى معاديا للتراكم الرأسمالى الخاص وللديمقراطية الليبرالية. ومع هذا لم يحل هذا التراث دون أمريكا اللاتينية واتخاذ خطوات كبيرة على طريق المساواة بين الجنسين خلال العشرين عاما الماضية.

ويستكشف الجزء الثانى من هذه الدراسة وسيلتين تسهم بهما الخصائص الثقافية فى إحداث ومساندة التغيرات فى العلاقات بين الجنسين. الأولى: القيم الثقافية الأساسية التى تفسر تنوع السبل التى تتخذها المجتمعات المختلفة المتأهبة لإنجاز المساواة بين الجنسين، والثانية: الخصائص الثقافية ذات العلاقة بأداء وكفاءة مؤسسات الدولة والتى تؤثر على قابلية استدامة التغيرات فى العلاقات بين الجنسين. وإذا ظهرت هوة كبيرة بين السياسة المرسومة وأسلوب التنفيذ، وهى قسمة شائعة بين بلدان أمريكا اللاتينية، فإن مظاهر التقدم فى حقوق المرأة فى مجال السياسة والقانون تبدو سرابا.

مقارنة الثقافة والجنوسة فى شمال وجنوب أمريكا

المفكرون المبرزون من أصحاب النظريات الاجتماعية والسياسية ابتداء من توكفيل وفيبر وحتى المساهمين المتميزين بنصيب فى هذا الكتاب انطلقوا جميعا من مقدمة تقول إن الثقافة تؤثر تأثيرا حاسما على فهم التطوير السياسى والاقتصادى لأى شعب من الشعوب. ويؤكد باحثون من أمثال هوارد فيارد ولورانس هاريزون أن الخصائص الثقافية لأمريكا اللاتينية تفسر المسارات التاريخية المميزة للمنطقة. وتتمثل هذه الخصائص فى دورات من الحكم التسلطى المقترن بتفاوتات اجتماعية واضحة ، ونجد على النقيض من ذلك القيم الأنجلو بروتستانتية التى يرونها مسئولة عن قدرة المجتمعات الأنجلو أمريكية على توليد ثروة ودعم مؤسسات ديمقراطية مستقرة. ويدفع هاريزون فى هذا الصدد بقوله: "أعتقد بأن لا وسيلة أخرى تفسر لنا بصورة مقنعة التطور المتباين تباينا حادا بين الشمال والجنوب فى نصف الكرة

(الغربى) غير الثقافة - القيم والاتجاهات والمؤسسات المختلفة عن بعضها اختلافا مذهلا - وهى الثقافة التى فاضت من معين التراث الأنجلو بروتستانتى والتراث الكاثوليكى الأيبيرى.[(١)]

ليس هدفى تقييم الادعاء بأن الثقافة تفسر التباين بين الأمم فى مجال التطوير الاقتصادى والديمقراطية. ولكننى أحث فقط على الحذر فى استخدام الحجج الثقافية لتفسير الاختلافات فى علاقات الجنوسة بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. حقا إن الثقافة الأنجلو بروتستانتية بما تشتمل عليه من مبدأ أخلاقى قوى، ونزوع إلى الادخار، وتوطيد أركان حقوق الفرد ربما أسهمت فى إنجاز طيبات الرأسمالية والديمقراطية. بيد أنها كانت تاريخيا متوائمة مع القوانين والسياسات التى اتخذت موقفا قاسيا فى التمييز ضد المرأة ، ونعرف أن أهم التغيرات التى طرأت على مكانة المرأة إنما هى تغيرات معاصرة نسبيا، ولنتأمل مؤسسة عصمة المرأة أى وضعها فى عصمة الرجل شرعا، إذ إن قوانين الولايات المتحدة ظلت وحتى فترة طويلة بعد تأسيس الجمهورية تدعم قوانين وضع المرأة الشرعى فى عصمة الرجل والتى منحت الزوج حقا شرعيا فى الهيمنة وحده على جسد الزوجة وممتلكاتها، وأمكن إلغاء بعض عناصر الوضع الشرعى للمرأة فى عصمة الرجل ابتداء بقانون ممتلكات المرأة المتزوجة فى منتصف القرن التاسع عشر وحتى نهايته، ولكن ظلت امتيازات الذكر فى الزواج والأسرة راسخة بقوة فى القرن العشرين، ولم يتم القضاء على آخر بقايا وضع المرأة الشرعى فى عصمة الرجل إلا بناء على قرار من المحكمة العليا فى الولايات المتحدة عام ١٩٩٢ والذى نص على أن المرأة لا تفقد بالزواج حريتها المصونة دستوريا".[(٢)]

وظلت الثقافة الأنجلو بروتستانتية قرونا فى الولايات المتحدة تتغاضى عن، كما ظل القضاء يتسامح مع، المعاملة القائمة على التفرقة والتمييز ضد المرأة فى أماكن العمل، واستبعاد المرأة من مهن معينة ، وقبل صدور قانون الأجر المتساوى عام ١٩٦٣ وتشريع الحق السابع من قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤ كانت القوانين والنظم الأساسية واللوائح التى تمايز بين الجنسين واسعة الانتشار فى ولايات كثيرة وفى هيئات فيدرالية عديدة. وأفاد إعمال هذه القوانين فى توسيع نطاق فرص العمالة

للمرأة هذا على الرغم من ممارسات تمييزية دعمتها كامر واقع المحاكم التى استخدمت معايير فضفاضة عند البحث والتحرى.

وثمة غزو بيروقراطى لمسائل شخصية وقضايا تتعلق بالخصوصية الزوجية مثل العلاقة الجنسية والتناسل وهذه، فيما يبدو، تمثل انتهاكا للقيم الليبرالية ، وظل الحال كذلك حتى عام ١٩٦٥ حين أصدرت المحكمة العليا بالولايات المتحدة حكما يقرر أن الحق الدستورى بشأن الخصوصية الزوجية يمنع الولايات من حظر استخدام الزوجين لموانع الحمل.

ويمثل العنف ضد المرأة مجالا آخر لم تتخذ الولايات بشأنه إجراء إلا منذ عهد قريب جدا نسبيا ، ولم يصدر إلا عام ١٩٩٤ قانون العنف ضد المرأة الذى نص على عقوبات فيدرالية على جرائم العنف ضد المرأة، كما نص على إنشاء صناديق خاصة بالولايات لبرامج المنع والمعاملة ، معنى هذا أن المساواة الاقتصادية والاعتراف بحق المرأة فى ضبط الخصوبة، والإدانة الرسمية للعنف ضد المرأة، كل هذا لم يكن جزءا من التراث الثقافى الأنجلو بروتستانتى. وإنما يمثل، كما هو واضح، وقائع معاصرة نسبيا حدثت بفضل التغيرات الاجتماعية والحركات النسائية.

ويعتقد أنصار مدرسة الثقافة والتطوير أن الثقافة الكاثوليكية الأيبيرية فى أمريكا اللاتينية أقل من ثقافة الولايات المتحدة الأنجلو بروتستانتية من حيث القدرة على التحول إلى الرأسمالية والديمقراطية. وفى هذا يقول فياردا:

> **"كان ولا يزال اقتصاد أمريكا اللاتينية اقتصادا تجاريا "ميركانتيليًا، خاضعا لتوجيه الدولة، وليس رأسماليا أو خاضعا للتوجيه الفردى، وتتألف بيئتها الاجتماعية من طبقتين وليست متعددة الطبقات أو تعددية المكونات. واتصفت مؤسساتها السياسية بالتراتبية والتسلط وليست بالديمقراطية، وتتصف ديانتها وثقافتها بالأرثوذكسية والنزعة الاستبدادية المطلقة وزاخرة بالتعاليم الكاثوليكية المنسوبة إلى توما الإكوينى هذا**

على نقيض اللاتماثلية الدينية والمبادئ التعددية فى المستعمرات الأمريكية الشمالية".(٣)

وإذا تأملنا القسمات التسلطية والتراتبية المميزة للثقافة الكاثوليكية الأيبيرية فى ضوء النزعة الجنسية التقليدية للأخلاق الرومانية وفى ضوء الأيديولوجيات العلمانية مثل الماشيزمية (*) Machismo والماريانية Marianismo يظهر لنا أنها قسمات معادية بوجه خاص لتقدم المرأة. وإن علاقات الجنوسة فى أمريكا اللاتينية، كما لاحظ أحد الباحثين هى "منظومات أبوية- "مجتمع بطريركى-" قاسية لا نجد منافسا لها سوى فى العالم العربى". وإذا كانت بعض البيانات تبين أن القيم الثقافية لأمريكا اللاتينية ظلت متماسكة ومستقرة على مدى الزمن(٤) إلا أن التغيرات الأخيرة التى طرأت على علاقات الجنوسة وعلى مكانة المرأة تغيرات واضحة وملحوظة ، وشهد المجتمع تحولات فى البنية وفى القانون وفى السياسة ليست أقل ثورية مما حدث فى الولايات المتحدة منذ ستينيات القرن العشرين. وثمة دلائل على حدوث تقارب فى وضع المرأة بين بلدان لكل منها تراث مغاير، كما أن هناك تباينا مطردا بين البلدان داخل منطقة ثقافية واحدة.

وحققت التغيرات فى علاقات الجنوسة فى أمريكا اللاتينية نتائج واضحة ومهمة فى السياسة والاقتصاد والتعليم والتشريع ، تمثل المرأة فى الإقليم الآن حوالى ١٥,٤ بالمائة من بين أعضاء الكونجرس، وهذه النسبة هى النسبة الأعلى الثانية من حيث المتوسط الإقليمى فى العالم وتتجاوز نسبة ١٣ فى المائة فى الولايات المتحدة (المتوسط العالمى ١٣ بالمائة). ونجد نسبة مشاركة المرأة فى بعض البلدان مرتفعة جدا كما هو الحال فى الأرجنتين وكوبا (٢٨ بالمائة)، وكوستاريكا (١٩ بالمائة) وإكوادور والسلفادور والمكسيك (١٧ بالمائة). وجمهورية الدومينيكان (١٦ بالمائة). وزادت نسبة

(*) الماشيزمو - عقيدة الذكورة المفرطة بتجلياتها من عنف وفحولة وشجاعة وقوة بدنية وهيمنة على المرأة وعدوان، والماريانزمو - النظير الأنثوى للماشيزمو، نسبة إلى العذراء مريم التى أنكرت ذاتها وغرائزها. وهى عقيدة التفوق الأخلاقى والروحى للمرأة، تفوق يمنحها قوة التخلى عن احتياجاتها وإنكار ذاتها وإيثار حاجة الأسرة على نفسها. وإن بعض النساء يمارسن نكران الذات على نحو مفرط لا يكاد يصدقه حتى أعداء الحركة النسائية والمساواة بين الجنسين. (المترجم) .

مشاركة المرأة فى الاقتصاد زيادة صاروخية إذ كانت تمثل المرأة على نطاق الإقليم ٢٠ بالمائة من القوى العاملة فى ١٩٧٠ وبحلول عام ١٩٩٥ ارتفعت النسبة إلى ٣٥ بالمائة (وتمثل المرأة فى الولايات المتحدة ٤٥ بالمائة من القوى العاملة).

ولا تزال هوة الأجور بين المرأة والرجل كبيرة ولكنها لا تختلف كثيرا عن هوة الأجور المسجلة فى البلدان الصناعية. وفى مطلع التسعينيات كانت أجور المرأة أدنى من أجور الرجل بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ و٤٠ بالمائة. بيد أن هوة الأجور أصغر كثيرا بالنسبة للفتيات. وتفيد إحدى الدراسات أن المرأة العاملة البالغة من العمر ما بين خمس وعشرين وأربعة وثلاثين سنة تحصل على ما بين ٨٠ و ٩٠ بالمائة من راتب الرجل. ، وحققت المرأة مكاسب مهمة فى مجال محو الأمية وفى التعليم بعامة. وانخفضت نسبة الأمية بين النساء بنسبة كبيرة، وتمثل المرأة الآن حوالى نصف تلاميذ التعليم الابتدائى والثانوى وما بعد الثانوى ، وتمثل المرأة أيضا أكثر من نصف طلاب الجامعة. ونعرف أن المرأة فى الولايات المتحدة تؤلف ٥٠ بالمائة من طلاب الثانوى و٥٥ بالمائة من طلاب ما بعد الثانوى.(٥)

وحققت شعوب أمريكا اللاتينية تقدما ملحوظا فى سبيل إنجاز إصلاحات تشريعية تعطى للمرأة مساواة رسمية ، وتعترف دساتير عديد من بلدان أمريكا اللاتينية بالحقوق المتساوية للرجل والمرأة: إذ إن دساتير البرازيل وكوبا والإكوادور وجواتيمالا والمكسيك وباراجواى تنص على المساواة بين الجنسين كمبدأ أساسى. وتم إصلاح القوانين المدنية بحيث ألغت مؤسسة السلطة الزوجية (Potestad marita) ومنحت المرأة حقا مساويا فى إدارة الممتلكات المشتركة وفى اتخاذ القرارات المتعلقة بشئون البيت والسلطة على صغار الأبناء.

وهناك على الأقل اثنا عشر بلدا من أمريكا اللاتينية أقرت قوانين جديدة تنص على عقوبات ضد العنف المنزلى، وتوسع من نطاق سلطة تنفيذ القانون لحماية الضحايا فى مختلف أنحاء الإقليم. ويوجد المئات من مراكز الشرطة التى تضم ضابطات نساء مهمتهن تنفيذ القانون وتلقين تدريبات خاصة بشأن العنف المنزلى وجرائم الجنس وصدّق تسعة عشر بلدا من أمريكا اللاتينية على ميثاق الأمم المتحدة

بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة، كما وأن البرازيل ضمنت هذا الميثاق فى دستورها الوطنى، وجدير بالذكر أنه فى العام نفسه الذى أقر فيه الكونجرس الأمريكى قانون العنف ضد المرأة، أقرت البلدان أعضاء الدول الأمريكية ميثاق ما بين الدول الأمريكية بشأن العنف ضد المرأة، والذى صدق عليه بعد ذلك ما لا يقل عن ستة وعشرين بلدا من بلدان أعضاء المنظمة.(٦)

ومع ذلك لا نزال نرى تباينا واضحا بين بلدان أمريكا اللاتينية من حيث التمثيل السياسى للمرأة والفرص الاقتصادية المتاحة لها وحقها فى التعليم ووضعها القانونى. وعلى الرغم من أن المرأة تشغل ٢٨ بالمائة من مقاعد الكونجرس فى الأرجنتين إلا أنها لا تشغل سوى ٣ بالمائة فى كونجرس باراجواى، و٦ بالمائة فى البرازيل. وتمثل المرأة ٤١ بالمائة من القوى العاملة فى أوروجواى، ولا تزيد هذه النسبة عن ٢٦ بالمائة فى الإكوادور ، والملاحظ فى بلدان مثل بوليفيا وجواتيمالا وبيرو حيث تضم نسبة كبيرة من السكان الأصليين أن الأمية بين النساء فى الريف أعلى كثيرا منها بين الرجال. ففى بيرو على سبيل المثال ٤٦ بالمائة من النساء أميات بالمقارنة بعشرة بالمائة من الرجال فى الريف. ويكشف الوضع الصحى للمرأة عن تباين مهول بين البلدان. إذ نجد فى كوستاريكا أن معدل الوفيات بين الأمهات mater-nal mortacity ٦٠ بين كل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة وتصل النسبة فى بوليفيا إلى ٦٥٠ بين كل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة. وأجرت الأوروجواى عام ١٩٤٦ إصلاحا فى القانون المدنى منح المرأة المتزوجة وكالة شرعية كاملة ومساواة فى الحياة الزوجية. هذا بينما لا تزال مؤسسة السلطة الزوجية القديمة قائمة فى شيلى وتسمح بنظام عدم المثول أمام القضاء فى القضايا المتعلقة بعلاقات الملكية بين الزوج وزوجه حتى عام ١٩٩٥، وشرّعت كوستاريكا وفنزويلا حق الطلاق فى عامى ١٨٨٦ و ١٩٠٨ على الترتيب. ولكن الإصلاحيين المؤيدين لحق الطلاق لم يحققوا أهدافهم فى البرازيل إلا عام ١٩٧٧، وفى الأرجنتين عام ١٩٨٧، وثمة تباين واضح فيما يتعلق بمكانة المرأة داخل الطبقات الاجتماعية والملونين داخل كل بلد.

وتصل بنا هذه الأمثلة إلى نتيجتين. الأولى: أنه فى ضوء المشاركة المتزايدة فى الاقتصاد والتعليم والسياسة تتقارب مكانة المرأة فى أمريكا اللاتينية مع الولايات المتحدة. وأنه على الرغم من الفوارق الثقافية بين المنطقتين إلا أن هناك درجة متزايدة من التماثل فى وضع المرأة. والثانية: أن هناك تباينا واضحا ومطردا فى وضع المرأة بين بلدان أمريكا اللاتينية التى لها ميراث ثقافى متماثل. معنى هذا أنه لا توجد علاقة بسيطة بين الثقافة والجنوسة، وذلك لأن السمات الثقافية على ما يبدو لا تفسر بالكامل التحولات فى علاقات الجنوسة ، ويبدو أن ترسخ المبدأ الثقافى للمساواة بين الجنسين إنما هو نتاج وليس سببا لتغيرات فى هيكل علاقات الجنوسة، إذ حينما تتغير علاقات الجنوسة تتغير الثقافة استجابة لها.

الأطر الثقافية وقابلية استدامة تقدم المرأة

على الرغم من أن ليس بالإمكان افتراض أن الثقافة علة لتحولات كبرى فى علاقات الجنوسة، إلا أن العوامل الثقافية تؤثر بعمق فى طابع مظاهر التقدم فى وضع المرأة وقابلية حالات التقدم للاستدامة، إن المعايير والقيم الثقافية تشكل الأطر التى نفسر فى ضوئها التغيرات التى تطرأ على علاقات الجنوسة، وهى التى تحدد كيف تفهم وتتقبل المجتمعات المختلفة موضوع تحقيق المساواة بين الجنسين، ونجد فى الولايات المتحدة أن التحولات المرحلية فى حقوق المرأة موسومة بطابع قوى واضح لقيمنا ، مثال ذلك أن قوانين الأسرة والطلاق والإجهاض تعكس سلوكا فرديا إلى مدى كبير أكبر مما هو الحال بالنسبة للقوانين فى القارة الأوروبية أو فى أمريكا اللاتينية. وبينما قررت محاكم الولايات المتحدة أن الحرية الفردية وحرية الإرادة هما القيمتان الأسميان اللتان يتعين حمايتهما نجد القضاة والمشرّعين فى قارة أوروبا "غارقين فى مناقشات أخلاقية لا تنتهى بشأن الإجهاض والطلاق والتبعية"، والحقوق الفردية المتواضعة مع "الاهتمام بالسياق الاجتماعى والمسئولية الفردية".[٧] ومضت الولايات المتحدة شوطا أبعد من أى بلد غربى إذ جعلت الزواج علاقة يمكن إنهاؤها بحرية حسب إرادة أى من الطرفين، وأيضا من حيث صياغة قضية الإجهاض

واعتبارها خصوصية فردية وحرية إرادة إلى أن يكون الحميل fetus كيانا قابلا للحياة، وأقرت أيضا بأن الخصوصية الزوجية حق دستورى.

والتراث الثقافى المختلف لبلدان أمريكا اللاتينية يعنى أن التغيرات فى حقوق المرأة أقل من الولايات المتحدة من حيث التعبير عن النزعة الفردية الليبرالية ومبدأ عدم تدخل الدولة، وأدى هذا من ناحية إلى خلق عوائق أمام دعاة المساواة بين الجنسين والليبراليين الداعين إلى تخفيف حدة القيود المفروضة على الإجهاض. والمعروف أن الإجهاض يُعتَبر جريمة فى كل بلدان أمريكا اللاتينية فيما عدا كوبا، هذا على الرغم من أن غالبية البلدان تجيز الإجهاض فى حالة تجنب خطر يتهدد حياة الأم أو حينما يكون الحمل نتيجة اغتصاب. وعلى الرغم من أن الإجهاض السرى واسع الانتشار فى المنطقة إلا أن الحملات الداعية إلى إباحة الإجهاض بالقانون لا تصادف دعما ومساندة من الناس ، وواضح هنا أن الضغوط الأخلاقية والسياسية من جانب الأساقفة الكاثوليك الرومان تمثل عاملا رئيسيا يعوق إضفاء طابع الليبرالية على قوانين الإجهاض ، كذلك فإن الافتقار إلى تراث ثقافى وتشريعى يدافع عن حق الخصوصية وحرية الإرادة يجعل أيضا من الصعب التقدم بدعوى أن مصلحة المرأة فى ضبط حياتها الإنجابية تفوق مصلحة الدولة فى حماية الجنين.

وثمة إجراء إيجابى من ناحية أخرى يكفل وجود المرأة فى ساحات صناعة القرار نراه رائجا فى كل أنحاء أمريكا اللاتينية وفق تدبير سياسى لم تكن لتفكر فيه عمليا الولايات المتحدة. إذ فى التسعينيات أقرت تسع بلدان فى أمريكا اللاتينية - الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكوستاريكا وجمهورية الدومينيكان والإكوادور وبنما وبيرو وفنزويلا - قوانين قومية تحدد حصصا لمشاركة المرأة كمرشحات فى الانتخابات العامة. ويقضى قانون الحصص بأن تقدم الأحزاب السياسية ما بين ٢٠ إلى ٤٠ بالمائة من مرشحيها من النساء. والملاحظ بعد صدور قانون الحصص أن ارتفع تمثيل المرأة فى الكونجرس من ٥ إلى ٤٨ بالمائة فى الأرجنتين، ومن ٧ إلى ١٢ بالمائة فى بوليفيا، ومن ١٦ إلى ١٩ بالمائة فى كوستاريكا، ومن ١٠ إلى ١٦ بالمائة فى جمهورية الدومينيكان ، وتملك بلدان أمريكا اللاتينية تقليدا جماعيا ورثته عن فكر توما الإكوينى والتعاليم الاجتماعية للمنشورات البابوية العامة. ويشكل هذا كله بيئة ثقافية مواتية

لدعاوى تقدم حق المرأة فى التمثيل عن الجماعة. وهكذا فإن السمات الثقافية من شأنها أن تعدل الحركة تجاه المساواة بين الجنسين فى مجتمعات مختلفة، وأن تحدد أولوية بعض القضايا على غيرها وإضفاء طابع خاص مميز على الحوارات القومية بشأن حقوق المرأة.

الفجوة بين القانون والسلوك

على الرغم من أن مجمل الإحصاءات والقانون والسياسة القومية مكونات حاسمة للحركة تجاه المساواة بين الجنسين إلا أنها لا تحكى القصة كاملة، إن تولى ممثلين منتخبين ديمقراطيا مهمة سن القوانين يشهد على أحد المستويات بالمساندة الثقافية للمساواة بين الجنسين ، كذلك فإن التغيرات الخطابية والرمزية فى القانون والسياسة تبلغ رسائل عن المساواة إلى المجتمع كله بمعناه الواسع. ولكن يظل التناقض بين السياسة البيروقراطية حسنة النوايا والتطبيق والتنفيذ غير المتساوى على أيدى البيروقراطية قسمة ذائعة فى كل أنحاء المجتمعات الأمريكية اللاتينية. وليست المشكلة خاصية محددة تتعلق بالجنوسة مادامت الميول تجاه الفساد وانتهاك حقوق الإنسان والتهرب الضريبى والفرض التعسفى للقانون كل هذا يحد كثيرا من فعالية مؤسسات الدولة فى مجالات كثيرة.

ولكن الفجوة بين القانون والسلوك تكون بمثل هذه الشدة، على الأقل عندما يتعلق الأمر بقوانين ذات صلة بمسألة الجنوسة، ومن ثم تجول تلك الفجوة دون قابلية استدامة مظاهر التقدم المعاصرة فى مجال حقوق المرأة، ونجد من ناحية أن القوانين الملغاة منذ زمن طويل مستمرة فى تأثيرها على السلوك ، ونذكر كمثال "الدفاع الشرعى عن الشرف" المستخدم فى البرازيل تكأة لتبرئة الرجل الذى يقتل زوجته الزانية ، ونجد من ناحية أخرى قوانين جديدة تم إقرارها، مثل الإصلاحات الأخيرة بشأن العنف الجنسى والمنزلى غير منفذة فى أغلب دول أمريكا اللاتينية ، ولا ريب فى أن تطبيق الفجوة بين القانون والممارسة يستلزم عمليات ملاءمة ثقافية علاوة على

تغييرات عميقة داخل المؤسسات التشريعية.

"الدفاع الشرعى عن الشرف" فى البرازيل

ذاعت فى البرازيل خلال ثمانينيات القرن العشرين مسألة "الدفاع الشرعى عن الشرف" وذلك حينما صدّقت هيئة المحلفين فى ولاية بارانيه الجنوبية لصالح تبرئة رجل قاتل ، وبنت الهيئة حكمها على أساس أنه تصرف على نحو مشروع دفاعا عن شرفه حين قتل زوجته الناشز وعشيقها. وأيدت محكمة الاستئناف القرار. ولكن محكمة العدل العليا، وهى أعلى مستوى قضائى فى البرازيل والمختصة بالقضايا المدنية والجنائية حكمت ببطلان قرار هيئة المحلفين عام ١٩٩١، وأمرت بمحاكمة جديدة. وعند إعادة المحاكمة فى فترة متأخرة من هذا العام فى ولاية بارانيه قررت هيئة محلفين أخرى تبرئة المدعى عليه تأسيسا على الدفاع المشروع عن الشرف ، وأثار قرار المحلفين غضبا عارما محليا ودوليا ووصلت إلى البرازيل بعثة خاصة من قبَل مراقبة حقوق الإنسان لتقصى مشكلة العنف ضد المرأة.

وجدير بالذكر أن مسألة الدفاع المشروع عن الشرف ليس لها أساس صريح فى القانون البرازيلى. والمعروف أنه خلال الفترة الاستعمارية أجازت مراسيم فلبينية للرجل قتل زوجته حال اكتشافه ارتكابها حالة زنا، وكذا قتل رفيقها الذى عاشرها. ولكن فى فترة تالية نص صراحة القانون الجنائى لإمبراطورية البرازيل (المقرر عام ١٨٣٠) وقانون العقوبات للجمهورية الأولى (١٨٩٠) وقانون العقوبات الحالى (الذى أقر عام ١٩٤٠) منع القتل كحل لجريمة الزنا، ومع هذا أضاف القانون الجنائى لعام ١٩٤٠ فكرة الدفاع الشرعى ضد عدوان غير عادل يعرض للخطر حقوقا أساسية. وتعتبر بعض المبادئ القانونية أن "الشرف" خير أو حق أساسى. والملاحظ هنا أن المبدأ القانونى الخاص بالدفاع المشروع مع وجود أساس ضمنى غير صريح لاعتبار الشرف خيرا شرعيا أفسح المجال لممارسة قانونية تسمح للرجل بقتل زوجته الزانية وتبرئته من تهمة القتل.

ويرجع اطراد بقاء قانون الشرف إلى أهمية السمعة في العلاقات الاجتماعية. ونقرأ فيما يلي تفسيرا مشهورا لقانون العقوبات:

> **"السمعة الحسنة مسألة جوهرية للرجل ، وتمثل القاعدة التى لا غنى عنها لوضعه وفعاليته فى المجتمع ، والرجل الصالح هو من يحيط نفسه برجال نوى سمعة حسنة ، وإذا أصاب أحدهم ما يشوب اسمه وسمعته فإن أصدقاءه ومعارفه يهجرونه على الفور، ولا تقبله بينها الأوساط الاجتماعية الصالحة ، وسوف يحرمه المجتمع من مظاهر الثقة والمكانة التى يسبغها على السادة ، علاوة على هذا فإنه بدون السمعة الحسنة يستحيل على الرجل أن يحقق لنفسه أو أن ينجح فى تولى أى منصب متميز أو مؤثر أو مسئول ذلك لأن أصحاب السمعة السيئة ليسوا أهلا للثقة.(٨)**

وتطلق العامية البرازيلية على الرجل زوج الزانية كلمة كورنو Corno (شخص يضع على رأسه قرنين ـ الديوث). وهكذا يخسر سمعته ووضعه الاجتماعى وأى فرصة جديدة له. ويلجأ محامى الدفاع عادة إلى حق الدفاع المشروع عن الشرف، وتقبله هيئة المحلفين؛ ذلك لأنهم يرون أن اللجوء إلى القتل فى مواجهة واقعة تهدد الشرف أمر مفهوم له ما يبرره. ويكشف سلوك المحلفين عن أن شرف وسمعة الرجل وكل الأسرة رهن تصورات عن أخلاقية المرأة والسلوك الجنسى. ويرى المجتمع أن قتل الزوجة الزانية وشريكها يسمح للرجل بأن يسترد شرفه وسط المجتمع.

وبدأت المحاكم العليا فى البرازيل منذ عام ١٩٩٥ تسقط قرارات المحاكم الابتدائية التى تبرئ القتلة على أساس الحق المشروع فى الدفاع عن الشرف ، ولكن حسب منظومة القانون المدنى فى البرازيل فإن قرارات المحكمة العليا لا تؤسس سابقة ملزمة للمحاكم الأدنى مستوى. لذلك فإن محاكم الاستئناف البرازيلية تفتقر إلى السلطة المؤسسية التى تخول لها إصلاح الخلل التشريعى الذى ترتب على

مسألة الدفاع عن الشرف. علاوة على هذا ، فإن قضاة المحاكم الابتدائية يمارسون دائما حقهم بامتياز فى أن يحيطوا أعضاء هيئة المحلفين علما بالنظريات والدفوع التى يجيزها القانون. ولكنهم آثروا بدلا من ذلك الإذعان لسيادة هيئة المحلفين حتى وإن كان استدلال المحلفين على غير أساس من القانون الرسمى، ويشير استخدام الدفاع الشرعى عن نزوع راسخ داخل الثقافة البرازيلية بشأن ممارسة الأنثى للجنس، وداخل المؤسسات القضائية البرازيلية بشأن مكانة الشرف ونطاق الدفاع الشرعى.

العنف الجنسى والأسرى

فى تسعينيات القرن العشرين أدخلت جميع بلدان أمريكا اللاتينية إصلاحات على قوانين العقوبات فيها لإعادة توصيف جريمة الاغتصاب، وأدخلت تشريعا جديدا يهدف إلى معاقبة وحظر العنف الأسرى ، وكان الاغتصاب تاريخيا يعتبر جريمة ضد العرف أو الاستقامة أو الآداب العامة ثم وضع فى صياغة جديدة باعتباره جريمة ضد الحرية الفردية الجنسية وضد الكرامة ، وتقرر أيضا تجريم الاغتصاب فى الحياة الزوجية وفرض عقوبة عليه. وأنشئت مئات من مراكز الشرطة النسائية فى كل أنحاء الإقليم لتلقى شكاوى العنف ضد المرأة وإجراء تحريات عنها ، وسبق أن ذكرنا أن هناك على الأقل اثنى عشر بلدا أُقرت فيها قوانين بشأن العنف الأسرى يخوّل للقضاة وللرسميين المنوط بهم إعمال القانون صلاحيات لحسم مواقف العنف. وتمثل هذه القوانين الجديدة حافزا لتحول ثقافى. وتزايد الاتجاه إلى اعتبار العنف ضد المرأة وأعضاء الأسرة انتهاكا لحقوق الإنسان ومن ثم مشكلة تتعلق بسياسة البلد إذ لم تُعد الأسرة أمرا خارج نطاق سلطة الدولة والقوانين الرسمية ، ولكن سلوك المواطنين والمسئولين، عن إعمال القانون لم يرق بعد إلى روح القوانين الجديدة.

ونلاحظ أول الأمر أن الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسى أقل كثيرا جدا مما يجرى فى الواقع ، وتشير التقديرات فى المكسيك وبيرو إلى أن ما بين ١٠ إلى ٢٠

بالمائة فقط من حالات الاغتصاب هى التى يبلغ عنها أصحابها الشرطة. ثانيا، إن معدل عمليات التحرى والمقاضاة والمحاكمة ضد مرتكبى العنف منخفضة جدا وتوضح تقارير من البرازيل أن ثلث حوادث العنف فى ولاية سان باولو هى فقط التى تتحرى عنها الشرطة وأن عددا محدودا جدا من إجراءات التحرى هى التى أدت إلى مقاضاة أو إدانة مرتكبى العنف. ونلحظ فى المكسيك أن ١٠ بالمائة فقط من المعتدين فى عيّنة من دراسة لحالات الاغتصاب هم الذين صدرت ضدهم أحكام. وتوضح تقارير الإكوادور أن واحدا بالمائة فقط من إجمالى حوادث العنف الجنسى التى تم إبلاغ السلطات عنها هى التى أُدينت.[٩] وتتناقض بشدة ظاهرة الإحجام عن إجراء التحريات ورفع الدعاوى فى حالات العنف الجنسى مع تسليم الدولة بالإدانة فى مجالات أخرى من القانون الجنائى وحماسها الشديد بمقاضاة المشتبه فيهم.

ويرجع انخفاض معدلات التقاضى والأحكام ضد مرتكبى العنف إلى حساسية المسئولين عن فرض القانون إزاء ضحايا العنف والذى يعكس شعورا سائدا بأن المرأة الضحية تستحق بالضرورة ما أصابها أو أن ما حدث كان برضاها، وتوضح الدراسة التحليلية للحالات المعروضة على المحاكم أن القضاة أكثر تعاطفا مع العذارى وكثيرا ما يوجهون اللوم إلى الضحايا لأنهن اللاتى يغرين بالاغتصاب، وجدير بالملاحظة أن كثيرين من القضاة ورجال الادعاء يضغطون على المرأة للتصالح مع شريكها بدلا من الإصرار على الاتهام ، وشكت النساء ضحايا الاغتصاب من أن المسئولين عن فحصهن طبيا يعمدون إلى الإسهاب فى سؤالهن عن تاريخهن الجنسى.[١٠]

ونجد من ناحية أخرى أن الضحايا أنفسهن غالبا ما يخفقن فى التعاون مع عمليات التحرى أو يتوقفن عن الاستمرار فى الدعوى ضد مرتكبى جريمة العنف، ويتصالح بعض الضحايا مع شركائهن ومن ثم لا يرين حاجة لمواصلة الدعوى. وتخضع أخريات لضغوط اجتماعية من جانب أصدقاء وأعضاء الأسرة ، وثمة قضية فى بيرو عام ١٩٩٧ رفعتها امرأة ضحية اغتصاب عصابة ولكن أعضاء الأسرة ضغطوا عليها للتزوج بواحد من المعتدين دفاعا عن شرف الأسرة. وهكذا سقطت

الدعوى ضد المغتصب. (وقد كانت هناك ثغرة فى قانون العقوبات تعفى المغتصب الذى يتزوج ضحيته، ولكن ألغى هذا الوضع فى أبريل/ نيسان ١٩٩٧ بعد احتجاجات عارمة فى الداخل والخارج).

وعلى الرغم من أن تشكيل الشرطة النسائية كان الهدف منه تخفيف حدة بعض المشكلات المذكورة آنفا، إلا أن مراكز الشرطة النسائية المختصة تعانى من نقص التمويل والموارد المادية وتفتقر إلى إجراء معيارى للسير فى الدعوى أو للتعامل مع الضحايا، وغالبا ما تكون مواقع هذه المراكز غير ملائمة ، كذلك فإن جهاز الشرطة بوجه عام يعتبر العمل فى مراكز الشرطة النسائية أدنى مكانة. والخلاصة أن تطبيق وتنفيذ القوانين القائمة يمثل أضخم تحدٍ يواجه أنصار حقوق المرأة فى أمريكا اللاتينية.

خاتمة

الثقافة مفهوم جوهرى ولكنه غير كاف بذاته لفهم التقدم على طريق المساواة بين الجنسين. وآفاق هذا التقدم فى أمريكا اللاتينية والقيم الثقافية وحدها لا تفسر أنماط التغير والاتصال بشأن مسائل الجنوسة ، والملاحظ أنه على الرغم من التحيزات الثقافية القديمة والممتدة ضد المرأة إلا أن قدرات وفرص المرأة بالنسبة إلى الرجل تحسنت موضوعيا على مدى العقود القليلة الأخيرة فى أمريكا اللاتينية ، وإذا كان ثمة تباين واضح بين البلدان، إلا أن سن الحكومات الديمقراطية والمجالس التشريعية قوانين وسياسات مساواتية يعكس التزاما ثقافيا متناميا إزاء الفرص المتساوية. ولكن الثغرة القائمة بين القانون والسلوك تشهد بوجود ممارسات تمييزية واضحة، وإذا كانت التغيرات الثقافية لا تشجع وتحث مظاهر التقدم المعاصرة فى مكانة المرأة فى أمريكا اللاتينية إلا أنها لا غنى عنها لضمان التنفيذ واستدامة التقدم على المدى الطويل.

تُرى ما الإستراتيجية السياسية التى ترسم مخرجا من هذه المعضلة؟ لقد كانت ممارسة الزعامة الرئاسية قوة دفع مهمة لتغيير السياسة. والواقع أن المساندة

الحماسية من جانب الرئيس وحزبه كانت مؤشرا مشتركا لبعض من أكثر التحولات الجذرية التى طرأت على القانون والسياسة الخاصين بالجنوسة فى تسعينيات القرن العشرين؛ ذلك أن التزام الرئاسة يَّسر أيضا عملية التنفيذ إذ بدون المراسيم التنفيذية التى حددت مراحل الإنجاز لقانون الحصص فى الأرجنتين على سبيل المثال، ما كان لهذا القانون أن يجعل نسبة تمثيل المرأة ترتفع فى الكونجرس من ٥ إلى ٢٨ بالمائة. ونظرا لأن الرئيس يملك بين يديه سلطات مؤسسية ومعيارية فقد مارس سلطاته الرئاسية ضمانا لإحداث تغيرات تتعلق بعلاقات الجنوسة، هذا على الرغم من أن الجميع ليسوا بالضرورة يشاركون الرئيس أفكاره ، ولكن الالتزام بمسألة الجنوسة قولا وممارسة سوف يجعل من هم على قمة السلطة رأس رمح لإحداث التحولات الواسعة والضرورية لإنجاز المزيد من التقدم الأساسى فى مسألة الجنوسة فى كل أنحاء أمريكا اللاتينية خلال القرن الواحد والعشرين.

الباب الخامس

الثقافة والأقليات الأمريكية



(١٥)

الثقافة فى صورة جادة :
إطار عام وصورة توضيحية للأفارقة الأمريكيين

أورلاندو باترسون

نهج نقيض فى دراسة الثقافة

ثمة شىء شديد الغرابة حول الكيفية التى يجرى بها استخدام مفهوم الثقافة اليوم ، إذ نجد من ناحية أنه لأول مرة فى التاريخ أضحى المفهوم موضوع تفكير أكثر شيوعا وجدية من أية فترة سابقة . وازدهرت فى الأكاديميات دراسات تمثل مباحث علمية جديدة عن الثقافة. ودارت على الساحة الأمريكية العامة حروب تحولت إلى ما يسميه هنتر "واقعا فذا ... القوى المحددة للحياة العامة."[١] ونجد فى الوقت ذاته داخل الأوساط الأكاديمية والفكرية بمن فيها من جماعات مؤثرة من علماء الأنثروبولوجيا وجميع علماء الاجتماع تقريبا مقاومة ضارية ضد محاولات تفسير أى وجه من السلوك البشرى فى ضوء المفاهيم الثقافية.[٢]

وتسود الدراسات الإنسانية والأوساط الليبرالية بعامة اليوم نزعة تقليدية جامدة يمكن تلخيصها فيما يلى: "الثقافة منظومة رمزية يمكن تفسيرها وفهمها ومناقشتها ووصف معالمها واحترامها والاحتفاء بها باعتبارها المنتَج المميّز لجماعة محددة من الناس، وأنها مساوية فى القيمة مع كل المنتجات النظيرة ، ولكنها لا تستخدم أبدا لتفسير أى شىء يتعلق بالناس الذين أنتجوها. وغالبا ما يجرى تشبيه الثقافة فى

ضوء المصطلحات الإنسانية بنص نقرؤه ونفسره . وعلى الرغم من إجازة التفسيرات العديدة للنص لا سبيل إلى أى ادعاء بموضوعية هذه التفسيرات. لذا فإن فهم الثقافة مسألة ذاتية خالصة وتعكس عن المفسر بقدر ما تعكس عن النص موضوع التفسير.

وتشغل الثقافة فى الدوائر السوسيولوجية ما يسميه مابيل بيريزين "الأرض ذات الصدع" حيث يسود شقاق إبستومولوجى بين باحثين يعطون الأولوية والامتياز لإمكانية التفسير ... وأولئك الذين يعطون الأولوية والامتياز للتأويل أو للتحليل النقدى."[٣] ولكن حتى من يؤثرون التفسير ينزعون إلى تجنب أى دور سببى للثقافة.

وتُعتبر الثقافة المتغير المشروط، على نحو ما نجد وبشكل نموذجى فيما يُسمَّى مدرسة المنتج الثقافى، أى أنها شىء نِصفُه ونفسره، بعد توخى الحذر الشديد، فى ضوء متغيرات تنظيمية واقتصادية وغيرها من متغيرات مستقلة "راسخة". وتغلب نظرة الشك إلى جميع المحاولات التى استهدفت عكس هذه المعادلة التفسيرية وجعل الثقافة أو عناصر منها متغيرا غير مشروط. والشىء الغريب أن هذا هو عين النقيض لما ساد خلال النصف الأول من القرن العشرين، وقتما انعقد لواء الهيمنة لنظرية بارسونز عن القيم كغايات وعوامل معيارية لتنظيم الفعل. ولكن، كما أوضحت آن سويدلار "أن الرفض العام لنهج بارسونز خلَّف علماء الاجتماع بدون صياغة بديلة عن الأهمية السببية للثقافة. وأدى هذا الرفض بالباحثين إما إلى تحاشى الأسئلة عن الأسباب أو التسليم بإطار فكرى عن القيم من باب خلفى."[٤] واقترحت سويدلار نهجا لتناول المشكلة وهو النهج الذى حظى بتأييد واسع . وعلى الرغم من أن هذا يمثل بداية فى الاتجاه الصحيح إلا أن مفهومها عن الثقافة باعتبارها "صندوق عُدد وأدوات" ينتقى الناس من بينها إستراتيجيتهم للعمل بما يتلاءم مع أغراضهم وإنما هو مفهوم مفتوح النهاية ويهيئ فرصة لحرية الإرادة فى تقديم سلطة تفسيرية حقيقية. وهكذا تم اختزال التحليل الثقافى إلى مجرد مكِّمل لنظرية الاختيار العقلانى.

ويتجلى العداء للتفسيرات الثقافية واضحا بشكل خاص فى دراسة الأفارقة الأمريكيين والعديد من المشكلات التى يواجهونها. وهذا أمر له حسناته وسيئاته فى آن.

إن الكثير جدا من الدراسات عن مشكلات الأفارقة الأمريكيين حتى أواخر الستينيات ـ تاريخ بداية رد الفعل ـ ارتكزت على مفهوم عن الثقافة تبسيطى أو واهٍ لا يمكن الدفاع عنه واستخدمه الباحثون من منظور جبرى فج لتفسير المشكلات الاجتماعية عند الأفارقة الأمريكيين. ونظروا إلى ثقافة الأفارقة الأمريكيين وكأنها نمو متعاظم ومطّرد لماضى الأفارقة الأمريكيين، وقد غلفته قشرة مظهرية. وأصبحت هذه الصورة بمثابة الصندوق الأسود الثابت الذى نلجأ إليه لتفسير أى شىء وكل شىء عن الجماعة. وتراجعت فى كتابات كثيرة آراء القرن التاسع عشر البالية التى كانت تنظر إلى الثقافة وكأنها "قالب من الأعراف" ولم تكن النزعة الوظيفية المبالغة فى حتميتها وإطار القيم عند مدرسة بارسونز أكثر من تلك استساغة وقبولا، وعلى الرغم من أن دعاة مدرسة ثقافة الفقر، وهم من الأكثر تقدما، من أمثال أوسكار لويس لم يرتكبوا الكثير من الأخطاء التى يتهمهم بها ، وعلى نحو روتينى ، غير المتخصصين إلا أن التفسيرات الثقافية لمشكلات الجماعة غالبا ما تكون تفسيرات دورية واختزالية وسكونية.

ولسوء الحظ أن هكذا كان الحال ولا يزال حين يستخدم محللون رجعيون وشخصيات عامة التفسيرات الثقافية ويردون المشكلات الاجتماعية للفقراء إلى "قيمهم" ومن ثم يغسلون أيديهم وأيدى الحكام ودافعى الضرائب ويعفون الجميع من أية مسئولية للتخفيف عن الفقراء ، حقا ربما كان السبب الرئيسى لتجنب علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع ـ وكلاهما مبحثان ليبراليان جدا ـ التفسيرات الثقافية هو أنهم واقعون تحت ضغوط قوية لشخصيات عامة ورجعية أو ساذجة الفكر. وتذوى الثقافة كتفسير داخل منفى فكرى لإدانتها جزئيا بالترافق.

وهذه الأخيرة هى فقط الأسوأ بين بعض الأسباب الشديدة السوء لرفض التفسيرات الثقافية. وسبب آخر من بين هذه الأسباب تلك الصلاة القدسية الليبرالية التى لا يزال ترتيلها مطردا وتفيد بأن التفسيرات الثقافية تصل إلى حد لوم الضحية، وهذا هراء فاضح ومماثلة ساذجة تكشف عن سقمها. ولنتأمل تلك الحالة الشائعة عن شخص يعانى من شعور بالدونية ويمارس سلوكا ينطوى على تدمير للذات ويقال إن هذا نتيجة مباشرة لما عاناه من اعتداء جنسى عليه وهو طفل ، وقد يتعاطف معه

شخص ما ويكشف عن المشكلات النفسية التى يعانيها هذا الاخر ويحثه على التماس علاج نفسى ، وإنه لعبث أن نتهم هذا الشخص بأنه يلقى اللوم على الضحية، ولكن هذا تحديدا ما يحدث عندما يُدان محلل متعاطف بأنه فقط ألمح إلى أن بعض مشكلات الأفارقة الأمريكيين ربما تكون نتائج مأساوية مترتبة على تكيفهم ثقافيا مع ماض بذىء.

سبب سيئ آخر للرقابة على التفسيرات الثقافية فى دراسة الأفارقة الأمريكيين هو النزعة القومية العرقية وما يسمى الكبرياء الأسود. إن الكبرياء العرقى الذى كان يوما عامل تصحيح ضرورى لقرون من العار العرقى والتنميط السلبى تحول الآن مصبوغا بالقسوة إلى تمجيد عرقى وإلى نزعة محورية أفريقية. وأضفت الدراسات القائمة على التعددية الثقافية عليها مشروعية أكاديمية ، ومن ثم فإن كل باحث يستحضر تفسيرات تاريخية ثقافية للمشكلات الاجتماعية ينظرون إليه كعنصر جاء داعيا إلى التناسى وليس للثناء، وأنه بذلك خطر يتهدد الإصرار على مشاعر جيدة إزاء "ماض قابل لأن يعود"، وثقافة ذات كبرياء وغير إشكالية بوسعها الحفاظ على مكانها وتزهو بأكاليل الغار فى المهرجان الأمريكى العظيم متعدد الثقافات.

ولكن ثمة سبب آخر للريبة فى التفسيرات الثقافية ألا وهو سوء الفهم خاصة من جانب أهل الاختصاص فى وضع السياسات وغيرهم من المعنيين بتصحيح الأدواء الاجتماعية، إذ يؤمنون باستحالة عمل أى شىء إزاء الثقافة. وينبع سوء الفهم هذا من النظرة إلى الثقافة كشىء ثابت لا يتغير. ويقترن بهذا السبب فى رفض التفسيرات الثقافية إيمان الكثيرين بأنها نظرة عنصرية للجماعة. ويكمن وراء هذا الاتهام كم مهول من مظاهر السخرية الفكرية ، لقد بدأت الدراسة الأنثروبولوجية الحديثة للثقافة كرد فعل صريح معاد للعنصرية وضد النزعة العنصرية للداروينية الاجتماعية خاصة تحت التأثير الليبرالى للنزعة النسبية الثقافية التى قال بها فرانز باوس ، والملاحظ على مدى النصف الأول من القرن العشرين أن كانت الثقافة تحديدا هى ذلك الشىء غير البيولوجى فى تطور الإنسان ، ولكن النزعة النسبية الثقافية لها أسلوبها فى تقويض دعائمها والهبوط إلى مستوى النزعة الجوهرية أى القول بأن الجوهر ثابت مطرد وله الأولوية على أية تحولات ظاهرية ، وهذا ما أشرت إليه فى نقدى

لاستخدامها خلال السبعينيات على أيدى كل من دعاة النسبية العرقية فى أمريكا، والمدافعين عن نظام العزل العنصرى "الأبارتهيد" فى جنوب أفريقيا.[٥] ومنذ عهد قريب جدا وجّه والتر بن ميشيل النقد ذاته للموجة الأخيرة من التقديس العرقى فى أمريكا. وأفاد والتر بن ميشيل صراحة أن المفهوم الثقافى التعددى الحديث عن الثقافة والهوية العرقية تحول ببساطة ليكون البديل عن النزعة العنصرية.[٦] وعلى الرغم من أن منتقدى النزعة الثقافية التعددية من أمثال ميشيل يدينون الاستخدام الثقافى التعددى للثقافة باعتباره عنصريا من زاوية شمولية عالمية، إلا أن الكثيرين من دعاة التعددية الثقافية يدينون التفسيرات الثقافية وبنفس الحماس بأنها عنصرية على نحو ما يتضح من تقرير دانييل باتريك موينيهان وسلسلة الهجمات ضده ، وهكذا نجد عالم الاجتماع الليبرالى روبرت بلونر فى عام ١٩٧١ يصف رفاقه الذين أكدوا دونية طبقة الأفارقة الأمريكيين وليس التمايز العرقى بأنهم "دعاة نزعة عنصرية جديدة".[٧] وهكذا أصبح مفهوم الثقافة، على نحو لا يصدق، مصطلحا عبثيا يجرى استعماله لأغراض سيئة، ويُدينه كل من أصحاب النظرية الكلية وأصحاب النظرة النسبية بأنه مفهوم عنصرى فى صراعاتهم الفكرية مع بعضهم البعض.

وثمة سخرية أشد وأنكى فى الهجوم على التفسيرات الثقافية باعتبارها عنصرية، وتتمثل فى أن جميع منتقدى الدور التفسيرى للثقافة يقدمون سرا ومن باب خلفى استثناء لسبب استخدام المفهوم. وهذا الاستثناء هو استخدامه فى الحرب الفكرية بين دعاة تأثير البيئة ودعاة الحتمية "الجينية"، الوراثية ، ونذكر هنا ما كان يسمى "حروب المنحنى الناقوسى" منذ بضع سنوات وقت احتدام الجدل بشأن مُعامل الذكاء فى آخر دوراته فى أمريكا. إذ خسر ريتشارد هرنشتين وشارلى موراى الحرب بيد أنهما على الرغم من هذا وجّها إصابة بالغة لعماد من عمد الدفاع الليبرالى عن الوضع البيئى والذى يقضى بأن فارق الانحراف المعيارى الوحيد فى درجات معامل الذكاء بين الأفارقة الأمريكيين والأوروبيين الأمريكيين يمكن تفسيره أساسا فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية الاجتماعية ، واعتمد هرنشتين وموراى على الكم الكبير من الشواهد والأدلة المتراكمة ليوضحا أن هذا الوضع لم يعد مقبولا، إذ غالبا ما أفسدت التفسيرات الهيكلية للاختلافات فى معامل الذكاء ما يسميه آرثر جنسين "الزيف

السوسيولوجى" والذى يشير إلى واقع أن المتغيرات الهيكلية المستقلة التى من المفترض أن تفسر دائما نتائج معامل الذكاء إنما هى نفسها حدثت جزئيا كنتيجة لمعامل الذكاء عند المفحوصين.

إننى لا أنوى أن أعيد من جديد الجدل القديم بشأن معامل الذكاء. ولكن أريد فقط أن أشير إلى أنه بعد أن استقر غبار المعركة ظهرت نقطة واحدة واضحة كالشمس، لها جانب سلبى وآخر إيجابى. أما الجانب السلبى منها فهو أنه على الرغم من أن العوامل الجينية تفسر فقط جزءا صغيرا من الاختلافات فى النتائج الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين الأفارقة الأمريكيين والأوروبيين الأمريكيين إلا أن أيًا منهما لا يفيد كمعيار لقياس المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية مثل دخل الأسرة. وهذه نقطة مهمة ضاعت تقريبا وسط حرارة الجدل. ولكن أكدتها نتائج حديثة العهد وأحيتها من جديد خاصة تلك النتائج التى تضمنتها دراسة تتصف بقدر من التماسك العلمى أكبر من "منحنى الناقوس"، وأعنى بها "فجوة درجة اختبار السود والبيض"، وأشرف على تحريرها كريستوفر جنكس ومريديث فيليبس، وتتلخص النتيجة العامة التى توصل إليها فريق الباحثين فيما يلى: أولاً، هوة درجة الاختبار بين الأفارقة الأمريكيين والأوروبيين الأمريكيين مهمة فى الحقيقة لتفسير الوضع المهنى والدخل فيما بعد، هذا على الرغم من أن ما يجرى قياسه ليس الذكاء الفطرى بقدر ما هو قياس مهارات تعليمية ومعرفية يمكن تعلمها. ثانيًا، إن هوة درجة الاختبار هذه تفسرها جزئيا فقط خلفية الوضع الطبقى أو الاجتماعى للطلاب ، أما الفارق الموضوعى والكبير ففى الدخل والذى لا يزال قائما إنما يفسر، على أحسن الفروض، نقطة واحدة من الفجوة العرقية الضخمة فى درجات اختبار الطلاب. والملاحظ أنه حين نضع فى الاعتبار جميع عوامل الخلفية الاقتصادية الاجتماعية مثل الثروة والمهنة، فإننا نفسر فقط ما لا يزيد عن ثلث الفجوة العرقية وهو ما يماثل تقريبا تقديرات هرنشتين وموراى.(٨)

إذا كانت الإجابة بشأن فجوة المهارات لا نجدها لا فى عامل التشبع الخاص بدرجات معامل الذكاء ولا فى الفوارق الاقتصادية الاجتماعية بين المجموعتين، إذن

أين نجدها؟ هنا نأتى إلى الجانب الإيجابى لما ظهر من خلال الجدل بشأن منحنى الناقوس. الإجابة فى كلمة واحدة هى الثقافة. ويقول عالم النفس هوارد جاردنر فى نقده لمنحنى الناقوس: "المعتقدات والممارسات الثقافية تؤثر على الطفل منذ لحظة الميلاد على أقل تقدير وربما قبل ذلك ، وأكثر من هذا أنه حتى توقعات الوالدين إزاء الطفل الذى لم يولد بعد وردود أفعالهما عند اكتشافهما لنوع جنس الوليد كل هذا له تأثيره ، وإن الأسرة والمعلمين وغير ذلك من مصادر التأثير فى الثقافة يشير إلى ما هو مهم بالنسبة للطفل فى طور النمو، وهذه جميعها رسائل لها أثرها على المدى القصير والبعيد."[٩]

ومن الأمور ذات الدلالة أن ميريديث فيليبس ومعاونوها وجدوا أن نتائج اختبار الأطفال كشفت عن آثار واضحة وكبيرة هى نتيجة ممارسات الرعاية الوالدية، وتفسر ما يزيد عن ٣,٥ نقطة من فجوة الاختبار بين الأفارقة الأمريكيين والأوروبيين الأمريكيين. وأكثر من هذا أن ما أجروه من ضبط ومراقبة أشار بقوة إلى أن هذه الممارسات جميعها بيئية.

وتدعم الدراسات النفسية هذه النتائج. ومن الأمور المثيرة للانتباه أنه قبل خمس سنوات من تاريخ نشر "منحنى الناقوس"، جاءت مفاجأة آرثر جنسن وهو دون منازع أكثر المدافعين دقة وتطورا عن النظرة الجينية إلى الفوارق العرقية. ذلك أنه أعلن آنذاك هزيمته وتخليه عن مسلماته وأن "الفرض الجينى سوف يبقى دون اختبار بأى طريقة محكمة ومقبولة لمدة غير محددة وأنها سوف تتجاوز على الأرجح أعمار علماء اليوم"[١٠] وقدم عالم النفس ناتان برودى عرضا شاملا لحالة المعرفة فى هذا الموضوع وقال "أسباب الاختلاف ربما نجدها فى الخبرات الثقافية المتمايزة التى تكتنف السود فى الولايات المتحدة."[١١] وأجاب عالم نفس مبرّز آخر وهو ريتشارد نيسبيت على هرنشتين وموراى وانتهى فى إجابته إلى النتيجة نفسها تقريبا. إذ دفع بأن هناك "فوارق منهجية ومنتظمة فى التنشئة الاجتماعية للأطفال السود والبيض وتبدأ من المهد". واستعرض عديدا من الدراسات التى تهتم إحداها بأبناء الزواج المختلط:

هناك الافتراض القائل بأن الأمهات أهم شأنا بكثير من الآباء بالنسبة للتنشئة الاجتماعية العقلية للأبناء، وأن ممارسات التنشئة الاجتماعية للبيض تفضل اكتساب المهارات والتى تتمثل فى درجات عالية فى اختبارات الذكاء. وحسب هذا الافتراض لنا أن نتوقع أن أبناء زواج مختلط حيث الأم بيضاء والأب أسود سيحصلون على درجات فى معامل الذكاء أعلى من أبناء زواج مختلط حيث الأم سوداء والأب أبيض. وهذا هو ما أكده الواقع. إذ ثبت أن أبناء الزواج المختلط يحصلون على تسع درجات فى اختبار الذكاء أعلى إذا كانت الأم بيضاء".[١٢]

وإذا كانت عوامل الانتخاب لا يمكن إسقاطها إلا أنها فيما يبدو تؤثر فى الاتجاهين "وانتهى نيسبيت على نحو معقول إلى نتيجة مفادها" إن معامل الذكاء الأعلى للأبناء المولودين من أمهات بيضاوات يجب أن نعزوه أساسا إلى عملية التنشئة الاجتماعية".[١٣]

وثمة تجاهل شديد الوقع إزاء استخدامات هذا الضرب من النتائج المذكورة توا، وإزاء الاستجابات نحوها. إذ حين يجرى استخدامها فى الجدل بشأن معامل الذكاء دفاعا عن الوضع الليبرالى والبيئى تكون مقبولة بل سرعان ما يتبناها المتحاورون. ولكن استخدام هذه النتائج ذاتها فى أى سياق آخر يجعل المتحاورين ينظرون إليها شذرا وبغضب شديد. لماذا؟ لأن مثل هذه النتائج أشبه بلعنة تحل على الكبرياء العرقى وسياسات الهوية والنزعة النسبية السائدة داخل الأوساط الأكاديمية الليبرالية. ولكن إذا حدث فى أى سياق آخر أن ترددت آراء فيليبس ومعاونيها والتى تقرر أن "الوالدين اللذين يريدان أن يحقق أبناؤهما نتائج جيدة فى الاختبارات (وهو ما يعنى جميع الآباء والأمهات) فإن ممارسات الطبقة الوسطى فى الرعاية الوالدية ستبدو فعالة، أو القول "إن الفوارق العنصرية فى ممارسات الرعاية الوالدية تبدو

أيضا مهمة ، كذلك الحال إذا قيلت حجة نيسبيت التى تقرر أن "الممارسات الثقافية للامهات الأمريكيات من أصل أوروبى أكثر كفاءة من ممارسات الأمهات الأمريكيات من أصل أفريقى. إذا قيل هذا فى أى حرم جامعى سوف يُدان قائلوها بأنهم عنصريون أقحاح ومتعصبون متطرفون لثقافة قومية.

وهذه مسألة مثيرة للسخرية. إن الأفارقة الأمريكيين ومسانديهم الأكاديميين أعجز من أن يختاروا الأمرين معا، إذ لو أن العوامل الثقافية كان لها الأولوية كأساس للتفسير فى الحروب الدائرة بشأن معامل الذكاء فسوف يكون من المستحيل على النقاد أصحاب النزعة التعددية الثقافية وعلماء الاجتماع الليبراليين أن يختزلوهم إلى ما سمته مارجريت آرشر: وضع التبعية الكسولة".[١٤] إن هذه الرقابة الانتقائية للاستخدام السببى لمفهوم الثقافة شوهت وأفسدت دراسة التاريخ الاجتماعى للأفارقة الأمريكيين وقضاياهم المعاصرة.

وطبيعى أن الحقيقة البسيطة والصريحة تتمثل فى أن لا ضرورة للصراع بين الاستخدام السببى للثقافة ومعالجتها فى ضوء عبارات وصفية خالصة أو مشروطة. ويمكن عادة حسم الصراع ما إن يفهم المتحاورون أنهم يستخدمون مفاهيم مختلفة عن الثقافة، وأن الدراسات السببية تنطلق غالبا من مستويات مختلفة فى التحليل عن مستوياتها عند تناولها فى ضوء عبارات رمزية أو وصفية. علاوة على هذا فإن التفسير الثقافى لا يلغى الأسباب الاجتماعية. والملاحظ غالبا أن الأهم والأكثر إفادة فى أى دراسة تحليلية هو تحديد وتفكيك التفاعل التفسيرى المعقد بين العوامل الثقافية وغير الثقافية. ويمكن فى هذا التفاعل أن تكون كلا من مجموعتى العوامل عوامل مستقلة ومشروطة فى نموذج سببى واحد، ويجب أولاً أن نفهم أن التفسير لا يعنى اتخاذ نظرة حتمية، وأذكر هنا ما قاله جود إناف "تساعدنا البيولوجيا على تفسير السلوك البشرى ولكنها لا تحدده ولا تجعله حتميا، كذلك بالمثل تساعدنا الثقافة على تفسير السلوك ولكنها أيضا لا تحدده على نحو حتمى."[١٥]

مفهوم الثقافة

أعنى بالثقافة رصيدا من الأفكار تنتقل اجتماعيا وتتولد عبر الأجيال عن كيفية العيش وإصدار الأحكام سواء عامة أو فيما يتعلق بمجالات محددة ومميزة للحياة، إنها منظومة معلومات ذات مستويات متباينة من الخصوصية: فهى عند أحد المستويات عامة كأنها إطار من أفكار عن الأساليب التى تعرض بها الذات نفسها فى نطاق عام؛ وهى على مستوى آخر منظومة معلومات صغرى تصف أقل وسيلة لصناعة أطعمة يشتهر بها المجال مثل الحمص بالكارى أو القديد. وهذه المنظومة المعلوماتية كما عبر عنها جود إناف فى جملة واحدة "أكثر مما يجب على الناس تعلمه لكى يتسنى لهم العمل على نحو مقبول كأعضاء فى جماعة اجتماعية والمشاركة فى الأنشطة التى يباشرها أعضاء الجماعة مع بعضهم".(١٦) والثقافة كما أوضح أيوجين هن هى "مفهوم يتناول بالضرورة ما هو ملائم شكليا وأيضا ما هو كفء وفعال أيكولوجيًا. ومن ثم فإن الثقافة هى ما يتعين على المرء معرفته للعمل على نحو كفء فى بيئة ما."(١٧) والثقافة من ناحية أخرى تشتمل على سلوك منقول مناهض اجتماعيا وليس فقط السلوك المقبول من جماعة ما.(١٨) وهذه نقطة لها أهمية خاصة بالنسبة لمن يدرسون تجربة الأفارقة الأمريكيين نظرا لأن العمليات الثقافية التى يريد البعض أن يفهمها تكون غالبا هى على وجه التحديد العمليات المنحرفة وغير المقبولة سواء لدى المجتمع الواسع الأوروبى الأمريكى أو لدى جماعة الأفارقة الأمريكيين. ونحن لا نستطيع أن نقصر الثقافى فقط على ما هو معيارى.

وأنا ألتزم بالنصيحة المهمة للغاية التى قال بها روجر كيسنج إذ يرى أن من الأفضل "تضييق مفهوم الثقافة بحيث يتضمن الأقل ويكشف الأكثر.(١٩) وهكذا يحدثنا روى داندراد عن "نظرية جزئية عن الثقافة، أى نظرية عن 'أجزاء' الثقافة وتكوينها وعلاقاتها بأمور أخرى".(٢٠)

والثقافة يكتسبها أو يتعلمها الأفراد. إنها ما يعرفونه. ولكن هذا لا ينفى وجود بُعد جمعى أو مشترك للثقافة، كيف يمكن لنظرة فردية باطنية عن الثقافة أن تتوافق مع أية فكرة عن الثقافة كمجموعة ظواهر تمثل قاسما مشتركا؟ يجرى هذا من خلال مفهوم النماذج الثقافية، كما يؤكد كيسنج، والتى هى "فى آن واحد ثقافية وعامة شأن

معارف الناس التى تراكمت تاريخيا وتجسيدات اللغة والمعرفى أو الإدراكى فى صورة أطر معرفية نبنى العالم على هديها".[٢١]

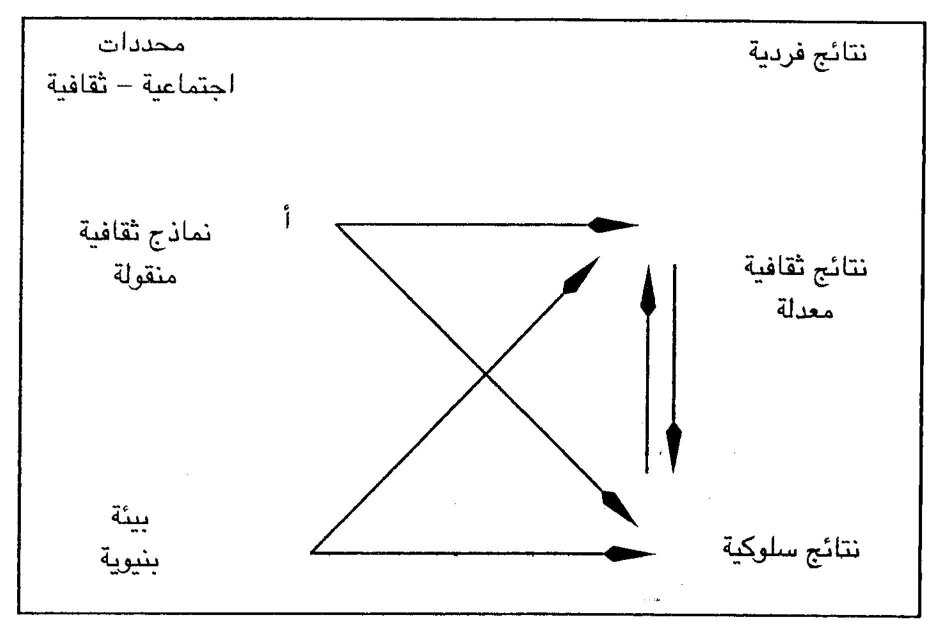
ولكن هذه النماذج ليست مجرد صندوق عدد وأدوات على نحو ما أكدت آن سويدلر، عالمة الاجتماع فى ورقة بحثها التى يأتى ذكرها كثيرا.[٢٢] وإذا كانت هى نظرة قيمة عند علماء الاجتماع لكى يؤكدوا دور العنصر الفاعل فى التحليل الثقافى، إلا أنها تفشل فى إدراك وتحديد وجهين آخرين حاسمين للثقافة. وإن صندوق العدد والأدوات لا نفع منه إذا لم يكن هناك ما نصنعه أو نعمله. وإن العناصر الثقافية هى دائما، أولاً، خطط للعيش، ومخطط عام للكيفية التى يفكر بها المرء، ويحكم ويعمل أشياء فى حياته. كذلك يكون صندوق العدد والأدوات لا نفع منه بدون الخبرة أو المهارة اللازمة لاستخدام العدد. وتعتبر النماذج الثقافية كذلك قواعد ومبادئ لبيان كيف نحقق وننجز الخطط الثقافية.

ويدور بعض الجدل حول مصدر هذه القواعد. من المرجح أن ذات القدرة على صناعة القاعدة والتى توجه تحصيلنا للغة هى أيضا تعمل من أجل اكتساب بعض النماذج الثقافية، خاصة نماذج السلوك الاجتماعى. وإذا كان المرء يستنتج بعض القواعد بفضل قدرته الفطرية على صوغ القواعد، إلا أنه يكتسب أخرى عن طريق التعليم، ويستمد بعضها بطريقة تجمع بين المنهجين.

ويعارض دوروثى هولاند ونعومى كوين أية دراسة نمطية للنماذج الثقافية ووضعها فى "نماذج من" أو "نماذج لأجل" كما ذهب البعض. ويقترحان بدلا من ذلك:

> **"يجرى استخدام النماذج الثقافية الأساسية للنظام ذاته - وفى بعض الحالات النموذج الأساس نفسه - لأداء ضروب متباينة من المهام المعرفية المختلفة. وتفيد هذه النماذج الثقافية أحيانا لتحديد أهداف العمل، وتفيد أحيانا أخرى لتخطيط نهج تحقيق الأهداف المعلنة، وأحيانا ثالثة لتوجيه الإنجاز العملى لهذه الأهداف، وأحيانا رابعة لفهم دلالة الأعمال، وسبر غور أهداف آخرين، وتفيد علاوة على هذا لتوليد تعبيرات يمكن أن تؤدى أدوارا متباينة فى جميع هذه المشروعات وكذا فى تفسير ما حدث بعد ذلك".[٢٣]**

بعبارة أخرى فإن النماذج الثقافية هى المقابل السوسيولوجى للخلايا الجذعية البيولوجية Biological stem cells كيف نكتسب هذه النماذج؟ بوسيلتين. الوراثة من جيل سابق عن طريق التنشئة الاجتماعية، والتعلم بين أبناء الجيل من الأقران والنظراء وآخرين من ذوى الحيثية عن طريق المحاكاة والتعلم، وكذا بطريقة غير مباشرة عن طريق فعاليات مختلفة مثل وسائل الإعلام "الميديا" أو الشخصيات العامة. وإننى أتفق مع روبرت بويد وبيتر ريتشيرسون فى أن التعلم الاجتماعى هو "نقل استعدادات سلوكية مستقرة"، وأن الاستقرار هنا يعنى تلك الاستعدادات المستقلة عن الأحداث البيئية غير المتوقعة[٢٤]. وإذا كنت سوف أعتمد فيما يلى على النظرية الثقافية عند بويد وريتشيرسون، إلا أننى أريد أن أوضح أننى أختلف معهما من حيث أننى أدرج ضمن نماذج النطاق الثقافى للسلوك كل ما يتعلمه المرء من خلال المحاولة والخطأ عند استجابته إزاء تفاعلاته مع الآخرين والقوى البيئية أو البنيوية.



شكل ١٥ – ١ التفاعلات بين النماذج الثقافية والبيئة البنائية والنتائج السلوكية

وحرى أن نشير هنا إلى تسميتين ثقافيتين أخريين، الأولى أنه يجب ألا نخلط بين النماذج الثقافية والسلوك. ويلحظ بويد وريتشيرسون أن "شخصين لهما مجموعتان متطابقتان من الاستعدادات المكتسبة ثقافيا يمكن أن يسلك كل منهما على نحو مختلف عن الآخر تماما في بيئتين مختلفتين[٢٥]. ثانيا: إن التغيرات الثقافية والقوى التى تفسر التباينات وحالة عدم الاستقرار لهما نفس درجة الأهمية فى أى نظرية عن الثقافة التى توليها للقوى التى تفضى إلى نقل النماذج المستقرة.

النهج التفاعلى مع الثقافة والبيئة البنائية: مثال من الأفارقة الأمريكيين

اسمحوا لى أن أصور العلاقة بين الثقافة والبيئة الاجتماعية من خلال مثال من التجربة الأفروأمريكية. إن النماذج الثقافية والعوامل البيئية أو البنائية لها عائدها الثقافى والسلوكى بالنسبة للأفراد، وينتج عنها نموذج سببى يتألف من أ - نماذج ثقافية موروثة عن الجيل السابق، ب - نماذج ثقافية معدلة هى نتاج تغيرات طرأت على النماذج الموروثة بسبب أخطاء منقولة عند التعلم والمحاكاة، وكذلك بسبب ملاءمات لاستراتيجيات جديدة للتكيف مع البيئة من خلال المحاولة والخطأ. ج - مجموعة الأحداث الطارئة البيئية وكذا البنائية بخاصة. د - النتائج السلوكية التى نريد تفسيرها. ويوضح الشكل ١٥ – ١ هذه التفاعلات السببية.

ولنفترض أن (د) هى المشكلة المطلوب تفسيرها وهى المعدل المرتفع حاليا لهجرة الأب للأطفال بين الأفارقة الأمريكيين. ويبلغ هذا المعدل الآن ٦٠ بالمائة بين جميع الأطفال الأفارقة الأمريكيين. وهذه المشكلة الوحيدة الأكبر لدى الجماعة، وهى أيضا مصدر مشكلات أخرى كبيرة. ترى ما هى التفاعلات السببية التى تفسر هذه المشكلة السلوكية؟

ورث الجيل الراهن نموذجا ثقافيا (أ) الذى نشأ أصلا فى بيئة سابقة وهى العبودية (١٦٤٠ – ١٨٦٥). ثم تكيف بعد ذلك مع بيئة ثانية ونقل عبرها الحصاد المرهون أو الغلة المشتركة (١٨٨٠ – ١٩٤٠) حسب نظام المزارعة. نعرف أن الأفارقة

جُلبوا كعبيد وأتوا ومعهم نماذج محددة من نظام القرابة وأدوار الجنوسة ومفاهيم عن العلاقة الجنسية والرعاية الأبوية. ولكن النظام الجديد اكتسح وأطاح بالغالبية العظمى من هذه النماذج، خاصة دور الأب والزوج إذ لم تعد له شرعية أو سلطة. ولم يعد للرجل حق القوامة على الزوجة أو الأبناء. ولكن نموذج غرب أفريقيا للخصوبة العالية والاعتقاد بأن ذكورة الرجل ومكانته رهن عدد أبنائه تشابك مع متطلبات نظام العبودية. وكان أحد الهموم الأساسية لهذا النظام هو الحاجة إلى المزيد من السكان العبيد، خاصة بعد إلغاء نظام تجارة العبيد عام ١٨٠٧ . ومن هنا شجع أصحاب المزارع قيام وحدات تناسلية ثابتة. والنتيجة نشوء نمط سلوكى نجد فيه ثلثى مجموع الزيجات تتألف من رجل وامرأة وأطفالهما، وثلث من نساء تركهن أزواجهن ويرعين أطفالهن بمساعدة أقاربهن.(٢٦)

وسبق لى أن دفعت فى كتابى "شعائر الدم" بأن الزعم بأن الزيجات القائمة بين رجال ونساء عبيد هى "زواج" وأن البيوت التى يقيمونها "أسر نواة مستقرة" إنما هو تزييف سوسيولوجى، ذلك أن تركيز الاهتمام البحثى التصحيحى على الشكل البنائى لزيجات العبيد حرف الانتباه بعيدا عن الأداء الوظيفى لها وعن طبيعة العلاقات التى شكلت هذه الزيجات وعن النماذج الثقافية المقترنة بها، إن الغالبية العظمى من الرجال لم تتح لهم فرص الحياة المنتظمة مع زوجاتهن. وإن نصف أصحاب الزيجات المستقرة عاشوا فى مزارع أخرى، وثلث من لهم أبناء لم تكن لهم مثل هذه الزيجات المستقرة. ومن ثم، وتأسيسا حتى على الأرقام التى قدمها المؤرخون التصحيحيون نجد على الأقل أن ثلثى البالغين من الرجال ممن لهم أبناء لم يعيشوا فى المقر نفسه، بل وغالبا لم تكن لديهم فرصة العيش فى المزرعة نفسها التى تعمل فيها زوجته وذريته. علاوة على هذا كانت كل مقاطعة تضم فريقا من الرجال الذين هجروا زوجاتهم وليس معهم أبناؤهم. ويؤلف هؤلاء ما بين ١٠ إلى ١٥ بالمائة من مجموع الرجال، والذين يتعين عليهم الاستجابة لاحتياجاتهم الجنسية بطريقة أو بأخرى. وهكذا فإن الغالبية العظمى من الرجال (ثلاثة أرباع الرجال على الأقل) اعتادوا أن يعيشوا أطول فترة من حياتهم بعيدين عن أى بيت مستقر مع أطفالهم بما فى ذلك عدد كبير ممنْ نعتبرهم فى زيجات مستقرة. علاوة على هذا، فإن العبيد أيا كانت

طبيعة زيجاتهم نادرا ما كان يتوفر لهم وقت للتفاعل مع أطفالهم. إن الموضوع كله بالنسبة للعبيد هو أنهم عبيد، ويعملون عبيدا.

وبعد قرنين ونصف ظهرت نماذج ثقافية عديدة استجابة لهذا النظام. أحدها نموذج الجنسانية التعويضية أو النشاط الجنسى التعويضى، ونظرا لأن الوضع الجديد ينكر على الرجال أى ادعاء بالمكانة فى المجتمع الأوسع، أو أى ادعاء بالمشروعية إزاء الزوجة أو الأبناء فقد أدى هذا بالرجال إلى ترسيخ نموذج منقول معهم من غرب أفريقيا خاص بالفحولة والخصوبة العالية كرمزين للكبرياء والمكانة لدى الذكر. ويرتبط بهذا برباط وثيق نموذج الرعاية الأبوية غير الآمنة ، وهذا نموذج غير أفريقي. وإنما هو تكيف مباشر مع النظام العبودى. وتظاهر السيد بالمسئولية عن أن يعيل أبناء العبد، وشجع الكبار على إنجاب أكبر عدد ممكن. وربما انهمك بعضهم عن عمد فى ذلك وكأنه تخصص للإنجاب.[٢٧] ونظرا لأن السادة أرادوا امتلاك نتاج العلاقة الجنسية لعبيدهم الذكور فقد شجعوا العبيد الذكور على معاشرة العبيد النساء الموجودات فى مزارعهن. وأدت هذه الزيجات أيضا إلى خفض كبير جدا فى كلفة ضبط وتوجيه العمالة نظرا لأن العبيد المقيمين فى مثل هذه الزيجات التناسلية المستقرة أقل رغبة فى الهرب. ومع هذا، وكما أشرنا آنفا، فإن نصف الزيجات المنتظمة فقط للعبيد هى التى جمعت بين الرجل وشريكته على أرض مزرعة واحدة.

ونشأت نماذج أخرى مكملة للنموذجين السابقين، الأول نموذج التمركز حول الأم الذى يثبت بدرجة عالية علاقة الأم ـ الطفل ويقويها على حساب رابطة الأب ـ الطفل. ونموذج آخر هو استقلالية الأنثى ـ وهو نموذج منقول ولكن بيئة العبودية دعمته وعدلته. والمعروف أن مجتمعات غرب أفريقيا التقليدية لم تألف مستوى المشاركة الاقتصادية للزوجة واستقلالها النسبى. ولكن هذا النموذج المنقول دعمته بقوة الحيادية الاقتصادية بين الجنسين داخل النظام العبودى بالنظر إلى العبيد، إذ كان النساء يعملن على قدم المساواة مع الرجال فى الحقول. ثم إن الطلب على المزيد من العبيد عزز طاقة العبيد على الإنجاب، وعلى الرغم من أن المّلاك شجعوا كلا الجنسين على التكاثر إلا أن الملكية الشرعية لذرية العبيد تحددها الأم. حقا إن بعض

الملاك تحيزوا بقوة للروابط الأسرية الأنثوية، أى الحرص على الاحتفاظ بالعلاقات بين الأخوات والأم - الأخت وغير ذلك من روابط التمركز حول الأم بينما يعمدون بقسوة ضارية إلى بيع الأبناء والأخوة.(٢٨)

أخيرا كانت هناك حقيقة بسيطة وقاسية وهى أن العبيد الرجال افتقروا إلى الشىء الوحيد الذى يعتمد عليه جميع الرجال الآخرين عند الهيمنة على المرأة: التحكم فى الممتلكات. وأدت النماذج المرتبطة بالمرأة إلى ترسيخ النموذجين الذكريين موضوع الدراسة: الجنسانية التعويضية والرعاية الأبوية غير الآمنة أو عديمة الحيلة. غير أن العبيد تعلموا أيضا الكثير من النماذج الثقافية الأخرى على مدى فترة العبودية إذ تأثر العبيد الأمريكيون، بحكم الضرورة تأثرا قويا بالنماذج الثقافية لمُلاكهم الأورو - أمريكيين، وتبنوا وعدّلوا من لغة وديانة وموسيقى ملاّكهم (إذ اكتسبوا بعض جوانب موسيقاهم). وتبنوا بطبيعة الحال نماذجهم المتعلقة بالجنوسة والعلاقة الزوجية والأسرية. وعلى الرغم من أن بعض هذه النماذج، مثل المثل الأعلى الأبوى المستقر للزواج المشروع والأسر والذى يكون فيه الزوج - الأب العائل الرئيسى، كانت بعيدة المنال بالنسبة للعبيد (وتم استدخالها كمثل عليا فى الفكر) إلا أن نماذج أخرى مثل ازدواجية المعيار الجنسى، والجنسانية القائمة على الاغتصاب من جانب كثيرين من رجال الجنوب الأورو - أمريكيين كانت داعمة للنماذج الطارئة للجنسانية التعويضية والتى ظهرت بين العبيد الذكور.

وتضمن نظام المحاصصة الذى جرى تطبيقه عقب مرحلة العبودية قسمتين لهما أهمية خاصة. الأولى، أنه على الرغم من إلغاء حق ملكية شخص لشخص آخر عام ١٨٦٥ إلا أن ثقافة العبودية لم تنتف. والحقيقة أنها ترسخت أكثر بعد نهاية مرحلة إعادة البناء وأبقت على إنكار الرأى العام على الذكر الأفروأمريكى حقه فى الشرف والذكورة. وطبيعى أن كان الأسلوب الكلاسيكى الذى يتبعه الجنوب لتحقيق هذا هو الإعدام بدون محاكمة قانونية والذى كان، كما أوضحت فى مكان آخر، ضربا من الاحتفال الشعائرى بالتضحية البشرية والتى تبلغ ذروتها فى الخصاء الرمزى والحرفى للذكر الأفروأمريكى.

القسمة الثانية المهمة لنظام المحاصصة يتمثل فى أنه على الرغم من أن الرجل الأفروأمريكى محروم من أغلب أشكال العمالة ذات القيمة والمعنى، ومحروم كذلك من امتلاك أرض إلا أنه كان بإمكانه الحصول على أى أرض زراعية مادام قد قبل نظام المحصول المرتهن. وكان لهذا النظام نتائجه المدمرة، والتى لخصها طولانى فى ما يلى:

> **"التضحية" الشخصية بالتكوين المرجأ والمتأخر للأسرة اقترن غالبا بوضع محدد وهو أن تأسيس أسرة داخل الاقتصادات الزراعية ليس فقط أمرا غير ضرورى للسود الريفيين، بل وكان أمرا غير ذى حدود إلى حد كبير. كذلك تم فرض قيود على الفرص الاقتصادية البديلة بسبب عدم توفر نسبى لفرص العمالة غير الزراعية للسود علاوة على المناخ العنصرى المعادى الذى ساد بعد الحرب الأهلية.[٢٩]**

هاتان القسمتان الجديدتان فى البيئة شجعتا بقوة على ظهور نمط الزواج المبكر والخصوبة العالية. إذ إن الوسيلة الوحيدة أمام الرجل لكى يشق طريقه فى الحياة هى الكدح إلى أقصى حد ممكن فى الأرض المتاحة له، وإن الوسيلة الوحيدة للحصول على هذا العمل تتوفر له من خلال زوجته وأبنائه. وهكذا أعقب العبودية ميل سلوكى نحو الزواج وتكوين أسر كبيرة بين جماهير الأفرو أمريكيين الفقراء، والملاحظ أن الرجال والنساء من بين الطبقة الوسطى الصغيرة والطبقة العاملة فى المدن والتى لا تزيد حجما عن تلك، أصبح بوسعهم أخيرا تحقيق المثل الأعلى الثقافى للزواج، وتكوين زيجات محترمة وأبوية بعد العبودية، وهذا ما فعلوه. وساعد إيمانهم الأصولى على ترسيخ هذا الاتجاه، بيد أن ما يعنينا هنا هو التطورات بين جمهور الخاضعين لنظام المحاصصة فى الريف.

ما الذى كان يجرى بين جمهور الفقراء الخاضعين لنظام المحاصصة وراء زواجهم الشكلى المبكر وأسرهم الكبيرة؟ الشىء المفجع أن هذا النظام رسخ النموذجين الذكريين اللذين نشأ خلال فترة العبودية. أولاً، رسخ نموذج الأبوة غير

الامنة. لم يكن على الرجل أن يفكر مليا فى أمر موارده قبل أن ينجب. الأرض وغيرها من وسائل الإنتاج متاحة. إن كل ما يحتاجه هو الأيدى العاملة - من امرأة طيبة قوية ضمانا لأكبر عدد من النسل. والمفجع أن الأبناء كفوا عن مساندة الأب بدلا من أن يحدث العكس (إذ كانت الأسر غير ذات كيان خلال هذه الفترة نظرا للاستغلال المفرط للأبناء). وكان الأبناء ممنوعين فى الغالب الأعم من تحصيل أى قدر من التعليم حتى الابتدائى ضمانا لخدمة هذا الغرض.

ثانيا - السخرية البشعة من رجولة الأفروأمريكى على أيدى مجتمع السادة الأوروأمريكيين أدت إلى تعاظم الحاجة إلى التعويض الذكورى من جانب الجماهير الفقيرة من الذكور الأفروأمريكيين. كان الأفارقة الأمريكيون محرومين من أى فرصة لإثبات جدارتهم وقيمتهم فى المجتمع الواسع، محصورين أو أسرى وضع يشبه وضع القنانة؛ وعرضة للسخرية والاستهزاء للوجه الأسود مع الغناء الجماعى على القيثار طبقا للثقافة الشعبية فى النصف الشمالى من البلاد. وإذلالهم بوحشية وضراوة فى أعمال عامة وضيعة وطقوس الخصاء حيث يسكن ويقيم الأفريقى. فى مثل هذا الوضع لم يكن أمام الأفروأمريكى من وسيلة للتعبير عن رجولته إلا وسيلة واحدة: الفحولة والتحكم فى المرأة، ولكن النساء اللاتى يريدون التحكم فيهن كن خارج حدود سيطرتهم. وهذه ثمرة قرنين ونصف فى ظل عذاب العبودية والحيادية - الجنوسية. وكانت النساء فى أعماقهن ساخطات على هذا السلوك التعويضى خاصة حين أخذ صورة الخيانة الزوجية، ولسوء الحظ لم يكن لأغلبهم فرصة للاختيار سوى أن يبقين محتفظات بزواجهن حيث المزرعة التى يعملن عليها نظرا لانعدام الفرص أمامهن كما هو الحال بالنسبة للرجال. والتمسن الدعم والعزاء من قريباتهن. وفى هذا السياق، كما تقول أنيتا واشنطن "نفهم بسهولة الأواصر القوية التى نلحظها بين الأمهات السوداوات وأبنائهن، والقيمة الكبرى التى توليها المرأة، كما نلحظ، لدورها كأم، وأولوية هذا كله على دورها كزوجة وعاملة".(٣٠)

هنا إذن وراء الهدوء الظاهرى للوحدات المؤلفة من والدين حسبما سجلت الإحصاءات السكانية، والتى تعتبر بؤرة الاهتمام الوحيدة للمؤرخين التصحيحيين، تطور أكثر وأكثر النزاع بين الرجال والنساء الأفروأمريكيين، وتولدت النماذج الثقافية

الذكورية خلال العبودية. وهذه هى التى انتقلت مع حركة الهجرة الواسعة إلى الشمال واستمرت حتى وقتنا هذا فى المدن الرئيسية. وهذه هى الفترة التى أنتقل إليها الآن.

تشير النقطة (ج) فى الرسم إلى التفسير البنائى الغالب للسلوك والذى يؤكده علماء الاجتماع. وأوضح الأمثلة فى هذا:البطالة والدخل المنخفض، والآثار المترتبة على الجوار فى الموائل المنفصلة وكذا التمييز العرقى والجنوسى فى العمالة. ويندرج ضمن هذا أيضا برامج الحكومة التى تهدف إلى مساعدة الفقراء: الائتمان الضريبى على الدخل وأيضا برنامج AFDC وما أشبه. وثمة قسمة أخرى مهمة لهذه البيئة وذات أهمية خاصة بالنسبة للأفارقة الأمريكيين ألا وهى أهمية صناعة الرياضة والفرص التى توفرها لقلة ولكنهم نجوم رياضيون ذوو شأن كبير جدا . والملاحظ أن هذه الأوضاع وان بدت مهمة فى أى تحليل نهائى إلا أنها لا تفسر بشكل مباشر سوى جزء ضئيل من النقطة د.

ودفع كثيرون بأن التوقعات الاقتصادية المتدنية للشباب من الأفارقة الأمريكيين فى المدن تفسر كلا من انخفاض مستوى معدل الزواج وارتفاع معدل الولادات غير الشرعية.[٣١] وأشار آخرون إلى وضع عمالة المرأة وعلاقة ذلك بشركائهن.[٣٢] وقد يكون صحيحا، كما أشارت أخيرا كاترين نيومان، من أن الرجال "الذين يفتقرون إلى ما يجعل منهم آباء جيدين، غالبا ما لا يكونون كذلك".[٣٣] ولكن تظل حقيقة واقعة وهى أن الفقر لا يفضى إلى حالة الهجر الواسعة النطاق التى يتخلى فيها الآباء عن الأبناء. وهذا ما تشهد به تقريبا كل الجماعات العرقية الأخرى فى أمريكا بما فى ذلك المكسيكيون الأمريكيون الذين ترتفع مستويات الفقر بينهم إلى أعلى من الأفارقة الأمريكيين. ونشهده أيضا لدى جميع المجتمعات البشرية تقريبا بما فى ذلك الهند بكل كثافتها السكانية المهولة وما يعانيه سكانها من فقر وبطالة. وواقع الحال أن أفضل المعلومات المتاحة تبين ضعف العلاقة بين توفر الوظيفة ومعدل الزواج.[٣٤] وأكد مؤخرا الاقتصادى جورج أكيرلوف أن الزواج يفسر نشاط قوة العمل لدى الرجال علاوة على الكثير من النتائج الاجتماعية الأخرى الطيبة. ذلك أن الرجال المتزوجين "يحصلون على أجور أعلى، وأكثر ميلا للبقاء ضمن قوى العمل وأقل ميلا للبطالة بسبب ترك العمل كما أن معدلات البطالة بينهم أقل كثيرا، وهم أميل إلى العمل وقتا كاملا وأقل رغبة

فى العمل لفترة محدودة فى السنة".[٢٥] ويذهب أكيرلوف إلى أن تغيير العوامل الاجتماعية (ويعنى بذلك أساسا ما نسميه نحن النماذج الثقافية) يفسر الهبوط الحاد فى معدل الزواج على مدى العقود الأخيرة. ويرى أن هذا الانخفاض يفسر، حسب تقديره، جزءًا مهمًا من زيادة الجريمة وغيرها من مشكلات اجتماعية. ولكنه لا يبذل أى محاولة لتفسير هذه التغيرات الثقافية ، وربما كان إسقاطه للمتغيرات الاقتصادية عملا سابقا لأوانه ، ونقترح هنا نوعا لنموذج تفاعلى أقدر على تفسير كيف أن الأنماط الثقافية تتفاعل مع الأنماط البنائية وتتولد عن ذلك نتائج غير مرغوبة.

هنا يمثل النموذج الثقافى المنقول (أ د) إجابة ممكنة. إذ من الممكن يقينا أن أقلية فقيرة من الرجال الأفارقة الأمريكيين الفقراء يحققون فى الواقع العملى نماذج الرعاية الوالدية التى تعلموها من الجيل السابق. بيد أننى أعتبر مثل هذه النتائج المباشرة ثانوية شأن النتائج البنائية المباشرة. أولاً، لنتذكر أن النماذج ليست هى السلوك ذاته ، وأن الغالبية العظمى من الرجال الأفارقة الأمريكيين الذين تعرضوا لهذه النماذج إنما تبنوا من الواقع نماذج أخرى ويسلكون سلوكا مختلفا ، وأنا لا أملك المبالغة فى التأكيد على النقطة التالية: واقع أن ٦٠ بالمائة من الأطفال الأفارقة الأمريكيين بدون آباء، لا يعنى أن نسبة مئوية مماثلة من الآباء الأفارقة الأمريكيين هجروا أبناءهم. والحقيقة أن الغالبية العظمى من الآباء الأفارقة الأمريكيين يسلكون سلوكا ينطوى على مسئولية تجاه أبنائهم وينهجون وفق التيار الرئيسى لنماذج الرعاية الأبوية ، والصحيح أن أقلية من الرجال الفقراء عادة ذوى التعليم المحدود هم من يكشفون عن مثل هذا السلوك ، ولكن نظرا لارتفاع معدلات الخصوبة لديهم ينتهى الأمر بالنسبة إليهم بخلق مشكلة الحرمان من الأب لدى غالبية من الجيل الأصغر للجماعة كلها. وإنه لخطأ كبير أن نقلل من تقديرنا للنتائج المترتبة على نطاق الجماعة للسلوك التكاثرى لهذه القلة من الرجال مثلما أنه من الخطأ أيضا أن نعمم الأمر على الآباء الأفارقة الأمريكيين على أساس نماذج وسلوك هذه الأقلية.

ونجد فى المقابل التفسيرَاتُ الأساسية للناتج السلوكى د تتمثل فى المسارات غير المباشرة (ج ب د) (وأ ب د) وكذا المسار اللولبى المركب السببى مثل (ج د ب د).

ولنتأمل أولاً المسار (ج ب د). أعطانا لى رينواتر تحليلا باكرا (ولا يزال هو الأفضل) لهذا المسار.[٣٦] ودفع بأن ثقافة الطبقة الدنيا "تمثل حالات تكيف مع متطلبات المجتمع بغية الأداء المتوسط والموارد التى يمكنهم أن يسيطروا عليها فى حياتهم اليومية."[٣٧] وبينما يتمسك الرجال والنساء من الطبقة الدنيا بالمعايير الرئيسية فإنهم يطورون تقنيات بقاء العمل فى عالم المسائل غير الموروثة: ومع الزمن تكتسب تقنيات البقاء هذه طابع الألعاب البديلة، ولها قواعدها الخاصة الموجهة للسلوك، ولكن قواعد التشغيل هذه نادرا ما تدعم وتديم تحديا ثابتا لصواب المعايير الأكبر للمجتمع والحاكمة للعلاقات بين الأشخاص وكذا المكانات الأساسية الاجتماعية فى الزواج، والعلاقات بين الأب - الأبناء وما أشبه."[٣٨] وبدلا من هذا تكتسب الثقافة الثانوية للطبقة الدنيا استقلالا وظيفيا محدودا عن الثقافة التقليدية العامة حيث الحياة الاجتماعية للطبقة الدنيا يكون لها ضرب من الاستقلال الذاتى الوظيفى المحدود مقابل بقية المجتمع". والشىء المفجع أن هذا الانفصال الحادث بين الالتزام الثابت إزاء النماذج الثقافية الرئيسية للسلوك الأبوى، خاصة من جانب الأم هو الذى يؤدى إلى الناتج السلوكى للتفكك بين الزوجين وتخلى الأب عن الأبناء. إذ أن الرجال يكونون فى غاية السعادة فقط حين يعيشون مع نسوة يصبرن على إغراقهم فى المغازلة ، ولكن نساء الطبقة الدنيا من الأفارقة الأمريكيين يرين مصلحتهن فى رفض هذا وإيثار ممارسة دور الأم الوحيدة أكثر من الوصول إلى حل وسط مع النماذج الثقافية المستقرة فى أعماقهن بشأن صورة السلوك الصحيح الأبوى والزوجى. وثمة بُعد مهم فى النموذج (ج ب) وهو أن البيئة الحضرية الحديثة تقدم لأول مرة فرصا اقتصادية أفضل نسبيا للمرأة علاوة على ما تقدمه الدولة من إعانة رفاه. وهؤلاء على عكس زوجات حقبة نظام المحاصصة، غير مجبرات على تحمل نماذج ثقافية وسلوكيات ذكورية تمثل انتهاكا لنماذجهن الثقافية ولحسهن الخاص بالاستقلال. وهنا يكون نموذج (ج ب د).

وحرى بنا أن نلحظ أن هذا التفسير يميزه ويعلى من قيمته أنه يضع فى الاعتبار النماذج الثقافية للمرأة ووضعها الاقتصادى الاجتماعى مثلما وضع فى الاعتبار

نماذج الرجال وسلوكهم بدلا من أن يقتصر ببساطة مخلة على ظروف الذكر (ج د) عند تفسير النموذج (د).

ويشير المسار (أ ب) إلى تعديل النماذج الموروثة تحت الضغط البيئى (ج) واستجابة لاستراتيجيات التكيف التى ناقشناها توا. ونحن نرى الآن أن كلا من نموذجى الرعاية الأبوية غير الآمنة والجنسانية التعويضية دعمتهما مجموعة الأحداث البنائية الجديدة. وتلاحم النموذجان الآن فى نموذج جديد يتسم أحيانا بأن له حداً يعبر عن الكراهية للنساء، إذ الملاحظ أن الرجال من أبناء الطبقة الدنيا ذوى التحصيل العلمى الضئيل، والأجور العالية على نحو غير واقعى، أصبحوا غير متلائمين مع مجتمع ما بعد التصنيع الذى ظهر إلى الوجود مؤخرا، والأسوأ من هذا فيض الهجرات بعد عام ١٩٦٥ لعمالة متدنية المهارات، والذى انضاف إلى المنظومة، ويفضلهم أصحاب الأعمال فى الكثير من المدن الكبرى.[٣٩] وأدى كبرياء وتطلعات السود إلى مستويات مرتفعة من الاغتراب. واكتسب النموذج الموروث للجنسانية التعويضية قوة دفع وإلحاح أكبر. ونظرا لأن النساء الآن لديهم وسائل المقاومة، فإن هذا، إلى حد ما، يضاعف من إشباع الانتصار الجنسى. وتحدد كبرياء الذكر الآن، أكثر مما كان فى السابق، فى ضوء تخصيب المرأة. والملاحظ أن غالبية من أجابوا على رين واتر "أشاروا إلى أن الأولاد إما لا يعبأون ويكونون غير مبالين بواقع حمل صديقاتهم من البنات، أو أنهم، وهو ما يحدث مرارا بصورة مثيرة للدهشة، يشعرون بالفخر لأن كون بنت تحمل من الولد شهادة على أنه رجل."[٤٠] وبعد ربع قرن من إجراء هذا البحث فى منتصف الستينيات اكتشف إيليا أندرسون وآخرون نماذج ثقافية مطابقة مما يفيد بمنظومة انتقال ثقافى.[٤١]

قسمة جديدة أخرى عن البيئة، إذ يؤدى النموذج ج مباشرة إلى تعديل وتعزيز وتكثيف هذين النموذجين الموروثين، ويتمثل هذا فى إلغاء حاجز اللون فى مجال صناعة الرياضة، مما يؤدى بالتبعية إلى صعود عدد كبير من الشباب الأفروأمريكى إلى مستوى نجوم الرياضة ذوى الشهرة الفائقة. ويأتى غالبية هؤلاء من المعازل العنصرية (الجيتو) الفقيرة للسود، وعلى الرغم من أن أعداد هؤلاء النجوم أصحاب الملايين الكثيرة قليلة جدا قياسا إلى جمهور السود من أبناء الطبقة الدنيا إلا أن

تأثيرهم واسع النطاق. إنهم كنماذج لدور يؤدونه رسخوا ودعموا كلا من النموذج الثقافى للجنسانية القائمة على السلب Predatory sexuality ونموذج الرعاية الأبوية غير الآمنة. واقترنت هذه التطورات بتطور آخر لظاهرة يغلب عليها الطابع الثقافى: ظهور ثقافة الهيب هوب التى شهدت، مثل الرياضة، ظهور العديد من النجوم ذوى الشهرة الفائقة الخارجين من بطون المعازل العنصرية الفقيرة، ودعمت هذه الثقافة بطريقة صارخة أكثر النماذج تعارضا مع حياة الطبقة الدنيا فى الحضر، إذ تحتفى بالاغتصاب الجماعى على يد عصابة على نحو لم يحدث من قبل، والجنسانية القائمة على السلب، وتحلل الأبوة من مسئوليتها. ولعل من المعقول أن نخلص هنا إلى أنه بين عدد كبير من شباب الطبقة الدنيا من الأفارقة الأمريكيين فى الحضر أضحت هذه النماذج معيارية تماما، وأن الرجال يتصرفون وفقا لها حيثما استطاعوا.

وهكذا لدينا أ و ج يقودان إلى نماذج متباينة ب فيما بين الأجيال وداخل الجيل. ويفضى كل من النموذجين إلى نموذج معدل موحد للجنسانية والرعاية الأبوية بين شباب الرجال. ويتجلى هذا فى النموذج (د) الذى يشجع بدوره اتجاهات نحو المجتمع الرئيسى والعمل (د ب) وأسلوب حياة نابع من المعزل العنصرى (الجيتو) والذى يقوى النماذج المعدلة الجنسانية التعويضية مع القائمة على السلب والرعاية الأبوية غير الآمنة. وفى هذا السياق المعارض للمعايير الرئيسية يزيد احتمال أن يتحقق عمليا النموذجان المعدلان الجنسى والأبوى فى شكل النموذج (د).

خاتمــــة

هدفى الرئيسى من هذا الفصل أن أرد مفهوم الثقافة كعامل سببى إلى دراسة مشكلات الأفارقة الأمريكيين دون أن أقع فريسة للمشكلات المنهجية والنظرية والأيديولوجية التى يعانى منها كثير من الدراسات السابقة. وأكدت أن هذه المهمة ذات شأن كبير للغاية الآن نظراً لأن أفضل ما قدمه علم الاجتماع أخذنا إلى حدود تفسيرات بنائية خالصة لهذه المشكلات.

وأشرت بإيجاز قرب بداية الدراسة إلى أن كثيرين من علماء الاجتماع يحجمون عن أخذ الدور السببى للثقافة مأخذا جادا بسبب اطراد شيوع أكذوبة قديمة بالية عن القصور الذاتى الثقافى. ولكن، وكما أكدت فى هذا الفصل، فإنه على الرغم من أن مظاهر الاتصال الثقافى قائمة يقينا، إلا أن الناس ليسوا عبيدا لها. إنهم يستخدمونها ويمكنهم تغييرها إذا أرادوا ذلك حقيقة.

وواقع الحال فى الغالب الأعم أن النماذج الثقافية يمكن تغييرها على نحو أسرع وأكفأ من تغيير العوامل البنائية. وأن الإبانة عن دورها السببى لا يعنى بحال من الأحوال إدانة للنفس بسبب الوضع القائم ، حقا إن النقد السوسيولوجى يغدو مثيرا السخرية إذا ما ذهبنا إلى أن الطبقة هى التفسير الأفضل لأغلب الموضوعات فى المبحث ، ولكن ما هو الشىء الذى يمكن أن يكون أكثر ثباتا من الطبقة؟

ولنحاول أن نفكر فى مجال مهم للثقافة الأمريكية ونظامها الطبقى على مدى النصف الثانى من القرن العشرين. إذ خلال هذه الفترة تم إلغاء كل ثقافة التمييز العرقى ضد الزنوج ـ النظام الذى يشرع بالقانون ويقر بمقتضى الثقافة الفصل والتمييز اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بشكل سافر صريح وهو النظام الذى أنشئ وترسخ خلال ثلاثة قرون ونصف سابقة ـ وشهدت هذه الفترة تحولات أساسية فى النماذج الثقافية للجنوسة والتى تأسست على مدى آلاف السنين السابقة من تاريخ البشرية.

ولكن خلال هذه الفترة ذاتها تفاقمت مظاهر التفاوت وعدم المساواة فى الحياة الاقتصادية الأمريكية أكثر مما كان عليه الوضع فى أى وقت مضى من تاريخ البلاد. وأصاب التغيير متغير الطبقة ، الأثير جدا لدى علماء الاجتماع والذى يرونه دائما ناضجا للتغيير.

تُرى ألم يحن الوقت بعد لكى نبدأ الحديث عن كعكة الطبقة؟

(١٦)

تفكيك الثقافة

ناثان جليزر

العلاقة بين الثقافة والمسارين الاجتماعى والاقتصادى لمختلف الأقليات والجماعات العنصرية والعرقية فى الولايات المتحدة تراها واردة فى حوار أوسع نطاقا عن دور الثقافة فى مصير الأمم. وصيغ السياق على أساس أطروحات مثيرة للغضب بشأن أسباب النزاع الدولى وثروات الأمم على نحو ما فعل صمويل هنتنجتون ودافيد لانديس، ولورانس هاريزون، وفرنسيس فوكوياما وكذا الجدل الواسع النطاق بشأن القيم الآسيوية، ونحن فى هذا الحوار الأوسع نتعامل مع فئات أكبر من الجماعات العرقية الأمريكية. والتى بدأت حياتها بالنسبة للغالبية العظمى منهم، فى أمريكا كشظايا لمجتمعات وأمم وحضارات أكبر كثيرا ثم سرعان ما دخلت فى عمليات تثاقف واستيعاب داخل المجتمع الأمريكى الأكبر. ومع الوقت اضمحلت وذوت، بالنسبة للغالبية العظمى لهذه الجماعات، الحدود التى كانت يوما إطارا لتحديدها وتعريفها، وتحقق ذلك من خلال علاقات الزواج المتبادلة والتحول العقيدى وتغيير الهويات، وأصبح من المشكوك فيه الحفاظ على عناصر، إن كانت هناك عناصر، للتمايز الثقافى فيما بينها، وأضحوا جميعا جزءا من مجتمع وحضارة أمريكيين كبيرين.

ونحن فى الحوار الأوسع المحدد لإطار هذا الفصل نتعامل مع ديانات عالمية وفلسفات عالمية وثقافات عالمية على نطاق قارى، مثلما نتعامل مع أمم ومجتمعات،

ونفكر فى أسباب النزاع الدولى والثروة أو الفقر القومى، أما فى الحوار الأضيق نطاقا فإننا نتعامل مع قضايا أقل حجما وأهمية مثل النجاح النسبى فى مجال الاقتصاد والتعليم للجماعات العرقية المختلفة. والملاحظ أن تاريخ هذه الجماعات يصعب تتبعه فى أغلب الحالات إلى أبعد من ثلاثة أجيال فى أمريكا.

ترى ما علاقة وأثر نجاح أو فشل الجماعات العرقية والعنصرية الأمريكية إزاء التصنيفات الأضخم مثل الحضارات العالمية، والأديان العالمية والثقافات العالمية؟ وما الرابطة بين الحوار الواسع والحوار الضيق المحدود؟ أيًا كان ما يفسر مصير الأمم والقارات، هل يمكنه أن يفيدنا لفهم مصير الجماعات العرقية الأمريكية؟

مثال ذلك ما الرابطة بين واقع مشترك يمكن أن نلحظه بين الجماعات العرقية الأمريكية، مثل تركزهم فى بيئات اقتصادية معينة والحضارات الأوسع التى وفدوا منها مهاجرين؟ نعرف أن قطاع أكشاك بيع الصحف والمجلات فى نيويورك سيتى مجال الهنود الآسيويين، وأن مَحّال بيع الفطائر فى كاليفورنيا احتلها الكومبوديون، هل ثمة أية رابطة بين التمركز المهنى الهندى فى نيويورك والحضارة الهندوسية؟ (ويمكن أن نشير إلى تمركزات مهنية أخرى للهنود مثل الطب والعلم حتى يكون سؤالنا أقل مدعاة للسخرية). هل هناك أية رابطة بين حضارة الخمير وتمركز الكوبيين فى مجال بيع الفطائر؟ يبدو لأول وهلة أن الفكرة متكلّفة وبعيدة الاحتمال مهما كان الذى يدور فى عقلنا حين نفكر فى حضارة الخمير سواء أطلال الأنجكور(*) أو الأوضاع الشديدة الاختلاف اليوم.

وإنه لأمر مثير للخوف التحول فى الحجم من الحضارة الهندوسية بتاريخها الممتد ثلاثة آلاف سنة، وسكانها البالغ عددهم الآن بليون نسمة، وتأثيرها على امتدادات واسعة داخل آسيا إلى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المميزة لمليون مهاجر هندى فى الولايات المتحدة. ويقودنا هذا إلى أن نتحقق من أن

(*) الأنجكور : أطلال واسعة شمال غرب كمبوديا تضم أنجكور توم عاصمة الخمير القديمة ، ومعبد أنجكور دات . (المترجم)

أيًا كان المعنى الذى نقصده للثقافة أو الحضارة بمعناهما الواسع سوف تدور بعقلنا بالضرورة أمور مختلفة عندما نفكر فى دورها فى تحديد مصير الهند، ودورها بالنسبة للتقدم الاقتصادى للهنود الآسيويين الأمريكيين. ومناقشتى فى هذا الفصل يحدد شكلها ومعالمها التباين الواضح بين هذين النطاقين وسوف أحاول أن أمحِّص عن كثب ما الذى يمكن أن نعنيه عندما نستخدم مقولة "الثقافة" كتفسير.

'الثقافة' فى القرن العشرين

أستهل حديثى بعدد من الملاحظات الأولية بشأن تحول مكانة الثقافة كتفسير على مدى القرن الماضى، نحن ندرك جميعا أننا قبل أن نلجأ إلى الثقافة اليوم لتفسير الاختلافات فى التقدم الاقتصادى أو الاتجاهات السياسية بين الأمم والجماعات العرقية نفضل أولاً أن نجد تفسيرات أخرى. فالثقافة من أقل المقولات التفسيرية تفضيلا فى نظر التفكير المعاصر، وأقل العوامل استحسانا وقبولا هو العنصر أو السلالة - الخصائص الوراثية (الجينية) - والذى كان له دور كبير على مدى أطول فترة فى النصف الأول من القرن، بكل ما ترتب عليه من نتائج سيئة والتى لا تزال مستمرة فى الظهور بين الحين والآخر، ونحن نفضل أن لا نشير إليه أو أن نستخدمه اليوم وإن بدا أن ثمة رابطة بين السلالة والثقافة ولكن ربما على نحو عرضى فقط، ونعرف أن السلالات الكبرى إجمالا تميزها ثقافات مختلفة، وأن هذه الرابطة بين الثقافة والسلالة هى أحد أسباب ضيقنا من التفسيرات الثقافية.

جاء حين من الزمن بدت الثقافة فيه أكثر نفعا واستحسانا من السلالة لتفسير الاختلاف. ولنتأمل كتاب روث بينديكت "أنماط الثقافة" وهو عمل شديد الاحترام صدر عام ١٩٣٠، وكان مقروءا على نطاق واسع فى الجامعات خلال الخمسينيات والستينيات لأنه فسر الاختلاف بين الجماعات فى ضوء أسس غير جينية وغير عنصرية. واعتادت التفسيرات العنصرية أن تكون تفسيرات محافظة، أو أسوأ من محافظة. وتبدو وكأنها لا تسمح بالتغير. وقاوم علماء الأنثروبولوجيا التقدميون

وهاجموا اتخاذ السلالة أو العنصر أساسا للتصنيف والتفسير الاجتماعى. وبدت التفسيرات الثقافية على النقيض تفسيرات ليبرالية تفاؤلية، إن المرء لا يسعه أن يغير سلالته ولكن بإمكانه أن يغير ثقافته.

ولم يطل الزمن الذى اعتبر فيه الباحثون الثقافة كمتغير تفسيرى عاملا أثيرا ومستحسنا. أولاً، وكما أشرت، هناك الرابطة الحتمية، ليست رابطة منطقية بل واقعية، بين السلالة والثقافة. ثانياً بدا من الأمور البغيضة استخدام الثقافة لتفسير السبب فى أن جماعة أو أمة ما لم تزدهر. وحيث إننا جميعا نرى التقدم الاقتصادى أمرا مرغوبا فيه، إذن لابد من سبب- أى من شىء -غير مرغوب فيه كامن فى الثقافة ويعوق التقدم الاقتصادى، حقا إن بعض الاتجاهات فى التفكير المعاصر (مثل الاتجاهات التى تنتقد النتائج البيئية الناجمة عن التطوير الاقتصادى أو النتائج الثقافية للعولمة) يمكن أن تنظر باستحسان إلى الثقافات التى تشجع التقدم الاقتصادى، ولكن الملاحظ أن التفكير يتخذ مسارا آخر فى أغلب المجالات، وأحسب أن التأويلات الجغرافية ستكون أكثر شيوعا، ذلك أن بالإمكان كمثال ودون اللجوء إلى السلالة أو الثقافة أن تفسر لنا التأويلات الجغرافية تخلف أفريقيا حيث نجد المرافئ الطبيعية الجيدة والمحدودة القائمة على سواحلها كان لها دور محدود فى التجارة والتبادل بالقياس إلى اليونان أو أوروبا.

وبنى اليسار السياسى تفسيراته على أساس الاختلافات فى القوة ودرجة الاستقلال، وآثر هذا التوجه لتفسير الفوارق بين الأمم والقارات، وكذا الفوارق بين الجماعات العرقية والعنصرية الأمريكية، ولكن الراديكاليين وكذلك الليبراليين نظروا بارتياب إلى التفسيرات الثقافية. وبدا أنهم "يلومون الضحية".

وهكذا فقدت التفسيرات الثقافية الهالة الليبرالية والتقدمية التى كانت لها أيام فرانز باوس، وروث بينديكت، ومرجريت ميد. وهكذا وضح أن السلالة أمر غير قابل للتغيير على عكس الثقافة. وها نحن اليوم نجد الثقافة مقاومة للتغيير شأن السلالة. إننا إذا لجأنا إلى ديانات العالم وحضارات العالم التى ترجع جذور نشأتها إلى ألفى أو ثلاثة آلاف عام وأردنا أن نستعين بها لتفسير طبيعة الثقافات المتمايزة تُرى ما هى

حدود الأمل الذى يراودنا من أجل إحداث تغيير حقيقى لخصوصياتها الأساسية؟ وإذا قصرنا جهدنا على نطاق أصغر للجماعات العرقية الأمريكية، ولجأنا إلى التفسيرات الثقافية ترى ما هى حدود الأمل الذى يراودنا من أجل تحقيق تقدم للجماعات المتخلفة؟

تبدو لنا الثقافة اليوم عاملا مقاوما للتغيير على نحو يقارب كثيرا السلالة. وذهب علماء الأنثروبولوجيا التقدميون إلى أن الثقافة قابلة للتغيير، وها نحن الآن ممنوعون اليوم من التفكير فى الثقافة على هذا النحو، وإن أحد أسباب ذلك أننا نحذر التدخل فى ثقافة ما بهدف تغيير خصوصياتها، على افتراض أننا نعرف كيف نفعل ذلك. ونحن حينما نفكر فى أن جميع الثقافات جديرة بأن تلقى احتراما وتقديرا على قدم المساواة، فما هو مبرر تدخلنا إذن - سواء أكان تدخلا عاما أم خاصا - وتغيير قسمة ثقافية نظن أنها علة تقيد التطوير الاقتصادى؟ وما هى ولايتنا للتدخل؟ علاوة على هذا فإننا لسنا على يقين تام بشأن كيفية التدخل لتغيير الثقافة، أو معرفة أى جوانب فى ثقافة جماعة ما بحاجة إلى تغيير، إن الثقافة مفهوم أسفنجى يشمل الكثير جدا. وجدير بالذكر أن التعريف الأنثروبولوجى الأول لمصطلح الثقافة تضمن حرفيا كل شىء يميز جماعة ما، غير ما يتعلق بالوراثة الجينية، وهكذا نفقد الرؤية الواضحة التى تكشف لنا عن الشىء المتضمن فى الثقافة ويعوق التقدم الاقتصادى. ترى هل هو الأسرة، الدين، الموقف من العمل، الموقف من التعليم؟ علاوة على هذا فإن كل مقولة من هذه المقولات يمكن أن نجد تحتها مقولات ثانوية قد يرى البعض أنها مهمة للنجاح.

ليس معنى هذا أن على علماء الاجتماع أن يكفوا عن استخدام الثقافة وصولا إلى الفهم، ولكن حرى بهم أن يعرفوا أنهم يشاركون فى مشروع خطر. إن اللجوء إلى الثقافة كمتغير تفسيرى من شأنه أن يثير مشكلات سياسية خطرة مثل ما يثيره لجوؤنا إلى متغير السلالة، ولكن قبل الحديث عن هذا، علينا أولاً أن نفكر فى كيفية استخدام الثقافة كمتغير تفسيرى.

كى ننتقل من النطاق الأكبر للقارات والديانات العالمية والأمم إلى الجماعات العرقية الأمريكية نحتاج إلى إدخال تعديلين أساسيين. وبعد أن نمضى فيهما شوطا بعيدا ربما لا يتبقى بين أيدينا سوى النزر اليسير لكى نفسر على أساسه الثقافة إذا ما تصورناهما على أنهما ثقافة بالمعنى الواسع.

التعديل الأول

الجماعات العرقية والعنصرية فى الولايات المتحدة لم تترك عشوائيا الجماعات السكانية الكبرى ذات الثقافات المميزة. إن المليون صينى فى الولايات المتحدة لا يمثلون صينا أكبر حجما من ذلك ألف مرة، كذلك الحال بالنسبة للمليون هندى آسيوى المقيمين فى الولايات المتحدة ، وهذا هو أيضا حال كل جماعة عرقية أو عنصرية فى الولايات المتحدة حتى وإن تجاوز نسلهم سكان الأمة التى وفدوا منها، الأمر الذى يصدق على الأيرلنديين وربما على بعض الجماعات الأخرى. إن من يزور أيرلندا وهو على علم بأيرلندية بوسطون سوف تصدمه على الفور بعض الفوارق المذهلة، ترى هل مرجع ذلك إلى المناطق أم إلى الطبقات فى أيرلندا التى وفد منها المهاجرون الأمريكيون أو إلى تأثيرات الحضارة أو الثقافة الأمريكية التى تؤثر على المهاجرين الأيرلنديين ونسلهم؟

يفد المهاجرون من مناطق وطبقات وجماعات فرعية متمايزة يضمها كل مجتمع، وغالبا ما يكونون من مناطق وجماعات فرعية لها تراث متعلق بالهجرة، معنى هذا أن النزوح قصد الهجرة يدعم نفسه ليستديم فى الحركة من هذه المناطق الفرعية جغرافيا واجتماعيا. ويتأتى هذا من خلال الرابطة الأسرية وسلسلة من المعارف المفيدة يتواصلها الأقارب والأصدقاء فى بلد النزوح إلى مناطق الهجرة المحتملة. والملاحظ أن المهاجرين يشكلون مجتمعا عرقيا محليا فى البلد المستقبل للهجرة ويفدون أحيانا من مناطق صغيرة بدرجة مذهلة فى البلد الذى يحملون اسمه ويحدد هويتهم، ويصدق

هذا، كمثال، على أبناء بنجلاديش فى بريطانيا. وقد يفد المهاجرون من قطاعات النخبة فى أحد المجتمعات كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين الهنود الأسيويين، أو ربما يمثلون طبقات مشتغلة بالتجارة والأعمال كما هو الحال بالنسبة للّبنانيين والسوريين. ونجد النقيض لذلك إذ ربما يفدون من بين فئات الفلاحين الكادحين ذوى المكانة المتواضعة كما هو الحال بالنسبة للمهاجرين الأُول من الصينيين واليابانيين والسيخ الذين هاجروا فى فترة باكرة إلى أمريكا، ويمثل هؤلاء، على الأرجح، الفئات المتواضعة بل أصحاب مشروعات الأعمال المتواضعة أكثر مما يمثلون النخبة.

إذن على أى نحو يحمل أو يمثل هؤلاء "ثقافاتهم"؟ لا ريب فى أن لهم ثقافاتهم - هكذا كل إنسان. ولكن إذا كنا نتحدث عن الثقافة بالمعنى الأعم، فما الذى تقوله لنا الكونفوشية أو البوذية أو الطاوية عن المهاجرين الصينيين الذين يفدون من الأراضى الساحلية الجنوبية ويعملون فلاحين ولا يتحدثون الماندارين(*)؟ ما الذى تقوله لنا إيطاليا الواسعة عن المهاجر الإيطالى النمطى الفقير وابن الجنوب وغير المتعلم؟ هل نأخذه مثالا للثقافة والحضارة فى أوروبا الكاثوليكية، فى البحر المتوسط وممثلا لحياة الريف بحيث نقول إن هذا كله لابد أن نضعه فى الاعتبار كعوامل ميزته؟ إن هذه التصنيفات من وجهة نظر التفسير واسعة وفيها إطناب كثير، لقد مايز ماكس فيبر وغيره من المحللين بين أوروبا الكاثوليكية وأوروبا البروتستانتية وذلك ضمن جهدهم لتفسير التطوير الاقتصادى، ولكن المرء يعجب ويتساءل ما هى الرابطة بين كاثوليكية إيطاليا وكاثوليكية أيرلندا، وهذان بلدان وفدت منهما جماعات كاثوليكية مهاجرة هى من أضخم الجماعات فى الولايات المتحدة، وهل كاثوليكيتهم المشتركة سوف تفسر لنا الكثير عنهم؟

النقطة التى أريد أن أوضحها من هذا التعديل الأول هى أن الثقافة بمعناها الواسع لابد من تفكيكها إلى عناصرها المتنوعة جدا والتى تسم بميسمها المهاجرين الأمريكيين الذين وفدوا من مقاطعات وطبقات وجماعات فرعية متمايزة داخل الثقافة

(*) لغة كبار موظفى الدولة فى إمبراطورية الصين قبل ثورة ١٩٤٩ . (المترجم)

الأوسع. ونذكر هنا أن روبرت ريدفيلد وميلتون سنجر وكلاهما من أساتذة الأنثروبولوجيا بجامعة شيكاغو استحدثا فى خمسينيات القرن العشرين فكرة هى أننا حين نتحدث عن الثقافة فإننا نتعامل مع كل من التراث الأعم والتراثات الصغرى، ويشير التراث العام إلى النصوص الشرعية والطقوس والمراسم، والقداسة والتقاليد التاريخية الكبرى والتى ربما لا تعنى الكثير بالنسبة لسكان الريف لما لهم من "تراثات صغرى" أو لأبناء المدن الجدد. ولا ريب فى أن بعض أجزاء التراث الأعم يتم نقلها، ولكن بصورة معدلة أو شائهة، وتمتزج على مستوى القرية بالتراثات الشعبية التى ربما لا علاقة لها بالتراث الأعم، وتمتزج على مستوى المدينة بالثقافة الشاملة الخاصة بالإعلام الجماهيرى. وعندما يهاجر الناس من أبناء القرى أو أبناء مدن الأقاليم المتنامية إلى الولايات المتحدة، فإن بالإمكان هنا أن نعتبرهم كافة ممثلين للتراث الأعم مع قدر قليل من الحذر، وأحسب أننا لو عدنا إلى تلك الدراسات والتحليلات سنجد غذاء كثيرا موضوعا للتفكير بشأن العلاقة بين الثقافة والمصائر المتباينة للجماعات المهاجرة إلى الولايات المتحدة. وثمة شىء واحد لنا أن نتعلمه وهو أنه أيًا كانت خصائص التراث الأعم إلا أنها ربما لا يكون لها سوى تأثير طفيف على التراثات الصغرى.

ثمة نقطة أساسية أخرى حرى أن تكون واضحة لنا وهى أنه نادرا ما ضمت صفوف المهاجرين أبناء النخبة حملة التراث الأعم، وتكاد تكون تجربة المهاجرين اليهود مثالا نمطيا فى هذا الشأن. إذ مع كل موجة هجرة ابتداء من أول هجرة للسفارديم فى القرن السابع عشر ومروراً بألمانيا فى القرن التاسع عشر، ثم إلى شرق أوروبا فى أواخر القرن التاسع عشر. ضمت هذه الهجرات عدداً قليلا من الرجال المتعلمين وبضعة حاخامات وعددا قليلا من حملة التراث العام، أى التراث الذى نذكره عندما نفكر فى الديانة والثقافة اليهودية، أو تراث النصوص الكلاسيكية، لذلك كنت أندهش إذ أجد إنجازات يهودية غير متناسبة فى مجالات التعليم العالى والتى تؤدى إلى القيام بدور غير متناسب أيضا فى العلم والبحث العلمى والمهن العلمية وهى ظواهر بدت واضحة جدا خلال النصف الثانى من القرن العشرين. والحقيقة أن "التراثات اليهودية" العامة اعتادت النظر بعين الريبة والازدراء إلى كل

المعارف المعاصرة تقريبا. علاوة على هذا، فإن المهاجرين ضموا عدداً محدوداً من الممارسين للمعارف اليهودية التقليدية. ولكن بمرور الوقت شارك هؤلاء الخبراء الدينيون الفقهاء فى الثقافة التقليدية فى الهجرات - بيد أنى أتساءل فى دهشة ماذا أفادت جهودهم من أجل تأسيس التعاليم الدينية التقليدية داخل الولايات المتحدة وما علاقتها بإنجازات اليهود فى الفيزياء النظرية أو فى القانون أو الطب وغير ذلك من المجالات المعتمدة على التعليم العالى.

ثمة هفوات وفجوات كثيرة على طول الطريق أثناء الانتقال من التراث العام (الذى يمكن وصفه فى ضوء نصوصه الشرعية الرئيسية والحواشى والطقوس والمراسم والتاريخ الخاص به) وصولا إلى هؤلاء الذين ربما يمارسون صوراً متباينة منه - تراثات صغرى ربما لا تربطها سوى علاقات بعيدة. ترى إلى أى حد يمكن للتراث العام أن يفيد فى تفسير مصير أولئك الذين تربطهم به علاقات بعيدة؟

لقد شد انتباهى تعليق مثير للشك على لسان رجل الاقتصاد السنغافورى جون وونج بشأن الدور المحتمل للكونفوشية فى نجاح الاقتصاد فى سنغافورة وشرق آسيا بعامة. (إننى لا أرى تعليقات كثيرة مماثلة مثيرة للشك مما يجعلنى أهتم بهذا التعليق). يقول وونج إن الاقتصاديين لن يأخذوا التفسير الكونفوشى مأخذا جادا إلا إذا:

"تجلى فى ضوء فرض قابل للاختبار، إذ لا يكفى الدفع بعبارات عامة بأن السلوك الكونفوشى يفضى إلى مزيد من المدخرات الشخصية ومن ثم إلى مزيد من التكوين الرأسمالى. وإنما يتعين البرهنة بدليل قوى ومحدد على ما إذا كانت مثل هذه المدخرات تم استثمارها على نحو إنتاجى فى مشروعات أعمال أو صناعة أم تم تبديدها فى مصارف غير اقتصادية مثل الوفاء بالتزامات خاصة والتى هى أيضا وفى النهاية جزء من نظام القيم الكونفوشى، ويتعين كذلك توضيح كيف أن القيم الكونفوشية أدت بالفعل إلى تطوير فعّال للقوى البشرية فى

ضوء دعم عملية الارتقاء بالمهارات وليس فقط التثقيف الفكرى الذاتى أو الالتزام بمسارات أدبية تعود بالفائدة على صاحبها فقط. ولقد كان السيد الكونفوشى فى صورته النموذجية فى الماضى يكشف عن ازدراء سافر للعمل الوضيع."(١)

إن ما يسأل عنهوونج بارتياب هو ما إذا كان بإمكاننا حقيقة أن نجرى تجربة الانتقال من التراث الأعم للكونفوشية إلى نجاح تلك المجتمعات، أو، وهو ما أضيفه أنا، نجاح الجماعات العرقية التى يمكن ربطها بها. وسألت السؤال نفسه عن الرابطة بين التراث الأعم للتعاليم اليهودية والنجاح غير المتناسب لليهود فى العلم المعاصر وفى التعليم والمهن الراقية. وكم هو يسير القفز من التراث الأعم إلى الجماعات الراهنة والأفراد الذين بإمكانهم ادعاء رابطة تاريخية. ويمكن للمرء أن يتبين وسط الذرية المعاصرة من سلالة التراث الأعم النزر اليسير من حقيقته الأصيلة.

وليس جون وونج وحده المتشكك فى جدوى التراث الكونفوشى أو الثقافة الكونفوشية من أجل التطوير الاقتصادى. ذلك أن صن يات صن وغيره من الإصلاحيين والثوريين لم يكونوا متشككين فقط فى قيمة التقاليد الكونفوشية، بل نعوا عليها لما لها من دور رئيسى فى الإبقاء على الصين متخلفة، وشجبوا الثقافة التقليدية الصينية التى أدت إلى تخلف الصين اقتصاديا وسياسيا. هل كانوا على خطأ؟ هل تغيرت الكونفوشية بحيث إنها فى فترة ما قيدت التطور الحديث للصين بينما يسَّرته فى فترة أخرى؟ ألسنا الآن منشغلين بمحاولة تفسير واقع بعد حدوثه؟ ما حدود الكونفوشية فى النجاح التعليمى والاقتصادى لأبناء الصين فى أمريكا؟

وطبيعى، وعلى الرغم من الاهتمام بالتراثات الكبرى والديانات الكبرى والأخلاق البروتستانتية، وكل ما هو مناظر لها فى العالم ربما نستطيع تقديم تفسير جيد تماما ودفاع جيد أيضا عن دور الثقافة فى الإنجاز الاقتصادى للجماعات العرقية. وسبيلنا أن نلجأ إلى التراثات الصغرى، الثقافات المتمايزة لمجتمع تجارى ومجتمع مشروعات

أعمال كمثال، أو ثقافات فلاحين كادحين ومستقرين. إن الجماعات العرقية الناجحة وفدت من كل من الخلفيتين المذكورتين، ومن غيرهما. ولكن أيا كانت الخلفية الثقافية يلزم إدخال تعديل ثان لربط الثقافة بالنجاح الاقتصادى، ونعنى بذلك الظروف التى يجد المهاجرون أنفسهم فيها عند وصولهم إلى المهجر، وحالة الاقتصاد والفرص المتاحة وطبيعة المجالات التى استقروا فيها وما إلى ذلك.

اكتشف علماء الاجتماع المعاصرون أن لهذا العامل المتغير أثره مع ثبات كل العوامل الأخرى. وهكذا إذا حاولنا تحديد دور التحيز أو الثقافة فى تفسير ذوى الأعمال المتدنية بين السود سيكون لزاما إدخال مثل هذه التوفيقات كأن نقارن بين جماعات من العمر نفسه، والتعليم نفسه والمنطقة الجغرافية نفسها - ونظرا لأن الأجور تختلف باختلاف البيئة سيكون لزاما، على الأرجح أن نضع فى الاعتبار اختلاف مقار الإقامة بين الريف والحضر، مادامت الأجور تتأثر بذلك أيضا وما شابه ذلك، وواضح أن النتيجة المترتبة على ذلك هى خفض أو "تفسير" الفارق. وسوف يتخلف أو يتبقى شىء ما، وهنا ربما نتبين أثر التمييز أو أثر الثقافة، ويحدث أحيانا أن يتيسر تفسير كل مظاهر الاختلاف ولا يتبقى شىء. ولكن سواء تبقى أم لم يتبق شىء، فإنه أيا كانت طريقتنا فى تحليل الثقافة إلى عوامل، مثل مناهضة التمييز، فسوف نكون دائما بصدد مشكلة.

التعديل الثانى

تظهر المشكلة عند صياغة النموذج التفسيرى. كيف نفصل الثقافة عن القسمات غير الثقافية التى تفسر الاختلاف؟ ذلك أن كل عنصر فى المثل الوارد آنفا فى محاولة تفسير فوارق عوائق السود - البيض إنما يمزج عناصر ثقافية بعناصر أخرى. ونحن نريد تفسير الفوارق فى العوائد إذن نثبِّت عامل العمر، ولكن أليس واقع أن جماعة أصغر عمرا من جماعة أخرى، أو لديها أطفال أكثر من غيرها يمثل أيضا قسمة ثقافية؟ نريد أن نثبِّت عامل الجغرافيا - الناس فى المدن أفضل إنجازا من سكان الريف، أو فى الشمال أفضل من الجنوب. ولكن ألا توجد عوامل ثقافية فى الهجرة

واختيار الأماكن التى يقصدها الناس للهجرة إليها؟ سوف نثبت فى المقارنة عامل هيكل الأسرة، مع ملاحظة أن نسبة الأسر التى ترأسها نساء بين السود تقلل متوسط الدخل. ولكن أليس هيكل الأسرة قسمة ثقافية بامتياز؟

إن الهدف من استخدام هذه النماذج فى تحليل الفوارق هو تفسيرها ولكن لها أيضا نتائج سياسية حتمية. والملاحظ أن الجماعة موضوع البحث ترفض بوجه عام التفسير الثقافى سواء أكان أفضل أم أسوأ من بعض المتوسطات، إذ لو كان أفضل نتيجة فإن الجماعة تخشى أن يتهمها الآخرون بالكبرياء والغطرسة. وتخشى أن يكون اهتمامها بثقافتها التى يقال إنها أفضل، سببا فى الحسد والغضب أو أى شرور أخرى، وإذا كانت نتيجة أداء الجماعة نتيجة سيئة فإنها تخشى ما تواجهه من استهجان واستكبار وازدراء من الأغلبية. ومن ثم ترى كل جماعة أن من مصلحتها أن تبدو فى صورة الضحية وليس فى صورة متفوقة.

مثال ذلك أنه كان واضحا منذ بضع عقود أن دخل الأسرة الآسيوية مرتفع شأن الأسرة البيضاء، الأمر الذى يبدو فى ظاهره وكأنه حسم مسألة التمييز. ولكن وضح أننا إذا وضعنا التعليم ضمن النموذج فإن عائدات الآسيويين لن تكون مرتفعة شأن نظرائهم من البيض من حيث المستوى التعليمى، وبذل البعض جهودا لبيان أن لا شيء خاص بشأن عوائد اليهود المرتفعة، ذلك أن اليهود فى نهاية الأمر يسكنون المدن حيث الدخول مرتفعة للجميع، ثم إن متوسط أعمارهم أعلى، وتزداد دخولهم مع زيادة العمر، ويلتحقون بجامعات ومعاهد أفضل، ويتركزون بنسبة أكبر فى المهن ذات الدخل المرتفع، ولديهم أسر صغيرة ... إلخ. وفى النهاية يمكن أن تنتفى ميزة عوائد اليهود إذا ما ثبتنا جميع هذه العوامل، غير أن هذا لا يحسم مسألة التفسير الثقافى التى تختلط على نحو معقد مع كل قسمة نحاول ضبطها لتفسير الفارق.

ويبدى اليهود عادة اهتماما بالأخبار المتعلقة بمكاسبهم واستخراج ميزة الدخل. والمعروف أن التعداد، السكانى لا يسأل عن الدين ولهذا لا يظهر اليهود فى إحصائيات التعداد. وتعارض منظمات الدفاع عن اليهود بوجه عام أى سؤال عن الدين فى التعداد السكانى لهذا السبب ولغيره من الأسباب. كذلك فإن جميع

الاسيويين بحسبهم التعداد السكانى كسلالات مفردة، ويحاولون بوجه عام تفسير الشواهد الإحصائية لنجاحهم لأسباب متباينة منها رغبة البعض فى أن يبدو فى صورة الضحية لعله قد يفيد من ذلك شيئا. (لا توجد فوائد الآن يمكن أن يجنيها أصحاب الهوية الآسيوية من أجل الالتحاق بالمعاهد، ولكن لا تزال النظرة إلى الآسيويين على أنهم أقلية مستضعفة إزاء عقود الحكومة). ويحاول آخرون التشبث بإمكانية الانتفاع بتحالف قوس قزح Rainbow Coalition الخاص بالملونين، وإذا كان الآسيويون أفضل حالا من المتوسط فإن أهليتهم للانتفاع بهذا الحلف تصبح موضع شك.

ونستطيع أن نلحظ بعض الالتواءات الغريبة فى الجهود المبذولة لحفاظ الآسيويين على وضع الضحية ـ الادعاء بأن التمييز أضَّر بهم ضررا بالغا على الرغم من واقع دخلهم والمهن التى يشغلونها الآن. ولنتأمل كمثال ورقة بحث كتبها المؤرخ الأمريكى من أصل صينى واسمه جون كيو وى شن.[٢] يحكى لنا بداية أنه يشعر بسعادة بالغة كل عام مع إعلان أسماء الفائزين فى "بحوث الموهبة العلمية لشركة وستنجهاوس" لأنها تضم كثيرا من أسماء الآسيويين. "ولكن حين تابعت التغطية الصحفية والحوارات العامة بشأن هؤلاء الطلاب بدأت أشعر بقلق متزايد بسبب التباين الواضح بين إنجازاتهم الفائقة وبين طريقة التعبير عن هذه الإنجازات والتصريح بأن الآسيويين "أقلية نموذجية" ـ هذا على الرغم من الدليل الدامغ الذى يكذب المبالغة فى التعميم". إنه يشعر بالزهو إزاء إنجازاتهم، ولكنه يرفض فكرة أنهم "أقلية نموذجية".

وليس من السهل تخمين طبيعة القلق بشأن هذه السمعة: ويكتب مقالة يتابع فيها قصة وستنجهاوس فى مجلة نيويورك تايمز يتناول فيها معهد كاردوزو العالى فى كوينز فى نيويورك سيتى الذى تخرج فيه أحد عشر متفوقا حاصلين على الدرجات النهائية وجميعهم آسيويون. أدت هذه المقالة إلى دراسة من تأليف ستيفن جروبارد، ضمن كتاب نفدت طبعته. ويكشف كيو عن رفضه لما ذهب إليه جروبارد لأنه يجعل من الأسر المستقرة ذات العائل الواحد "السبب الأول لنجاح الطلاب الآسيويين" ثم دفع بالسؤال عن ما يمكن أن يحدث لمئات الآلاف من الأطفال الذين حرموا من الحياة فى مثل هذه البيئات المستقرة ... لقد افترض جروبارد أن محاورات الأسرة المستقرة ذات العائل الواحد هيأت الشروط اللازمة للنجاح.

ليس من الواضح لنا لماذا يقاوم كيو هذا التفسير الشائع الذى لا يمكن الاعتراض عليه. ولكن نجد ما يفيد من طرف خفى عندما يقتبس رسالة إلى نيويورك تايمز من الطلاب الآسيويين الفائزين فى معهد كاردوزو فى معرض الرد على مقالة جروبارد والتى يرفض فيها أى تعميم لتفسير نجاحهم. تهاجم الرسالة تفسيرات جروبارد لأنها "تصوغ المسائل فى قالب واحد ... بحيث تبدو فى أقصى أشكالها تطرفا جذر التحيز، ومرضا لا يمكن للعلم أن يبرئ أحدا منه". وتؤكد الرسالة أن الدور الأبوى فى الحياة الدراسية لهؤلاء الطلاب يتراوح ما بين عدم الاهتمام أو اللامبالاة وبين التدخل الكثيف، وأن أسباب مشاركة الطلاب فى مسابقة وستنجهاوس ونجاحهم فيها متباينة وفردية. ويخلص كيو إلى أن "هذه الصياغة لنجاح الطلاب الآسيويين حولت ظاهرة معقدة إلى تعبير بسيط مخل وتاريخى (ولعله يقصد لا تاريخى) عن الطبيعة الثابتة للثقافات الآسيوية، يمثل هذا كله استهلالا للمتن الأساسى فى ورقة بحثه، التى هى دراسة عن التحيز المناهض للصين فى نيويورك سيتى خلال القرن التاسع عشر. ولا يبقى للمرء سوى أن يخرج بنتيجة مؤداها أن ثمة رابطة بين التحيز المناهض للصينيين فى القرن التاسع عشر وأسطورة نجاح "الأقلية النموذجية" اليوم.

الدور الرئيسى للتعليم

أشرت إلى أنه ليس من اليسير علميا أن تحدد موقع العوامل الثقافية فى نجاح أو فشل جماعة عرقية، وأن ليس من مصلحة أى أحد أن يشدد سياسيا على دور العوامل الثقافية فى فشل أو نجاح الجماعة العرقية.

وأعتقد، على الرغم من أفضل المناهج والنهج التى تلتزم بها العلوم الاجتماعية المعاصرة، أن من العسير أن نكشف بوضوح أن العوامل الثقافية المميزة لهذه الجماعة العرقية أو تلك هى المسئولة عن النجاح أو الفشل الاقتصادى، وأن ما يمكن أن نعمله من وجهة نظر العلم الاجتماعى هى أن نحدد العوامل التى تبدو مرتبطة

بانتظام بالمصير الاقتصادى للجماعات العرقية. والملاحظ أن العامل الذى يظهر كأقوى ما يكون من خلال البحث هو التعليم، وهذا أيضا هو المعيار الأثير بالنسبة لرأس المال البشرى، ونجد عامل ارتباط كأقوى ما يكون بينه وبين ما يتحقق من نجاح بعد ذلك فى صورة المهن ذات المكانة الأرفع والدخول المرتفعة.

ويبدو أن الفوارق الكبرى بين الجماعات من حيث الإنجاز التعليمى والمهنى تؤلف مثالا واضحا لأهمية الثقافة، مادام الولع بالتعليم سيكون أولاً وقبل كل شيء فى صورة واقع ثقافى. ولكن المسألة ليست بهذه البساطة. ذلك أن الولع بالتعليم وما يترتب على ذلك من نجاح مسألة تتباين باختلاف الطبقة. ترى هل ندرج الطبقة ضمن الثقافة؟ يمكن هذا ولكنها لن تكون بذلك ثقافة عرقية تقود إلى النجاح - إن ثمة الكثير من العناصر المشتركة بين الطبقات العاملة والوسطى فى كل الجماعات. علاوة على هذا، وكما حاولت أن أوضح، فإننا إذ نحاول أن نرد الولع بالتعليم إلى الثقافة الرفيعة للجماعة فإن ما نكتشفه من روابط سوف يثير بعض المشكلات، ومن المسلم به أن توجُّهًا نحو التعلم من نمط ما يمكن أن يتحول إلى توجه نحو تعلم نمط مغاير تماما. مثال ذلك البراهمانيون الذين تخلوا عن السنسكريتية من أجل العلم، والصينيون الذين تخلوا عن كلاسيكيات الكونفوشية من أجل دراسة الفيزياء، ولكن جميع هذه الحالات تستلزم دراسة وتمحيصا ومتلقين أكثر مما حدث حتى الآن.

كذلك أبناء الفلاحين فى اليابان وأبناء ملاهى القوارب الفيتناميين حققوا تقدما فى المدارس. وقد يظن المرء أنهم بعيدون جدا عن التقاليد العظمى للتعلم فى مجتمعاتهم، وأن أسباب نجاحهم بحاجة إلى فحص ودراسة.

إن أحد أسباب فحص ودراسة العوامل الثقافية المحتملة للنجاح التعليمى والذى ظهر كعامل معيارى رئيسى للنجاح الاقتصادى يتمثل فى الفكرة التى عبر عنها ستيفن جروبارد فى مقاله المشار إليه آنفا، أن بإمكاننا أن نتعلم من هذه الحالات، إن هدف التعلم توجبه عمليات التدخل فى أساليب حياة الجماعات الأقل نجاحا. وأنا أؤمن بإمكانية مثل هذا التعلم، بيد أننى أتساءل ما إذا كنا نريد لأسباب سياسية أو حتى لأسباب علمية أن نصف أى شيء نتعلمه بأنه جزء من ثقافة جماعة محددة

بذاتها. وهكذا يؤمن كثيرون بأن القراءة للأطفال سوف تساعدهم على تعلم القراءة. وهذا عامل مهم لا علاقة له بأى جماعة عرقية. ولعل من الأفضل تأييده وتشجيعه لذاته أكثر من دعمه لأنه يسهم فى نجاح أبناء الصينيين أو الفيتناميين. (والحقيقة أنه مع الفائدة المرجوة منه لم يؤثر كثيرا بالنسبة لنجاح الجيل التالى من الصينيين واليابانيين واليهود ممن اقتصر آباء غالبيتهم على القراءة لهم بلغة غير إنجليزية، وربما بذلوا جهدا خارقا للقراءة لهم أصلا).

ولا ريب فى أن المساندة القوية من جانب الآباء فى مجال التعليم أفضل للأبناء من الموقف المعاكس. (ولكن لنتذكر إشارة الطلاب الصينيين الفائزين بجائزة البحث إلى "لا مبالاة" بعض آبائهم). ولكن توضح لنا الدراسات بشكل منتظم أن آباء الأفارقة الأمريكيين يحثون أبناءهم بقوة على أخذ التعليم فى المدرسة مأخذا جادا، ويؤكدون لهم أهمية المدرسة ويمكن أن تسهم جميع هذه العوامل فى النجاح التعليمى وبذا يمكن وصفها بأنها عوامل ثقافية. ولكن يتعين أن نسبر غور أعماقها قبل أن نكتشف لماذا أن بعض الممارسات التى تبدو لأول وهلة متماثلة أو متطابقة تؤدى إلى نتائج مغايرة فى مجتمعات مختلفة.

أحسب أن الثقافة لا تسبب اختلافا، ولكن كم هو عسير أن تحدد أى شىء فى الثقافة هو الذى يسبب الاختلاف على نحو ما تشير هذه الأمثلة. وأيًا كان هذا السبب، أعتقد أنه سيكون أكثر دقة ورهافة من الخصائص العامة للتراثات الكبرى لثقافة ما، مادام الكثير من النتائج المختلفة تبدو فى أوقات مختلفة متناغمة مع كل تراث من التراثات الأعم، لقد كان لكل منها أيام مجد وأيام محن، وفترات غنم وفترات غرم، وكان لكل منها مفكروها وجنودها، وانتصاراتها فى مجال الإنجاز الفكرى وكبواتها إلى هاوية الضحالة بل وما هو أسوأ. ولعل الأصوب أن نفكر فيهم كمستودع يمكن أن تصدر عنه ممارسات ملائمة ومفيدة للجميع، وعلى أية حال لقد طرأ على الجميع الكثير والكثير من التغيرات بحيث نبدو خياليين إذا ذهب بنا الظن إلى إمكانية أن نطبق دروسهم إذا ما اتفقنا معهم فى الإطار العام، ولكن الممارسات المحددة والمميزة للجماعات العرقية والعنصرية فى الولايات المتحدة والتى استكشفناها بدافع من التعاطف يمكن أن تدلنا على شىء مفيد.

الباب السادس

الأزمة الآسيوية

(١٧)

القانون والروابط الأسرية
وأسلوب أبناء شرق آسيا فى قطاع الأعمال

دوايت إتش . بيركينز

خلال الأزمة المالية الآسيوية التى بدأت عام ١٩٩٧ ثم انتشرت إلى مسافات بعيدة فيما وراء حدود آسيا، قيل الكثير عن التعاون الوثيق الذى كان قائما بين قطاع الأعمال والحكومة فى المنطقة. وبات المصطلح الذى نسمعه يتردد كثيرا "الشللية" أو "محاباة الأصدقاء" ودلالته أن هذه العلاقة مسئولة مباشرة عن الأزمة. وقيل لو أن اقتصادات شرق وجنوب آسيا اتخذت طريقا آخر، عماده سيادة القانون مع الاحتفاظ بمسافة ذراع بين قطاع الأعمال والحكومة لما حدثت الأزمة المالية . هكذا قيل صراحة أو ضمنا.

وظهرت حتى الآن دراسات كثيرة عن نشأة وطبيعة الأزمة المالية الآسيوية، وتوافقت الآراء على أن طبيعة العلاقات بين نظام الحكم وقطاع الأعمال فى المنطقة أسهمت بالفعل فيما حدث.[١] لقد أدى سوء إدارة الاقتصاد الكلى فى تايلاند إلى إثارة ذعر مالى نمطى، امتد بعد ذلك إلى كوريا الجنوبية التى هبطت اقتصاداتها هبوطا صاروخيا . ولكن عمق الانهيار وثيق الارتباط بضعف النظم فى هذين البلدين . وكان لطبيعة العلاقات بين نظام الحكم وقطاع الأعمال دور أكبر كثيرا فى حدوث انكماش اقتصادى خطير عانت منه كل من إندونيسيا وماليزيا.

ولكن هل "الشللية" حقيقة هى سبب حالات الكساد العميقة فى هذه الاقتصادات الأربعة، أم أنها كانت عرضا لشىء آخر أكثر أساسية؟ الحجة الأساسية فى هذا الفصل تفيد بأن العلاقات الوثيقة بين قطاع الأعمال ونظام الحكم كانت مظهرا لظاهرة أوسع نطاقا وهى الاعتماد على العلاقات الشخصية لعقد صفقات قطاع الأعمال مما يكفل الأمن اللازم والذى يمثل عنصرا ضروريا لأى نظام تجارى ناجح.

إن المجتمعات المؤلفة من قرى مكتفية بذاتها، أو إقطاعيات لها استقلالها الذاتى لا تشعر بقلق كبير بشأن ضمان أمن الصفقات الاقتصادية، ذلك أن شيوخ القرية أو كبار الملاك الإقطاعيين يمكنهم فرض أى قواعد يختارونها للتعامل. ولكن حين تجرى ممارسة التجارة عبر مسافات طويلة، فإن السلطة المحلية تغدو عاجزة عن ضمان سلامة صفقة ما والتزامها بقواعد محددة. ومن ثم يمكن للتاجر حينئذ أن يكفل الأمن لنفسه عن طريق شحن البضائع على متن مركب تحت إمرته هو ويستطيع أن يصر على دفع الثمن له مباشرة ذهبا أو فضة. ويمكنه أيضا أن يستأجر جندا مرتزقة لحماية بضائعه على طول الطريق، ويحولون دون عصابات القراصنة وقطاع الطرق وسرقة مدفوعاته الذهبية . بيد أن التجارة التى تسير على هذا النهج لها كلفتها الباهظة ولن يكون لها من مبرر سوى ارتفاع قيمة البضائع بحيث تكون كلفة وزن الوحدة مرتفعة للغاية . وهذا هو النموذج الذى التزمته السفن التجارية البرتغالية والهولندية والبريطانية فى أول عهدها بالاتجار والإبحار إلى آسيا من أجل الحرير والتوابل ولم يكن أكثرها ليختلف فى شىء عن القراصنة.

ولكن حين تكون التجارة خاصة بسلع عادية جدا وأقل قيمة يصبح لزاما البحث عن وسيلة لخفض كلفة الصفقات. ومن هنا يتعين إنشاء سلطة عامة توفر الأمن على طول الطريق أو النهر التجارى، بحيث لا يضطر كل تاجر فرد أن يوفر لنفسه الأمن، وعلى نفقته، علاوة على هذا لابد من توفر وسيلة للدفع لا تتضمن عبء شحن كميات كبيرة من الذهب والفضة والنحاس فى رحلات التجارة ذهابا وعودة، وطبيعى أن المتخصصين فى التجارة والشحن والتمويل أكثر كفاءة من رجال يعملون فى جميع المجالات ويتولون إنجاز كل ما يتعلق بإنجاز الصفقات. إذ يجب أن يكون لكل أساس ما يجعله يعتمد على صدق نية أعمال الآخرين.

إن الأمن اللازم توفره فى أوروبا وأمريكا الشمالية القوانين التى يدعمها جهاز قضائى أصبح بمرور الوقت أكثر استقلالية عن الوظائف الأخرى للجهاز الحكومى. ولا ريب فى أن تطور سيادة القانون على هذا النحو مدعوما بجهاز قضائى مستقل إنما تحقق على مدى قرون، إذ بدأت العملية منذ القرن الثامن عشر. إن القضية الرئيسية التى يتعرض لها هذا الفصل هى أن بدان شرق وجنوب شرق آسيا لم يتوفر لها تاريخ مماثل لاستحداث وتطوير هذا النوع من النظام القانونى. ولكن عرفت هذه المنطقة تطور التجارة بعيدة المدى عبر مسافات طويلة سواء داخل أو فيما بين اقتصادات آسيا وإن كان لابد للتجارة أن يتوفر لديها البديل عن سيادة القانون. واعتمد هذا البديل على عنصر من عناصر قوة ثقافة شرق آسيا ألا وهو العلاقات الشخصية الوثيقة المرتكزة على الروابط الأسرية وكذا على روابط امتدت إلى ما وراء الأسرة.

الأصول التاريخية لطريقة شرق آسيا فى التجارة والأعمال

يرجع تاريخ الدور المحورى للأسرة فى المجتمع الصينى إلى عهد كونفوشيوس على أقل تقدير، مما يستلزم تقديم عرض موجز له، يؤسس النظام الكونفوشى علاقات تراتبية هرمية واضحة داخل الأسرة وفيما بين الأسرة والمستويات الأعلى للحكم الذى يبلغ ذروته فى صورة الإمبراطور. ولا يزال هذا النظام مكونا محوريا من مكونات الثقافة الصينية والكورية واليابانية. ونظراً لأن القدر الأعظم من مجتمع الأعمال فى جنوب شرق آسيا صينى النشأة لذلك نجد هذه القيم ذاتها لها دور محورى فى المنطقة ككل.

وثمة كتابات باكرة عن العلاقة بين القيم الكونفوشية للأسرة والتطوير الاقتصادى. ودفعت هذه الكتابات بأن هذه القيم شكلت عائقا خطيرا حال دون نمو قطاع أعمال واسع وناجح.[٢] ويتمثل جوهر حجتى هنا فى أن الروابط الأسرية الوثيقة أدت إلى نزعة محاباة الأقارب الأمر الذى يتنافى مع اقتصاد حديث موحد حلت فيه القيم العالمية الشاملة محل القيم الجزئية للنظم القائمة على الأسر. وعلى

الرغم من أن البحوث والدراسات الصينية التالية أوضحت على نطاق واسع زيف تلك الكتابات الباكرة إلا أنه يمكن النظر إليها باعتبارها المقدمة الأولى للدراسات الحديثة عن الضعف المتولد عن نزعة الشللية أو محاباة الأقارب والأصدقاء.

وطبيعى أن الصين كانت لها قوانينها على مدى تاريخها. وكذلك كان لبلدان جنوب شرق آسيا قوانينها التى جاء أكثرها على أيدى السلطات الاستعمارية. ولكن فى حالة الصين كانت القوانين مسئولية إعداد وإدارة حكام المقاطعات الذين يشغلون أدنى درجات سلم نظام الحكم المركزى للإدارة والتوجيه. وهكذا توفرت للقضاة سلطات على نطاق واسع ابتداء من جباية الضرائب وحتى الشرطة لحسم النزاعات. ورأى بعض الحكام أن حماية التجار المحليين أحد مهامه، ولكن لم يكن هذا هو المعيار السائد ، ونادرا ما لجأ التجار إلى إجراءات قانونية لحماية عقودهم نظراً لأن القانون لم يكن موضوعا بهدف حماية مثل هذه العقود، وكان الذهاب إلى القاضى صيغة تعنى خرابا اقتصاديا فى أغلب الحالات.

وهكذا استحدث التجار الصينيون نظمهم الخاصة فى توقيع الجزاءات على السلوكيات التى تقوض أمن التجارة، وأنشأوا النقابات الطائفية التى ترتكز على أساس إقليمى ومهنى، مثال ذلك أن تجار شنغهاى من مدينة ننجبو أنشأوا نقابة طائفية بينما نجد المصرفيين أبناء مقاطعة شانكس يسيطرون على النظام المصرفى الصينى حتى نهاية القرن التاسع عشر. وكانت هذه الروابط كبيرة الحجم جدا بحيث لا يمكن أن ترتكز على أسرة ممتدة واحدة وإنما تركزت على أواصر تحمل الكثير من الخصائص المميزة للعلاقات الكونفوشية، إنه لأيسر على المرء أن يثق فى شخص من مقاطعته التى ينتمى إليها مادمت تعرف الشخص نفسه أو تعرف أبناء أسرته علاوة على سمعته.

ولكن لم يكن لزاما الاعتماد على السمعة وحدها. ذلك أن الأسر فى الصين مسئولة على نحو جمعى عن سلوك أبنائها. مثال ذلك أنه فى حالة رجال المصارف فى شانكس تم القبض على أعضاء أسرة رهينة نتيجة سلوك فرد منها متهم بمسئوليته عن التلاعب بأموال آخرين. وإذا حدث أن فرٌ هذا الشخص بهذه الأموال لم يكن

بإمكانه العودة إلى أسرته. وعلى الرغم من أن بإمكانه أن يتخفى فى مدينة بعيدة متحللا من الروابط الأسرية، إلا أنه سيصبح إنسانا غير معتَرف به داخل المجتمع الصينى. ونتيجة لهذا استطاع رجال المصارف فى شانكس أن ينقلوا باطمئنان كميات ضخمة من الأموال من منطقة إلى أخرى داخل الصين فى إطار من الأمن النسبى.

كذلك كانت علاقات قطاع الأعمال داخل المجتمعات الصينية فيما وراء البحار فى جنوب شرق آسيا مماثلة لتلك داخل البر الصينى التقليدى. طورت بلدان جنوب شرق آسيا نظما تشريعية كاملة تخضع لإدارة بريطانية أو هولندية أو فرنسية، ولم يلتفت غير قليل من الصينيين فيما وراء البحار إلى هذه النظم مادام لديهم البديل. وطبعى أن أديرت هذه النظم بلغة لا يتحدث بها غالبية الصينيين فيما وراء البحار، كما سيطر عليها قضاة استعماريون لهم ثقافة وقيم لا يفهمها الصينيون، واعتاد الصينيون فى أغلب الأحيان حسم خلافاتهم داخل مجتمعاتهم المحلية وروابطهم الإقليمية. وكم كان يسيراً عليهم بوجه عام حسم النزاعات داخل رابطة إقليمية (مثل فوجيان أو جواندونج أو هاكا) بدلا من حسمها بين الروابط وبعضها. لذلك تأثرت علاقات قطاع الأعمال تأثرا كبيرا بموطن نشأة أسرة المرء داخل الصين.

وتطور هذا النظام مع الوقت، وتعلم بعض الصينيين فيما وراء البحار العمل داخل النظم التشريعية الاستعمارية. وتطبق هونج كونج الآن الكثير من حيث ما يتعلق بدور سيادة القانون. ويعكس هذا واقعا محددا وهو أن ما كان فى نشأته نظاما بريطانيا تديره السلطات الاستعمارية ولمصلحتها تحول تدريجيا ليصبح نظاما يديره السكان المحليون باسمهم ولمصلحتهم . ولكن انتهى النظام الاستعمارى فى أغلب أنحاء شرق وجنوب شرق آسيا قبل أن يدرك السكان المحليون بزمن طويل قيمة النظام التشريعى الاستعمارى كشىء خاص بهم ويخدم المصالح الذاتية لمجتمعهم هم.

التغيرات التى طرأت على النظام بعد ١٩٤٥

أيا كانت عناصر القوة والضعف فى النظم الصينية التقليدية والاستعمارية الخاصة بعلاقات وقانون قطاع الأعمال، إلا أن هذه النظم تغيرت بعد وصول الحزب الشيوعى إلى السلطة فى الصين ونهاية النظام الاستعمارى فى جنوب شرق آسيا وفى كوريا وتايوان.

كان التغير أكثر جذرية فى الصين حيث إن الحزب الشيوعى الذى تولى مسئولية إدارة دفة الحكم عمد أول الأمر إلى استيراد النظام الاقتصادى المطبق فى الاتحاد السوفييتى بما فى ذلك العديد من القوانين واللوائح التنظيمية. وقاد ماو تسى تونج خلال الثورة الثقافية جهودا مضت إلى الطرف الأقصى الذى تمثل فى إلغاء غالبية القوانين وإزاحة جميع المدافعين عنها، ولم يعد أحد يتمتع سوى بالقليل من الأمن وربما لا أمن على الإطلاق . وكان من له صلة بقطاع الأعمال هو أقل الناس شعورا بالأمن حتى وإن كان القطاع مملوكا للدولة. وانتهت هذه التجربة الراديكالية بوفاة ماو تسى تونج عام ١٩٧٦ وبات لزاما على الصين أن تبدأ من جديد وضع نظام تشريعى جديد ابتداء من الصفر. وبدت مسألة غاية فى الدقة نسبيا وهى العمل على صياغة أعداد كبيرة من القوانين التجارية وإقرارها رسميا . ولكن كان للأمر وجه آخر خاص بصياغة نظام تشريعى قادر على إنجاز وإدارة القوانين بكفاءة ونزاهة، إذ كانت عملية حسم النزاعات لا تزال تعتمد فى الصين على السلطة التقديرية لذوى المستويات العليا من أعضاء الحزب الشيوعى الصينى والحكومة الخاضعة لهيمنة الحزب، وكان لزاما على كل من يعنيه العمل فى قطاع الأعمال فى الصين أن يضع هذه الحقيقة فى الحسبان.

ولم يكن تغيير النظام فى جنوب شرق آسيا، وإلى حد ما فى كوريا الجنوبية بالقدر نفسه من الراديكالية التى حدثت فى الصين. إذ ظلت غالبية القوانين الاستعمارية، خاصة ما يتعلق منها بالتجارة مسطورة كما هى دون إلغاء، ولكن انتقلت مسئولية مباشرة تنفيذ القوانين إلى الحكومات المستقلة حديثا. وحدث فى بعض الحالات مثل سنغافورة وماليزيا أن تولى إدارة الحكومات الجديدة رجال ذوو

خبرة موضوعية بالنظام التشريعى الاستعمارى. وحافظوا - على الأقل لفترة - على النظام نصا وروحا فيما يتعلق بالنطاق التجارى.

ولكن فى حالات أخرى، خاصة فى إندونيسيا، كان الرسميون الجدد لا تتوفر لديهم سوى خبرة محدودة مع النظام القديم . وسرعان ما تدهور النظام التشريعى بعد الاستقلال، وبعد عقود من صياغة قوانين جديدة وتدريب رجال القضاء والقانون بإندونيسيا، ولكنها بقيت حتى نهاية القرن العشرين ذات نظام تشريعى يسهل اختراقه والتلاعب به بالمال أو من جانب السلطة السياسية. واتجهت بلدان أخرى فى المنطقة إلى جعل السلطان التشريعى خاضعا أكثر وأكثر للسلطة التقديرية للقيادة السياسية.

والملاحظ أن هذه التغيرات فى أسلوب إدارة وصياغة القانون التجارى فى جنوب شرق آسيا وكوريا وتايوان إنما تعنى أن أعضاء مجتمع قطاع الأعمال، خاصة من هم من أصل صينى، عليهم مواصلة الركون إلى جهودهم الذاتية لتوفير الأمن لصفقاتهم. وعلى الرغم من أنهم لم يكفوا عن الاعتماد على بعضهم بعضا وعلى روابطهم إلا أنهم بدأوا العمل أكثر فأكثر لخلق روابط مع حكوماتهم المحلية - روابط من نوع لم يكن مجدياً فى الحقيقة خلال الحقبة الاستعمارية، وقتما احتفظت السلطات الاستعمارية بمسافة فاصلة بينها وبين قطاع الأعمال، خاصة رجال الأعمال الصينيين فيما وراء البحار.

وتباينت طبيعة هذه الروابط مع نظام الحكم، إذ اعتمدت جزئيا على درجة تناغم ثقافة مجتمع الأعمال مع ثقافة ومصالح المسئولين عن إدارة دفة أمور الحكم. ففى بلدان مثل كوريا الجنوبية واليابان نجد أن أبناء مجتمع قطاع الأعمال وموظفى الحكومة وافدون من جماعة عرقية واحدة وربما من مدارس واحدة تعلموا فيها، وواقع الأمر أنه لم يكن من السهل دائما أن تقول أين ينتهى دور الحكومة وأين يبدأ قطاع الأعمال الخاص، وكانت فى تايلاند قيادة سياسية حرصت على التمييز الجاد ضد المجتمع المحلى الصينى فى الخمسينيات ثم تغير الاتجاه إلى نهج أدمج بالكامل الصينيين المحليين فى المجتمع التايلاندى.

وعلى العكس من ذلك في إندونيسيا وماليزيا حيث كانت الهوة بين الحكومة وقطاع الأعمال كبيرة، وظلت كذلك على مدى النصف الثاني من القرن العشرين. ولكن الحكومتين في الوقت نفسه عمدتا إلى تنفيذ سياسة اقتصادية نشطة، وبدا واضحا أن نجاح قطاع الأعمال يعني بالضرورة إقامة روابط مع الحكومتين والتي تحكم جهود القطاع للحصول على التصريحات ورأس المال وغير ذلك كثير، بيد أن هذه الروابط لا يمكن بناؤها على أساس الأسلوب الكونفوشي للأسرة والولاء الإقليمي مادام هذا الولاء لا وجود له عبر الخليج الفاصل بين ثقافتي الماليزيين والصينيين، إذ إن الثقة بينهما ازدادت صعوبة نتيجة تاريخ طويل من العنف الطائفي.

لذلك فإن العلاقة بين الصينيين المحليين والسلطات السياسية في بلدان مثل إندونيسيا وماليزيا ارتكزت على زيجات تقام لمصالح مالية. ونظراً لأن الصينيين اشتهروا بالنجاح في قطاع الأعمال فقد كانت القيادة السياسية يمكن أن تلجأ إليهم طلبا للمال سواء لدعم حزبها السياسي أو لاستخدامات شخصية، والملاحظ كمثال أن صينيين عديدين مقيمين في إندونيسيا بدأوا مسيرتهم وصولا إلى وضع البليونيرات عن طريق معرفة الوصول إلى تصاريح تجيز لهم تقطيع أشجار الغابات الاستوائية لتجارة الأخشاب. واستطاعوا بذلك أن يدعموا مكانتهم أكثر اعتمادا على هذه الثروات وإقامة علاقات عمل وثيقة مع عديد من أبناء أسرة الرئيس سوهارتو، والملاحظ أيضا في السنوات الأولى لحكم أحزاب الائتلاف في ماليزيا أن مجتمع الأعمال الصيني هو الذي تحمّل قسطا كبيرا من الأموال اللازمة للنشاط السياسي، ولكن ما إن حاز المالايوى أو بوميبوترا الذي ترأس الحكومة، على الثقة شرعوا في اتخاذ خطوات لمساعدة قطاع الأعمال المملوك للحاكم بوميبوترا وهو القطاع الذي أصبح مصدر التمويل الرئيسي للحزب المهيمن على الائتلاف الحكومي "التنظيم الوطني للملايو المتحدة".

وربما يقول مفكر اقتصادي من أنصار المذهب الكلاسيكي الجديد والذي ينشد بساطة الفكر إن كلا من روابط الأسرة الكونفوشية الممتدة والتحالفات القائمة بين قطاعات الأعمال الصينية فيما وراء البحار والقيادة السياسية المحلية غير الصينية إنما ارتكزت على توقعات في أن تحقق هذه العلاقات عائدا اقتصاديا، ولكن حتى

اختزالنا جميع الدوافع ليبقى الأساس المالى نجد أن الروابط التى تلزم أعضاء الأسرة فى المجتمع الكونفوشى أقوى من، وربما أطول عمرا من الصداقات الشخصية التى تشكلت عبر خطوط عرقية.

النظام الذى أنتجته هذه القيم

نظام قطاع الأعمال الناتج بالاعتماد على الأسرة وغير ذلك من روابط شخصية ضمانا للأمن له قسمات كثيرة مشتركة فى أغلب أنحاء شرق وجنوب شرق آسيا. ورجال الأعمال أنفسهم هم أبناء أسر مفردة ويخضعون لسيطرتها. وأكثر من هذا أن الشركات ذات المسئولية المحدودة التى باعت حصصها فى سوق الأوراق المالية المحلية كانت خاضعة لسيطرة أسرية، ولكن الأقلية من حاملى الأسهم، بل حتى ولو كانوا أكثرية، ليست لهم كلمة ماداموا حملة أسهم لا تدعمهم أسرة فى إدارة وتشغيل قطاع الأعمال ولا تتمتع الأقلية من حملة الأسهم سوى بحماية ضعيفة.

وتنتقل السيطرة، كلما أمكن ذلك، من المؤسس إلى أبنائه أو، فى حالة نادرة، إلى ابنة أو ابن أخ، والملاحظ أن التغيرات عبر الأجيال فى الشركات المملوكة للصينيين غالبا ما تشكل خطرا على صحة هذه الشركات وذلك لأن ذرية المؤسس غالبا ما تكون دونه أهلية وجدارة، أو لأن الإخوة الأشقاء لم ينسجموا ويتفقوا معا، ونشاهد حتى نهاية التسعينيات عدداً قليلا جداً من المؤسسات المملوكة لرجال من كوريا وتايوان وهونج كونج وماليزيا هى التى نجحت فى التحول إلى نظام إدارة وتوجيه على أساس مهنى (مقابل النظام القائم على الأسرة).

ونجد الآن فى كل أنحاء منطقة شرق وجنوب شرق آسيا مؤسسات كثيرة يديرها مديرون مهنيون أو تكون مملوكة للدولة. وتعتمد الحكومات، مثل حكومات ماليزيا وتايوان بل سنغافورة على ملكية الدولة لأهداف من بينها ضمان أن الجماعة العرقية المسيطرة على الحكم حصلت على حصتها من السلطة الاقتصادية. ففى ماليزيا نجد نخبة البوميبوترا هم الذين أفادوا من سيطرة الدولة ومن الخصخصة التى حدثت بعد

ذلك لعدد من الصناعات الثقيلة. ونجد بالنسبة لحالة تايوان أن البر الرئيسى الصينى الذى هاجر إلى الجزيرة عام ١٩٤٩ هو الذى له السيطرة على المشروعات المملوكة للدولة، هذا بينما الجزء الأكبر من القطاع الخاص بين أيدى المولودين فى تايوان خلال فترة الاحتلال اليابانى. كذلك الحال فى سنغافورة إذ إن النخبة السياسية والمسئولة عن الخدمات المدنية وتتمتع بقوة وسلطان هى التى تدير مشروعات الدولة، بينما الجزء الأكبر من القطاع الخاص يهيمن عليه مباشرة مستثمرون أجانب.

وأثرت كذلك الروابط الأسرية والإقليمية تأثيرا كبيرا على العلاقات بين مشروعات الأعمال. وأيضا على العلاقات بين رجال الأعمال الأفراد. ولكن لا توجد سوى دراسات قليلة عن شبكات العلاقات التى لها مثل هذا الدور المهم فى العلاقات بين الصينيين فيما وراء البحار وبين أقطار الإقليم.[٣] ونظرا لأن هذه العلاقات غير رسمية ولأنها موجودة داخل بيئة تبدو وكأنها بيئة معادية، فقد لا يكون ممكنا الوصول إلى فهم كامل لطبيعة ونطاق هذه الشبكات.

وإذا لم تكن هذه الشبكات قائمة فى أماكن ما فإن رجال الأعمال الصينيين يقضون وقتا، وينفقون موارد فى محاولة لاستحداثها حتى ولو عبر مسارات عرقية. وثمة حالة قياسية بشأن ممارسات قطاع الأعمال فى الصين إذ يحضر رجال الأعمال الأمريكيون والأوروبيون بصحبة محامييهم ويحاولون تحرير عقود رسمية والتفاوض بشأنها ضمانا لكى تغطى جميع الاحتمالات. ولكن رجال الأعمال الصينيين فى مقابل ذلك يكونون على استعداد لقضاء سنوات فى زيارات وضيافات وتفكير واستكشاف حقيقة الأجانب قبل أن يكونوا مستعدين لعقد صفقات فعليا بناء على عقود أو بدون عقود.

ونلحظ بعض التباين فى الإقليم فى مجال علاقات قطاع الأعمال والحكومة، وقد عرضنا بعضها فى ما سبق. ولكن أكثر هذه الأنماط يرتكز على محاولة كفالة الأمن حيث تغيب سيادة القانون وحيث تكون الحكومة منهمكة فى محاولة توجيه الاقتصاد. مثال ذلك أن أكثر من ٨٠ بالمائة من الاستثمار الأجنبى المباشر فى الفترة الأولى فى الصين جاءت من مستثمرين من هونج كونج أو من رجال أعمال صينيين آخرين

يعملون فيما وراء البحار. وصب القدر الاكبر من هذه الاستثمارات فى مقاطعة جواندونج التى هى منشأ الغالبية من أسر رجال الأعمال هؤلاء.

ومع عام ١٩٩٧ بدأ تطبيق النظام التشريعى الخاص بالمدن الساحلية فى الصين الذى كان له دور بنائى متزايد فى مجال قطاع الأعمال. ولكن حتى خلال هذه الفترة بلغ إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر من أوروبا وشمال أمريكا ما لا يزيد عن ٨,٤ بليون دولار أمريكى. ولكن إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر من هونج كونج وحدها قد بلغ، بالمقابل، ٢١,٥٥ بليون دولار. وكان التقدير الرسمى للاستثمار الأجنبى المباشر من تايوان هو ٢,٣ بليون دولار، ولكنه كان عمليا أكثر كثيرا. بينما لم يتجاوز الاستثمار الأجنبى المباشر من سنغافورة ٢,٦١ بليون دولار.(٤)

وعرف قطاع الأعمال المملوك للصينيين كيف يعمل فى عالم لا يطبق غالبا عقوداً قانونية. لقد أسسوا علاقات عمل مع الحكومات المحلية، واستطاعوا تحويلها إلى أداة لمساعدتهم وقت الحاجة. ويمكن لهذه العلاقات مع الحكومات المحلية أن تضمن، كحد أدنى أن هذه الحكومات لن تتدخل فى عمليات وأنشطة قطاع الأعمال، ولكن الأمريكيين والأوروبيين، من ناحية أخرى، لا يملكون مثل هذا النوع من العلاقات ولذلك فإنهم يحاولون العودة إلى النظام القانونى المتخلف.

وغالبا ما ينمحى الخط الفاصل بين نطاق الحكم ونطاق قطاع الأعمال حيث ترتكز الروابط الشخصية بين الرسميين الحكوميين ورجال الأعمال على العلاقات الأسرية وشبه الأسرية (مثل زمالة دراسية، أو وحدة المنشأ فى المقاطعة أو البلد). ويؤمن طلاب جامعة طوكيو إيمان تسليم بأنهم سوف يشغلون أعلى المستويات فى المناصب الاقتصادية الرئيسية ثم يحالون إلى التقاعد فى سن مبكرة نسبيا للعمل فى مناصب مربحة فى الشركات التى كانوا حتى ذلك الحين يتولون مسئولية تنظيمها. ويتنقل كبار موظفى الحكومة فى كوريا بسهولة إلى مراكز التفكير الإستراتيجى أو لرئاسة روابط لمشروعات الأعمال.

وحددت الحكومة فى ماليزيا واحداً من أهم أهدافها خلق نخبة من أصحاب البلايين من أبناء بوميبوترا، ووجهت الاستثمارات والتراخيص الرسمية لهذا الغرض.

وكما سبق أن أشرنا فقد كان من المتوقع لهذه النخبة أن تتولى مهمة تمويل السياسيين المسئولين عن نظام الحكم. واحتل السياسيون فى تايلاند، وأكثرهم ضباط سابقون، مقاعد مجالس إدارات كثير من المشروعات العامة والخاصة. ولم يبق شىء من هذه العلاقات سرا خافيا. ولكنها داخل النخبة على الأقل مقبولة كأسلوب معيارى للقيام بمشروعات أعمال.

ولكن حيث تكون هناك انقسامات عرقية عميقة تفصل النخبة الحاكمة عن قطاع الأعمال، فإن علاقات الحكومة، كما أسلفنا، تكون أميل إلى الاعتماد أكثر على تبادل الأموال مقابل مساندة الحكومة. وتبدو هذه الصفقات على الأرجح فى نظر الرأى العام أو المشاركين فيها عمليا بمثابة رشاوى غير قانونية.

أثر هذه العلاقات على الأداء الاقتصادى

هذه الطريقة فى إنشاء وإدارة مشروعات الأعمال أفادت آسيا كثيرا على مدى أكثر من ثلاثة عقود. ولم يكن على بلدان شرق وجنوب شرق آسيا الانتظار إلى حين أن يتوفر لديها نظام قانونى تجارى متطور قبل تسارع عملية النمو. وقفز الاستثمار إلى حصة مرتفعة جداً من إجمالى الناتج المحلى فى أغلبية بلدان الإقليم، واستخدمت هذه البلدان، فيما عدا استثناءات ملحوظة، هذه الاستثمارات بكفاءة وفق المعايير الدولية. ولقد كان بالإمكان أن تكون معدلات الاستثمار المرتفعة أمرا غير ملحوظ أو غير مؤثر لو أن المستثمرين ساورهم الخوف من أن يفقدوا استثماراتهم لدى حكومات تعتمد الجشع والسلب وسيلة أو لدى منافسين أسرى الشكوك والهواجس. ولو افتقد هؤلاء المنافسون الأمن شأن حال نظائرهم فى أمريكا اللاتينية لأرسلوا أكثر أموالهم إلى نيويورك وزيوريخ وتباطأ النمو كثيرا عما يشهد به الواقع . وكان بإمكانهم أيضا أن يوجهوا استثماراتهم لأرباح قصيرة الأمد وتغاضوا عن الاستثمارات الطويلة الأمد التى هى الحاسمة للنمو المستدام . ولكنهم على العكس احتفظوا بأموالهم داخل البلاد واستثمروها فى شركات صناعية وفى البنية

الأساسية.

ولكن صحيح أيضا أن هذا الأسلوب فى مجال قطاع الأعمال لا يؤدى دائما إلى خلق مؤسسات يمكنها أن تصمد حين تدلَهِّم الأمور، وهذه فترات تمثل جزءا حتميا من عملية النمو. ولم تكن المشكلة الرئيسية هى الركون إلى الروابط الشخصية داخل قطاع الأعمال أو فيما بين مشروعات الأعمال الخاصة. ذلك أن الشركات الفردية يمكن أن تفشل بسبب أن وريث مؤسسها غير أهل لذلك أو لأن الروابط الشخصية الطويلة الأمد أدت بهم إلى تفضيل ومحاباة مورد غير كفء، ولكن سوف تحل محلهم شركات أخرى . لقد ظهرت إلى الوجود فى الواقع المشكلات التى تتهدد الاقتصاد بسبب طبيعة العلاقة بين قطاع الأعمال وحكومات تملك القدرة والسلطة التدخل وتؤمن بمبدأ التدخل فى مشروعات القطاع.

ونظراً لأن الروابط بين الحكومة وقطاع الأعمال وثيقة جدا فإن رجال الأعمال استناموا إلى أن الحكومة سوف تساعدهم للغاية إذا ما واجهتهم مشكلة. ومع التسليم بطبيعة دور الحكومة فى هذه البلدان المستشرى والنافذ إلى كل مجال اقتصادى، لم يراود رجال الأعمال أدنى شك فى أن الحكومة تملك سلطة التدخل لمساندة مشروعات الأعمال بعامة، ومشروعات الأعمال الفردية بوجه خاص. وستكون الحكومات راغبة عن صدق وعزم فى التدخل لأنها بذلك تمد يد المساعدة لأصدقائها ومؤيديها . لذلك كله اطمأن رجال الأعمال وشعروا بالثقة عند الإقدام على مخاطر كبيرة لتنفيذ استراتيجياتهم الاستثمارية، والجانب الإيجابى فى هذا تمثل فى الإسهام فى إنجاز معدلات مرتفعة من الاستثمارات والكثير من المشروعات الناجحة. ولكن الجانب السلبى فى بعض الظروف تمثل فى أن المخاطر التى أقدموا عليها مبالغ فيها جدا ويمكن أن تهدد الاقتصاد برمته.

هذا الجانب السلبى، أو جانب "المخاطرة المعنوية" الذى تنطوى عليه علاقة الحكومة - قطاع الأعمال هو الذى حل مكان الصدارة فى الأزمة المالية عام ١٩٩٧ وتحولت البنوك، والمؤسسات المالية غير المصرفية لتكون هى المعرضة بخاصة للأخطار. والمعروف أن بنوكا كثيرة فى آسيا تملكها الدولة، ولهذا كان على ثقة كاملة

من أن الدولة سوف تسارع بمساعدتها على الخروج من الأزمة. وكانت هناك كثير من البنوك الخاصة والمؤسسات المالية غير المصرفية، مثل تلك القائمة فى تايلاند وإندونيسيا، تسيطر عليها شخصيات سياسية ذات سلطة قوية ولهذا غلب عليهم الشعور بأن بإمكانهم الاعتماد على الحكومة، وبالفعل حاولت الحكومات فى تايلاند وماليزيا وإندونيسيا مساعدتهم.

اتخذت تايلاند قرارا بهدف تثبيت سعر الصرف إلى أن أوشك الصرف الأجنبى على النفاد. وكان دافعها إلى ذلك جزئيا الرغبة فى مساعدة المؤسسات المالية التى استدانت وأثقلتها قروض باهظة من الخارج وسوف تواجه بزيادات ضخمة فى مديونياتها المقيمة بعملة تايلاند "البات" إذا ما تم خفض العملة المحلية بنسبة كبيرة. وفى إندونيسيا حيث كان الرئيس سوهارتو يتلاعب بالمجلس المسئول عن تحديد أسعار العملة تحرك ربما بدافع رغبته فى مساعدة أصدقائه للإفلات من النتائج المترتبة على مضارباتهم بديونهم المقيمة بعملات أجنبية بالدولار والين. واتخذت ماليزيا قرارا بوقف تحويل عملة الرنجيت الماليزية، وكان دافعها إلى ذلك جزئيا رغبتها فى أن لا يتهاوى وضع بليونيرات بوميبوترا بسبب مناوراتهم المالية.

وثمة خلاف فى الرأى بشأن هذه البيانات عن الدوافع الخلفية لتدخلات هذه الحكومات والتى لا يمكن تقديم برهان عليها، ولا ريب فى أن أكثر المشاركين فى هذه القرارات سوف ينكرون هذه النوايا، وسوف يصفون هذه الدوافع على أنها منافع عامة للمجتمع كله، وربما يرى بعض المحللين الخارجيين فى هذه المحاولات لإنقاذ الوضع أخطاء فى التقدير. وطبعى أن اعتبارات أخرى كثيرة كان لها دورها أيضا، ولكن تأسيسا على ما نعرفه عن الدوافع العامة لدى أكثر القادة السياسيين فى هذه البلدان الثلاثة نرى أن الدوافع إلى تلك الأحداث المحددة المذكورة آنفا دوافع مستصوبة ومقبولة عقلا.

وواضح أن المخاطرة المعنوية وثيقة الصلة من نواح كثيرة بالسلوك الاستثمارى المغامر وضعف المؤسسات المالية. وهذا السلوك بدوره وثيق الصلة بعمق الانهيار

الاقتصادى التى عانت منه البلاد أثناء الأزمة المالية الاسيوية. وليس هناك من يشك كثيرا فى أن المخاطر المعنوية التى تجلت إنما هى نتيجة للروابط الوثيقة بين الحكومة وقطاع الأعمال. ولكن وصف هذا كله على أنه نتيجة "محاباة الأقارب والأصدقاء"، يعنى ضمنا الموافقة على التفسير القائل بأن فساد الحكومة مسئول عما حدث - وأن الأسلوب الآسيوى فى قطاع الأعمال أسلوب فاسد إجمالا.

إن ما حاولت أن أذكره هنا هو أن الأسلوب الآسيوى فى قطاع الأعمال وفى العلاقات بين الحكومة وقطاع الأعمال ظل أسلوبا ناجحا زمنا طويلا فى التكيف بالنسبة لقطاع الأعمال وللحكومة مع موقف يفتقد سيادة القانون التى هى شرط للنمو، وعلى الرغم من أن هذا النظام خلق العديد من الفرص التى يراها الكثيرون نوعا من الفساد إلا أن النظام فى ذاته لم يكن فاسدا بطبيعته، على الأقل من حيث القيم السائدة فى شرق وجنوب شرق آسيا خلال النصف الثانى من القرن العشرين، وخلق النظام أيضا مخاطرة معنوية أفضت إلى ضرب من السلوك الاستثمارى المفرط فى مغامرته وفى فقدانه للحكمة اللازمة. إن أنواعا كثيرة من التأمين تخلق أيضا مواقف للمخاطرات المعنوية، ولكننا لا نريد أن نخلص بالدعوة إلى إلغائها.

دلالات للمستقبل

العلاقات الشخصية فى مجال قطاع الأعمال، والمرتكزة على الروابط الأسرية وغيرها أفادت كثيرا شرق وجنوب شرق آسيا على مدى ثلاثة عقود ولكنها أضرت بها خلال السنوات الثلاثة الأخيرة. وربما تمضى سنوات كثيرة قبل أن تتمكن النظم المالية التى تولدت عن هذا النهج للتطوير من أن تستعيد عافيتها. ولكن الشفاء فى هذه الاقتصادات يتحقق على الأرجح أسرع كثيرا - والحقيقة أنه بدأ الشفاء فى صيف ١٩٩٩ - ترى هل يلزم عن هذا القول إن النهج الآسيوى فى مجال قطاع الأعمال والعلاقات بين الحكومة وقطاع الأعمال تسبب فى مجرد عثرة على الطريق وأن الأمر لا يحتاج إلا لكى نعيده إلى حيث كان ليبدأ المسيرة من جديد؟

النقطة الرئيسية فى هذا الفصل ليست هى القول إن الروابط الشخصية المرتكزة على علاقات النمط الأسرى أفضل وأسمى من السبل البديلة فى توفير الأمن للصفقات الاقتصادية. ذلك أن هذه الروابط الشخصية ظلت زمنا بديلا ملائما من الأسلوب الذى تحقق به المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية الأهداف نفسها. ولكن هناك على الأقل سببان يدفعاننا إلى القول بأن ليس من المرجح فى المستقبل أن يتحقق الأمن لبلدان شرق وجنوب شرق آسيا من خلال الروابط الشخصية.

السبب الأول أن الأزمة الآسيوية كشفت كل مظاهر الضعف للنظم المالية التى ظهرت فى مثل هذا النوع من البيئات، وثمة مشكلات عديدة من بينها أن هذه النظم المالية عندما بدأت نشاطها كانت أضعف من أن تصمد وتتحدى أو تعدل أنواعا من حركات رأس المال التى تميز بها النظام الاقتصادى الدولى. لقد انهارت ببساطة وانهار معها الاقتصاد.

ونشهد الآن جهودا واسعة النطاق ودراسات متزايدة بشأن ما الذى تحتاجه بلدان آسيا لإصلاح نظمها المالية، وثمة اقتراحات كثيرة مطروحة من بينها معايير محاسبية يمكن الاعتماد عليها، قانون تنظيمى قوى حصيف، ومنافسة من جانب بنوك دولية راسخة الأركان. ولكن ليست المهمة مجرد مهمة "تقنية" فنية محدودة تتمثل فى إعادة تحرير القوانين وتدريب المشتغلين فى البنوك.

وجدير بالذكر أن معهد هارفارد للتنمية الدولية، وآخرين، شاركوا فى هذا الجهد فى إندونيسيا على مدى سنوات. وأعيدت كتابة القوانين، وتم تدريب العاملين فى البنوك، وتهيأت للبنوك الخاصة السلطة اللازمة وبدأت إجراءاتها للنمو السريع، وتمتعت البنوك التجارية باستقلال ذاتى موضوعى من البنك المركزى ، ومع هذا كله ونحن فى عام ١٩٩٩ نجد أن جميع بنوك إندونيسيا مفلسة حسب التقويم الفنى.

ربما لا يوجد نظام مصرفى يمكنه تحمل خفض العملة القومية ٨٠ بالمائة. ولكن مشكلات إندونيسيا المصرفية حدثت أيضا نتيجة عقد كامل كانت خلالها البنوك لعبة فى أيدى أبناء النخبة الحاكمة وما كان بإمكانها أن تصمد أمام حتى أزمة متوسطة

بدون مساندة حكومية، وكانت المشكلة فى عام ١٩٩٨ أن الحكومة لم تعد فى وضع يمكنها من المساندة، وإن منع حدوث أزمات مماثلة مستقبلا يستلزم بالضرورة ألا تخضع البنوك لتدخلات تقديرية حسب هوى كبار الرسميين لدعم مشروعات أثيرة لديهم، ولكن ستظل البنوك عرضة للأخطار مادامت الحكومة تتدخل بشكل مباشر ومكثف لدعم مشروعات بذاتها، وهذا ما أكدته اليابان فى تسعينيات القرن، وإذا ما أردنا تغيير موظفى الحكومة ومنعهم من مثل هذه التدخلات يتعين أن تكون هناك مؤسسة قادرة على فرض هذه القيود، وغنى عن البيان أن هذه المؤسسة فى غالبية المجتمعات الصناعية وبعد الصناعية هى سيادة القانون التى يتولى رعايتها وتنفيذها جهاز قضائى مستقل.

سبب ثان يدعونا إلى الاعتقاد بأن العلاقات الشخصية بين الحكومة وقطاع الأعمال لن تكون مستقبلا بالقدرة نفسها على ما تقدمه من خدمات هو أن النظام الاقتصادى الدولى ذاته تغير. وجدير بالملاحظة أن قواعد هذا النظام كما تتجلى فى مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية، متداخلة مع منظومات اقتصادية قائمة على مبدأ سيادة القانون. وربما كان بالإمكان صياغة النظام الاقتصادى الدولى على نحو مغاير ولكن لن يجرى تغييره بشكل أساسى لكى يتلاءم مع البلدان النامية، ويمكن للاقتصادات النامية الصغيرة والفقيرة أن تختار البقاء خارج النظام أو معاملتها باعتبارها استثناء ولكن بلدان شرق وجنوب شرق آسيا ليست صغيرة ولم تعد فقيرة، إن أكثرها فى عداد الأمم التجارية الكبرى فى العالم، وتريد جميعها بل هى بحاجة إلى الوصول إلى أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية. وسواء كنا منصفين فى ذلك أم لا، إلا أن هذا الوصول سوف يستلزم من بلدان شرق وجنوب شرق آسيا أن تعزز درجة خضوع والتزام نظمها الاقتصادية لقوانين شفافة بدلا من إجراءات الموظفين الرسميين التى تتسم بالغموض والمحاباة.

إن القيم الآسيوية خدمت التطوير الاقتصادى جيدا على مدى نصف قرن تقريبا. وليس مرجحا أن تخدم المنطقة على النحو نفسه مستقبلا ، ومن ثم فإن التحدى الآن هو استكمال عملية إنشاء اقتصاد حديث قوى مرتكز على أساس من القانون.



(١٨)

القيم الآسيوية هل تتحول من قوى محركة إلى أحجار دومينو؟

لوسيان دبليو . باى

ليس فى التاريخ كله مثال يناظر تلك الانقلابات الدرامية فى ثروة الاقتصادات الآسيوية خلال النصف الثانى من القرن العشرين. إن آراء منتشرة ومشتركة على نطاق واسع بشأن المحددات الثقافية الأساسية للبلدان الآسيوية انقلبت جميعها رأسا على عقب مرتين خلال أربعة عقود. أولاً، افتراض استقر طويلا يقضى بأن الثقافات الآسيوية افتقرت إلى القدرة على توليد النمو الاقتصادى، فإذا به يتهاوى فجأة فى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين إثر ظهور الاقتصادات "المعجزة" خاصة "النمور الصغار الأربع". وأصبحت المنطقة محط غيرة العالم النامى وكثر الحديث عن نموذج آسيوى للتطوير الاقتصادى. ولكن وعلى حين فجأة ظهرت فى أواخر التسعينيات أزمات وانهيارات. أولاً دخلت اليابان فى حالة كساد خطير إن لم يكن ركودا استمر عقدا كاملا . وبعد ذلك انتقلت اقتصادات جنوب شرق آسيا وجنوب كوريا من أزمات مالية إلى نكسات أشد جذرية، وانحسر بوضوح عقد من الدعاية عن تفوق "القيم الآسيوية".[١]

وبعد عقد من معدلات نمو سنوى بلغت ١٠ بالمائة، انكمشت الاقتصادات الآسيوية بنسبة ١٥ بالمائة عام ١٩٩٨ وخسرت أسواق الأسهم بها أكثر من نصف قيمتها كما خسرت عملاتها ما بين ٣٠ و ٧٠ بالمائة من قيمتها. وفى عام ١٩٩٦ تدفق

... والى ٩٦ بليون دولار رءوس أموال إلى داخل خمس بلدان هى كوريا الجنوبية وتايلاند وماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة. ولكن فى عام ١٩٩٧ تدفق إلى خارج هذه البلدان أكثر من ١٥٠ بليون دولار. وانخفض نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى فى إندونيسيا خلال سنة واحدة من ٣٠٣٨ دولار إلى ٦٠٠ دولار. وذهبت منظمة العمل الدولى فى تقديراتها إلى أن حوالى ١٠ مليون آسيوى فقدوا وظائفهم.(٢)

وهكذا، وخلال عام واحد، أصبح مستقبل الاقتصادات الآسيوية موضع شك، وصمتت الطبول التى كانت تقرع مبشرة بعظمة الممارسات الآسيوية. ولكن انهيار "المعجزات" لم يكن لينهى الحوار عن "القيم الآسيوية بل أصبح الاهتمام بالمزيد من الدراسات التحليلية عن أهمية القيم فى إحداث تطوير اقتصادى مستدام. وبدلا من الأسلوب البغيض من ضرب الصدور الذى اقترن بقدر كبير من صورة "الجدل" فى سنغافورة وماليزيا بشأن القيم الآسيوية، أصبح المطلوب الآن تفسير كيف أن مجموعة القيم الثقافية ذاتها أنتجت كلا من القوى المحركة "الدينامو" وأحجار الدومينو. ثمة واقع مشاهد وهو أن آسيا انتقلت من أقصى الركود إلى نمو اقتصادى دينامى ثم إلى انهيار. يشكل هذا الواقع تحديا خطيرا لصواب مفهوم العوامل الثقافية ودورها فى تفسير التطوير القومى. وواضح هنا أن الثقافات الأساسية لم يعتورها أى تغيير.

ولكى ندرس ونتفحص هذه المشكلة المهمة نكون أولاً بحاجة إلى كشف الخطابات المغالية التى تحدثت عن تفوق افتراضى للقيم الآسيوية، ومن ثم نلتمس فهمًا أكثر واقعية للأداء الاقتصادى للبلدان الآسيوية . ونحن بحاجة أيضا إلى توضيح بعض النقاط التى تضمنتها نظريات عن الثقافات الآسيوية والتطوير الاقتصادى بما فى ذلك تقديم نظرة مغايرة إلى ما قاله ماكس فيبر عن الكونفوشية وتطور الرأسمالية.

وسوف أقترح فرضين يمكن أن يفيدا فى تفسير كيف أن القيم الثقافية نفسها يمكنها أن تنتج مثل هذه النتائج المختلفة جذريا. الأول أن القيم نفسها وإن كانت فاعلة إلا أنها فى ظروف مغايرة يمكن، بل عادة ما تنتج عنها آثار مختلفة، معنى هذا

أن قيم الثقافات الآسيوية ظلت هى نفسها ولكن السياقات تغيرت، ومن ثم ما كان نتائج إيجابية قبلا أصبح نتائج سلبية فيما بعد.

الفرض الثانى أن القيم الثقافية هى دائما مجموعات أو عناقيد من القيم بحيث إنها فى أوقات مختلفة يمكن أن تتراكب وتتجمع بأساليب مختلفة ومن ثم تكون لها نتائج مختلفة، ولكن هذه حجة تستلزم براعة لأنها مخادعة لذا يلزم الحرص تحاشيا لخطر دعم النزعة النقدية التى تلتمس دائما وسيلة لاكتشاف اعتبارات ثقافية "تفسر" بها أى شىء يحدث، إن التفسيرات الصحيحة تستلزم تحديد متغيرات ثقافية ملموسة، واكتشاف روابط محددة بين العلة والمعلول.

الوقائع فقط وليس الدعاية عن اقتصادات معجزة

يسيرٌ أن نسقط الكثير من الخطاب الإنشائى الذى تضمنه الجدل بشأن القيم الآسيوية باعتباره مجرد تعبير عن نزعة الانتصار الآسيوية إثر النجاح الذى تحقق. ولعل هذا عكس الحاجة إلى أن يصل الصوت إلى الأسماع وسط صخب نزعة انتصار الغرب بشأن كسب الحرب الباردة. ولكن ظهور النمور الأربعة الصغار والظهور الوشيك للصين كقوة عظمى جديدة محتملة، والجميع يحاكى بدرجات مختلفة النموذج اليابانى للرأسمالية الخاضعة لتوجيه الدولة، إنما يشكل كل هذا أساسا للقول بالتميز الآسيوى، ولا ريب فى أن الجمع بين النجاحات الاقتصادية والحكم التسلطى أفاد أن الأقطار الآسيوية أثارت شيئا جديرا بلفت الانتباه. وسرعان ما أصبح مفهوم القيم الآسيوية عبارة موجزة تختزل تفسير الإنجازات الاقتصادية، وتمثل تبريرا لممارسات الحكومات التسلطية.

وازداد الجدل بشأن القيم الآسيوية تعقداً إزاء أحداث السبعينيات. ذلك أن الغرب أيضا وليس الآسيويون فقط أصبحوا مذهولين إزاء الاقتصادات "المعجزة" فى آسيا بينما الغرب فى انحسار. وظهرت الحاجة إلى منظور يتضمن المزاعم المبالغ فيها لكى نفهم إلى أى مدى تعتبر الإنجازات الآسيوية حدثا استثنائيا فى الواقع والحقيقة.

أولا، ظهر ميل غريب داخل بعض الأوسط يتمثل فى النظر إلى اليابان، رائدة الاقتصادات المعجزة كبلد من العالم الثالث والذى أصبح بين عشية وضحاها ثانى أضخم اقتصاد فى العالم. والحقيقة أن اليابان بدأت التصنيع مع عصر الميجى أو الإحياء فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. وهذا هو ذات التاريخ تقريبا الذى بدأت فيه الولايات المتحدة التصنيع، وبحلول الحرب العالمية الأولى أضحت اليابان قوة صناعية مهمة وقادرة على استغلال مظاهر التمزق داخل الاقتصادات الأوروبية للسيطرة على أسواق السلع الاستهلاكية خاصة النسيج حيث بدأت أولاً بكل من آسيا وأفريقيا، ثم بأوروبا وأمريكا.

ومع حلول عشرينيات القرن كانت اليابان تمتلك ثالث أكبر أسطول فى العالم وأسطول تجارى يعادل هذا ضخامة، وبحلول أواخر الثلاثينيات أصبح اقتصادها ثالث أو رابع أضخم اقتصاد فى العالم مع إدراج استثماراتها فى كوريا وتايوان ومنشوريا، وأضحت صناعاتها قبيل الحرب نداً لأغلب الصناعات فى أوروبا وأنتجت بطبيعة الحال قوة جوية عسكرية مذهلة، ومن ثم فإن من ينظرون إلى صعود اليابان القوية فى ستينيات القرن العشرين فقط إنما ينسون التحدى الذى كانت تمثله اليابان وفرضته على حرب المحيط الهادى.

كذلك هناك مبالغة فى تقدير تخلف دول آسيا الأخرى خلال فترة ما قبل المعجزة. وكم كان يسيراً النظر إلى الإمبراطور قيانلونج باعتباره مهّرجا بسبب رسالته التى تطفح غطرسة إلى الملك جورج الثالث والتى قال فيها "لم نجد شيئا عبقريا يستحق التقييم كما وأن ليست لنا أدنى حاجة لصناعات بلدكم." ومع هذا كان الاقتصاد الصينى فى واقع الأمر، أثناء حكمه، أكبر من اقتصاد بريطانيا. وحقيقة الأمر أنه قبل أن تغير الثورة الصناعية اقتصاد العالم وحينما كانت الزراعة لا تزال تتربع على عرش الاقتصاد، كانت شعوب آسيا الزراعية تنتج حصة كبيرة من الناتج الاقتصادى العالمى. ومع نهاية القرن الثامن عشر سجلت آسيا فى مجموعها ٣٧ بالمائة من الناتج الاقتصادى العالمى. ولكن مع كل الدعاية المثارة عن اقتصاداتها المعجزة، نجد أن حصة آسيا فى منتصف تسعينيات القرن العشرين تراجعت إلى ٣١ بالمائة، وكانت النظرة قبل الكارثة تشير إلى أن آسيا لن تستعيد حصتها قبل عام ٢٠١٠ .

وطبيعى أن الشىء الذى أثار اهتمام الناس خلال العقود الأخيرة هو معدلات نمو الاقتصادات الآسيوية. وأحس الآسيويون بالرهبة إزاء اقتصاداتهم التى تزهو بتحقيق معدلات نمو ١٠ بالمائة بينما الغرب ٣ بالمائة وربما أقل. ولكن تركز الاهتمام على أرقام النسب المئوية وليس على صافى النمو بالحسابات المطلقة. إذ على الرغم من الإثارة حول "عقد نمو ال ١٠ بالمائة" فى الاقتصاد الصينى، تظل الحقيقة الواقعة وهى أنه لم يحدث خلال سنة واحدة من سنوات هذا العقد أن حقق النمو إنتاجا يمثل إضافة للاقتصاد الصينى ويبارى صافى النمو فى اقتصاد الولايات المتحدة فى تلك السنة ذاتها. وهكذا فإن الصين فى كل سنة من السنوات المسماة عقد النمو لم تكن قادرة علـى اللحاق بل كانت عمليا تتراجع أكثر إلى الخلف. والواقع الحسابى الذى لا محيص عنه هو أن ١٠ بالمائة من اقتصاد ٦٠٠ بليون دولار أقل من ثلث ٢,٥ بالمائة لاقتصاد ٧,٥ تريليون دولار - ٦٠ بليون دولار مقابل ١٨٧,٥ بليون دولار. والمغزى هنا أن تركيز الاهتمام على أرقام النسبة المئوية للنمو دون اعتبار للأرقام الأساسية يمكن أن يؤدى إلى انطباعات زائفة خطرة.

وليس هدفى مما أشرت إليه التقليل من قدر إنجازات الآسيويين ولكن فقط أن أعارض ميلا إلى التفكير وكأننا إزاء سحر يتمثل فيما نسميه المعجزات، حقا حدث تحول تاريخى فى ظروف المعيشة وأفاد الأسر الآسيوية من معدلات النمو. ولا ريب فى أن الصينى إذ يرتفع دخله من ١٠٠ دولار للفرد عام ١٩٨٥ إلى ٣٦٠ دولار عام ١٩٩٨ إنما يعنى أنه يوجد الآن أكثر من جهاز تليفزيون ملون لكل بيت، بينما كان أقل من أسرة من بين خمس أسر تملك جهازا واحدا، وبعد أن كان ٧ بالمائة من الأسر تملك ثلاجة أصبحت النسبة الآن ٧٣ بالمائة.[٣] حقا شهدت ظروف المعيشة تحسنا واضحا وأن الصينيين لهم كل الحق فى الاعتقاد بأن مستقبل أبنائهم سيكون أزهى وأجمل.

ماذا قال ماكس فيبر حقيقة

بعد أن وضحنا الوقائع إلى حد ما، أعود الآن لتفحص الاعتبارات النظرية فى تحليل العلاقة بين القيم الثقافية الآسيوية والتطوير الاقتصادى، ولكننى سوف

أستعرض كمقدمة ما اضطر إليه ماكس فيبر ليقوله فى هذا الشأن. وطبيعى أن ماكس فيبر لا يزال الأستاذ الذى لم يبزه أحد فى دراسة الأصول الثقافية للرأسمالية. وقد وجد، كما يعرف الجميع، هذه الأصول فى الأخلاق البروتستانتية التى تحولت للأسف بعد رواجها إلى مجرد صيغة، تزيد قليلا عن قسم الكشافة. إذ تحولت إلى سرد مبتذل لقائمة من فضائل مثل الجدية فى العمل، والتفانى، والأمانة والادخار والأهلية للثقة، وإرادة الإشباع المرجأ واحترام التعليم. ورأى فيبر، الأصول الثقافية للرأسمالية فى صورة معقدة كثيرا ، ووقع أسير مفارقتين على وجه الخصوص.

الأولى تتمثل فى الواقع التاريخى من أن الرهبان نذروا حياتهم فقط لاعتبارات تتعلق بالعالم الآخر، وعاشوا حياة نسك كامل فى أديرتهم وأنشأوا منظمات ذات كفاءة فريدة لتحقيق أرباح دنيوية. والمفارقة الثانية أن العناصر الحاسمة فى خلق الرأسمالية هم الكالڤينيون الذين آمنوا بالتدبير المسبق، وليس أولئك المسيحيون المؤمنون بأن الحياة الفاضلة والأفعال الصالحة سوف تلقى الجزاء فى عالم آخر، وأقر فيبر بأن نهج دفتر المحاسبات إزاء الثواب والعقاب يجعل الناس تنجو بيسر شديد، بينما القول بالتدبير المسبق خلق إحساسا عميقا بعدم الأمان النفسى من شأنه أن يدفع الناس إلى الإمساك بأية إشارة ممكنة تفيد أن بالإمكان أن يدخل ضمن زمرة "المختارين"، ومن ثم فإن الدافع الرئيسى هو القلق النفسى.

وعقد فيبر دراسة تحليلية مفصلة عن الثقافة الصينية فى مقارنته بين الكونفوشية والبيوريتانية. وأكد فى دراسته هذه على الدرجة العالية التى يشدد فيها السيد الكونفوشيوسى على مثله الأعلى "التوافق مع الخارج، مع ظروف وأوضاع العالم".[٤] وأن الثقافة الكونفوشية صاغت المثل الأعلى فى صورة التناغم دون توترات باطنية حادة أو قلق نفسى؛ ومن ثم لا مشكلات بالنسبة للأعصاب شأن الأوروبيين، كما يقول فيبر - وهنا إشارة إلى المشكلات التى تناولها فرويد بالتحليل.

ويسهب فيبر كثيرا فى عرضه التفصيلى للشخصية الصينية لكونها فى حالة توافق جيد، و"صبر غير محدود" و"آداب محكومة" مع "عدم إحساس بالرتابة" و"قدرة على العمل الدائب دون انقطاع". ولكنه يؤكد أن هذه الخصال ليست هى النوعيات

التى يمكنها أن تنتج تلقائيا النظام الرأسمالى، وكان فيبر فى الوقت نفسه صاحب بصيرة نافذة إذ أقر بأنها خصال يمكن أن تحقق لصاحبها مهارة فائقة فى محاكاة الممارسات الرأسمالية. وقال: "سوف يكون الصينى فى جميع الاحتمالات قادرا تماما، بل ربما يكون أقدر من اليابانى، على تمثل الرأسمالية التى تطورت تقانيا واقتصاديا تطورا كاملا فى مجال الثقافة الحديثة".(٥)

وهكذا يبين بوضوح أن النقد الزاعم بأن النجاحات الاقتصادية المعاصرة للبلدان الكونفوشية تثبت خطأ فيبر إنما يعبر عن قراءة غير سليمة لنظرياته، وتنبأ فيبر بأن الصين ستكون قادرة على محاكاة الممارسات الرأسمالية فى وقت ما، وواقع الأمر أن فيبر من نواح كثيرة يقاسم التنوير آراءه الإيجابية بشأن الصين، ولكن تظل الحقيقة التاريخية المتمثلة فى أن النجاحات الآسيوية جاءت نتيجة الاتصال بالنظام الاقتصادى العالمى وليست نتيجة تطورات داخلية مستقلة ذاتيا.

التناقضات الظاهرية للعلاقة بين القيم الكونفوشية والسلوك الرأسمالى

عند النظر إلى تمثل الثقافات الكونفوشية للنظام الرأسمالى تواجهنا بعض المفارقات أو التناقضات الظاهرية التى تناظر تلك التى تعرضها نظريات ماكس فيبر عند حديثه عن السلوك الاقتصادى للرهبان وأتباع كالفن . مثال ذلك أن الكونفوشية وضعت التاجر رسميا قرب أسفل السلم الاجتماعى دون الفلاح مستوى. ولكن التجار الصينيين وقد بات لزاما عليهم أن يحيوا مع هذه الوصمة الاجتماعية، لم يكن أمامهم من خيار سوى التماس التفوق فى جمع المال. حقا كان بإمكانهم تعليم أبنائهم لكى يجتازوا الامتحان الإمبراطورى ويصبحوا موظفين من الإدارة العليا (الماندارين). بيد أن هذا يعنى أن مشروعات الأعمال الناجحة سوف تمتد جيلا واحدا فقط. ومن ثم لم يكن أمامهم من بديل سوى التخصص فى مهارة ما يزدريها الباحثون الكونفوشيون من طبقة الماندارين. وحيث إنهم مهمشون داخل مجتمعهم فقد كان وضعهم مماثلا إلى حد ما لوضع اليهود فى أوروبا الإقطاعية.

{المفارقة الثانية والتى تحير الأمريكيين وأثارتها قصص هوراتيو ألجير إذ تمجد العمل الدءوب الشاق باعتباره السبيل المؤكد للانتقال من "الأسمال البالية إلى الثراء"، تتمثل فى أن الكونفوشية احتقرت العمل الدءوب الشاق وجميع أشكال الإجهاد البدنى بينما رأت المثل الأعلى فى حياة الفراغ والدعة دون مجهود، وكان السيد الكونفوشيوسى يضع على أصابعه أظافر صناعية طويلة ليثبت أنه غير مضطر إلى العمل بيديه. وعززت الطاوية بطبيعة الحال هذه النظرة حين رفعت إلى أسمى المستويات الفلسفية مبدأ وو - وى أو لا مجهود لإنجاز الأمور بأقل قدر من الطاقة التى يفقدها المرء. ونجد المثل الأعلى فى التفكير العسكرى الصينى هو كسب المعارك عن طريق إجبار خصمك على إنهاك نفسه دون أن يبذل المرء جهدا غير عادى، وأعتقد، فى حدود علمى، أنه لا توجد ثقافة أخرى تناظر الثقافة الصينية فى النظر إلى عدم بذل الجهد الشاق باعتباره مثلا أعلى، والتنديد بالعمل البدنى الشاق باعتباره ضربا من الحمق. ولهذا لا يرى الصينى فى سيزيف مأساة بطولية بل دعابة للمرح، إن الثقافة الصينية يقيناً لا تضع العمل الشاق بمثابة كبرى الفضائل فى ذاته بل أمرا لا فكاك منه تمليه الضرورة.

إن الصينى بدلا من أن يرى العمل الشاق مثلا أعلى، تراه يؤكد على أهمية "الحظ السعيد"، باعتباره احتمالا ترجحه أكثر وأكثر الطقوس والشعائر الصحيحة والمناسبة. وأعود لأقول إن الطاوية بمفهومها عن الطاو، أى الطريق أو الشرع، أو قوى الطبيعة والتاريخ هى التى صاغت الأساس الفلسفى للنظرة الصينية الأساسية عن الحياة، وقد حددتها قوى خارجية للعناصر الفاعلة المعنية وان بعض الناس أكثر مهارة من غيرهم فى السباحة والاندفاع مع التيار ومن ثم ينعمون بالحظ السعيد. ولكن آخرين يقاومون التيار بحمق وعناد وهم الخاسرون منذ الميلاد. ولكن هذا التأكيد على الحظ السعيد يولد نهجا قدريا إزاء الحياة - إذ هناك دائما أمور يمكن للمرء أن ينجزها لتزداد فرصه مع الحظ السعيد، ولكن إذا سارت الأمور على غير ما يشتهى فإن هذا مجرد سوء حظ ويأمل أن يتغير مع الوقت.

إن التأكيد على دور الحظ لا يدعم نهجا استبطانيا إزاء الحياة بل يدعم النظر إلى الخارج والتوجه المفرط إلى الواقع. ذلك أن الناس بحاجة إلى اليقظة لاستغلال أى

شيء على نحو انتهازى يمكن أن يحسن من فرصهم للحظ السعيد. وأن هذا التقدير العالى للأهمية الكبرى للقوى الخارجية يخلق حساسية مفرطة تجاه الظروف الموضوعية وتجاه موقع الأرض وأهمية تحديد الوقت اللازم عند التصرف، ولذلك تتركز بؤرة الاهتمام عند اتخاذ القرار على الحكم الحذر والدقيق بشأن الموقف واستغلال أى مزايا متاحة.

لذلك فإن ما يبدو للوهلة الأولى تأكيدا على الحظ اعتماداً على العالم الآخر إنما له نتيجة مناقضة فى الظاهر هى غرس تقييم عال للحقائق الواقعية الموضوعية. وجعل هذا التوجه من الصينى إنسانا يعلى من قيمة طابع وهيكل الأسواق. فالأسواق ليست تجريدا نظريا عند الصينى بل حقائق دينامية مفعمة حيوية ونشاطا.

هذا الاستعداد للتفكير فى ضوء أسواق محددة المفاهيم بوضوح يفسر لنا فارقا مهما بين الرأسمالية الصينية والغربية ، الرأسمالية الغربية قوتها الدافعة هى التقانة - تبنى مصيدة فئران أفضل صنعا وعلى الناس أن يأتوا إلى عتبتها. ولكن القوة الدافعة للرأسمالية الغربية اعتمدت دائما على اكتشاف من بحاجة إلى ماذا لإشباع حاجة السوق، تسعى المؤسسات الغربية إلى تحسين منتجاتها وتقوية هياكلها التنظيمية، والعمل الشاق للحصول على اسم واعتراف بهذا الاسم. ولكن أصحاب المشروعات الصينية يحاولون التنويع، ويتجنبون الحصول على شهرة لإنتاج المنتج المتميز الأوحد، وهم دائما على استعداد لتغيير الإنتاج استجابة لحاجة السوق. ويعرف الأمريكيون أنهم غارقون فى فيض من السلع الاستهلاكية الواردة من تايوان والصين، ولكنهم لا يعرفون أسماء الشركات المنتجة لهذه السلع.

وعلى الرغم من أن الكونفوشية ازدرت الجهد الشاق البدنى إلا أنها تؤمن بأهمية تحسين الذات، ومن هنا احترمت الثقافة حافز الإنجاز، إن مفهوم "الحاجة إلى الإنجاز" كما صاغه دافيد ماكليلاند يصف قيمة ثقافية صينية مهمة، أثبت ماكليلاند أن البلدان التى حققت نجاحا فى التطوير تحصل أيضا على معدل مرتفع "فى الحاجة إلى الإنجاز" الذى يجرى قياسه بوسائل تشبه الحوافز التى تعلمها كتب الأطفال، إن كل محاولة لقياس الحاجة إلى الإنجاز بين الشعب الصينى تؤكد ما يمكن أن يفيد به

أى فهم عام وانطباعى عن الثقافة الصينية ـ أن الصينيين يحتلون مرتبة مرتفعة فى تقدير هذا الحافز، ويتعلم الأطفال الصينيون أهمية الكد من أجل النجاح وأن من العار أن لا يرقى إلى مستوى توقعات الأبوين.

ومع هذا، وهو ما يبدو مناقضا فى ظاهره، تؤكد الثقافة الصينية أيضا على عادة التواكل، وهو توجه نفسى يتعارض مع المزاج العام للمثل الأعلى عند هوراتيو ألجير بشأن الفرد المعتمد على ذاته، إن الجمع المتناقض بين الإنجاز والاتكالية كان محوريا فى ممارسات التنشئة الاجتماعية الصينية التقليدية التى التمست تعليم الطفل منذ نعومة أظفاره أن الاتباع الملتزم لرغبات الآخرين أفضل سبيل للأمن، وأن "الاختلاف" خطر. والنتيجة الرضى الإيجابى بالاتكالية أو الاعتماد على الغير.

وأدى الجمع بين الإنجاز والاتكال إلى فرض هدف ضمنى لعملية التنشئة الاجتماعية الصينية التقليدية، ألا وهو الكد والمنافحة من أجل حسم متطلبات الإنجاز عن طريق إتقان تنفيذ الدور المنوط به داخل الأسرة. إذ بذلك يكون معتمدا أو متكلا على الأسرة على النحو الصحيح ، وفى هذا الصدد تختلف معايير الأسرة الصينية عن اليابانية اختلافا واضحا. ذلك أن الإنجاز فى الصين ينال ثوابه داخل الأسرة، وتظل الواجبات التى تفرضها الكونفوشية على الأبناء تجاه الآباء، وعلى الأخ الأصغر تجاه الأخ الأكبر التزامات على مدى الحياة، وهكذا نجد التقليد يتجه إلى الداخل، كما تشيع غريزة أساسية تتمثل فى عدم الثقة بالناس فى عالم كل ما هو خارج الأسرة.(٦) ولكن فى اليابان تجرى اختبارات الإنجاز عند كل من الساموراى وأسر التجار فى ضوء المنافسة ضد الأطراف والقوى الخارجية. علاوة على هذا ، فإن الأخ الأصغر له أن يستهل عملا على مسئوليته الشخصية، وإذا نجح يوصف بكلمة جوسنزو Gosenzo أى رأس سلالة لأسرة جديدة.(٧)

والملاحظ أن الموازنة بين الحاجة إلى الإنجاز وبركات الاتكال ترتبط ارتباطا وثيقا بتطبيقات الثقة وديناميات العلاقات الشخصية التى تخلق روابط من شأنها أن تيسر تشكيل شبكات اجتماعية. وفى حالة الثقافة الصينية تمتد روابط الأسرة خارجا إلى العشيرة ثم إلى روابط أعم تسمى guanxi، أى الروابط الشخصية القائمة على

هويات مشتركة. ولعل ما هو أهم بشأن الممارسات الصينية لما يسمى جوانشى فى مجال التنمية الاقتصادية يتمثل فى أنه يصبح من المتوقع لأطراف الرابطة أن يتقاسموا التزامات متبادلة حتى وإن لم يكن كل فرد يعرف الآخر معرفة شخصية جيدة. إذ يكفى أنهم كانوا زملاء دراسة فى الصف الدراسى أو فى المدرسة، أو أبناء دفعة عسكرية واحدة أو غير ذلك من عناصر مشتركة تصوغ خلفية مشتركة بينهم. وهكذا تغدو قواعد روابط الجوانشى اعتبارات موضوعية يمكن للآخرين الاعتراف بها كأمر قائم دون أن تكون الأولوية للعواطف الذاتية لدى الأطراف المعنيين.

يقابل هذه الروابط عند اليابانيين ما يسمى كانكى Kankei وهى أكثر ذاتية وترتكز على مشاعر عميقة بالالتزام أو العرفان بالجميل - أهمية أون on وجيرى giri. ويمكن للغرباء أن يفترضوا أن اثنين من الصين تجمع بينهما رابطة ما سوف تنشأ بينهما علاقة جوانشى، بينما ترتكز الروابط اليابانية أكثر على الخبرات الشخصية.

العامل الثقافى فى السلوك الاقتصادى

كما أوضحنا سابقا فإن الفرض المحورى فى هذا الفصل يقضى بأن ذات القيم سوف تترتب عليها نتائج مختلفة فى ظروف مختلفة، إن القيم الرئيسية للاعتماد على شبكات اجتماعية (جوانشى) وتوفر نظرة بعيدة المدى، والتماس نصيب من السوق دون الربح والإشباع المرجأ والادخار القاسى من أجل المستقبل، جميع هذه القيم لها نتائجها المتباينة وفقا لحالة الاقتصاد ومستوى تطوره.

إن قواعد الثقة الأسرية وقواعد جوانشى تعنى أن المشروعات الصينية فى البيئات السياسية الأسبق والأكثر اضطرابا كانت مقصورة على الإدارات الأسرية. وطبعى أنه حين تفقد مؤسسات الأسرة الثقة فى الأغيار فإنها تعجز عن التوسع وتكوين فروع تزيد عما لديها من أبناء يتولون إدارتها.(٨) ولكن بعد أن أصبحت البيئة السياسية فى شرق وجنوب شرق آسيا أكثر استقرارا بدأت تتكون سريعا الشبكات الاجتماعية على امتداد روابط جوانشى. واتجهت بخاصة عمليات المصارف فى

المنطقة إلى أن تكون شخصية إلى حد كبير، وإلى أن تتبع سلسلة الروابط الشخصية. ويقدم أنجر دفعًا مهمًا يفيد بأن الممارسات الصينية لتكوين شبكات فيما وراء البحار أعطت شكل "رأس مال اجتماعى". وإن لم يكن هذا أساسا للديمقراطية كما هو حال رأس المال الاجتماعى عند روبرت بوتنام بل صورة لرأس مال اجتماعى يمكنه أن يوفر الأساس للتطوير الاقتصادى، وركز أنجر اهتمامه على تايلاند، وأوضح كيف أن الصينيين اعتمدوا على روابطهم لتيسير تدفق رأس المال حتى تسنى لهم تحويل تايلاند إلى "معجزة" اقتصادية.(٩)

وتعتبر روابط "جوانشى" أساسية أيضا لتفسير التوسع السريع المذهل لاستثمارات الصينيين فيما وراء البحار فى المنطقة الساحلية للصين. إذ مع انفتاح دنج هسياو بنج على العالم الخارجى بدأ الصينيون من هونج كونج وتايوان والجاليات الصينية فى جنوب شرق آسيا فى العودة إلى مدن وقرى الأسلاف فى الصين. وقبلتهم الصين على الفور وشجعتهم على الاستثمار فى تطوير الاقتصادات المحلية. قصد أبناء هونج كونج مدينة جواندونج، بينما ذهب أبناء تايوان إلى إقليم فوجيان، وذهب آخرون إلى شنغهاى لإقامة مشروعات مشتركة، مع القيادة السياسية المحلية فى العادة، لصناعة سلع للتصدير. وتمثلت النتيجة فى هذا التوسع المذهل فى مشروعات القرى والمدن، والملاحظ أن الصفقات تمت على أسس شخصية للغاية وليست أسسا قانونية، والتمس الصينيون فيما وراء البحار كل أشكال الترتيبات التى تعطيهم ميزة ابتداء من الإعفاءات الضريبية لسنوات عديدة وحتى تثبيت الأجور المنخفضة.

وهكذا نجد أن تراث تكوين شبكات غير رسمية أفاد فترة من الزمن لإنجاز الأعاجيب من حيث نقل رأس المال سريعا إلى داخل الصين لإقامة مشروعات جديدة أسرع كثيرا مما كان يمكن أن يحدث على أساس مفاوضات تعاقدية قانونية. والملاحظ أيضا أنه حتى رجال المصارف الأجانب أسرتهم روح ما ظنوه القيم الآسيوية، وأبدوا استعدادهم لتقديم قروض لمجرد غمزة عين وإيماءة من الرسميين الصينيين، ولكن نقص الشفافية أو نقص الفهم التشريعى للمؤسسات أدى حتمًا مع

الوقت إلى رأسمالية محاباة الأقارب والأصدقاء وإلى انتشار الفساد. وطبيعى أن افتقار صفقات مشروعات الأعمال إلى أسس قانونية والتى ربما يسرت صفقات ومعاملات وقتما كانت الظروف جيدة، إنما يعنى أيضا عدم وجود إجراءات واضحة للتعامل مع حالات الإفلاس إذا ما ساءت الأمور.

وهيأ تراث تكوين الشبكات المسرح فى اليابان لنمط من الروابط الوثيقة وغير الرسمية بين رجال الأعمال والبيروقراطيين والسياسيين والتى أصبحت توصف باسم "السياج اليابانى". وتعنى أنماط الالتزام المتبادل والروابط الشخصية أن كميات ضخمة من الاعتمادات المالية سوف تتدفق مع أقل حاجة ممكنة للحسابات الرسمية أو مراجعة سلامة المشروعات. وساد افتراض لفترة من الزمن يقضى بأنه متى حافظ توجيه الدولة على الأسعار سليمة فإنه لا حاجة ماسة للقلق بشأن تعاملات المطلعين على بواطن الأمور واحتمالات الفساد، ولكن حدثت الصدمات بعد ذلك: لم تكن النخبة اليابانية بنفس القدر المتوقع لها من الاستقامة، ووضح أن التعاون الوثيق بين الحكومة وقطاع الأعمال يعنى فى التطبيق أنه حين تحين الفرصة للدولة للتدخل من أجل مزيد من الإجراءات التنظيمية للمؤسسات المالية بأنها تقف عاجزة عن التعامل مع شركائها السابقين.

كذلك فإن ممارسات تشكيل الشبكات شجع فكرة أن المراجعة قصيرة المدى على ربحية المشروعات عمل غير ضرورى. وإنما المرغوب فيه هو توفر "نظرة طويلة المدى" والتماس الحصول على حصة أكبر فى السوق. ولقيت المزية المفترضة لهذه الأطر الطويلة المدى تشجيعا من الاستعداد الثقافى بأن يرى المرء مزية كبرى تعود عليه من خلال الإشباع المرجأ والاستعداد للمعاناة على المدى القصير مع الأمل فى أن يحصل على عوائد أكبر بمرور الوقت مقابل الإخلاص. ومع الوقت، وحيث جميع الاقتصادات فى صعود وازدهار حقق هذا النهج منافع جناها أصحابها، كذلك فإن النجاحات التى حققها اليابانيون جعلت غربيين كثيرين يعتقدون أن اليابانيين تيسرت لهم إستراتيجية فائقة لإنتاج الثروة، وترتب على ذلك أن كثيرين فى مختلف أنحاء آسيا سعوا إلى محاكاة حافز اليابانيين للسيطرة على حصة فى السوق وتأجيل أسباب القلق على الربحية.

ولكن مع مرور الوقت ثبت أن النهج كارثى بسبب تراكم المديونيات ، كما أن الدافع القسرى إلى السيطرة على حصة أكبر فى السوق أنتج زيادة إجمالية فى القدرة. كذلك فإن الافتقار إلى الشفافية وإلى المعايير القانونية عند الاقتراض من البنوك هيأ إمكانية لتوسعات ضخمة فى القروض على أساس من توقعات غير واقعية بشأن ما يمكن أن يترتب على التوسع فى الإنتاج. وتبين أخيرا أن هذا النهج لم يوفر عمليات مراجعة فعالة تكشف عما إذا كان رأس المال تم تخصيصه على أساس رشيد أم لا. وهكذا أصبح فائض الطاقة هو المعيار فى صناعة إثر صناعة. وبدا غريبا أن العالم لم يعرف أن ثمة أزمة تختمر على الطريق عام ١٩٩٥ عندما أعلن مجمع صناعى رائد "شايبول" فى كوريا وفى زهو مفرط أنه خطط لاستثمار ٢,٥ بليون دولار فى مجمع جديد لإنتاج الصلب، وصدر هذا الإعلان فى وقت كان العالم غارقا بالفعل فى فائض من الصلب يفوق حاجته.

والمعروف أن الممارسة المحاسبية الغربية الربع سنوية فى صورة بيانات بالأرباح والخسائر، تزود المديرين والمستثمرين بتغذية عكسية حاسمة توضح لهم ما إذا كان رأس المال تم تخصيصه بكفاءة ومن ثم توفر لهم آلية إرشاد لتوجيه اليد الخفية للسوق، لهذا فإن الجمع بين الدافع إلى حصة أكبر فى السوق لها أولوية على كل شىء، والتشبث فقط بالمدى البعيد، وفكرة أن معاناة آلام الإشباع المرجأ عمل بطولى - وهذه قيم آسيوية جوهرية - كل هذا ألهم الآسيويين بسلوك مفيد اقتصاديا خلال المراحل الأولية للتطوير الاقتصادى. ولكن هذا الجمع أيضا أدى بمرور الوقت إلى مشكلات خطيرة تتمثل فى الطاقة الإنتاجية الزائدة عن الحد وعن الحاجة وفى عديد من اقتصادات الفقاعة.

والحقيقة أن جميع بلدان شرق آسيا كانت بها فقاعات كبرى من العقارات. إذ قيل إن أسعار العقارات فى اليابان ارتفعت إلى حدود تثير السخرية حتى إنه قيل إن أراضى القصر الإمبراطورى فى طوكيو يزيد ثمنها عن جميع العقارات فى كاليفورنيا، ولم يكن ليصدق هذا الكلام عامة الناس فحسب، بل صدقه أيضا كثيرون من رجال المصارف اليابانيين الذين من المفترض أنهم أكثر علما وجدية، وانتشرت

الروافع فى كل أنحاء شنغهاى فى حى بوتونج لإقامة ناطحات سحاب - ويهوى بعض الصينيين القول إن الرافعة أضحت الطائر القومى الصينى. ولكن المبانى التى اكتملت عام ١٩٩٧ لم تتجاوز نسبة الإشغالات فيها ١٥ بالمائة، كذلك المبانى التى اكتملت عام ١٩٩٨ بها عدد أقل من المستأجرين، وظلت المبانى ترتفع مادام المستثمرون يرون أن من واجبهم التحلى بنظرة بعيدة المدى وأن يعانوا بشجاعة آلام الإشباع المرجأ.

مثال درامى آخر يوضح كيف يمكن لقيمة ثقافية أن تعمل على نحو مفيد فى ظروف ما ثم تصبح مصدراً لكارثة بعد ذلك. ونجد هذا المثال فى عادة الادخار عند أبناء شرق آسيا. نعرف أن أعلى معدلات الادخار فى العالم يختص بها الصينيون، والتى بلغت ٣٠ بالمائة فى السنوات الأخيرة. وأسهم هذا فى توفير أكبر قدر من رأس المال اللازم للنمو الاقتصادى مع بداية الإصلاحات. ورحبت بنوك الدولة بتدفق المدخرات التى تزايدت مع انتشار الرخاء. إذ إنها وفرت الأموال اللازمة للقروض التى تقدمها البنوك للمشروعات المملوكة للدولة، ولكن مشروعات القطاع المملوك للدولة تحولت إلى أفيال بيضاء ضخمة ولم يعد لدى بنوك الدولة أمل حتى فى استعادة "قروضها". وإن الشيء الوحيد الذى يجعل النظام مستمرا هو استعداد الناس للادخار. ولم تعد البنوك قادرة على الوفاء بالتزاماتها إزاء الحسابات الخاصة للمدخرين، شأن القطاع المملوك للدولة العاجز عن الوفاء بديونه، ولكن حيث لا مجال آخر أمام الناس لاستثمار أموالهم، فسوف تحصل عليها بنوك الدولة، وبهذا يستمر نظاماً فاشلاً طافياً على السطح دون أن يغرق .

وإن نزوعا مماثلا للادخار هيأ لليابان فى بداية الأمر رأس مال وافر من أجل إنعاش الاقتصاد اليابانى فى فترة ما بعد الحرب. ولكن ما كان ميزة فى الماضى جعل من العسير على اليابان الخروج من حالة الكساد الممتدة. ويشعر الرسميون اليابانيون بالإحباط لصعوبة توليد زيادة على الطلب قادرة على انتشال الاقتصاد من ركوده. وسبب ذلك أن الشعب اليابانى الذى لا يزال يحتفظ بقدر من الذهنية الزراعية يؤمن بأنه إذا مال الزمان وقسا فإن عليه أن يرجئ الاستهلاك ويضاعف الادخار. وأكثر من

ذلك أنه حتى لو استطاعت السياسات المالية والنقدية أن تضع أموالا فى جيوب الناس فإنهم سيرفضون زيادة الإنفاق، بل ربما يعمدون إلى زيادة الادخار توقعا لمزيد من المشكلات مستقبلا.

التماس السياق الصحيح عند التحليل الثقافى

على الرغم من أن القصة أعقد كثيرا من أن نوفيها حقها فى هذا الفصل إلا أنه من الواضح أن حالات الصعود والهبوط فى الاقتصادات الآسيوية خلقت مشكلات خطيرة فى مواجهة دعاة القيم الآسيوية. ولكن هذه التطورات لا تمثل تحديا لفهم أكثر تطورا للعلاقة بين الثقافة والنمو الاقتصادى، إن المشكلات تظهر عند محاولة قطع الطريق بقفزة واحدة بين استبيان الخصائص الثقافية العامة والنتائج الاقتصادية دون أن نضع فى الحسبان جميع المتغيرات الداخلة والسياقات الموقفية. لذلك ليس من العلم أن نحاول وضع قائمة كونية شاملة جميع القيم الثقافية الإيجابية والسلبية للتطوير الاقتصادى، ذلك أن ما هو إيجابى فى ظروف ما يمكن أن يكون غير منتج فى ظروف أخرى.

زد على هذا أن وضعنا المعرفى الراهن يبقينا أمام كثير من الأسرار عن ديناميات التطوير الاقتصادى. إذ لا توفر لنا نظرياتنا علاقات علة ومعلول كافية وحاسمة بحيث نتمكن من معرفة الثقل النوعى المحدد للمتغيرات الثقافية. وإذا طرحنا جانبا جميع الاعتبارات العامة مثل الجغرافيا والمناخ والثروات الطبيعية، وقدرة نظام الحكم، وحكمة سياساته العامة، سنجد أن الفئة العامة للسلوك الاقتصادى واسعة بحيث تجعل من المستحيل أن نكون صارمين فى تقييم أهمية ودلالة أية قيمة ثقافية بذاتها. إن بعض السلوك رهن التصرف الفردى، مثل المبادرة التى تمثل شرطا جوهريا لتنظيم المشروعات، بينما نجد سلوكا آخر يغلب عليه الطابع الجمعى ويحدد طابع وهيكل المجتمع العام. ونحن بحاجة إلى أن نكون أكثر تواضعا فى ما نعزوه من ثقل وأهمية للمتغيرات الثقافية. ونحن إذ نقر بأنها مهمة إلا أنه من العسير علينا أن

نحكم إلى أى مدى هى مهمة فى لحظة زمنية بذاتها، ذلك أننا نتعامل مع غمام لامع ساعات، أى مع عمليات تقريبية عامة وليس مع علاقات علة ومعلول محددة.(١٠)

وهكذا حين نجمع هذه الخيوط معا للتحليل، يبدو واضحا أن دعاة القيم الآسيوية بالغوا كثيرا فى تقديرهم لمعجزات الاقتصادات الآسيوية وعجز الغرب. ومع هذا فإن من الصواب أن آسيا سوف تواصل عملية التحديث وسوف تنتج، خلال هذه العملية، أشكالا وممارسات متمايزة، وليس لنا أن نفاجأ بهذا، ذلك لأن الغرب قائد التحديث لم ينتج ثقافة متجانسة - وإنما هناك فوارق دينامية بين كل المجتمعات الغربية الرائدة. وسوف تستمر الفوارق الثقافية وليس بالإمكان فى غالبية الحالات أن نحاول القول أى الثقافات هى الأسمى وأيها هى الأدنى، إن مظاهر القوة والضعف سوف تتجلى فى مجالات مختلفة وسوف تشتمل على ممارسات متباينة. وغنى عن البيان أن التطوير الاقتصادى ليس حدثا فريدا بل عملية مطردة للتاريخ، ولذلك سنشهد حالات صعود وهبوط فى جميع البلدان، ومعنى هذا أن الأشكال التنظيمية التى كانت فعالة فى استثمار حالة من التقانة يمكن أن تمثل عائقا مع تقانات أحدث.

وبعد كل ما قلناه نقرر حقيقة مؤداها أن العديد من اقتصادات شرق آسيا انتعشت بأسرع مما توقع الكثيرون، ولا ريب فى أن هذا الانتعاش يعكس فى جزء منه العوامل الثقافية ذاتها التى أسهمت فى النمو السريع على مدى العقود الأخيرة.



(١٩)

حداثات عديدة : بحث أولى فى دلالات حداثة شرق آسيا

تو وى - منج

الحداثة تجمع بين كونها ظاهرة تاريخية وإطار مفاهيمى. وتنبنى فكرة الحداثات العديدة على فروض ثلاثة متداخلة:الحضور المتصل للتقاليد كعامل نشط فى تحديد عملية التحديث، الصلة الوثيقة للحضارات غير الغربية بالموضوع لتوفير فهم ذاتى عن الحضارة الغربية، ثم الأهمية الكوكبية للمعارف المحلية.

جرت محاولة لاستكشاف الثقافة الاقتصادية والتعليم الأخلاقى فى اليابان والنمور الصغيرة الأربع (تايوان ـ كوريا الجنوبية ـ هونج كونج ـ سنغافورة). وتضمنت هذه المحاولة دراسة أطر أو الصلة الوثيقة لهذا بالتقاليد الكونفوشية فى حداثة شرق آسيا من خلال أطر متعددة المباحث وفيما بين الثقافات. والملاحظ أن كل منطقة جغرافية شديدة التباين، وكل نهج مبحثى (فلسفى أو دينى أو تاريخى أو سوسيولوجى أو سياسى أو أنثروبولوجى) شديد التعقد، كما وأن التفاعل بينها يجزئ الصورة لما فيها من التباسات، ويكشف النقاش بشأن هذه النتائج أن تقييم تعبير النخبة الكونفوشية والعادات الثاوية فى قلوب الناس وتكشف عنها القيم الكونفوشية هى أمور حاسمة لفهم الاقتصاد السياسى والنسيج الأخلاقى لشرق آسيا الصناعى.[١]

التحديث

إن مصطلح "التحديث" جرى استخدامه تاريخيا ليحل محل "التغريب" للإقرار بالدلالة العالمية لعملية التحديث، وعلى الرغم من أن عملية التحديث نشأت أصلا فى أوروبا الغربية إلا أنها أحدثت تحولا عميقا فى بقية العالم بحيث بات لزاما تحديد معالمها فى ضوء مفهوم أوسع من الجغرافيا، ويكشف لنا تضمين المفهوم البعد الزمنى عن أن التحديث تطور متتابع لاتجاه كوكبى وليس مجرد دينامية تغيير فى منطقة محددة جغرافيا.

ويعتبر مفهوم التحديث مفهوما جديدا نسبيا فى التفكير الأكاديمى. جاءت صياغته أولا فى شمال أمريكا خلال خمسينيات القرن العشرين على أيدى علماء الاجتماع وبخاصة تالكوت بارسونز الذى اعتقد أن القوى التى انطلقت من عقالها فى المجتمعات عالية التطور، مثل قوى التصنيع والتحضر، سوف تمتد لتشمل العالم كله، وعلى الرغم من أن هذه القوى يمكن تعريفها على أنها "تغريب" أو "أمركة" من حيث روح النزعة المسكونية، إلا أن مصطلح "التحديث" أكثر ملاءمة وربما مصطلح محايد علميا.

ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن المصطلح الصينى "للحداثة" هو شيان دى هوا xiandaihua، ربما جاء تحت تأثير الحوار الفكرى فى اليابان. وصيغ هذا المصطلح خلال ثلاثينات القرن العشرين على مدى سلسلة من الحوارات تتناول قضايا إستراتيجيات التطوير والتى نظمتها أكثر الصحف الصينية تأثيرا وهى صحيفة شن باو Shenbao. وتركزت الحوارات الثلاثة الرئيسية على الزراعة أم الصناعة والاشتراكية أم الرأسمالية والثقافة الصينية أم التعليم الغربى. وكان الهدف أن تكون لهذه الحوارات الأولوية فى محاولة الصين اللحاق بالقوى الاستعمارية (بما فيها اليابان). وخلقت هذه الحوارات خطابا غنيا مميزا فى التاريخ الفكرى الصينى الحديث.[٢] علاوة على هذا فإن تركز البحث على حالة الصين سوف يساعد فى تحديد إمكانية تطبيق مفهوم التحديث على المجتمعات غير الغربية.

ولكن الزعم بأن حداثة شرق آسيا وثيقة الصلة بالفهم الذاتى للغرب الحديث زعم قائم على سبب افتراضى. ويقضى هذا الزعم بأنه إذا كانت عملية التحديث يمكنها أن تتخذ أشكالا ثقافية مغايرة لتلك التى فى غرب أوروبا وشمال أمريكا، فإن هذا يشير بوضوح إلى أنه لا التغريب ولا الأمركة ملائمين لتشخيص الظاهرة. زد على هذا أن أشكال التحديث فى شرق آسيا يمكن أن تفيد الباحثين الدارسين للتحديث لتطوير تقييم أكثر اختلافا ودقة عن الغرب الحديث كمزيج مركب من إمكانات كثيرة وليس كيانا أحاديا يلتزم بحكم طبيعته مسارا خطيا واحدا.

وإذا بدأنا ندرك التحديث من خلال أطر حضارية عديدة سوف يسقط القول بأن تجربة الغرب الحديث سوف يكررها بالضرورة بقية العالم، والحقيقة أننا إذا تفحصنا الأمر مليا نجد أن الغرب الحديث نفسه يكشف عن توجهات متصارعة ومتناقضة، وأنه أبعد ما يكون عن نموذج التطوير المتلاحم فى اتساق، والملاحظ أن الفارق بين النهج الأوروبى والنهج الأمريكى فى التحديث حسب التعريف العام لهما يمثل دليلا قويا يؤكد حجة التنوع داخل الغرب الحديث. وأمامنا بالفعل ثلاثة أمثلة للحداثة الغربية؛ بريطانيا وفرنسا وألمانيا. وثمة تباين واضح ومهم بين كل منها والآخر من حيث القسمات البارزة المميزة لعملية التحديث، حتى أنه، من حيث الجوهر، يستحيل تعميم أى من المعرفة المحلية، وهذا من شأنه أن يقوض الانطباع القوى فى الواقع ويفيد بأن جميع أشكال المعارف المحلية التى يمكن تعميمها، إن لم نقل عولمتها، هى أشكال غربية المنشأ.

ومع هذا فنحن عند منعطف حاسم ويتعين التحرك بعيدا عن ثلاثة تقسيمات ثنائية مصيرية سائدة وإن أضحت بالية: التقليدى/الحديث، والغرب/بقية العالم والمحلى/الكوكبى. وإن جهدنا لتجاوز هذه التقسيمات الثنائية له دلالات بعيدة المدى من أجل استحداث فهم متقدم عن التفاعل الدينامى بين النهج الكوكبى (العولمة) والنهج المحلى. وتعتبر حالة شرق آسيا ذات دلالة عميقة فى مبحثنا هذا، وسوف أركز اهتمامى على النزعة الإنسانية الكونفوشية باعتبارها منظومة القيم الأساسية التى يرتكز عليها الاقتصاد السياسى لشرق آسيا، ولنبدأ بملاحظة تاريخية.

سواء كانت فلسفة هيجل عن التاريخ أم لم تكن علامة على حدوث تحول حاسم رد الكونفوشية وكل التقاليد الروحية الأخرى غير الغربية إلى فجر الروح، فإن الممارسة العامة فى الصين الثقافية لتحديد الأخلاق الكونفوشية بأنها "إقطاعية" إنما بنيت تأسيسا على أطروحة مكينة تؤكد الحتمية التاريخية المشار إليها ضمنا فى الرؤية الهيجيلية. ويتمثل وجه السخرية فى أن كل مشروع التنوير كما عبر عنه سؤال كانط المعبر عن العصر "ما هو التنوير؟" إنما كان عمليا تأكيداً على أن التراثات الثقافية خارج الغرب، وبخاصة الصين الكونفوشية إنما طورت مجتمعا منظما دون الإفادة فى ذلك بدين قائم على الوحى.

ويذهب المفكرون المعاصرون من أمثال جورجن هابيرماس، إلى أن ما حدث خلال القرن التاسع عشر عندما شملت ديناميات الغرب الحديث كل العالم عبر مسيرة قلقة على طريق التقدم المادى لم يكن تحديدا نتيجة إنجاز وتطبيق مباشر للتنوير، وإنما حدث العكس. ذلك أن مسار العقلانية حسب تصور وإدراك التنوير قوضه بالكامل برومثيوس الطليق الذى يرمز إلى البحث الدءوب والشاق من أجل التحرر الكامل من الماضى، وإلى السيادة الكاملة على الطبيعة. وربما كان مطلب التحرر من كل قيود وحدود السلطة والعقيدة الجامدة خاصية مميزة ومحددة لتفكير التنوير. كذلك فإن الموقف المغامر إزاء الطبيعة يمثل جزءا من مكونات ذهنية التنوير، ولكن الغرب المتحلى بذهنية التنوير بدا فى نظر بقية العالم فى صورة من يتميز بخاصية الغزو والهيمنة والاسترقاق وأيضا بنماذج للازدهار الإنسانى.

واشترك كل من هيجيل وماركس وفيبر فى الاعتقاد بأن الغرب الحديث، على الرغم من كل مظاهر القصور، هو المضمار الأوحد للتقدم والذى يمكن لبقية بلدان العالم أن يتعلموا منه. إن ازدهار الروح أى عملية الحتمية التاريخية، أو "القفص الحديدى" للحداثة، إنما كان فى جوهره إشكالية أوروبية. ولكن شرق آسيا الكونفوشيوسى والشرق الأوسط الإسلامى، والهند الهندوسية، وجنوب شرق آسيا البوذى، كانوا جميعا عند الطرف الأخير المتلقى لهذه العملية، وإن التحديث كعملية تجنيس سيؤدى فى النهاية إلى جعل التنوع الثقافى لا فعالية له إن لم يجرده من أى معنى أو قيمة. ولم يكن من المتصور أبداً أن الكونفوشية، أو فى موضوعنا هذا أى

تراث روحى اخر غير غربى، يمكنه أن يؤثر فى تشكيل عملية التحديث، ولهذا ساد الاعتقاد بأن التطور من التقليدى إلى الحديث تطور حتمى ولا رجعة عنه.

وإن ما سبق أن افترضه بعض أصحاب العقول متقدة الذكاء فى الغرب الحديث بأنه حقيقة بدهية، تحول فى السياق الكوكبى إلى أمر ضيق الفكر. إن الانتقال الصريح الذى كان متوقعا من التقليد إلى الحداثة لم يحدث فى بقية العالم ولم يقع تحديدا فى غرب أوروبا وشمال أمريكا. والمعروف كمعيار عام أن التقاليد تواصل فرض وجودها كعناصر فاعلة نشطة فى صياغة أشكال متمايزة من الحداثة، ويفيد هذا ضمنا أن عملية التحديث ذاتها افترضت دائما تنوعا فى الأشكال الثقافية الضاربة بجذورها فى تقاليد محددة. والاعتراف بالآخرية الراديكالية وصلتها الوثيقة بفهم المرء بذاته بالقرن الثامن عشر يبدو أكثر قابلية للتطبيق على الوضع الراهن فى المجتمع الكوكبى بدلا من إغفال أى من التحديات لبنية العقل الغربى الحديث فى القرن التاسع عشر وعلى مدى الشطر الأكبر من القرن العشرين، وإن اتجاه القرن الثامن عشر نحو الانفتاح إذا ما قورن بالرؤية الحصرية فى القرنين التاسع عشر والعشرين ربما يكون مرشدا أفضل لحوار الحضارات.

إن الحوار الراهن بشأن "نهاية التاريخ" و"صدام الحضارات" إنما يخدش فقط سطح الإشكالية التى أود استكشافها، والملاحظ أن حالة النشوة المتولدة عن انتصار الرأسمالية وتوقع اطراد المسيرة الديمقراطية الليبرالية وأن تكون مقبولة عالميا لم تعش طويلا، ويرمز ظهور "القرية الكونية" التى هى على أحسن الفروض مجتمعا متخيلا، إلى الاختلاف والتباين والتمييز الصريح، ووضح أن الأمل فى أن ترسخ العولمة الاقتصادية المساواة، سواء مساواة فى النتيجة أو الفرص، إنما هو تفكير ساذج، إن العالم لم يكن أبدا منقسما على هذا النحو من حيث الثروة والقوة وإمكانية الحصول على المعلومات والمعرفة. وأضحى التحلل الاجتماعى على جميع المستويات ابتداء من الأسرة إلى الأمة، همًا خطيرا فى كل أنحاء العالم. وحتى إذا أضحت الديمقراطية الليبرالية مقبولة كمثل أعلى على نطاق واسع وكأمل تتطلع إليه بقية بلدان العالم، فإن الزعم بأنها سوف تغدو تلقائيا الخطاب المهيمن فى السياسات الدولية إنما هو ضرب من التعلل بالأمانى.

وإذا كان "صدام الحضارات" مبنيا على أساس من الحكم السديد الذى يقضى بأن التعددية الثقافية قسمة قائمة أبداً على الساحة الكوكبية، إلا أنها لا تزال تضرب بجذورها فى فكرة بالية تتمثل فى تحريض الغرب ضد بقية العالم. وإن الافتراض المقبول عقلا ويمكن الدفاع عنه القول بأن أشكال المعرفة المحلية الغربية هى فقط التى يمكن تعميمها، بل يمكن على الرغم من ذلك جعلها عالمية وأطروحة الاستثناء الغربى. وإذا كان "صدام الحضارات" إستراتيجية لتعزيز القوة المقنعة للقيم الغربية الأثيرة فإن هدفه فى التحليل النهائى يماثل "نهاية التاريخ" فيما عدا الإشارة التحذيرية التى تفيد بأن المرحلة الأولية، من حيث هى عملية مطردة، ربما تثير ضجر دعاة الديمقراطية الليبرالية الغربية.

وإذا تأملنا كلا من نهاية التاريخ وصدام الحضارات من حيث الدلالة الأعمق نجد أن أيا منهما لم يدرك الهم العميق للمثقفين الغربيين المحدثين. إذ على الرغم من كل مظاهر الالتباس حول مشروع التنوير إلا أن اطراده ضرورى ومستصوب من أجل الازدهار البشرى. ولعل التبادل المثمر المتوقع بين العقلانية التواصلية عند هابيرماس والليبرالية السياسية عند جون رولز هو أكثر شيء واعد فى هذا الجهد، وأن التحديات التى تواجه هذا النمط من التفكير الموسوم دائما بما بعد الحداثة هى تحديات رهيبة، ولكن ليس المكان هنا لعرضها، ولكن يكفينا الآن الإشارة إلى أن الوعى الإيكولوجى، والوعى بالمساواة بين الجنسين، والتعددية الدينية والأخلاق الاتحادية كل هذا يشير بقوة إلى محورية الطبيعة والروحية فى الاستجابية الآنية للبشرية. وإن عجز مفكرينا التنويريين المعاصرين عن أن يأخذوا على نحو جاد الهموم النهائية والتناغم مع الطبيعة كعناصر تكوينية فى تفلسفهم هو السبب الرئيسى الذى يوجب عليهم الاستجابة إبداعيا إزاء نقد ما بعد الحداثة. وتكمن وراء المشهد مسألة المجتمع المحلى، إننا الآن بحاجة ملحة لمنظور كوكبى بشأن الوضع البشرى مؤسس على رغبتنا فى التفكير فى ضوء المجتمع الكوكبى.

وجدير بالملاحظة أن الإخاء - المعادل الوظيفى للمجتمع المحلى - حظى، دون قيم التنوير التى دعت إليها الثورة الفرنسية، باهتمام قليل جدا من قبل المفكرين

السياسيين المحدثين، كذلك فإن الاهتمام بتأسيس العلاقة بين الفرد والدولة منذ كتاب جون لوك "رسالة عن نظام الحكم" ليس هو بطبيعة الحال الصورة الكاملة للفكر السياسى الحديث. ولكن لا سبيل إلى إنكار أن المجتمعات المحلية خاصة الأسرة، تراجعت إلى الخلفية وكأنها أمر لا يؤبه له فى التيار العام للخطاب السياسى الغربى، وإن افتتان هيجيل بـ"المجتمع المدنى" فيما بعد الأسرة ودون الدولة عجلت به أساسا ديناميات البرجوازية. وهذه ظاهرة حضرية مميزة شكلت خطرا يتهدد جميع المجتمعات التقليدية. لقد كانت نظرة نبوئية نافذة إلى المستقبل وليست تحليلا نقديا لقيمة المجتمع المحلى. لقد ساد الظن إن الانتقال من المجتمع المحلى أو الطائفة إلى المجتمع العام أشبه بصدع حتى أن ماكس فيبر أشار إلى "الأخوة العالمية" بأنها أسطورة بالية من مواريث العصر الوسيط وليس بالإمكان تحققها فى عالمنا العلمانى الحديث الذى انكشفت عن عينيه الغشاوة، ويمكن القول تأسيسا على المنطق السياسى والأخلاقى أنه لابد وأن تبذل أسرة الأمم جهوداً مضنية للارتفاع فوق الخطاب الإنشائى عن المصلحة الذاتية بغية إعادة التحلى بالروح الكوزموبوليتانية المميزة للتكافل.

وإن تفجر الاهتمام خلال العقود الأخيرة داخل أمريكا الشمالية بالمجتمع المحلى ربما حفز إليه شعور بالأزمة وأن التحلل الاجتماعى يمثل تهديدا خطيرا لرفاه الجمهورية. ولكن الظروف المحلية داخل الولايات المتحدة وكندا التى فاقمت منها وألهبتها النزاعات العرقية واللغوية نشهدها واضحة للعيان فى كل أنحاء العالم الأول الذى بلغ مستوى عاليا من التصنيع إن لم نقل ما بعد الحديث. وليس يسيرا حسم النزاع بين اتجاهات العولمة بما فى ذلك التجارة، والتمويل، والمعلومات والهجرة والمرض، والنزعة المحلية الممتدة بجذورها إلى العرقية، واللغة والأرض والطبقة والعمر والإيمان. نحن مجبرون بسبب المواجهات الوحشية وأيضا بسبب المصالحات المشجعة فى كل أنحاء العالم إلى التعالى على أبستمولوجيا "إما - أو" وأن ندرك المجتمع العالمى المتخيل مجتمعا متعدد الألوان وأن لمعناه ظلال كثيرة. ولا ريب فى أن حالة حداثة شرق آسيا من منظور كونفوشى تساعدنا على تبنى نهج جديد فى التفكير.

اصطلحت عوامل كثيرة على إحياء التعاليم الكونفوشية كأيدولوجيات سياسية أو خطاب ثقافى أو أخلاق تجارية أو قيم أسرية أو روح احتجاج فى شرق آسيا الصناعى منذ ستينيات القرن العشرين وشرق آسيا الاشتراكى منذ عهد قريب جدا، وعلى الرغم من التوتر والنزاع اللذين يضربان بجذورهما إلى روابط تاريخية بدائية (خاصة العرقية واللغة والقومية الثقافية والتوجه الحياتى) إلا أن النمط الشامل السائد فى شرق آسيا هو التوحد القائم على قيم مختلفة اختلافا واضحا ومهما عن ذهنية تنوير الغرب الحديث.

لقد نذر المثقفون فى شرق آسيا حياتهم لدراسة التعليم الغربى على مدى أكثر من قرن. ونجد فى حالة اليابان كيف أن أبناء بيروقراطية الساموراى تعلموا المعارف المتفوقة المتمثلة فى إنجازات الغرب من العلم والتقانة والصناعة التحويلية والمؤسسات السياسية من الهولنديين والبريطانيين والفرنسيين والألمان، ثم فى العقود الأخيرة من الأمريكان. وبأسلوب مماثل اكتسب الموظفون الرسميون الباحثون من الصينيين، و"مثقفو الغابة" الكوريون، والطبقة المثقفة الفيتنامية، المعارف من الغرب لبناء مجتمعاتهم الحديثة. واستطاعوا بفضل التزامهم بعملية تغريب موضوعية أو شاملة وربما محاكاة كاملة أن يغيروا تماما اقتصادهم ونظام الحكم والمجتمع وفقا لما تصوره وبناء على خبرة أصلية أنه الأسلوب الحديث لطريقة العمل المتفوقة.

وإن هذا التطابق الايجابى مع الغرب، والمشاركة النشطة فى عملية أساسية لإعادة بناء عالم المرء وفقا للنموذج الغربى أمر غير مسبوق فى تاريخ البشرية. ولكن الجهد الذى بذلته شرق آسيا عن عمد وقصد لكى تدفع بمواردها الروحية الخاصة إلى الخلفية ابتغاء استيعاب ثقافى شامل عزز الحاجة إلى الاحتكام إلى النمط الوطنى عند إعادة صياغة ما تعلموه من الغرب. وغنى عن البيان أن هذا النموذج للتكيف الإبداعى الذى ظهر عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ساعدهم على أن يحتلوا وضعا لأنفسهم على نحو إستراتيجى من أجل صياغة مركب جديد.

وجدير بالذكر أن التراث الكونفوشى الذى تم تهميشه باعتباره صدى بعيدا للماضى الإقطاعى انقطعت صلته إلى الأبد بقاعدته المؤسسية الإمبراطورية، ولكنه احتفظ بأصوله داخل اقتصاد مرتكز على الزراعة، وهيكل اجتماعى محوره الأسرة، ونظام حكم أبوى بعد أن أعيدت صياغتهم فى تجمع عنقودى جديد . ولقد ظلت الأيديولوجيا السياسية الكونفوشية عنصرا فاعلا فى تطور دول اليابان والنمور الصغيرة الأربعة، ونجدها واضحة أيضا فى العمليات السياسية لجمهورية الصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام. ونظرا لأن الخط الفاصل بين شرق آسيا الرأسمالى والاشتراكى بدأ ينمحى فإن الشكل الثقافى الذى يمرّ عبر خط التقسيم العظيم يتجلى كخط كونفوشى الطابع على نحو مميز.

كذلك فإن الثقافة الاقتصادية، والقيم الأسرية، والأخلاق التجارية فى شرق آسيا والصين الثقافية عبروا جميعا عن أنفسهم فى صورة كونفوشية، وكم هو يسير أن نفسر هذه الظواهر على أنها تبرير بعد حداثى، ولكن حتى لو قبلنا القول بأن التعبير الكونفوشى ليس إلا ضرباً من الفكر البعدى، فإن تداول مصطلحات مثل الرأسمالية الشبكية والنزعة التسلطية اللينة وروح الجماعة، وتكوين توافق الآراء وصلات القربى بين البشر، لتشخيص قسمات بارزة فى اقتصاد ونظام حكم ومجتمعات شرق آسيا فإن هذا كله يشير، من بين أمور أخرى، إلى الإمكانيات التحويلية التى ينطوى عليها التراث الكونفوشى للتحول إلى حداثة شرق آسيوية.

ونخص بالذكر أن الحداثة الشرق آسيوية فى ظل نفوذ التراث الكونفوشى يهيئ لنا رؤية متسقة عن نظام الحكم والقيادة:

*** قيادة الحكم فى اقتصاد السوق ليست أمرا ضروريا فقط بل ومرغوبا فيه. والاعتقاد بأن الحكم شر لابد منه وأن السوق فى ذاتها يمكن أن تهيئ "يدا خفية" لتنظيم المجتمع اعتقاد يتناقض مع الخبرة الحديثة فى الشرق أو فى الغرب. وإن نظام الحكم الذى له أهمية حيوية لابتكار النظام والحفاظ**

عليه هو النظام الذى يتميز بالاستجابية إزاء المتطلبات العامة، وبالمسئولية عن رفاه الناس، وبقابلية المحاسبة من قبل المجتمع بمعناه الواسع.

* وعلى الرغم من أن القانون أمر جوهرى باعتباره شرط الحد الأدنى لضمان الاستقرار الاجتماعى، إلا أن "التضامن العضوى" لا يتأتى إلا من خلال ممارسة مراسم وشعائر التفاعل البشرى، إن من المستحيل أن نفرض قسرا النمط المتحضر للسلوك. وطبيعى أن التعلم على أساس القدوة كمعيار للإلهام يستلزم مشاركة طوعية. ونعرف أن القانون وحده لا يمكنه أن يولد شعورا بالخزى والعار بحيث يكون موجها للسلوك المتحضر، وإنما السلوك المتمثل فى صورة مراسم وطقوس هو الذى يشجع الناس على العيش وفق ما تقتضيه تطلعاتهم.

* الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع هى المحل الهندسى الذى تنتقل منه القيم الجوهرية. وإن العلاقات الثنائية داخل الأسرة، التى يمايز بينها العمر والجنوسة والسلطة والمكانة والتراتبية، توفر بيئة طبيعية غنية النسيج لتعلم أبنائها الأسلوب الصحيح ليكون المرء إنسانا، وإن مبدأ التبادلية من حيث هو طريق للتفاعل البشرى فى اتجاهين يحدد كل أشكال صلات القربى البشرية داخل الأسرة، ولكن ربما كان العمر والجنوسة ثغرتين من أخطر الثغرات فى البيئة الأصلية الأولى للموئل البشرى وأضحت الآن هدفا لدفق متصل من المشاعر الحميمية الخاصة بالرعاية البشرية.

* المجتمع المدنى لا يزدهر لأنه مضمار مستقل ذاتيا يعلو

على الأسـرة ويتـجـاوز الدولة. وإنما تكمن قـوته فى تفـاعله الدينامى بين الأسرة والدولة. وصورة الأسرة ككون أصغر ممثل للدولة، والمثل الأعلى للدولة كتضخيم للأسرة، إنما يوضحان أن استقرار الأسرة مهم إلى أقصى حد لكل البناء السياسى، ومن ثم فإن من بين الوظائف الحيوية والمهمة للدولة ضمان التضامن العضوى للأسرة. ويوفر المجتمع المدنى ضروبا متنوعة لتوسط المؤسسات الثقافية التى تسمح بالتمفصل على نحو مثمر بين الأسـرة والدولة، ولا ريب فى أن التـفـاعل الدينامى بين الخـاص والعام يمكن المجتمع المدنى من أن يقدم موارد متنوعة ومثرية للازدهار البشرى.

* حرى بأن يكون التعليم العـقيدة المدنية للمـجتـمع. وإن الهدف الأول للتعليم هو بناء الشـخـصـيـة. وتهدف المدرسـة إلى غرس ثقافة بناء الشخص الكامل لذلك عليها أن تؤكد على العقل الأخلاقى وكذا العقل العرفى. وينبغى أن تعلم المدرسة فن تراكم "رأس المال الاجتماعى" من خلال الاتصال، ويجب أن يكون دور المدرسة بالإضافة إلى تحصيل المعارف والمهارات، منسجما مع تطوير الأهلية الثقافية وإعلاء قدر القيم الروحية.

* حيث إن تثـقـيف الذات هو جـذر تنظيم الأسـرة ونظام حكم الدولة، وتحقيق السـلام تحت السمـاء، فإن نوع الحياة فى مـجتمع بذاته رهن مستوى التثقيف الذاتى لأبنـائه. إن المجتمع الذى يشجع التثقيف الذاتى كشرط ضرورى للازدهار البشرى هو مجتمع يرسخ القيادة السياسية المرتكزة على الفضيلة ويؤكد النصح المتبادل كأسلوب مجتمعى لتحقيق الذات، ويدعم قيمة الأسرة باعتبارها الموطن الصحيح الذى يتعلم فيها المرء كيف يكون إنسانا، ويرسخ الروح المدينية باعتبارها النمط المعيارى

للتفاعل البشرى، والتعليم باعتباره أداة بناء الشخصية.

الكونفوشية والتحديث

نبعد كثيرا عن الواقع إذا زعمنا أن هذه المثل العليا المجتمعية متحققة بالكامل فى واقع حياة شرق آسيا. حقا إن مجتمعات شرق آسيا غالبا ما تكشف فى حياتها العملية عن سلوكيات واتجاهات هى النقيض لما افترضناه القسمات البارزة للحداثة الكونفوشية. ولكن شرق آسيا الآن، والتى عانت من الإذلال على أيدى الإمبريالية والاستعمار، تكشف بوضوح شديد على السطح على الأقل، عن بعض أكثر الجوانب سلبية للحداثة الغربية مع قدر من المغالاة: الاستغلال والمركانتيلية، والنزعة الاستهلاكية، والمادية، والجشع، والأنانية والتنافسية الشرسة. ومع ذلك فإن شرق اسيا، وهو أول منطقة غير غربية يجرى تحديثها، يكشف عن أن لصعود "الكونفوشية" دلالات ثقافية بعيدة المدى.

إن الغرب الحديث الذى اغتذى على معلومات ذهنية التنوير هيأ قوة الدفع الأولى للتحول الاجتماعى على نطاق العالم. وجدير بالملاحظة أن الأسباب التاريخية التى سارعت من عملية التحديث فى غرب أوروبا وشمال أمريكا ليست بالضرورة المكونات البنيوية للحداثة. وإن الشىء المؤكد أن قيم التنوير، مثل العقلانية الأداتية، والحرية وحقوق الضمير، وإعمال القانون، والخصوصية، والفردية، هى جميعها قيم حديثة قابلة للتطبيق عالميا، ولكن كما يفيد المثال الكونفوشى، فإن "القيم الآسيوية" مثل التعاطف، وعدالة التوزيع، واجب الضمير، المراسم والطقوس، الحميَّة العامة، والتوجه الجمعى هى أيضا قيم حديثة يمكن تطبيقها عالميا.[٣]

وإذا كانت الحداثة الكونفوشية ترفض بحسم الزعم القوى بأن التحديث فى جوهره هو تغريب أو أمركة، فهل معنى هذا أن صعود شرق آسيا الذى يبشر بميلاد قرن المحيط الهادى، يرمز إلى إبدال إطار فكرى قديم بإطار فكرى جديد؟ الإجابة قطعا بالسلب. وإن الفكرة من نوع الالتقاء المعكوس أو عود على بدء بمعنى أنه قد حان الوقت لكى يتجه غرب أوروبا وشمال أمريكا بأنظارهم إلى شرق آسيا التماسا للإرشاد والتوجيه إنما هى فكرة بعيدة عن الحكمة. إن ثمة حاجة واضحة لكى يعمل

الغرب، خاصة الولايات المتحدة، على تغيير نفسه إلى حضارة معلمة ومتعلمة فى آن، ولكن، على الرغم من هذا فإن ما تعنيه حداثة شرق آسيا هو التعددية وليس أحادية بديلة.

ولا ريب فى أن نجاح شرق آسيا الكونفوشى فى التحول للتحديث الكامل دون التغريب الكامل يشير بوضوح إلى أن التحديث يمكن أن يتخذ أشكالا ثقافية مختلفة، لهذا فإنه من المتصور أن يجرى تحديث جنوب شرق آسيا وفقا لنهج خاص مميز دون محاكاة كاملة لا للغرب ولا لشرق آسيا، وإن حقيقة أن شرق آسيا الكونفوشى قدم إلهاما لتحديث تايلاند وماليزيا وإندونيسيا إنما تعنى أن ثمة أشكالا للحداثة بوذية وإسلامية وهندوسية، وأنها ليست محتملة فقط بل مرجحة. وليس ثمة ما يدعونا إلى الشك فى أن أمريكا اللاتينية ووسط آسيا وأفريقيا والتراثات الوطنية العريقة فى كل أنحاء العالم لديها إمكانية تطوير بدائلها الخاصة المتمايزة عن الحداثة الغربية.

ولكن هذه النتيجة الأولية وليدة الالتزام بالتعددية ربما لا تزال غير مكتملة النضج. غير أن أى إشارة إلى ترجيح حدوث هذا كنوع من الحتمية التاريخية تمثل صفعة قوية للتفكير بالتمنى. ونحن لا نريد أن نكون واقعيين من ذوى العقول العنيدة ونعترف باحتمال حدوث هذا السيناريو. وإذا أصر العالم الأول لما له من أهلية وعلى مسئوليته على المغالاة فى تطوره، وإذا مضى شرق آسيا الصناعى قدما فى نموه المتسارع، وإذا أغرق شعب جمهورية الصين نفسه فى "التحديثات الأربع" مهما كانت التكاليف، ترى كيف يكون شكل العالم بعد خمسين عاما الآن؟ ترى هل حداثة شرق آسيا وعد أم كابوس؟ لا يسع المرء إلا أن يتساءل.

وعلى الرغم من الأزمة المالية الراهنة فإن انطلاق شرق آسيا الكونفوشى خلال العقود الأربع الأخيرة - أقوى اقتصاد نابض بالحيوية عرفه العالم - حدث له دلالاته وآثاره الجيوبوليتيكية بعيدة المدى، وإن تحول اليابان من التلميذ المطيع الخاضع للوصاية الأمريكية إلى أقوى قوة تتحدى وحدها التفوق الاقتصادى الأمريكى يجبرنا على دراسة وتفحص الدلالة الكوكبية لهذه المعارف المحلية المميزة. وإن سياسة "الإصلاح والانفتاح" التى انتهجتها جمهورية الصين الشعبية منذ ١٩٧٩ دفعت بها إلى أعلى لتصبح دولة متطورة عملاقة.

وإذا كان انهيار سور برلين وتفكك الاتحاد السوفيتى السابق علامة على نهاية الشيوعية الدولية كتجربة نظام شمولى، إلا أن شرق آسيا الاشتراكى (البر الصينى وشمال كوريا وكذا فيتنام لأسباب ثقافية) ماض على الطريق فيما يبدو لإعادة ابتكار نفسه فى الواقع إن لم يكن اسما. ومع وجود آلاف من المنشقين فى الغرب، وشبكة واسعة على نطاق العالم يؤيدون استقلال التبت فإن وسائل الإعلام الأمريكية ترى، وتروج أن موقف الصين الراديكالى من الآخر يشكل تهديدا، ويبدو أمرا بدهيا أنه نظرا لإذلال الغرب الإمبريالى للصين على مدى أكثر من قرن فإن الثأر قد يكون هو الحافز الرئيسى للصين لإعادة هيكلة النظام العالمى، ولا ريب فى أن ذكريات الأحداث على مسرح المحيط الهادى خلال الحرب العالمية الثانية، والحرب الكورية، ناهيك عن فيتنام، كل هذا يضفى مصداقية لأسطورة الطاعون الأصفر، كذلك فإن هجرة الأثرياء الصينيين من جنوب شرق آسيا وتايوان وهونج كونج إلى شمال أمريكا واستراليا ونيوزيلندا يعزز أكثر وأكثر الشعور بأزمة وأن ثمة مؤامرة صينية لإعادة تنظيم علاقات القوى فى المجتمع الكوكبى.

إن صعود شرق آسيا "الكونفوشى" - اليابان والنمور الأربعة الصغار والبر القارى الصينى وفيتنام وربما كوريا الشمالية - يفيد بأنه على الرغم من الاتجاهات الكوكبية التى تتحدد أولا على أساس اقتصادى وجيوبوليتيكى إلا أن التراثات الثقافية لا تزال تعزز نفوذها القوى على عملية التحديث. وإذا كان التحديث بدأ أصلا فى الغرب، إلا أن تحديث شرق آسيا اتخذ بالفعل أشكالا ثقافية مغايرة بوضوح عن أشكاله فى غرب أوروبا وشمال أمريكا. ويتعين علينا تجريبيا أن نتحدث عن بدائل للحداثة الغربية. بيد أن هذا لا يعنى أن الحداثة الغربية تتآكل ناهيك عن إبدالها، بحداثة شرق آسيوية، وإن الزعم بأن القيم الآسيوية وليست قيم التنوير الغربى، أكثر تلاؤما مع الظروف الآسيوية الراهنة، وبالتالى، كما يفيد ضمنا، أكثر تلاؤما مع المجتمع الكوكبى البازغ فى القرن الواحد والعشرين إنما هو زعم ينطوى على خلل إن لم نقل مخطئ تماما، إن تحدى المستقبل يتمثل فى ضرورة إقامة حوار حضارى كوكبى كشرط أولى لقيام نظام عالمى سلمى. وإن الحديث عن صدام حضارات يجعل الحوار أمرا لازما.

المفارقة إذن هى استعدادنا وشجاعتنا على فهم الآخرية الراديكالية كخطوة ضرورية فى اتجاه فهم الذات، وإذ اتخذ الغرب من حداثة شرق آسيا مرجعا فإنه سوف يبدأ شحذ رؤيته بشأن عناصر القوة والضعف فى نموذجه عن بقية العالم، ولا ريب فى أن الاستجابية الذاتية العميقة من جانب الغرب سوف تمكنه من أن يقيِّم كيف أن الروابط الأولية الضاربة بجذور عميقة فى مجتمعات حية وواقعية ساعدت على تشكيل تكوينات مختلفة للتجربة الحديثة.

وهذه خطوة جبارة على الطريق نحو تواصل حقيقى بين الغرب وبقية العالم. وأنه بدون ذلك قد يستحيل علينا أن نؤسس ثقة مكينة وتبادلية مثمرة فيما بين الخطوط الحضارية، ويمكن القول عمليا، ومن منظور المجتمع الكوكبى، إن التقسيم الثنائى بين غرب وبقية العالم أمر غير ضرورى وغير مستصوب. كذلك هو أمر غير مقبول تجريبيا، إن الغرب كقوة مهيمنة حاول الهيمنة على بقية العالم قسرا، كما وأن بقية العالم نفذ وتغلغل تماما داخل الغرب نتيجة الهجرات المتعددة: العمل ورأس المال، والموهبة والدين، ومن ثم حان الوقت لحوار حضارات يرتكز على روح التكافل .



الباب السابع

دعم التغيير



(٢٠)

تغيير عقل أمة : عناصر عملية إبداع الرخاء

ميشيل فيربانكس

مقدمة : يلوم البقرة لمسئوليتها عن عدم الرخاء

كلف مسئولون فى الحكومة والقطاع الخاص شركة مونيتور بعمل دراسة وتقديم توصيات عن كيف يمكن لمنتجى الصناعات الجلدية فى كولومبيا، هذا البلد القائم على جبال الأنديز، أن يكونوا أكثر رخاء عن طريق التصدير إلى الولايات المتحدة. وبدأنا فى مدينة نيويورك بالبحث عن مشترى حقائب اليد الجلدية من مختلف أنحاء العالم. وعقدنا لقاءات مع ممثلى ٢٠٠٠ مؤسسة للبيع بالتجزئة داخل الولايات المتحدة. وتجمعت لدينا بيانات معقدة ولكنها تتلخص جميعها فى رسالة صغيرة واضحة: أسعار حقائب اليد المصنوعة فى كولومبيا مرتفعة جدا، بينما الجودة منخفضة جدا.

وعدنا إلى كولومبيا لنسأل أصحاب المصانع عن سبب تدنى الجودة، وما الذى دعاهم إلى تقاضى أسعار مرتفعة. قالوا لنا: "ليس هذا خطأنا"، إنه خطأ المدابغ المحلية التى تمدهم بالجلود. ذلك أن حكومة كولومبيا تفرض نسبة ١٥ بالمائة تعريفة جمركية لصالح المدابغ مما جعل سعر الجلود المنافسة الواردة من الأرجنتين مكلفة للغاية.

سافرنا إلى الريف بحثا عن أصحاب المدابغ. لاحظنا كيف أن المدابغ تلوث الأرض والمياه فى المنطقة المحيطة بها بمواد كيماوية غير محتملة. وأجاب أصحاب المدابغ على أسئلتنا بسعادة. وأوضحوا أن "هذا ليس خطأنا"، إنه خطأ المجازر، إذ تزود المدابغ بجلود من نوع ردىء حتى يتسنى لها بيع لحم البقر بمبالغ مرتفعة مع جهد أقل، ولا يعنيها كثيرا فساد الجلد.

وذهبنا إلى المجازر، ورأينا رعاة البقر والجزارين والمديرين الذين يستخدمون ببراعة ساعات التوقيت. وسألناهم الأسئلة نفسها، وأوضحوا أن ليس هذا خطأهم، إنه خطأ مربى الماشية. وقالوا ها أنتم ترون كيف أن مربى الماشية يبالغون كثيرا فى وسم أبقارهم بالحديد المحمى حتى يمنعوا رجال العصابات من سرقتها، خاصة أن بعضهم يعيشون فى حماية أباطرة تجارة المخدرات. وطبيعى أن عمليات الوسم بالكى لكثرتها تفسد الجلد.

ذهبنا أخيرا إلى مزارع تربية الماشية، وتقع فى مناطق بعيدة عن وسط المدينة. وبلغنا نهاية عملية البحث إذ لم ندع أحدا دون أن نلتقيه ونسأله. وتحدث إلينا أصحاب مزارع تربية الماشية بلهجة سريعة محلية. وقالوا إن المشكلات ليست خطأهم، إنه خطأ البقرة، ذلك أن البقر غبى حسبما أوضحوا لنا، إذ يحك البقر جلوده فى الأسلاك الشائكة ليهرش جلده ولإبعاد الذباب الذى يعضه من المنطقة.

قطعنا شوطا طويلا، وأغلقنا بعنف أجهزة الكمبيوتر ونحن نمضى فوق طرق بللتها المياه وأفسدت أحذيتنا بسبب المواد الكيميائية المذابة فى المدابغ وبسبب الأرض الموحلة. وعرفنا أن صناع حقائب اليد فى كولومبيا أعجز من أن ينافسوا سوق الولايات المتحدة الجذابة، وذلك لأن البقر أبكم.

تفسيرات كثيرة للمشكلة

ثمة سبل كثيرة متباينة للتفكير فى القضايا التى واجهها أصدقاؤنا فى كولومبيا. لنتخيل تفسير عالم اقتصاد كلى لقصة "لوم البقرة": ربما يلغى التعريفة الجمركية

ويترك "السوق تهتدى إلى توازن جديد". أما المنظمات غير الحكومية فربما تعمل على تعلية السور المصنوع من السلك الشائك، وقد يعمد مفكر معنى باستراتيجيات مشروعات الأعمال إلى دراسة سوق المستهلك وتقسيمه إلى قطاعات. وربما يقول عالم اجتماع إن "مستوى الثقة بين الأشخاص" داخل المجتمع ضعيف جدا. وقد يقول عالم أنثروبولوجيا إن الناس - ببساطة - عند "مرحلة مختلفة من تطورهم الاقتصادى"، وحرى أن نتركهم وشأنهم لكى يتقدموا طبيعيا.

وهذه التفسيرات المختلفة لتجربتنا فى كولومبيا تلقى أضواء كاشفة على التفسيرات المختلفة لمعوقات الرخاء. والحقيقة أن الرخاء يصعب تحديد معناه. إذ كما سينظر كثيرون إلى قصة البقرة فى ضوء مغاير، كذلك نصادف آراء كثيرة متباينة عن معنى الرخاء وكيف نحققه، ورغبة فى مزيد من الفحص والتوضيح لهذه النقطة سوف أحلل الرخاء إلى مكوناته العامة، وأوضح لماذا الرخاء مهم، وأقدم عناصر ضمن عملية تغيير تهدف إلى تحقيق الرخاء.

ما هو الرخاء؟

الرخاء هو قدرة الفرد أو الجماعة أو الأمة على توفير المأوى والغذاء وغير ذلك من سلع مادية تمكن الناس من العيش حياة طيبة[١] حسب تعريفهم لهذه الحياة. ويسهم الرخاء فى خلق مكان فى قلوب وعقول الناس لتطوير حياة عاطفية وروحية سوية وصحية، حسب ما يؤثرونه ويختارونه دون أن تقيدهم اهتماماتهم اليومية بشأن السلع المادية اللازمة للبقاء.

ولنا أن نتصور الرخاء دفق ورصيد. إن الكثيرين من رجال الاقتصاد يرونه دفقا من الداخل، وقدرة شخص ما على شراء طائفة من السلع أو حيازة قيمة ابتكرها شخص آخر. ونحن نستخدم فكرة محسنة عن الدخل تسمى "القوة الشرائية"[٢]. مثال ذلك أن متوسط دخل الفرد فى رومانيا ١٣٥٠ دولار، ولكن قوته الشرائية تقريبا ٣٥٠٠ دولار، وذلك لأن كلفة أشياء كثيرة أقل من السوق العالمية.

والرخاء أيضا بيئة قادرة على تحسين الإنتاجية. وهكذا لنا أن نعتبر الرخاء طائفة من الأرصدة[٣]. وسوف أورد هنا سبعة أنواع من الأرصدة، أو راس المال، حيث تؤلف الأربعة الأخيرة رأس مال اجتماعى:

١ - الهبات الطبيعية مثل الموقع، والموجودات تحت التربة، والغابات، والشواطئ والمناخ.

٢ - الموارد المالية للأمة، مثل المدخرات والاحتياطيات الدولية.

٣ - رأس المال المصنوع بشريا، مثل المبانى والجسور والطرق والموجودات من وسائل الاتصال عن بعد.

٤ - رأس المال المؤسسى، مثل الحماية القانونية للملكيات الملموسة وغير الملموسة، والإدارات الحكومية ذات الكفاءة والفعالية، والمؤسسات التى تعظم إلى أقصى حد ممكن القيمة لمالكى الأسهم وتعوض العمال وتدربهم.

٥ - الموارد المعرفية مثل براءات الاختراع الدولية والجامعات وقدرات مراكز التفكير الاستراتيجى.

٦ - رأس المال البشرى الذى يتمثل فى المهارات والرؤى المستقبلية النافذة والقدرات البشرية.

٧ - رأس المال الثقافى، وهذا لا يعنى فقط الأداء الصريح للثقافة فى صورة موسيقى ولغة وتقاليد شعائرية، بل ويعنى أيضا اتجاهات وقيم مرتبطة بالإبداع.

وإذا ابتعدنا عن التصور المفاهيمى للرخاء على أنه مجرد دفق متوسط دخل الفرد، فإن هذا يمكننا من أن نفكر فى منظومة أوسع نطاقا وفى قرارات الاستثمار داخل بيئة عالية الإنتاجية[٤] تحقق ثراء وتهيئ قدرات مكينة. ويرى أمارتيا صن، الحائز على جائزة نوبل أن ميزة فكرة الرصيد "أنها تهيئ لنا رؤية أفضل عن قدرة الأمة على إنتاج أشياء فى المستقبل".[٥]

لماذا الرخاء مهم؟

نعرف أن الأفراد فى مختلف أنحاء العالم لهم قدرات شرائية مختلفة، وأن البلدان تملك أرصدة من الثروات بنسب متباينة. وحسب ما يقول توماس سوديل "نحن بحاجة إلى أن نواجه أكثر الحقائق صخبا وإثارة والتى ظلت باقية على مدى قرون التاريخ الاجتماعى - الفروق الشاسعة فى الإنتاجية بين الناس، والنتائج الاقتصادية وغير الاقتصادية المترتبة على هذه الفروق[٦]. وتشير أحدث تقارير البنك الدولى إلى أن مستوى المعيشة فى أقاليم كثيرة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا يتهددها خطر انخفاض الإنتاجية.

وثمة روابط وثيقة بين الفقر وسوء التغذية: وهن وضمور عضلى، تقزم الإنتاج، زيادة القابلية للعدوى، وتدمير القدرة المعرفية لدى الأطفال. إن ١٥ بالمائة من أطفال العالم يعيشون فى فقر، بمقياس أن متوسط دخل الفرد أقل من دولارين فى اليوم. والمعروف أن الغالبية الساحقة من جميع الأطفال حديثى الولادة فى العالم يولدون فى فقر. ونلحظ أن متوسط العمر المتوقع ومحو الأمية وتوفر المياه الصالحة للشرب ونسبة وفاة الأطفال جميعها مترابطة ومرتبطة بإنتاجية ورخاء الأمة. ففى البلدان منخفضة الدخل، نجد ٦٠٧ امرأة من بين ١٠٠,٠٠٠ يمتن عند الولادة حسب تقديرات عام ١٩٩٠، بينما النسبة فى الاقتصادات المتقدمة هى فقط ١١ من بين ١٠٠,٠٠ يمتن عند الولادة[٧].

ولكن الفقر أكثر غدرا مما تشير إليه الإحصاءات، إن الفقر يدمر التطلعات والأمل والسعادة. وهذا هو الفقر الذى لا نستطيع قياسه ولكننا نحسه. وثمة دراسات كثيرة عن علاقة الترابط بين الدخول العالية والاتجاهات الإنتاجية نحو السلطة والتسامح مع الآخرين ومساندة الحريات المدنية والانفتاح على الأجانب والعلاقات الإيجابية مع المرؤوسين، وتقدير الذات، والإحساس بالأهلية الشخصية، والاستعداد للمشاركة فى شئون المجتمع المحلى والشئون القومية، والثقة بين الناس، والرضى بالحياة الشخصية. ومثالنا على ذلك ما كتبه رونالد إنجلهارت المشارك معنا فى

الندوة، إذ قال إن المعدلات المرتفعة فى الإفادة الذاتية عن الرفاه الموضوعى والشخصى معا ترتبط بالمستويات المرتفعة للرخاء القومى[٨].

كيف نتحدث عن المعتقدات والرخاء؟

كل مجتمع به قطاعات لها معتقداتها المختلفة بشأن معنى الرخاء وكيف يتحقق. ولا ريب فى أن الإقرار بذلك وفهمه يشكل أساسا لإنجاز التغيير. واستحدثت أنا وستاسى ليندساى فى كتاب "حرث البحر - رعاية الموارد الخفية للنمو فى العالم النامى" عديدا من المبادئ ذات الصلة بالنماذج الذهنية[٩].

*** يتألف النموذج الذهنى من معتقدات واستدلالات وأهداف تتميز بأنها مباشرة للشخص وملموسة ومحددة. إنها خريطة ذهنية توضح كيف يعمل العالم[١٠].**

*** هناك مجموعة من المعتقدات والمواقف هى إما مواتية للإبداع وخلق شروط الرخاء أو منافية لها[١١]. وتؤلف هذه المعتقدات نموذجا ذهنيا.**

*** يمكن تحديده وتكوينه واختباره تأسيسا على هدف معين بذاته ومحدد بوضوح، ويقول فى هذا الشأن دوجلاس نورث الحائز على جائزة نوبل، يستخدم البشر كلا من ... النماذج الذهنية ... والمؤسسات "لصوغ أداء الاقتصادات"[١٢].**

*** أخيرا يمكن تغيير النماذج الذهنية. إذ على الرغم من أن الثقافة تتضمن نقل المعنى من جيل إلى جيل[١٣]، إلا أنه ليس مرجحا أنها عملية وراثية "جينية"[١٤].**

ويذهب أليكس أنكيليس إلى أن العالم يشهد تقاربا عاما بين الأفعال والمعتقدات، ويقرر "هناك شواهد على وجود ميل قوى لدى جميع الأمم للتحرك فى اتجاه زيادة

استخدام نماذج الإنتاج المرتكزة على قوى غير حيوية، ومن ثم تعتمد بدورها على التقانة الحديثة والعلوم التطبيقية". ويرى أن هذه "الترتيبات الإنتاجية الجديدة" تخلق نماذج مؤسسية جديدة وأدوارا جديدة للفرد، كما وأنها أيضا "تستحث ... نشوء مواقف وقيم جديدة"(١٥).

ويقول جوزيف ستيجليتز، كبير اقتصاديي البنك الدولي سابقا: "يمثل التطوير تحولا فى المجتمع، وحركة من العلاقات التقليدية، وأساليب التفكير التقليدية، وأساليب التعامل التقليدية إزاء أمور الصحة والتعليم، وطرق الإنتاج التقليدية نحو طرق وأساليب حديثة"(١٦).

إذا كان مثل هذه الشخصيات المبرزة حريصة على عرض ومناقشة القضية، إذن لماذا خطة عمل الحكومات والمؤسسات الدولية خلوا من بحوث النماذج الذهنية؟ لماذا لا نشهد سوى عمليات تغيير قومية أو إقليمية شكلية ومحدودة للغاية تأتى فى موضعها الصحيح من أجل تغيير البنية العقلية؟ وما هى أوضاع أهم مؤسسات العالم فى هذا المجال؟ ترى هل يقيدها ويحد منها نقص فى الإدراك، أو تخلف فى الأدوات، أو قصور فى الإجماع الداخلى، أو عيب فى المعالجة السياسية مع أصحاب الأسهم ومع الصحافة، أو قضايا تتعلق بنظام الحكم أم البنية العقلية لديهم؟ وها نحن نرى حتى بول كروجمان، وهو من أكثر الاقتصاديين نفوذا فى العالم اليوم، يعترف بأن "الاقتصاد يتميز بحالة من الفجاجة المذهلة من حيث طريقة التفكير فيما يتعلق بالأفراد وحوافزهم ... ويبدو أن الاقتصاديين غير معنيين بطريقة سيئة بالكيفية التى يفكر أو يشعر بها الناس عمليا فى الحياة"(١٧).

وبعد مرور خمسة عقود من التطور البطىء المثير للإحباط فى غالبية الحالات، يمكن أن تقدم لنا النماذج العقلية أفضل وسيلة لفهم واقتحام مشكلة الفقر. ويرى لورنس هاريزون منظم الندوة أن هذا النمط من التغيير سيكون عسيرا "لأنه يستلزم قدرة على الاستبطان الموضوعى وعلى أن نعزو الأمر إلى عوامل داخلية تمس بقوة أكثر المسائل حساسية تتعلق بصورة الذات واحترام الذات"(١٨). ويوافق أنكيليس على أن الاستبطان مهم: "إنه سمة الأمة الحديثة التى تشدد على عملية مطردة لتحليل الذات ... [فالأمة الحديثة] أمة تصحح ذاتها ذاتيا"(١٩).

ونحن كممارسين لا نكف عن التأمل والتفكير فيما إذا كانت الأمم العميلة ـ أعنى الأمم التى تسألنا المساعدة من أجل تحسين اقتصاداتها ـ يمكنها أن تطور قدرات أعظم من أجل التصحيح الذاتى. إننا لكى نستجيب لهم يتعين أن نتخذ الخطوة الأولى من بين خطوات كثيرة على مدى عملية التغيير وأن نسأل ما هو نموذج الأمة من أجل خلق الرخاء؟

عناصر عملية التغيير

التغيير عملية غير محكومة بدقة ولن تتم وفقا لمتوالية يسهل وصفها ، وعلى الرغم من هذا فإن من يريدون إنجاز ما يريدونه من تغيير خاص بهم مضطرون إلى أن يكون لديهم مخطط عام مشترك بينهم مع توفر قدر من الفهم الواضح للمكونات الضرورية للنهوض بالتغيير، كما يتعين أن يتوفر لديهم نطاق واسع من المهارات والاستبصارات فى مجالات كثيرة.

ويدعونا قادة الأمم من كل من القطاعين العام والخاص لمساعدتهم على تحسين أوضاع اقتصاداتهم خاصة ما يتعلق بقدراتهم التنافسية للتصدير. وعرفنا على مدى العقد الأخير أن وصفات الاقتصاد الكلى الموضوع تصميمها فى العواصم السياسية والفكرية لشمال أمريكا وأوروبا غير كافية. وعلى الرغم من تعقد مناهج البحث واستلهام العديد من المجالات الفكرية المتنوعة سوف أختزلها جميعا إلى عشرة عناصر حساسة، وسوف أستعين بتوضيحات مستمدة من عملنا فى العديد من الأقطار. وسوف أعمد فى هذا الفصل إلى التركيز أكثر على الخطوات الخمس الأولى، حيث إنها هى التى تهيئ الظروف اللازمة لفهم الخطوات من ست إلى عشر[٢٠].

فك شفرة الإستراتيجية الراهنة للرخاء

ثمة قواسم مشتركة كثيرة بين غالبية الأمم التى لا تخلق ثروة بمعدلات عالية. وتفيد شواهدنا أنها مفرطة فى ركونها إلى الموارد الطبيعية، بما فى ذلك قوة العمل الرخيصة، وأنها تؤمن بمزايا بسيطة تتعلق بالمناخ والموقع ونظام الحكم المواتى[٢١].

ولهذا السبب لا نعمد فى الغالب إلى تعزيز قدرتها على إنتاج سلع وخدمات متباينة تخلق لها قيمة أعظم على طلب عملائها الراغبين فى دفع مبالغ أكثر مقابل سلع أجود.

وإذ تركز هذه البلدان على مزايا تسهل محاكاتها، وعلى أشكال متدنية من رأس المال، فإن منافساتها تقتصر فقط على مجال السعر الذى يتجه بدوره إلى خفض الأجور. ولا ريب فى أن المناقشة على الاحتفاظ بالأجور متدنية تعنى المنافسة لمعرفة أى البلدان يمكن أن يبقى البلد الأفقر أطول مدة ممكنة، وهذه صادرات ترتكز على الفقر وعلى خلق الثروات. إن قدرة البلد على خلق كل من القيمة السعرية وغير السعرية للعملاء داخل البلد وخارجها هى التى تحدد إنتاجيتها، ومن ثم رخاءها[٢٢].

وجدير بالذكر أن البلدان التى نظن أنها غنية بمواردها الطبيعية غالبا ما لا تكون غنية حقيقة. مثال ذلك فنزويلا، فهى بلد فى حجم تكساس، تملك غابات شاسعة، واحتياطيات نفط، وسواحل جميلة، ومزيج من جماعات السكان الأصليين وشعوب من أسبانيا وألمانيا وإيطاليا والشرق الأوسط ، ويعتقد كثيرون أن فنزويلا بإمكاناتها هذه هى أغنى بلدان أمريكا اللاتينية. ولكن القوة الشرائية للمواطن المتوسط انخفضت منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين. وإذا أخذنا أرباح عام ١٩٩٧ المقيَّمة على أساس النفط، وقدرها ١٤ بليون دولار، وقسمناها على سكانها وتعدادهم ٢١ مليون نسمة، سوف نجد أن دخل النفط يمثل أقل من دولارين فى اليوم لدخل المواطن الفرد. زد على هذا أن هذه الأرباح لم يجد توزيعها بالتساوى أبدا، وتملك فنزويلا أعلى معدل زيادة للفقر فى القارة. وإن أكثر من ٩٠ بالمائة من صادرات البلد تتألف من موارد طبيعية خام. ويفيد بحثنا بأنه كلما زادت صادرات بلد ما فى صورة موارد طبيعية، كلما قل الرخاء الذى ينجزه البلد للمواطن المتوسط من أبنائه.

وإن نظرة إلى الأشكال السبعة لرأس المال المذكورة سابقا توضح حقيقة أن فنزويلا غنية بهباتها الطبيعة، وأنه حين ترتفع أسعار السلع يثرى البلد مؤقتا بموارده المباعة. ولكن مرافق البلد من نقل ومواصلات متهالكة بعد أن كانت فى قمة جودتها فى أواخر السبعينيات. هذا علاوة على عدم كفاءة وفساد المؤسسات الحكومية، كما وأن علاقات الجامعة ـ القطاع الخاص لا يولد رأس مال معرفى. أما عن رأس المال

البشرى فإن فنزويلا تعانى من مشكلة، هى أن مستويات التعليم الابتدائى والثانوى بها من أحط المستويات فى القارة. وأخيرا فإن بعض القيم والمواقف السائدة فى فنزويلا مناهضة للإبداع ومقاومة للتقدم. مثال ذلك أن مستوى الثقة والاحترام للقادة القوميين هو أدنى مستوى اختبرناه على الإطلاق. وعاشت فنزويلا ضحية نجاح زائف، ومواردها الطبيعية المفرطة فى وفرتها، وكذلك ضحية فشلها فى تعلم كيف تتخذ اختيارات واقعية وكيف تبدع.

خلق إحساس بالإلحاح والعجلة

بعض البلدان على استعداد للتغيير، والبعض الآخر ليس كذلك. إن ما يخلق لدى الشعوب إحساسا قويا بالضرورة الملحة لا يخلق لدى آخرين إحساسا كافيا بالإلحاح، إن الإحساس بالإلحاح ينشأ مع ظهور فجوة بين التوقع المأمول والحقيقة الواقعة، ويتشكل التوقع ويتحدد مكانه فى منظور معين تأسيسا على معارف بالأحداث الخارجية مع شعور بهدف.

أعرف بلدا أفريقياً أقل انفتاحا مما ينبغى للتغيير، وهذا البلد من أكثر البلدان مديونية فى العالم من حيث نصيب الفرد من الدين، لقد أخذ أو اقترض ٨ بليون دولار منذ ١٩٩١، وانخفض متوسط مستوى معيشة الفرد ٤ بالمائة فى السنة على مدى الفترة نفسها ، وكشف اختبار فيروس نقص المناعة عن نتائج إيجابية لكل ثلاثة أشخاص بين كل عشرة. وأصيبت صناعة التصدير التقليدية بالخراب، وغدت ضحية لنقص الاستثمار، وانهار الطلب والمنافسة، ويعيش كل سبعة أشخاص من بين عشرة على أقل من دولار واحد فى اليوم.

وناقشت معهم نقص تمويل برنامج الحماية من مرض نقص المناعة (الإيدز)، وسألتهم ما الذى يريدون عمله إزاء انتشار المرض. قال لى أحد أعضاء مجلس الوزراء: "طالبنا الناس بالتوقف عن ممارسة الجنس". وعندما أشرت إلى أننا نتطلع إلى بعض الأمور التى تعمل أوغندا على إنجازها قالوا لى إنهم غير معنيين بأوغندا،

ذلك لأنهم هم، وليست أوغندا، كانوا يتمتعون بأعلى مستوى معيشة فى أفريقيا منذ خمسة وعشرين عاما مضت. وأشاروا إلى أن مجلس رئاسة الوزراء ببلدهم لديه محامين ومحاسبين وأنهم غير مضطرين إلى "العودة إلى المدارس ليتعلموا" ما الذى تفعله أمم أخرى. وأعربوا فى الصحافة عن انتقادهم للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ويلقون باللوم، بسبب مشكلاتهم، على أحداث خارجية مثل تراث العزل العنصرى (الأبارتهيد) فى المنطقة وعلى الحرب فى أنجولا. وقالوا إن خطتهم هى التحول إلى تصدير الذرة، الذى يوفر لهم مزية طبيعية، وأن يواصلوا الاقتراض من البنك الدولى. ونرى هذا البلد فى عامنا الحالى مضطرا إلى استخدام أكثر من نصف حصته البالغة ٤٠٠ مليون دولار لسداد قروض قديمة.

يمكن لأحدنا أن يعزو سلوكهم إلى الإيمان بالقدرية، وتبجيل الماضى حين تسير الأمور برخاء، مع الزهو الأعمى، مع قصور فى الانفتاح والذى من شأنه أن يسد الطريق دون التعلم والإبداع. وثمة شىء واحد يعنينى: هذا البلد مآله إلى مزيد من الفشل إلى أن تتضخم وتتفاقم الأزمة البشرية وتجبرهم على التفكير فى العقبات بعيدة الجذور التى تعترض إنتاجيتهم.

فهم مدى الاختيارات الإستراتيجية وصياغتها على أساس دراسة تحليلية

الكثير من الاختيارات المتاحة للمؤسسات والحكومات يمكن اختزالها فى الفئتين التاليتين:

الاختيارات الصغرى أو الجزئية

ترتكز إستراتيجية مشروعات الأعمال على فئة موحدة من الاختيارات التى صيغت بهدف إنجاز مجموعة محددة بذاتها من الأهداف وفقا لطريقة محددة الشكل والمواقيت. ونرى فى البلدان النامية عددا قليلا من إستراتيجيات الشركات هى التى

تصاغ بناء على بحث جيد، ويجرى عرضها فى صورة صريحة، ويشترك فيها جميع قادة المشروع متحدين. ووجدنا سبعة أنماط من السلوك غير التنافسى على الصعيد الاقتصادى الجزئى: اعتماد مفرط على الموارد الطبيعية والعمل الزهيد؛ فهم سيئ للمشتريات التى يفضلها العملاء الأجانب، نقص الخبرة فيما يتعلق بالأنشطة التنافسية؛ افتقار للتعاون فيما بين المؤسسات؛ قصور فى العمل من أجل الاندماج مستقبلا فى الأسواق الكوكبية؛ علاقة أبوية بين الحكومة والقطاع الخاص؛ اتخاذ موقف دفاعى داخل الحكومة والقطاع الخاص والنقابات والميديا (الإعلام).

هذه الأنماط السبعة هى المعيار لدى الشركات فى بلدان لا يحصل فيها المواطن المتوسط على مستوى معيشة مرتفع وقابل للزيادة. وحصاد هذه النماذج السبعة صادرات بسيطة عادية ترتكز على المنافسة السعرية - والأجور المنخفضة - فى سوق يتزايد فيه الطلب ويغل عوائد أقل.

وإن الحد من أنماط السلوك غير التنافسى يستلزم مجموعة من الاختيارات على مستوى المؤسسة تدور حول هيكلة تعليم جديد، وصناعة القرار. وتكمن داخل هذه النماذج فرصة خافية لخلق الرخاء .

الاختيارات الكلية

الاختيار الثانى هو مدى مساندة الحكومة للقطاع الخاص. يقول البعض إن الحكومة بحاجة إلى أن تقدم ما هو أكثر للقطاع الخاص، ويقول آخرون إن الحكومة بحاجة إلى أن تخلى الطريق. وإذا حاولنا تشخيص اختيارات الحكومة بصدد مستوى التدخل فى الاقتصاد، نجد أننا إزاء مدى واسع من الاختيارات تتراوح ما بين الاشتراكية الكلاسيكية والنزعة النقدية، مثال ذلك أن حكومة كوبا تتحمل مسئولية مغالى فيها من أجل رفاه المواطن المتوسط وتوفير المسكن، والرعاية الصحية، والتعليم، والتوظيف، والطعام، بل الترفيه والأخبار، وتحدد الدولة الملكية من خلال

التعاونيات الجمعية، ويقترن هذا بتخطيط مركزى يستخدم أهدافا كمية وأسعارا إدارية، ويميل توزيع الدخل إلى التساوى كما يميل النمو إلى أن يكون منخفضا.

والنهج النقدى هو عقد اجتماعى مخفف ولكنه صارم بين الحكومة والقطاع الخاص، الذى يقول بدوره إن الحكومة ستخلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة، وأن منظمى مشروعات القطاع الخاص سيحققون النمو. وتؤكد هذه الإستراتيجية على استقرار السوق، وتحرير الأجور ومعدلات أسعار صرف العملة، وتسمح للسوق بأن تتطور. وتبدو هذه الإستراتيجية فى ظاهر أمرها أنها تسبب فقرا أكثر، وفجوات أوسع فى الدخل، خاصة على المدى القريب، وتخفق فى الاعتراف بأن للحكومة دور فى عملية الإبداع. ونحن نعتقد أن هذا رد فعل مبالغ فيه إزاء سياسات التدخل الحكومى الفاشلة (مثل سياسة البديل عن الاستيراد فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال السبعينيات والثمانينيات).

وتختلف نظرتنا عن هاتين الإستراتيجيتين القوميتين، إذ إننا نؤمن بأن الحكومة تحتاج إلى عمل كل شىء تستطيعه لمساعدة القطاع الخاص على النجاح فيما عدا أن يعوق المنافسة. معنى هذا الاستثمار أو مساعدة القطاع الخاص على الاستثمار بأرقى وأعلى أشكال رأس المال. وطبيعى أن الحكومات فى البلدان الأفقر عليها أن تعمل ما هو أكثر مما يحدث فى البلدان الأغنى، ومن ثم يجب وضع تصميم خاص جيد ومميز للعلاقة تأسيسا على مرحلة النمو التى يمر بها البلد وقدرات كل قطاع.

ضع رؤية ملزمة

تفيد الرؤية فى خلق إحساس بغرض يشجع الناس على تغيير أفعالهم ، ونعرض فيما يلى ثمانية عناصر جوهرية لنموذج ذهنى جيد، استنبطناها من خلال عملنا مع زعماء أوغندا.

١ - مستوى مرتفع ومتصاعد لمعيشة كل الأوغنديين.

٢ - فهم أن العالم تغير جذريا: تكاليف الاتصالات، والنقل والتعليم آخذة فى الانخفاض السريع.

٣ - اعتراف بأن أوغندا معتمدة أكثر مما يجب على ميزات أساسية ويمكن محاكاتها بسهولة من أرصدة باطن الأرض والمناخ ورعاية الحكومة والعمل الرخيص.

٤ - فهم أن الثروة ترتكز على بصيرة نافذة، ورأس مال بشرى متقدم ومواقف متمركزة على المنافسة كقوة تحفز الإبداع وتدعم المبادرة الإنسانية والتعلم والثقة بين الناس والتعاون.

٥ - فهم أن استراتيجيات أوغندا ليست اختيارا بين نمو اقتصادى ومساواة اجتماعية، بل إن النمو الاقتصادى ييسر المساواة الاجتماعية والعكس بالعكس. إذ كلما ازداد استثمارنا فى الناس كلما أضحت فرصنا أفضل للنمو لصالح الشركة والبلد معا.

٦ - فهم أن الإنتاجية ليست مجرد منافسة بشأن أشياء متوفرة طبيعيا لأوغندا. التنافسية إنتاجية، وتتضمن الإنتاجية ما هى قطاعات الإنتاج التى نريد أن ننافس فيها، وأين نختار مجال المنافسة، وكيف نختار أسلوب المنافسة.

٧ - الاعتراف بأن حكومة أوغندا يتعين عليها عمل كل ما تستطيع لمساعدة القطاع الخاص فيما عدا ما يعوق المنافسة. إذ يجب أن تستثمر فى الناس، وفى المرافق الأساسية المخصصة، وفى منظمات التعليم، والحوار غير الدفاعى مع القطاع الخاص، ومع المعارضة السياسية والنقابات والأمم الأخرى.

٨ - فهم أن القطاع الخاص فى أوغندا بحاجة إلى أن يزيد من استثماراته من أجل تعلم أفضليات العميل، ومعرفة الأنشطة المنافسة، وقنوات توزيع جديدة، والاستثمار من أجل تحسين الناس والمنتجات.

هذه العناصر الجوهرية من الرؤية بحاجة إلى أن تستوعبها البلدان النامية وهى تلتمس سبيلا للارتقاء باقتصاداتها وخلق مزيد من الرخاء لمزيد من الناس.

خلق شبكات جديدة من العلاقات

بعد اثنى عشر عاما من الحرب الأهلية بدأ شعب السلفادور يكرس جهده بجرأة من أجل بناء شبكات جديدة كجزء من عملية تغيير قومية بين المنتجين والعملاء الأجانب داخل البلد، وبين أنفسهم وذويهم المهاجرين إلى الولايات المتحدة. سافر منتجو مزارع نباتات الزينة إلى فلوريدا وهولندا لمقابلة نظرائهم والتعلم منهم كيف ينشئون قنوات توزيع خاصة بهم. وقام منتجو عسل النحل بدراسات مسحية ليعرفوا الكثير عن ما يهم زبائنهم الألمان. وأكثر من هذا أن بعض أصحاب مزارع البن وأقدم المصدرين وأولئك المتمرسين بالأساليب القديمة فى عمل الأشياء جميعهم أصبحوا يكشفون عن استعدادات لتجريب أشياء جديدة. وبدأوا يعملون فى إنتاج بن غير ضار بالبيئة، ويشتركون مع صناعات سلفادورية أخرى فى إجراء اختبارات للسوق واستجابتها لمنتجات مبتكرة مثل سياحة البن.

وحولت الحكومة برنامج التنافسية القومية إلى نظام مؤسسى ، ودربت مساعدين لتعليم صغار ومتوسطى المصدرين على تطوير إستراتيجيات لمشروعات أعمالهم. وتستثمر الحكومة فى شبكات التعليم، وتأسيس برنامج إنترنت داخل الريف، وتزويد البعض من أنجب طلاب الجامعات ببرامج تدريب خاصة بالكومبيوتر فى الهند. وتعقد الحكومة كما يعقد القطاع الخاص مؤتمرات عامة ومؤتمرات عبر الإنترنت لشبكة تضم جالية المهاجرين الناجحين فى الولايات المتحدة ، ودعوتهم ليكونوا شركاء أعمال بحيث يوفرون سبل الوصول إلى السوق، ويزودون البلد بالخبرة والتقانة ورأس المال.

ويدرك قادة السلفادور أن الاتصالات ـ بين الريف ورأس المال، بين شركاتهم والمستهلك الأجنبى، وبين الأمة والجالية المهاجرة ـ تفضى إلى المزيد من التدفق السريع للرؤى النافذة وتشكل أساسا لقدرتهم التنافسية وللرخاء.

توصيل الرؤية

يتعين على الأمم استخدام كل الوسائل المتاحة لتغيير العقول: الميديا الإلكترونية والميديا المطبوعة، وخطب الزعماء، ولوحات الإعلانات والمؤتمرات، وورش العمل، وقواعد البيانات، والمواقع على الشبكة الفضائية ، وحرى أن يكون ترويج وتبنى وسائل جديدة للتفكير وفقا لمسار يمكن التنبؤ به.

ونحن ندرك تماما أن المبدعين ليسوا هم فى الغالب العناصر الفاعلة الرئيسية فى التغيير. وواقع الحال أن أول من يتبنون مهمة التغيير إنما يعملون كنماذج للدور الذى يقتدى به غالبية أبناء الأمة. ونحرص فى عملنا على التماس أبطال ممن لديهم استعداد كبير لقبول عمل الأشياء بأساليب جديدة ويمكنهم التعبير عن، وتجسيد، الأفكار الجديدة عن الطاقة التنافسية والإنتاجية والرخاء. ووضح لنا أن أكثر الناس كفاءة وفعالية فى هذه الناحية من عملية الترويج ليسوا هم القادة النمطيين ممن يحظون بمكانة رفيعة، بل أولئك الذين استطاعوا استدخال أفكار الروح التنافسية والإبداع، وبإمكانهم نقلها إلى الشبكات المحلية، لقد التقينا ودربنا صاحب مزارع بن فى السلفادور، والذى تحدث إلى نخبة هذا القطاع المخضرمين فيه، ووجدنا سائق تاكسى واسع الخيال فى برمودا لديه استعداد لكى ينشط وسط طائفة سائقى التاكسى المتشرذمة إلى حد كبير، وذلك من أجل ابتكار منتج جديد يتمثل فى السياحة بالتاكسى ، وكان الهدف الرئيسى البرهنة على "القدرة الابتكارية".

تأسيس تحالفات إنتاجية

يعتقد كثيرون من العلماء الاجتماعيين أن ممارسة التغيير تحفز استحداث نموذج ذهنى جديد، لذلك عمدنا إلى النهوض بعقد اجتماعات أسبوعية لإثارة التفكير الاستراتيجي داخل مجموعات عنقودية من الصناعات ذات الصلة ببعضها. وعملنا مع المجموعة التى "لامت البقرة" فى ورش عمل استهدفت تحسين الثقة بين الأشخاص والتماس رؤية إستراتيجية مشتركة. واستطعنا من خلال ممارسة تقنيات "الاستدلال

الإنتاجى" أن نبتكر بعض الشروط اللازمة لحل المشكلة جمعيا إذا ما واجهت الجماعة مسائل صعبة ومثيرة للجدل[٢٣].

وشجعنا مديرى الفنادق والعاملين أعضاء النقابات فى صناعة الفندقة لتركيز الاهتمام على قطاعات جديدة من الزبائن لخدمتهم. وشجعنا مشترى المشروعات المملوكة للدولة وصغار الباعة على توجيه مسار الخطة الإستراتيجية السابقة والمشاركة فيها ، وعملنا أيضا مع كبار موظفى الحكومة والمنتجين الزراعيين الذين ناضلوا بشجاعة من أجل جدول أعمال للاقتصاد الكلى للأمة، وأفضت هذه التجارب فى الاستدلال الإنتاجى إلى وضع برامج نموذجية لها أهداف مميزة ومقاييس نجاح مرتكزة على تفكير جاد عميق.

طوِّر ووصِّل المكاسب قصيرة المدى

يكون الناس أكثر ميلا لتغيير مواقفهم وسلوكهم حين يشاهدون بيانات تمثل براهين على النجاح. ويفهم السياسيون هذا جيدا، ولهذا يستهويهم للغاية هذا الجانب من العملية. ونحن دائما عند بذل أى مجهود للتغيير، نلتمس أمثلة لما حققته الرؤية الجديدة من نتائج جيدة ، وقد تشتمل بعض الأمثلة على النجاح تطويرا لمنتج جديد، أو مبيعات ضخمة لزبائن جدد فيما وراء البحار، أو ترتيبات بين النقابة والإدارة من أجل استثمارات جديدة فى مجال التدريب أو لتحسين ظروف العمل. وعلى الرغم من أن المكاسب قصيرة المدى ليست بحاجة إلى تضخيم، إلا أنه لابد من توصيلها وإبلاغها فى سياق الأسلوب الجديد لعمل الأشياء.

مأسسة التغيرات

يقول دوجلاس نورث إن المؤسسات معايير[٢٤]. ويتعين تغيير الاحتياجات لخلق معايير جديدة للسلوك. ونحن لا نتطلع إلى ابتكار مؤسسات جديدة، بل إلى الارتقاء بالمؤسسات القائمة التى بلغت غاية حدودها الوظيفية بسبب العولمة، وبحاجة إلى

تغييرات فى وسائل ابتكار الرخاء، وإحداث تحولات على صعيد العالم فى القيم والمواقف ، معنى هذا تغيير كل شيء ابتداء من تحسين فعالية سيادة القانون وترسيخ الديمقراطية ووصولا إلى الارتقاء بالمدارس والمؤسسات الخاصة والتنظيم المدنى.

وساعدنا على سبيل المثال رابطة صناعية لتغيير نفسها من جماعة تأثير تحارب الحكومة إلى تنظيم يدير التعليم، ويدعم البحوث والتطوير، ويشكل مشروعات صغيرة، ويساند دراسات السوق الخاصة بالزبائن الأجانب.

قيِّم وأكِّد التغييرات

أخيرا نحن بحاجة إلى خلق مساحة للأمم كى تستبطن ذاتها وتصحح نفسها، ونحن بحاجة إلى ابتكار قمم قومية وغير ذلك من مسارح العمل والنشاط مع قادة القطاعات العامة والخاصة والمدنية والأكاديمية. ويمكن لمسارح العمل والنشاط المقترحة هذه أن تهيئ فرصة للقادة لمناقشة النتائج الاقتصادية والاجتماعية التى تعيشها الأمة، كما تناقش الإستراتيجيات والآليات المؤسسية والنماذج الذهنية التى كانت سببا لهذه النتائج ، ويمكن أن يندرج ضمن هذا أسئلة مميزة مثل ما هى المقاييس المترية الكمية التى لنا أن نستخدمها؟ وما هى أهدافنا غير القابلة للتقدير الكمى؟ وما هى الأدوات التى يمكن لنا تحسينها لتقييم أنفسنا؟ ما نوع التغيير المطلوب على عجل ، وما نوع التغييرات التى تعتبر تغييرات فيما بين الأجيال؟

إن إستراتيجيتنا للتغيير ولابتكار الرخاء فى الأمم سوف تكون موضع اختبار كاستراتيجية قابلة للتنفيذ والإنجاز: إذ ينبغى أن توازن بين الماضى والمستقبل، وأن تكون صريحة ومشتركة بين الجميع، وأن تجرى صياغتها بناء على دراسة تحليلية، وترتكز على مجموعة متلاحمة من الخيارات، وتساعد الناس على أن يكونوا ما يريدونه هم لأنفسهم.

خاتمة

الغالبية العظمى من الناس يعتقدون أن الرخاء أمر جيد. ويعرفون كذلك أنه أمر عسير المنال، ولكن عددا قليلا فقط لا يتجاوز عدد أصابع اليد من بين أمم العالم البالغ عددها مائتان هو الذى اكتشف كيف يحققه للغالبية من مواطنيهم. ومهما بالغنا فى تقديرنا لبساطة ووضوح الرسائل المتعلقة بكيفية خلق الرخاء إلا أنه من العسير على أى من الغرباء أن يقول للأمم وللشعوب كيف يتغيرون. وثمة أسئلة يمكن إثارتها عن حق وعدل تتعلق بالأهلية والسلطة الأخلاقية والنوايا للغرباء(٢٥). وأيا كان الأمر، فإن أيا منا ممن تعنيهم هذه المسائل ولديهم الخبرة بشأنها عليهم التزام بأن يبرهنوا لزعماء الأمم أن "الرخاء اختيار"(٢٦)، وأن يوضحوا ما عساها أن تكون هذه الخيارات وبدائلها.

وبعد نصف قرن من تركيز الاهتمام على التطوير الاقتصادى، حان الوقت الآن للتحرك بعيدا عن الأطر المعيارية البسيطة، وعن التوصيات من القمة إلى القاعدة، وعن التصور المفاهيمى الضيق عن الرخاء وعن الأداء المترى المرتكز فقط تقريبا على تراكمات كمية قومية. والآن وقت العمل المتضافر بناء على مبادرات قومية وإقليمية تغير النماذج الذهنية. والآن وقت تركيز الاهتمام على الأسس الاقتصادية الجزئية للرخاء وترويج ونشر "الروح الإبداعية".

ويمايز هوارد جاردنر فى كتاباته بين القادة المباشرين للمنظمات بين الناس والقادة غير المباشرين الذين يبتكرون المعرفة ويصوغون الرأى(٢٧) . ومعنا فى ندوة القيم الثقافية والتقدم البشرى عضو مجلس إدارة ومدير إقليمى من البنك الدولى، ومعنا نائب وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وهؤلاء هم قادة يخصصون موارد كبرى لمشكلة التطوير. ومعنا أيضا بعض من أبرز المفكرين فى مجالات الاقتصاد والأنثروبولوجيا والعلوم السياسية والسياسة العامة الذين عبروا عن آرائهم بشأن موضوعات متباينة ووثيقة الصلة مثل الثقة والتنافسية على صعيد المؤسسة، والمساواة بين الجنسين، والتنمية الباكرة للطفولة.

نحن نشاهد الفقر ماثلا فى ذلك التيار الذى لا نهاية له من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك من صياغات مجردة تأتينا عبر مكاتبنا وتقتحم عيوننا على شاشات الكمبيوتر كل يوم. ثم هناك الفقر الذى يستثيرك حين تلتقى صبيا هنديا ذكيا من طائفة دنيا ولن يلتحق بمدرسة. وهناك الفقر الذى يتهددك بدنيا بمدية حول رقبتك وأنت فى شوارع نيروبى، وهناك أيضا الفقر الذى يثير فى نفسك الاشمئزاز حين تلتقى فتاة بالغة تسكن أرصفة طرقات بوجوتا وقد فقدت أصابع يديها وقدميها التى قضمتها الفئران الجائعة حين ألقى بها وهى رضيعة وسط منطقة رطبة غارقة بمياه المجارى.

إننا إذ تستحوذ علينا هذه الصور المروعة وإذ نستلهم فكر من ساهموا معنا فى هذا الكتاب، نتساءل: ترى هل ترتبط بقضايا الرخاء بعض المشكلات الاجتماعية والسياسية فى منطقة البحيرات العظمى فى شرق ووسط أفريقيا، أو فى منطقة البلقان ، ولكن يتعين علينا بدلا من ذلك أن نفكر فى الحلول السياسية والعسكرية المطروحة فى تلك المناطق، وكيف نضيف إليها لاستكمالها أو كيف نبدلها بعملية تغيير شاملة.

وإذا كان كل من أسهم معنا هنا يقاسمنا الالتزام بأن نجعل الحياة أفضل فى كل أنحاء العالم إلا أن غالبيتنا عقبوا حسب وجهات نظر ملتزمة إلى حد كبير بتخصصنا المهنى ومقتضيات وظائفنا وكذلك نموذجنا الذهنى. إن التحدى الذى يواجهنا ليس بعيدا كل البعد عن التحدى الذى واجه الخبراء الذين كان عليهم محاولة تأكيد اللوم فى قصة البقرة، كيف ندمج مجموعة من الأفكار النيرة مع مجموعة أخرى، لكى نبدأ ابتكار عملية محلية الطابع والخصوصية للتغيير فى البلدان النامية بحيث تكون عملية موحدة على أساس من التفكير العميق، وموجهة توجيها جيدا، ودار نقاش خصب حولها، وتكون بداية تضع الأمم والشعوب على الطريق إلى رخاء مرتفع ومتصاعد المستوى. ولكن العالم، حتى الآن، لم يشهد أى شىء مماثل لما نقول .

(٢١)

الثقافة والنماذج الذهنية والرخاء القومى

ستاسى ليندساى

الثقافة محددٌ مهم لقدرة الأمة على أن تزدهر، ذلك لأن الثقافة تصوغ أفكار الأفراد عن المخاطرة والجزاء والفرصة. ويدفع هذا الفصل بأن القيم الثقافية مهمة يقينا فى عملية التقدم البشرى لأنها تصوغ طريقة تفكير المرء بشأن التقدم. وتعتبر القيم الثقافية مهمة بخاصة لأنها تشكل المبادئ الأساسية التى ينتظم حولها النشاط الاقتصادى - وبدون نشاط اقتصادى يغدو التقدم مستحيلا.

ويقدم الاقتصاد الكوكبى فى القرن الواحد والعشرين أمرين معا: فرصة غير مسبوقة فى التاريخ لخلق رخاء يعم العالم؛ وخطرا محتملا لتراثات ثقافية امتدت قرونا فى كل أنحاء العالم. ويثور بين الاثنين توتر نعرض له فى الحكاية التالية ، بعد أن ألقيت كلمة منذ عهد قريب عن التنافسية الاقتصادية، لجماعة من قيادات الحكم وقطاع الأعمال فى غانا، اقترب منى شاب وسألنى، هل يعنى حديثى ضمنا ضرورة تغيير ثقافته حتى ينجح بلده داخل إطار الاقتصاد الكوكبى؟ وأوضح أن تراث جماعته العرقية يقضى بضرورة إكبار وتبجيل شيوخهم، وأن أكثر هؤلاء الشيوخ فى قريته لا يريدون للقادة من الشباب أن ينخرطوا كثيرا فى شئون قطاع الأعمال القومى.

يلقى سؤاله ضوءا على مسألة ملحة: هل يتعين على أبناء البلدان النامية تغيير تراثهم الثقافى بغية المشاركة على نحو أكثر دلالة وجدية فى الاقتصاد الكوكبى؟ هل

يمكن لمنطقة ما أن تحتفظ بتاريخها وسلامتها - وأن تمجد الثقافة المحلية - وتكون ذات قدرة تنافسية كوكبيا؟

هذه أسئلة سألها كثيرون من المساهمين فى هذا الكتاب، ولكن لا نجد لها إجابات واضحة. معنى هذا أن فهم أى من الفكرتين المهيمنتين فى هذا الكتاب - الثقافة أو التقدم البشرى - يمثل تحديا صعبا. ولكن فهمهما ودمجهما معا هما الصعوبة فى أقصى مداها.

أثار دافيد لانديس وميشيل بورتر وجيفرى ساكس، وهم من المساهمين معنا، تساؤلات مهمة عن دور متغيرات أخرى تؤثر على التطوير الاقتصادى من مثل السياسة الرسمية للحكومات، والجغرافيا، والمرض. وناقش آخرون أهمية الثقافة فى تشكيل المواقف من العمل والثقة والسلطة - وكل منها يؤثر فى التقدم البشرى. ولكن يبقى سؤال أساسى: كيف يتأتى للمرء أن يدعم التغيرات الضرورية بغية خلق مستويات معيشة مطردة الصعود فى العالم النامى؟ علاوة على هذا وكما سأل ريتشارد شويدر، هل تحقيق ذلك يشكل خطرا على سلامة وتكامل الثقافة موضوع السؤال؟ هل هذا يحد من قدرتنا على الاستضاءة بثقافات أخرى وتنعكس على ثقافتنا؟

حاولت أنا وزملائى فى شركة مونيتور، كمستشارين، أن نستثمر جهدا طويلا فى سبيل إسداء النصح إلى قيادات حكومية وقيادات قطاع الأعمال وبيان كيف نخلق اقتصادات أكثر تنافسية. حاولنا ذلك بأسلوب ينطوى على احترام للتراثات والمؤسسات المحلية. وقدمنا المرة تلو الأخرى حججا قوية تدعم الحاجة إلى تغيير سياسات محددة أو إستراتيجيات أو أفعال بذاتها أو نماذج للاتصال. والملاحظ أن غالبية القيادات الذين أسعدنا الحظ بالعمل معهم اعترفوا بصواب منظورنا. بيد أننا عرفنا أن الإجابات الجيدة على الأسئلة الملحة بشأن التطوير الاقتصادى ليست وحدها كافية لغرس التغيير اللازم لعكس اتجاه تيارات الاقتصادات ذات الأداء السيئ. إن الأفراد غالبا ما يقبلون الحجج العقلية، ويتفهمون حاجتهم إلى التغيير، ويعربون عن التزامهم بعمل التغيير، ولكنهم بعد ذلك يلوذون بما هو مألوف، وهذا الميل للردة إلى

المألوف ليس خاصية ثقافية فى ذاتها، وإنما هو مؤشر يكشف عن بعض التحديات الأعمق التى يواجهها الراغبون فى دعم رؤية مختلفة وأكثر ازدهارا عن المستقبل.

ويعتمد التقدم الاقتصادى على تغيير أسلوب الناس فى التفكير بشأن خلق الثروة. معنى هذا تغيير الأسس المتمثلة فى المواقف والمعتقدات والافتراضات والتى صاغت قرارات القيادات، وكان حصادها أداء اقتصادى بائس ، وأشار هوارد جاردنر فى ملاحظاته إلى ميل علماء المعرفة إلى محاولة فهم التصورات الذهنية التى يدرك من خلالها وفى إطارها الأفراد معنى العالم. وهذه هى البداية التى يتعين علينا أن نبدأ منها إذا ما كنا نريد إحداث تغير له الدوام. وأطلق بيتر سينج، من بين آخرين، على هذه التصورات اسم النماذج الذهنية والتى يعرِّفها بأنها افتراضات أو تعميمات أو حتى صور وتخيلات عميقة الجذور وتؤثر على كيفية فهم العالم وكيف نتصرف إزاءه[1].

وأوضح كثير من المساهمين فى هذا الكتاب أن "وحدة التحليل" لمسألة القيم الثقافية والتقدم الاقتصادى ليست واضحة. ترى هل ينبغى أن تكون مجموعات من الأمم متماثلة التراث الدينى، أم أمم منفردة لكل منها قيم ثقافية وتاريخية متمايزة، أو ربما مجتمعات محلية مختلفة قائمة داخل الأمم والتى يجمع بينها فى رابطة واحدة معتقدات مشتركة؟ وقال روبرت أدجرتون إنه يمكن أن يكون هناك اقتصاد واحد ولكن ثقافات متعددة.

والملاحظ أن الاعتماد على أوصاف عامة للمعتقدات الدينية أو غير ذلك من خصائص ثقافية عامة لتفسير الأداء الاقتصادى لا يفيد الحوار المثمر عن الثقافة. ذلك أن الباحثين، كما أشارت ماريانو جروندونا ، استخدموا الكونفوشية أولا لتفسير فشل آسيا ، ثم لتفسير نجاحها ، وبعد ذلك أزمتها ، وعلى الرغم من أن الحوارات بشأن أثر أخلاق العمل الكاثوليكية مقابل أخلاق العمل البروتستانتية يمكن أن نجنى من ورائها ملاحظات مهمة، إلا أنها شديدة التجريد بحيث لا تصلح لإحداث تغيير، وهناك دائما استثناءات ـ كاثوليك لهم إنتاجية عالية، وحققوا نجاحا كبيرا وسط ثقافات مناوئة للتقدم ، وهناك بروتستانت فاشلون تماما وسط ثقافات مواتية للتقدم. لذلك يجب أن يتوفر لدينا وضوح أكبر بشأن وحدة التحليل.

وأرى أن استخدام مرشح النماذج الذهنية وتطبيقه على مهمة فهم أثر الثقافة على الرخاء سيكون عملا مفيدا ومساعدا، إن النماذج الثقافية هى المعتقدات الأساسية التى تؤثر فى سلوك الناس وكيف يسلكون ، والثقافة متغير أعم على المستوى الكلى (الماكرو). ولكن النماذج الذهنية فهى متغير على المستوى الجزئى. وتصدق النماذج الذهنية على الأفراد وجماعات من الأفراد - ويمكن تحديدها وتغييرها، وتعكس الثقافة جماع النماذج الذهنية الفردية، وتؤثر بدورها على أنماط النماذج الذهنية التى لدى الأفراد، ويرتبط الاثنان داخل منظومة دائمة التطور.

وإن النقطة الحقيقية بالنسبة للقوة الدافعة والفعالة لخلق التغيير يمكن أن تساعد على تغيير النماذج الذهنية على المستوى الفردى، بداية بأسلوب الفرد فى التفكير بشأن خلق الثروة، وهذه علاقة مهمة بين النماذج الذهنية والرخاء، وهى علاقة لا تفرض بالضرورة تجانسا على ثقافة كوكبية. ولعل من المفيد، توخيا لفهم هذه العلاقة، أن نعرض موجزا سريعا عن التحديات التى تواجه الرخاء القومى.

تحديات الرخاء القومى ومحركات النمو

الهدف العام لهذا الكتاب هو استكشاف العلاقة بين القيم الثقافية والتقدم البشرى. وتذهب المناقشة التالية إلى أن التقدم الاقتصادى أساس للتقدم البشرى. وترتبط الأطر العامة المشتركة بالتحديات التى يواجهها قادة البلدان النامية من أجل دعم النمو والتطوير الاقتصادى. ويعتبر النمو الاقتصادى أمرا لازما لأن أشكال التقدم البشرى الأخرى (مثل الصحة والتعليم والمرافق) تعتمد على النشاط الاقتصادى الإنتاجى. ومن ثم تغدو المسألة هى فهم ماهية محركات النمو الاقتصادى فى اقتصاد ما، وكيف تعمل، ثم أخيرا أفضل السبل لتشجيع الاستخدام الإنتاجى المثمر لموارد البلد من أجل خلق فرصة للتقدم البشرى.

يقودنا هذا إلى افتراض ثان. أعتقد أن مشروعات الأعمال الناجحة هى محركات النمو، ذلك لأن خلق الثروة يحدث على مستوى مشروع الأعمال الفردى، إذ بذلك يتم: خلق المنتجات، توفير الخدمات، تتعزز القدرة الإنتاجية، تتولد الثروة. ومن ثم فإنه

بدون مشروعات أعمال لن يكون هناك تقدم اقتصادى، وبدون تقدم اقتصادى لا تقدم بشرى. وتقودنا هذه الافتراضات إلى القياس التالى:

* **التقدم البشرى بمعناه الواسع غير ممكن بدون نمو اقتصادى.**

* **مشروعات الأعمال الناجحة هى محركات النمو الاقتصادى.**

* **لذلك فإن مشروعات الأعمال الناجحة شرط أولى ضرورى للتقدم البشرى.**

تأسيسا على هذه الافتراضات يتحول الاهتمام سريعا إلى مناقشة ما الذى يساعد على مشروعات الأعمال الناجحة، وكيف يمكن دعم هذه الأنماط من المشروعات.

المزية المقارنة والمزية التنافسية :

أجرى جيفرى ساكس وشركة مونيتور بحثا فى الأداء الاقتصادى للأمم فى العالم. وكشف البحث عن أن أوفر البلدان حظا وأغناها من حيث الموارد الطبيعية أميل إلى الأداء الأقل كفاءة من تلك التى ليست لديها وفرة كبيرة من الموارد الطبيعية[٢]. وإذا كانت نظرية المزية المقارنة تؤمن بأن البلدان التى تتوفر لديها ميزات مقارنة فريدة سوف تتخصص فى مجالات قوتها، إلا أن الأمم الغنية بمواردها الطبيعية والتركيز على بيع هذه الموارد فى السوق العالمية أميل إلى أن تكون هى الأفقر على أساس نصيب الفرد.

وسبب الأداء السيئ نسبيا للبلدان الغنية بمواردها الطبيعية، هو أن الموارد الطبيعية تميل إلى أن تكون منتجات سلعية وليس للمنتجين تحكم كبير فى الأسعار المطلوبة. وواقع الحال أن أسعار السلع أخذت فى الهبوط من حيث قيمتها الحقيقية على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية. ونتيجة لذلك تعمد بلدان كثيرة إلى تصدير

كميات أكبر من المواد الخام، ولكنها تغل أموالا أقل من قيمتها الحقيقية مقابل تلك الجهود، وأصبح واضحا فى ظل الاقتصاد الكوكبى اليوم أن المزية المقارنة للموارد الطبيعية لا تكفل لأصحابها رخاء اقتصاديا.

ويصدق الشىء نفسه بالنسبة للبلدان التى تحتال للحصول على ميزة من خلال الميزة المقارنة لقوة العمل غير المكلفة، وجدير بالملاحظة أنه حين تطور مؤسسات بلد ما استراتيجيات تصدير تأسيسا على كلفة عمل منخفضة، فإنها تخلق بذلك دائرة لتحقيق الذات، معنى هذا أن البلد لكى ينافس فى قطاعاته المختارة فإنه يحرص بالضرورة على أن تكون الكلفة عند أدنى حد لها. ولهذا يغدو مستحيلا زيادة الرواتب، إذ لو حدث ذلك فستجد المؤسسات نفسها إزاء منتجات غير تنافسية. وإذا تحقق هذا فإنها ستكون أمام خيارين: إما الخروج من مشروعات الأعمال، أو إقامة عمليات تشغيل فى بلدان مجاورة معدلات الأجور فيها أقل.

هذان المثالان - الإستراتيجيات المرتكزة على المورد الطبيعى والإستراتيجيات المرتكزة على قوة العمل غير المكلفة - يمكن تشخيصهما على أساس أنهما يمثلان إستراتيجية الميزة المقارنة ، وثبت أن كليهما أعجز من أن يخلقا مستوى معيشة مرتفع ومتزايد.

وواضح أن ثمة عوامل أخرى كثيرة تحدد قدرة أمة ما على النجاح. نذكر كمثال البيئات الاقتصادية الكلية المستقرة، ومؤسسات الحكم ذات الشفافية والكفاءة، المرافق الكافية والملائمة، قوة عمل متعلمة، رعاية صحية جيدة. وعلى الرغم من أن هذه الأفكار نالت حظا كافيا من الدراسة والتحليل إلا أن الدراسة المعنية ببيان ما هو ضرورى لخلق النجاح على مستوى المؤسسة فى العالم الثالث لا تزال محدودة وقليلة نسبيا.

وجدير بالذكر أن ميشيل بورتر كتب تفصيلا وبإسهاب على مدى العشرين سنة الماضية عن الميزة التنافسية على مستوى المؤسسة والإقليم والأمة. ودفع بحثه إلى تكوين نظرة أعمق إلى متغيرات الاقتصاد الجزئى المؤثرة فى عملية النجاح.

واستحدث فى "تقرير عن التنافسية الكوكبية" الصادر عام ١٩٩٨ دليل القدرات التنافسية فى الاقتصاد الجزئى والذى يقيس نوعية البيئة التنافسية فى بلد بذاته. وأشار قائلا:

"ثمة توافق فى الآراء متزايد باطراد يرى أن سياسة الاقتصاد الجزئى التى تدعم الرخاء القومى تتضمن تمويلا رسميا حكيما، وكلفة معتدلة لنظام الحكم، ودور محدود للحكومة فى الاقتصاد، والانفتاح على الأسواق الدولية. ومع هذا فإنه إذا كان ضروريا توفر سياق سياسى مستقر وسياسات سديدة للاقتصاد الكلى، إلا أن هذا وحده غير كاف لضمان اقتصاد مزدهر. إذ يعادل ذلك أهمية - بل ربما يفوق ذلك أهمية - أسس الاقتصاد الجزئى للتطوير الاقتصادى، والمتجذرة فى ممارسات التشغيل للمؤسسة، واستراتيجياتها المتجذرة فى مدخلات العمل والبنية الأساسية، والمؤسسات والسياسات التى تؤلف فى مجموعها البيئة التى تنافس فى إطارها الأمة. وما لم يطرأ تحسن ملائم على مستوى الاقتصاد الجزئى، فإن الإصلاح السياسى وإصلاح الاقتصاد الكلى لن يحققا الثمرة المرجوة"(٣).

ومع التسليم بتوافق الآراء المتزايد بشأن أسس إدارة الاقتصاد الكلى والفهم الجديد لأسس التنافسية للاقتصاد الجزئى يبرز السؤال التالى: "لماذا التغيير صعب فى الاقتصادات ضعيفة الأداء؟ هل من الضرورى توفر حكم مستقر، واقتصاد سليم، وأساس قوى للاقتصاد الجزئى قبل أن يجنى البلد مكاسب واضحة؟" واضح أن هذا هو المثل الأعلى. ولكن التطوير الاقتصادى غالبا ما يماثل ظاهرة الفرخة والبيضة .. إن قادة قطاع الأعمال سوف يدفعون بأنهم عاجزون عن تطوير إستراتيجيات أفضل ما لم تبت الحكومة فى الأمر جملة معا، وسوف يدفع قادة الحكم بأنهم عاجزون عن

اتخاذ أية خطوة مهمة إلى أن يثبت مجتمع رجال الأعمال بالبرهان استعداده للتنافس، وأنه لا يلتمس حماية من المنافسة.

والمعروف أن الرخاء يستلزم توفر الأسس، ولكن لابد أن تتوفر أيضا "بنية العقل التنافسى" التى تدعم الإبداع والإنتاجية فى الاقتصاد القومى.

الحاجة إلى بنية عقلية تنافسية

خبرتنا من إرشاد وتوجيه المشورة لقيادات الحكم وقطاع الأعمال توضح أن الصعوبة ليست فى اكتشاف الإجابات على المشكلات الاستراتيجية التى يواجهونها حتى وإن كان ذلك فى بيئات تعانى من سياسات رسمية سيئة ومن مرافق قاصرة. وإنما تكمن الصعوبة فى تغيير الطريقة التى يفكر بها الناس فى مشكلات أعمالهم. ثمة تراث من التفكير فى إطار الميزة المقارنة - تراث ثاوٍ فى المؤسسات والقوانين والسياسات - نراه سائدا فى كثير من بلدان العالم النامى، وهذا التراث جعل من العسير أشد العسر على القيادات أن تتخذ اختيارات مغايرة.

وتلخص القائمة التالية بعض أنماط الفكر التى لحظناها لدى قيادة الحكم وقطاع الأعمال فى كل أنحاء العالم النامى. يوضح العامود الأيمن التكيف على مستوى المؤسسة "للخصائص المناوئة للتقدم" فى دراسة الأنماط التى قدمها ماريانو جروندانو ولورنس هاريزون ، ويمثل العامود الأيسر الخصائص المقابلة لهم والمواتية للتقدم.

ونعود لنقول إن هناك الكثير من الحواجز السياسية والمادية الحقيقية التى تحول دون تغيير الطريقة التى تتنافس بها الشركات ، نذكر من بين هذه الحواجز الأداء الاقتصادى القومى الضعيف، والمرافق السيئة، ونقص العمالة الماهرة. ولكن لم يعد لدى قيادة قطاع الأعمال ترف الانتظار إلى حين تحسين البنية الأساسية القومية قبل

تغيير طريقة التفكير فى المنافسة وإستراتيجية الأعمال. وإذا عجزوا عن البدء فى اكتشاف حلول إبداعية لمشكلات مشروعات الأعمال فلن يتحسن وضع الأمة ككل، ويقضى المثل الأعلى أن يعمل العنصران معا من أجل خلق منظومة دينامية للتحسين المتبادل.

الميزة المقارنة والميزة التنافسية

خصائص مناوئة للتقدم	خصائص مواتية للتقدم
- أسواق محمية	عولمة ومنافسة
- التركيز على الاقتصاد	تركيز على الاقتصاد الجزئى
- الوصول إلى القيادات	إنتاجية على مستوى المؤسسة
- التركيز على رأس المال / المالى	التركيز على رأس المال البشرى / المعرفى
- تنظيمات تراتبية وصارمة	تنظمات قائمة على الجدارة والمرونة
- وفورات الحجم	مرونة
- اعتماد على شركاء أجانب	إستراتيجيات هجرة
- نهج يعتمد على رد الفعل	نهج مبادر وداعم للفعل
- الحكومة هى المفكر الإستراتيجى الرئيسى .	رؤية مشتركة وتعاون
- إعادة توزيع الثروة	خلق الثروة
- نزعة أبوية	ابتكار

النموذج الراهن للمنافسة فى أغلب بلدان العالم النامى يخلق دائرة خبيثة. تنافس المؤسسات اعتمادا على قوة العمل غير المكلفة ووفرة الموارد الطبيعية. ويوقعهم هذا فى شرك مشروعات أعمال سلعية، حيث يكون عسيرا أشد العسر تحقيق هوامش عالية. وطبيعى أنه بدون هوامش عالية يعجزون عن توظيف استثمارات ذات قيمة فى رأس المال البشرى. وبدون استثمارات قيمة فى رأس المال البشرى يعجزون عن خلق مصادر أعمق للإبداع.

ولكن ثمة أيضا دائرة فاضلة للنمو الاقتصادى وللعدالة الاجتماعية على قاعدة مستدامة. ففى هذه الدائرة الفاضلة تأخذ المؤسسات المبادرة لتطوير منتجات أكثر تعقدا واستراتيجيات أعمال أكثر تقدما. ويساعد هذا على خلق مشروعات أعمال لها هامش مرتفع، والتى توفر وقودا كقوة دفع لمزيد من الاستثمارات فى قوة العمل. ولا ريب فى أن قوة العمل التى تحظى بمستوى تعليمى مرتفع من شأنها أن تحفز إلى معدل إبداع مرتفع أيضا، كما وأن المعدلات المرتفعة للإبداع تحقق قدرة على بيع المزيد والمزيد من السلع المركبة والخدمات. وإن رؤيتنا للعالم بهذه الطريقة يجعل من الممكن لنا أن نفكر فى تطوير مزايا تنافسية مستدامة والتغلب على مزية المقارنة ذات الطابع الاستاتيكى والتى عاشت قرونا.

وعلى الرغم من أن هذا النموذج واضح البداهة إلا أن إقناع قيادات الحكومة ومشروعات الأعمال بتغيير أنماط المنافسة القائمة أثبت أنه أمر شديد الصعوبة. وأذكر أننى وميشيل فيربانكس قضينا اغلب العقد الماضى فى محاولة لتشجيع قيادات الحكومة وقطاع الأعمال على تبنى سياسات واستراتيجيات تنهض بعملية خلق نمو مستدام لمشروعات الأعمال - وذلك للابتعاد عن المزايا الوهمية للتفكير على أساس عوامل الإنتاج إلى التفكير على أساس المزية التنافسية. وقادتنا خبرتنا إلى نتيجة مفادها أن قيادات الحكم وقطاع الأعمال يندرجون جميعا فى أنماط إستراتيجية وسلوكية من شأنها إعاقة القدرة على خلق مصادر للمزية أكثر تعقيدا، ومنها إلى نجاح مستدام داخل إطار الاقتصاد الكوكبى:

أنماط إستراتيجية	أنماط سلوكية
اعتماد مفرط على عوامل الإنتاج الأساسية	نقص التعاون
فهم سيئ للوضع النسبى	توجه دفاعى
الافتقار إلى التكامل الرأسى	النهج الأبوى

والملاحظ أن الجهود المبذولة لتغيير هذه الأنماط السلوكية فى البلدان فى كل أنحاء العالم أقنعتنا بأن هذه المشكلات الخاصة بالاقتصاد الجزئى ضاربة بجذورها فى الثقافة. وعلى الرغم من أن الأنماط الإستراتيجية يمكن حسمها بفضل القدرة على التحليل، إلا أن الممارسات الجيدة لقطاع الأعمال، والالتزام بالتعلم، والأنماط السلوكية جميعها من الصعوبة بمكان اكتشافها وفهمها وتغييرها.

وتسهم هذه الأنماط فى تفسير الأسباب التى تجعل بعض المؤسسات عاجزة عن أن تتحول إلى مؤسسات قادرة على المنافسة كوكبيا. ولكن الأمر غير الواضح هو لماذا هذه الأنماط تعيد وتكرر نفسها فى بلدان لكل منها تراث مختلف للغاية عن تراث البلد الآخر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا؟ إن المتغيرات للاقتصاد الكلى التى تؤثر على تطور الأمم مختلفة تماما، ولكن أنماط الاقتصاد الجزئى متماثلة على نحو مذهل.

تكشف لنا هذه الملاحظة الرابطة بين الثقافة والطاقة التنافسية الاقتصادية أن طريقة الناس فى التفكير بشأن مشروعات الأعمال أو الاقتصاد أو المنافسة هى التى تشكل نوعية الاختيارات الإستراتيجية التى يتخذونها.

إحدى وسائل فهم لماذا قيادات قطاع الأعمال ينظمون شركاتهم وإستراتيجياتهم على النحو الذى نراه هو أن نفهم كيف يفكرون فى القضايا الملحة التى تواجههم يوميا، وكيف يستجيبون لها. وإحدى وسائلنا إلى هذا الغرض أن نحاول فهم الأمة عن طريق فهم كيف تفكر الجماعات المكونة لهذه الأمة فى قضاياها الحاسمة يوميا.

دراسات مسحية قومية: بداية من عام ١٩٩٢ استهل فريق صغير من شركة مونيتور جهدا متصلا لإسداء المشورة لقيادات حكومية ومن قطاع الأعمال فى مختلف أنحاء العالم النامى. وتتعلق المشورة بكيفية تحسين الطاقة التنافسية لصناعاتهم. وبدأت جهودنا من أجل تغيير هذه الأنماط بمبادرات استهدفت سياسة الحكومة وإستراتيجيات المؤسسات. ولكننا بدأنا نتحقق من أن بيئات السياسة السائدة والإستراتيجيات السائدة فى التطبيق ليست هى، وإلى حد كبير، علة الأنماط التى لاحظناها وظننا أنها نتيجة الأسلوب الذى فكر به هؤلاء بشأن خلق الثروة. وقادنا هذا إلى تطوير سلسلة من أدوات البحث الاستقصائى لنعرف كيف فكرت العناصر الكبرى بشأن خلق الثروة. وبدأنا مجهودنا فى كولومبيا بدراسة استقصائية مطبقة على حوالى أربعمائة من قيادات الحكومة وقطاع الأعمال. ووضعت الدراسة الاستقصائية وفق تصميم يسمح بقياس كيفية شعور القيادات فى القطاع العام والقطاع الخاص إزاء الأبعاد المختلفة للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى واجهوها فى بلدهم ، وكان هدفنا تحديد عدد من القضايا الحاسمة التى سوف تمكننا من أن نركز على دعم رؤية عامة مشتركة عن الأمة.

بدأنا بحثنا بقياس الاختلافات فى المواقف إزاء قضايا قومية رئيسية. واستحدثنا أداة مسحية مصممة لبيان ما إذا كانت هناك رؤية مشتركة، وأين نجدها وأين لا نجدها. وتبين لنا على سبيل المثال أن هناك درجة عالية من توافق الآراء بشأن قضايا لم يعتبرها كثيرون من القادة أنها فى غاية الأهمية للأمة، مثل الاتفاقات التجارية الثنائية ودعم التصديق. وتبين لنا أيضا أن هناك انخفاضا شديدا فى درجة توافق الآراء بشأن قضايا أحست القيادات أنها مهمة للغاية مثل معدلات سعر

الصرف والحد من التضخم. وعلى الرغم من أن هذا النمط من البحث هيأ لنا بعض الرؤى النافذة، إلا أنه لم يشر إلى الطريق نحو التغيير. ورغبة منا فى جعل هذه الدراسة التحليلية أقدر على تيسير التغيير قررنا تقسيم قطاعات النتائج التى توصلنا إليها على أساس الانتماء التنظيمى وليس على أساس أنها قضايا قومية، ونحن نعتزم هذا دون استخدام البيانات لتشجيع التنظيمات الفردية على التغيير.

ونظرا لأننا لاحظنا درجة عالية من التوجه الدفاعى لدى الرسميين من موظفى الحكومة ولدى قطاعات الأعمال، رأينا أنه قد يكون من المفيد تطوير بيانات صريحة ساعدت على صياغة الحوار القومى. واعتقدنا أننا إذا استطعنا تحديد مجالات الخلاف الحاسمة، فربما نستطيع تطوير عملية لصياغة رؤية مشتركة فى القطاعين الخاص والعام لتمكينهما من العمل معا من أجل كولومبيا الأكثر قدرة على المنافسة.

ووجدنا على سبيل المثال أن الحد من التهريب أفاد كثيرا جدا صناعة النسيج التى كانت تحارب فورة من الواردات غير المشروعة. ولكنها ذات أهمية قليلة نسبيا لصناعات أخرى أو للقيادات الحكومية. كذلك الحد من التضخم كانت له أهمية حاسمة لقطاع الأزهار، وإن لم يكن مهما بالقدر نفسه لصناعة الجلود. ونهضنا بعد ذلك بعدد من الندوات مع هذه القيادات فى محاولة لاختراق الفكرة السائدة عندهم والمتجسدة فى إيمانهم بالإطار الفكرى الخاص بميزة المقارنة مع بيان أنها تمثل عائقا حاسما يحول دون تحولهم إلى قوة منافسة.

تمخض هذا الجهد عن فهم أفضل لبيان كيف أن اختلاف الآراء بشأن القضايا الرئيسية يحول دون نشوء وتطور رؤية مشتركة. وأفاد هذا التقسيم الديموجرافى ولكنه لم يخلق استبصارات من شأنها أن تعجل بالتغيير. معنى هذا أن اختلاف الآراء حول القضايا السياسية والاقتصاد الكلى - مع أهميتها - لا يفسر السلوك على مستوى المؤسسة.

بيد أننا اكتشفنا فوارق مذهلة بين القيادات فى المدن المختلفة، وليست قاصرة فقط على الاختلافات بين قيادات الصناعة الحكومية. وقادنا هذا الاكتشاف المؤكد إلى بحث متعمق لأداء خمس من كبريات المدن فى كولومبيا، وتبين لنا أن كلا من هذه

المدن الخمس لها منظورها الخاص وأسلوبها المميز ونمط العمل وأيضا مستوى خاص للنجاح الاقتصادى.

دراسات مسحية جغرافية

القيادات فى المدن الخمس التى درسناها كان لكل منها رؤية متمايزة بشأن السبب فى جعل مدينتها مدينة منافسة ، رأت قيادات مدينة ميدلين، والتى بها أعلى مستوى من حيث نصيب الفرد من الثروة، أن ميزات المدينة مرتكزة على أصول يمكن وصفها الآن بأنها رأس مال اجتماعى وذات صلة بالموجودات من الموارد البشرية والمدنية والثقافية ، ولكن قيادات المدن التى تحتل أدنى مستوى من حيث دخل الفرد، فقد حددوا مزايا مدنهم بأنها تتمثل فى موارد طبيعية. وأفادت هذه البيانات عن وجود علاقة قوية بين البنية العقلية لمنطقة ما ودرجة نجاحها الاقتصادى ، وأثبتت كل مدينة أنها على درجة عالية من حيث قابلية التغير من حيث طريقة إدراكها على نحو جمعى لمواردها الخاصة بالميزة التنافسية ، ولكن مدينة ميدلين التى تتمتع ببنية عقلية تنافسية على أعلى قدر هى التى خلقت أعلى مستوى معيشة فى كولومبيا.

النماذج الذهنية وجهود التغيير

أدت بنا نتائج عملنا مع قيادات المدن الخمس فى كولومبيا إلى نتيجة مفادها أنه ليست الثقافة فى ذاتها، أو من حيث هى، التى تؤثر على نوعية خيارات الأقاليم، بل أسلوب تفكير القيادات الأفراد بشأن خلق الثروة. إنها جماع معتقدات فردية فى موازاة أبعاد معينة مثل خلق الثروة ورأس المال الاجتماعى والتوجه السلوكى أو فى كلمة واحدة ، إن الفوارق التى وجدناها هى دالة على النماذج الذهنية لدى قادة المدن.

والتفكير على أساس ميزة المقارنة هو نتيجة إيمان عميق بوجهات نظر عن كيفية خلق الثروة. إنه نموذج ذهنى مقاوم للتغيير. وإن التحدى الذى يواجه الغالبية العظمى من العناصر الفاعلة من أجل التغيير هو أنهم يدعمون حلولا للمشكلات،

ولكن العناصر المحيطة بهم لا تفهمها جيدا. وواضح أن الاستبصارات التى تطورت من خلال دراسات تحليلية جادة وصارمة ربما تكون كافية لحث الأفراد على التغيير، ومع هذا فإن ما وجدته يتسق أيضا مع النتيجة التى استخلصها بيتر سينج والتى تقول:

> **يفشل إدراج الاستبصارات الجديدة داخل إطار الممارسة العملية، وذلك لأنها تتصارع مع تصورات راسخة فى أعماق النفوس عن كيف يعمل العالم، وتصورات تلزمنا بحدود بحيث تقصرنا على الوسائل التقليدية بالفعل والفكر. وهذا هو السبب فى أن نظام إدارة النماذج الذهنية - إبراز واختبار وتحسين صورنا الباطنية عن كيف يعمل العالم - نظام واعد بأن يكون فتحا مهما فى سبيل بناء منظمات تعليمية.[٤]**

إن تغيير النماذج الباطنية سيكون فتحا مهما يساعد القادة على خلق أمم تنافس بفعالية أكبر فى الاقتصاد الكوكبى. وإن التحدى الأول هو اختراق النماذج الذهنية التى تثبط تطوير شركات تنافسية وبنى عقلية تنافسية. وهنا سوف يتبع هذا تغير ثقافى حتما، ولكن ليست المهمة هى تغيير الثقافة، إن المهمة هى خلق الظروف التى تتولد عنها شركات تنافسية لأنها هى التى ستكون القوى المحركة للنمو الداعم للتقدم البشرى.

وجدير بالذكر أن عملنا مع قيادات القطاعين العام والخاص على الصعيد القومى ساعدنا على تحديد القضايا القومية التى تحبط خلق رؤية قومية مشتركة. وساعدنا عملنا على المستوى الإقليمى مع القيادات على التعرف على التحديات المحلية التى تواجه الرخاء الاقتصادى. ولكن ما إن بدأنا محاولة تغيير الوضع القائم حتى تبين لنا أن وجود مستوى للتدخل أكثر دينامية بكثير والذى حرى أن نبدأ به، ألا وهو تحديد جماعات من الأفراد يتقاسمون أنماطا متماثلة من التفكير.

وكم هو ضرورى ليكون التغير مهما وذا دلالة أن نحدد الأفراد الذين سوف يفيدون بالتغيير. والملاحظ أن العبارات الوصفية العامة، كأن تقول "الحكومة" أو أبناء مدينة بذاتها، هى عبارات غير ذات فائدة مرجوة. وإنما المفيد والمعين لنا أن نحدد الناس فى ضوء طريقة تفكيرهم بشأن كيفية خلق الثروة بغض النظر عن انتمائهم المؤسسى.

وبينما كنا نعمل فى فنزويلا، ثم فى بلدان أخرى، استحدثنا أداة دراسة مسحية قادرة على تحقيق هذا الهدف تحديدا. إذ بدلا من أن نكتفى بتحليل القضايا الخلافية اليومية، بدأنا دراسة حذرة للغاية لوسائل تفكير جماعات الأفراد بشأن القضايا الرئيسية. وتسنى لنا بفضل هذا النهج أن نقسم الأمة إلى قطاعات، ليس على أساس الانتماء المؤسسى أو الموقع الجغرافى، بل على أساس منظومة المعتقدات، ووجدنا فى فنزويلا على سبيل المثال خمسة قطاعات متمايزة على أساس آرائها الفريدة عن العديد من القضايا الحاسمة. ولم تتحدد القطاعات الخمس الممثلة لفنزويلا على أساس الانتماء الجغرافى أو السكانى بل على أساس المعتقدات بشأن متغيرات فردية تؤثر فى الاقتصاد.

وثمة نتائج أخرى لدراسة استقصائية قومية شملت أربعمائة من قيادات السلفادور فى عام ١٩٩٧، وتؤكد هذه الدراسة أن النماذج الذهنية ربما تكون أهم تقسيم ذا دلالة للقوى الفاعلة للتغيير. وطور كايا ميللر وفريق شركة مونيتور دراسة مسحية قاست عشرات المتغيرات الفردية ثم جمعتها معا ضمن أحد عشر عاملا جرى استخدامها لخلق خمس رؤى متمايزة عن الإمكانات التنافسية للسلفادور.[٥]

وأطلق على أضخم فريق من الأفراد موضوع المسح اسم "المحبطون". ويمكن تحديدهم أساسا فى ضوء مشاعر الإحباط لديهم إزاء كل من الحكومة والقطاع الخاص. ولم تكن لدى هذا الفريق آراء مكينة بشأن أى نموذج اقتصادى وتطويرى يساعد السلفادور على التحسن، ولكنهم فريق يرى على الأرجح أن السلفادور على حافة أزمة.

الفريق الأكبر الثانى يحمل اسم "المؤمنون بدور الدولة المركزى". ويعتقد هذا الفريق أن الشىء الوحيد الذى تحتاج إليه السلفادور للتغلب على تحدياتها الراهنة هو فريق صغير من صناع القرار الرسميين يحسمون جميع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وعلى عكس هؤلاء، فريق "المناضلون" الذين يضعون ثقتهم فى المواطن المتوسط، إنهم على ثقة من أن المواطن المتوسط إذا ساندته الحكومة على نحو صحيح، فإنه سيقود السلفادور نحو مستقبل أفضل.

وأصغر الجماعات جماعة "الحمائيون". وعلى الرغم من أن جميع الفرق تقريبا تكشف عن قدر من المساندة للسياسة الحمائية التى تتبعها حكومة السلفادور، إلا أن الحمائيين هم الأعلى صوتا. ذلك أن هذا الفريق يدعم صراحة سياسات مثل الإعانات الحكومية والتعريفات الجمركية، وغير ذلك من أشكال الحماية الرسمية كإستراتيجيات للمنافسة الناجمة فى الاقتصاد الكوكبى.

والجماعة الوحيدة التى مايزت نفسها بوضوح عن بقية الجماعات الأخرى هى جماعة "الاقتصاد المنفتح". وتؤمن هذه الجماعة بأهمية الروابط الدولية فى التجارة والتبادل التعليمى وغير ذلك، ولكنها تشعر بالإحباط إزاء نوعية مساندة الحكومة للقطاع الخاص. بيد أنها قررت المضى قدما فى طريقها والنجاح فى مسعاها دون مساعدة من الحكومة.

وجدير بالملاحظة أن هذه الدراسة المسحية جرى تطبيقها على عديد من الجماعات الديموجرافية المتمايزة: رجال أعمال، وأكاديميون وعمال، وقيادات حكومية. وطبقت كذلك على عديد من الجماعات الجغرافية المتمايزة: قيادات فى السلفادور، وسونستا وسانتا أنا، وسان ميجيل، وتم استخلاص بعض الاستبصارات المفيدة من هذه البيانات الديموجرافية والجغرافية. ولكن كلا من النماذج الذهنية الخمس المذكورة آنفا احتوى على مزيج متوازن من كل من الفريق الجغرافى والديموجرافى، أو بعبارة أخرى لم تكن التقسيمات الحقيقية فى البلد دالة على موطن سكن الناس، أو على مهنتهم، بل دالة على معتقداتهم الأساسية، وافتراضاتهم ومواقفهم إزاء موضوع خلق الثروة.

وواقع الأمر أننا بعد أن عرضنا نتائج جهودنا على أساس النموذج الذهنى على فريق من قيادات فنزويلا، رفع أحد الحضور يده يتوسل إلينا أن نجعل من هذه الفرق فنزويلا واحدة ثانية. لقد رأى لأول مرة كيف يمكن أن يحدث التغيير من خلال خلق رؤية مشتركة على أساس النماذج الذهنية.

أفكار ختامية

الثقافة مهمة. ولكن توليد العمل على صعيد الثقافة مهمة جبارة. وأكد هذا الفصل أن النماذج الذهنية الأساسية التى تصوغ خيارات الأفراد تمثل الدعامة الأساسية لخلق التغيير. وإذا عدنا إلى السؤال الذى طرحه القيادى الغانى فى صدر هذا الفصل: هل يتعين تغيير الثقافة للتلاؤم مع الاقتصاد الكوكبى؟ حتما سوف تتغير الثقافات. ولكن النقاش ذى الصلة ليس نقاشا حول الثقافة فى ذاتها، وإنما حول توزيع منظومات المعتقدات الفردية من حيث علاقتها بأبعاد التغيير وثيقة الصلة. وإن إحدى الخطى المهمة فى الاتجاه الصحيح لضمان التقدم البشرى هى توجيه الجهود من أجل تحديد وفهم كيف أن نماذج ذهنية محددة تفيد عملية خلق الثروة.

وأطرح فيما يلى خمسة أفكار كأفكار ختامية لهذه المناقشة. مشروعات الأعمال الناجحة والموجهة نحو النمو تمثل شروطا مسبقة ضرورية للتقدم. إنها محركات النمو. إن البشر لكى يتقدموا يجب أن يكونوا قادرين على خلق مستويات معيشة مطردة الارتفاع. وإذا كان المفكرون السياسيون ورجال الاقتصاد لا يكفون عن تعميق فهمنا للكيفية التى تؤثر بها بعض أطر السياسة أو الحكم فى النجاح الاقتصادى، إلا أنه بدأ يتزايد الاهتمام بفهم أن مشروعات الأعمال الفردية هى محرك النمو. ومن ثم يجب بذل المزيد من الجهد للعمل على دعم إقامة مشروعات أعمال أكثر قدرة على التنافس.

بعض الإستراتيجيات أكثر نجاحا من غيرها. إن بعض مشروعات الأعمال مهيأة للنجاح دون سواها، ذلك لأنها طورت إستراتيجيات أعمال مستدامة واستثمرت فى

مزايا مختلفة وتنافسية. معنى هذا أن كل مشروعات الأعمال لديها إمكانية عمل الشيء ذاته ولكن قليلة هي التي تحقق ذلك.

البنى العقلية التنافسية (أو النماذج الذهنية) تصوغ الإستراتيجية. ليس التعليم هو العامل المفيد لاستراتيجية مشروعات الأعمال الجيدة، وليست سياسة الحكومة، وليس استقرار الاقتصاد الكلي. إن إستراتيجية مشروعات الأعمال الناجحة تستلزم بنية عقلية تنافسية - مجموعة من المعتقدات والمواقف والافتراضات التي تحكم طريقة رؤية المرء للتنافس ولخلق الثروة.

النماذج الذهنية موزعة على مدى قطاعات ديموجرافية/جغرافية. ليس غياب البنى العقلية التنافسية مسئولا عن السياسات القومية، وليس مسئولا عن الثقافة بالمعنى الواسع، أو عن منظمات بذاتها، إن النتيجة الوحيدة الأهم في دراستنا للنماذج الذهنية هي أنها موزعة على نطاق واسع بين الناس، وثمة نماذج ذهنية معينة - أو لنقل بعبارة عامة بنى عقلية قائمة على الميزة التنافسية - هي التي تحد من قدرة مشروعات الأعمال على النجاح.

النهوض بإنشاء مشروعات أعمال ناجحة يستلزم إعادة توجيه النماذج الذهنية. من الضروري، توخيا لدعم النمو الاقتصادي والتقدم البشري، أن نغير النماذج الذهنية الأساسية التي تشكل طريقة المرء في التفكير بشأن المخاطرة والثقة والمنافسة، والسلطة .. الخ، من متغيرات حاسمة.

وختاما نقول إن تغيير النماذج الذهنية قد يفضي إلى تغيرات درامية في ثقافة أمة أو إقليم. ولكن الجهود المبذولة لتغيير الثقافة لن تخلق تغيرات في الأداء الاقتصادي للأمة، ويتعين أن يكون المستوى الملائم للتحليل هو المستوى الفردي - أي المؤسسة. ويتعين بذل الجهد لفهم أي النماذج الذهنية هي الدافعة للخيارات الإستراتيجية التي نتخذها، ومن ثم يجب أن تكون هذه النماذج الذهنية هي بؤرة تركيز جهود التغيير.



(٢٢)

دعم التغيير الثقافى المرحلى

لورانس إى. هاريزون

ثمة إطار فكرى جديد غير ملحوظ على نطاق واسع فى الدوائر الأكاديمية فى الولايات المتحدة الأمريكية يمثل نظرية لاستبطان الواقع أو النظر إلى باطن الواقع، إذ ترتكز على القيم والمواقف الثقافية. وتأتى هذه النظرية لتملأ الآن بالتدريج الفراغ التفسيرى المتخلف عن انهيار نظرية الاعتمادية Dependency Theory . وتصدرت أمريكا اللاتينية مؤخرا موقع الريادة فى التعبير عن هذا الإطار الفكرى المتمحور حول الثقافة، وكذلك فى محاولة ابتكار مبادرات لترجمة أفكار إلى أعمال ليس هدفها العمل على تسارع النمو الاقتصادى، بل تقوية دعائم المؤسسات الديمقراطية والنهوض بالعدالة الاجتماعية. ويجد الإطار الفكرى (البارادايم) عن الثقافة أنصارا له فى أفريقيا وآسيا.

وطبيعى أن كثيرين من المحللين الذين عكفوا على دراسة معجزات شرق آسيا الاقتصادية على مدى العقود الثلاثة الأخيرة خلصوا إلى أن القيم "الكونفوشية" مثل التأكيد على المستقبل، والعمل، والإنجاز والتعليم والجدارة والادخار، كان لها دور حاسم فى تطورهم. (وإن هذه القيم التى تشبه الأخلاق البروتستانتية ضاربة بجذورها ليس فى الكونفوشية فقط، بل أيضا فى عبادة السلف والطاوية وفى منظومات عقائدية أخرى). ولكن المثقفين والسياسيين فى أمريكا اللاتينية ظلوا من

سنوات قليلة غافلين عن نجاح بلدان شرق آسيا فى السوق العالمية - وهو ما يتناقض تماما مع نظرية التبعية ، كذلك غاب عنهم التفسير الثقافى لتلك المعجزات. وقبلت أغلب قطاعات أمريكا اللاتينية الآن دروس السياسة الاقتصادية المستفادة من شرق آسيا، وأضحت تواجه اليوم السؤال التالى: إذا لم تكن الاعتمادية والإمبريالية مسئولتين عن تخلفنا الاقتصادى، وعن تقاليدنا السياسية الاستبدادية، وعن المظالم الاجتماعية المفرطة، فمن المسئول إذن؟

طرح هذا السؤال الكاتب الفنزويلى كارلوس رانجل فى كتاب له صدر فى منتصف السبعينيات باللغتين الفرنسية والإسبانية تحت عنوان ترجمته "من النبيل الهمجى إلى النبيل الثورى"، ثم صدرت ترجمته بالإنجليزية تحت عنوان "شعوب أمريكا اللاتينية - علاقة الحب - الكراهية مع الولايات المتحدة"[1]. ولم يكن رانجل أول باحث فى أمريكا اللاتينية يستخلص نتيجة مؤداها أن القيم والمواقف التقليدية الأيبيرية - الأمريكية وكذا المؤسسات المعبرة عنها والداعمة لها هى السبب الرئيسى "لفشل" أمريكا اللاتينية. ووضع كلمة "الفشل" لإظهار التناقض والتباين مع "نجاح" الولايات المتحدة وكندا. وسجل بوليفار إيد فرنسيسكو ميراندا، وآخرون، فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر نتائج مماثلة. نقرأ هذه النتائج على لسان بوليفار نفسه بعد ثلاثة عقود من هذا التاريخ، ثم على ألسنة كل من أرجنتين جوان بوتستا ألبردى، ودومنجو فوستينوا سارمينتو، وشيليان فرنسيسكو بيلباو خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ثم أيضا على لسان مفكر من نيكاراجوا يدعى سلفادور مندييتا فى مطلع القرن العشرين.

ونقرأ تحليلات مماثلة بأقلام مفكرين إسبانيين هم جوزيه أورتيجا إى جاسيت، وفرناندو دياز بلاجا، وميجيل دو أونامونو، ولكن هذه التحليلات تركزت أساسا على مسألة بطء تحديث إسبانيا (حتى عقود قريبة، مع صلة وثيقة أيضا بأمريكا اللاتينية).

تصدرت كتاب رانجل مقدمة بقلم جين فرنسوا ريفيل يؤكد فيها تحاشى أمريكا اللاتينية للنقد الذاتى. وأكسب هذا الكتاب رانجل عداوة الغالبية العظمى من المثقفين

فى أمريكا اللاتينية كما أغفله بوجه عام المتخصصون من أبناء أمريكا اللاتينية المقيمون فى أمريكا الشمالية أو فى أوروبا. ومع هذا أكد الكتاب أنه بذرة أولى صالحة للنمو، وأنه طليعة. وفى عام ١٩٧٩ شرح أوكتافيو باز الحائز على جائزة نوبل التباين بين الأمريكتين على هذا النحو: "إحداهما، تتحدث الإنجليزية، وهى سليلة تراث أسس العالم الحديث! الإصلاح الدينى بنتائجه الاجتماعية والسياسية والديمقراطية والرأسمالية. والأخرى تتحدث الإسبانية والبرتغالية، وهى سليلة الملكية الكاثوليكية العالمية والمعادية للإصلاح الدينى"[٢].

ونجد أصداء قوية لفكر رانجل فى كتاب كلوديو فيليز الصادر عام١٩٩٤ تحت عنوان "العالم الجديد للثعلب القوطى"[٣]. الذى يقابل فيه بين التراث الأنجلو- بروتستانتى والتراث الأيبيرى الكلاسيكى فى العالم الجديد. ويحدد فيليز الإطار الفكرى الجديد بكلمات الكاتب ذائع الصيت من بيرو ماريو فارجاس ليلوزا الذى يؤكد أن الإصلاحات الاقتصادية والتعليمية والتشريعية اللازمة لتحديث أمريكا اللاتينية لا يمكن تحقيقها:

> **"ما لم يسبقها أو يصحبها إصلاح لأعرافنا وعاداتنا وأفكارنا وكل المنظومة المعقدة من العادات والمعارف والتصورات، والصور التى نفهمها حين نقول "الثقافة". إن الثقافة التى نعيش فى كنفها ونعمل فى ظلها اليوم فى أمريكا اللاتينية لا هى ليبرالية ولا ديمقراطية. لدينا حكومات ديمقراطية، ولكن مؤسساتنا وردود أفعالنا وعقلياتنا أبعد ما تكون عن وصفها بالديمقراطية، إنها ولا تزال خصائص شعبية أوليجاركية أو استبدادية مطلقة، وجمعية أو "دوجماطيقية" عقائدية جامدة، تشوبها تحيزات اجتماعية وعنصرية، أبعد ما تكون عن التسامح مع الخصوم السياسيين، ومكرسة لأسوأ احتكار وهو احتكار الحقيقة"[٤].**

أكثر الكتب رواجا فى أمريكا اللاتينية خلال الفترة الأخيرة كتاب بعنوان "المرشد للأبله الأمريكى اللاتينى المثالى"[٥]، من تأليف بلينيو أبوليير مندوزا، وألفارو بن فارجاس ليلوزا، والكوبى المنفى كارلوس ألبرتو مونتانر. وأهدى المؤلفون كتابهم إلى رانجل وريفيل. ينتقد الكتاب مثقفى أمريكا اللاتينية الذين روجوا على مدى هذا القرن وجهة النظر القائلة إن المنطقة ضحية للإمبريالية، ونذكر من بين هؤلاء إدواردو جاليانو من أوروجواى، ومؤلف كتاب حقق رواجا شعبيا كبيرا بعنوان "الشرايين النازفة لأمريكا اللاتينية"[٦]، وأيضا فيدل كاسترو وتشى جيفارا، وفرناندو إنريك كاردوزو رئيس البرازيل الحالى، وجوستافو جوتييريز مؤسس لاهوت التحرر. ويؤكد المؤلفون أن الأسباب الحقيقية لتخلف أمريكا اللاتينية كامنة فى عقول أبناء أمريكا اللاتينية. ويقدمون فى التذييل تحت عنوان "صناع البؤس"[٧] عرضا تتبعيا للتأثير المدمر للثقافة التقليدية فى سلوك ست من جماعات النخبة: السياسيون والعسكريون ورجال الأعمال ورجال الدين والمثقفون والثوريون (انظر الفصل الخامس).

وآخر كتب مونتانر "دعونا لا نفقد القرن الواحد والعشرين أيضا"[٨] يؤكد على الكلفة التى تحملتها أمريكا اللاتينية نظير غفلتها وعدم استيعاب الدروس، ثقافيا وسياسيا، المستفادة من نجاح الديمقراطيات المتقدمة. وهناك كتاب "الشروط الثقافية للتطوير الاقتصادى"[٩] من تأليف المثقفة والإعلامية البارزة فى الأرجنتين ماريانو جروندونا والصادر عام ١٩٩٩ ، يعرض الكتاب دراسة تحليلية مقارنة بين الثقافات الداعمة للتطوير (مثال الولايات المتحدة وكندا)، والثقافات المناهضة للتطوير (مثال أمريكا اللاتينية).

الشىء اليقينى أن قيم ومواقف أمريكا اللاتينية آخذة فى التغير على نحو ما تشير التحولات السياسية الديمقراطية واقتصاديات السوق خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة. وثمة قوى عديدة اصطلحت على تعديل ثقافة المنطقة بما فى ذلك التيار الثقافى الجديد الذى نعرض له فى هذا الفصل، وعولمة الاتصالات والاقتصادات، والانتفاضة البروتستانتية المنسوبة إلى الإنجيلية وعن العنصرية (تقدر نسبة

البروتستانت الآن بأكثر من ٣٠ بالمائة من السكان فى جواتيمالا، وحوالى ٢٠ بالمائة فى البرازيل وشيلى ونيكاراجوا[١٠].

ونلحظ أثرا عميقا للكتب المعبرة عن الإطار الفكرى الجديد والعامود الأسبوعى الذى يكتبه مونتانير (من أوسع الأعمدة انتشارا باللغة الإسبانية) فى أمريكا اللاتينية. ولكن هذه الكتب، من ناحية أخرى، مضت دون أن يعبأ بها أحد تقريبا فى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية. ونجد جيلا من أبناء أمريكا اللاتينية ممن تغذوا على نظرية التبعية أو على النظرة الأقل مغالاة وتطرفا والتى ترى أن حل مشكلات أمريكا اللاتينية يعتمد على الولايات المتحدة، وحرى بها أن تكون أكثر سماحة فى التعامل مع أمريكا اللاتينية. ويرى هؤلاء أن التفسير الثقافى غير مستساغ. وسمعت فى ندوات متباعدة أحد المثقفين البارزين من أبناء أمريكا اللاتينية ومن مواطنى الولايات المتحدة الآن يصف الثقافة بأنها "إلهاء"، وأكد آخر أن الثقافة غير ذات صلة بتطور أمريكا اللاتينية، ودفع ثالث بأن الثقافة غير ذات صلة بالتاريخ السياسى المضطرب فى فنزويلا.

إننى أدرك تماما وعلى نحو خاص بالطبيعة الرائدة والواعدة لكتاب رانجل، إذ لولا قراءتى له ربما ما كنت كتبت كتابى الأول المعنون "التخلف حالة عقلية - حالة أمريكا اللاتينية"[١١]، والصادر عام ١٩٨٥. كذلك أهديت آخر كتبى "حلم الأمريكتين، مجتمع واحد"[١٢] إلى رانجل، وقد صدرت منه طبعة إسبانية عام ١٩٩١.

كيف تؤثر الثقافة فى التقدم

حلم وحدة الأمريكتين يعين هوية عشرة قيم ومواقف أو تكوينات عقلية تميز الثقافات التقدمية عن الثقافات السكونية، وترتبط هذه الصياغة برباط وثيق بدراسة ماريانو جروندونا عن تصنيف الأنماط فى الفصل الرابع.

١- التوجه الزمانى: تؤكد الثقافات التقدمية على المستقبل، بينما الثقافات السكونية تؤكد على الحاضر أو الماضى، ويتضمن التوجه المستقبلى نظرة تقدمية

مرحلية إلى العالم ـ التأثير على مصير المرء، الجزاء فى هذه الحياة مقابل الفضيلة، اقتصاد حاصل جمع إيجابى.

٢ – الثقافات التقدمية تؤمن بمحورية العمل من أجل حياة جيدة، ولكنه عبء فى الثقافات السكونية. فالعمل فى الأولى يشيد بالحياة اليومية، الكد والاجتهاد والإبداع والإنجاز لهم عائد وجزاء ليس ماليا فقط، بل أيضا إشباع نفسى واحترام للذات.

٣ – الادخار هو أصل الاستثمار ـ والأمن المالى ـ فى الثقافات التقدمية، ولكنه خطر يتهدد الوضع القائم "المساواتى" فى الثقافات السكونية التى تلتزم غالبا نظرة الحاصل ـ صفر إلى العالم.

٤ – التعليم مفتاح التقدم فى الثقافات التقدمية، ولكنه ذو أهمية هامشية فيما عدا الحال بالنسبة للنخبة فى الثقافات السكونية.

٥ – الجدارة محورية من أجل التقدم فى الثقافات التقدمية، ولكن الروابط الشخصية والعائلية هى الشىء المهم فى الثقافات السكونية.

٦– المجتمع المحلى: نلحظ فى الثقافات التقدمية أن نطاق التطابق والثقة يتجاوز حدود الأسرة إلى المجتمع الأوسع. ولكن فى الثقافات السكونية نجد الأسرة هى حدود المجتمع. والمجتمعات التى يضيق نطاق التطابق والثقة فيها مهيأة أكثر للفساد، والتهرب الضريبى، وأقل نزوعا نحو حب البشر عامة.

٧ – ينزع القانون الأخلاقى إلى أن يكون أكثر صرامة فى الثقافات التقدمية. إذ أن كل ديمقراطية متقدمة (فيما عدا بلجيكا وتايوان وإيطاليا وكوريا الجنوبية) تظهر بين الخمس والعشرين بلدا الأقل فسادا فى العالم حسب دليل تصورات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية. والملاحظ أن شيلى وبوتسوانا هما البلدان الوحيدان من العالم الثالث اللذان ظهرا بين بلدان القمة الخمس والعشرين.

٨ – العدالة والأمانة توقعات شاملة فى العلاقات بين الأشخاص فى الثقافات التقدمية. ولكن العدالة فى الثقافات السكونية شأن التقدم الشخصى غالبا ما تكون دالة على من الذى تعرفه، وكم دفعت.

٩ السلطة فى الثقافات التقدمية تميل إلى الانتشار، وأن تكون موزعة أفقيا، ولكنها فى الثقافات السكونية تميل إلى التمركز، وموزعة رأسيا. وخير مثال يوضح هذا هو الدراسة التحليلية التى كتبها روبرت بوتنام عن الفوارق بين الشمال والجنوب فى إيطاليا تحت عنوان "تفعيل الديمقراطية"(١٣).

١٠- العلمانية: نفوذ المؤسسة الدينية على الحياة المدنية ضئيل فى المجتمعات التقدمية. ولكن نفوذها كبير فى الثقافات السكونية. والخروج على الجماعة والانشقاق يلقيان تشجيعا فى الأولى ويقابلها التقليد والتماثل فى الثانية.

واضح أن هذه العوامل العشرة تعبر عن القواعد العامة والصور المثالية، ولكن الحقيقة أن التباين الثقافى ليس مسألة أسود وأبيض، بل إنه طيفى، حيث تتداخل كل الألوان فى بعضها، إن عددا قليلا جدا من البلدان هو الذى يمكن أن يحصل على عشر درجات مستوعبا جميع العوامل، تماما مثلما أن عددا قليلا يحصل على درجة واحدة. ومع هذا فإن جميع الديمقراطيات المتقدمة سوف تحصل عمليا على درجات مرتفعة موضوعيا أكثر من جميع بلدان العالم الثالث فى الواقع الحياتى.

تدعونا هذه النتيجة إلى أن نستنتج أن ما يؤثر حقيقة هو التطوير وليس الثقافة. ويمكن أن نسوق الحجة ذاتها بشأن دليل تصورات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ، ويشتمل التقدم والثقافة على تداخل معقد بين السبب والنتيجة. ولكن الثقافة لها قوة فاعلة يمكن إثباتها ، وهذا يمكن أن نلحظه فى تلك البلدان حيث الإنجاز الاقتصادى للأقليات العرقية يتجاوز كثيرا إنجاز الأكثريات كما هو حال الصينيين فى تايلاند وأندونيسيا وماليزيا والفليبين. وهذا ما يمكن أن نشهده أيضا فى كوستاريكا، حيث ازدهرت مؤسسات ديمقراطية وسط اقتصاد ينتمى للعالم الثالث. ويخلص بوتنام إلى نتيجة مؤداها أن تطور إيطاليا على مدى قرون طويلة يثبت أن القيم الثقافية كان لها تأثير أكبر من التطوير الاقتصادى. وتخلص جروندونا فى كتابها "الشروط الثقافية للتطوير الاقتصادى" إلى أن الثقافة أقوى فاعلية وتأثيرا من الاقتصاد أو السياسة.

وجدير بالذكر أن العوامل العشر ليست نهائية. ذلك أن دراسة جروندونا عن أنماط الثقافات الداعمة للتطوير والمناهضة للتطوير تشتمل على عشرين عاملا يتداخل

أكثرها مع العشرة التى ذكرتها. ولكن العوامل العشر تفيد فى النهاية ما هو الشىء وسط محيط الثقافة "الفسيح" الذى يمكن أن يؤثر على طريقة المجتمعات فى التطور. علاوة على هذا فإن الإطار الفكرى الجديد الذى يلتزم به الكتاب بعامة فى أمريكا اللاتينية (وكاتب واحد على الأقل فى أفريقيا) فإنه يعزو بطء عملية التحديث فى هذه البلدان إلى القيم والمواقف التقليدية ، وتدعونا آراؤهم إلى أن نستحضر الدراسة التحليلية التى قدمها ميردال عن جنوب آسيا وكذا الدراسة التحليلية التى كتبها بيرنارد لويس عن العالم الإسلامى، ناهيك عن آراء علماء رواد فى الدراسات الثقافية من أمثال ألكسيس دو توكفيل وماكس فيبر وإدوارد بانفيلد. وجدير بالملاحظة أن كتاب "الديمقراطية فى أمريكا" وثيق الصلة على نحو خاص بالنسبة لأولئك المعنيين بتقديم تفسيرات جغرافية أو مؤسسية للتطوير الديمقراطى.

> **"يبالغ الأوروبيون فى الحديث عن تأثير الجغرافيا على السلطات الدائمة للمؤسسات الديمقراطية. إذ يولون أهمية مفرطة للقوانين وأهمية ضئيلة للأخلاق ... وإذا لم أكن على مدى صفحات هذا الكتاب قد نجحت فى أن أجعل القارئ يشعر بالأهمية التى أوليها للخبرة العملية لدى الأمريكيين، وإلى عاداتهم وآرائهم، وفى كلمة واحدة، إلى أخلاقهم وأعرافهم للحفاظ على قوانينهم، فإن هذا يعنى أننى أخفقت فى إنجاز هدفى الرئيسى من كتابى"[١٤].**

العلاقات الثقافية المتداخلة في أقاليم أخرى

فى عام ١٩٦٨ أصدر جونار ميردال كتابه "بحث فى فقر الأمم" وذلك بعد عشر سنوات من دراسة عن جنوب آسيا[١٥]، وخلص إلى نتيجة مؤداها أن العوامل الثقافية، المتأثرة بعمق بالعقيدة الدينية، هى العقبات الأساسية أمام التحديث. وليست المسألة قاصرة فقط على أنها تعترض طريق نشاط تنظيم مشروعات الأعمال، بل

لأنها تتغلغل وتحجر وتهيمن على السلوك السياسى والاقتصادى والاجتماعى، ويشير ميردال إلى أن نظام الطوائف المنغلقة على نفسها "أميل إلى جعل مظاهر التفاوت وعدم المساواة القائمة نظاما متحجرا وغير قابل للتعديل، ويقوى ويدعم مشاعر الازدراء والاشمئزاز السائدة تجاه العمل اليدوى"(١٦). ويعتقد أن النطاق المحدود للتطابق والثقة يولد الفساد ونزعة محاباة الأقارب.

وينتقد ميردال علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع لفشلهم "فى تقديم منظومة أوسع قاعدة من النظريات والمفاهيم اللازمة لدراسة مشكلة التطوير دراسة علمية". ولكنه ينظر نظرة تقدير إلى "أن المواقف والمؤسسات ونماذج ومستويات الحياة، والثقافة بمعنى عام ....، أصعب كثيرا من أن تحيط بها دراسة تحليلية منهجية على عكس ما يسمى عوامل الإنتاج الاقتصادية"(١٧). ويخلص إلى نتيجة مقترنة بالدعوة إلى تغيير ثقافى تتصدر الحكومات ريادته، وأن يجرى من خلال التعليم بوجه خاص.

والملاحظ أن مسار عملية التحديث فى أغلب البلدان الإسلامية ظل بطيئا. إذ لا تزال الأمية، خاصة بين النساء، مرتفعة جدا فى كثير من البلدان. كذلك فإن معدل وفيات الأطفال ومعدل النمو السكانى مرتفعين. والملاحظ أن تركيا على الرغم من لجمها للأكراد والأصوليين هى البلد الإسلامى الوحيد - العلمانى يقينا - الذى يؤمن بالمعايير الحديثة لنظام الحكم التعددى. وتعتبر ماليزيا مزدهرة نسبيا، ولكن عوائدها الاقتصادية لا تتناسب مع ما يعكسه النشاط الإبداعى للأقلية الصينية فى البلاد (٢٣ بالمائة من إجمالى السكان). كذلك فإن الدول المنتجة للنفط مثل العربية السعودية ودولة الإمارات العربية ودولة الكويت دول غنية جدا، ولكنها لا تزال تقليدية للغاية فى كثير من المجالات، مثلما يشهد الواقع بأن أكثر من نصف النساء السعوديات أميات.(١٨)

إن حركة التقدم البطيئة فى العالم الإسلامى خلال القرون الأخيرة تتناقض تناقضا صارخا مع القوة التقدمية التى تمتعت بها البلدان الإسلامية على مدى مئات السنين بعد تأسيس الإمبراطورية الإسلامية، وتتناقض كذلك مع القوة الطاغية للإمبراطورية العثمانية على مدى القرنين الخامس عشر والسادس عشر. ومن أبرز

الشخصيات الذين يردون انحسار الإسلام إلى عوامل ثقافية برنارد لويس، إذ يؤكد لويس على النتائج المترتبة على عملية تحديث التيار السنى الإسلامى منذ قفل باب الاجتهاد على أيدى الفقهاء الإسلاميين فيما بين القرنين التاسع والحادى عشر. وتمثلت نتيجة ذلك فى رأى لويس، فى قمع مشروعات الأعمال والتجربة والأصالة، وإعادة ترسيخ النظرة القدرية إلى العالم(١٩).

ويقدم دانييل إيتونجا ـ مانجويل تحليلا للثقافة الأفريقية فى هذا الكتاب. ويعزو فقر أفريقيا والحكم التسلطى الاستبدادى والمظالم الاجتماعية فيها إلى أسباب أساسية هى القيم والمواقف الثقافية التقليدية مثل:

*** تراث السلطة القائم على المركزية الشريرة فى وضع رأسى.**

*** التركيز على الماضى والحاضر دون المستقبل.**

*** رفض حاكمية الزمن وأحوال الواقع.**

*** استهجان العمل : إذ يعمل الأفارقة من أجل العيش ولا يحيون من أجل العمل.(٢٠)**

*** كبت المبادرة الفردية والإنجاز والادخار عند الفرد. [والنتيجة الملازمة هى الغيرة من النجاح]**

*** إيمان بالشعوذة والسحر وهما غذاء اللاعقلانية والقدرية.**

ويقدم إيتونجا ـ مانجويل رؤية مثيرة لأولئك الذين يرون أن "إقامة المؤسسات" هى السبيل لحل مشكلات العالم الثالث المتعلقة ـ بالتطوع الدولى للمجتمع، وهى رؤية تذكرنا بحديث توكفيل. وتتلخص فيما يلى: الثقافة هى الأم، والمؤسسات أبناؤها.

ومنذ عقد مضى قام سافاتورى تيرزى مؤسس المعهد الأوروبى لإدارة الأعمال (ويحمل اسمه الأحرف الأولى الفرنسية أنسيد (INSEAD، بمبادرة منه بعمل دراسة

مسحية للقطاعين العام والخاص فى صقلية. وكان هدفه أولا الوصول إلى فهم أفضل للعوامل الكامنة وراء تخلف الجزيرة. ووضح أن نتائج الدراسة مماثلة بصورة مذهلة للنتائج التى توصل إليها إدوارد بانفيلد فى دراسته عام ١٩٥٨ عن القرية فى جنوب إيطاليا والمنشورة تحت عنوان "الأساس الأخلاقى لمجتمع متخلف". وكشفت عن أن ثقافة صقلية تهيمن عليها نزعات وتوجهات تثير السخط، وهى الفردية وفقدان الثقة والشك.[٢١] وتبين أن منظومة القيم فى صقلية شأنها شأن ثقافة أفريقيا كما أوضحت الدراسة التحليلية التى قدمها إيتونجا ـ مانجويل كبتت التعاون ولم تشجع المنافسة التى تعتبرها الثقافة "عدوانا". وأضحى التواطؤ، خاصة بين القطاعين العام والخاص بديلا عن التعاون والمنافسة. ويشبه هذا كثيرا النزعة التجارية "الميركانتيلية" فى أمريكا اللاتينية كما وصفها هرناندو دو سوتو فى كتابه "الدرب الآخر".[٢٢]

وألقى المسح ضوءا على عوامل ثقافية أخرى لها طابعها المميز: تركيز الاهتمام على الحاضر، صعوبات أمام التخطيط الإستراتيجى، غياب نظام مقاولة المشروعات، العلاقات التسلطية بين صاحب العمل ـ العميل. وأدت نتائج المسح، التى صدمت النخبة فى صقلية، إلى الاستمرار فى برنامج استهدف تغيير القيم والمواقف وكذلك تعزيز أركان الإدارة والتخطيط والتنسيق ونظام مقاولة المشروعات.

تغيير الثقافة التقليدية

هناك عدد متزايد من الأمريكيين اللاتين وغيرهم بادروا بأنشطة هدفها دعم القيم والمواقف الحافزة للتقدم. ويرجع ذلك جزئيا إلى تأثير كتاب الإطار الفكرى الجديد، كما يرجع فى بعض الحالات إلى تجارب الحياة التى ساقتهم إلى النتائج نفسها.

نذكر أوكتافيو مافيلا الذى ظل على مدى ثلاثة عقود موزع شركة هوندا فى بيرو. وهو رجل عصامى بلغ السبعين من العمر. وزار مافيلا اليابان عدة مرات على مدى هذه السنوات. وتوصل منذ حوالى عشر سنوات إلى نتيجة مفادها أن الفارق المهم الوحيد بين اليابان وبيرو هو أن الأطفال اليابانيين تعلموا قيما حافزة للتقدم

بينما لم يتعلمها أطفال بيرو. وأسس عام ١٩٩٠ معهد التنمية البشرية (والذى يحمل الأحرف الأولى من الاسم الإسبانى أنديهو INDEHU) فى ليما للنهوض بوصاياه العشر للتطوير: النظام، النظافة، الدقة، المسئولية، الإنجاز، الاستقامة، احترام حقوق الآخرين، احترام القانون، أخلاقيات العمل، الادخار. وشارك خلال العقد الماضى أكثر من مليونى طالب من أبناء بيرو فى البرامج التى يرعاها معهد أنديهو، والذى استطاع عمليا أن يعبئ كل موارده داخل بيرو.

ويجرى الوعظ خارج بيرو أيضا بالوصايا العشر للتطوير. إذ إن هومبرتو بيللى، وزير التعليم فى نيكاراجوا فى وزارتين متتاليتين، رأى فى هذه الوصايا محورا لبرنامجه للإصلاح التعليمى. كذلك رامون دى لا بينا، مدير حرم مونتيرى فى معهد مونتيرى للثقافة والدراسات العليا، وهو معهد له مكانة عالية (ويحمل الاسم بالأحرف الإسبانية الأولى إيتيسم ITESM)، دعم استخدام الوصايا العشر على نطاق واسع شاملا كل منظومة إيتيسم.

وثمة حاجة لتقييم فعالية النهج الإنجيلى فى تغيير الثقافة. ولحظ لويس أوجلاد، وهو جيزويتى ورئيس جامعة كاراكاس الكاثوليكية أن الأطفال إذا تعلموا فى المدارس أخلاقا حافزة للتقدم ووجدوا أنها غير ذات صلة بالحياة التى يحيونها خارج المدرسة، فإن تأثيرها عليهم يكون ضعيفا. ولهذا السبب فإن أوجلاد المؤمن بأهمية القيم والمواقف، يدعو إلى حملات مناهضة للفساد وداعمة للجدارة داخل الحكومة وقطاع الأعمال وفى المهن المختلفة.

ويعتبر الفساد فى جانب مهم منه ظاهرة ثقافية مرتبطة، حسبما أعتقد، بعوامل مثل ضيق نطاق الجماعة التى يتماهى معها المرء، ومحدودية الثقة، وهو ما يترجم فى الحياة إلى إحساس ضيق ومحدود بالمجتمع وقواعد أخلاقية شديدة المرونة، وأكدت هذه النتيجة نتائج أخرى توصل إليها سيمور مارتن ليبسيت وجابرييل سلمان لينز، والمعروض رأيهما فى هذا الكتاب، وأصبح الفساد مسألة شائعة تستحوذ على اهتمام كبير فى أمريكا اللاتينية. وجدير بالذكر أنه فى ٣ مارس/آذار عام ١٩٩٨، أقرت منظمة الدول الأمريكية الميثاق الأمريكى المشترك لمناهضة الفساد، وهو وثيقة مؤلفة

من أربع عشرة صفحة، ومع نهاية ذلك العام صدقت عليه ثلاث عشرة دولة. ويتوقع قليلون أن الميثاق فى نفسه وبنفسه سيقلل جذريا حوادث الفساد. ونذكر من بين الدول التى صادقت على الميثاق أربع دول من بين خمس دول من أمريكا اللاتينية، وهى الدول التى يوضح دليل منظمة الشفافية الدولية أنها من بين أكثر عشر دول فسادا: باراجواى، هندوراس، فنزويلا، الإكوادور (الدولة الخامسة هى كولومبيا التى لم تصادق حتى الآن). ولكن من الواضح مع هذا أن الفساد يحظى باهتمام غير مسبوق، وهو ما يشهد به الاهتمام المتزايد من جانب البنك الدولى وغيره من المؤسسات المتخصصة فى تقديم المساعدات للتنمية.

كذلك احتلت مسألة الجنوسة مكان الصدارة، تتحدى ثقافة الماشيزمو التقليدية. وها نحن نرى نساء أمريكا اللاتينية يزداد وعيهن باطراد بضرورة مقرطة مسألة الجنوسة على نحو ما حدث على مدى العقود الأخيرة، خاصة فى بلدان العالم الأول. ويعملن أكثر فأكثر من أجل تنظيم أنفسهن واتخاذ مبادرات لتصحيح ومعالجة الموقف المناهض للمرأة، والذى أبقى عليهن تقليديا فى وضع ثانوى. والملاحظ فى بلدان عديدة أن القوانين الخاصة بحقوق الأبوين وحقوق الملكية والطلاق تم تحريرها أو صبغها بصبغة ليبرالية لصالح المرأة، وخصصت عشر بلدان حصصا إلزامية للمرأة عند الترشيح فى الانتخابات، وعلى الرغم من أن هذه القوانين الانتخابية ليست مطبقة على نسق واحد، إلا أنها تذكرنا بأن ثورة الجنوسة وكل ما تعنيه من تحول فى القيم التقليدية أصبحت موضوعا مثارا داخل أمريكا اللاتينية.

وظهرت تلقائيا فى أمريكا اللاتينية خلال السنوات الأخيرة منظمات أخرى وضعت التغيير الثقافى النقدى على الأقل واحدا من أهدافها. نذكر على سبيل المثال:

*** منظمة إنلاس ENLACE (مجموعة الأحرف الإسبانية الأولى للمواجهة فى المجتمع) منظمة نسائية فى المكسيك تحظى بنسبة عضوية كبيرة، ولكن مواردها المالية ضئيلة. وتركز اهتمامها على تغييرات فى المناهج الدراسية داخل نظام التعليم العام. وتدعم إنلاس اشتراك الأبوين والمعلم والطالب فى مناهج**

دراسية تؤكد القيم والشخصية فى استقرار الأسرة، والحراك الصاعد وأهمية التعليم.

*** المنظمة الإقليمية المركزية التعاونية فى باركويزيمتو، فنزويلا. قادتها مقتنعون بأن التقدم الحقيقى فى ريف فنزويلا مستحيل بدون تغيير فى القيم والمواقف الريفية التقليدية.**

*** منظمات فى كولومبيا وكوستاريكا والمكسيك تعمل على دعم فكرة وممارسة حب الإنسانية. ولوحظ غياب النشاط الداعم لحب الإنسانية فى بلدان أمريكا اللاتينية، مما يعكس ضيق نطاق التماهى الاجتماعى ومحدودية الثقة كخاصية مميزة للثقافة التقليدية.**

*** سلطة المواطن، جماعة من المهنيين الأرجنتينيين غالبيتهم محامين وأهدافهم الرئيسية تعزيز المسئولية والمشاركة المدنية والقضاء على الفساد.**

وأسس ميشيل بورتر شركة مونيتور، وهى منظمة استشارية فى كمبريدج، ماساشوسيت، عام ١٩٨٣. ونمت الشركة سريعا وأصبحت مصدر استشارة مؤثر فى مجال التنافسية، خاصة فى العالم الثالث. وأسس ميشيل فيربانكس وستاسى ليندساى شركة مونيتور للممارسة التنافسية الريفية، وهما مؤلفا كتاب "الحرث فى البحر"[٢٣]. والعنوان مقتبس من الوصية الأخيرة لبوليفار، المكتوبة عام ١٨٣٠: "إن من يعمل من أجل ثورة فى أمريكا اللاتينية مطابقة لمسارات الثورة الأمريكية، إنما يحرث فى البحر".

وتوفرت لكل من فيربانكس وليندساى خبرة عملية فى العالم الثالث، حيث اكتسب فيربانكس خبرته فى أفريقيا، وليندساى فى أمريكا الوسطى والكاريبى. وأدركا من خلال أنشطتهما الاستشارية أن الأساليب التقليدية فى المناقشة، والتى تؤكد على مجالات مثل تحليل السوق وعلى الإنتاجية والإدارة، لم تكن كافية لضمان أن شركات

العالم الثالث سوف تنافس بنجاح. واستنتجا أن ثمة عوامل "خافية" ضاربة بجذورها فى القيم والمواقف الثقافية هى العقبات الرئيسية. واستحدثا نهجا استشاريا يستهدف "النماذج الذهنية". وكان هدفهما تغيير النماذج الذهنية التقليدية التى تعيق الإبداع والكفاءة كشرطين لازمين للتنافسية وللنمو الاقتصادى.

وجدير بالذكر أن تغيير النماذج الذهنية هدف ليونيل سوسا أيضا. واتجه فريقه إلى الأمريكيين اللاتينيين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة. ويقدم سوسا، وهو مكسيكى أمريكى، فى كتابه "الحلم الأمريكى"(٢٤) الصادر عام ١٩٨٨، قائمة بسلسلة من القيم والمواقف التى تشكل عقبات تحول دون الحراك الصاعد للتيار الرئيسى الأمريكى. وتبدو مألوفة للغاية:

*** استسلام الفقير: "أن تكون فقيرا فلك ملكوت السموات. وأن تكون غنيا فمصيرك جهنم. خير للمرء أن يقاسى فى هذه الحياة لأنه سوف ينعم بالخلود فى الحياة الآخرة"(٢٥).**

*** أولوية ضعيفة للتعليم: "البنات لسن بحاجة إليه حقيقة - إنهن سوف يتزوجن على أية حال. وماذا عن الأولاد؟ خير لهم أن يبحثوا عن عمل - لمساعدة الأسرة"(٢٦). وأستطيع أن أذكر هنا أن نسبة التسرب فى المعهد العالى الهسبانى فى الولايات المتحدة تصل إلى حوالى ٣٠ بالمائة. وهى أعلى كثيرا من نظيرتها بين الأمريكيين البيض أو السود.**

*** القدرية: "المبادرة الفردية، الإنجاز، الاعتماد على النفس، الطموح، المغامرة - كل هذه الخصال لا جدوى منها إزاء موقف يقول: "يجب أن لا نتحدى إرادة الرب..."، كذلك فإن الفضائل الجوهرية لنجاح مشروعات الأعمال فى الولايات المتحدة تعتبرها الكنيسة اللاتينية خطايا"(٢٧). وهنا نذكر على الفور انخفاض معدل المهن الحرة بين الهسبانيين.**

* **عدم الثقة فيمن هم من خارج العائلة، وهو ما يسهم فى صغر حجم مشروعات أعمال الهسبانيين.**

ويمضى سوسا ليعرض برنامجا للنجاح مبنيا على "الخصال الاثنا عشر للاتين الناجحين"[٢٨]. وتصدر من منطلق مماثل للوصايا العشر للتطوير التى قال بها أوكتافيو مافيلا.

الخلاصة

ثمة تيار فكرى مهم وواعد يركز على الثقافة والتغيرات الثقافية يفيض فى كل أنحاء العالم، ويتميز بأنه وثيق الصلة بكل من البلدان الفقيرة والأقليات الفقيرة فى البلدان الغنية. إنه ليس جديدا بمعنى الكلمة، ذلك أن مصادره تعود إلى بانفيلد وفيبر وتوكفيل، وإلى مونسكيو على أقل تقدير. ويقدم لنا رؤية نافذة مثيرة تكشف الأسباب التى جعلت بعض البلدان والجماعات العرقية الدينية كانت أفضل أداء من سواها، ليس فقط فى المجال الاقتصادى، بل أيضا من حيث ترسيخ المؤسسات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ولا ريب فى أن تلك الدروس المستفادة من الخبرة التى تجد المزيد من التطبيقات العملية، خاصة فى أمريكا اللاتينية، ربما تساعدنا على اكتشاف الطريق إلى التقدم للغالبية الكبيرة من شعوب العالم التى عز عليها بلوغ الرخاء والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

الهوامش

المقدمة

(١) البيانات التالية مستمدة من البنك الدولى :

" Selected World Devlopmet Indicators, " *World Development Report 1998/99* (New York: Oxford University Press, 1999).

(٢) طبعة عام ١٩٩٣ من « بانوراما اجتماعية لأمريكا اللاتينية » ، إعداد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبى . أفادت أن « اثنين من كل خمسة من سكان الحضر فقراء ، وأن النسبة فى الريف هى ثلاثة من كل خمسة » (ص ٣٥) . معنى أن ٤٦ بالمائة من سكان أمريكا اللاتينية دون خط الفقر عام ١٩٩٠ ، وأن ٢٢ بالمائة دون خط العوز . وأن نسبة ٧٠ بالمائة للتسرب من المعاهد العليا مأخوذة عن البنك الدولى «تقرير التنمية العالمى ١٩٩٧» ، جدول ٧ .

(٣) David Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (New York : Norton, 1998) , p. 516

(٤) يجد القارئ تفسيراً للنجاح الباسك والذى سيصبح فى فنزويلا فى

François Deposn *Viage a la parte oriental de la tierra firme en la America meridional* (1806' reprtit, Caracas : Banco Central de Venezuela, 1960) .

(٥) مقتطفات جرين سبان موجودة فى :

William Pfaff, " Economists Hatch a Disaster, "... Boston Globe, 30, August 1999, p. A 17.

(٦) انظر الفصل ١٠ من الكتاب .

(٧) Jared Diamond, Guns, Germs, ad Steel (New York ; Norton, 19970, p. 405.

(٨) المصدر نفسه ، ص . ٤١٧ – ٤١٩ .

(٩) Robert . D. Putanm , *Making Democracy Work* (Princeton : Princeton University Press , 1993) .

(١٠) Douglass C. North, Institutions, Instithutional Change, and Economic Performance (Cambridge : Cambridge University Press, 1990) ,p . 37.

(١١) المصدر نفسه p. 117

(١٢) الاقتباس من صحيفة جواتيمالية :

La Prensa Libre, 14 December 1999.

(١٣) Orlando Patterson, *The Ordeal of Intergration : Progress and Resentment America'* *" Racial" Crisis* (Washington, D.Ce: Perseus Counterpoint, 1997), p. 213.

(١٤) المصدر نفسه ص ١٠٩ .

الفصل (١)

هذا الفصل مأخوذ عن :

David Landes, *The Wealth and Poverty of Nations* (New York : Norton , 1998J.

(١) Nicholas Shumway, The Invention of Argentina (Berkeley : University of California Press, 1991) , p. 156 n. 3.

(٢) Jaun Bautista Alberdi, *Bases e puntos de partida para la organiZacion politica de la Republica Argentina* (1853), cited by Shumway *Invention of Argentina*, p., 149

(٣) Fermando Henrique Cardoso and Enzo Faletto, *Dependencu and Developent in Latin America* (Berkeley : University of California Press, 1979), p. 216. In all fairness, the test may read Better in Spanish.

(٤) Matt Moffett, Foreign Investors Help Brazil's Leader Tame Its Raging Inflation," WallStreet Journal, 15 December 1995 p. Al.

(٥) The West and the Middle East," Foreign Affairs, January-February 1997, p. 121

(٦) Sidney D. Brown, Okubo Toshimichi: His Political and Economic Policies in Early Meiji Japan," Journal of Asian Studies 21(1961 - 1962) : 183- 197.

(٧) Haruhiro Fukui, The Japanese State and Economic Development: A Profile of a'Nationalist-Paternalist Capitalist State," in States and Development in the Asian Pacific Rim, ed. Richard P. Applebaum and Jeffrey Henderson Newbury Park, Calif.: Sage, 1992), p. 205.

الفصل (٢)

(١) Michael E. Porter, The Competitive Advantage of Nations (New York: Free Press,1990)

(٢) See, for example, Michael E. Porter and Mariko Sakakibara, Competing at Home to Win Abroad: Evidence from Japanese Industry," Harvard Business School Working Paper 99-036, September 1998

(٣) See, for example, Jack M. Potter, May N. Diaz, and George M. Foster, eds., Peasant Society-A Reader Boston: Little, Brown, 1967 .

(٤) A good example is the case of Chile in Anil Hira, *Ideas in Economic Policy in Latin America: Regional, National, and Organizational Case Studies* Westport, Conn.: Praeger 1998).

الفصل (٤)

(١) Talcott Parsons, The Social System New York: Free Press; i959), chap. 1.

(٢) Lawrence E. Harrison, Underdevelopment Is a State of Mind Cambridge: Center for International Affairs, Harvard University; Lanham, Md.: University Press of America, 1985)

(٣) هذا التحديد لرؤية الثروة فى البلدان الفقيرة وثيق الصلة بنظرة الحاصل - صفر التى أكدها جورج فوستر وآخرون باعتبارها محورية فى " الثقافة الزراعية العالمية " .

الفصل (٥)

(١) مصطلح « الميركانتيلى » حسب المعنى المستخدم هنا روجه :

Hernando de Soto, *The Other Path* (Lima : Instituto Libertad y Democracia, 1986) .

(٢) الليبرالية الجديدة مصطلح استهجائى يستخدمه النقاد ، وأغلبهم أنصار سابقين لمختلف أشكال الاشتراكية ، عند وصفهم رأسمالية السوق الحرة .

(٣) كتاب جوتيريز الأشهر :

Una Teologia de la Liberación (Lima : CEP, 1971) .

الفصل (٦)

(١) جميع البيانات من البنك الدولى - تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٨/١٩٩٩ (أوكسفورد ، ١٩٩٩) .

(٢) Hervé Bourges and Claude Wauthier, *Les 54 Afriques* (Paris: Le Seuil, 1979

(٣) Frank Tenaille, *Les 50 Afriques* (Paris: Petite Collection Maspéro, 1979).

(٤) Cited by Alassane Ndaw, La Penseé Africaine-Research on the Foundations of Negro-African Thought Paris: Nouvelles Editions Africaines, 1983),p. 233.

(٥) D. Bollinger and G. Hofstede, Les différences culturelles dans le management (Paris: Les Editions Organisation, 1987).

(٦) Jean-Jacques Servan-Schreiber L'art du temps (Paris: Fayard,1985)

(٧) المصدر نفسه .

(٨) Jean François Revel, La connaissance inutile Paris: Grasset, 1988) , p. 99

(٩) المصدر نفسه .

الفصل (٧)

يعتمد هذا الفصل على مادة من كتاب رونالد إنجلهارت ووين بيكر « التحديث ، التغير الثقافى وثبات القيم التقليدية » ، مجلة علم الاجتماع الأمريكية – فبراير ٢٠٠٠ .

الفصل (٨)

(١) Diego Gambetta, The Sicilian Mafia: *The Business of Private Protection* (Cambridge: Harvard University Press,1993) p 35

(٢) Edward C. Banfield, *The Moral Basis o f a Backward Society.* (Glencoe, Ill,: Free Press, 1985) and Robert D. Putnam, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton: Princeton University Press, 1993).

(٣) انظر مناقشة المجتمع المدنى فى :

(٤) Lyda Judson Hanifan, The Rural School Community Centers" Annals of the *American Academy of Political and Social Science* 67(1916) : 130-138.

(٥) Jane Jacobs, *The Death and Life of Great American Cities (* New York Vintage, 1961), p. 138.

(٦) Glenn Loury, A Dynamic Theory of Racial Income Differences," in *Women, Minorities, and Employment Discrimination,* ed. P A. Wallace and A. LeMund) Lexington, Mass.: Lexington Books, 1977).

(٧) James S. Coleman, Social Capital in the Creation of Human Capital," *American Journal of Sociology supplement* 94(1988) S95-S120; Coleman, The Creation and Destruction of Social Capital: Implications for the Law," *Journal of Law, Eth*ital: Implications for the Law," *Journal of Law, Ethics, and Public Policy* 3 (1988) : 375-404.

(٨) Everett C. Ladd, The Data Just Don't Show Erosion of America's `Social Capital,'" *Public Perspective* (1996) : 4-22; Michael Schudson, What If Civic Life Didn't Die?" *American Prospect* (1996) 17-20.

(٩) كيف يتسنى لنا معرفة ما إذا كان رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعى يزداد أم يتناقض ؟ أحد الحلول أن نعتمد أكثر على المصدر الثانى من مصدرى البيانات

Friedrich A. Hayek, *The Fatal Conceit: The Errors of Socialism* Chicago: University of (١٠) Chicago Press, 1988), p.5.

Ronald A. Heiner, The Origin of Predictable Behavior," *American Economic Review*73 (١١) (1983) : 560-595; and Heiner Origin of Predictable Behavior: Further Modeling and *Applications," American Economic Review* 75 (1985) : 391-396.

Douglass C. North, Institutions, *Institutional Change, and Economic Performance* (New (١٢) York: Cambridge University Press, 1990).

see Karl-Dieter Opp, Emergence and Effects of Social Norms-Confrontation of Some Hy- (١٣) potheses of Sociology and Economics," *Kyklos* 32(1979 j: 775-801.

Garrett Hardin, " The Tragedy of the Common, " 1b2 (2968) : 1243 - 1248 .(١٤)

Coase theorem." ltonald H. Coase, The Problem of Social Cost," Journal of Law and Ec- (١٥) onomics 3 (1989) : 85 - 97; Sugden, The Economics of Rights, Co-operation, and Welfare (Oxford ?: Basil Blackwell, 1986).

Robert Sugden, Spontaneous Order," Journal of Economic Perspectives 3 (1989) : 85- (١٦) 97; Sugden, The Economics of Rights, Co-operation, and Welfare Oxford: Basil Blackwell, 1986).

(١٧) يوضح البحث الذى أعده أليكسون أن أصحاب مزارع الماشية والمزارعين فى شاستا – كاليفورنيا وضعوا سلسلة من المعايير غير الرسمية لحماية مصالحهم .

Rebert Ellickson, Order Without Law (Cambridge : Harvard : Unviersity Press, 1991, pp. (١٨) 143, 192

الفصل (٩)

Arnold J. Heidenheimer, *Political Corruption: Readings in Comparative Analysis* (New (١) Brunswick, N.J.: Transaction, 1973) ,p. 3 ;

Corruption Perceptions Index, *Ber-* Transparency International, TI Press Release: 1998 (٢) *lin*,22 September 1998

World Values Study Group, World Values Survey Code Book," ICPSR 6160 (Ann Arbor, (٣) Mich., August (1994) .

Paolo Mauro, 'The Effects of Corruption on Growth, Investment, and Government

Expenditure: A Cross-Country Analysis," *in Corruption and the Global Economy* ed: Kimber-(٤) ly Ann Elliot (Washington, D.C.: Institute for International Economics, 1997) p.19. See

also Paolo Mauro, 'Corruption and Growth," *Quarterly Journal of Economics* 110, no 3 (1995). For a more comprehensive review of the literature, see Alberto Ades and Rafael Di Tella, The Causes and Consequences of Corruption," IDS Bulletin 27,no. 2 (1996) : 6-10.

(٥) Mauro, Effects," p 49.

(٦) Andrei Shleifer and Robert W Vishny"Corruption," Quarterly Journal o f Economics 109,no 3. 1993) : 599 - 617 .

(٧) Sanjeev Gupta, Hamid Davoodi, Rosa Alonso-Terme" Does Corrupion Aficet Income Ine- qulity and Poverty ? " IMF Working Papers 98176 (Washington, D.c : International Monetary Fund, 1998)

(٨) Daniel Treisman, The Causes of Corruption : A Cross-National Study (forthcoming 1988), pp. 22 -23 .

(٩) لبيان الدليل على العلاقة بين الديمقراطية والتطوير الاقتصادى ، انظر :

Seymour Martin Lipset, *Political Man* (Garden City, N.Y: Doubleday, 1960) ;and Treisman, Causes of Corruption.

(١٠) Treisman, Causes of Corruption, p. 6.

(١١) Harry Ekstein , *Division and Chesion in Democracy : Study of Norway* (Princeton : Princeton University Press , 1966) , p . 26S.

(١٢) Robert K. Merton, *Social Theory and Social Structure* (1957; reprint, New York : Free Press, 1968), pp. 246-248.

(١٣) Edward Banfield, *The Moral Basis of A Backward Society* (Chicago : Free Press, . 1958).

(١٤) Daniel Bell , "Crime As an AmericanWay of Life, " Antioch Review, Summer. 1953, pp. 131 -154.

(١٥) Ronald Inglehar, *The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles Among* Western Publics (Princeton : Princeton University Press, 1977); and Inglehart, Modernization and Postmodernization (Princeton : Princeton University Press, 1997).

(١٦) Plato Republic (trans. G.M. Grube, rev. C.D.C. Reeve [Indianapolis : Hackett, 1992] chap . 5).

(١٧) Max Weber, *The Religion of China* (New York : Macmillan, 1951), p.237.

(١٨) Lawrence E. Harrison, Underdevelopmen tls a State of Mind : The Latin American Case (Cambridge : Center for Intermational Affairs, Harvard University, Lanha, Md, : University Press of America, 1985), p. 7.

(١٩) Banfield, Moral Basis, p. 85.

(٢٠) " A Message for Europe, " Economist, 10 march 1999,p. 15. The Economist expressed hope that in reform, the European Union will " exploit the Union's more northern balance and mores ."

(٢١) Earthquake in Europe, " Financial Times, 20 March 1999; p. 10.

(٢٢) Freedom House, Freedom in the World' The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties, 1996-1997 (New York : Freedom House , 1997) .

الفصل (١١)

(١) يحــدد إيتونجا ـ مانجويل عديدا من هذه القسمات (ويؤكد عامدا القسمات السلبية دعما لقضيته): أهمية البعد أو التباين التراتبى فى العلاقات الاجتماعية؛ محاولة التحكم فى الشك عن طريق الدين والمصير الثابت الأبدى الذى حددته الطبيــعة والدين؛ وتوجه زمانى لا يركز على المستقبل بالسلبية فى مواجهة القوة، مع استعداد للرضى بهذه القوة؛ تبعــية الفرد للمجتمع المحلى، ورفض "أية نظرة إلى الفرد كوجود مسئول ومستقل ذاتيا". الولع بالطرب إلى أقصى حـد مع نبذ الصراع المفتوح، ومحاولة خلق صداقات شخصية بدلا من مناقشة الاختــلافات فى صراحة. التأكيد على الاستهلاك الراهن بدلا من الادخار للمستقبل؛ معتقدات لا عقلانية (مثل السحر والعرافة)، نظم حكم شمولية بدون ثقة وأهداف جماعية. وأشرت إلى قسمات أخرى مميزة للطفولة، مثل الدعم والرعاية المنتشرين اجتماعيا للآخرين، الفصل نســبيا بين الجنسين؛ التأكيد القوى على إنجاز الأهداف وتحقيق مكانة اجتمــاعية (أن يكون اسم المرء معروفا ومشهورا) دون زهو مكشوف: تكوين روابط ذات تأثير وفعالية على نطاق واسع.

الفصل (١٢)

(١) من بين الملاحظات الكثيرة التى استحوذت على الاهتمام والتى سمعناها داخل المؤتمر هناك شهادات "أصلية" من مثقفين يؤمنون بالنظرة العالمية من أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولعب هؤلاء الممثلين للعالم الثالث دور أبناء الداخل الساخطين، ويمثلون شهادة حية على فقر ثقافتهم، ويحكون لنا سوء الأوضاع داخل بلدانهم، وتزايد هذا الدور تعقدا، بل غمــوضا، فى عالمنا بعد الحديث حيث الغريب أو من فى الخارج أصبح فى الداخل، وأصبح الداخل شائعا فى كل مكان (لنتذكر سى. إن. إن، والفيزا، وبيج ماك). وها أضحت الرحلات عبر العالم لكل المديرين ورجــال الأعمال موضوعا أهم كثيرا مما كان الحال مع السلف. لهذا يميل المرء إلى إثارة الشكوك إزاء أية مزاعــم أو ادعاءات بالسلطة على أساس تساوى المواطنية (أو النشأة أو الأصل القومى) مع الصوت "الأصلى للــبلد". وأخيرا من هو صاحب الصوت الأعلى؟ صوت ابن داكار أو دلهى الحاصل على الماجستير أو الدكتوراه بعد أن تعلم فى الغرب، الذى ينظر بازدراء إلى التقاليد الثقافية فى بلده وينظر بإكبار إلى الولايات المتحدة يستلهمها الرشاد الفكرى والأخلاقى والمساعدة المادية؟ أم صوت الباحث "الغربى" الذى يقضى سنوات فى دراســة ميــدانية فى قرى الريف فى أفريقيا أو آسيا ويفهم ويرى قيمة ما فى تقاليد "الآخرين"؟

تعقيبات دانييل إيتونجا - مانجويل

وكارلوس ألبرتو مونتانير وماريانو

جروندونا على الهامش رقم ١

مع تعقيبات إضافية قالها ريتشارد شويدر

كارلوس ألبرتو مونتانير:

تعقيب ريتشارد شويدر يطابق تعقيبات من يتوقعون من أبناء أمريكا اللاتينية ردود أفعال مماثلة للعالم الثالث. إنه ببساطة لا يفهم أن أمريكا اللاتينية امتداد للغرب. وأنا لا أفهم لماذا يظن شويدر أن علينا أن نستسلم لحكومات متسلطة ولنماذج اقتصادية تحكم على نصف سكان بلادنا بالبؤس بينما العالم كله ابتداء من اليابان يؤمن بأن اليابان قمينة بالإعجاب إذ استطاعت أن تحاكى تقنيات الإنتاج والتنظيم الاجتماعى للغرب. إننى لا أقبل تلك الظروف دون الإنسانية، أؤمن بضرورة استئصالها وأن تتوفر للناس الذين يعيشون فيها فرصة من أجل حياة أفضل وأكثر إنسانية.

كيف لى أن أعرف ما يريده أبناء أمريكا اللاتينية؟ الأمر غاية فى البساطة: أن أتتبع اتجاهات الهجرة. وتؤكد الدراسات المسحية أن نصف أو أكثر من نصف سكان المكسيك وكولومبيا وجواتيمالا وغيرهم سوف يهجرون بلادهم إلى الولايات المتحدة. لماذا؟ لأن الولايات المتحدة تقدم لهم ما لا يجدوه فى بلادهم.

دانييل إيتونجا - مانجويل

حيث إنى من "المحليين الساخطين" و"مثقف كوزموبوليتانى" فإننى أنظر بتقدير للفرصة المتاحة لى للتعقيب على ملاحظة ريتشارد شويدر. إننى أرد فى نهاية الأمر على مفكر غربى يعرف نفسه بأنه "أكثر أصالة" منى لأنه "أجرى بحوثا ميدانية على مدى سنوات فى قرى الريف .... فى آسيا ويفهم ويدرك أن ثمة قيمة لتقاليد الآخرين".

وأجد لزاما أن أعترف بفشلى فى تلقى الهداية الفكرية والأخلاقية والمساعدة المادية التى توقعتها من ندوة هارفارد. لذلك سأقول الحق: نحن الأفارقة نستمتع فعلا بالحياة، وسكنى مدن الأكواخ حيث الطعام قليل والرعاية الصحية قليلة وكذا تعليم الأبناء. علاوة على هذا فإن نظمنا السياسية الرئاسية فاسدة، وهى فى الحقيقة مثيرة للدهشة، إذ سمحت لأشخاص مثل موبوتو رئيس زائير أن يحقق لنا مكانة واحتراما دوليين.

زد على ذلك أنه لأمر مروع حقا إذا ما تم تنظيم انتخابات ديمقراطية مرة فى كل أنحاء أفريقيا، إذ لو حدث هذا فلن نكون أفارقة حقيقيين، وإذ نفقد هويتنا - ونزعتنا التسلطية وحروبنا الأهلية الدموية، وأميتنا ومتوسط عمرنا البالغ خمسة وأربعين سنة - فإننا سوف نخذل أنفسنا ونخذل أيضا علماء الأنثروبولوجيا الغربيين العاكفين على دراستنا بتعاطف شديد، ويدركون أن ليس لأحد أن

يتوقع منا أن نسلك كما يسلك البشر الباحثين عن الكرامة ونحن على أعتاب الألفية الثالثة. نحن أفارقة، وهويتنا مهمة وأساسية.

لذلك دعنا نكافح من أجلها مع تلقى الدعم الكامل من الباحثين الغربيين ممن لديهم الحكمة والشجاعة للاعتراف بأن الأفارقة ينتمون إلى عالم مغاير.

ماريانو جروندونا

هناك فارق منهجى بين ريتشارد شويدر وبين الباحثين من أمريكا اللاتينية. ونحن نريد تغيير ذلك . إن علماء الأنثروبولوجيا يريدون من المجتمعات التى يدرسونها أن تبقى نسبيا على حالها ساكنة وقابلة للتنبؤ، مثل عالم الحشرات الذى يدرس النحل أو النمل. ولكننى أنا ومونتانر لدينا نهج وجودى آخر إزاء الإقليم: إنه عالمنا "نحن" ـ الذى جئنا منه ـ والذى نحبه. ونظرا لالتزامنا إزاءه نريد له أن يتقدم إلى مستويات جديدة من الإنجاز البشرى، ويغدو أقرب إلى بلدان العالم المتقدم.

ويجب أن نسأل من الذى يمثل أمريكا اللاتينية أفضل، شويدر والعلماء الاجتماعيين الآخرين، أم مونتانير وأنا؟ نحن أبناء المنطقة. ونحن نحس بها. وواقع الأمر أن ملايين من أبناء أمريكا اللاتينية "يقترعون إذ يرحلون على أقدامهم مهاجرين"، إذ يهاجرون إلى البلدان المتقدمة. وحيث إن الغالبية الساحقة من الناخبين يساندون الحكومات التقدمية فى كل أنحاء الإقليم، فإن هذه المساندة شهادة بليغة على أن آراءنا واهتماماتنا مشتركة بيننا على نطاق واسع.

نحن يقينا فى رحلات دائمة ما بين بلادنا والبلدان المتقدمة. بيد أن هذه الخبرات لا تجعلنا غرباء عن أمريكا اللاتينية، وإنما الأصوب أن كليهما يزيدان من اهتمامنا بالظروف، خاصة ظروف الفقراء فى أمريكا اللاتينية ، ونركز اهتمامنا على الحاجة إلى تغيير هذه الظروف ، ونحن شأن الغالبية الساحقة من أبناء بلدنا ، نريد لشعوبنا حياة مستقرة ديمقراطية وعدالة وفرصا للتقدم، ورخاء، مثلما نجد فى البلدان المتقدمة.

ريتشارد إيه شويدر

رد على مونتانر وإيتونجا ـ مانجويل وجروندونا

لا شيء فيما قلته فى الملاحظة الأولى يوصى بنظام حكم تسلطى أو الموت فى سن مبكرة. إن رجال السلطة فى نظم الحكم التسلطية الاستبدادية لا يرعون سوى مصالحهم، وليس بإمكان أحد أن يوقفهم عند حد ويمنعهم من ذلك، وأحسب أن العالم سيكون مكانا أفضل إذا ما انمحت مثل هذه النظم. وليس ثمة ما يشير بضرورة أن نكون نقديين أو راضين عن الأفكار والمواقف والممارسات التى نرثها عن أى تراث ثقافى، بما فى ذلك تراثنا نحن. وكما قلت فى بحثى: "التعدديون يطرحون أحكاما نقدية، حقا إن موقف التبرير محورى فى أسلوبى للتحليل الثقافى بحيث إننى يمكن أن أُعَرِّف الثقافة "الأصيلة" بأنها ثقافة جديرة بالإكبار، كأسلوب حياة يمكن أن ندافع عنه فى وجه النقد الوافد من الخارج".

إن المرء إذا أراد حقا أن يفهم جيدا تراثا ثقافيا لكى يقيمه فإن عليه المشاركة فى ملاحظات وفى عملية فهم قائمة على قدر من التعاطف. يحاول المرء أولا أن يضع بين قوسين جميع ردود الأفعال العرقية، ويستكشف ما هو خير وحق وجميل وفعّال فى هذه الأفكار والمواقف والممارسات ضد "الآخرين". وليس ثمة ضمان بأنه سيصل بالفعل إلى التقييم المنشود. وليس ثمة ضمان بأن كل شىء سيكون على ما يرام أو "أصيل". إن الأفكار والمواقف والممارسات التى يمكن إثبات زيفها أو قبحها أو عدم كفاءتها ينبغى انتقادها، وربما تغييرها. وهذا ما يضيق به دعاة النسبية المطلقة. وإن مقالتىَ فى الحقيقة هى نقد لكل من النسبية المطلقة (كل شىء مهما كان فهو صحيح)، وللواحدية القائمة على مركزية عرقية (هناك طريق واحد يفضى إلى حياة مقبولة أخلاقيا وعقليا وتحقق الإنجازات اللازمة، وهى حياتنا نحن).

وسوف أجيب فى لحظة على نقطة أو نقطتين أثيرتا فى التعليقات. ولكن أولا، أريد أن أركز الاهتمام على ما قيل فى الهامش الأول، وهو أن على المرء فى عالم ما بعد الحديث أن يكون شكوكيا إزاء جميع دعاوى السلطة المبنية على زعم مساواة المواطنية (أو المنشأ الوطنى) بالصوت "الأصلى"، وأريد أن أقص عليكم قصة توضح ما أقول:

رابندرانات طاغور شاعر هندى حديث تصفق له كل الهند، حاز على جائزة نوبل فى الأدب عام ١٩١٣، وهو متحدث باسم الحركة الوطنية الهندية، وهو أحد المعجبين بالآداب السنسكريتية، وأحد شراحها والمستفيدين بها. زار طاغور إنجلترا عام ١٨٣٧ لأول مرة وهو فى السادسة عشرة من العمر. ذهب لدراسة القانون. وجدير بالذكر هنا أن ويلهلم هابفاس يقتبس بعضا من انطباعات طاغور عن الزيادة، ويوردها فى كتابه "الهند وأوروبا: مقال فى الفهم".

ظننت أن إنجلترا جزيرة صغيرة، وأن سكانها رصدوا حياتهم للتعلم بحيث توقعت قبل مجيئى أن البلد من أقصاه إلى أقصاه يردد ويرجِّع أصداء مقالات تنيسون الغنائية. وظننت كذلك أننى حيث أكون فى هذه الجزيرة سوف أسمع خطب جلادستون البليغة وتفسيرات ماكس موللر للفيدا، والحقيقة العلمية عند تندال، والأفكار العميقة عند كارليل، وفلسفة توم بين. استبد بى انطباع أننى حيثما أذهب أو أكون سوف أجد الشباب والشيوخ سكارى من نشوة المتعة "الفكرية". ولكن خاب ظنى.

واضح أن الفتى طاغور "الغريب" سياسيا ومدنيا عن الجزر البريطانية كان ثقافيا أكثر إنجليزية، ويتحدث الإنجليزية أفضل كثيرا من الإنجليز أنفسهم. وأن إشارته إلى ماكس موللر وثيقة الصلة تماما بالملاحظة. ذلك لأن ماكس موللر، عالم لغة ألمانى و"مستشرق" تعلم فى أكسفورد، وقصده رجال الدين البراهمانيون الهنود لتعلم السنسكريتية وتراثهم الأدبى الكلاسيكى.

هذا الموقف، فى تبادل الأماكن بين من هم من خارج (الغرباء) ومن هم من داخل (المحليون) أو (المواطنون) والدعوة إلى الحفاظ على فعالية التراث الثقافى لكل منهم أمر غير مألوف خاصة فى عالمنا المعاصر. نحن نعيش فى عالم يترجم فيه الباحثون الأفارقة ـ الكاريبيون نصوصا إغريقية قديمة، بينما باحثون من أفريقيا وآسيا وأوروبا يؤلفون كتبا عن الولايات المتحدة، وحيث أثر ماكس موللر لا يزال حيا باقيا أيضا. مثال ذلك أن مثقفى جوسى فى كينيا، وبعضهم خبير بالفلسفة والعلوم الغربية، قرأوا روبرت لو فينى ليعرفوا أشياء عن المعنى والقيمة والتاريخ الخاص بمعايير جوسى وآدابها الشعبية. وهدفى من ذلك بسيط للغاية، البيانات عن ما هو مع وما هو ضد تراث ثقافى لا يكتسب مرجعية وأصالة، ويجب ألا نضفى عليه سلطة المرجعية على أساس دعاوى إلى السلف أو الانتماء أو أصالة الموطن.

إن كارلوس ألبرتو مونتانر وماريانو جروندونا متأثران بأنماط الهجرة، وواقع أن "ملايين من أبناء أمريكا اللاتينية" يقترعون بأقدامهم، أى من خلال ترحالهم، لصالح العالم المتقدم. لقد سمعت لأول مرة عبارة الاقتراع بالأقدام فى الستينيات، حين قال أحد المفكرين المحافظين المشهورين أن أنماط هجرة السود إلى داخل جنوب أفريقيا فاقت عدديا أنماط هجرة السود إلى خارج جنوب أفريقيا. وشرح هذا الوضع واتخذه شاهدا على أن الأفارقة السود إنما يقترعون بأقدامهم لصالح حركة العزل العنصرى (الأبارتهيد) فى جنوب أفريقيا ضد الدول الأفريقية الأخرى، وأنا أشك فى هذا، إذ لم يكن هدفهم الاقتراع أو التعبير عن أفضليات معنوية أو ثقافية - وإنما فقط الذهاب إلى حيث وظائف اعلى أجرا.

ويبدو أن دانييل إيتونجا - مانجويل يشير إلى أن المرء أعجز من أن يعيش حياة كريمة ومتمايزة عن الأفارقة فى وقت واحد. وكما قلت لست من هواة التصنيفات العامة الفضفاضة مثل "أمريكى لاتينى" أو "أفريقى" كأسلوب لتحديد ماهية المجتمعات المحلية الثقافية. ولكننى أعتقد، كما قال إدوارد سابير، إن المجتمعات حيث تعيش هى عوالم متمايزة وليسوا عالما واحدا بمسمى واحد. وجدير بالذكر أن "التمايز" أو "الاختلاف" فى نظر المؤمن بالتعددية ليس مصطلحا استهجانيا. إننى مع كل الاحترام لمنتقدى الثلاث، ومن لا أشك أبدا فى إخلاصهم، واستمتعت بصحبتهم ومشاركتهم، وأسرتنى شهاداتهم وحججهم، أعترف بأننى أنبذ نبذا كاملا الفكرة القائلة إن السبيل الوحيد أو السبيل الأفضل ليكن المرء كريما وعقلانيا وإنسانيا هو أن يعيش كمواطن من شمال أمريكا أو شمال أوروبا.

(٢) كثيرون من أبناء الجنوب تقيدهم وتلزمهم اختلافاتهم ذات النزعة العرقية العميقة مثلما هو حالنا نحن. والنتيجة أن "الآخرين" غالبا ما يفشلون فى فهمنا، وتحديدا لأنهم يجهلون المعانى التى نقصدها، ولا يعرفون ما الذى نحن مهيئون له، ويرون الكثير من جوانب أسلوبنا فى الحياة، خاصة الممارسات الأسرية، والمثل العليا الجنسية، أمورا غير مفهومة لهم فى ضوء نظرتهم الأخلاقية.

(٣) واضح أن هذه أخبار جاءت متأخرة خارج الأكاديمية حيث الاتجاه المطرد أن غالبية الأنثروبولوجيين هم نسبيون متطرفون.

(٤) لمراجعة شاملة وتفصيلية بشأن البحث الطبى الخاص بالنتائج الصحية المترتبة على جراحات الأعضاء التناسلية الأنثوية، ولقراءة نقد مهم للدراسات المناهضة "لبتر الأعضاء التناسلية الأنثوية"، انظر أوبيرمايير ١٩٩٩ ، وإيبورا ١٩٩٧:

(٥) هناك أيضا إشكالية تحديد "جماعة المراقبة الذاتية". الجنسية القومية كمثال ليست بالضرورة "جماعة المراقبة الذاتية" ذات الصلة الثقافية، وليست حضارة. المجتمعات المحلية ذات الصلة بالتحليل الثقافى ليست من المرجح أن تتطابق مع فئات سياسية أو بيروقراطية أو إحصائية سكانية مثل "آسيوى" أو "هسبانى" أو "أسود".

(٦) يمكن للمرء أن يؤمن بالتعددية ولكنه يظل يسلم بوجود قيم ملزمة وصادقة عالميا، ومبادئ أخلاقية لا يجوز إنكارها. مثال ذلك "القسوة شر" و"يجب أن تعامل الحالات المتماثلة على أساس متماثل". وإن أحد دعاوى النزعة التعددية أن القيم والمبادئ موضوعية تماما، ولكن فقط بقدر ما هى مجردة وفارغة من المحتوى.

(٧) ليس واضحا لى تماما ما إذا كان هذا التنبؤ يفترض مقدما فقط شكلا محددا ومحدودا للعولمة، مثال ذلك التجارة الحرة والحدود، أم أنه يسمح بأن تفضى العولمة إلى التغلغل العميق فى المجتمعات

الأخرى، وتدخل إليها الأساليب الغربية فى إدارة البنوك، وتشجيع الاستثمار، وفرض نظام التعاقد .. الخ. وطبيعى إذا اتسعت فكرة العولمة إلى ما وراء النطاق الاقتصادى (ربط الاقتصادات القومية) بحيث تشمل المجالات الأخرى بالمثل (الاجتماعى والسياسى والأخلاقى والدينى)، فإن العولمة والتغريب حسب هذا التعريف لابد من أن يمضيا معا يدا بيد.

الفصل (١٤)

(١) Lawrence Harrison, *The Pan-American Dream* (New York: Basic 1997), P. 18.

(٢) Linda Kerber, *No Constitutional Right to Be Ladies: Women and the Obligations of Citizen-ship)* (New York: Hill & Wang, (1998) P.307N.6.

(٣) Howard Wiarda, Introduction: Social Change, Political Development, and the Latin Americ Tradition," i*n Politics and Social Change in Latin America: Still a Distinct Tradition?* (Boulder: Westview ,1979)

(٤) Elsa Chaney, *Supermadre: Women in Politics in Latin America* (Austin: University of Texas Press, 1979),P . 23.

(٥) Ronald Inglehart and Marita Carballo, Does Latin America Exist? A Global AnalysisLaw-rence Harrison, *The Pan-American Dream* (New York: Basic 1997), P. 18).

(٦) البيانات الخاصة بالمرأة فى الحكم يمكن الاطلاع عليها فى الاتحاد البرلمانى المشترك.

httpc//www.ipu.org/wmn-e/classif.htm>; and the U.N. WomenWatch

›http:// www.un.org/womenwatch>

(٧) Mala Htun, Women in Latin America Unequal Progress Toward Equality," Current *History* 98, no. 626 (1999)

(٨) Mary Ann Glendon, Abortion and Divorce in Western Law (Cambridge: Harvard University Press, 1989) Glendon, The Transformation of Family Law: State, Law and the Family in the United States and Western Europe)Chicago: University y Chicago Press, 1989).

(٩) Jacqueline Hermann and Leila Linhares Barsted, O Judici?rio e a Violência contra a Mul-her: A Ordem Legal e a)Des)ordem Familiar)Rio de Janeiro: CEPIA, 1995) .

(١٠) Giulia Tamayo Le?n, Delegaciones Policiales de Mujeres y Secciones Especializadas," Acceso a la Justicia)Lima: Poder Judicial, 1996) Centro Legal para Derechos Reproduc-tivos y Pol?ticas P?blicas y Grupo de Informaci?n en Reproducci?n Elegida (CRLP/GIRE), *Derechos Repsoductivos de la Mujer en Mexico: Un Reporte Sombra,* December 1997.

(١١) U.S. Department of State, *Peru Country Report on Human Rights Practices for 1997* Re-leased by the Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, 30 January 1998.

الفصل (١٥)

(١) انظر فى هذا الصدد P1. On which see James Davison Hunter Culture Wars : The Struggle to Define America (New York : Basic, 1991) , p. 291

(٢) للاطلاع على عروض حديثة بشأن دراسة الثقافة فى العلوم الاجتماعية ، انظر:

Diana Crane, ed , *The Sociology of Culture : Emerging Theoretical Perspectives* (Oxford : Blackwell, 1994) ' Jeffrey Alexander and Steven Seidamn, eds., *Culture and Society : Contemporary Debates* (New York : Cambridge Unibersity Press, 1991.

(٣) Mabel Berezin, "Fissured Terrain : Culture and Politics, " in *Sociology of Culture* , p., 49.

(٤) Ann Seidler, " Culture in Action : Symbols and Strategies, " American Sociological Review 51(1986) : 273- 286.

(٥) Orlando Patterson, Ethnic Chauvinism : The Reactionary Impulse (Briacliff Manor N.Y : Stein & Day 1977), pp. 177-185 . Adam Kuper also emplhasized this point in his culture, pp-xii-xiv.

(٦) Walter Benn Michaels, Our America : Nativism, Modernism, and Pluralism - (Durham , N.C : Duke University Press, 1995)), p. 15. Cited in Kuper, Culture, pp. "240-241.

(٧) Robert Blauner, " Black Culture : Myth or Reality ? " in Afro-American Antoropology Contemporary Perspectives, ed. Norman E. Whitten Jr . and John F. Szwed (New York : Free Prees, 1970) , pp. 347-366.

(٨) Meredith Phillips et al., " Family Background, Parenting Practices, and the : Black-White Test Score Gap, " in The Black - White Test Score Gap, ed. Christopher .Jencks and p.4 . Meredith Phillips (Washington, D.C : Brookings Institution Press, 1.

(٩) Howard Gardner, " Ctacking Open the IQ Box, " in The Bell curve Wars : Race, Intelligence, and the Future of America, ed Steven Fraser (New York : Basic, 1995), pp. 30-31.

(١٠) Arthur R. Jensen , " Differential Psychology : Toward Consensus , " in Arthur ; Jensen Consensus and Controversy ed. S. Modgil and C. Modgil (New York : Falmer, 1987) , p. 376. Cited in Narthan Brody, Intelligence (San Diego : Academic Press 1992) , p. 297.

(١١) Brody, *Intelligence*, p. 309.

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) المصدر نفسه .

(١٤) Margaret Archer, Culture and Agency : The Place of Culture in Social Theory (Cambridge : Uniersity Press, 1981) , p . 1.

(١٥) Ward Goodenough, " Culture Concept and Phenomenon, " in The Relevance of Culture ed . Morris Freilich (New york Bergin & Garvey , 1989) , p. 97.

(١٦) Ibid, pp. . 94 -95.

(١٧) Eugene Hunn, " Ethnoecology : The Relevance of Cognitive Anthropology for Human Ecology " in *Relevance of Culture* , p. 145.

(١٨) Robert Boyd and Peter Richerson , *Culture and the Evolutionary* (Chicogo :Univeersity of Chicogo Press, 1985) , pp. 33-37.

(١٩) Roy D'Andrade , *The Development of Cognitive Anthropology* (Cambridge ; Cambridge Univiersity Press, 1995), p. 247.

(٢٠) Roy D,Andrade, *The Developmen tof Cognitive Anthropology* (Cambridge : Cambridge Univiersiy Press, 1995) , p. 247 .

(٢١) Roger Keesing , "Models, : Folk ' and Cultural : Paradigms Regained, " *in Culturral Models in Language and Thought,* ed. Dorothy Holland and Naomi Quinn (Cambridge : Cambridge University Press, 1987), pp. 369-393.

(٢٢) Ann Seidler, " Culture in Action :Symbols and Strategies, " *American Sociological review* 51 (1986) : 273-288. "

(٢٣) Naomi Quinn and Dorothy Holland, " Culture and Cognition, "in *Cultureal Models*, Pp.6-7.

(٢٤) Boyd and Richerso, *Culture* , p. 40.

(٢٥) Ibid , p. 36. Cf . David Lewontin, S. Rose, and L.j. Kamin., Not in Our Genes (New york :Panthenon, 1984) , chap. 5.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل ، انظر : Orlando Patterson, *Rituals of Blood : Consequences of Slavery in Two American Centuries* (New York : Basic Civitas, 1998), pp. 25-53.

(٢٧) Richard Sutch, " The Breeding of Slaves for sale and the Westward Expansion Slavery , 1850-1860, " in *Roace and Slavery in the Western Hemisphere : Quantitative Studies, ed. Stanley Engerman and Eugene Genovese* (Princeton : Princeton University Press, 1975), pp 173-210.

(٢٨) Cheryll Ann Gody, "Naming, Kming, Kinship, and Estate Dispersal : Notes on Slave Family Life on a South Carolina Plantation, 1786 to 1833, " *William and Mary Quarterly series* 3, 39 (1982) : 192-211.

(٢٩) Stewart Tolnay, " Black Family Formation and Tenacy in the Farm South , 1900, " *American Journal of Sociology* 90 (1984) : 310.

(٣٠) Antia Washington, " A Cultural and Historical Perspective on Pregnancy -Related Activity Among U.S. Teenagers, " *Joutnal of Black Psychology* 9, no. 1 (1982) : 16.

(٣١) انظر على سبيل المثال :

The *" Flip Side " of Black Families Headed by Women : The Economic Status of Black Men* (Washington, D.C. Center for The Study of Social Policy, 1984) .

(٣٢) Neil G. Bennett, David Bloom, and Patricia Craig, "The Divergence of Black an and White Marriage Patterns, " *American Jouranal of Sociology* 95, no. 3 (1989) : 692-722.

(٣٣) Katherine S. Newman, *No Shame in My Game : The Working Poor in the Inner City* (New York : Knopf, 1999) ; pp. 198-203) .

(٣٤) Christopher Jencks, *Rethinking Social Policy* (Cambridge :Harvard University Press 1992) ; R. G.

(٣٥) George A. Akerlof, " Men Without Children, " *Economic Journal March* 1998 -287 - 309.

(٣٦) Lee Rainwater , " The Problem of Lower -Class Culture and Poverty -War Strategy, " in *On Understoanding Poverty* ed. Daniel P. Moynihan (New York Basic, 1969), 229-259.

(٣٧) نفسه ص ٢٤٨ .

(٣٨) نفسه ، ص ٢٤٧ .

(٣٩) See Roger Waldinger , *Still the Promised City ? Afro-Americons and New I grants in Post-Industrial New York* (Cambridge : Harvad University Press, 1996) .

(٤٠) Rainwater , " Lower-Class Culture, "pp. 234-235.

(٤١) Anderson, Streetwise, Chap. 5. See also Riched Majors and Janet Billson, *Cool-Pose* ((Lexington, Mass : Heath, 1992) , chaps. 2-3.

الفصل (١٦)

(١) John Wong, " Promoting Confucianism for Socioeconomic Development Case of Singapore, " in *Confucion Traditions in East Asian Modernity : Moral Educatin and Economic Culture in Japan and the Four Mini - Dragons*, ed. Tu Wei-ming (Cambridge Harvard University Press, 1996) p. 281.

(٢) John Kuo Wei Chen, "Pluralism and Hierachy : Whiz Kids, " the Chinese Question, " and Relations of Power in New York City, " in *Beyond Pluralism : The Conception of Groups and Group Identities in America*, ed. Wend F. Katkin, Ned Landsman, and Andre Tyree (Champaign :Iniversity of IIllinois Press, 1998) , pp 126-129.

الفصل (١٧)

(١) توفرت الآن دراسات كثيرة جدا عن طبيعة وأسباب الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧-١٩٩٩ . انظر على سبيل المثال تقرير البنك الدولى ١٩٩٨ - ١٩٩٩ .

(٢) أشهر الأعمال فى الخمسينات كتبها عالم الاجتماع ماريون ليفى .

(٣) الاستثناء هو كتاب من تأليف جى . ويليام سكينر عن مجتمع الصينيين فيما وراء البحار فى تايلاند ، بعنوان .

Leadership and Power in the Chinese Community in Thailane, 2 vols. (Ithaca :Comell University Press, 1959, 1961).

(٤) State Statistical Bureau, China *Statistical Yeabook* 1998(Beijing ;Stat s, 1998) , pp. 639-

الفصل (١٨)

(١) لا حاجة إلى القول بأن عوامل أخرى كثيرة مهمة كسبب للأزمة الاقتصادية الآسيوية من بينها أخطاء صندوق النقد الدولى ووزارة الخزانة الأمريكية ، وكذلك تصرفات المستثمرين الغربيين . ولكن اقتصارا على هدفنا تناولنا فقط العامل الثقافى .

(٢) الأرقام من :

Nayan Chanda, " Surges of Depression , " *Far Eastern Economic Review* , 31 December 1998, p .22.

(٣) مجلة الأيكونوميست ، ٢ يناير ١٩٩٩ ، ص ٥٦ .

(٤) ماكس فيبر ، ترجمة وتحرير : Hans H. Gerth, in The Religions of China : Confucianism and Taoism (Glencoe : Free Prees, 1951), p. 235.

(٥) المصدر نفسه . على عكس فيبر ، أثبت روبرت بيلاه أن اليابانيين لهم تقاليد ثقافية بعضها يبارى الأخلاق البروتسانتية . انظر كتابه :

Tokugawa Religion : The Values of Pre -Industrial Japan (Glencoe, Ill : Free Press, - 1957)

(٦) يرى فرنسيس فوكوياما السبب الرئيسى لبطء التطور الاقتصادى للصين هو تحديدا هذا الافتقار إلى الثقة فيمن هم من خارج الأسرة . انظر :

Fukuyama, *Trust : The Social Virtues and the Creation of Prosperity* (New York : Free Press, 1995).

(٧) لمقارنة تأثيرات أنماط الأسرة على تطورات شرق آسيا ، انظر :

Lucian W. Pye, *Asian Power and Politics :The Cultural Dimensions of Authority* (Cambridge :Harvard University Press, 1985) , Chap. 3.

(٨) مزايا وقيود مؤسسات الأسرة ليست محصورة فى الممارسات الثقافية الصينية ، بل كانت محورية بالنسبة لنجاح عائلة روتشيلد مع الإخوة الخمسة الذين عملوا فى القواعد الخمس فى لندن وباريس وفرانكفورت ونابولى . انظر .

Nial Ferguson, *The World's Banker* (London ; Weidenfeld & Nicoloson, 1998) .

(٩) Danny Unger, Building Social Cocial Capital in Thaland (New york : Cambridge Iniversity Press, 1998) , esp . chap. 1.

(١٠) للاطلاع على دراسة متقدمة عن الثقافة والتطوير الاقتصادى ، انظر :

Peter Berger and Hsian -Huang Michael Hsiao, eds, In *Search of an East Asian Model*

الفصل (١٩)

(١) انظر See Tu Wei-ming , ed., *Confucian Traditions in East Asian Modernity : Moral Education and Economic Culture in Japan and the Four Mini-Dragons* (Cambridge : Harvard University Press, 1996).

(٢) Lo Rongqu, ed., *Xihua yu xiandaihua* (Westernization and modernization (Beijing : Beijing university Press, 1985).

(٣) Francis Fukuyama , *The End of History and the Last Man* (New York : Free Press 1992.

(٤) Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York : Simon & Schuster, 1996).

(٥) للاطلاع على مناقشة حديثة ، انظر :

William T. De Bary , *Asian Values and Human Rights : A Confuctin Communitarian Perspective* (Cambridge :Haravard University Press, 1998)

الفصل (٢٠)

(١) Debraj Ray , *Development Economics 9 Princeton* (Princeton : Princeton University Press, 1998) p. 9.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢

(٣) يناقش أمارتيا سين الفارق بين الرصيد والفيض فى :

" The Concept of Wealth, " in The Wealth of Nations in the Twentieh Century :The Policies and Institutional Determinants of Economic Development , ed. Ramon Myers (Stanford : Hoover Institution Press, 1996).

(٤) أفضل مثال عملى لهذه النظرة عن الرخاء ، انظر مذكرة جيمس وولفنسون عن « إطار التطوير الشامل » ربيع ١٩٩٩ فى البنك الدولى .

(٥) Sen, " concept of Wealth, "p. 7.

(٦) Thomas Sowell, *Conquests and Cultures* (New york : Basic, 1998), p. 329.

(٧) Alex Inkeles, One World Emerging (Boulder : Westview , 1998), p. 316.

(٨) Ronald Inglehart, *Modernization and Postmodernization : Cultural , Economic and Political Change in Forty-Three Societies* (Princeton University Press, 1997), Chap . 1.

(٩) Michael Fairbanks and Stace Lindsay, *Plowing the Sea-Nurturing the Hidden Sources of Growth in the Developing World* (Boston : Harvard Business School Press , 1997).

(١٠) انظر أيضا :

Chris Argyris, *Reasoning Learning , ad Action: Individual and Organizational* (San Francisco : Jossey -Bass, 182,) , and Peter Senge, The Fifth Discipline (New York : Doubleday Currency, 1990), chap. 10, "Mental Models ."

(١١) ماريانو حروندونا ولورنس هاريزون المشاركان فى الندوة ، استحدثا هذا المفهوم الخصب عن منظومات القيم المواتية والمناهضة للإبداع .

(١٢) Doughlass North, "Institutional and Economic Change, "*Distinguished Lecture Series* 12, The Egyptian Center for Economic Studies, February 1988.

(١٣) Chifford Geetz, *The Interpetation of Cultures* (New York: Basic, 1973), p. 89.

(١٤) Edward O. Wilson, "from Genes to Culture, "*Consilience* (New : Knopf, 1998) , chap. 7.

(١٥) Inkeles, *One World Emerging*, p. 24;italics added.

(١٦) Joseph Stiglitz, "Toward a New Paradigm for Development: Strategies, Policies, and Precocesses ') The Prebisch Lecture at UNCTAD, Geneva, 18 October 1998).

(١٧) Paul krugman, "Does Third World Growth Hurt First World Prospenity ?" Harvard Business Review, June -August 1994, pp. 113-121.

(١٨) Lawrence Harrison, *The Pon -American Dream* (New York ; Basic , 1997 261.

(١٩) Inkeles, One *World Emerging* , p. 83.

(٢٠) هذا المخطط بشأن التغيير أول من أوحى به روجر مارتن ، مدير شركة مونيتور وعميد مدرسة الأعمال والتجارة بجامعة تورنتو .

(٢١) هذه النتيجة يتقسمها جيفرى ساكس وأندرو وارنر .

"Natural Resource Abundance and Economic Growth, " National Bureau of Economic Research, Cambridge, Working Paper 5398, December 1995.

(٢٢) See Paul Krugman, "Does Third World Growth Hurt First World Prosperity ? " *Harvard Business Review*, June -August 1994, pp. 113-121.

(٢٣) مؤسس ورائد هذا المجال هو كريس أرجيرس ، الأستاذ بجامعة هارفارد ومدير بشركة مونيتور .

(٢٤) Douglass North , *Structure and Charnge in Economic History* (New york : 1981), p 201.

(٢٥) الجدل الدائر حول النزعة النسبية الثقافية يخرج عن نطاق هذا الفصل .

(٢٦) عبارة « الرخاء اختيار » لغة مشتركة بينى وبين ميشيل بورتر .

(٢٧) Howard Gardner, *Leading Minds :An Anatomy of Leadership* (New York ; Basic , 1995), p. 293.

الفصل (٢١)

(١) Peter Senge , *The Fifth Discipline* (New York : Doubleday, 1990) , p. 8 .

(٢) انظر :

Jeffrey Sachs and Andrew Warner, " Natural Resource Abundance And Economic Growth, " National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass, Working Paper 5398, December 1995.

(٣) Michael Porter, " The Microeconomic Foundations of Competiveness, " in the World Competitiveness Report (Geneva : World Economic Forum, 1999) .

(٤) Senge , Fifth Discipline , p. 147 .

(٥) شكر خاص لجوناثان دونار الذى وضع تصميم الدراسات المسحية وقام بالدراسة التحليلية للوصول إلى النتائج والبيانات .

الفصل (٢٢)

(١) Carlos Rangel, *The Latin Americans-Their Love Hate Relationship With the United States* (New York : Harcourt Brace Jovanovich, 1997).

(٢) Octavio Paz , *El Ogro Filantrópico* (Mexico City : Joapuin Mortiz, 1979), p. SS.

(٣) Claudio Véliz, *The World of the Gothic Fox-Culture and Economy in English and Spanish America* (Berkeley : University of California Press, 1994).

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٥) Plinion Apuleyo Mendoza, Carlos Alberto Montaner and Álvaro Varo Vargas Liosa, *Mamal-del Perfecto Idiota Latinoamericamo* (Barcelona :Plaza U Janés Editores, 1996). Madison Books is planning to publish the Englush edition in 2000.

(٦) Eduardo Galeano, *Las Venas Abiertas de America Latina* (Mexl Editores, 1979).

(٧) Plinio Apuleyo Mendoza, Carlos Alberto Montaner and Alvaro Vargas Llosa, *Fabrixcantes de Miseria* (Barcelona : Plaza Janés Editores, 1998).

(٨) Carlos Alberto Montaner, *No Perdamos También el Siglo* XXI (Barcelona : Plaza Janés Editores, 1997).

(٩) Mariano Grondona, *Las Condiciones Culturales del Desarrollo Económico* (Buenos Aires : Editiorial Planeta / Ariel, 1999).

(١٠) للاطلاع على دراسة تحليلية عن ظاهرة التحول البروتستانتية ، انظر :

David Martin, *Tongues of Fire* (London : Basil Blackwell, 1990)

(١١) Lawrence E. Harrison, *Underdevelopment Is a State of Mind-The Latin Amerian Cas* (Cambridge : Center for International Affairs, Harvad University; Lanham, Md: University Press of America, 1985

(١٢) Lawrence E. Harrison, *The Pan-American Dream* (New York: Basic, 1997).

(١٣) Rebert . D. Putnam, *Making Democracy Work-Civic Traditions in Modern Italy* (Princeton : Princeton University Press , 1993).

(١٤) Alexix de Tocqueville, *Democracy in America* (1966; New : Doubleday Anchor, 1969), pp. 308-309.

(١٥) Gunnar Myrdal, *Asian Drama-An Inquiry into the Poverty of Nations* (New York: Panthe-on, 1968).

(١٦) المصدر نفسه ، ص ١٠٤ .

(١٧) المصدر نفسه ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(١٨) World Bank, *World Development Report 1998/99 : Knowledge for Development* (New York : Oxford University Press, 1999).

(١٩) انظر على سبيل المثال :

Bernard Lewix, " The West and The Middle East, " *Foreign Affairs* 76 (Jannuary-February 1997).

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٤٥ .

(٢١) Edward C ;Banfield, *The Maral Basis of A Backward Society* (Glencoe, Ill: Free Press, 1958).

(٢٢) Hernando de Soto, *El Otro Sendero* (Lima : Instituto Libertuto Libertad y Democracia, 1986) .

(٢٣) Michael Faibanks and Stace Lindsay, *Plowing the Sea- Nurturing the Hidden Sources of Growth in the Developing World* (Cambridge :Harvard Business School Press, 1997).

(٢٤) Lionel Sosa, *The Americano Dream-How Latino Can Achieve Success in Business and Life* (New York : Penguin, 1998).

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٢ .

(٢٦) نفسه .

(٢٧) نفسه ، ص ٧ .

(٢٨) نفسه – عنوان الفصل ٤ ، ص ٤٧ – ٦٨ .



المشاركون فى سطور

باربارا كروسيت

رئيسة مكتب للنيويورك تايمز، ومراسل سابق فى جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا. مؤلفة كتب "الهند فى مواجهة القرن الواحد والعشرين"، و "قرب سدرة المنتهى: ممالك البوذية الذاوية فى الهيمالايا"؛ "محطات التل الأعظم فى آسيا".

روبرت إدجرتون

أستاذ الأنثروبولوجيا فى أقسام الأنثروبولوجيا والطب النفسى والعلوم السلوكية بجامعة كاليفورنيا فى لوس أنجلوس. وعلى الرغم من أن كتاباته تتراوح ما بين موضوعات متنوعة مثل التخلف العقلى والنظام الاجتماعى والسلوك المنحرف والحروب، إلا إن الفكرة الرئيسية فى كل أعماله هى التكيف الاجتماعى مع التركيز على دور الثقافة. من بين كتبه الأخيرة كتاب "المجتمعات المريضة" الذى ينظر إلى ظاهرة سوء التكيف البشرى فى ضوء التفاعلات الثقافية.

دانييل إيتونجا ـ مانجويل

من الكاميرون، رئيس ومؤسس الأكاديمية الأفريقية للدراسات. ويعكف على أكثر من خمسين مشروعا تطويريا فى غرب ووسط وجنوب أفريقيا. عضو سابق بمجلس إدارة البنك الدولى عن المستشارين الأفارقة. مؤلف كتاب: "أفريقيا ـ هل ثمة حاجة لبرنامج توفيق ثقافى؟".

ميشيل فيربانكس :

قائد الممارسة التنافسية فى الريف التابعة لشركة مونيتور. عمل على مدى العقد الماضى مستشاراً لقيادات حكومية وقطاع خاص فى أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. شارك ستاسى ليندساى فى تأليف كتاب: "الحرث فى البحر: تغذية المصادر الخاملة للنمو فى العالم النامى". وباحث زائر لدى معهد هوفر بجامعة ستانفورد، وعضو لجنة التنمية الاجتماعية بالبنك الدولى.

فرنسيس فوكوياما:

أستاذ السياسة العامة بمعهد السياسة العامة بجامعة چورج ماسون، ومستشار مؤسسة راند. مؤلف "نهاية التاريخ وخاتم البشر: الفضائل الاجتماعية وخلق الرخاء"، وكذا: "الاضطراب العظيم: الطبيعة البشرية وإعادة تكوين النظام الاجتماعى". عمل نائبا لمدير إدارة التخطيط بوزارة التخطيط فى عام ١٩٨٩

ناثان جليزر:

أستاذ التربية والتعليم وعلم الاجتماع بجامعة هارفارد. شارك فى تأليف كتاب "المصلحة العامة". ألف كتبا عديدة من بينها: "بعيدا عن نقطة الانصهار"، و"تأكيد التمييز"، و"معضلات العرقية"، و"حدود السياسة الاجتماعية"، وأخيرا: "نحن جميعا الآن نؤمن بالتعددية الثقافية".

ماريانو جروندونا

مضيف البرنامج التليفزيونى الأسبوعى "الشئون العامة فى الأرجنتين". يكتب عاموداً لصحيفة "بيونس أيرس لا ناسيون"، وأستاذ كلية الحقوق بالجامعة القومية فى بيونس أيرس. مؤلف لاثنى عشر كتابا.

لورنس إى . هاريزون :

تولى إدارة بعثات وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة فى خمسة بلدان فى أمريكا اللاتينية فى الفترة ما بين ١٩٦٥ و ,١٩٨١ مؤلف كتاب "التخلف حالة عقلية"؛ و"من يحقق الرخاء؟"، و"حلم دولة الأمريكتين". يعمل الآن رئيسا للدراسات الدولية والإقليمية بجامعة هارفارد.

مالا إن. هتون:

أستاذ مساعد للعلوم السياسية فى نيو سكول يونيفرسيتى فى نيويورك ، أشرفت على بحث عن سياسة الدولة تجاه قضايا الجنوسة وحقوق المرأة والمشاركة السياسية فى البرازيل والمكسيك وبيرو وأمريكا الوسطى.

صمويل پى. هنتنجتون :

أستاذ بجامعة ألبرت چى. ويذرهيد الثالث، ومدير معهد چون إم. أولين للدراسات الإستراتيجية، ورئيس أكاديمية الدراسات الدولية والجهوية بجامعة هارفارد، حيث كان أيضا مديرا لمركز الشئون الدولية على مدى أحد عشر عاما. مؤلف لعدة كتب أحدثها "صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمى". فى عامى ١٩٧٧ - ١٩٧٨ شغل فى البيت الأبيض فى عهد كارتر منصب منسق التخطيط الأمنى لمجلس الأمن القومى.

رونالد إنجلهارت :

أستاذ العلوم السياسية ومدير برنامج معهد البحوث الاجتماعية بجامعة ميتشجان. ساهم فى تأسيس دراسات مسحية أوروبية، ورئيس اللجنة المسئولة عن

توجيه الدراسات المسحية عن القيم فى العالم. أحدث كتبه: "التحديث وما بعد التحديث: التغيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية فى ثلاثة وأربعين مجتمعا". وشارك كلاً من ميجويل باسانيز، وإلياندرو مورينو فى تأليف كتاب "القيم والمعتقدات البشرية: مرجع أولى عن الثقافة المقارنة".

دافيد إس. لانديس :

مؤرخ اقتصادى وأستاذ بجامعة كوليدج للتاريخ، وأستاذ غير متفرغ للاقتصاد بجامعة هارفارد. مؤلف كتاب: "رجال المصارف والباشوات: التمويل الدولى والإمبريالية فى مصر"، و"بروميثيوس طليقا: التغيرات التقانية من ١٧٥٠ وحتى الآن، و"الثورة فى الزمان: الساعات وتشكيل العالم الحديث"، و"الثورة وفقر الأمم: لماذا البعض ثرى جدا والبعض فقير جدا". وعاكف الآن على دراسة دور وتاريخ الأمم فى مشروعات قطاع الأعمال.

جابرييل سلمان لينز :

تخرج حديثا فى كلية ريد فى العلوم السياسية، ويعمل الآن باحثا بجامعة چورچ ماسون.

ستاسى ليندساى :

مؤسس الممارسة التنافسية الريفية فى أمريكا اللاتينية، الخاص بشركة مونيتو. أصدر بالاشتراك مع ميشيل فيربانكس: "حرث البحر: تغذية الموارد الخاملة للنمو فى العالم النامى". وأستاذ مساعد بقسم الأعمال بجامعة چورچ تاون. ويشغل الآن

منصب المستشار لمنظمة تكنوسيرف، وهى منظمة لا تهدف إلى الربح، وتعمل مع فقراء الريف فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشركة أتلانتيك للصيدلة الحيوية، وهى شركة مقرها كيمبريدج.

سيمور مارتن ليبسيت :

أستاذ السياسة العامة بجامعة جورج ماسون. عمل فى السابق أستاذا للعلوم السياسية بجامعة كارولين مونرو، وأستاذ العلم الاجتماعى بجامعة ستانفورد، وأستاذ العلم الاجتماعى الحكومى بجامعة هارفارد. مؤلف للعديد من الكتب، من أحدثها: "التقسيم القارى: اليهود والمسرح الأمريكى"، و"الاستثناء الأمريكى"، و"لم يحدث هنا: إخفاق الاشتراكية فى الولايات المتحدة".

كارلوس ألبرتو مونتانر :

أشهر كاتب عمود صحفى فى اللغة الإسبانية . من أهم أبحاثه كتابه الأكثر مبيعا « كيف تكون أحمق كامل الحمق » و « صنَّاع البؤس » (بمشاركة مع فلنيو أفوليو مندوزا وألبارو بارخاس لوسا) وكذلك « حتى لا نُضيِّع القرن الحادى والعشرين » .

أورلاندو باترسون ، چون كووليس :

أستاد علم الاجتماع بجامعة هارفارد . مؤلف ثمانية كتب ، من بينها « دور الحرية فى تشكيل الثقافة .الغربية » الذى حاز جائزة الكتاب القومى عام ١٩٦١ ، و«نموذج التكامل : التقدم والسخط فى الأزمة العنصرية الأمريكية » . وصدر له أخيرا « شعائر الدم : تجليات العبودية فى قرنين أمريكيين » . وفى سبعينيات القرن العشرين عمل مستشاراً خاصا لرئيس وزراء جامايكا « ميشيل مانلى » .

دوايت إتش. بيركنز :

أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة هارفارد. تولى إدارة معهد هارفارد للتنمية الدولية من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٥ ، ألّف وحرر اثنى عشر كتابا عن التاريخ الاقتصادى والتنمية الاقتصادية مع التركيز على الصين وكوريا وڤيتنام وغيرها من بلدان شرق وجنوب شرق آسيا.

ميشيل پورتر :

أستاذ إدارة الأعمال بجامعة هارفارد، مستشار إستراتيچى لحكومات بلدان كثيرة من بينها الولايات المتحدة، ولشركات كثيرة. أنشأ جماعة المنافسة والإستراتيچية بمدرسة الأعمال بهارفارد. مؤلف ومحرر عدد من الكتب، من بينها: "الإستراتيچية التنافسية"، و"الميزة التنافسية للأمم"، وأخيرا: "عن المنافسة".

لوسيان دبليو. باى :

أستاذ العلوم السياسية المتفرغ بمعهد مساشوسيت للتقانة، ومتخصص فى السياسات المقارنة والثقافات السياسية وعلم النفس فى آسيا. رئيس سابق لرابطة العلوم السياسية الأمريكية. ألف وحرر سبعة وعشرين كتابا، من أحدثها: "السلطة الآسيوية والسياسة" ، و"روح السياسة الصينية".

جيفرى ساكس :

أستاذ التجارة الدولية - جامعة هارفارد. مدير مركز التنمية الدولية. عمل مستشارا اقتصاديا لعدد من حكومات أمريكا اللاتينية، وشرق أوروبا، والاتحاد السوفييتى السابق، وأفريقيا، وآسيا؛ وساعدهم على تبنى سياسة الانفتاح.

ريتشارد إيه. شويدر

عالم أنثروبولوجيا ثقافية، وأستاذ التطوير البشرى بجامعة شيكاغو. مؤلف أو محرر العديد من الكتب، من بينها: "التفكير من خلال الثقافات: رحلات استكشافية فى السيكولوجيا الثقافية"، و"نظريةالثقافة: مقالات عن العقل والنفس والعاطفة".

تو وى - منج :

أستاذ التاريخ والفلسفة الصينية بجامعة هارفارد، ومدير معهد هارفارد - ين شنج. درس أيضا فى برنستون وجامعة كاليفورنيا. مؤلف: "الفكر الكونفوشى الجديد"، و"المركزية والجماعية"، و"الإنسانية والتثقيف الذاتى"؛ وكتاب: "الفكر الكونفوشى: الفردية كتحول إبداعى".

توماس وايزنر :

أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة UCLA، ويركز فى دراساته على الثقافة والتطوير البشرى. وقام بدراسات ميدانية فى كينيا وهاواى. من أحدث منشوراته: "الأسر الأفريقية وأزمة التحول الاجتماعى"، وفصول فى كتب: "الإثنوجرافيا والتطوير البشرى"، و"مرحى بأواسط العمل".

المترجم فى سطور :

شوقى جلال محمد

مواليد ٣٠/١٠/١٩٣١ - القاهرة .

عضو لجنة قاموس علم النفس - المجلس الأعلى للثقافة فى السبعينيات .

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة منذ ١٩٨٩ ، له تسعة مؤلفات من بينها :

العقل الأمريكى يفكر - التراث والتاريخ - الفكر العربى وسوسيولوجيا الفشل - نهاية الماركسية .

وله أيضا :

الترجمة فى العالم العربى (الواقع والتحدى) ، وأكثر من ٤٠ كتابا مترجما .

شارك بأوراق بحث فى عديد من الندوات والمؤتمرات ، وله عديد من المقالات الثقافية والفكرية فى عديد من المجلات والصحف العربية .

المشروع القومى للترجمة

المشـروع القومـى للترجمـة مشـروع تنميـة ثقافيـة بالدرجـة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التـوازن بين المعـارف الإنسـانيـة فى المجـالات العلمـيـة والفنيـة والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

الإشراف اللغوى: حسام عبد العزيز
الإشراف الفنـــى: حســـن كامــــل





هذه مجموعة دراسات حوارية مثيرة للجدل تعالج مسائل صعبة نحن بحاجة إلى أن نتأملها بعقل ناقد. هل هناك ثقافات أفضل من ثقافات تعزز قيم الحرية والرخاء والتقدم والعدالة؟ وهل الثقافات أو القيم الثقافية هى وحدها المسئولة؟ وهل هى جبلِّيَّة من ثوابت الطبيعة البشرية والمجتمعات؟ أو قابلة للتطوير والتغيير، ومن ثم تكون الدعوة لدى الشعوب المختلفة تطويرًا حضاريا قرين تغيير ثقافىٍّ على نحو ما تؤكد شهادات التاريخ؟

الدراسات الواردة ليست توجُّهًا واحدًا. ثراء الكتاب فى تباين وجهات النظر إلى حد التعارض. إنها مع وضد، تنحاز إلى هنا أو إلى هناك، ولكنها تكشف عن محتوى صراع ساخن، وعن حرب ثقافية. نحن ضحايا؛ إذ نلوذ بالصمت أو نلوذ بالسلف.

والكتاب فى ترجمته العربية ليس دعوة إلى تبنى فكر، بل حفزًا للقارئ العربى إلى السؤال النقدى عن ثقافتنا، ودعوة إلى الإفلات من وهم نعيش أسرى له هو الحفاظ على ثوابت الثقافة، كأن الثقافة بنية لا تاريخية أحادية الكيان، لا تتغير فى الزمان، ليست منتج فعل متطور، وحصاد تفاعل دينامىٍّ انفصالاً واتصالاً كنهج الحياة الجدلى الأبدى.

تصميم الغلاف: هند سمير